



٩٠٦

بجواب الكرام

٢١

شرح شيخ الإسلام

تأليف

شيخ الفقهاء والامام الحقيقين

الشيخ محمد حسن بن الشيخ طاهر

لقد في سنة ١٢٦٦ هـ

مخرج الستاد

محقق

مؤيد الدين الاسلامي

الناشر في دار النشر



٩٠٦

جواهر الفكر

في

شرح شرائع الإسلام

تأليف

شيخ الفقهاء وإمام المحققين

الشيخ محمد حسن النجفي

الرقم سنة ١٢٦٦ هـ

الجزء الثاني

محقق

موسس النشر الإسلامي

والتابع لمجموعة المهرسين بفتح الشفة



سرشناسه: صاحب جواهر، محمد حسن بن باقر، ۱۲۰۰ھ - ۱۲۶۶ ق. شارح.

عنوان قراردادی: شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام. شرح.

عنوان و نام پدیدآور: جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام [محقق حلی] / تألیف محمدحسن النجفی؛

تحقیق مؤسسه النشر الاسلامی التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

مشخصات نشر: قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ۱۴۱۷ ق. = ۱۳۷۵.

مشخصات ظاهري: ج.

فروست: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ۹۰۱، ۹۰۲، ۹۰۳، ۹۰۸، ۹۱۴، ۹۱۷، ۹۱۸، ۹۱۹، ۹۲۴، ۹۲۵، ۹۲۷، ۹۲۸، ۹۲۹، ۹۳۰، ۹۳۱، ۹۳۲، ۹۳۳، ۹۳۴، ۹۳۵، ۹۳۶، ۹۳۷.

شابک: ۹ - ۰۲۷ - ۴۷۰ - ۹۶۴ - ۹۷۸

یادداشت: عربی.

یادداشت: محقق در جلد هفدهم، بیست و هفتم و بیست و هشتم و نهم کتاب حاضر حیدر الدباغ می باشد.

یادداشت: ج. ۲ (چاپ اول: ۱۴۱۷ ق = ۱۳۷۵). یادداشت: ج. ۲۳ (چاپ اول: ۱۴۳۰ ق = ۱۳۸۸) (فیبا).

یادداشت: ج. ۱۴ (چاپ دوم: ۱۴۲۸ ق. = ۱۳۸۶). یادداشت: ج. ۲۶ و ۲۵ و ۲۴ (چاپ اول: ۱۴۳۱ ق = ۱۳۸۹) (فیبا).

یادداشت: ج. ۱۵ (چاپ اول: ۱۳۸۵). یادداشت: ج. ۲۷ و ۲۸ (چاپ اول: ۱۳۹۰) (فیبا).

یادداشت: ج. ۱۷ (چاپ اول: ۱۴۲۸ ق = ۱۳۸۶). یادداشت: ج. ۲۹ (چاپ اول: ۱۳۹۰) (فیبا).

یادداشت: ج. ۱۸ و ۱۹ (چاپ اول: ۱۴۲۸ ق = ۱۳۸۶) (فیبا). یادداشت: ج. ۳۶ (چاپ اول: ۱۳۹۱) (فیبا).

یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر «شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام» اثر محقق حلی است.

یادداشت: کتابنامه.

موضوع: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲ - ۶۷۶ ق. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام - نقد و تفسیر.

موضوع: فقه جعفری - قرن ۷ ق.

شناسه افروده: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲ - ۶۷۶ ق. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام. شرح

شناسه افروده: جامعه مدرسین حوزه علمیه قم. دفتر انتشارات اسلامی

ردمندی کتبه: ۱۳۷۵ - ۴۰۱۶ / ۳ / BP ۱۸۲

ردمندی دیوبی: ۲۴۷ / ۳۴۲

نسخه کتابخانه: ۱۰۶۶ - ۰۷۶



جواهر الكلام

(ج ۶)

- المؤلف:
- المؤلف:
- طبع و نشر:
- عدد الصفحات:
- الطبعة:
- المطبوع:
- التاريخ:
- شيخ الفقهاء والمحققين الشيخ محمد حسن النجفي
- الفقه
- مؤسسة النشر الإسلامي
- ۶۰۰
- الثانية
- ۵۰۰ نسخة
- ۱۴۳۴ هـ. ق

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

﴿ الثامن ﴾

﴿ المسكرات ﴾ المائعة أصالةً كالخمر وغيره ﴿ وفي تنجيسها خلاف ﴾ بين الأصحاب ﴿ و ﴾ لكن ﴿ الأظهر ﴾ والمشهور نقلاً^(١) وتحصيلاً^(٢) قديماً وحديثاً بيننا وبين غيرنا شهرةً كادت تكون إجماعاً بل هي كذلك ﴿ النجاسة ﴾ بل لم يعتد به في المبسوط^(٣) وعن الخلاف^(٤) وأطعمة الإيضاح^(٥) بالنسبة للخمر، فنفيها عن نجاسته من غير استثناء، بل ظاهر الأولين أو صريحهما بين المسلمين، كصریح الناصريات^(٦) وظاهر

(١) نقلت الشهرة في: مختلف الشيعة: الطهارة/ النجاسات واحكامها ص ٥٨، وذكرى الشيعة:

الطهارة/ في النجاسات ص ١٣، ومفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٨٠ ج ١ ص ٧٢.

(٢) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٦،

وابن البراج في المذهب: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٥١، وابن حمزة في الوسيلة:

الصلاة/ احكام النجاسات ص ٧٧-٧٨، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب

الانجاس ص ٢٢، والعلامة في الإرشاد: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٨-٢٣٩.

(٣) المبسوط: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٦.

(٤) الخلاف: الاشربة/ مسألة ٣ ج ٣ ص ٢١٥-٢١٦ (الطبعة القديمة).

(٥) ايضاح الفوائد: الاطعمة والاشربة ج ٤ ص ١٥٥.

(٦) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة/ مسألة ١٦ ص ٢١٧.

الغنية مع زيادة: «إلا من لا يعتد بقوله»^(١) ونحوه فيها .
وفي السرائر بعد أن نفى الخلاف عن نجاسة الخمر حكى عن بعض
أصحابنا ما يقتضي الطهارة، ثم قال: «وهو مخالف لإجماع المسلمين
فضلاً عن الطائفة في أن الخمر نجس»^(٢) .
كالمحكي عن نزهة يحيى بن سعيد من أن «القول بطهارة الخمر
خلاف الإجماع»^(٣) .

وفي الذكرى أن «القائل بالطهارة تمسك بأحاديث لا تعارض القطعي»^(٤) .
إلى غير ذلك من الإجماع المستفيض في كلام الأصحاب المعتضد بما
تسمعه منه أيضاً في الفقاع وفي كل مسكر، بل هو خارج عن قسم الآحاد
وداخل في القطع أو المتواتر منه .

ولقد أجاد البهائي في الحبل المتين بقوله: «أطبق علماء الخاصة والعامة
على نجاسة الخمر، إلا شذمة متا ومنهم لم يعتد الفريقان بمخالفتهم»^(٥) .
فمن العجيب بعد ذلك كله وغيره تشكيك الأردبيلي^(٦) وتلميذه^(٧)
والخوانساري^(٨) في النجاسة تبعاً للصدوق^(٩) والمحكي عن والده في

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(٢) السرائر: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٣) نزهة الناظر: في النجاسات ص ١٨ .

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في النجاسات ص ١٣ .

(٥) الحبل المتين: الطهارة/ الفصل الثالث من تعداد النجاسات ص ١٠٢ .

(٦) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٣٠٩-٣١٠ .

(٧) مدارك الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ج ٢ ص ٢٩٠-٢٩٢ .

(٨) مشارق الشموس: الطهارة/ في النجاسات ص ٣٣٣ .

(٩) من لا يحضره الفقيه: باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٧ ج ١ ص ٧٤ .

الرسالة^(١) والحسن^(٢) والجعفي^(٣) من القول بالطهارة ، مع عدم ثبوت ذلك عن الثاني ، بل أنكره بعض الأساطين^(٤) ، وعدم صراحة الأول فيه أيضاً ، سيما بملاحظة ما نقل عنه من إيجابه^(٥) نزع البثر منه ، كعدم معرفيّة حكاية ذلك عن الجعفي في كثير من كتب الأصحاب كالعلامة وغيره ، نعم حكاة في الذكرى^(٦) وتبعه بعض من تأخّر عنه^(٧) .

وكيف كان ، فقد انقرض الخلاف واستقرّ المذهب على النجاسة فيه وفي كلّ مائع مسكر ، ففي الغنية : « كلّ شراب مسكر نجس ، والفقاع نجس بالإجماع »^(٨) ، كما عن الخلاف^(٩) وشرح الرسالة للشهيد الثاني^(١٠) الإجماع أيضاً ، لكن مع استثناء من شدّ في الثاني .

وفي المصابيح : « حكم سائر المسكرات حكم الخمر عندنا »^(١١) ، كما عن المعتبر أنّ « الأنبذة المسكرة عندنا في التنجيس كالخمر »^(١٢) .

(١) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٨ .

(٣) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٤) كالشيخ حسن في المعالم : نجاسة المسكرات ص ٢٣٤-٢٣٥ ، والبهاني في مصابيح الظلام :

شرح مفتاح ٨٠ ذيل قول المصنّف : « المشهور نجاسة الخمر » ج ١ ص ٤٥٢ (مخطوط) .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب المياه ذيل ح ٢٢ ج ١ ص ١٧ .

(٦) راجع هامش رقم (٣) من هذه الصفحة .

(٧) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٧ .

(٨) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(٩) الخلاف : الاشربة / مسألة ٣ ج ٣ ص ٢١٥-٢١٦ (الطبعة القديمة) .

(١٠) المقاصد العلية : ازالة النجاسات ذيل قول المصنّف : « والمسكر » ص ٨٣ .

(١١) المصابيح في الفقه : الطهارة / نجاسة المسكرات ص ١٨١ (مخطوط) .

(١٢) المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٢٤ .

وفي التحرير: « على ذلك عمل الأصحاب »^(١) .
وفي المعالم: « لا نعرف فيه خلافاً »^(٢) ، كما في المدارك أنه « قطع به الأصحاب »^(٣) .

بل لم يعتد المرتضى (رحمه الله) فيما حكى عنه بالخلاف في المقام ، فقال: « الشراب الذي يسكر كثيره ، كلّ من قال : إنه محرّم الشرب ذهب إلى أنه نجس كالخمر ، وإنما يذهب إلى طهارته من ذهب إلى إباحة شربه ، وقد دلّت الأدلة الواضحة على تحريم كلّ شراب مسكر كثيره ، فيجب أن يكون نجساً ؛ لأنّه لا خلاف في أنّ نجاسته تابعة لتحريم شربه »^(٤) انتهى .

إذ من المعلوم أنّ حرمة شرب سائر المسكرات في مذهبننا من المسلّمات بل الضروريات ، من غير فرق بين القليل والكثير ، والمطبوخ والنيء ، والمتخذ من العنب وغيره ، كالنقيع من الزبيب ، والنبذ من التمر ، والمسكر من الرطب ، والفضيخ من البسر ، والتبع من العسل ، والجة من الشعير ، والمرز من الذرة ، وغيرها من الأشربة المسكرة ولو بكثيرها ، بل عن الشافعي وأحمد ومالك والثوري والليث بن سعد وجمهور العامة^(٥) موافقتنا في ذلك .

نعم حكى عن أبي حنيفة وصاحبيه^(٦) خلاف ذلك ، فأباح الأول

(١) تحرير الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(٢) لا يوجد لدينا الكتاب .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٤) المسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ١٦ ص ٢١٧ .

(٥) المجموع : ج ٢٠ ص ١١٢ ، المغني : ج ١٠ ص ٣٢٦-٣٢٧ .

(٦) المبسوط (للرخسي) : ج ٢٤ ص ١٣-١٤ ، المغني : ج ١٠ ص ٣٢٧ .

المسكر من كل شيء عدا عصير العنب ونقيع التمر والزبيب ، وأحلّ من العصير ما طبخ على الثلث ، ومن النقيع المطبوخ مطلقاً ، لكنّه استثنى من المطبوخ القدر الذي يتعقّبه الإسكار ، فلو شرب عشرة وسكر بالعاشر اختصّ التحريم به ، ونحوه في ذلك كلّ صاحبه ، إلّا أنّ الشيباني منها قد اشترط في حلّ الثلاثة طبخها على الثلث .

وقد خالفوا في ذلك الكتاب والستة ، بل وما هم عليه من القياس مع كونه جلياً؛ تشبيهاً وطلباً للرخصة؛ ولعلّه لذا قيل^(١) : إنّهُ قد شتّع عليهم فيه علماء العامة فضلاً عن الخاصّة ، والتشاغل في تحقيق ذلك غير مهمّ بعدما عرفت .

فكأنّ المرتضى (رحمه الله) لم يعتدّ بخلاف الصدوق ومن تقدّمه ، وإلّا فهم ممّن يقول بالحرمة دون النجاسة ، واحتمال تخصيص كلامهم في الخمر دون غيره باطل قطعاً .

نعم يتّجه دعوى الإجماع المركّب بمعنى أنّ كلّ من قال بنجاسة الخمر قال بنجاسة سائر الأشربة المسكرة ومن قال بطهارته قال بطهارتها ، فيتّجه حينئذٍ الاستدلال عليها بكلّ ما دلّ على نجاسة الخمر من الإجماعات السابقة وغيرها كالأية^(٢) بناءً على كون الرّجس فيها بمعنى النجس : إمّا لغةً كما في التذكرة^(٣) والمنتهى^(٤) ، بل حكى في الثاني عن الصحاح^(٥)

(١) كما في المصابيح (للطباطبائي) : الطهارة / نجاسة المسكرات ص ١٧٩ (مخطوط) .

(٢) أي قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجسٌ من عمل

الشیطان فاجتنبوه » سورة المائدة : الآية ٩٠ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٧ .

(٥) الصحاح : ج ٣ ص ٩٣٣ مادة (رجس) .

والمجمل ^(١) أنّ الرجس بالكسر القذر، أو في خصوص المقام ؛ لنفي الشيخ في التهذيب ^(٢) عنه الخلاف ، بل في المصابيح أنّه « نصّ عليه الفقهاء وادّعى الشيخ عليه الإجماع » ^(٣) .

ولعلّه لا ينافيه وقوعه مع ذلك خبراً عن الأنصاب والأزلام ، لإمكان أن يراد به بالنسبة إليها المستقذر عقلاً من باب عموم المجاز ، على أنّه يمكن - بل هو الظاهر - دعوى كونه خبراً عن الخمر خاصة ، فيقدّر حينئذٍ لها خبراً ، ولا يجب مطابقة المحذوف والموجود وإن كان دالاً عليه ، كما في عطف المندوب على الواجب بصيغة واحدة ، فيتعيّن حينئذٍ كون الرجس بمعنى النجس .

ويؤيده : - مضافاً إلى إطلاق الأمر بالاجتناب عنه في الآية بناءً على جعل الضمير فيه للرجس أو الخمر ، وإلى استعماله في السنة ^(٤) بذلك في الكلب ونحوه - خصوص خبر خيران الخادم المروي في الكافي ^(٥) والتهذيب ^(٦) والاستبصار ^(٧) بطرق ليس فيها من يتوقّف في شأنه إلّا

(١) المجمل في اللغة : ج ٢ ص ٤٢١ مادة (رجس) .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ج ١ ص ٢٧٨ .

(٣) المصابيح في الفقه : الطهارة / نجاسة المسكرات ص ١٨٠ (مخطوط) .

(٤) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن الفضل أبي العباس قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن فضل الهرة والشاة ... فقال : لا بأس به ، حتى انتهيت الى الكلب فقال : رجس نجس ... » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٠ ج ٢٩ ص ١ ج ٢٢٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب

٩ ج ٢ ص ١٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠١٥ .

(٥) الكافي : باب الرجل يعلّي في الثوب وهو غير طاهر ... ج ٥ ص ٤٠٥ .

(٦) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ج ١٠٦ ص ٢٧٩ .

(٧) الاستبصار : الطهارة / باب ١١٢ ج ٣ ص ١٨٩ .

سهل بن زياد ، قال : « كتبت إلى الرجل (عليه السلام) أسأله عن الثوب يصيب الخمر ولحم الخنزير ، أيصلى فيه أم لا ؟ فإن أصحابنا قد اختلفوا ، فقال بعضهم : صلّ فيه فإن الله إنّما حرّم شرها ، وقال بعضهم : لا تصلّ فيه ، فكتب (عليه السلام) : لا تصلّ فيه فإنّه رجس ... » ^(١) .

وهو - مع شهادته لقوة دلالة الآية - دالّ على المقصود بنفسه ، كغيره من المعتمدة ^(٢) المستفيضة الظاهرة بل الصريحة في نجاسته ، المتمم دلالتها على غيره من المسكرات بعدم القول بالفصل كما عرفت ، إن لم نقل بكون الخمر اسم ^(٣) لما يخمر العقل الشامل لكلّ مسكر ، كما هو ظاهر المصنّف في المعتمد ^(٤) وغيره .

بل في الغريبين للهروي في تفسير الآية : « الخمر ما خامر العقل أي خالطه ، وخر العقل ستره ، وهو المسكر من الشراب » ^(٥) .

كما عن القاموس : « الخمر ما أسكر من عصير العنب ، أو عامّ كالخمرة ، وقد يذكر ، والعموم أصحّ ؛ لأنّها حرمت وما بالمدينة خمر عنب ، وما كان مشروهم إلّا البسر والتمر » ^(٦) ثمّ ذكر وجه التسمية بالخمر .

وعن المصباح المنير : « الخمرة يقال : هي اسم لكلّ ما خامر العقل وغطاه » ^(٧) .

(١) وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب النجاسات ج ٤ ص ١٠٥٥ .

(٢) وسائل الشيعة : انظر باب ٣٨ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٥٤ .

(٣) الصحيح : اسماً .

(٤) المعتمد : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٢٤ .

(٥) لا يوجد لدينا كتابه .

(٦) القاموس المحيط : ج ٢ ص ٢٣ مادة (خمر) .

(٧) المصباح المنير : ص ٢٤٨ مادة (خمر) .

وعن مجمع البحرين : « الخمر معروف ، وعن ابن الأعرابي : إنما سمي خمرًا لأنها تُركت واختمرت ، واختمارها تغيير رائحتها - إلى أن قال :- والخمر فيما اشتهر بينهم كل شراب مسكر ، ولا يختص بعصير العنب ... » ^(١) إلى آخره .

بل يشهد له جملة من الأخبار كصحيح ابن الحجاج عن الصادق (عليه السلام) : « الخمر من خمسة أشياء : العصير من الكرم ، والنقيع من الزبيب ، والبتع من العسل ، والمرز من الشعير ، والنيذ من التمر » ^(٢) ونحوه خبر علي بن إسحاق الهاشمي ^(٣) .

ويقرب منها خبر النعمان بن بشير ^(٤) كمرسل الحضرمي ^(٥) وخبر ابن السمط ^(٦) ، المروي أولها عن الأمالي ، وثانيها عن الكافي ، وثالثها عن تفسير العياشي .

بل في خبر عطاء بن سيار عن الباقر (عليه السلام) : « قال

(١) مجمع البحرين : ج ٣ ص ٢٩٢ مادة (خمر) .

(٢) الكافي : باب ما يتخذ منه الخمر ح ١ ج ٦ ص ٣٩٢ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبايح / باب ٢ ح ١٧٧ ج ٩ ص ١٠١ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ١٧ ج ١٧ ص ٢٢١ .

(٣) الكافي : باب ما يتخذ منه الخمر ح ٣ ج ٦ ص ٣٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٣ ج ١٧ ص ٢٢٢ .

(٤) الامالي (للطوسي) : ج ١ ص ٣٩٠ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٤ ج ١٧ ص ٢٢٢ .

(٥) الكافي : باب ما يتخذ منه الخمر ح ٢ ج ٦ ص ٣٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٢ ج ١٧ ص ٢٢١ .

(٦) تفسير العياشي : تفسير سورة البقرة ح ٣١٣ ج ١ ص ١٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٦ ج ١٧ ص ٢٢٣ .

رسول الله (صلى الله عليه وآله) : كلّ مسكر خمر»^(١) كقوله (عليه السلام) في خبر أبي الجارود المروي عن تفسير علي بن إبراهيم ، وهو طويل : «أما الخمر فكلّ مسكر من الشراب فهو خمر- بل فيه أنه- لما نزل تحريمها إنّما كان الخمر بالمدينة فضيخ البسر والتمر، فخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) ودعا بالأواني فكفأها ، وقال : هذه كلّها خمر، ولا أعلم أنّه كفأ يومئذٍ من خمر العنب شيئاً إلّا إناءً واحداً كان فيه زبيب وتمر جميعاً ، فأما عصيره فلم يكن يومئذٍ بالمدينة منه شيء...»^(٢) إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على عموم الخمر لكلّ مسكر.

ولا ريب في وضوحها في المدعى حتّى لو قلنا بكون المستفاد منها أنّ الخمر حقيقة شرعية في كلّ مسكر كما ذهب إليه البحراني في حداثته^(٣) ، بل وإن لم نقل بذلك بل كان من المراد الشرعي ، بل قد يتمسك بها حتّى لو أريد التشبيه منها والمنزلة . اللهم إلّا أن يدعى انصرافها إلى التحريم ، وفيه منع ، على أنّ بعض الأخبار^(٤) قد دلّت على شمول لفظ الخمر في الآية لكلّ مسكر، وقد ظهر لك سابقاً دلالة الآية على التنجيس .

كلّ ذلك بعد الإغضاء عمّا يستفاد منه نجاسة مطلق المسكر والنبيذ من المعتبرة المستفيضة البالغة هي مع ما ورد في نجاسة الخمر حدّ

(١) الكافي : باب ان رسول الله (ص) حرّم كل مسكر... ح ٣ ج ٦ ص ٤٠٨ ، وسائل الشيعة :

باب ١٥ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٥ ج ١٧ ص ٢٦٠ ، وفيها : عن عطاء بن يسار .

(٢) تفسير القمّي : ذيل آية ٩٠ من سورة المائدة ج ١ ص ١٨٠ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب

الاشربة المحرمة ح ٥ ج ١٧ ص ٢٢٢ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١١٢-١١٣ .

(٤) كخبر أبي الجارود المتقدم آنفاً .

الاستفاضة إن لم تكن متواترة؛ إذ هي تقرب من عشرين خبراً^(١)، وفيها الصحيح والموثق وغيرهما الدالة بأنواع الدلالة، كالأمر بالغسل وإعادة الصلاة وغيرهما، بل في بعضها الأمر بالغسل سبباً، وفي آخر ثلاثة، بل فيها الصريح بالنجاسة، كخبر أبي الجارود^(٢) - وهو طويل - عن النبيذ، وسؤال أم خالد العبدية عن التدوي به، فقال: «... ما يبلّ الميل منه ينجس حباً من ماء، يقولها ثلاثاً»^(٣).

كما أنّ فيها المشتمل على القسم بالله على ذلك، كخبر عمر بن حنظلة: «قلت للمصادق (عليه السلام): ما ترى في قذح من مسكر يصبّ عليه الماء حتى يذهب عاديته وسكره؟ فقال: لا والله ولا قطرة يقطر منه في حبّ إلا أهرق ذلك الماء»^(٤).

كسؤال الحلبي له (عليه السلام) أيضاً عن دواء يعجن بالخمير، فقال: «والله ما أحبّ أن أنظر اليه، فكيف أتداوى به؟! إنه بمنزلة شحم الخنزير...»^(٥).

(١) وسائل الشيعة: انظر باب ٣٨ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٥٤.

(٢) المتقدم في ص ١١.

(٣) الكافي: باب من اضطر الى الخمر للدواء ج ١ ص ٦٣، ووسائل الشيعة: باب ٢٠ من ابواب الاشربة المحرمة ج ٢ ص ١٧ ص ٢٧٥.

(٤) الكافي: باب ان رسول الله (ص) حرم كل مسكر... ج ١٥ ص ٦١٠، تهذيب الأحكام: الصيد والذبائح / باب ٢ ج ٢٢٠ ص ٩١٢، ووسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١ ص ١٧ ص ٢٧٢.

(٥) الكافي: باب من اضطر الى الخمر للدواء... ج ٤ ص ٦١٤، تهذيب الأحكام: الصيد والذبائح / باب ٢ ج ٢٢٥ ص ٩١٣، ووسائل الشيعة: باب ٢٠ من ابواب الاشربة المحرمة ج ٤ ص ١٧ ص ٢٧٥.

وفي خبر هارون بن حمزة عنه (عليه السلام) أيضاً: «... إنه بمنزلة الميتة...»^(١) إلى غير ذلك.

مضافاً إلى ما تقدّم من^(٢) الأخبار المعتبرة في نزع البئر منه . وهي وإن كان في مقابلها أخبار تدلّ على الطهارة في الخمر والنبذ، بل مطلق المسكر، كصحيح الحسن بن أبي سارة عن الصادق (عليه السلام): «إن أصاب ثوبي شيء من الخمر أصلي فيه قبل أن أغسله؟ قال: لا بأس، إن الثوب لا يسكر»^(٣).

وصحيح علي بن رثاب عنه (عليه السلام) أيضاً: «عن الخمر والنبذ المسكر يصيب ثوبي، أغسله أو أصلي فيه؟ قال: صلّ فيه إلّا أن تقدّره، فتغسل منه موضع الأثر، إن الله تعالى إنّما حرّم شرّها»^(٤).

وموثّق ابن بكير عنه (عليه السلام) أيضاً: «سأله رجل وأنا عنده عن المسكر والنبذ يصيب الثوب، فقال: لا بأس»^(٥).

وخبر الحسين بن موسى الحياط عنه (عليه السلام) أيضاً: «عن

(١) تهذيب الأحكام: الصيد والذبائح/ باب ٢ ح ٢٢٨ ج ٩ ص ١١٤، وسائل الشيعة: باب ٢١ من ابواب الإشرية المحرمة ح ٥ ج ١٧ ص ٢٧٩.

(٢) في ج ١ في نزع البئر من المسكر.

(٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ١٠٩ ج ١ ص ٢٨٠، وسائل الشيعة: باب ٣٨ من ابواب النجاسات ح ١٠ ج ٢ ص ١٠٥٧.

(٤) قرب الاسناد: ص ٧٦، وسائل الشيعة: باب ٣٨ من ابواب النجاسات ح ١٤ ج ٢ ص ١٠٥٨.

(٥) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ١١٠ ج ١ ص ٢٨٠، وسائل الشيعة: باب ٣٨ من ابواب النجاسات ح ١١ ج ٢ ص ١٠٥٧.

الرجل يشرب الخمر ثم يمجّه من فيه فيصيب ثوبه ، فقال : لا بأس» ^(١) إلى غير ذلك .

لكنّها أقلّ منها عدداً وأقصر منها سنداً ، ومخالفة للكتاب والمجمع عليه بين الأصحاب ، فلا بدّ من تأويلها أو طرحها والإعراض عنها ، سيّما بعد أمر الرجل في خبر خيران الخادم الذي هو كناية - على ما قيل ^(٢) - عن أبي جعفر الثاني أو أبي الحسن الثالث (عليهما السلام) بذلك .

كصحيح علي بن مهزيار المروي في الكافي ^(٣) وكتابي الأخبار ^(٤) بطرق متعدّدة ، قال : «قرأت في كتاب عبد الله بن محمّد إلى أبي الحسن (عليه السلام) جعلت فداك ، روى زرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) في الخمر يصيب ثوب الرجل أنّها قالوا : لا بأس بأن يصلّي فيه ، إنّما حرّم شرّها ، وروى غير زرارة عن الصادق (عليه السلام) أنّه قال : إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ - يعني المسكر - فاغسله كلّهُ ، وإن صلّيت فيه فأعدّ صلاتك ، فأعلمني ما آخذ به ، فوقع (عليه السلام) - وقرأته - : خذ بقول أبي عبد الله (عليه السلام) » ^(٥) .

إذ من الواضح إرادة قوله المنفرد عن قول أبيه ، وإلا فكلا القولين

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١١٢ ج ١ ص ٢٨٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٢ ح ٨ ج ١ ص ١٩٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٥٩ .

(٢) كما في المصابيح (لطباطبائي) : الطهارة / نجاسة المسكرات ص ١٨٠ (مخطوط) .

(٣) الكافي : باب الرجل يصلّي في الثوب وهو غير طاهر ... ح ١٤ ج ٣ ص ٤٠٧ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١١٣ ج ١ ص ٢٨١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٢ ح ١٠ ج ١ ص ١٩٠ .

(٥) وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٥٥ .

قوله ، والأخذ بهما جميعاً ممتنع ، والتخيير غير مقصود ، على أنه لو كان المراد قوله مع أبيه لكان ينبغي إسناده إليهما معاً أو إلى أبي جعفر (عليه السلام) كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام .

وهي - مع اشتغالها على الإعراض عن تلك الأخبار - دالة على النجاسة أكمل دلالة وأبلغها ، مع علوّ سندها وتعدد طرقها ، ومروية عن الإمام اللاحق حاكمة على الأخبار المروية عمّن قبله ، وليس في تلك الأخبار ما يعادلها نفسها ، سيما بعد اعتضادها بما عرفت . ولقد أجاد المحقق الشيخ حسن في المنتقى^(١) على ما نقل عنه حيث اقتصر عليها في أدلة النجاسة .

وفيه تصديق لما رواه الشيخان في الصحيح عن يونس بن عبد الرحمن - الذي هو ممتن أجمعت الصحابة على تصحيح ما يصح عنه^(٢) ، وأقرّوا له بالفقه والعلم - عن بعض من رواه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ مسكر فاغسله إن عرفت موضعه ، وإن لم تعرف موضعه فاغسله كله ، فإن صليت فيه فأعد صلاتك »^(٣) .

إذ الظاهر أنّ الرواية المأمور بأخذها هي هذه ؛ لمطابقة متنها له ، واتّحاد المروي عنها فيها ، ولقد قضر الكلام بعدما عرفت عن إبداء العجب من هؤلاء المتأخّرين في تشكيكهم بهذا الحكم المجمع عليه بين الأساطين ، بل بين علماء المسلمين ، بل كاد أن يكون ضروريّ مذهب أو دين ، وإن

(١) منتقى الجمان : الطهارة / باب الخمر ج ١ ص ٨٦ .

(٢) كما ذكره بحر العلوم في بعض افاداته المطبوعة في ذيل وجيزة البهائي ص ٢٢ .

(٣) الكافي : باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر ... ح ٤ ج ٣ ص ٤٠٥ ، تهذيب الأحكام :

الطهارة / باب ١٢ ح ١٠٥ ج ١ ص ٢٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب النجاسات

كان أول من جرّأهم عليه المصنّف في المعتر (١) .

وكيف لا يزداد العجب؟! ولا معارض إلا ما سمعته من تلك الأخبار الواجبة للطرح أو التأويل أو الحمل على التقيّة من بعض المخالفين سيّما من ربيعة الرأي؛ إذ هو على ما قيل (٢) من فقهاء المدينة وشيوخ مالك وكان في عصر الصادق (عليه السلام)، فلا غرو أن يتّقى منه، خصوصاً مع ملاءمته لطباع السلاطين وذي الشوكة من أمراء بني أميّة وبني العباس المولعين بشرها المتهاكين عليه، حتّى أنّهم ربّما حاولوا دفع التحريم عنه كما يشير إليه حديث المهدي العباسي (٣) مع الكاظم (عليه السلام)، والتظاهر

(١) المعتر: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٤٢٤ .

(٢) كما في المصابيح (للطباطبائي): الطهارة/ نجاسة السكرات ص ١٨١ (مخطوط) .

(٣) رواه الكليني في الكافي عن أبي علي الأشعري، بعض أصحابنا، وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن علي بن يقطين قال: «سأل المهدي أبا الحسن (عليه السلام) عن الخمر هل هي محرّمة في كتاب الله (عز وجل)؟ فإنّ الناس إنّما يعرفون النهي عنها ولا يعرفون التحريم لها، فقال له أبو الحسن (عليه السلام): بل هي محرّمة في كتاب الله (عز وجل) يا أمير المؤمنين، فقال له: في أيّ موضع هي محرّمة في كتاب الله (جلّ اسمه) يا أبا الحسن؟ فقال: قول الله (عز وجل): (وقل إنّما حرم ربّي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق)، فأتمّ قوله: (ما ظهر منها) يعني الزنا المعلن... وأتمّ الإثم فإنها الخمر بغيرها، وقد قال الله (عز وجل) في موضع آخر: (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس) فأتمّ الإثم في كتاب الله فهي الخمر والميسر وإثمه أكبر كما قال الله تعالى، قال: فقال المهدي: يا عليّ بن يقطين هذه والله فتوى هاشمية، قال: قلت له: صدقت والله يا أمير المؤمنين، الحمد لله الذي لم يخرج هذا العلم منكم أهل البيت، قال: فوالله ما صبر المهدي أن قال لي: صدقت يا رافضي» .

الكافي: باب تحريم الخمر في الكتاب ج ١ ص ٦٠٦، ومائل الشيعة: باب ٩ من

ابواب الاشربة المحرمة ج ١٣ ص ٢٤٠ .

بنجاستها تقذير عليهم وتنجيس لهم بشرها ومزاولتها ، بل ربّما نقل عن بعضهم^(١) أنّه كان يؤمّ الناس وهو سكران فضلاً عن تلوّثه وثيابه بها .
على أنّ الرمي بالنجاسة من أشدّ ما يكره على الطبع وأعظم ما يرد على النفس ، ولا كذلك التحريم ، خصوصاً بالقياس إلى السلاطين الذين لا يتحاشون عن المحرّمات .

واشتهار الفتوى بالنجاسة بين علمائهم لا ينافي ذلك ؛ إذ لم يكن عليهم فيه تقيّة ، بل كانوا يتظاهرون بخلاف ما هم عليه ، ويجاهدونهم بالردّ والكفاح ولا يراقبونهم في ذلك ، بل كان ذو الشوكة منهم يتحمّله ولا يبالي به ، لعلمه بأنّ ذلك لا يحدث فتقاً في سلطانه ، ولا يهدم ركناً في بنيانه ، إذ لم يكن فيهم من يرشّح نفسه للإمامة والخلافة الكبرى والرئاسة العظمى ، إنّما كانت التقيّة على أئمة الحقّ (عليهم السلام) المحسودين للخلق ، وهم الذين لا يدانيهم في الفضل أحد ، والذين ورد عليهم من حسد أئمة الجور ما قد ورد .

فما توهّمه بعض الفضلاء^(٢) - من أنّ تقيّة السلاطين لو اقتضت الحكم بالطهارة لكان أولى الناس بها فقهاء العامة ، لشدّة مخالطتهم إيّاهم وعكوفهم لديهم ، مع أنّ معظمهم على النجاسة - في غير محله كما عرفت .

ثمّ إنّّه قد يتوهّم من إطلاق المتن كالقواعد^(٣) والإرشاد^(٤)

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١١٠ .

(٢) كالخونساري في مشارق الشموس : الطهارة / في النجاسات ص ٣٣٣ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٤) ارشاد الأذهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ .

والدروس^(١) وعن المبسوط^(٢) وغيره^(٣) نجاسة الجامد أصالةً من المسكر، لكن صريح جماعة^(٤) وظاهر آخرين^(٥) الطهارة، بل في المدارك^(٦) القطع بها، وموضع من شرح الدروس^(٧) عدم ظهور خلاف بين الأصحاب في ذلك، بل في آخر^(٨) والحدائق^(٩) «الظاهر اتفاقهم عليها»، كنسبة الذخيرة^(١٠) تخصيص النجاسة بالمائع أصالةً إلى الأصحاب، بل عن الدلائل^(١١) دعوى الإجماع صريحاً على طهارة الجامد.

ولعله للأصل والعموم السالمين عن المعارض، لظهور تلك الأدلة في المائع من المسكر، وانسياقه إلى الذهن منها ولو من سياقها، حتى موثق

(١) الدروس الشرعية: الطهارة/ في النجاسات ص ١٧.

(٢) المبسوط: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٦.

(٣) كالسراثر: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٨-١٧٩، والجامع للشرائع: الطهارة/ باب الانجاس ص ٢٢.

(٤) كالعلامة في التذكرة: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٧، والشهد الثاني في مسالك الافهام: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ١٣، وروض الجنان: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٦٣.

(٥) كالمفيد في المقنعة: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٣، والشيخ في النهاية: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ص ٥١، وابن البراج في المذهب: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٥١.

(٦) مدارك الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ج ٢ ص ٢٨٩.

(٧) مشارق الشمس: الطهارة/ في النجاسات ص ٣٣٥-٣٣٦.

(٨) المصدر السابق: ص ٣٣٦.

(٩) الحدائق الناضرة: الطهارة/ في النجاسات ج ٥ ص ١١٧.

(١٠) ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٥٤.

(١١) نقله عنه في مفتاح الكرامة: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ١٣٩.

عمار: «... لا تصلّ في ثوب أصابه خمر أو مسكر حتى يغسل»^(١) كما يومئ إليه عدم تقييد الإصابة فيه بالرطوبة.

إلا أنه قد يشكل -مضافاً إلى ما يظهر من بعض الأخبار من كون علّة الحكم حرمةً ونجاسةً الإسكار^(٢)، وأنّ كلّ ما عاقبته الخمر فهو خمر^(٣) - بإطلاق المنزلة المستفاد من نحو قول الباقر (عليه السلام) في خبر عطاء: «كلّ مسكر خمر»^(٤)، بل وبما تقدّم سابقاً من معروفة إطلاق الخمر في ذلك الزمان على المسكر.

ولعلّه لذا قال في شرح الدروس: «إنّه لولا ظهور اتّفاق الأصحاب وعدم ظهور الخلاف لكان مظنّة للاحتياط»^(٥). قلت: وهو كذلك، خصوصاً مع ضعف سند ما تضمّن تلك الكلّية، بل ودلالته بدعوى الانصراف إلى الحرمة وغيرها، ولا جابر بل الموهن متحقّق.

نعم قد يشكل الحكم بطهارة ما ماع منه بالعارض فصار شرباً؛ لشمول النصوص حينئذٍ له بل والفتوى، وأولويته من شراب مسكر يختلق في مثل هذا الزمان، وبهما ينقطع الاستصحاب. لكن صرّح الشهيدان^(٦)

(١) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ١٠٤ ج ١ ص ٢٧٨، وسائل الشيعة: باب ٣٨ من ابواب النجاسات ج ٧ ص ١٠٥٦.

(٢) كما في خبر ابن وهب الآتي في ص ٣٧، وراجع وسائل الشيعة: باب ١٧ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٦٧.

(٣) الكافي: باب أنّ الخمر إنّما حرمت لفعلها... ح ١ ج ٢ ص ٤١٢، وسائل الشيعة باب ١٩ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١ ص ١٧ ص ٢٧٣.

(٤) تقدم في ص ١١.

(٥) مشارق الشمس: الطهارة/ في النجاسات ص ٣٣٦.

(٦) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في النجاسات ص ١٤، وروض الجنان: الطهارة/ فيما يتبعها

كما عن الفاضل في التذكرة^(١) بها ، بل قد يظهر من الذخيرة^(٢) والحدائق^(٣) الإجماع عليها ، ولعله للأصل والاستصحاب ، وانسياق المائع أصالة من الأدلة ، وهو لا يخلو من قوة خصوصاً فيما كان لا مدخلية لميعانه في إسكاره ، ولا كان موضوعاً كذلك له .

أمّا المائع الأصلي لو جمد عارضاً ، ففي الذكرى^(٤) وعن التذكرة^(٥) والمنتهى^(٦) البقاء على النجاسة ، وهو كذلك ، خلافاً لما عساه يظهر من التقييد بالمائع ونحوه في بعض العبارات^(٧) ؛ للأصل مع عدم ظهور الأدلة في اشتراط استدامة نجاسته بميعانه وإن اشترط في الابتداء ، وعدم معرفيّة الجمود من المطهرات ، بل وإن ذهب مع جموده أو بدونه إسكاره أيضاً لنفسه أي لا بممازجة مائع آخر ونحوه ؛ لنحو ما سمعت .

لكن قد يشكل بالفرق بينه وبين ما تقدّم ؛ من حيث تعليق الحكم هنا نصّاً وفتوى على المسكر المنتفي صدقه حقيقةً عليه حينئذٍ دون الأول ، بل قد يقتضي مفهومه حينئذٍ خلافه ، بناءً على حجّيته حتّى فيمن زال عنه الوصف بعد التلبّس كمن لم يكن متلبساً ، واحتمال الحكم بالنجاسة فيه لا لصدق الوصف بل للاستصحاب ، يدفعه : - مع أنّه لا وجه له بعد فرض

ص ١٦٣ ، ومسالك الافهام : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٥٤ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١١٧ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٤ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٨ .

(٧) كعبارة مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٨٠ ج ١ ص ٧٢ .

ما قلناه من المفهوم- أنه لا يجري بعد تغير الموضوع .

ولعله لذلك كله كان ظاهر المحكي عن المنتهى^(١) أو صريحه الطهارة فيه ، وهو قويّ فيما انحصر دليل نجاسته في المعلق على الوصف المذكور، أمّا لو كان دليل آخر يستفاد منه نجاسته لم يعلّقها على ذلك بل كانت معلقة على اسم لا يفرض انتفائه بانتفاء تلك الصفة كالخمر والنبيذ ونحوهما فقد يقوى حينئذٍ النجاسة ، وفاقاً لظاهر الأستاذ في كشف الغطاء^(٢) ، اللهم إلّا أن يدعى انصرافه أيضاً للمعهود المتعارف ، وهو الواحد ، فيبقى الأصل حينئذٍ لا معارض له ، فتأمل جيّداً .

والمدار في حصول الإسكار على المزاج المعتدل لا على سريع الانفعال أو بطيئه كما في أمثاله ، مع احتمال ثبوت الحكم بحصول الأول ، لتحقيق ماهية الإسكار، كما أنه يكفي في نجاسة القليل لتحقيق الإسكار في الكثير منه للصدق في الصنف دون الشخص ، فالمستكون في بعض حبات العنب والمزوج بغيره كالترياق الفاروق كالكثر .

وفي المسكر في بلاد دون أخرى أو إقليم دون آخر وجهان : عموم النجاسة وخصوصها فيما تحقّق فيه الوصف ، ينشأ من تحقّق الصدق ومن دوران الحكم مدار الوصف، لكن يبعد الثاني عدم النظر شرعاً في النجاسات . والمرجع في معنى السكر وفي الفرق بينه وبين الإغماء ونحوه العرف ، وإليه يرجع ما قيل^(٣) : « إنّه حالة تبعث على نقص العقل بالاستقلال » بخلاف الإغماء ، فإنّه يقضي به بالتبع لضعف القلب والبدن ، أو أنّه حالة

(١) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٨ .

(٢) كشف الغطاء : ما يتطهر به من النجاسات ص ١٧١ .

(٣) كما في كشف الغطاء : ما يتطهر به من النجاسات ص ١٧٢ .

تبعث على قوة النفس وضعف العقل ، والإغماء على ضعفهما ، وإن كان يكالهما إليه كغيرهما من الألفاظ أولى .

﴿ ويستوي مع المسكرات ﴾ في حكمها نجاسة وحرمة
 ﴿ العصير ﴾ العني كما في الوسيلة ^(١) والقواعد ^(٢) والتحريم ^(٣) والمختلف ^(٤)
 والمنتهى ^(٥) والإرشاد ^(٦) والألفية ^(٧) وظاهر الروض ^(٨) والمحكي من عبارة
 والد الصدوق ^(٩) ، بل في المسالك ^(١٠) والمدارك ^(١١) والمفاتيح ^(١٢) وغيرها
 « أنه المشهور بين المتأخرين » ، بل في الروض ^(١٣) والرياض ^(١٤)
 ومنظومة الطباطبائي ^(١٥) وشرح الأستاذ للمفاتيح ^(١٦) وعن

(١) الوسيلة : المباحات / احكام الاشربة ص ٣٦٥ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٨ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٧ .

(٦) ارشاد الاذهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ .

(٧) الالفية : المقدمة الثانية من الفصل الأول ص ٤٩ .

(٨) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٤ .

(٩) نقله عنه في من لا يحضره الفقيه : باب حد شرب الخمر ذيل ج ٥٠٨٩ ص ٤ ص ٥٦-٥٧ .

(١٠) مسالك الافهام : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(١١) مدارك الأحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٩٢ .

(١٢) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٨١ ج ١ ص ٧٣ .

(١٣) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٤ .

(١٤) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٦ .

(١٥) الدرة النجفية : الطهارة من الحبث ص ٥٠ .

(١٦) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٨١ ذيل قول المصنف : « للمشهور بين المتأخرين في العصير

العني » ج ١ ص ٥٦ (مخطوط) .

غيرها^(١) حكاية الشهرة عليه من غير تقييد بذلك ، كظاھر نسبته إلى أكثر علمائنا في المختلف ، بل المخالف فيه - إن كان - هو المخالف في الخمر.

قال فيه : « الخمر وكل مسكر والفقاع والعصير إذا غلى قبل ذهاب ثلثيه بالنار أو من نفسه نجس ، ذهب إليه أكثر علمائنا كالمفيد والشيخ أبي جعفر والمرتضى وأبي الصلاح وسلار وابن إدريس »^(٢) ثم حكى خلاف ابن أبي عقيل في الخمر والعصير.

بل عن الشهيد الثاني في شرح الرسالة « أن تحقيق القولين في المسألة مشكوك فيه »^(٣) بمعنى أنه لا قائل إلا بالنجاسة .

لكن في الذكرى بعد ذكره النجاسة عن ابن حمزة والمعتبر والتوقف عن نهاية الفاضل قال : « ولم نقف لغيرهم على قول بالنجاسة »^(٤) بل فيها^(٥) وفي البيان^(٦) : « ولا نصّ على نجاسة غير المسكر ، وهو منتفٍ هنا » إلا أن ذلك منه مع اختياره النجاسة في الرسالة غريب ، وهو أول من مال إلى الطهارة بعد ابن أبي عقيل^(٧) والمصنّف في ظاهر النافع^(٨) ، بل كلّ من لم يذكره عند تعداد النجاسات كالجامع^(٩) وغيره^(١٠) ، سيّما مع تعبيره بما يقتضي

(١) كجامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٢ .

(٢) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات وأحكامها ص ٥٨ .

(٣) المقاصد العلية : ازالة النجاسات ذيل قول المصنف : « المسكر وحكمه » ص ٨٣ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٥) المصدر السابق . (٦) البيان : الطهارة / في النجاسات ص ٣٩ .

(٧) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات وأحكامها ص ٥٨ .

(٨) المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ١٨ .

(٩) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٢ .

(١٠) كالنهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥١ ، والمهذب : الطهارة / فيما يتبعها

الحصر في غيره ، اللهم إلا أن يكون مندرجاً عندهم في الخمر أو المسكر ولو بالكثير منه ، وتبعه عليه جماعة ممن تأخر عنه منهم الشهيد الثاني^(١) وولده^(٢) وشيخها^(٣) والفاضل الهندي^(٤) وسيد الرياض^(٥) وغيرهم^(٦) ، للأصل والعموم السالمين عن معارضة ما يصلح لقطعها .

قلت : قد يقطعها ما في مجمع البحرين^(٧) من أنه نقل الإجماع من الإمامية على حرمة ونجاسته بعد غليانه واشتداده ، معتضداً ومنجبراً بإرساله بما سمعت من الشهرة ، وبالحكي عن أطعمة التنقيح^(٨) من الاتفاق أيضاً على أن عصير العنب إذا غلى حكمه حكم الخمر ، وبالحكي من الرضوي^(٩) الذي هو عين عبارة والد الصدوق التي ستسمعها .

ج ١ ص ٥١ .

(١) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٤ .

(٢) معالم الدين : نجاسة المسكرات ص ٢٤٣ ، ومدارك الأحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٩٣ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣١٢ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / أنواع النجاسات ج ١ ص ٤٧ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٦ .

(٦) كالكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٨١ ج ١ ص ٧٣ ، والخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / في النجاسات ص ١٢ .

(٧) مجمع البحرين : ج ٣ ص ٤٠٧ مادة (عصر) .

(٨) التنقيح الرائع : حد المسكر ج ٤ ص ٣٦٨ ، ولم يذكره في الاطعمة .

(٩) قال : « اعلم أن أصل الخمر من الكرم ، إذا أصابته النار أو غلى من غير أن تصيبه النار فهو خمر ، ولا يحل شربه إلا أن يذهب ثلثاه على النار ويبقى ثلثه » .

فقه الرضا : باب ٤٥ ص ٢٨٠ ، مستدرک الوسائل : باب ٢ من ابواب الاشربة المحرمة

ح ٥ ج ١٧ ص ٣٩ .

وبقول الصادق (عليه السلام) في مرسل ابن الهيثم بعد أن سئل عن العَصِيرِ يطبخ في النار حتى يغلي من ساعته فيشربه صاحبه : « إذا تَغَيَّرَ عن حاله وغلى فلا خير فيه حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه » (١) كقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر أبي بصير وقد سئل عن الطلاء : « إن طبخ حتى يذهب منه اثنان ويبقى واحدة فهو حلال ، وما كان دون ذلك فليس فيه خير » (٢) .

وبالموثَّق المروي في التهذيب : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيني بالبختج ويقول : قد طبخ على الثلث وأنا أعلم أنه يشربه على النصف ، فقال : خر لا تشربه ... » (٣) إلى آخره .

والمناقشة فيه بعدم لفظ الخمر فيه في الكافي (٤) ضعيفة ؛ لأولوية احتمال السقوط من الزيادة وإن كان الكليني أضبط .

كالمناقشة فيه باحتمال إرادة الحرمة من التشبيه لا النجاسة ، سيما بملاحظة سياق الخبر وتفريع حرمة الشرب خاصة عليه ؛ إذ هي - مع عدم الشاهد على التقييد المزبور ، بل هو منافٍ لما استفيد من كثير من الأحكام

(١) الكافي : باب العَصِيرِ الذي قدمته النارح ٢ ج ٦ ص ٤١٩ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبايح / باب ٢ ح ٢٥٢ ج ٩ ص ١٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٧ ج ١٧ ص ٢٢٦ .

(٢) الكافي : باب الطلاء ح ١ ج ٦ ص ٤٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٦ ج ١٧ ص ٢٢٦ .

(٣) تهذيب الأحكام : الصيد والذبايح / باب ٢ ح ٢٦١ ج ٩ ص ١٢٢ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٤ ج ١٧ ص ٢٣٤ .

(٤) الكافي : باب الطلاء ح ٧ ج ٦ ص ٤٢١ .

من نظائره ، بل منه نفسه كما تسمعه في الفقاع وسمعته في غيره- مبنية على مجازية الخمر في العصير واستعارته له ، وفيه بحث ، بل المحكي^(١) عن ظاهر الكليني والصدوق منا والبخاري من غيرنا دعوى الحقيقة فيه ، بل قيل^(٢) : عن المهذب البارع^(٣) إن اسم الخمر حقيقة في عصير العنب إجماعاً .

ولعله ظاهر كنز العرفان أيضاً ، قال فيه : « الخمر في الأصل مصدر خمره إذا ستره ، سمي به عصير العنب والتمر إذا غلى واشتد ، لأنه يخمر العقل أي يستره ، كما سمي مسكراً لأنه يسكره أي يحجزه ... »^(٤) إلى آخره .

كالمحكي في الفقيه من رسالة والده : « اعلم يا بني أن أصل الخمر من الكرم ، إذا أصابته النار أو غلى من غير أن يمسّه فيصير أعلاه أسفله فهو خمر ... »^(٥) إلى آخره .

وربما يومئ إليه أيضاً قول الصادق (عليه السلام) في الصحيح وغيره : « الخمر من خمسة : العصير من الكرم ، والنقيع من الزبيب ... »^(٦) الحديث ، كقوله (عليه السلام) وقد سئل عن ثمن العصير قبل أن يغلي ، فقال : « ... لا بأس به ، وإن غلى فلا يحلّ ... »^(٧) ، وفي آخر : « ... إذا

(١) كما في رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٦ .

(٢) كما في مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٤٢ .

(٣) المهذب البارع : الحدود / حدّ المسكر ج ٥ ص ٧٩ .

(٤) كنز العرفان : المطاعم والمشارب ج ٢ ص ٣٠٤ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب حد شرب الخمر ذيل ج ٥٠٨٩ ص ٥٦-٥٧ .

(٦) تقدم في ص ١٠ .

(٧) الكافي : باب بيع العصير والخمر ج ١٢ ص ٢٣٢ ، وسائل الشيعة : باب ٥٩ من ابواب ما

يكتسب به ج ٦ ص ١٢٦٩ .

بعته قبل أن يكون خراً وهو حلال فلا بأس»^(١)، وما قيل^(٢) من أن حذّه حدّ شارب الخمر.

كما أنّه يؤيده مع ذلك كلّ ملاحظة ما ورد^(٣) من الأخبار في أصل تحريم الخمر وبدوه وفي غيره، فإن السارد لها مع الانصاف يحصل له الظن القوي ان لم يكن القطع بدخول عصير العنب مع الغليان في مستى الخمر حقيقة، أو بمساواته له في حكمه من الحرمة والنجاسة.

واستبعاد الأوّل باعتبار الإسكار في مفهوم الخمر، وهو مفقود هنا بل هو مفروض محلّ النزاع، إذ لا إشكال في نجاسته معه لعموم الأدلّة، يدفعه: إمكان منع الاعتبار أولاً وإن كان هو وجه تسميته، بل قد تشعر بعض الأخبار^(٤) بأنّ وجهها تحقق الاختمار في ثمري الكرم والتمر بسبب جريان بول عدوّ الله إبليس في عروقهما.

وثانياً: منع عدم تحقق الإسكار فيه حتّى بالكثير منه، نعم هو لم يكن معروفاً بذلك، ولعلّه هو منشأ حرمة في علم الله إن لم يكن الظاهر.

بل ربّما يومئ إليه ما ذكره العامة في بدو أمر الطلاء، وهو المطبوخ من عصير العنب «إنّ عمر حين قدم إلى الشام شكّا إليه أهلها وباء الأرض، وقالوا: لا يصلحنا إلّا هذا الشراب، فقال: اشربوا العسل، فقالوا: ما

(١) الكافي: باب بيع العصير والخمر ج ٣ ص ٢٣١، تهذيب الأحكام: التجارات/ باب ٩ ج ٧٣ ص ١٣٦، وسائل الشيعة: باب ٥٩ من ابواب ما يكتسب به ح ٢ ج ١٢ ص ١٦٩.
(٢) كما في مصابيح الظلام: شرح مفتاح ٨٠ ذيل قول المصنف: «المشهور نجاسة الخمر» ج ١ ص ٤٥٢ (مخطوط).

(٣) سيأتي في هامش رقم (٥) من ص ٣٩ ذكر خبر دال على ذلك، وراجع وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٣.

(٤) كما في خبر إبراهيم الذي سنذكره في هامش رقم (٥) من ص ٣٩.

يصلحنا العسل ، فقال رجل من أهل الأرض : هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر؟ فقال : نعم ، فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان فأثوا به عمر ، فأدخل فيه إصبعه ثم رفع يده فتبعها مططاً ، فقال : هذا الطلاء مثل طلاء الإبل ، فأمرهم أن يشربوه ، ثم كتب إلى الناس أن اطبخوا شرابكم حتى يذهب منه نصيب الشيطان ...»^(١) إلى آخره.

وكذا خبر عمر بن يزيد قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الرجل يهدى إليه البختج من غير أصحابنا ، فقال : إن كان ممن يستحل المسكر فلا تشربه ، وإن كان ممن لا يستحل شربه فاقبله أو قال : فاشربه »^(٢) الحديث . والبختج العصير المطبوخ .

وقال العلامة الطباطبائي في مصابحه بعد أن فرغ من بيان حرمة المطبوخ من عصير العنب : « وهل الحكم بتحريم العصير قبل ذهاب ثلثيه تعبّد محض ، أو معلّل بالإسكار الحقي المسبّب عن الغليان ، أو بعروض التغيّر له إذا بقي وطال مكثه ؟ احتمالات أوسطها الأوسط ، وقد بان لك وجهه ممّا مضى ، ويأتي تحقيق ذلك إن شاء الله »^(٣) انتهى .

قلت : ويزيده تأييداً وتأكيداً أنه قد استفاضت الروايات^(٤) بل

(١) الموطأ : ج ٢ ص ١٨٠ .

(٢) الكافي : باب الطلاء ح ٤ ج ٦ ص ٤٢٠ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبايح / باب ٢ ح ٢٥٩

ج ٩ ص ١٢٢ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الاثربة المحرمة ح ١ ج ١٧ ص ٢٣٣ .

(٣) المصابيح في الفقه : الطهارة / العصير العنبي ص ١٨٥ (مخطوط) .

(٤) كخبر ابن وهب الآتي في ص ٣٧ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب الاثربة المحرمة

كادت تكون متواترة بتعليق الحرمة في النبيذ وغيره على الإسكار، وعدمها على عدمه، مع استفاضة الروايات^(١) بجرمة عصير العنب إذا غلى قبل ذهاب الثلثين، وحملها على التخصيص ليس بأولى من حملها على تحقق الإسكار فيه، بل هو أولى لأصالة عدم التجوز، بل لعلّه متعين لعدم القرينة، بل قد يقطع به لعدم ظهور شيء من روايات الحرمة في خروج ذلك عن تلك الكلية بل ولا إشارة.

ودعوى شهادة الوجدان بعدم الإسكار فيجب التخصيص ممنوعة أشد المنع؛ إذ من جرّب ذلك فوجد خلافه ولو بالكثير منه خصوصاً مع الاكتفاء به ولو بالنسبة إلى بعض الأمزجة في بعض الأمكنة والأزمنة والأهوية حتى الحني منه؟! كلاً إن دعوى ذلك فرية بيّنة.

ومن ذلك كلّ يظهر لك إمكان منع دعوى فرض النزاع في معلوم عدم الإسكار، نعم هو ليس فيما علم تحقق الإسكار فيه، إنّما النزاع في العصر العنبي من غير تقييد، إذ لعلّ وصف الإسكار لازم له ولو بالكثير منه، فلو فرض البحث في فاقده كان نزاعاً في موضوع وهي لا يليق بالفقيه.

فالإنصاف أنّه لا علم للقائلين بالطهارة بعدم إسكاره حتى الكثير منه، كما أنّه لا علم للقائلين بالنجاسة بإسكاره ولو بالكثير منه، لعدم تعارف شرب مثله للسكر، اللهم إلا أن يستفيدوا من نجاسته ذلك بدعوى التلازم، أو ظهور الدخول في الخمر، أو غير ذلك.

وكيف كان، فنجاسته على القول بها إنّما هي ﴿إذا غلى واشتد﴾ كما

(١) كخبري ابن الميثم وإبي بصير المتقدمين في ص ٢٥، وراجع وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب

في القواعد^(١) والإرشاد^(٢) والمنتهى^(٣) ، أو إذا غلى فقط كما في التحرير^(٤) والمختلف^(٥) وعن النزهة^(٦) والتلخيص^(٧) وأطعمة القواعد^(٨) ، أو إذا غلى بنفسه لا بالنار كما في الوسيلة^(٩) .

ويرجع الأول للثاني كالعكس بناءً على إرادة الغليان من الاشتداد كما صرح به بعضهم^(١٠) ، بل في ظاهر شرح الإرشاد للفخر الإجماع عليه ، حيث قال فيه : « المراد بالاشتداد عند الجمهور الشدة المطربة ، وعندنا أن يصير أعلاه أسفله بالغليان ، أو يقذف بالزبد »^(١١) كما في حاشية المدارك للأستاذ « أن تفسير الاشتداد بمحصول الثخانة غير ظاهر من الأصحاب وغير ظاهر المأخذ ... »^(١٢) إلى آخره .

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٢) ارشاد الاذهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٧ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(٥) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٨ .

(٦) نزهة الناظر : في المطهرات ص ٢١ .

(٧) تلخيص المرام : الطهارة / في النجاسات ص ٣٠ (مخطوط) .

(٨) قواعد الاحكام : الاطعمة والاشربة في المايعات ج ٢ ص ١٥٨ .

(٩) الوسيلة : المباحات / احكام الاشربة ص ٣٦٥ .

(١٠) كابن فهد في المذهب البارع : الاطعمة والاشربة ج ٤ ص ٢٤٠ ، والبيهقي في مصابيح

الظلام : شرح مفتاح ٨١ ذيل قول المصنف : « إذا غلى واشتد » ج ١ ص ٤٥٦-٤٥٧ (مخطوط) .

(١١) شرح ارشاد الاذهان : الطهارة / في النجاسات ذيل قول المصنف : « والعصير اذا غلى » ص ٣٥ (مخطوط) .

(١٢) حاشية المدارك : الطهارة / في النجاسات - حكم العصير العنبي ، ذيل قول المصنف : « لم

أو إرادة الشخانة من الاشتداد كما في المسالك (١) وغيرها (٢) ، مع دعوى التلازم بينها وبين الغليان كما في الذكرى (٣) .

نعم هما غيران بناءً على إرادة القوام والشخانة من الاشتداد المنفكين عن الغليان كما في الروض (٤) .

بل عنه في حواشيه على القواعد (٥) القطع به ، فينفك حينئذ التحريم عن النجاسة ؛ لحصول الأول بمجرد الغليان ، كما في الحدائق (٦) نفي الخلاف فيه نصاً وفتوى ، وتوقف الثانية على الاشتداد بالمعنى المذكور ، ولعل ذلك هو ظاهر المعتبر ، حيث قال فيه : « وفي نجاسة العصير بغليانه تردّد ، أمّا التحريم فعليه إجماع فقهاءنا ، ثمّ منهم من أتبع التحريم بالنجاسة ، والوجه الحكم بالتحريم مع الغليان حتّى يذهب ثلثاه ، ولا ينجس إلّا مع الاشتداد » (٧) .

لكن في الذكرى « كأنّه يرى الشدّة المطربة ؛ إذ الشخانة حاصلة بمجرد الغليان » (٨) .

يقف على دليل يدل على نجاسته » .

(١) مسالك الافهام : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٢) كجامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٢ ، ومدارك الاحكام :

الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٤ .

(٥) حواشي الشهيد الثاني على القواعد : الطهارة / في النجاسات ص ٢٠ .

(٦) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٢٢ .

(٧) المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٢٤ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

قلت : فحينئذٍ لا يكون من القائلين بالنجاسة ، لكن قد عرفت نسبة الفخر تفسير الشدة بذلك إلى الجمهور .

وكيف كان ، فلم نعرف مأخذاً لاعتبار الشدة بمعنى الثخانة والقوام المنفكّين عن الغليان في النجاسة دون التحريم ، بل قضية ما سمعته من أدلة النجاسة السابقة عدا إجماع مجمع البحرين اتّحادها مع الحرمة في السبب ، على أنّه لا تفسير فيه للشدة بذلك ، بل ظاهر كلّ من قال بالنجاسة عدم هذا التفصيل ، وقول الصادق (عليه السلام) في المرسل السابق : « إذا تغيّر عن حاله وغلى فلا خير فيه » (١) لا دلالة فيه على ذلك ، كما أنّه ليس في خصوص النجاسة . فالأقوى في النظر عدم الفرق في الحرمة والنجاسة بذلك ، خلافاً لما يظهر من جماعة (٢) .

نعم لولا بعض العبارات لأمكن أن يراد بالشدة الحالة الملازمة للعصير إذا نشّ من قبل نفسه ، وهو الذي أشار إليه الفخر بقذف الزبد ، ومثله لا يسمّى غلياناً عرفاً أولاً ينساق إلى الذهن منه ، خصوصاً بعد تفسيره في كلام جماعة (٣) بصيرورة الأعلى أسفل وبالعكس ، كخبر حماد بن عثمان عن الصادق (عليه السلام) سأله « ... عن الغليان ، فقال : القلب » (٤) .

(١) تقدم في ص ٢٥ .

(٢) كالمصنّف في المعبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٢٤ .

(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / أنواع النجاسات ج ١ ص ١٦٢ ، والشهيد الثاني في مسالك الافهام : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٣ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٤) الكافي : باب العصير ج ٣ ص ٤١٩ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٤٩ ج ٩ ص ١٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب الاشربة المحرمة ج ٣ ص ٢٢٩ .

فلعلّ ما في المتن ونحوه من ذكر الغليان والاشتداد يراد به حينئذٍ التعميم للفردين : أي ما غلى بأن صار أعلاه أسفل وبالعكس ، وما اشتدّ حتّى قذف الزبد بأن نشّ ، لا أنّه يراد اجتماعهما في عصير واحد ، نعم كان عليه الإتيان بـ «أو» بدل الواو، كقول الصادق (عليه السلام) في خبر ذريح : «إذا نشّ العصير أو غلى حرم»^(١) إلى آخره^(٢)، وهو هيّن .
ثم إنّ ظاهر المصنّف وغيره^(٣) بل وما سمعته سابقاً من أدلّة النجاسة عدم الفرق بين الغليان بنفسه أو بالنار، لكن قد عرفت قصر النجاسة في الوسيلة على الأوّل ، والحرمة خاصّة على الثاني ، ولعلّ وجهه صيرورته خيراً بذلك لحصول الاختمار فيه دون الثاني .

وربّما يومئ إليه بعض الأخبار كخبر السباطي قال : «وصف لي أبو عبد الله (عليه السلام) المطبوخ كيف يطبخ حتّى يصير حلالاً ، فقال : تأخذ ربعاً من زبيب وتنقيه وتصبّ عليه اثنا عشر رطلاً من ماء ، ثمّ تنقعه ليلة ، فإذا كان أيّام الصيف وخشيت أن ينشّ جعلته في تنور مسجور قليلاً حتّى لا ينشّ ، ثمّ تنزع الماء منه كلّهُ ...»^(٤) الحديث . فإنّ قوله (عليه السلام) : «فإذا كان ...» إلى آخره ظاهر في صيرورته خيراً بنشيشه في نفسه ، وهو الذي يخشاه ، بخلاف الغليان في النار، فإنّه يحرم

(١) الكافي: باب العَصِير ج ٤ ص ٦٩، تهذيب الأحكام: الصيد والذبائح/باب ٢ ح ٢٥٠ ج ٩

ص ١٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٤ ج ١٧ ص ٢٢٩ .

(٢) ليس للخبر تمة .

(٣) كالعامة في الارشاد: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ ، والقواعد: الطهارة/انواع

النجاسات ج ١ ص ٧ ، والتحرير: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(٤) الكافي: باب صفة الشراب الحلال ح ١ ج ٦ ص ٤٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب

الاشربة المحرمة ح ٢ ج ١٧ ص ٢٣٠ .

حينئذٍ ولا ينجس ، ونحوه في هذا الإيماء غيره .

لكن قد يقال بخروجه عن محل النزاع ، إذ البحث في العصير ، وما تضمنه الخبر من النبذ ، اللهم إلا أن يدعى مساواته له في ذلك أو أولويته ، فتأمل .

وكذا ظاهر المتن وغيره^(١) عدم النجاسة في غير عصير العنب من التمر والزبيب والحصرم وغيرها ، بل صرح به في جامع المقاصد^(٢) والروض^(٣) وغيرهما^(٤) ، بل عن حواشي القواعد^(٥) والمقاصد العلية^(٦) دعوى الإجماع على ذلك في غير الزبيب ، بل في الحدائق : « الظاهر أنه لا خلاف في طهارة الزبيب أيضاً »^(٧) ، كما عن الذخيرة : « إني لا أعلم بنجاسته قائلًا »^(٨) .

قلت : لكن قد يفهم من جامع المقاصد^(٩) والروض^(١٠) تحقق الخلاف في الزبيبي ، بل في كشف اللثام أنه « لعل من العنبي الزبيبي »^(١١) بل في

(١) راجع هامش رقم (٢) من ص ٣٣ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٢ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٤ .

(٤) المذهب البارع : الاطعمة والاشربة ج ٤ ص ٢٤١ .

(٥) حواشي الشهيد الثاني على القواعد : الطهارة / في النجاسات ص ٢٠ .

(٦) المقاصد العلية : ازالة النجاسات ذيل قول المصنف : « المسكر وحكمه » ص ٨٤ .

(٧) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٢٥ .

(٨) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٥٥ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٢ .

(١٠) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٤ .

(١١) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٧ .

منظومة الطباطبائي^(١) حكاية القول بنجاسته والتمري صريحاً ، ولعله أخذه من إطلاق العصير من بعض القائلين بالنجاسة كابن حمزة^(٢) والعلامة^(٣) وغيرهما^(٤) ، بناءً على كونه للأعم من العنبي والزبيبي والتمري ، أو أراد به ما يظهر من المحكي عن الأستاذ الأكبر^(٥) بل كاد يكون صريحه كالشيخ في التهذيب ، حيث إنه قال بعد أن روى خبر عيشمة^(٦) المتضمن لإهراق النضوح في البالوعة : « فأما ما رواه سفيان بن مسلم عن علي الواسطي قال : (دخلت جويرية على أبي عبد الله (عليه السلام) وكانت سالحة ، فقالت : إني أتطيب لزوجي فيجعل في المشطة التي أمتشط بها الخمر ، فأجعله في رأسي ، قال : لا بأس)^(٧) فلا ينافي الخبر الأول ؛ لأنه محمول على ما رواه الساباطي عن الصادق (عليه السلام) (عن النضوح ، قال : يطبخ التمر حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ثم يتمشط)^(٨) »^(٩) إذ هو ظاهر في حرمة ونجاسته عنده قبل ذهاب الثلثين ، كما اعترف به الفاضل المذكور في مصابيح^(١٠) ، أو أنه عثر على ما لم نعر عليه كما هو مظنة ذلك .

وعلى كل حال فلا ريب في ضعفه في التمري بعد الأصل والعمومات

(١) الدرّة النجفية : الطهارة من الخبث ص ٥٠ .

(٢) و(٣) و(٤) تقدمت في ص ٢٢ ، الوسيلة : المباحات / أحكام الاشرية ص ٣٦٥ .

(٥) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٨١ ذيل قول المصنف : « والعناني صرح بطهارته » ج ١ ص ٤٥٧ (مخطوط) .

(٦) يأتي نصّه في ص ٤٤ .

(٧) وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب الاشرية المحرمة ح ٢ ج ١٧ ص ٣٠٤ .

(٨) وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب الاشرية المحرمة ح ١ ج ١٧ ص ٣٠٣ .

(٩) تهذيب الأحكام : الصيد والذبايح / باب ٢ ح ٢٦٤-٢٦٦ ج ٩ ص ١٢٣ .

(١٠) المصباح في الفقه : الطهارة / العصير الزبيبي ص ١٨٨ (مخطوط) .

وما سمعته من الإجماعين وغير ذلك، بل ينبغي القطع بفساده بناءً على حليته وعدم حرمة وإن لم يذهب ثلثاه بالغليان كما هو الأظهر الأشهر، بل المشهور، بل في الحقائق: «أنه كاد يكون إجماعاً، بل هو إجماع في الحقيقة؛ فإننا لم نقف على قائل بالحرمة ممن تقدمنا من الأصحاب (رضوان الله عليهم)، وإنما حدث القول بذلك في هذه الأعصار المتأخرة»^(١) انتهى. كما عن رسالة مولانا أبي الحسن^(٢) ورياض المسائل^(٣) حكاية نفي الخلاف عن بعض الأصحاب، بل في الأول حكاية الإجماع عن بعض الفضلاء، بل ربما استظهر نفيه - أي الخلاف - من اللمعتين^(٤) وأطعمة المسالك^(٥) أيضاً.

ولا ينافيه تردد الفاضلين بذلك في حدود الشرائع^(٦) والقواعد^(٧)، ولا قولهما: «الأشبه» و«الأقرب»، إذ لعلّه لتعارض الأمارات لا لوجود القائل، بل هو الظاهر منها سيما الأول، كما يومئ إليه عدم حكاية ذلك في وجه التردد عن أحد من شراح كلامهما؛ للأصول العقلية والشرعية السالين عن المعارض المعتضدين بالسيرة والعمل من سائر

(١) الحقائق الناضرة: الطهارة/ في النجاسات ج ٥ ص ١٤١.

(٢) نقله عنها في الحقائق الناضرة: الطهارة/ في النجاسات ج ٥ ص ١٤٣.

(٣) رياض المسائل: الاطعمة والاشربة ج ٢ ص ٢٩١.

(٤) اللمعة الدمشقية: الاطعمة والاشربة ج ٧ ص ٣٢١-٣٢٢، ومنشأ الاستظهار - على ما ذكره بعضهم - أنها تعرضاً لحرمة العصير الزببي ولم يتعرضوا أصلاً للتمر، ولو وجد القائل بالحرمة لألحقاه به.

(٥) مسالك الافهام: الاطعمة والاشربة/ الاشربة المحرمة ج ٢ ص ١٩٧.

(٦) شرائع الاسلام: الحدود/ حد المسكر ج ٤ ص ١٥٦.

(٧) قواعد الاحكام: الحدود/ حد الشرب ج ٢ ص ٢٦٣.

المسلمين في عصرنا هذا الكاشف عما قبله ، ولتعليق الحلّ والحرمه على الإسكار ولو بالكثير وعدمه في الأخبار المستفيضة جداً إن لم تكن متواترة وفيها الصحيح والحسن وغيرهما ، المتضمنة أسئلتها عن نبيذ التمر وغيره ، حتى أنّه في خبر ابن وهب عن الصادق (عليه السلام) : «قلت له : إنّ رجلاً من بني عمّي من صلحاء مواليك أمرني أن أسألك عن النبيذ فأصفه لك ، فقال (عليه السلام) : أنا أصفه لك ، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : كلّ مسكر حرام ، فما أمسكر كثيره فقليله حرام...»^(١) الحديث.

ودعوى عدم منافاتها لتحقيق الإسكار فيه ولو خفياً بغليانه قبل ذهاب ثلثيه ولو باعتبار بعض الأمزجة أو الأمكنة أو الأزمنة أو الأهوية ، ومن جرّب ذلك بالكثير منه فوجد خلافه ؟! - مع الغضّ عما فيها من الاكتفاء بذلك البعض ، وإجمال الكثرة ، وغيرهما - ممنوعة أشدّ المنع ؛ لعدم الشاهد لها من عقل أو شرع أو عرف ، بل لعلّ الأخيرين شاهداً عدلياً على خلافها ، إذ الوجدان والعيان على عدم تحقيق الإسكار بأكثر ما يستطيع شربه الإنسان ، وتركّ الشارع بيانه في وقت الحاجة والسؤال مع شدّة خفائه إن فرض إسكاره أكبر شاهد على عدمه ، بل كاد يكون خبر محمد بن جعفر^(٢) عن أبيه (عليه السلام) - في القوم الذين قدموا من اليمن فأرسلوا وفداً لهم يسأل رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن عصير التمر ثم لم يكتفوا بذلك حتى

(١) الكافي : باب ان رسول الله (ص) حرم كل مسكر... ح ٤ ج ٦ ص ٤٠٨ ، تهذيب الأحكام :

الصيد والذبايح / باب ٢ ح ٢١٦ ج ٩ ص ١١١ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب الاشربة

المحرمة ح ١ ج ١٧ ص ٢٦٧ .

(٢) الكافي : باب النبيذ ح ٧ ج ٦ ص ٤١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الاشربة المحرمة

ح ٦ ج ١٧ ص ٢٨٤ .

سألوه بأنفسهم- صريحاً في ذلك سؤالاً وجواباً^(١)، مع وضوح دلالته على أصل المطلوب من وجوه آخر، فلاحظ .

لا يقال : إنه لعلّ الشارع قد استغنى عن بيان إسكاره ببيان الحرمة المستفادة من قول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن سنان : « كلّ عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه »^(٢) وفي خبر ذريح : « إذا نشّ العصير أو غلى حرم »^(٣) ونحوهما في إفادة ذلك

(١) قال : « قدم على رسول الله (صلى الله عليه وآله) من اليمن قوم ، فسألوه عن معالم دينهم فأجابهم ، فخرج القوم بأجمعهم ، فلما ساروا مرحلة قال بعضهم لبعض : نسينا أن نسأل رسول الله (صلى الله عليه وآله) عما هو أهم إلينا ، ثم نزل القوم ، ثم بعثوا وفدأ لهم فأقى الوفد رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقالوا : يا رسول الله ، إن القوم بعثوا بنا إليك يسألونك عن النبيذ ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : وما النبيذ ؟ صفوه لي ، فقالوا : يؤخذ من القرم فينبذ في إناء ثم يصب عليه الماء حتى يمتلي ويوقد تحته حتى ينطبخ ، فإذا انطبخ اخذوه فألقوه في إناء آخر ثم صبوا عليه ماءً ثم يمرس ثم صفوه بثوب ثم يلقى في إناء ثم يصب عليه من عكر ما كان قبله ثم يهدرو يغلي ثم يسكن على عكره ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : يا هذا قد أكثرت أفيسكر ؟ قال : نعم ، فقال : فكلّ مسكر حرام ، قال : فخرج الوفد حتى انتهوا إلى اصحابهم فأخبروهم بما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : فقال القوم : ارجعوا بنا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى نسأله عنها شفاهاً ولا يكون بيننا وبينه سفير ، فرجع القوم جميعاً ، فقالوا : يا رسول الله ، إنّ أرضنا لأرض دوية ، ونحن قوم نعمل الزرع ولا نقوى على العمل إلّا بالنبيذ ، فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) : صفوه لي ، فوصفوه كما وصفه اصحابهم ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : أفيسكر ؟ فقالوا : نعم ، قال : كلّ مسكر حرام . » (منه رحمه الله) .

(٢) الكافي : باب العصير الذي قد مسّته النار ح ١ ج ٦ ص ٤١٩ ، تهذيب الأحكام : الصيد - والذبائح / باب ٢ ح ٢٥١ ج ٩ ص ١٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاشربة المحرمة ح ١ ج ١٧ ص ٢٢٣ .

(٣) تقدم في ص ٣٣ .

غيرهما (١) .

ومن قوله (عليه السلام) أيضاً في موثقة عمار بعد أن سأله « ... عن النضوح المعتق كيف يصنع به حتى يحل ؟ قال : خذ ماء التمر فأغله حتى يذهب ثلثا ماء التمر ... » (٢) كخبره الآخر : « سألته عن النضوح ، قال : يطبخ التمر حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ، ثم يتمشطن » (٣) .

ومن الأخبار (٤) الدالة على حرمة النبذ الذي يوضع فيه العكر والقعوة ، فيغلي ويهدر ثم يسكن ، ومن غير ذلك كإشعار خبر (٥) طلب إبليس من

(١) وسائل الشيعية : انظر باب ١٧ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٣ .

(٢) تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ح ٢٣٧ ج ٩ ص ١١٦ ، وسائل الشيعية : باب ٣٢ من ابواب الاشربة المحرمة ج ٢ ص ٢٩٨ .

(٣) تقدم في ص ٣٥ .

(٤) كما في خبر محمد بن جعفر الذي ذكر نصه في هامش رقم (١) من ص ٣٨ ، وراجع وسائل الشيعية : باب ٢٤ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٨٢ .

(٥) رواه الكليني عن علي بن محمد ، عن صالح بن أبي حماد ، عن الحسين بن يزيد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن ابراهيم ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إِنَّ اللَّهَ (عز وجل) لَمَّا أَهْبَطَ آدَمَ (عليه السلام) أمره بالحرث والزرع وطرح إليه غرساً من غروس الجنة فأعطاه النخل والعنب والزيتون والرمان ، فغرسها ليكون لعقبه وذريته ، فأكل هو من ثمارها ، فقال له ابليس لعنه الله : يا آدَمَ ما هذا الغرس الذي لم أكن أعرفه في الأرض وقد كنت فيها قبلك ، ائذن لي أأكل منها شيئاً ، فأبى آدَمَ (عليه السلام) أن يذعه ، فجاء ابليس عند آخر عمر آدَمَ (عليه السلام) وقال لحواء : إِنَّهُ قد أجهدني الجوع والعطش ، فقالت له حواء : فما الذي تريد ؟ قال : أريد أن تذيقيني من هذه الثمار ، فقالت حواء : إِنَّ آدَمَ (عليه السلام) عهد إلي أن لا أطعمك شيئاً من هذا الغرس ؛ لأنه من الجنة ولا ينبغي لك أن تأكل منه شيئاً ، فقال لها : فاعصري في كفّي شيئاً منه ، فأبت عليه ، فقال : ذريني أمصه ولا آكله ، فأخذت عنقوداً من عنب فاعطته ، فمصه ولم يأكل منه لئلا كانت حواء قد أكدت عليه ، فلما ذهب يعضّ عليه جذبه حواء من فيه ، فأوحى الله (تبارك وتعالى) إلى آدَمَ (عليه السلام)

حواء - في آخر عمر آدم (عليه السلام) بعد أن طرده آدم - أن تطعمه من ثمرة الكرم والنخل، فأطعمته ... إلى آخره، وغيره .

أو يقال : إنَّ هذه الأدلة وإن لم تفد إسكاره لكن تفيد حرمة، فيخرج بها عن تلك الأصول والعمومات، على أنَّ العمدة منها ظواهر ما دلَّ على إباحة غير المسكر، ولعلَّها لا تنافيا، لا للعلم بكونه مسكراً، بل لأنَّ احتمال ذلك فيه كافٍ في عدم المنافاة، ودعوى العلم بعدم الإسكار حتى بالكثير منه ولو لبعض الأمزجة - بناءً على الاكتفاء به فينا فيها حينئذٍ - فرية بيّنة ؛ إذ من اختبر ذلك فوجد خلافه ؟!

لأنَّنا نقول : لا دلالة في الحرمة على الإسكار ؛ لكونها أعمّ منه كما هو واضح، كوضوح قصور هذه الأخبار عن إفادة أصل الحرمة أيضاً بحيث يخرج بها عن تلك الأصول والعمومات وغيرها المعتضدة بما عرفت، سيما بعد ابتناء دلالة الصحيح وغيره على تناول لفظ «العصير» لغةً أو شرعاً

أنَّ العنب قد مضى عدوّي وعدوك ابليس، وقد حرّمت عليك من عصيرة الخمر ما خالطه نفس ابليس، فحرّمت الخمر لأنَّ عدوّ الله ابليس مكر بحواء حتى مضى العنب، ولو أكلها لحرمت الكرمة من أولها إلى آخرها وجميع ثمرها وما يخرج منها، ثمَّ إنَّه قال لحواء : فلو أمصصتني شيئاً من هذا التمر كما أمصصتني من العنب، فاعطته ثمرة فصّها، وكانت العنب والتمر أشدَّ رائحة وأزكى من المسك الأذفر وأحلى من العسل، فلما مضى الله ابليس لعنه الله ذهب رائحتها وانتقصت حلاوتها، قال أبو عبد الله (عليه السلام) : ثمَّ إنَّ ابليس لعنه الله ذهب بعد وفاة آدم (عليه السلام) فبال في أصل الكرمة والنخلة فجرى الماء على عروقها من بول عدوّ الله، فنَّ ثمَّ يَحْتَمِرُ العنب والتمر، فحرّم الله (عزَّ وجل) على ذرية آدم (عليه السلام) كلَّ مسكر ؛ لأنَّ الماء جرى ببول عدوّ الله في النخلة والعنب وصار كل مختمر خراً ؛ لأنَّ الماء اختمر في النخلة والكرمة من رائحة بول عدوّ الله ابليس لعنه الله .

الكافي : باب اصل تحريم الخمر ج ٢ ص ٣٩٣، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاشارة المحرمة ج ٣ ص ١٧ ج ٢٢٤ .

للمستخرج من نحو التمر والزبيب، وهو محلّ بحث .

بل بالغ المحدث البحراني في حدائقه بإنكاره، فقال : « إنّ اللغة والشرع والعرف على خلافه، إنّما يسمّى التمر والزبيب نبيذاً ونقيعاً »^(١) مستظهِراً ذلك من المصباح المنير^(٢) ونهاية ابن الأثير^(٣) والقاموس^(٤) ومجمع البحرين^(٥) في مادة عصر ونقع ونبذ، ومن نحو قول الصادق (عليه السلام) في الصحيح : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : الخمر من خمسة : العصير من الكرم، والنقيع من الزبيب، والبتع من العسل، والمرز من الشعير، والنبيذ من التمر »^(٦) إلى آخره^(٧)، والأخبار^(٨) الواردة في علّة

(١) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٢٥-١٢٧ .

(٢) المصباح المنير : ص ٥٦٥ مادة (عصر)، وص ٨٥٥ مادة (نقع)، وص ٧٨٠ مادة (مرس) .

(٣) النهاية : ج ٥ ص ١٠٩ مادة (نقع) .

(٤) القاموس المحيط : ج ٢ ص ٩٠ مادة (عصر)، وج ٣ ص ٩٠ مادة (نقع) .

(٥) مجمع البحرين : ج ٣ ص ١٨٩ مادة (نبذ)، وج ٣ ص ٤٠٧ مادة (عصر)، وج ٤ ص ٣٩٨

مادة (نقع) .

(٦) تقدم في ص ١٠ .

(٧) ليس للخبر رتبة .

(٨) كالحبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، وعدة من اصحابنا عن أحمد بن

محمد، وسهل بن زياد جيعاً، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي،

قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أصل الخمر كيف كان بدء حلالها وحرامها

ومتى اتخذ الخمر؟ فقال : إنّ آدم (عليه السلام) لما هبط من الجنة اشتى من ثمارها،

فأنزل الله (عز وجل) عليه قضييين من عنب فغرسهما، فلمّا أن أورقا وأثمرّا وبلغا جاء

ابليس لعنه الله فحاط عليها حائطاً، فقال آدم (عليه السلام) : ما حالك يا ملعون؟ فقال

ابليس : إنّها لي، فقال : كذبت، فرضيا بينهما بروح القدس، فلمّا انتهيا اليه قصّ عليه آدم

(عليه السلام) قصته، وأخذ روح القدس ضغثاً من نار ورمي به عليها والعنب في اغصانها

حتّى ظنّ آدم (عليه السلام) انه لم يبق منها شيء، وظنّ ابليس لعنه الله مثل ذلك، قال :

الحرمة بعد التغليان قبل ذهاب الثلثين الواردة في خصوص العنب، ومن شهادة العرف بعدم صدق العصير إلّا على الأجسام التي فيها مائيّة لاستخراج مائها كالعنب والرمّان ونحوهما، بخلاف الأجسام الصلبة التي فيها حلاوة وحموضة وأريد استخراجها منها بنبذها في الماء ونقعها كما هو المعروف في الصدر الأوّل أو بغليانها في النار.

وهو وإن أمكن مناقشته في جميع ذلك لكنّ الإنصاف أنّه إن لم يكن حقيقة فيه إلّا أنّه المنساق إلى الذهن من إطلاق الأدلّة، بل هو المتعارف المعهود المعبر عنه فيها تارةً بالعصير، وأخرى بالطلاء، وثالثة بالبختج، والذي طفحت الأخبار في حرمة قبل ذهاب الثلثين وفي بيان علّة ذلك، كما هو واضح لمن لاحظها جميعها بتأمل وتدبّر، خصوصاً ما ورد^(١) منها في السؤال عن بيعه قبل أن يصير خمرأ.

ويؤيده ما قيل من عدم استدلال أحد من الأصحاب كالمصنّف والعلامة وغيرهما بهذه الأخبار مع كثرتها واستفاضتها، وكونها بمراى منهم ومسمع، بل لا يبعد كونه كذلك في كلمات الأصحاب، كما عن القطيني في الهادي^(٢) القطع به، وإن أنكره العلامة الطباطبائي في مصابيح^(٣)، بل

فدخلت النار حيث دخلت وقد ذهب منها ثلثاهما وبقي الثلث، فقال الروح: أمّا ما ذهب منها فحظّ ابليس لعنه الله، وما بقي فلك يا آدم».

الكافي: باب أصل تحريم الخمر ج ١ ص ٦٣٣، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب

الاشربة المحرمة ج ٢ ص ١٧ ص ٢٢٤.

(١) تقدّم في ص ٢٦.

(٢) الهادي الى سبيل الرشاد: الطهارة في النجاسات ذيل قول المصنّف: والعصير إذا غلى واشتد والفقاع ص ١١٦ (مخطوط).

(٣) المصابيح في الفقه: الطهارة/العصير العنبي ص ١٨٦ (مخطوط).

قد يظهر منه ذلك حتّى بالنسبة للأخبار أيضاً، كصريح المحكي عن مولانا أبي الحسن (١) والأستاذ الأكبر (٢) لكنّ التحقيق ما قلناه .

ولا ينافيه خصوص الصحيح (٣) المسوّب « كلّ » الظاهر في تعدّد الأفراد بل تكثّرها، وإن علم خروج غير المعتصر من ثمرتي الكرم والنخل بالإجماع وغيره بل الضرورة، إن لم نقل بتنزيل عموم الصحيح على المتعارف من أفراد العصير، بل لعلّ غيرهما لا يستميّ عصيراً؛ لما فيه على التقدير الأوّل من كون الخارج أضعاف الداخل، بل انتهاء التخصيص إلى المستنكر المستقبح عرفاً، مع عدم دليل من الأخبار على الإخراج في كثير من أفرادِه حينئذٍ، وعلى الثاني من منافاته للعموم اللغوي أولاً، وعدم تسليم التعارف في الثلاثة ثانياً، فضلاً عن الوضع للقدر المشترك بينها .

ومع ذا فهو ليس بأوّل من حمله على إرادة العموم بالنظر إلى أفراد العنب وأقسامه، وإلى ما ظهر إسكاره أو اتّخذ له وعدمه، وإلى ما أخذ من كافر أو مسلم مستحلّ لما دون الثلثين وعدمه، وإلى الممزوج بغيره مع عدم الاستهلاك وعدمه، إلى غير ذلك .

وربّما يؤيّده تعرّض النصوص لحكم العصير في بعض الأحوال المذكورة أو أكثرها، بل لعلّ تنزيل الصحيح على ذلك متعيّن بناءً على ما سمعته من معروفة إطلاق العصير على خصوص العني .

(١) نقله عنها في الحقائق الناضرة: الطهارة/ في النجاسات ج ٥ ص ١٤٥ .

(٢) مصابيح الظلام: شرح مفتاح ٨١ ذيل قول المصنّف: «والعماني صرح بطهارته» ج ١ ص ٤٥٧ (مخطوط) .

(٣) أي صحيح ابن سنان المتقدم في ص ٣٨ .

وأما خبرا النضوح^(١) فلعلّ الوجه فيها إرادة التعليم لدفع الخمرية الحاصلة من إنباذ التمر وإنقاذه ؛ وذلك لأنّ النضوح ضرب من الطيب يتخذ من ماء التمر وغيره، وقد حكى عن بعض الأفاضل^(٢) في كفيّته أنّه يتقون التمر والسكر والقرنفل والتفاح والزعفران وأشباه ذلك في قارورة فيها قدر مخصوص من ماء ويشدّ رأسها ويصبرون أيّاماً حتى ينشّ ويتخمر، وهو شائع بين نساء الحرمين، وكيفية تطيب المرأة به أن تحطّ الأزهار بين شعر رأسها ثم ترشّش به الأزهار لتشتدّ رائحتها .

قلت : ولذا أمر الصادق (عليه السلام) بإهراقه في البالوعة في خبر عيشمة قال : « دخلت عليه وعنده نسائه، فشتم رائحة النضوح، فقال : ما هذا ؟ قالوا : نضوح يجعل فيه الضياح، فأمر به فأهريق في البالوعة »^(٣) الحديث . فأراد الإمام (عليه السلام) بذهاب الثلثين زوال الأجزاء المائية التي هي منشأ الاختمار كما في العنب .

ويومئى إلى ذلك كلّ ما عرفته من أنّ النضوح إنّما يستعمل في غير المأكول، ومن اعتبر ذهاب الثلثين إنّما يعتبرها للأكل، فيعلم حينئذٍ إرادة التخلص بذلك عن الخمرية المورثة نجاسة في الشعر وغيره من محال الطيب، وهو الذي سأل الراوي عن حلّه، اللهم إلا أن يكون القائل باعتبار الثلثين اعتبر ذلك بالنسبة للحرمة والنجاسة، كما لعلّه الظاهر من المحكي عن

(١) المتقدم أحدهما في ص ٣٥ والآخر في ص ٣٩.

(٢) راجع مجمع البحرين : ج ٢ ص ٤١٩ مادة (نضج) .

(٣) الكافي : باب نوادر الاشربة ح ١ ج ٦ ص ٤٢٨ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢

ح ٢٦٤ ج ٩ ص ١٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب الاشربة المحرمة ح ١ ج ١٧

ص ٢٩٨ .

بعضهم^(١)، إلا أنك قد عرفت سابقاً حكاية الإجماع على الطهارة .

وكيف كان فحمل الخبرين على ما ذكرنا متجه، لا أقل من الاحتمال المبطل للاستدلال، نعم هما مشعران بجرمة بل ونجاسة نبذ التمر إذا طرح فيه بعض الأجسام التي تفعل فيه الغليان والنشيش وخروج الزبد، بل هو النبيذ المسكر المتخذ منه أو الزبيب أو منها، بل لعل الثاني يندرج في الفقاع بناءً على اتخاذه من غير الشعير الذي كان معروفاً في ذلك الزمان الذي استفاضت الأخبار^(٢) أو تواترت بالنهي عنه، وبما يفيد نجاسته .

بل الظاهر أن منه ما حصل فيه ذلك الغليان فيه بطول المكث أيضاً مع كثرة التمر الملقى وقلة الماء مثلاً، كما يشعر به الخبران أيضاً، ويومئ إليه جملة من الأخبار، كخبر الساباطي المتقدم سابقاً^(٣) في الاستدلال لابن حمزة على نجاسة العصير إذا غلى لنفسه .

وخبر أيوب بن راشد قال : « سمعت أبا البلاد يسأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن النبيذ، فقال : لا بأس به، فقال : إنه يوضع فيه العكر، فقال (عليه السلام) : بثس الشراب، ولكن انبذوه غدوة واشربوه بالعشي، قال : فقلت : جعلت فداك هذا يفسد بطوننا، قال : فقال أبو عبد الله (عليه السلام) : أفسد لبطنك أن تشرب ما لا يحل لك »^(٤) .

(١) كالشيخ سليمان البحراني على ما نقله عنه في الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٤١ .

(٢) سيأتي التعرض لبعض ما يدل على ذلك في مبحثه، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٨٧ .

(٣) في ص ٣٣ .

(٤) الكافي : باب النبيذ ج ٢ ص ٦٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب الاشربة المباحة ج ١٧ ص ٢١٧ .

وخبر الكلبي النسابة قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن النبيذ، فقال: حلال، قلت : إننا ننبذه فنطرح فيه العكر وما سوى ذلك ، فقال : شبه شيء^(١) تلك الخمرة المنتنة، قلت : جعلت فداك فأني نبيذ تعني ؟ فقال : إن أهل المدينة شكوا إلى النبي (صلى الله عليه وآله) تغير الماء وفساد طبائعهم، فأمرهم أن ينبذوا، وكان الرجل منهم يأمر خادمه أن ينبذ له، فيعمد إلى كف من تمر فيلقيه في الشنّ، فنه شربه ومنه طهوره، فقلت : وكم كان عدد التمرات التي كانت تلقى ؟ قال : ما يحمل الكف، قلت : واحدة واثنين ؟ فقال : ربّما كانت واحدة، وربّما كانت اثنتين، فقلت : وكم يسع الشنّ ماءً ؟ فقال : ما بين الأربعين إلى الثلاثين^(٢) إلى ما فوق ذلك ، فقلت : بالأرطال ؟ فقال : أرطال بمكيال العراق^(٣) .

كخبر صفوان الجمال : « ... قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : جعلت فداك أصف لك النبيذ، فقال لي : بل أنا أصفه لك ، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : كلّ مسكر حرام، وما أسكر كثيره فقليله حرام، فقلت له : هذا نبيذ السقاية بفناء الكعبة ؟ فقال لي : ليس هكذا كانت السقاية، إنّما كانت السقاية زمزم، أفتدري من أول من غيرها ؟ قال : لا، قال : العباس بن عبد المطلب كانت له حبلّة، أفتدري ما الحبلّة ؟ قال : الكرم، كان ينقع الزبيب غدوة ويشربونه بالعشيّ، وينقعه بالعشيّ ويشربونه من الغد، يريد أن يكسر غلظ الماء عن الناس،

(١) شبه شيء : كلمة استقذار واستقباح . مجمع البحرين : ج ٦ ص ٣٥١ مادة (شوه) .

(٢) في المصدر : إلى الثمانين .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ١٢ ج ١ ص ٢٢٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦ ح ٢ ج ١ ص ١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الماء المضاف ح ٢ ج ١ ص ١٤٧ .

وإن هؤلاء قد تعدّوا، فلا تشربه ولا تقربه» (١).

وخبر حنان بن سدير عن الصادق (عليه السلام) إلى أن قال فيه : « ما هذا النبيذ الذي أذنت لأبي مريم في شربه أي شيء هو؟ فقال : أمّا أبي (عليه السلام) فإنه كان يأمر الخادم، فيجيء بقدر، ويجعل فيه زيباً ويغسله غسلًا نقياً، ثم يجعله في إناء ثم يصبّ عليه ثلاثة مثله أو أربعة ماءً، ثم يجعله بالليل ويشربه بالنهار، ويجعله بالغداة ويشربه بالعشي، وكان يأمر الخادم بغسل الإناء في كلّ ثلاثة أيام لئلا يغتلم، فإن كنتم تريدون النبيذ فهذا هو النبيذ» (٢).

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الظاهرة في حرمة بمجرد غليانه بنفسه ونشيشه وخروج زبده، ولعلك تسمع بعضها إن شاء الله أيضاً.

ومن هنا يظهر لك أنّه لا وجه للاستدلال بها على ما نحن فيه من عصير التمر المغلي بالنار ونحوها؛ لوضوح عدم اندراجها في شيء منها، نعم هي كغيرها ظاهرة في حرمة ما قلناه من النبيذ إذا نشّ وغلى بنفسه وخروج زبده ولو بطول المكث، ولا ينافيه ما دلّ على إباحة غير المسكر؛ إذ لعل كثيره كذلك إذا بلغ هذا الحدّ، كما هو الظاهر من الأخبار أيضاً.

وكأنّ عبارات جملة من الأصحاب ظاهرة فيه إن لم تكن صريحة، منها عبارة الشيخ في النهاية : « لا بأس بشرب النبيذ غير المسكر، وهو أن ينقع

(١) الكافي : باب أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) حرم كلّ مسكر... ح ٧ ج ٦ ص ٤٠٨ ،

تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢١٩ ج ٦ ص ١١١ ، وسائل الشيعة : باب ١٧

من ابواب الاشربة المحرمة ح ٣ ج ١٧ ص ٢٦٨ .

(٢) الكافي : باب النبيذ ح ١ ج ٦ ص ٤١٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الاشربة المحرمة

ح ٥ ج ١٧ ص ٢٨١ .

التمر أو الزبيب ثم يشربه، وهو حلوقبل أن يتغير- وقال :- ويجوز أن يعمل الإنسان لغيره الأشربة من التمر والزبيب والعسل وغير ذلك، ويأخذ عليه الأجرة ويسلمها إليه قبل تغيرها»^(١) إذ قد اكتفى في تحقق البأس بمجرد التغير، ومنه ما ذكرنا قطعاً .

ومنها ما في الوسيلة : « إن النبيذ هو أن يطرح شيء من التمر أو الزبيب في الماء، فإن تغير كان في حكم الخمر، وإن لم يتغير جاز شربه والتوضؤ منه ما لم يسلبه إطلاق اسم الماء »^(٢) .

كالذي في المهذب: «يجوز شرب النبيذ الذي لا يسكر، مثل ان يلقى التمر أو الزبيب في الماء المزا والمالح، وينقع فيه الى ان يحلو، فان تغير لم يجر شربه»^(٣) .

وفي السرائر: « فأما عصير العنب فلا بأس بشربه ما لم يلحقه نشيش بنفسه، فإن لحقه طبخ قبل نشيشه حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه حلّ شرب الثلث الباقي، فإن لم يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه كان حراماً، وكذلك فيما ينبذ من الثمار في الماء أو اعتصر من الأجسام من الأعصار في جواز شربه ما لم يتغير، فإن تغير بالنشيش لم يشرب »^(٤) .

وفي الدروس : « ولا يحرم المعتصر من الزبيب ما لم يحصل فيه نشيش، فيحلّ طبخ الزبيب على الأصحّ لذهاب ثلثيه بالشمس غالباً، أو خروجه عن مستى العنب، وحرّمه بعض مشايخنا المعاصرين ... »^(٥) إلى آخره،

(١) النهاية : الاطعمة والاشربة : الاشربة المحظورة والمباحة ص ٥٩٢ و ٥٩٣ .

(٢) الوسيلة : المباحات / احكام الاشربة ص ٣٦٥ .

(٣) المهذب : الاطعمة والاشربة / باب الاشربة ج ٢ ص ٤٣٣ .

(٤) السرائر : الاطعمة والاشربة / الاشربة المحظورة ج ٣ ص ١٢٩ .

(٥) الدروس الشرعية : الاطعمة والاشربة / في المانع ص ٢٨٢ .

بل في آخر كلامه ما هو كالصریح في صيرورته بذلك فقاعاً .

نعم يظهر منه في اللمعة ^(١) كحدود الكتاب ^(٢) والقواعد ^(٣) والتحرير ^(٤) والإرشاد ^(٥) وغيرها انفكاك الإسكار عن الغليان بنفسه ونحوه، ولذا جعلوا مدار الحرمة على الأول دون الثاني، إلا أنك قد عرفت ظهور الأخبار في حرمة بالثاني، ولعلّه لتحقيق الإسكار الخفي فيه ولو بالكثير، بل يقوى في النظر - كما لعلّه الظاهر من عبارة السرائر وغيرها - عدم حلّه بعد ذلك بذهاب الثلثين .

نعم يحل بصيرورته خلاً كالخمر، كما يومئ إليه خبر الساباطي المتقدم سابقاً ^(٦) في الاستدلال لابن حمزة كخبر الهاشمي ^(٧)، بل يظهر من السرائر ^(٨) والمحكي من عبارة والد الصدوق ^(٩) أيضاً ذلك بالنسبة إلى عصير العنب إذا نش بنفسه، كما هو صريح الوسيلة ^(١٠)، فأحلّه بذهاب الثلثين، لكن إطلاق الأصحاب كالنصوص ^(١١) الحلّ بذهابها ينافيه، اللهم إلا أن

(١) اللمعة دمشقية: الاطعمة والاشربة ج ٧ ص ٣٢٠-٣٢١ .

(٢) شرائع الاسلام: الحدود/ حد المسكر ج ٤ ص ١٥٦ .

(٣) قواعد الاحكام: الحدود/ حد الشرب ج ٢ ص ٢٦٣ .

(٤) تحرير الاحكام: الحدود/ حد المسكر والفقاع ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٥) ارشاد الاذهان: الحدود/ حد الشرب ج ٢ ص ١٨٠ .

(٦) في ص ٣٣ .

(٧) الكافي: باب صفة الشراب الحلال ح ٣ ج ٦ ص ٤٢٦، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب

الاشربة المحرمة ح ٤ ج ١٧ ص ٢٣١ .

(٨) السرائر: الاطعمة والاشربة/ الاشربة المحظورة ج ٣ ص ١٣٠ .

(٩) من لا يحضره الفقيه: باب حد شرب الخمر ذيل ح ٥٠٨٩ ج ٤ ص ٥٦-٥٧ .

(١٠) الوسيلة: المباحات/ احكام الاشربة ص ٣٦٥ .

(١١) كخبر ابن سنان المتقدم في ص ٣٨، وراجع وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب

ينزل ذلك على خصوص المغلي بالنار مثلاً لا بنفسه ؛ لدخوله تحت الخمر حينئذٍ ، فلا يطهره ، إلا أن صريح جماعة ^(١) أو كالصريح عدم الفرق في الحلّ بذلك بين الغليان بالنار ونفسه .

وكيف كان ، فقد ظهر لك ضعف التمسك بأخبار النبيذ على ما نحن فيه ، كالتمسك بخبر سؤال إبليس من حواء إطعام التمر والكرم ^(٢) ، بل لعل تأمله يشهد للمطلوب ، فلاحظ وتأمل .

وكذا قد ظهر ممّا قدّمناه سابقاً ما في الدعوى الأخيرة من احتمال تحقق الإسكار في المغلي من عصير التمر قبل ذهاب الثلثين ، وأنّ الوجدان وغيره شاهداً عدل على نفسه ، اللهم إلا أن يريد بالكثير ما يشرف الإنسان على الموت ، وهو كما ترى .

فبان - بحمد الله - حينئذٍ حلّ عصير التمر المغلي بالنار وإن لم يذهب ثلثاه ، من غير فرق بين الرطب منه والتمر ، وإن حكى عن غاية المرام ^(٣) الفرق ، فجعل الأول خاصّة كالعنب ، لكن لم نعرف له مأخذاً سوى ما سمعته من التعليل لحلّ عصير الزبيب بأنّه قد ذهب ثلثاه بالشمس ، وهو كما ترى .

خلافاً لظاهر الشيخ في التهذيب ^(٤) ومحتمل السرائر ^(٥) أو ظاهرها وعن

الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٣ .

(١) كالعلامة في القواعد : الاطعمة والاشربة / في المايعات ج ٢ ص ١٥٨ ، والارشاد : الاطعمة والاشربة / في حال الاختيار ج ٢ ص ١١١ .

(٢) ذكرنا نصه في هامش رقم (٥) من ص ٣٩ .

(٣) غاية المرام : الاطعمة والاشربة ذيل قول المصنّف : « ولو ألقى في الخمر خل حتى تستهلكه لم تحل » ص ٣٣٣ (مخطوط) .

(٤) تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ج ٩ ص ١٢٣ .

(٥) السرائر : الاطعمة والاشربة / الاشربة المحظورة ج ٣ ص ١٢٩ .

صريح الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني (١) والسيد نعمة الله (٢) ومولانا أبي الحسن (٣) والأستاذ الأكبر (٤) وغيرهم (٥)، فاعتبروا في حلّ التمرّي ذهاب الثلثين كالعنب، مستظهِراً له الأخير من الصدوق والكليني أيضاً، بل ومن غيرهم، بل قد تعطي بعض كلماته دعوى الاتفاق عليه قبل زمن الفاضلين، لكنّه ليس كذلك على الظاهر، ولعلّه أخذه من نصّهم (٦) على حرمة النيذ، وقد عرفت أنّه ليس ممّا نحن فيه، أو إطلاق بعضهم (٧) حرمة العصير، وقد عرفت أنّ الظاهر منه العنبي. ونسأل الله تعالى أن يوفّقنا لإتمام الكلام وإنهاء المرام في غير المقام، وإن كان قد وفقّ هنا لذكر المهّم من النقض والإبرام على غير أهبة له واستعداد عدا التوكّل على ربّ العباد. ومنه ظهر ضعف القول بنجاسته حينئذٍ، كضعفه بالنسبة للزبيبي أيضاً؛ للأصل والعمومات وترك الإشارة في شيء من الأدلّة إليه، سيّما مع عموم البلوى به وكثرة استعماله، بل قد يومئ التأمل في ترك ذلك في

(١) نقله عنه في الحدائق الناضرة: الطهارة/ في النجاسات ج ٥ ص ١٤١.

(٢) نقله بحر العلوم عن عبد الله الجزائري، راجع المصابيح في الفقه: الطهارة/ العصير الزبيبي ص ١٨٩ (مخطوط).

(٣) نقله عنه في الحدائق الناضرة: الطهارة/ في النجاسات ج ٥ ص ١٤١.

(٤) مصابيح الظلام: شرح مفتاح ٨١ ذيل قول المصنّف: «والعماني صرح بطهارته» ج ١ ص ٤٥٧ (مخطوط).

(٥) كالحر العاملي في عنوان باب ٢ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٣.

(٦) كالعلامة في القواعد: الاطعمة والاشربة ج ٢ ص ١٥٨، والتحرير: الاطعمة والاشربة/ في المايعات ج ٢ ص ١٦١.

(٧) كالعلامة في القواعد: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ٧، والارشاد: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩.

بعضها كالمشتمل منها على كيفية عمله إلى عدمه .

ودفع ذلك كله ^(١) - بكونه عنياً جففته الشمس فينجس عصيره حينئذ بناءً عليه ، وباستصحاب حكمه حال عنبيته وإن تغير الاسم بعد بقاء الحقيقة ، إذ لا تقييد فيما دلّ على حجّيته بعدم تغييره ، بل يشهد لعدمه حكم الخنطة والقطن والطين بعد صيرورتها دقيقاً وعجيناً وخبزاً وغزلاً وثوباً ولبناً بل وخزفاً وآجرأ ، ولا ينافيه معروفة تبعية الأحكام للأسماء ، إذ المراد انتفاء الحكم من جهة الاسم بانتفاء الاسم في مقابلة بطلان القول بالقياس ، أي التعدي عن المسمى الجامع ، أو القول بثبوت حكم حالة سابقة من أحوال الماهية بثبوتها في حالة أخرى لاحقة ، كتحرّم الحصرمي بتحريم العنبي ، أو القول بثبوتها مع تبدل الحقيقة والماهية كالكلب بصير ملحاً ، وإلاّ فليس المراد انتفاء الحكم بانتفاء التسمية مطلقاً ولو بدليل آخر شرعي ، كآية أو إجماع أو استصحاب ، فإنّ التخصيص بالذكر لا يقتضي التخصيص بالحكم إلاّ بفهوم اللقب الذي ليس بحجة عندنا ، فالاسم حينئذ كشف عن تعلّق الحكم بالماهية والحقيقة التي لم تنتف بانتفائه هنا بشهادة عدم طهر العنب لوتنجس بالزبيبة .

واضح الفساد ، إذ الأوّل قياس ، بل من الباطل منه ، أو راجع إلى الثاني الذي يدفعه أولاً : منع عدم كون ما نحن فيه من تبدل الحقيقة ، وعدم طهارة العنب المنتجس بالزبيبة لعلّه لا لعدم انتفاء الحقيقة ، بل لعدم كون مدار نجاسته الاسم حتّى يطهر بانتفائه إنّما هو لكونه جسماً لاق نجاسة فينجس بها ، والجسمية لم تذهب بالزبيبة قطعاً ، وكذا البحث في

(١) كما في المصابيح (للطباطبائي) : الطهارة / العصور الزبيبي ص ١٩٣ (مخطوط) .

طهارة كلّ متنجّس بالاستحالة .

وثانياً : ظهور تعليق الحكم على الاسم في دورانه على مسمّى ذلك الاسم ، لا حقيقته المعتورة عليها بسبب أحوالها أساء مختلفة ، فإنّ تلك لم يوضع لها اللفظ ، فلا يستفاد حكمها منه ، والأمثلة السابقة ممّا علم تعلق الحكم فيها على الحقيقة التي لم تنتف بانتهاء الاسم ، ولذا ثبت الحكم فيها مع انتفائه ، بخلاف ما هنا فلم يثبت ، وليس من حجّة مفهوم اللقب في شيء ؛ إذ لا دلالة فيه على نفي الحكم عن غير المسمّى ، بل هو مجسب الأدلّة من الأصول وغيرها ، ومن هنا اشتهر عندهم تبعيّة الحكم للاسم ، وأنّه لا استصحاب مع تغيّر الموضوع ، بل كان جريان الاستصحاب في نحو ما نحن فيه ودعوى شمول أدلّته من منكرات أهل هذا الفن ، بل قد يندرج في قسم القياس المحرّم .

واحتمال القول : إنّ الاستصحاب إنّما هولنفي احتمال مدخلية بقاء مسمّى الاسم وأمثاله في الحكم ، بل لا استصحاب إلّا وهولنفي الشكّ في اعتبار الحال الأوّل في العلّة التامة للحكم المستصحب ، يدفعه : وضوح الفرق بين الحال المستفاد من تعليق الحكم على الاسم ونحوه وبين غيره ؛ لظهور دخوله في موضوع الحكم بخلافه .

ومن ذلك كلّ يظهر لك أنّه لا وجه للاستدلال بهذا الاستصحاب على حرمة عصيره في مقابلة المعروف من القول بالحلّ بين الفاضلين ومن تأخّر عنها ، وإن اعتمده العلامة الطباطبائي في مصابيح^(١) في اختياره لها بعد أن تجشّم ثبوت شهرة القول بها بين الأصحاب أو بين القدماء كشهرة الحلّ

بين المتأخرين ، حتّى أنه أنكر على من نسب الحلّ إلى المشهور على الإطلاق .

وهو وإن كان قد دقّق النظر وأجاد ، وجاء بفوق ما هو المراد ، بل بما لم يسبقه إليه أحد من الأطواد ، لكن في جملة ممّا استنبطه من قول العلماء في تحقيق هذه الشهرة نظر وتأمّل ، كما عرفته من النظر في استدلاله عليها بالاستصحاب ، بل واستدلال غيره أيضاً عليها بأخبار العصير والنبيد ونحوهما ممّا تقدّم في التمري ؛ لما مرّ فيه .

وكذا استدلال القائلين بالحليّة بصحيحة أبي بصير : « كان الصادق (عليه السلام) يعجبه الزبيبة » ^(١) وبذهاب ثلثيه وزيادة بالشمس ؛ لما في الأولى من إجمال الكيفيّة المنافي للاستدلال على ما نحن فيه من العصريّة ، ولعدم الاعتداد بالثاني بعد تسليمه إذا لم يتعقّب نشيئاً وغليناً ، ودعوى حصولهما وصدق مسماهما عرفاً ولو في وسط العنب كما ترى ، وقضيّته حرمة العنب لو وضع أيتاماً في الشمس قبل أن يصير زبيباً .

نعم يتّجه الاستدلال على الثانية بالأصول والعمومات ونحوهما على حسب ما مرّ في التمري .

كما أنّه يتّجه على الأولى بموثقة الساباطي : « وصف لي الصادق (عليه السلام) المطبوخ كيف يطبخ حتّى يصير حلالاً ، فقال : تأخذ ربعاً من زبيب وتنقيه وتصبّ عليه اثنا عشر رطلاً من ماء ، ثمّ تنقعه ليلة ، فإذا كان أيتام الصيف وخشيت أن ينشّ جعلته في تنور مسجور قليلاً حتّى

(١) الكافي : باب الطبخ ج ٧ ص ٣١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الاطعمة المباحة ج ١ ص ٤٣ ، إلّا أنّ في الوسائل : « الزبيبة » .

لا ينش، ثم تنزع الماء منه كله حتى إذا أصبحت صببت عليه من الماء بقدر ما يغمره - إلى أن قال :- ثم تغليه بالنار، ولا تزال تغليه حتى يذهب الثلثان ويبقى الثلث ...» (١) الحديث .

كموثقته الأخرى : « سئل عن الزبيب كيف طبخه حتى يشرب حلالاً ؟ فقال : تأخذ ربعاً من زبيب تطرح عليه اثنا عشر رطلاً من ماء ، ثم تنقعه ليلة ، فإذا كان من الغد نزعته سلافته ، ثم تصب عليه الماء قدر ما يغمره ، ثم تغليه بالنار غلية ، ثم تنزع ماءه فتصبه على الماء الأول ، ثم تطرحه في إناء واحد جميعاً ، ثم توقد تحته النار حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث وتحت النار ، ثم تأخذ رطلاً ...» (٢) الحديث .

بل قد يومئ إليه مرسلًا الهاشمي (٣) وإسحاق بن عمار (٤) عن الصادق

(١) الكافي : باب صفة الشراب الحلال ح ١ ج ٦ ص ٤٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٢ ج ١٧ ص ٢٣٠ .

(٢) الكافي : باب صفة الشراب الحلال ح ٢ ج ٦ ص ٤٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٣ ج ١٧ ص ٢٣١ .

(٣) رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن موسى بن الحسن ، عن السيارى ، عن محمد بن الحسين ، عمن أخبره ، عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي قال : شكوت إلى أبي عبد الله (عليه السلام) ... فقال لي : تأخذ صاعاً من زبيب فتتقي حبه ما فيه ، ثم تغسل بالماء غسلًا جيداً ، ثم تنقعه في مثله من الماء أو ما يغمره ، ثم تتركه في الشتاء ثلاثة أيام وفي الصيف يوماً وليلة ، فإذا أتى عليه ذلك القدر صفيته وأخذت صفوته وجعلته في إناء وأخذت مقداره بعود ثم طبخته طبخاً رقيقاً حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ...» .

الكافي : باب صفة الشراب الحلال ح ٣ ج ٦ ص ٤٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٤ ج ١٧ ص ٢٣١ .

(٤) الكافي : باب صفة الشراب الحلال ح ٤ ج ٦ ص ٤٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٥ ج ١٧ ص ٢٣٢ .

(عليه السلام) ونزاع إبليس في الكرم^(١) إلى أن جعل له الثلثان الشامل للعنب والزبيب ، كخبر عليّ بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) : « سألته عن الزبيب هل يصلح أن يطبخ حتى يخرج طعمه ، ثم يؤخذ ذلك الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث ، ثم يرفع ويشرب منه السنة ؟ قال : لا بأس به »^(٢) .

بل هو صريح خبر زيد النرسي^(٣) وزيد الزرّاد^(٤) عن الصادق (عليه السلام) : « في الزبيب يدقّ ويلقى في القدر ويصبّ عليه الماء ، قال : حرام إلا أن يذهب ثلثاه ، قلت : الزبيب كما هو يلقى في القدر ، قال : هو كذلك سواء ، إذا أدت الحلاوة إلى الماء فقد فسد ، كلّما غلى بنفسه أو بالنار فقد حرم إلا أن يذهب ثلثاه » .

لكن ومع ذلك كلّه فقطع الأصول والعمومات خصوصاً مع ظهور أكثر الأخبار المعتبرة في دوران الحكم على الإسكار وعدمه بمثل هذه لا يخلو من

(١) رواه الكليني عن أبي علي الأشعري ، عن الحسن بن علي الكوفي ، عن عثمان بن عيسى ، عن سعيد بن يسار ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إنّ إبليس لعنه الله نازع نوحاً (عليه السلام) في الكرم ، فأتاه جبرئيل (عليه السلام) فقال : إنّ له حقّاً فأعطه ، فأعطاه الثلث ، فلم يرض إبليس ، ثم أعطاه النصف ، فلم يرض ، فطرح جبرئيل ناراً فأحرقت الثلثين وبقي الثلث ، فقال : ما أحرقت النار فهو نصيبه وما بقي فهو لك يا نوح حلال » .

الكافي : باب اصل تحريم الخمر ج ٦ ص ٣٩٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٥ ج ١٧ ص ٢٢٦ .

(٢) الكافي : باب الطلاء ح ١٠ ج ٦ ص ٤٢١ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٥٧ ج ٩ ص ١٢١ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٢ ج ١٧ ص ٢٣٦ .

(٣) و(٤) مستدرک الوسائل : باب ٢ من ابواب الاشربة المحرمة ح ١ ج ١٧ ص ٣٨ .

نظر وتأمل ، سيّما مع ما في سند الأولى من التردد بين الإرسال وعدمه ، وفيه وفي سند الثانية من معروفة البحث في « محمد » الواقع في أوائل سند الكافي ، وما قيل ^(١) في « عمار » من أنّه منفرد برواية الغرائب ، ومتنها من احتمال ما سمعته في النضوح من إرادة تعليم الشرب الذي لا يتغيّر بالإسكار لو خلط به غيره ، بل ربّما يومئ إليه ملاحظتها ، بل كاد يكون ظاهر الثالثة مع ضعف الإيحاء فيها إلى ما نحن فيه جداً كالمرسلين وخبر منازعة إبليس بل وخبر عليّ بن جعفر ، سيّما مع قوله : « ويشرب منه السنة » ، وخبر النرسي والزرّاد مع أنّه ليس في الكتب الأربعة ، بل عن الشيخ في الفهرست « أنّ لهما أصليين لم يروهما محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه ، وقال في فهرسته : لم يروهما محمد بن الحسن بن الوليد ، وكان يقول : هما موضوعان ، وكذلك خالد بن عبد الله بن سدير ، وكان يقول : وضع هذه الأصول محمد بن موسى الهمداني » ^(٢) انتهى .

وهو وإن أمكن معارضته برواية ابن أبي عمير لهما ، مع أنّ في رجال النجاشي : « للنرسي كتاب يرويه جماعة » ^(٣) ، وبما عن ابن الغضائري أنّه « غلط أبو جعفر في هذا القول ، فإنّي رأيت كتبها مسموعة من محمد بن أبي عمير » ^(٤) ، لكن في الخلاصة أنّه « وإن كان ما عن الصدوق ليس طعنا في الرجلين ، إلّا أنّي لمّا لم أجد لأصحابنا تعديلاً لهما ولا طعناً فيها توقّفت عن قبول روايتهما » ^(٥) انتهى .

(١) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل مس الميت ج ٣ ص ٣٢٩ .

(٢) الفهرست : باب زيد ص ٩٧ .

(٣) رجال النجاشي : رقم (٤٦٠) ص ١٧٤ .

(٤) الضعفاء : باب زيد ص ٤٦٣ . (٥) الخلاصة : القسم الثاني / باب زيد ص ٢٢٣ .

كلّ ذامع عدم تحقّق الشهرة الجابرة لشيء من ذلك ، بل لعلّ الموهنة محقّقة ، إلّا أنّ الاحتياط لا ينبغي تركه بحال .

ثمّ إنّ لا فرق على الظاهر في العصير بين مزجه بغيره وعدمه ، للمصدق والاستصحاب ، بل نسبه في الحقائق^(١) إلى إطلاق الأخبار وكلام الأصحاب ، وهو كذلك خصوصاً لو مزج بعد الغليان قبل ذهاب الثلثين ، من غير فرق بين عصيري التمر والزبيب والعني ، بل في خبر النضوح وذيل الموثقين وغيرهما إيماء إليهما أو ظهور فيه .

نعم قد يقوى في النظر - كما عن الأردبيلي^(٢) الميل إليه - عدم البأس في المستهلك منها ، بل ومن العني بناءً على عدم نجاسته كما فيما يحرم من غيرها ، وإلّا لوجب اجتناب شرب الكثير من الماء بوقوع قطرة خمر ونحوه .

لكن قد ينافي ذلك المروي في مستطرفات السرائر من كتاب مسائل الرجال عن أبي الحسن عليّ بن محمّد (عليهما السلام) : « أنّ محمد بن عيسى كتب إليه : عندنا طبيخ يجعل فيه الحصرم ، وربّما يجعل فيه العصير من العنب ، وإنّما هو لحم يطبخ به ، وقد روي عنهم (عليهم السلام) في العصير أنّه إذا جعل على النار لم يشرب حتّى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ، فإنّ الذي يجعل في القدر من العصير بتلك المنزلة ، وقد اجتنبوا أكله إلى أن يستأذن مولانا في ذلك ، فكتب بخطه : لا بأس بذلك »^(٣) .

وربّما يؤيّد عدم ظهور الأدلّة في الممتزج الخارج بالامتزاج إلى اسم

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٥٠ .

(٢) لا يوجد لدينا كتاب الاطعمة والاشربة من المجمع .

(٣) مستطرفات السرائر : ص ٦٩ ح ١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الاشربة المحرمة ح ١

ج ١٧ ص ٢٢٩ ، وفيه : ان محمد بن علي بن عيسى كتب اليه .

آخر بعض أجزائه العصير .

لكن في الحقائق : « إن الخبر ظاهر في أنّ حكم العصير مطبوخاً مع غيره حكمه منفرداً ، وكأنّ السائل توهم اختصاص الحكم المذكور بالعصير منفرداً وشكّ في جريان ذلك فيه إن طبخ مع غيره ؛ لأنّ ظاهر قوله : (يجعل في القدر من العصير بتلك المنزلة) - يعني يذهب ثلثاه كما روي ، فأجابه بنفي البأس مع ذهاب الثلثين - إشارة إلى أنّ هذا الحكم ثابت له مطلقاً منفرداً أو مع غيره » ^(١) انتهى . وهو لا يخلو من نظر .

هذا كلّه في الامتزاج بعد تحقّق العصيريّة في العنب والتمر والزبيب ، أمّا لو ألقي عنب أو زبيب أو تمر في الماء الملقى فيه غيرها ، فإن كان قبل تحقّق الإضافة في الماء فالظاهر اتّحاد حكمه مع السابق ، بل لعلّه بعض صور الامتزاج سيّما بالنسبة للعنب ، وإن كان بعدها في اللحوق بالنسبة للأخيرين إشكال لظهور الأدلّة فيما إذا خرج سلافتها بالماء المطلق وغلى .

ومنه حينئذٍ يظهر الإشكال في باقي المائعات ، بل هي أقوى إشكالاً منه ، خصوصاً في مثل الدهن ، لما ورد ^(٢) أنّ الصادق (عليه السلام) أكل دجاجة مملّوءة خبيصاً ، وهو كما عن القاموس ^(٣) المعمول من التمر والسمن ، وإن كان في ظهوره بما نحن فيه تأمل .

وربّما يظهر ممّا عن العلامة في أجوبة المهنا بن سنان عدم الالتفات إلى التفصيل ، قال بعد أن سئل عن طبخ حب الرمان بالعصير من الزبيب أو

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٥١ .

(٢) الكافي : باب الحلواء ج ٣ ح ٦ ص ٣٢١ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الاطعمة المباحة

ج ٣ ص ١٧ ح ٥٢ .

(٣) القاموس المحيط : ج ٢ ص ٣٠٠ مادة (خبص) .

العنب ما هذا لفظه : « أمّا ما سَمّي عصيراً فالوجه في غليانه اعتبار ذهاب ثلثيه ، وأمّا الزبيب فالأقرب إباحته مع انضمامه إلى غيره ؛ لأنّ الناس في جميع الأزمان والأصقاع يستعملونه من غير إنكار أحد منهم » (١) انتهى .
وتمام البحث في تنقيح هذه المسائل في كتاب الأطعمة والأشربة ، نسأل الله التوفيق .

ولا إشكال في طهارة وحلّ ما اعتصر من المياه من غير ثمرتي الكرم والنخل من الفواكه والثمار والبقول لونشت وغلت ، وكذا الربوبات والأطعمة المتخذة من غيرها ، بل في مصايح العلامة الطباطبائي (٢) إجماع العلماء على ذلك ؛ للأصل وعمومات الكتاب والسنة ، وعدم السكر بالكثير منها ، وما ورد من المعتبرة في كثير منها كخبري ابن أحمد المكفوف (٣) وغيرهما (٤) المذكورة في الكتاب المزبور (٥) .

بل وكذا لا إشكال في المعتصر من ثمرة الأول إذا لم يكن زيباً أو عنباً ولا مسكراً كالخصرم ؛ للأصول والعمومات ، وإن حكى (٦) التوقف فيه

(١) اجوبة المسائل المهنية : مسألة ١٧٤ ص ١٠٤ .

(٢) المصايح في الفقه : الطهارة / عصير غير ثمرتي الكرم والنخل ص ١٨١ (مخطوط) .

(٣) قال في أحدهما : « كتبت اليه - يعني أبا الحسن الأول (عليه السلام) - أسأله عن السكنجين والجلاب وربّ التوت وربّ التفاح وربّ السفرجل وربّ الرمان ، فكتب : حلال » .

الكافي : باب في الاشربة ح ١ و ٢ ج ٦ ص ٤٢٦ و ٤٢٧ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٨٦ و ٢٨٧ ج ٩ ص ١٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب الاشربة المحرمة ح ١ و ٢ ج ١٧ ص ٢٩٣ .

(٤) وسائل الشيعة : انظر باب ٢٩ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٩٣ .

(٥) أي كتاب الاطعمة . (منه رحمه الله) .

(٦) حكاه في الحقائق عن الشيخ عبد الله البحراني ، راجع الحقائق الناضرة : الطهارة / في

عن بعض المحدثين من البحرانيين ؛ لصدق العصير، ولما يومئ إليه نزاع إبليس مع آدم (عليه السلام) في شجرة الكرم إلى أن جعل له الثلثين^(١) الشامل للحصرم، لكنّه في غاية الضعف، كاحتمال التوقف في عصير المطبوخ من ثمرة النخل إذا لم يكن بساً أو تمرّاً، والله أعلم.

﴿التاسع﴾

﴿الفقاع﴾ إجماعاً محصلاً^(٢) ومنقولاً صريحاً في الانتصار^(٣) والمنتهى^(٤) والتنقيح^(٥) وجامع المقاصد^(٦) وعن الخلاف^(٧) والغنية^(٨) والمهذب البارع^(٩) وكشف الالتباس^(١٠) وإرشاد الجعفرية^(١١)، وظاهراً في

النجاسات ج ٥ ص ١٥٩-١٦٠.

(١) ذكرنا نصّ الخبر في هامش رقم (١) من ص ٥٦.

(٢) ممّن قال بذلك : الشيخ في النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥١، وابن البرّاج في المهذب : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٥١، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٨، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٢، والعلامة في الارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩.

(٣) الانتصار : مسائل الاشرية ص ١٩٧.

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٧.

(٥) التنقيح الرائع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٤٥.

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٢.

(٧) الخلاف : الاشرية / مسألة ٣ ج ٣ ص ٢١٥-٢١٦ (الطبعة القديمة).

(٨) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة عن النجس ص ٤٨٨.

(٩) المهذب البارع : حد المسكر ج ٥ ص ٧٩.

(١٠) كشف الالتباس : الطهارة / اصناف النجاسات ذيل قول المصتف : « الفقاع لا القيح

والصديد الخالي من الدم ... » ص ٢١١ (مخطوط).

(١١) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٤٢.

التذكرة (١) وعن المبسوط (٢) وغيرهما (٣) ، مؤيداً بالحكم بخمرته في المعتبرة (٤) المستفيضة التي كادت تبلغ التواتر ولو كان على وجه المجاز، بل في بعضها : « هو الخمر بعينها » (٥) .

مضافاً إلى خبر أبي جميلة البصري قال : « كنت مع يونس ببغداد ، وأنا أمشي في السوق ، ففتح صاحب الفقاع فقاعه ، فقفز فأصاب يونس ، فرأيته قد اغتمّ لذلك ، حتى زالت الشمس ، فقلت : يا أبا محمد ألا تصلي ؟ فقال : ليس أريد أن أصلي حتى أرجع إلى البيت فأغسل هذا الخمر من ثوبي ، فقلت له : هذا رأي رأيته أوشىء ترويه ؟ فقال : أخبرني هشام بن الحكم أنه سأل الصادق (عليه السلام) عن الفقاع ، فقال : لا تشربه فإنه خمر مجهول ، فإذا أصاب ثوبك فاغسله » (٦) .

وضعف سنده بعد انجباره بما عرفت غير قادح ، فما في المدارك (٧) من التأمل والتوقف فيه لذلك في غير محله ، كالحكي عن الجعفي (٨) بحلّ بعض

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٢) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٦ .

(٣) كالسراثر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٤) وسائل الشيعة : انظر باب ٢٧ من ابواب الاشرية المحرمة ج ١٧ ص ٢٨٧ .

(٥) الكافي : باب الفقاع ح ٤ ج ٦ ص ٤٢٣ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٧٧ ج ٩ ص ١٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الاشرية المحرمة ج ٧ ص ٢٨٨ .

(٦) الكافي : باب الفقاع ح ٧ ج ٦ ص ٤٢٣ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١١٥ ج ١ ص ٢٨٢ ، وذكر ذيله في وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٥٥ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٩٣ .

(٨) نقله عنه الشهيد في الذكري : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

الفقاع المستلزم لطهارته حينئذٍ، لكن يمكن تنزيله على غير ما نحن فيه، كما يومئ إليه ما في الذكرى: «إنه نادر لا عبرة به، مع منع تسمية ما وصفه فقاعاً»^(١) انتهى.

والمرجع فيه كأمثاله العرف والعادة التي لم يعلم حدوثها ولو بسبب العلم بحدوث خصوصية هذا الشراب، لكنّه في مجمع البحرين: «إنه شيء يشرب يتخذ من ماء الشعير فقط، وليس بمسكر»^(٢)، كما عن المدنيات: «إنه شراب معمول من الشعير»^(٣)، وفي الانتصار: «إنه كان يعمل منه ومن القمح»^(٤)، وعن مقاديات الشهيد: «كان قديماً يتخذ من الشعير غالباً، ويصنع حتى يحصل فيه النشيش والقفزان، وكأنه الآن يتخذ من الزبيب ويحصل فيه هاتان الخاصتان»^(٥).

قلت: ربّما يشكل حينئذٍ جريان حكم الفقاع عليه من حيث الفقاعية بعدم تناول الإطلاق له وعدم انصرافه إليه بعد فرض اعتياد غيره سابقاً، نعم قد يحكم بنجاسته بناءً على ما قدّمناه سابقاً في العصير، والتسمية بعد العلم بالحدوث لا تجدي. ودعوى أنّها كاشفة عن وضع اللفظ للقدر المشترك قديماً، فلا يقدح عدم وجود هذا الفرد في ذلك الزمان، لا شاهد عليها.

بل قد يجري هذا الإشكال أيضاً في المشكوك في وجوده في ذلك

(١) المصدر السابق.

(٢) مجمع البحرين: ج ٤ ص ٣٧٦ مادة (فقع).

(٣) اجوبة المسائل المهنية: مسألة ١٢١ ص ٨١.

(٤) الانتصار: مسائل الاشربة ص ١٩٩.

(٥) نقله عنه في مفتاح الكرامة: الطهارة/ انواع النجاسات ج ١ ص ١٤٢.

الزمان ؛ للشك في تناول الإطلاق له حينئذٍ ، بل أصالة تأخر الحادث تقضي بعدم وجوده فيه ، والتمسك في وجوده سابقاً بوجوده لاحقاً راجع إلى الاستصحاب المعكوس ، كالتمسك بصحة الإطلاق لاحقاً فيه وفي معلوم الحدوث أيضاً عليه سابقاً ، وأصالة الحقيقة منضمة إلى أصالة عدم الاشتراك والنقل لا صلاحية لها في إثبات ما نحن فيه ، فتأمل جيداً فإنَّ المقام من المشكلات مع أنه كثير الثمرات .

وكذا قد يشكل ما في جامع المقاصد^(١) وكذا الروض^(٢) من أن « المراد بالفقاع المتخذ من ماء الشعر كما ذكره المرتضى ، لكن ما يوجد في أسواق أهل السنة يحكم بنجاسته إذا لم يعلم أصله ، عملاً بإطلاق التسمية » انتهى . بأن إطلاق التسمية بعد فرض تحقق الفردين الطاهر والنجس لا يجدي في تنجيس مستصحب الطهارة بل ولا خصوص الفقاع ؛ إذ هو من مشتهر الموضوع حينئذٍ ، وأصالة الحقيقة بعد تسليم جريانها هنا لا مدخلة لها فيما نحن فيه .

وكذا قد يشكل إطلاقهم نجاسة الفقاع وحرمة بصحيحة ابن أبي عمير عن مرازم قال : « كان يعمل لأبي الحسن (عليه السلام) الفقاع في منزله ، قال محمد بن أحمد : قال أبو أحمد يعني ابن أبي عمير : ولم يعمل فقاع يغلي »^(٣) وخبر عثمان قال : « كتب عبد الله بن محمد الرازي إلى أبي

(١) جامع المقاصد : الطهارة / أنواع النجاسات ج ١ ص ١٦٢ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٤ .

(٣) تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٨٠ ج ٩ ص ١٢٦ ، الاستبصار : الصيد والذبائح / باب ٦٠ ح ١١ ج ٤ ص ٩٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الاشربة المحرمة ح ١٧ ج ١٧ ص ٣٠٥ .

جعفر الثاني (عليه السلام) إن رأيت أن تفسّر لي الفقاع فإنه قد اشتبه علينا ، أمكروه هو بعد غليانه أم قبله ؟ فكتب إليه : لا تقرب الفقاع إلّا ما لم تضري آنيته وكان جديداً ، فأعاد الكتاب إليه أني كتبت أسأل عن الفقاع ما لم يغل ، فأتاني أن اشربه ما كان في إناء جديد وغير ضار ، ولم أعرف حدّ الضراوة والجديد ، وسأل أن يفسّر ذلك له ، وهل يجوز شرب ما يعمل في الغضارة والزجاج والخشب ونحوه من الأواني ؟ فكتب : يفعل الفقاع في الزجاج وفي الفخار الجديد إلى قدر ثلاث عملات ، ثم لا تعد منه بعد ثلاث عملات إلّا في إناء جديد ، والخشب مثل ذلك «^(١) الحديث . حيث أنبأ عن حلية بعض أفراد الفقاع .

قلت : لكن قد يدفع بمنع تسمية نحو ذلك فقاعاً حقيقة ؛ لاعتبار النشيش والقفران بنفسه في مفهومه ، كما أنّه قد يمنع صدقه على ما يستعمله الأطباء في زماننا هذا من ماء الشعير ؛ لعدم وجود خاصيته فيه على الظاهر .

ثمّ إنّّه لا يخفى عدم دوران الحكم نجاسةً وحرمةً على الإسكار كما صرح به بعضهم^(٢) ويعطيه ظاهر آخرين^(٣) ؛ لإطلاق الأدلة وترك الاستفصال

(١) تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٨١ ج ٩ ص ١٢٦ ، الاستبصار : الصيد والذبائح / باب ٦٠ ح ١٢ ج ٤ ص ٩٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٢ ج ١٧ ص ٣٠٥ .

(٢) كالكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٨٠ ج ١ ص ٧٢ ، والبهاني في مصابيح الظلام شرح مفتاح ٨٠ ذيل قول المصنف : « وان لم يكن من المسكر » ج ١ ص ٤٥٥ (مخطوط) .

(٣) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٦ .

فيها سبباً بعد الاستفصال عنه بالنسبة للتبليذ ، نعم لا يبعد كون ذلك منشأهما عند الشارع ولو بالكثير منه في بعض الأحوال ، والله أعلم .

﴿العاشر﴾

﴿الكافر﴾ إجماعاً في التهذيب^(١) والانتصار^(٢) والغنية^(٣) والسرائر^(٤) والمنتهى^(٥) وغيرها^(٦) وظاهر التذكرة^(٧) ، بل في الأول من المسلمين ، لكن لعله يريد النجاسة في الجملة ؛ لنص الآية الشريفة^(٨) وإن كانت العامة يؤولونها بالحكمة لا العينية ، نعم هي كذلك عندنا من غير فرق بين اليهود والنصارى وغيرهم ، كما هو صريح معقد إجماع المرتضى وظاهر غيره بل صريحه ، ولا بين المشرك وغيره ، ولا بين الأصلي والمترد .
ولعل ما عن غيبة المفيد^(٩) من الكراهة في خصوص اليهود والنصارى يريد بها الحرمة ، كما يؤيده اختياره لها في أكثر كتبه على ما قيل^(١٠) ، وعدم معرفية حكاية خلافه كنقل الإجماع من تلامذته ، مع أنه المؤسس للمذهب .

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٠ ج ١ ص ٢٢٣ .

(٢) الانتصار : الطهارة / في الاسأر ص ١٠ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٩ .

(٤) السرائر : الاطعمة والاشربة / الأطعمة المحظورة ج ٣ ص ١٢٤ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٨ .

(٦) كالمسائل الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ١٠ ص ٢١٦ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٨) أي قوله تعالى : «إنها المشركون نجس» سورة التوبة : الآية ٢٨ .

(٩) نقله عنها المصنف في المعتبر : الطهارة / في الاسأر ج ١ ص ٩٦ .

(١٠) المصدر السابق .

وما عن موضع من نهاية الشيخ : « ويكره أن يدعو الإنسان أحداً من الكفار إلى طعامه فيأكل معه ، فإن دعاه فليأمر بغسل يديه ثم يأكل معه إن شاء » (١) محمول كما عن نكت المصنف (٢) على المؤكلة باليابس أو الضرورة ، وغسل اليد لزوال الاستقذار النفساني الذي يعرض من ملاقة النجاسة ، أو على ما ذكره ابن إدريس في السرائر (٣) من أنه أورد الرواية الشاذة إيراداً لا اعتقاداً .

ويؤيدهما : -مضافاً إلى نفي الخلاف بيننا في نجاسة غير اليهود والنصارى من المصنف في المعتبر (٤) وغيره (٥) - تصريحه قبل ذلك فيها (٦) بل قيل (٧) : في غير موضع منها - بنجاسة الكفار على اختلاف مللهم .

وأما ما عن مختصر ابن الجنيد من أنه « لو تجنب من أكل ما صنعه أهل الكتاب من ذبائحهم وفي آنيهم ، وكذلك ما وضع في أواني مستحل الميتة ومواكلتهم ، ما لم يتيقن طهارة أوانيهم وأيديهم ، كان أحوط » (٨) فهو - مع عدم صراحته أيضاً ، بل ولا ظهوره عند التأمل - غير قادح فيما ذكرنا بعد

(١) النهاية الاطعمة والاشربة / الاطعمة المحظورة ص ٥٨٩ - ٥٩٠ .

(٢) النهاية ونكتها : الاطعمة والاشربة / الاطعمة المحظورة ج ٣ ص ١٠٧ .

(٣) السرائر : الاطعمة والاشربة / الاطعمة المحظورة ج ٣ ص ١٢٣ .

(٤) المعتبر : الطهارة / في الاسارج ص ٩٥ - ٩٦ .

(٥) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٧ ، والكاشاني في

مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٧٩ ج ١ ص ٧٠ .

(٦) النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٤ - ٥ ، والاطعمة والاشربة / الاطعمة المحظورة

ص ٥٨٩ .

(٧) كما في كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٧ .

(٨) نقله عنه الفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٧ .

مرفوضيّة أقواله عندنا ؛ لما قيل ^(١) من عمله بالقياس .

كالمحكّي عن ابن أبي عقيل ^(٢) من عدم نجاسة سؤر اليهود والنصارى ، مع أنّه لعلّه لعدم نجاسة القليل عنده بالملاقاة ؛ إذ السؤر عند الفقهاء - على ما قيل ^(٣) - الماء القليل الذي لاقاه فم حيوان أو جسمه ، بل قد يشعر تخصيصه عدم النجاسة بالسؤر بموافقتة فيها في غيره ، فلا خلاف حينئذٍ يعتدّ به بيننا في الحكم المزبور ، بل لعلّه من ضروريّات مذهبنّا .

ولقد أجاد الأستاذ الأكبر بقوله : « إنّ ذلك شعار الشيعة ، يعرفه منهم علماء العامة وعوامهم ونسأؤهم وصبيانهم ، بل وأهل الكتاب ، فضلاً عن الخاصّة » ^(٤) .

ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ذلك - قوله تعالى : « إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ » ^(٥) المتّمّ دلالتها - حيث تضمّنت لفظ النجس الذي لم يعلم إرادة المعنى الاصطلاحي منه ، أو اختصّت بالمشرك - بظهور إرادة الاصطلاحي هنا ولو بالقرائن الكثيرة التي منها تفريع عدم قرههم المساجد الذي لا يتّجه إلّا عليه ، على أنّ النجاسة اللغويّة مع منع تحقّقها في المترفين منهم ليست من الوظائف الربّانيّة . واحتمالُ إرادة الخبث الباطني من النجاسة - كما

(١) كما في معالم الدين (للشيخ حسن) : نجاسة الكافر ص ٢٥٩ ، ومصابيح الظلام (للبهائي) : شرح مفتاح ٧٩ ذيل قول المصنّف : « والكافر غير اليهودي » ج ١ ص ٤٤٦ (مخطوط) .

(٢) نقله عنه السيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٣) كما في كشف اللثام : الطهارة / في المضاف ج ١ ص ٣٠ .

(٤) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٩ ذيل قول المصنّف : « والكافر غير اليهودي » ج ١ ص ٤٤٦ (مخطوط) .

(٥) سورة التوبة : الآية ٢٨ .

اختاره بعض الناس (١) ممن لا نصيب له في مذاق الفقه تبعاً للعامّة (٢) العمياء- ضروري الفساد، مع أنّها ليست من المعاني المعهودة المعروفة للفظ النجاسة .

وبعد (٣) القول بالفصل بين المشرك وغيره منهم ، كالمحكي في الغنية (٤) والرياض (٥) ، إن لم نقل بتعارف مطلق الكافر من المشرك ، أو لما يشمل اليهود والنصارى ؛ لقوله تعالى : « وَقَالَتِ الْيَهُودُ غُرَيْرٌ- إلى قوله تعالى :- عَمَّا يُشْرِكُونَ » (٦) ، ولما يشعر به قوله تعالى لعيسى (عليه السلام) : « أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ » (٧) من شركهم أيضاً ، ولقولهم أيضاً : إنه ثالث ثلاثة المشعر بكونه عند اليهود ثاني اثنين ، وغير ذلك . وكذلك المجوس ؛ لما قيل (٨) : إنهم يقولون بإلهية يزدان والنور والظلمة .

كتّمّة ما دلّ على نجاسة المجوس به أيضاً من صحيح عليّ بن جعفر (٩)

(١) كالكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٧٩ ج ١ ص ٧١ .

(٢) بدائع الصنائع : ج ١ ص ٦٤ .

(٣) معطوف على « بظهور » في الصفحة السابقة من قوله : « بظهور ارادة الاصطلاح » .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٩ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٥ .

(٦) سورة التوبة : الآية ٣٠-٣١ .

(٧) سورة المائدة : الآية ١١٦ .

(٨) كما في مصابيح الظلام (للبيهقي) : شرح مفتاح ٧٩ ذيل قول المصنّف : « والكافر غير

اليهودي » ج ١ ص ٤٤٧ (مخطوط) .

(٩) رواه الكليني عن عدة من اصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن

علي بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن موسى (عليه السلام) قال : « سألته عن مؤاكلة

المجوسي في قصعة واحدة ، وأرقد معه على فراش واحد ، وأصافحه ؟ قال : لا » .

ومحمد بن مسلم^(١) وموثق سعيد الأعرج^(٢) وغيرها^(٣)، وما دلّ على نجاسة خصوص اليهود والنصارى أيضاً من المعتبرة^(٤).

وهي وإن كان في مقابلها أخبار^(٥) دالة على الطهارة، وفيها الصحيح وغيره، بل هي أوضح من تلك دلالة، بل لولا معلومية الحكم بين الإمامية وظهور بعضها في التقية لا توجه العمل بها، لكن لا ينبغي أن يصفى إليها في

الكافي: باب طعام أهل الذمة ح ٧ ج ٦ ص ٢٦٤، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب

النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠١٩.

(١) الكافي: باب طعام أهل الذمة ح ٥ ج ٦ ص ٢٦٤، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب

النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠١٨.

(٢) الكافي: باب الوضوء من سؤر الحائض... ح ٥ ج ٣ ص ١١، تهذيب الأحكام:

الطهارة/ باب ١٠ ح ٢١ ج ١ ص ٢٢٣، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب النجاسات ح ٨

ج ٢ ص ١٠١٩، وليس فيه سؤال عن المجوسي.

(٣) وسائل الشيعة: انظر باب ١٤ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠١٨.

(٤) كالحبر الذي رواه الكليني عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد، عن وهيب بن جعفر،

عن أبي بصير، عن أحدهما (عليهما السلام) في مصافحة المسلم اليهودي والنصراني، قال: من

وراء الثوب، فإن صافحك بيده فاغسل يدك «.

الكافي: باب التسليم على أهل الملل ح ١٠ ج ٢ ص ٦٥٠، وسائل الشيعة: انظر باب ١٤

من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠١٨.

(٥) كالحبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن

معاوية بن وهب، عن زكريا بن إبراهيم قال: «كنت نصرانياً فأسلمت، فقلت لأبي

عبد الله (عليه السلام): إن أهل بيتي على دين النصرانية فأكون معهم في بيت واحد وأكل

من آتيهم، فقال لي: أياكلون لحم الخنزير؟ قلت: لا، قال: لا بأس «.

الكافي: باب طعام أهل الذمة ومؤاكلتهم وآتيهم ح ٣ و ١٠ ج ٦ ص ٢٦٣ و ٢٦٤، وسائل

الشيعة: انظر باب ٥٣ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٨٣.

مقابلة ما تقدّم ، وإن أظنّب بعض الأصحاب (١) في البحث عنها وتجنّبهم محامل لها يرجح الطرح عليها فضلاً عن التقيّة .

كما أنّه لا ينبغي الإصغاء للاستدلال على الطهارة أيضاً بقوله تعالى : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ » (٢) بعد ورود الأخبار (٣) المعتبرة - وفيها الصحيح والمؤثّق وغيرهما - بإرادة العدس والحبوب والبقول من الطعام ، سيّما مع تأييدها بما عن المصباح المنير أنّه « إذا أطلق أهل الحجاز الطعام عنوا به البُرّ خاصّة » (٤) ، وما عن المغرب أنّ « الطعام اسم لما يؤكل ، وقد غلب على البُرّ » (٥) ، بل عن ابن الأثير عن الخليل أنّ « الغالب في كلام العرب أنّه البُرّ خاصّة » (٦) ، إلى غير ذلك ممّا حكى عنهم ممّا يقتضي اختصاصه بالبُرّ .

وقد يشهد له حديث أبي سعيد : « كنّا نخرج الصدقة الفطرة على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير » (٧) .

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٦٤-١٧٥ .

(٢) سورة المائدة : الآية ٥ .

(٣) كالخبر الذي رواه العياشي عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله (تبارك وتعالى) : « وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم » قال : « العدس والحبوب وأشباه ذلك يعني من أهل الكتاب » .

تفسير العياشي : تفسير سورة المائدة ح ٣٧ ج ١ ص ٢٩٦ ، تهذيب الاحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ١٠٩ و ١١٠ ج ٩ ص ٨٨ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٥١ من ابواب الاطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٣٨٠ .

(٥) لا يوجد كتابه لدينا .

(٤) المصباح المنير : ص ٥٠٩ مادة (طعم) .

(٦) النهاية : ج ٣ ص ١٢٧ مادة (طعم) .

(٧) مسند الشافعي : كتاب الزكاة ص ٩٣ .

لكن قد ينافي ذلك إضافة الطعام إلى الذين أوتوا الكتاب، فن هنا كان حمل الطعام في الآية الكريمة على مضمون الأخبار السابقة متجهاً، بل لا يبعد إرادة طعامهم المنزل عليهم، كالمَن والسلوى، والذي دعا الله لهم موسى بأن تنبته الأرض لهم من العدس والفوم ونحوهما، وكيف كان فتطويل البحث في المقام تضييع للأيام في غير ما أعدها له الملك العلام.

ويلحق بالكافر ما تولد منه، كما في ظاهر الموجز^(١) وصريح التذكرة^(٢) والذكرى^(٣) وكشف الالتباس^(٤) وشرح المفاتيح^(٥) للأستاذ ومنظومة الطباطبائي^(٦) وعن المبسوط^(٧) والإيضاح^(٨) ونهاية الأحكام^(٩)، بل لا أجد فيه خلافاً، بل في شرح الأستاذ^(١٠) نسبته للأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه حتى لو بلغ مجنوناً.

وهو الحجة إن تم في قطع الأصول والعمومات، ولعله كذلك، كما يومئ إليه تسالمهم على نحوه من أحكام التبعية فيه وفي ولد المسلم، كالأسر

(١) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : اصناف النجاسات ص ٥٨ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٤ .

(٤) كشف الالتباس : الطهارة / اصناف النجاسات ذيل قول المصنف : « والكافر ولو مرتداً أو حكماً » ص ٢١٠ (مخطوط) .

(٥) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٩ ذيل قول المصنف : « وفي هذه الاخبار دلالة ... » ج ١ ص ٤٥٠ (مخطوط) .

(٦) الدرة النجفية : الطهارة من الخبث ص ٤٩ .

(٧) المبسوط : اللقطة / حكم اللقيط وما يوجد معه ج ٣ ص ٣٤٢ .

(٨) ايضاح الفوائد : اللقطة / في احكامها ج ٢ ص ١٤١ .

(٩) نهاية الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٧٤ .

(١٠) راجع هامش رقم (٥) من هذه الصفحة .

والاسترقاق ونحوهما، كذكر الحكم به هنا ممّن تعرّض له على جهة الجزم والقطع من غير تردّد وإشكال، كباقي المسائل المسلّمة عدا العلّامة في النهاية، فقال: «الأقرب التبعيّة» (١) ممّا يشعر بعدم قطعيّة الحكم عنده، ولعلّه لذا وسوس فيه بعض متأخري المتأخّرين (٢)، إلّا أنّه في غير محله؛ لعدم قدح ذلك في القطع بالتبعيّة المذكورة المستفاد ممّا عرفت.

بل في النصوص إشارة إليه، كصحيح عبد الله بن سنان سأل الصادق (عليه السلام) «عن أولاد المشركين يموتون قبل أن يبلغوا الحنث، قال: كفّار، والله أعلم بما كانوا عاملين، يدخلون مداخل آبائهم» (٣).

وخبر وهب بن وهب عن جعفر بن محمّد عن أبيه (عليهما السلام): «أولاد المشركين مع آبائهم في النار، وأولاد المسلمين مع آبائهم في الجنة» (٤).

كالمرسل عن الكافي: «... فأما أطفال المؤمنين فإنّهم يلحقون آباءهم، وأولاد المشركين يلحقون آباءهم، وهو قول الله (عزّ وجل): بايمان ألحقنا بهم ذريّتهم» (٥) الآية.

ولا ينافي ذلك ما ورد في غير واحد من الأخبار (٦) من تأجيج النار

(١) راجع هامش رقم (٩) من الصفحة السابقة.

(٢) كالسيد في مدارك الأحكام: الطهارة/ في النجاسات ج ٢ ص ٢٩٨، والخراساني في ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٥٢.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب حال من يموت من اطفال المشركين والكفار ح ٤٧٤٠ ج ٣ ص ٤٩١.

(٤) من لا يحضره الفقيه: باب حال من يموت من اطفال المشركين والكفار ح ٤٧٣٩ ج ٣ ص ٤٩١.

(٦) المصدر السابق.

(٥) الكافي: باب الاطفال ح ٢ ج ٣ ص ٢٤٨.

للأطفال في يوم القيامة، فيؤمرون بالدخول إليها ليعرف المطيع منهم والعاصي ؛ لإمكان حملها كما في الحقائق^(١) - بعد تسليم العمل بها ؛ لمنافاتها للطف، ولما قد يدعى القطع به من انقطاع التكليف في تلك الدار- على كون الداخلين أطفال المؤمنين، والممتنعين أطفال الكافرين، أو على تنزيل هذا الاختبار والامتحان لغير أولاد المشركين والمؤمنين، بل هو لأطفال المسلمين الذين يحاسبون آبائهم، وأما أولئك فيساقون إلى الجنة والنار تبعاً لأبائهم من غير حساب، كما مال إليه في الحقائق، وعن الوافي^(٢) الجمع بينها بحمل الأولى على الإلحاق في عالم البرزخ، والثانية على عالم القيامة، وعلى كل حال فلا ينافي ذلك الاستدلال بها على ما تقدم . نعم قد يناقش في دلالتها على المطلوب من جهة أخرى .

والإنصاف أن العمدة الإجماع السابق في إثبات الحكم المذكور، وإلّا فلا استدلال عليه بذلك، أو بنجاسة أصله، وباستصحاب نجاسته حال كونه نطفة، وبقوله تعالى : « لَا يَلِدُوا إِلَّا فَاَجْرًا كَفَّارًا »^(٣) ونحوها، كما ترى، سيما بعد قوله (صلى الله عليه وآله): « كل مولود يولد على الفطرة »^(٤) . نعم قد يمنع الإجماع المزبور في المتولد منها بغير النكاح الصحيح في حقّه، اقتصاراً على المتيقن منه في قطع الأصول والعمومات، وإن كان لا يخلو من إشكال، كما يمنع فيما لو كان أحد أبويه مسلماً، لتبعيته للأشرف حينئذ،

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٩٨-١٩٩ .

(٢) الوافي : باب ١١٢ من ابواب ما بعد الموت ج ٣ ص ١٠١ (الطبعة القديمة) .

(٣) سورة نوح : الآية ٢٧ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب الخراج والجزية ح ١٦٦٨ ج ٢ ص ٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٨

من ابواب جهاد العدو ج ٣ ص ١١ ج ٩٦ .

بل في شرح الأستاذ « أنه الظاهر منهم ؛ للأصل وغيره من الإجماع والأخبار »^(١) انتهى .

﴿ و ﴾ لو جرت بعد بلوغه عاقلاً في فسحة النظر في طهارته وجهان، أقواهما نعم ؛ للأصل والعموم السالمين عن معارضة التبعية بعد معلومية انقطاعها بالبلوغ عاقلاً، فلا استصحاب لحكمها، بل لعل استصحاب الطهارة حينئذٍ متجه، بناءً على حصولها له في فسحة النظر كما هو الأقوى ؛ للأصل وعدم صدق الكافر، إذ ﴿ ضابطه : من خرج عن الإسلام ﴾ بأن وصف غيره ولو بالارتداد ﴿ أو من انتحله و ﴾ لكن ﴿ جحد ما يعلم من الدين ضرورة كالأخوارج والغلاة ﴾ كما في الإرشاد^(٢) والدروس^(٣) والذكرى^(٤) والبيان^(٥) والروض^(٦) والروضة^(٧)، بل لا أجد فيه خلافاً، بل تحقق الكفر بالأول إجماعي أو ضروري بل وبالثاني أيضاً، بناءً على أن سببية الكفر لاستلزامه إنكار الدين، وإلا فلا دليل على تحقق الكفر به لنفسه، ومن هنا لم يحكم بالكفر بإنكار جديد الإسلام وبعيد الدار ونحوهما، بل وكل من علم أن إنكاره لشبهة، بل قيل^(٨) : وكل من احتمل وقوع

(١) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٩ ذيل قول المصنف : « الكافر غير اليهودي » ج ١ ص ٤٥٠ (مخطوط) .

(٢) إرشاد الأذهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ .

(٣) الدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٥) البيان : الطهارة / في النجاسات ص ٣٩ .

(٦) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٣ .

(٧) الروضة البهية : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤٩ .

(٨) كما في كشف الغطاء : ما يطره منه من النجاسات ص ١٧٣ س ١٠-١٢ .

الشبهة في حقّه ؛ لعدم ثبوت الاستلزام المذكور في شيء منها الذي هو المدار في حصوله، ولذا لو تحقّق ولو بإنكار غير الضروري كالمقطوع به بالنظر حكم بكفر منكره أيضاً مع فرض قطعه به، ولعلّ مرادهم بالضروري ما يشمل ذلك على إرادة اليقيني ولو بالبرهان، أو أنّ تخصيصهم الحكم بالضروري باعتبار الحكم الظاهري بكفره إذا كان ناشئاً في بلاد الاسلام ممّا لا يحتمل الشبهة في حقّه، فبمجرّد ظهور الإنكار منه يحكم بكفره، بخلاف النظري فلا يحكم بكفره بمجرّد ذلك حتّى يعلم أنّه أنكر حال كونه قاطعاً به .

وعليه ينزّل إطلاق ما عن صلاة الروض^(١) من الحكم بكفر منكر المجمع عليه كالضروري .

وإلى بعض ما ذكرنا يومئ تقييد كشف اللثام^(٢) كفر منكر الضروري بما إذا علم أنّه من ضروريّاته، كما أنّ أكثره صريح ما في مجمع البرهان : « المراد بالضروري الذي يكفر منكره الذي ثبت عنده يقيناً أنّه من الدين ولو بالبرهان وإن لم يكن مجمعاً عليه ؛ إذ الظاهر من دليل كفره هو إنكار الشريعة وإنكار صدق النبي (صلى الله عليه وآله) مثلاً في ذلك الأمر مع ثبوته يقيناً ، وليس كلّ من أنكر مجمعاً عليه يكفر، بل المدار على حصول العلم والإنكار وعدمه ، إلّا أنّه لما كان حصوله في الضروري غالباً جعل ذلك المدار، وحكموا به »^(٣) انتهى .

قلت : لكن قد يقال : إنّ ذلك كلّه منافٍ لما عساه يظهر من

(١) روض الجنان : الصلاة / لواحق الصلاة ص ٣٥٤ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٤٨ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الصلاة / في السهو والشك ج ٣ ص ١٩٩ .

الأصحاب - كالمصنف وغيره^(١) خصوصاً من عبّر بالإنكار منهم ، وإن كان الظاهر إرادته منه الجحود هنا - من تسبب إنكار الضروري الكفر لنفسه ، حيث أناطوه به ، حتى نقل عن غير واحد منهم ظهور الإجماع عليه من غير إشارة منهم إلى الاستلزام المذكور ، بل ظاهر عطفهم إياه على السبب الأول للكفر عدمه ، بل اقتصر بعضهم^(٢) في ضابط أصل الكافر عليه ؛ لاندراج الأول فيه عند التأمل ، إلى غير ذلك ممّا يشهد لكون مرادهم تسببه الكفر نفسه .

كما أنّه قد يشهد له أيضاً مكاتبة عبد الرحيم القصير للمصادق (عليه السلام) المروية في باب الإيمان والكفر من الكافي ، قال فيها : « ... لا يخرج - أي المسلم - إلى الكفر إلا الجحود والاستحلال ، أن يقول للحلال : هذا حرام ، وللحرام : هذا حلال ، ودان بذلك ، فعندها يكون خارجاً عن الإسلام والإيمان داخلاً في الكفر ، وكان بمنزلة من دخل الحرم ثم دخل الكعبة وأحدث في الكعبة حدثاً ، فأخرج عن الكعبة وعن الحرم ، فضربت عنقه »^(٣) الحديث .

مضافاً إلى إطلاق كثير من النصوص^(٤) المتفرقة في الأبواب وترك الاستفصال في جملة منها مع الحكم بكفر منكر الضروري بمجرد إنكاره من غير تربص في حاله أنّه لشبهة أم لا .

(١) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ ، والشهيد في البيان : الطهارة / في النجاسات ص ٣٩ .

(٢) كالعلامة في التحرير : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(٣) الكافي : باب أن الاسلام قبل الايمان ج ١ ص ٢٧ .

(٤) وسائل الشيعة : انظر باب ٢ من ابواب مقدمة العبادات ج ١ ص ٢٠ .

ومع ذلك كله فلعل وجهه أن إنكار الضروريّ ممّن لا ينبغي خفاء الضرورة عليه - كالمتولّد في بلاد الإسلام حتّى شاب - إنكار للشرعة والدين ، واحتمال الشبهة في حقّه بل وتحققها بحيث علمنا أنّه لم يكن ذلك منه لإنكار النبيّ (صلى الله عليه وآله) أو الصانع غير مجدٍ ؛ إذ هو في الحقيقة كمن أظهر إنكار النبيّ بلسانه عناداً وكان معتقداً نبوّته بجنانه ، لأنّ إنكاره ذلك الضروريّ بمنزلة قوله : إنّ هذا الدين ليس بحقّ ، فلا يجدي اعتقاده حقيّته .

ويؤيد ذلك : حكمهم بكفر الخوارج ونحوهم ممّن هو مندرج في هذا القسم ، واستحقاقهم القتل وغيره من أحكام الكفّار ، مع العلم اليقيني بأنّ منهم - إن لم يكن جميعهم - من لم يدخله شكّ في ربه أو نبوّه فضلاً عن إنكاره لها بقلبه .

فدعوى أنّ إنكار الضروريّ يثبت الكفر إن استلزم إنكار النبيّ مثلاً ، فتى علم أنّ ذلك كان لشبهة - وإلاّ فاعتقاده بالنبيّ (صلى الله عليه وآله) مثلاً ثابت - لم يحكم بكفره ، لا شاهد عليها ، بل هي مخالفة لظاهر الأصحاب ، وكأنّ منشأها عدم وضوح دليل الكفر بدونها^(١) على مدّعيا ، وقد عرفت أنّ ذلك الإنكار المستلزم في نفسه لإنكار ذلك الدين وإن لم يكن كذلك عند المنكر بدليل تسالم الأصحاب على ثبوت الكفر به . نعم لو كان المنكر بعيداً عن بلاد الإسلام بحيث يمكن في حقّه خفاء الضرورة لم يحكم بكفره بمجرد ذلك ، ولعلّه ينزّل عليه التقييد السابق في كشف اللثام ، فلا ينافي ما ذكرنا ، كما أنّه يحتمل تنزيل ما تقدّم من مجمع البرهان

(١) لعل الأولى : بدونه .

على إرادة لزوم إنكار الضروري لإنكار الشريعة في نفسه وحدّ ذاته وإن لم يكن عند المنكر، فلا ينافيه أيضاً وإن كان احتمال ذلك في كلامه بعيداً بل ممتنعاً .

أما لو أصرّ بعد الظهور والاطلاع وإن كان لشبهة ألجأته إليه حكم بكفره ؛ لعدم معذوريته ، وظهور تقصيره في دفع تلك الشبهة ، كمن أنكر النبي (صلى الله عليه وآله) مثلاً لشبهة .

فالحاصل : أنه متى كان الحكم المنكر في حدّ ذاته ضرورياً من ضروريات الدين ثبت الكفر بإنكاره ممّن اطلع على ضروريته عند أهل الدين ، سواء كان ذلك الإنكار لساناً خاصة عناداً ، أو لساناً وجنباً .

ومنه يظهر الفرق حينئذٍ بين الضروري وغيره من القطعي كالمجمع عليه ونحوه ، فإنّه لا يثبت الكفر بالثاني إلّا مع حصول العلم ثمّ الإنكار، بخلافه في الضروري فيثبت وإن لم يكن إنكاره كذلك .

وقد يؤيد ذلك كلّ ما حكاه شيخنا في مفتاح الكرامة ، قال : « وهنا كلام في أنّ جحود الضروري كفر في نفسه ، أولأنّه يكشف عن إنكاره النبوة مثلاً ؟ ظاهرهم الأوّل ، واحتمل الأستاذ الثاني - قال :- فعليه لو احتمل وقوع الشبهة عليه لم يحكم بكفره ، إلّا أنّ الخروج عن مذاق الأصحاب ممّا لا ينبغي » ^(١) انتهى .

قلت : وهذا من أستاذة اعتراف بما ذكرناه من مراد الأصحاب ، حتّى أنّه ذكر ما ينافيه بصورة الاحتمال ، ثمّ كرّعه ، ويؤيده قرائن كثيرة تشهد على إرادتهم ذلك لا يسع المقام تعدادها ، خصوصاً مع ملاحظة باب

(١) مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٤٣ .

الحدود ، ففي القواعد هناك أنه « يحصل الارتداد إما بالفعل ، وإما بالقول كاللفظ الدالّ بصريحه على جحد ما علم ثبوته من دين الإسلام ضرورة ، وعلى اعتقاد ما يحرم اعتقاده بالضرورة من دين محمد (صلى الله عليه وآله) ، سواء كان القول عناداً أو اعتقاداً أو استهزاء »^(١) .

إلا أننا قد بلينا في عصرنا هذا في بلدنا هذه بمن يدعي القطع واليقين بأن مراد الأصحاب ذلك الاحتمال بحيث لا يسمع كلاماً من أحد ولا رشداً متّناً أرشد ، ولو أنّ ذلك كان منه بعد التأمل والنظر لكان حقيقة بأن يعذر ، والله أعلم .

وكيف كان ، فلا كلام في نجاسة ما في المتن من الفرقتين كما في جامع المقاصد^(٢) وعن الدلائل^(٣) ، بل عن الأخير والروض^(٤) الإجماع عليهما ، وهو كذلك :

أما الخوارج - فكفرهم بإنكارهم جملة من الضروريات كاستحلالهم قتل أمير المؤمنين (عليه السلام) ومن معه من المسلمين ، وحكمهم بتكفيرهم بمجرد التحكيم - فيدلّ عليها جميع ما دلّ على نجاسة الكافرين من الإجماع وغيره .

ومع ذا ففي المرسل عن النبي (صلى الله عليه وآله) في وصفهم : « أنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرامي »^(٥) .

(١) قواعد الاحكام : الحدود : حد المرتد ج ٢ ص ٢٧٤ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٤ .

(٣) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٤٤ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٣ .

(٥) سنن الترمذي : ج ٢١٨٨ ص ٤ ، سنن البيهقي : ج ٨ ص ١٧٠ ، مستدرک الحاكم : ج ٢

كما عن الفضل : « دخل على أبي جعفر (عليه السلام) رجل محصور عظيم البطن ، فجلس معه على سريريه ، فحيّاه ورحّب به ، فلما قام قال : هذا من الخوارج كما هو ، قال : قلت : مشرك ؟ فقال : مشرك والله مشرك » (١) .

وأما الغلاة - وهم الذين تجاوزوا الحدّ في الأئمة (عليهم السلام) حتّى ادّعوا فيهم الربوبية ، قيل (٢) : وقد يطلق الغلو على من قال بإلهية أحد من الناس - فظاهر المصنّف بل صريحه كغيره من الأصحاب (٣) أنّ كفرهم بإنكار الضروري أيضاً ، ولعلّه لعدم نفهم أصل الإلهية والصانع ، وإنّما ادّعوا أن أمير المؤمنين (عليه السلام) مثلاً هو الصانع ، فأنكروا ما علم بطلانه بالضرورة من الدين وبالأدلة العقلية والبراهين ممّا يجب عنه تنزيه ربّ العالمين ممّا اتّصف به سيّدنا ومولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) .

لكن في كشف الغطاء للأستاذ المعتر: « إنهم من الكافرين بالذات ، لا لإنكارهم بعض الضروريات ، كأتباع مسيلمة الكذاب ؛ إذ هم لخصوص الصانع والنبى (صلى الله عليه وآله) من النفاة ، وإن أثبتوا في الجملة الربوبية والنبوة للغير » (٤) ، وهو جيّد في الثاني لا يخلو من تأمل في الأوّل يعرف ممّا تقدّم .

ص ١٤٦ و ١٤٧ .

(١) يوجد في الكافي خبر عن أبي جعفر (عليه السلام) لكن عن الفضيل قريب ممّا ذكره في المتن من حيث موضع الشاهد ، الكافي : باب الكفر ح ١٣ ج ٢ ص ٣٨٧ .

(٢) كما في روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٣ .

(٣) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / في

النجاسات ص ١٧ .

(٤) كشف الغطاء : ما يتطهر منه من النجاسات ص ١٧٢ - ١٧٣ .

إِلَّا أَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا كَلَامَ فِي نَجَاسَتِهِمْ وَكَفَرِهِمْ كَمَا فِي جَامِعِ
 الْمَقَاصِدِ^(١) وَعَنِ الدَّلَائِلِ^(٢) ، بَلْ عَنْ الْأَخِيرِ وَالرَّوَضِ^(٣) الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ ،
 قُلْتُ : وَهُوَ كَذَلِكَ ، بَلْ يَدُلُّ عَلَيْهِ جَمِيعُ مَا دَلَّ عَلَى نَجَاسَةِ الْكَافِرِ ، مُضَافاً
 إِلَى مَا عَنِ الْكَشِّيِّ فِي تَرْجُمَةِ فَارَسِ بْنِ حَاتِمِ الْغَالِي عَنْ أَبِي الْحَسَنِ
 (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَنَّهُ قَالَ : « تَوَقَّوا مَسَاوِرَتَهُ »^(٤) .

وَيُلْحَقُ بِهِمْ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ وَالْكَوَاكِبِ وَالدَّهْرِيَّةُ وَنَحْوُهُمْ مِمَّنْ زَعَمَ أَنَّ
 مِثْلَ ذَلِكَ الصَّانِعُ ؛ لِمَسَاوَاتِهِمْ لَهُمْ مِنْ تِلْكَ الْجَهَةِ ، نَعَمْ لَوْ أُثْبِتُوا مَعَ ذَلِكَ
 صَانِعاً مَعَهَا كَانُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ لَا مِنْ قَبِيلِ الْغَلَاةِ ، كَمَا أَنَّهُمْ لَوْ أُثْبِتُوا مَعَ
 عِبَادَتِهِمْ إِيَّاهَا صَانِعاً لَهَا كَانُوا مِمَّنْ كَفَرُوا بِانْكَارِ بَعْضِ الضَّرُورِيَّاتِ .

وَأُطْلِقُ فِي الْمُنْتَهَى^(٥) وَالدَّرُوسِ^(٦) وَظَاهِرِ الْقَوَاعِدِ^(٧) وَعَنِ الْمَبْسُوطِ^(٨)
 وَالتَّحْرِيرِ^(٩) نَجَاسَةَ الْمُجَسِّمَةِ ، وَقَضِيَّتَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنِ الْمُجَسِّمَةِ حَقِيقَةً ، وَهُمْ
 الْقَائِلُونَ بِكَوْنِهِ جِسْماً كَالْأَجْسَامِ ، وَبَيْنَ الْمُجَسِّمَةِ بِالتَّسْمِيَةِ أَيْ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ
 جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ ، بَلْ بِهِ صَرَّحَ فِي جَامِعِ الْمَقَاصِدِ^(١٠) ، كَمَا أَنَّهُ كَادَ

(١) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٤ .

(٢) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٤٤ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٣ .

(٤) رجال الكشي : رقم (٣٩١) ص ٤٤٠ و ٤٤٤ ، وفيه : « مشاورته » بدل « مساورته » .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٨ .

(٦) الدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ .

(٧) قواعد الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٨) المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٤ .

(٩) تحرير الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(١٠) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٤ .

يكون صريح الروض^(١) أيضاً ، بل في آخر عبارة الأول أنه « لا كلام في نجاسة المجسمة » ، وفي الثاني : « لا ريب في نجاسة القسم الأول منهم » .
 لكن قيده في البيان^(٢) والمسالك^(٣) بالحقيقة ، وقضيته طهارة المجسمة بالتسمية ، وهو الأقوى ؛ للأصل ، والعمومات ، واستصحاب طهارة الملاقي ، وما دلّ على طهارة المسلمين المتحقق إسلامهم بإبراز الشهادتين السالمة عن معارضة ما يقتضي الكفر المنجس ، ودعوى أنهم ممن أنكر ضرورياً لا اعتقادهم الجسمية وكلّ جسم محدث واضحة المنع هنا ؛ لعدم استلزام خصوص هذه الدعوى من الجسمية ذلك عند المدعي ، بل وفي الواقع ، بل قيل : إنهم موافقون لأهل الحقّ في العقيدة ، وإنما تجوزوا في التسمية كإطلاق اليد .

ويؤيده : ما اشتهر من نسبة ذلك إلى هشام بن الحكم ، وهو من أجلاء أصحابنا ومتكلميهم ، وعن المرتضى في الشافي : « فأما ما رمي به هشام بن الحكم من القول بالتجسيم فالظاهر من الحكاية عنه القول بجسم لا كالأجسام ، ولا خلاف في أنّ هذا القول ليس بتشبيه ولا ناقض لأصل ولا معترض على فرع ، وأنه غلط في عبارة يرجع في إثباته ونفيها إلى اللغة ، وأكثر أصحابنا يقولون : إنه أورد ذلك على سبيل المعارضة للمعتزلة ، فقال لهم : إذا قلتم إنّ القديم (تعالى شأنه) شيء لا كالأشياء فقولوا : إنه جسم لا كالأجسام » (٤) انتهى .

(١) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٣ .

(٢) البيان : الطهارة / في النجاسات ص ٣٩ .

(٣) مسالك الافهام : الطهارة / في الاسارج ١ ص ٣ .

(٤) الشافي : ج ١ ص ٨٣-٨٤ .

قلت: بل قد يمنع كفرهم حتى لو سلم استلزام تلك الدعوى الحدوث في نفس الأمر، إلّا أنهم لم يعترفوا به بزعمهم؛ إذ المدار في إنكار الضروري التصريح به لا اللزوم الذي لم يعترف به الخصم.

ومنه يعرف وجه طهارة المجسمة ولو بالحقيقة أيضاً إذا لم يعترفوا بذلك للزوم؛ لا تحادها حينئذ في المقتضي وعدم المانع، ولذا كان ظاهر المعبر^(١) والتذكرة^(٢) بل كاد يكون صريح الثاني كنهاية الأحكام^(٣) والذكرى^(٤) بل هو صريح الأخير طهارة المجسمة من غير تقييد له بالتسمية، بل لعل ما تقدم من البيان والمسالك من التقييد بالحقيقة راجع إليه على أن يراد به نجاسة خصوص المجسمة القائلين بأنه كسائر الأجسام في الحقيقة ولوازمها من الحدوث والافتقار، لا من يلزمهم ذلك وهم له منكرون، وأولئك لا كلام في كفرهم عند الجميع لا من حيث القول بالتجسيم، بل من حيث الحدوث والافتقار ونحوهما مما علم بطلانه من الدين ضرورة.

وعليه حينئذ يحمل ما ورد بكفر المشبهة، كقول الرضا (عليه السلام): «... من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر...»^(٥) بناءً على أن المجسمة من المشبهة؛ إذ هم - على ما في قواعد العقائد^(٦)

(١) المعبر: الطهارة/ في الأسار ج ١ ص ٩٧-٩٨.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٨.

(٣) نهاية الأحكام: الطهارة/ في الأسار ج ١ ص ٢٣٩.

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ المستعمل الاختياري ص ١٣.

(٥) عيون اخبار الرضا: باب ١١ ح ٤٥ ج ١ ص ١٤٢، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب حد

المرتد ح ٥ ج ١٨ ص ٥٥٨.

(٦) قواعد العقائد: الباب الثاني في صفات الباري ص ١٥ (مخطوط).

وشرحها^(١) - الذين قالوا : إنّ الله تعالى في جهة الفوق ، ويمكن أن يرى كما ترى الأجسام ، وقد نصّ على نجاستهم في البيان^(٢) وعن المبسوط^(٣) والتحرير^(٤) والمنتهى^(٥) لكن مع التقييد في البيان بالحقيقة كالمجتمعة ، فيبقى من قال بالتجسيم أو التشبيه مجرداً عن دعوى الحدوث ونحوه على مقتضى أصل الطهارة وعموماتها وما دلّ على طهارة المسلم .

اللّهم إلّا أن يدعى أنّ القول بهما في نفسه وحدّ ذاته من دون نظر إلى لازمه قد علم بطلانه بالضرورة من الدين ، وفيه منع ، سيّما بعد توهمه من ظواهر الكتاب والسنة ، كقوله تعالى : «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى»^(٦) ونحوه .

أو يدعى ضرورة استلزام تلك الدعوى الحدوث ونحوه بحيث لا يسمع إنكاره ، وفيه منع أيضاً ، وإن كان ربّما يؤيده ما سمعته من إطلاق كفر المشبهة مع عدم معروفة اعترافهم بما أورد عليهم من اقتضاء ذلك الحدوث ونحوه ، بل المعلوم منهم إنكاره ، نعم جوزوا إمكان الرؤية ونحوها ممّا لم يكن ضروريّ البطلان .

إلّا أنّه قد يحمل ذلك على إرادة الكفر في الآخرة لا الدنيا ؛ تحكيماً لما دلّ^(٧) على حصول الإسلام بالشهادتين عليه ؛ لموافقته لظاهر الأصحاب

(١) شرح قواعد العقائد : الباب الثاني في صفات البارئ ذيل قول المصنف : « والمشبّهة قالوا ان الله تعالى في جهة الفوق ... » ص ٩٣ (مخطوط) .

(٢) البيان : الطهارة / في النجاسات ص ٣٩ .

(٣) المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٤ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٨ .

(٦) سورة طه : الآية ٥ .

(٧) يأتي التعرض لذلك في ص ٩١ .

هنا من انحصار سبب كفر المسلم بإنكار الضروري المفروض الانتفاء هنا .
 فيكون المدار حينئذ في كفر هذه الفرق من المسلمين : أنهم إن صرّحوا
 بالتزام ما يرد على مذاهبهم ممّا علم بطلانه بالضرورة من الدين أو كانت
 نفس دعواهم كذلك حكم بكفرهم ، وإلا فلا ، من غير فرق بين المجسّمة
 وغيرهم ، والظاهر أن التجسيم والتشبيه من حيث هما ليسا ممّا علم
 بطلانها كذلك .

وأما المجبّرة فعن المبسوط^(١) نجاستهم ، وربّما مال إليه في كشف
 اللثام^(٢) ، وهو لا يخلو من وجه ؛ لقول الرضا (عليه السلام) السابق ،
 كقوله (عليه السلام) : « ... القائل بالجبر كافر ، والقائل بالتفويض
 مشرك ... »^(٣) وقول الصادق (عليه السلام) : « إنّ الناس في القدر على
 ثلاثة أوجه : رجل يزعم أنّ الله تعالى أجبر الناس على المعاصي فهذا قد
 أظلم الله في حكمه ، فهو كافر ، ورجل يزعم أنّ الأمر مفوض إليهم ، فهذا
 قد أوهن الله في سلطانه ، فهو كافر ... »^(٤) الخبر .

ولا استتباعه لإبطال النبوات والتكاليف رأساً ، وإبطال كثير ممّا علم
 من الدين ضرورة ، فكفرهم أوضح من غيرهم ، إلّا أن يكونوا من الحمق
 بحيث لا يتفطنون لذلك ، فهم ليسوا من الناس في شيء .

(١) المبسوط : الطهارة / حكم الأواني واللاوعية والظروف ج ١ ص ١٤ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / أنواع النجاسات ج ١ ص ٤٨ .

(٣) عيون أخبار الرضا : باب ١١ ح ١٧ ج ١ ص ١٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب حد
 المرتد ج ٤ ص ١٨ ج ٥٥٧ .

(٤) الخصال : باب الثلاثة ح ٢٧١ ص ١٩٥ ، التوحيد : باب ٥٩ في الجبر والتفويض ح ٥
 ص ٣٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب حد المرتد ج ١٠ ص ٥٥٩ .

ولقوله تعالى : « سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ، وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا » (١) إذ ذلك مذهبهم بعينه .

لكن قد يناقش في ضرورية بطلان نفس ما ذهبوا اليه بموافقة لكثير من ظواهر الكتاب والسنة ، بل قيل : ورد (٢) في بعض الأخبار والأدعية أنه خالق الخير والشر ، وتعارض أدلة العقل في ثبوت الاختيار للعبد وعدمه مع صعوبة إدراك ما ورد عن العترة (عليهم السلام) من الأمرين أمرين (٣) ، بل قيل : إن ما ذكر في بيانه يرجع إلى التجبير أو التفويض .

كما أنه قد يناقش في تكفيرهم لاستلزام مذهبهم إنكار الضروري وإن لم يكن هو كذلك من تنزيه تعالى عن القبيح والنقص وغيره بما قد عرفت من أن المدار على الإنكار صريحاً ، لا لازماً لم يعترف به ذلك المدعي لأمر تخيل صحتها ، إلا أن يعلم منه معرفته بطلانها وأنه يذكرها عناداً ، وإلا فهو معترف بتلك اللوازم باطناً .

ومن هنا ضَعَف القول بالنجاسة في المنتهى (٤) والذكرى (٥) وجامع المقاصد (٦) وعن اللمعة (٧) ، واستقرب الطهارة في ظاهر التذكرة (٨)

(١) سورة الانعام : الآية ١٤٨ .

(٢) الكافي : انظر باب الخير والشرج ١ ص ١٥٤ .

(٣) التوحيد : باب ٥٩ نفي الجبر والتفويض ج ٨ ص ٣٦٢ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / في الاسارج ١ ص ٢٧ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / المستعمل الاختياري ص ١٣ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٤ .

(٧) لم يتعرض لذلك في اللمعة بل ولم أجد ناقلاً نقله عنها .

(٨) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٨ .

والنهاية (١) والقواعد (٢) أو صريحاً للشيخ على ذلك .
لم أجد موافقاً صريحاً للشيخ على ذلك .

ويؤيده : - بعد الأصل والعمومات وما دلّ على طهارة المسلمين -
استمرار السيرة المظنون أو المعلوم أنّها في زمن المعصوم على عدم اجتناب
سؤر المخالفين ، وأكثرهم المجبرة ، بل لعلّ غيرهم قد انقرض في بعض
الطبقات ، فينزل حينئذ ما ورد بكفرهم على الأخرى ، وإلا فهم على
الطهارة في الدنيا ، وهو الأقوى ما لم يعترفوا ببعض ما يلزمونه ، ممّا هو
مخالف لضرورة الدين .

ومن ذلك كلّ يعلم الحال في المفوضة ، لكن عن الأستاذ : « إنّ ظاهر
الفقهاء طهارتهم ، وإن كان في الأخبار تصريح بشركهم وكفرهم » (٤) انتهى .
ولعلّك بعد الإطلاع على ما عرفت تستغني عن إطالة الكلام في أحوال
الفرق المخالفة من المسلمين ؛ إذ الضابط في كفرهم إنكار ضروريّ الدين أو
ما نصّ على كفرهم منها .

نعم هو لا يندرج فيه السابّ منهم للنبيّ (صلى الله عليه وآله) أو
الإمام (عليه السلام) أو الزهراء (عليها السلام) أو الهاتك لحرمة الاسلام
بقول أو فعل ، لكن لم أعرف من نصّ على نجاستهم هنا عدا شيخنا في
كشف الغطاء (٥) ، وهو جيّد في الثاني ؛ لما يأتي إن شاء الله من تحقّق

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / في الاسارج ١ ص ٢٣٩ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٣) المعتبر : الطهارة / في الاسارج ١ ص ٩٧-٩٨ .

(٤) نقله عنه تلميذه في مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٤٣ .

(٥) كشف الغطاء : ما يتطهر منه من النجاسات ص ١٧٣ .

الارتداد به ، كما نصّ عليه هناك في القواعد^(١) ، ولا يخلو من تأمل في بادىء النظر في الأوّل إذا فرض عدم دخوله في الناصب ، خصوصاً في سبّ غير النبي (صلى الله عليه وآله) ؛ لعدم الدليل الصالح لقطع الأصول والعمومات وما دلّ على طهارة المسلمين .

واستحقاقه القتل - كما نصّ عليه المصنّف^(٢) وغيره^(٣) في الحدود - أعمّ من الحكم بكفره المستلزم لنجاسته ؛ إذ لعلّه لكونه حدّاً من الحدود ، كما يقتل مرتكب الكبائر في الثالثة وغيره ، بل قد يظهر من القواعد^(٤) بل والكتاب^(٥) هناك أنّ قتله له لا للارتداد ؛ لذكرهما له ملحاً بحّد القذف مع عدم ذكر أولهما له في أسباب الارتداد .

لكن قد يكون مندرجاً عندهم في الهاتك لحزمة الإسلام كما هو الظاهر ، بل ينبغي القطع به عند التأمل ، وفي الانتصار : « إنّ سبّ النبي (صلى الله عليه وآله) وعيبه والوقعة فيه ردة من المسلم بلا شك »^(٦) ، وحينئذ يكون كالسابق ، أو في الناصب ، بناءً على تحقّق مسمّى العداوة عرفاً بذلك .

وربما يلحق بهم سبّ بقيّة المعصومين من الأنبياء السابقين والملائكة المقرّبين (عليهم السلام) ، وأولى منه الضرب والإهانة والقتل ونحو ذلك .

(١) قواعد الأحكام : الحدود / حد المرتد ج ٢ ص ٢٧٤ .

(٢) المختصر النافع : الحدود / حد القذف ص ٢٢١ .

(٣) كالعلامة في الارشاد : الحدود / حد القذف ج ٢ ص ١٧٩ .

(٤) قواعد الأحكام : الحدود / لواحق حد القذف ج ٢ ص ٢٦٢ .

(٥) شرائع الإسلام : الحدود / حد القذف ج ٤ ص ١٥٤ .

(٦) الانتصار : في المحارب ص ٢٣٥ .

وكذا لا يندرج في الضابط المذكور معتقد خلاف الحق من فرق المسلمين ، كجاحد النصّ على أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وهو في محله ؛ لأنّ الأقوى طهارتهم في مثل هذه الأعصار وإن كان عند ظهور صاحب الأمر (عليه السلام) - بأبي وأمي - يعاملهم معاملة الكفار ، كما أنّ الله (تعالى شأنه) يعاملهم كذلك بعد مفارقة أرواحهم أبدانهم ، وفاقاً للمشهور بين الأصحاب سيّما المتأخرين نقلاً^(١) وتحصيلاً^(٢) بل يمكن تحصيل الإجماع كما عن الأستاذ : « إنّهُ معلوم »^(٣) بل لعلّه ضروريّ المذهب ، للسيرة القاطعة من سائر الفرق المحقّة في سائر الأعصار والأعصار ، وللقطع بمخالطة الأئمة المرضيّين (عليهم السلام) وأصحابهم لهم حتّى لرؤسائهم ومؤسسي مذهبهم على وجه يقطع بعدم كونه للتقيّة ، مع أنّ الأصل عدمها فيه ، وإلاّ لعلم كما علم ما هو أعظم منه من السبّ والبراءة ونحوهما .

ولذا حكى الإجماع في كشف اللثام^(٤) والرياض^(٥) على عدم احتراز الأئمة (عليهم السلام) وأصحابهم عنهم في شيء من الأزمّة وهو الحجّة بعد الأصل بل الأصول فيهم وفيما يلاقيهم ، والعمومات ، وشدة العسر

(١) نقلت الشهرة في كشف اللثام : الطهارة / أنواع النجاسات ج ١ ص ٤٩ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٧٥ .

(٢) ممن قال بذلك : العلامّة في القواعد : الطهارة / أنواع النجاسات ج ١ ص ٧ ، والشهيد في الذكري : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / أنواع النجاسات ج ١ ص ١٦٤ .

(٣) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٩ ذيل قول المصنّف : « والسيد بنجاسة المخالفين » ج ١ ص ٤٥١ (مخطوط) .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / أنواع النجاسات ج ١ ص ٤٩ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٥ .

والحرج على تقدير النجاسة المنفيين بالعقل والآية^(١) والرواية^(٢)، وللنصوص^(٣) المستفيضة بل المتواترة في حلّ ما يوجد في أسواق المسلمين والطهارة مع القطع بندرة الإمامية في جميع الأزمنة سيما أزمنة صدور تلك النصوص فضلاً عن أن يكون لهم سوق يكون مورداً لتلك الأحكام المزبورة، فهو من أقوى الأدلة على طهارة هؤلاء الكفرة، وإن كانوا في المعنى أنجس من الكلاب الممطورة.

ولانحصار مقتضى النجاسة في كفرهم بذلك، وقد ثبت ضده - وهو صفة الاسلام - بشهادة ما دلّ على حصوله بابرار الشهادتين من الأخبار، كخبر سفيان بن السمط المروي - هو وما يأتي بعده أيضاً - في باب الكفر والإيمان من الكافي، قال: «سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الإسلام والإيمان ما الفرق بينهما؟ فلم يجبه، ثم سأله فلم يجبه، ثم التقيا

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٥، وسورة الحج: الآية ٧٨.

(٢) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن الحسن بن رباط، عن عبد الأعلى مولى آل سام قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): عثرت فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مرارة، فكيف اصنع بالوضوء؟ قال: يعرف هذا واشباهه من كتاب الله (عز وجل)، قال الله تعالى: ما جعل عليكم في الدين من حرج، امسح عليه».

تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٦ ح ٢٧ ج ١ ص ٣٦٣، الاستبصار: الطهارة/ باب ٤٦ ح ٣ ج ١ ص ٧٧، وسائل الشيعة: باب ٣٩ من ابواب الوضوء ح ٥ ج ١ ص ٣٢٧.

(٣) كالخبر الذي رواه الحميري عن محمد بن عيسى والحسن بن ظريف وعلي بن اسماعيل كلهم، عن حماد بن عيسى، قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: كان أبي يبعث بالدراهم إلى السوق فيشتري بها جبناً فيسّمي ويأكل ولا يسأل عنه».

قرب الاسناد: ص ١١، وسائل الشيعة: انظر باب ٥٠ من ابواب النجاسات ج ٢

في الطريق وقد أزف من الرجل الرحيل ، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام) : كأنه قد أزف منك الرحيل ، فقال : نعم ، فقال : فالفني في البيت ، فلقية فسأله عن الإسلام والإيمان ما الفرق بينهما ؟ فقال : الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصيام شهر رمضان ، وقال : الإيمان معرفة هذا الأمر مع هذا ، فإن أقربها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً وكان ضالاً» (١) .

وخبر سماعة قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : أخبرني عن الإسلام والإيمان أيهما مختلفان ؟ فقال : الإيمان يشارك الإسلام ، والإسلام لا يشارك الإيمان ، فقلت : فصفهما لي ، فقال : الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله ، والتصديق برسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وبه حقنت الدماء ، وعليه جرت المناكح والمواarith ، وعلى ظاهره جماعة الناس ، والإيمان الهدى ، وما ثبت في القلوب من صفة الإسلام ، وما ظهر من العمل ... » (٢) إلى آخره .

وخبر حران بن أعين أو صحيحه عن الباقر (عليه السلام) قال : « سمعته يقول : الإيمان ما استقر في القلب ، وأفضى به إلى الله تعالى (عز وجل) ، وصدق العمل بالطاعة ، والتسليم لأمره ، والإسلام ما ظهر من قول أو فعل ، وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها ، وبه حقنت الدماء ، وعليه جرت الموارث ، وجاز النكاح ، واجتمعوا على الصلاة والزكاة والصوم والحج ، فخرجوا بذلك من الكفر ، وأضيفوا إلى

(١) الكافي : باب أن الإسلام يحقن به الدم ح ٤ ج ٢ ص ٢٤ .

(٢) الكافي : باب أن الإيمان يشرك الإسلام ح ١ ج ٢ ص ٢٥ .

الإيمان - إلى أن قال فيه :- قلت : فهل للمؤمن على المسلم فضل في شيء من الفضائل والأحكام والحدود وغير ذلك ؟ فقال : لا ، هما مجريان في ذلك مجرى واحد ، ولكن للمؤمن فضل على المسلم في أعمالهما ، وما يتقربان به إلى الله (عز وجل) ... » (١) .

والحديث طويل ، فیدخلون حينئذ تحت ما دلّ على طهارة المسلمين ، مضافاً إلى ما في هذه كغيرها من الأخبار أيضاً من ظهور إناطة سائر الأحكام الدنيوية - التي منها الطهارة - على الإسلام المزبور .

وكذا يندرجون حينئذ فيما دلّ على عدم خروج المسلم عن الإسلام إلى الكفر إلا بالحدود وإنكار الضروري مثلاً ، كقول الصادق (عليه السلام) في مكاتبة عبد الرحيم القصير المروية في الباب المذكور أيضاً من الكافي : « ... لا يخرج به إلى الكفر إلا بالحدود والاستحلال ، أن يقول للحلال : هذا حرام ، وللحرام : هذا حلال ، ودان بذلك ، فعندها يكون خارجاً عن الإسلام والإيمان ، داخلاً في الكفر ، وكان بمنزلة من دخل الحرم ثم دخل الكعبة وأحدث في الكعبة حدثاً ، فأخرج عن الكعبة وعن الحرم فضربت عنقه ، وصار إلى النار » (٢) الحديث .

بل قد يندرجون أيضاً تحت ما دلّ على طهارة المؤمنين بالمعنى المعروف سابقاً للإيمان ، وهو التصديق الباطني بمضمون الشهادتين ، كما يستفاد من التأمل والنظر في الأخبار ، خصوصاً ما ورد (٣) في تفسير قوله تعالى :

(١) الكافي : باب ان الإيمان يشرك الاسلام ح ٥ ج ٢ ص ٢٦ .

(٢) الكافي : باب آخر من ان الإيمان يشرك الاسلام ح ١ ج ٢ ص ٢٧ .

(٣) التبيان : ذيل آية ١٤ من سورة الحجرات ج ٩ ص ٣٤٩ ، مجمع البيان : ذيل آية ١٤ من سورة

الحجرات ج ٩ - ١٠ ص ١٣٨ .

« قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا »^(١) وإن خرجوا عن الإيمان بالمعنى الحادث أي الإقرار بالولاية ، فيكون الإسلام حينئذٍ عبارة عن إظهار الشهادتين والتلبس بشعار المسلمين وإن كان باطنه واعتقاده فاسداً ، وهو المسمى بالمنافق ، بل في شرح المفاتيح للأستاذ أن « الأخبار بذلك متواترة »^(٢) ، والكفر عبارة عن عدم ذلك .

وعليه يبني الاستدلال من غير واحد من الأصحاب على المرتضى^(٣) ومن تبعه^(٤) ممن نجس معتقد خلاف الحق بالمعلوم من سيرة النبي (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام) وغيرهم ومخالطتهم ومساورتهم لفلان وفلانة وفلان وفلان من شياطين المنافقين ؛ حتى ورد^(٥) أن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يغتسل مع فلانة بإناء واحد . فتحصل حينئذٍ : أنه قد يطلق الإسلام على ما يرادف الإيمان ، وعلى المصدق بغير الولاية ، وعلى مجرد إظهار الشهادتين ، ويقابله الكفر في

(١) سورة الحجرات : الآية ١٤ .

(٢) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٩ ذيل قول المصنف : « والسيد بن جماعة المخالفين » ج ١ ص ٤٥١ (مخطوط) .

(٣) و(٤) يأتي التعرض لها في ص ٩٦ .

(٥) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « سألت عن غسل الجنابة كم يجزي من الماء ؟ فقال : كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يغتسل بخمسة أمداد بينه وبين صاحبه ويغتسلان جميعاً من إناء واحد » .

الكافي : باب مقدار الماء الذي يجزي للوضوء والغسل ح ٥ ج ٣ ص ٢٢ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٧٣ ج ١ ص ١٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من أبواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٥١٢ .

الثلاثة ، كما أنه يطلق المؤمن على الأول وعلى المصدق بالولاية .

فلعل ما ورد في الأخبار الكثيرة - من تكفير منكر عليّ (عليه السلام) ، لأنه العلم الذي نصبه الله بينه وبين عباده^(١) ، وأنه باب من أبواب الجنة من دخله كان مؤمناً ومن خرج منه كان كافراً^(٢) ، وتكفير منكر مطلق الإمام^(٣) ، وأن من لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة^(٤) - محمول على إرادة الكافر في مقابل المؤمن بالمعنى الثاني ، ونجاسته بهذا المعنى محلّ البحث ؛ إذ العمدة في دليلها عموم معاهد الإجماعات السابقة ، ومن المعلوم إرادة غيره منها ، وكيف لا؟! والمشهور هنا شهرة كادت تكون إجماعاً بل هي كذلك كما عرفت على الطهارة ، على أنّ ما فيها من العموم اللغوي إنّما يراد به عموم أفراد معنى من معاني الكفر لا عموم معانيه .

نعم هو بالمعنى المزبور أخبث باطناً منه بغيره ، بل أشدّ عقاباً ، كما يشير إليه قول الصادق (عليه السلام) : « أهل الشام شرّ من أهل الروم ، وأهل المدينة شرّ من أهل مكّة ، وأهل مكّة يكفرون بالله جهرة »^(٥) كقول أحدهما (عليها السلام) : « إنّ أهل مكّة يكفرون بالله تعالى جهرة ، وأهل

(١) الكافي : باب فيه تنف وجوامع من الرواية في الولاية ح ٧ ج ١ ص ٤٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٤٨ ج ١٨ ص ٥٦٧ .

(٢) الكافي : باب الكفر ح ١٦ ج ٢ ص ٣٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٤٩ ج ١٨ ص ٥٦٧ .

(٣) اكمال الدين : باب ٣٩ فيمن انكر القائم الثاني عشر من الأئمة ح ٩ ص ٤١٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ١٨ ج ١٨ ص ٥٦٠ .

(٤) الكافي : باب من مات وليس له إمام من أئمة الهدى ح ٣ ج ١ ص ٣٧٧ .

(٥) الكافي : باب في صنوف أهل الخلاف ح ٣ ج ٢ ص ٤٠٩ .

المدينة أخبث منهم سبعين ضعفاً» (١) .

بل هو المعلوم من مذهب الشيعة كما علم منه ثبوت كفرين عندهم دنيوي وأخروي ، وخلاف نادر منهم - لو تحقق - غير قادح ، أو محمول على إرادة تنزيله منزلة الكافر فيما يتعلق بالأُمور الأخروية من شدة العذاب والخلود فيه ، كما هو ظاهر المنساق إلى الذهن من ملاحظتها ، بل من أعطى النظر والتأمل فيها يقطع بإرادتهم (عليهم السلام) بيان دفع وهم احتمال حصول ثواب لهم ، أو مرتبة أخروية ، أو امتياز عن الكفار بسبب ما وصفوه وأظهروه من الشهادتين مع إنكارهم الولاية ، وبسبب ما يجري عليهم من أحكام الإسلام في الدنيا ، فهي بالدلالة على المطلوب أخرى .

فما عن المرتضى (٢) من نجاسة غير المؤمن بالمعنى الأول لهذه الأخبار ضعيف جداً ، وإن استدلل له أيضاً بقوله تعالى : « إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ » (٣) وقوله تعالى : « وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ » (٤) فغير المؤمن غير مسلم ، فهو كافر ، وبقوله تعالى : « كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ » (٥) .

وفيه : ما عرفت من معلومية مغايرة الإسلام للإيمان بالمعنيين الأخيرين كتاباً وستة كادت تكون متواترة ، وأنه أخص منه وبمنزلة فرد من أفراد ، كمعلومية مرادفته له بالمعنى الأول ، ولعله المراد في الآيات الثلاثة ، كما

(١) الكافي : باب في صنوف أهل الخلاف ح ٤ ج ٢ ص ٤١٠ .

(٢) نقله عنه في كشف اللثام : الطهارة / أنواع النجاسات ج ١ ص ٤٩ .

(٣) سورة آل عمران : الآية ١٩ .

(٤) سورة آل عمران : الآية ٨٥ .

(٥) سورة الانعام : الآية ١٢٥ .

يؤيده حدوث الإيمان بالمعنى الثاني وتأخره عن وقت النزول ، على أن الظاهر إرادة المبين للإسلام من غير الإسلام ، كما أن الظاهر بل المقطوع به إرادة العذاب من الرجس هنالكا النجاسة كما هو واضح للعارف بأساليب الكلام . ولم أعرف موافقاً صريحاً للمرتضى في ذلك من معتبري الأصحاب بل ولا من حكي عنه ذلك إلا ابن إدريس^(١) ، مع أنه استثنى المستضعف الذي لا يعرف اختلاف الآراء ولا يبغض أهل الحق من غير المؤمنين ، وفسر المؤمن بالمصدق بالله وبرسله وبكل ما جاؤوا به ، وفيه إجمال أو إيهام .

لكن ومع ذلك ففي الحقائق أن « الحكم بكفر المخالفين ونصبهم ونجاستهم هو المشهور في كلام أصحابنا المتقدمين »^(٢) مستشهداً بما حكاه عن الشيخ ابن نويخت - وهو من متقدمي أصحابنا - في كتابه فصّ الياقوت : « دافعوا النصّ كفرة عند جمهور أصحابنا ، ومن أصحابنا من يفسقهم ... »^(٣) إلى آخره ، ولا يخفى ما فيه .

ولعلّ مراد الشيخ الكفر بالمعنى الذي ذكرناه ، أو خصوص الطبقة الأولى من دافعي النصّ ، لإنكارهم ما علم لهم من الدين ، كالمحكي عن العلامة في شرحه من تعليل ذلك بأن « النصّ معلوم بالتواتر من دين محمد (صلى الله عليه وآله) فيكون ضرورياً أي معلوماً من دينه ، فجاحده كافر »^(٤) ، كوجوب الصلاة ، ونحوه ما عنه أيضاً في المنتهى^(٥) في بيان

(١) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٨٤ .

(٢) الحقائق الناضرة: الطهارة/ في النجاسات ج ٥ ص ١٧٥ .

(٣) وجدنا نسخة منه مع شرح العلامة له باسم انوار الملكوت في شرح الياقوت : ص ٢٠٤

(مخطوط) .

(٤) المصدر السابق . (٥) منتهى المطلب : الزكاة : أوصاف مستحيي الزكاة ج ١ ص ٥٢٢ .

اشتراط وصف المستحق بالإيمان للزكاة ؛ إذ هو- مع أنه لا صراحة فيها معاً باختياره ، بل ولا ظهور ، كما يؤيده أنه استدلال اقناعي لا حقيقي كما هو واضح ، وإلا فكيف يدعى دخول دافع النص من غير الطبقة الأولى ونحوهم تحت منكر الضرورة ؟! على أنهم أنكروا قول النبي (صلى الله عليه وآله) به ، فيلزمه عدم الإمامة ، لا أنهم أنكروا الإمامة المعلوم ثبوتها ضرورة- محتمل لما ذكرناه أيضاً .

كما أن ما في مقنعة المفيد^(١) وعن ابن البراج^(٢) - من عدم جواز تغسيل أهل الإيمان مخالفاً للحق والصلاة- محتمل لإلحاقهم لهم في هذا الحال بعالم الآخرة المحكوم بكفرهم فيه لا مطلقاً ، ولذا لم يوجب تغسيلهم بعض^(٣) من ذهب إلى إسلامهم ، وإن قال الشيخ في شرحها : « الوجه فيه أن مخالف أهل الحق كافر ، فيجب أن يكون حكمه حكم الكفار إلا ما خرج بالدليل »^(٤) ، إذ هو- مع أنه لا إشعار فيه باختياره له- محتمل لأن يكون ما نحن فيه من الطهارة ممّا خرج بالدليل عنده .

وكذا ما في السرائر بعد اختياره ما في المقنعة : « وبعضه القرآن ، وهو قوله تعالى : (ولا تصلّ على أحد ...) إلى آخره ، يعني الكفار ، والمخالف لأهل الحق كافر بلا خلاف بيننا »^(٥) ، ومذهب المرتضى في ذلك مشهور في كتب الأصحاب محتمل لإرادة نفي الخلاف عنه في الجملة لا بحيث

(١) المقنعة : الطهارة / تلقين المحضرين ص ٨٥ .

(٢) المذهب : الطهارة / ما يغسل من موتى الناس ج ١ ص ٥٥-٥٦ .

(٣) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١١ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ج ١ ص ٣٣٥ .

(٥) السرائر : الصلاة / الصلاة على الأموات ج ١ ص ٣٥٦ .

يشمل المقام ، كالمحكّي عن الفاضل محمّد صالح في شرح أصول الكافي^(١) بل والشريف القاضي نور الله في إحقاق الحق^(٢) من الحكم بكفر منكري الولاية ، لأنّها أصل من أصول الدين ؛ إذ لعلّهما يريدان الكفر الأخرى ، لكنّ الإنصاف أنّه بعيد في كلامهما .

وأبعد منه اجتماعه في المنقول عن جدّي العلامة ملا أبي الحسن الشريف في شرحه على الكفاية^(٣) ، فإنّه بالغ غاية المبالغة في دعوى وضوح كفرهم حتّى نسبته إلى الأخبار التي بلغت حدّ التواتر ، واقتفى أثره صاحب الحقائق^(٤) وأظنّ في المقال ، لكنّه لم يأت بشيء يورث شكّاً في شيء ممّا ذكرناه أو إشكالاً ؛ إذ أقصى ما عنده التمسك بالأخبار التي قد عرفت حالها وما يعارضها .

وبدعوى دخولهم تحت النواصب المجمع على نجاستهم بين الإماميّة كما عن كتاب الأنوار^(٥) للسيد نعمة الله الجزائري ، ولا كلام فيها كما في جامع المقاصد^(٦) وعن الدلائل^(٧) ، والظاهر أنّها غير خلافيّة كما في شرح الأستاذ الأكبر للمفاتيح^(٨) ، والمدلول عليها بالأخبار المستفيضة ، كقول الصادق

(١) شرح أصول الكافي : ج ٥ ص ١٥٦-١٥٧ و ١٦١ و ١٧٢ .

(٢) إحقاق الحق : ج ٢ ص ٣٠٧ .

(٣) نقله عنه في الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٧٦-١٧٧ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٧٧-١٧٨ .

(٥) الانوار النعمانية : ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٤ .

(٧) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٤٤ .

(٨) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٧٩ ذيل قول المصنّف : « أما الخارج والناصب والمجسم » ج ١ ص ٤٥٢ (مخطوط) .

(عليه السلام) في خبر ابن أبي يعفور: « لا يغتسل من البثر التي تجتمع فيها غسالة الحمام ، فإنّ فيها غسالة ولد الزنا ، وهو لا يطهر إلى سبعة آباء ، وفيها غسالة الناصب ، وهو شرهما، إنّ الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب ، والناصب لنا أهون على الله من الكلب ... » (١) .

كخبره الآخر المروي عن العلل في الموثق على ما قيل (٢) عن الصادق (عليه السلام) أيضاً ، إلى أن قال : « إنّ الله (تبارك وتعالى) لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب ، وإن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه » (٣) .
وقوله (عليه السلام) في خبر القلانسي في جواب سؤاله عن لقاء الذمي فيصافحه ، فقال : « امسحها بالتراب ، قلت : والناصب ؟ قال : اغسلها » (٤) إلى غير ذلك .

لتحقّق النصب بمعنى العداوة بأحد أمرين : تقديم الجبت والطاغوت ، أو العداوة والبغض لشيعة آل محمد (صلوات الله عليهم) :

أما الأول : فللمروي في مستطرفات السرائر من كتاب مسائل الرجال لمولانا أبي الحسن علي بن محمد الهادي في جملة مسائل محمد بن علي بن عيسى ، قال : « كتبت إليه أسأله عن الناصب هل أحتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت ، واعتقاده بإمامتها ؟ فرجع الجواب : من

(١) الكافي : باب ماء الحمام ... ح ١ ج ٣ ص ١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الماء المضاف ح ٤ ج ١ ص ١٥٩ .

(٢) كما في الخدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٨٨ .

(٣) علل الشرائع : باب ٢٢٠ ح ١ ج ١ ص ٢٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الماء المضاف ح ٥ ج ١ ص ١٥٩ .

(٤) الكافي : باب التسليم على أهل الملل ح ١١ ج ٢ ص ٦٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠١٩ .

كان على هذا فهو ناصب»^(١) إلى آخره^(٢) ولأنه لا عداوة أعظم ممن قدم المنحط عن مراتب الكمال ، وفضل المنخرط في سلك الأغبياء الجهال ، على من تستم أوج الجلال حتى شك أنه الله المتعال .

وأما الثاني : فلقول الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الله بن سنان المروي عن ابن بابويه : « ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت (عليهم السلام) ، لأنك لا تجد أحداً يقول : أنا أبغض محمداً وآل محمد (صلوات الله عليهم) ، ولكن الناصب من نصب لكم ، وهو يعلم أنكم تتولوننا وأنكم من شيعتنا»^(٣) ، ونحوه خبر المعلّى بن خنيس^(٤) عنه أيضاً المروي عن الصدوق أيضاً في معاني الأخبار، بل في الحقائق : «إنه رواه بسند معتبر»^(٥) .

قلت : ويدفعها أنها لا تجديه نفعاً إلا على المعنى الأول للناصب ، وإلا فعلى الثاني خروج عن محل النزاع ؛ إذ البحث في نجاستهم من حيث إنكار الولاية الذي قد يكون منشؤه التقصير والتفتيش عن ذلك ، لا من حيث بغضهم للشيعنة ، واحتمال التلازم مجازفة ، وهو مع معلومية بطلانه بالسيرة القاطعة والعمل المستمر ؛ ولذا نسبته في نكاح الفقيه إلى الجهلاء ، فقال :

(١) مستطرفات السرائر : ح ١٣ ص ٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس

ح ١٤ ج ٦ ص ٣٤١ .

(٢) ليس للخبر تنمة .

(٣) عقاب الأعمال : باب عقاب الناصب والجاحد لأمر المؤمنين (عليه السلام) ح ٤ ص ٢٤٧ ،

وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس ح ٣ ج ٦ ص ٣٣٩ .

(٤) معاني الأخبار : باب معنى الناصب ح ١ ص ٣٦٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب ما

يجب فيه الخمس ح ٣ ج ٦ ص ٣٣٩ .

(٥) الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ١٨٥ .

« والجهلاء يتوهمون أنّ كلّ مخالف ناصب ، وليس كذلك ... »^(١) إلى آخره ، ومع أنّنا لم نعرف له شاهداً أصلاً عدا الخبر المتقدم المغضى عن سنده ، والمحتمل لإرادة تنزيله منزلته بالنسبة للعذاب وغيره من أحكام الكفّار نحو ما تقدّم فيما ورد بكفره- مخالف للمستفاد من أهل اللغة وكلام الأصحاب وأخبار الباب :

إذ النصب كما عن الصحاح^(٢) وغيره^(٣) العداوة ، وتحقّقها عرفاً بمجرد تقديم فلان وفلان ولولشبهة قصر في دفعها محلّ منع . بل عن القاموس : « النواصب وأهل النصب المستدينون ببغض عليّ (عليه السلام) ؛ لأنّهم نصبوا له أي عادوه »^(٤) انتهى .

ويؤيده : ما في المعبر^(٥) والمنتهى^(٦) : « أنّهم الخوارج الذين يقدحون في عليّ (عليه السلام) » بل لعلّه ظاهر اقتصار الكتاب والنافع^(٧) وعن غيره^(٨) على الخوارج والغلاة ، وربّما كان ذلك أيضاً ظاهر الصدوق في نكاح الفقيه^(٩) .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ما أحل الله من النكاح وما حرّم منه ذيل ح ٤٤٢٥ ج ٣ ص ٤٠٨ .

(٢) الصحاح : ج ١ ص ٢٢٥ مادة (نصب) .

(٣) اساس البلاغة : ص ٦٣٥ مادة (نصب) .

(٤) القاموس المحيط : ج ١ ص ١٣٣ مادة (نصب) .

(٥) المعبر : الطهارة / في الأسارج ١ ص ٩٨ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / في الأسارج ١ ص ٢٦ .

(٧) المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ١٨ ، وما ينصّ على الخوارج والغلاة .

(٨) كقواعد الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ ، وارشاد الاذهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ .

(٩) من لا يحضره الفقيه : باب ما أحل الله من النكاح وما حرم منه ذيل ح ٤٤٢٥ ج ٣ ص ٤٠٨ .

كما أنّه قد يشهد له أيضاً انطباق الحكم بكفره حينئذٍ المستفاد من النصّ والفتوى على الضابط المذكور للكافر عند الأصحاب ، وعلى ما دلّ على عدم الخروج عن الإسلام إلا بالحدود أو إنكار الضروري من مكاتبة عبد الرحيم القصير المتقدمة سابقاً^(١) أيضاً وغيرها ؛ ضرورة تحقّق الثاني في الناصب بالمعنى المفروض ، بخلافه على المعنى المذكور بل وعلى غيره من المعاني له أيضاً حتّى المعنى المعروف الذي قد يشهد له خبر ابن أبي يعفور السابقان^(٢) ؛ وهو من نصب العداوة لأهل البيت (عليهم السلام) ، كما عن السيّد الجزائري نسبته إلى أكثر الأصحاب مع زيادة : « وتظاهر ببغضهم (عليهم السلام) »^(٣) في تفسيره ، وإليه يرجع ما عن نهاية العلامة^(٤) وتذكرته^(٥) وحاشية الشرائع^(٦) : « إنّ الذي يتظاهر بعداوة أهل البيت » وحتّى ما في خبري الخصم والسرائر^(٧) أيضاً من « أنّه من ينصب العداوة لأهل الإيمان » ؛ لوضوح عدم انطباق الحكم بكفره حينئذٍ على الضابط المذكور ، فلا بدّ من تسببه ذلك الكفر بنفسه ، وهو محلّ تأمل ؛ لعدم دليل صالح لقطع الأصول والعمومات .

بل لعلّ الذي يظهر من السير والتواريخ أنّ كثيراً من الصحابة في زمن

(١) في ص ٩٣ .

(٢) في ص ١٠٠ .

(٣) الانوار النعمانية : ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٧٤ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٦) فوائد الشرائع : الطهارة / في الاسار ذيل قول المصنّف : « ومن عدا الخوارج من اصناف

المسلمين طاهر الجسد ... » ص ١٣ (مخطوط) .

(٧) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨٤ .

النبي (صلى الله عليه وآله) وبعده وأصحاب الجمل وصفين بل وكافة أهل الشام وأكثر أهل المدينة ومكة كانوا في أشد العداوة لأمر المؤمنين وذريته (عليهم السلام)، مع أن مخالطتهم ومساورتهم لم تكن منكراً عند الشيعة أصلاً ولو سراً، وكذلك الحال في بني أمية وأتباعهم وبني العباس وأتباعهم، ولعل ذلك لعدم دخولهم تحت النواصب لعدم تدينتهم وإن تظاهروا به، وبه افترقوا عن الخوارج.

ومن هنا كان الاختصار في تفسير الناصب على ما سمعته من القاموس متجهاً، لكن قد يقوى في النفس تعميم الناصب للعدو لأهل البيت (عليهم السلام) وإن لم يكن متديناً به؛ لتحقيق المعنى فيه، ولظهوره من الأخبار السابقة، بل في جامع المقاصد^(١) وظاهر مجمع البحرين^(٢) تعميمه لناصر العداوة لشيعتهم، لأنهم يدينون بحجتهم، بل قد سمعت من السرائر أنه الناصب، ولعله للخبرين السابقين، وصدق اسم العدو لأهل البيت (عليهم السلام) بذلك، لكنه لا يخلو من تأمل، وإن كان يمكن الاكتفاء بهما في إثباته وإن لم يصلح سندهما لاندراجهما في الظن بالموضوع، إلا أن السيرة القاطعة في سائر الأعصار والأمصار على مساورتهم ومخالطتهم مع غلبة تحقق ذلك في أغلبهم تنافيه، كغيرها من الأدلة السابقة على طهارتهم، والاحتياط في اجتناب الجميع.

وعن شرح المقداد «أن الناصب يطلق على خمسة أوجه: الخارجي القادح في علي (عليه السلام)، الثاني ما ينسب إلى أحدهم (عليهم السلام) ما يسقط العدالة، الثالث من ينكر فضيلتهم لو سمعها،

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ أنواع النجاسات ج ١ ص ١٦٤.

(٢) مجمع البحرين: ج ٢ ص ١٧٣ مادة (نصب).

الرابع من اعتقد فضيلة غير عليّ (عليه السلام) ، الخامس من أنكر النصّ على عليّ (عليه السلام) بعد سماعه أو وصوله إليه بوجه يصدّقه ، أمّا من أنكر لإجماع أو مصلحة فليس بناصب»^(١) انتهى .

قلت : ولا ريب في نجاسة الخامس والأوّل ، وأمّا الثلاثة فيظهر البحث فيها ممّا مرّ .

لكن ليعلم أنّ الظاهر عدم تعدّد معنى الناصب ليكون مشتركاً ، بل هو على تقدير تسليم التعدّد فيه حقيقةً تعدّد مصداق كالمتواطئ ؛ على أن يكون المراد به مثلاً العدو لأهل البيت (عليهم السلام) ولو بعداوة شيعتهم ، فتأمل جيّداً .

ومن جميع ما ذكرنا يظهر لك الحال في الفرق المخالفة من الشيعة من الزيدية والواقفية وغيرهم ؛ إذ الطهارة فيهم أولى من المخالفين قطعاً ، لكن عن الكشي أنّه روى في كتاب الرجال بسنده إلى عمر بن يزيد قال : « دخلت على الصادق (عليه السلام) فحدّثني مليّاً في فضائل الشيعة ، ثمّ قال : إنّ من الشيعة بعدنا من هم شرّ من الناصب ، فقلت : جعلت فداك أليس هم ينتحلون مودّتكهم ويتبرأون من عدوّكم ؟ قال : نعم ، قلت : جعلت فداك بيّن لنا لنعرفهم ، قال : إنّما هم قوم يفتنون بزيد ويفتنون بموسى »^(٢) . . .

وأنّه روى أيضاً قال : « إنّ الزيدية والواقفة والنصاب بمنزلة واحدة »^(٣) .

(١) التنقيح الرائع : الوصايا / احكام الوصية ج ٢ ص ٤٢١ .

(٢) اختيار معرفة الرجال : ح ٨٦٩ ج ٢ ص ٧٥٩ .

(٣) اختيار معرفة الرجال : ح ٨٧٣ ج ٢ ص ٧٦١ .

وعن كتاب الخرائج للقطب الراوندي عن أحمد بن محمد بن مطهر:
قال: «كتب بعض أصحابنا إلى أبي محمد (عليه السلام) من أهل الجبل
يسأله عمن وقف على أبي الحسن موسى (عليه السلام) أتولاهم أم أتبرأ
منهم؟ فكتب: أترحم على عمك؟! لا يرحم الله بعمك، وتبرأ منه، أنا
إلى الله بريء منهم، فلا تتولاهم، ولا تعد مرضاهم، ولا تشهد جنازتهم،
ولا تصلّ على أحد منهم مات أبداً، سواء من جحد إماماً من الله تعالى، أو
زاد إماماً ليست إمامته من الله تعالى، أو قال: ثالث ثلاثة، إنّ الجاحد
أمر آخرنا جاحد أمر أولنا، والزائد فينا كالناقص الجاحد أمرنا» (١).

إلى غير ذلك من الأخبار المشعرة بنجاستهم، ولعله لازم ما سمعته من
المرتضى وغيره، إلّا أنّه لا يخفى قصورها في جنب ما سمعته من الأدلة
السابقة التي يمكن جريانها بل وغيرها هنا، والله أعلم.

وأما المستضعف من كلّ فرقة فلتتام البحث فيه موضوعاً وحكماً مقام
آخر، وإن كان الذي يقوى في النفس الآن ويعضده السيرة والعمل إجراء
حكم فرقته عليه.

وليس من الكافر ولد الزنا قطعاً، كما هو المشهور (٢) بين الأصحاب،
بل لعله إجماعي؛ لندرة المخالف ومعرفة نسبته كما ستعرف، بل هو لازم
ما في الخلاف (٣) من الإجماع على تغسيله والصلاة عليه، خصوصاً بعد
ملاحظة ذيل كلامه، بل حكي عنه دعوى الإجماع على الطهارة، وهو

(١) الخرائج والجرائح: معجزات الامام العسكري ح ٣٨ ج ١ ص ٤٥٢، وسائل الشيعة: باب ١٠
من ابواب حد المرتد ح ٤٠ ج ١٨ ص ٥٦٥، وفيه: «لا يرحم الله عمك».

(٢) نقل الشهرة على ذلك في الحدائق الناضرة: الطهارة/ في النجاسات ج ٥ ص ١٩٠.

(٣) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٥٢٢ ج ١ ص ٧١٣-٧١٤.

الحجة بعد اعتضاده بالسيره القاطعة سيما في زماننا هذا ، فإن أكثر أولاد جوارى من يقربنا من الرساتيق من الزنا ، مع عدم تجتّب العلماء عنهم فضلاً عن العوام ، وإجراء جميع أحكام المسلمين والمؤمنين عليه بعد بلوغهم ووصفهم ذلك ، بل لا يخفى على من تتبّع السيرة والتواريخ كثرة أولاد الزنا في بدء الإسلام ، ولم يعهد تجتّب سؤرهم أو غيره من النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) وأصحابهم ، بل المعهود خلافه ، بل قيل : قد ورد أنّه قد صار بعض أولاد الزنا مقبولاً عند الأئمة (عليهم السلام) ، ومنهم من وفق للشهادة ، واعتضاده قبل البلوغ بأصالة الطهارة وعموماتها فيه وفي الملاقي أيضاً ، وبهما مع عموم أدلة الإسلام والإيمان والمسلمين والمؤمنين بعد البلوغ .

فما في السرائر- « إنّ ولد الزنا قد ثبت كفره بالأدلة بلا خلاف بيننا » (١) ، بل قد يظهر منه أنّه من المسلّمات ، كما عن المرتضى (٢) الحكم بكفره أيضاً ، بل لعلّه الظاهر من قول الصدوق : « ولا يجوز الوضوء بسؤر اليهودي والنصراني وولد الزنا والمشرک » (٣) بل ربّما قيل : إنّ ظاهر الكليني (٤) أيضاً ، حيث روى ما يدلّ عليه- ضروريّ البطلان عقلاً ونقلًا إن أريد كفره في الدنيا والآخرة وإن فرض تحقّق الإيمان منه في نفس الأمر ، وفي غاية الضعف إن كان المراد أنّه لا يوفّق للإيمان ، فلا يقبل منه لو أظهره ، أو المراد إجراء حكم الكفار عليه في الدنيا خاصّة مع فرض

(١) السرائر: الصلاة/ الصلاة على الأموات ج ١ ص ٣٥٧ .

(٢) الانتصار: دية ولد الزنا ص ٢٧٣ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب المياه ذيل ح ١١ ج ١ ص ٩ .

(٤) الكافي : باب الوضوء من سؤر الحائض ... ح ٥ ج ٣ ص ١١ .

إيمانه ، وإن كان ربّما يومئى إليه ما ورد أنّه شرّ الثلاثة ^(١) ، وأنّه لا يبغض عليّاً (عليه السلام) إلّا ولد الزنا ^(٢) ، وأنّ حبّ عليّ (عليه السلام) علامة طيب المولد ^(٣) ، وبغضه علامة الزنا ^(٤) .

وقول الباقر (عليه السلام) في الموثّق المروي عن ثواب الأعمال : « لا خير في ولد الزنا ، ولا في بشره ولا في شعره ولا في لحمه ولا في دمه ولا في شيء منه » ^(٥) .

والصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير المروي عن عقاب الأعمال ومحاسن البرقي : « إنّ نوحاً (عليه السلام) حمل في السفينة الكلب والخنزير ولم يحمل فيها ولد الزنا ، والناصب شرّ من ولد الزنا » ^(٦) .

وفي خبر ابن أبي يعفور المروي عن الكافي : « لا يغتسل من البئر التي يجتمع فيها غسالة الحمام ؛ فإنّ فيها غسالة ولد الزنا ، وهو لا يطهر إلى سبعة آباء ... » ^(٧) كقول أبي الحسن (عليه السلام) في خبر أبي حمزة بن أحمد ^(٨)

(١) علل الشرائع : باب ٣٦٣ ح ٢ ج ٢ ص ٥٦٤ ، بحار الأنوار : باب ١٢ من كتاب العدل ج ٥ ص ٢٨٥ .

(٢) علل الشرائع : باب ١٢٠ ح ١٢ ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) ينابيع المودة : الباب الرابع والأربعون ص ١٣٢ .

(٤) فرائد السمطين : ح ٢٩٣ ج ١ ص ٣٦٥ .

(٥) عقاب الاعمال : عقاب الزاني والزانية ح ٩ ص ٣١٣ .

(٦) عقاب الأعمال : عقاب الناصب والجاحد لأمر المؤمنين (عليه السلام) ح ٢٢ ص ٢٥١ ،

المحاسن : باب ٤٧ من كتاب الصفوة ح ١٩٦ ص ١٨٥ .

(٧) تقدم في ص ١٠٠ .

(٨) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٨ ح ١ ج ١ ص ٣٧٣ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب

المضاف ح ١ ج ١ ص ١٥٨ ، وهو عن حمزة بن أحمد .

بتفاوت يسير .

ونحوهما خبر عليّ بن الحكم : « ... لا تغتسل ، فإنه يغتسل فيه من الزنا ، ويغتسل فيه ولد الزنا ... » ^(١) .

ومرسل الوشا عن الصادق (عليه السلام) : « أنه كره سؤر ولد الزنا واليهودي والنصراني والمشرک ... » ^(٢) إلى آخره . بناءً على إرادة الحرمة من الكراهة بقريته المعطوف ، وإلا لزم استعمال اللفظ في حقيقته وبجازه ، أو المشترك في معنييه .

والأخبار ^(٣) الدالة على مساواة ديته لدية اليهودي ثمانمائة درهم ، بل في خبر عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) : « ... كم دية ولد الزنا ؟ قال : يعطى الذي اتفق ... » ^(٤) كالأخبار ^(٥) الدالة على أنّ الجنة

(١) الكافي : باب الحمام ح ١٠ ج ٦ ص ٤٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الماء المضاف ح ٣ ج ١ ص ١٥٨ .

(٢) الكافي : باب الوضوء من سؤر الحائض ... ح ٦ ج ٣ ص ١١ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٢٢ ج ١ ص ٢٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب الاسآرح ج ٢ ص ١٦٥ .

(٣) كالخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن أحمد ، عن عبد الرحمان بن حماد ، عن عبد الرحمان بن عبد الحميد ، عن بعض مواليه ، قال : « قال لي أبو الحسن (عليه السلام) : دية ولد الزنا دية اليهودي ثمانمائة درهم » .

تهذيب الأحكام : الديات / باب ٢٨ ح ١٢ ج ١٠ ص ٣١٥ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٥ من ابواب ديات النفس ج ١٩ ص ١٦٤ .

(٤) تهذيب الأحكام : الفرائض / باب ٣٣ ح ١٨ ج ٩ ص ٣٤٣ ، الاستبصار : الفرائض / باب ١٠٥ ح ٢ ج ٤ ص ١٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب ميراث الملاعنة ح ٣ ج ١٧ ص ٥٦٧ .

(٥) علل الشرائع : باب ٣٦٣ ح ١ ج ٢ ص ٥٦٤ ، بحار الأنوار : باب ١٢ من كتاب العدل ح ٤

طاهرة لا يدخلها إلّا من طابت ولادته .

بل في مرفوع الديلمي إلى الصادق (عليه السلام) المروي عن العلل قال : « يقول ولد الزنا : يا ربّ فما ذنبي ؟ فما كان لي في أمري صنع ؟ قال : فيناديه منادٍ يقول : أنت شرّ الثلاثة ، أذنب والدك فتبت عليهما ، وأنت رجس ، ولن يدخل الجنة إلّا طاهر »^(١) إلى غير ذلك .

لكنّها جميعها كما ترى قاصرة عن إثبات خلاف ما هو مقتضى أصول المذهب وقواعده المعول عليها هنا عند سائر أصحابنا عدا من عرفت كما حكاه في المختلف^(٢) ، قابلة للحمل على إرادة الخبث الباطني المانع من توفيقه لإظهار الإيمان غالباً ، وعلى كراهة مباشرة سؤره ، وأخبار الدية لم ينقل العمل بها من أحد ممّن لم يقل بكفره ، كما أنّ عدم دخول الجنة لو قلنا به لا دلالة فيه على المطلوب ؛ إذ لعلّ الله أعدّ له ثواباً آخر ، كما لعلّه يومئذ إليه خبر أبي بكر المروي عن المحاسن ، قال : « كنّا عنده ومعنا عبد الله بن عجلان ، فقال عبد الله بن عجلان : معنا رجل يعرف ما نعرف ، ويقال : إنّه ولد زنا ، فقال : ما تقول ؟ فقلت : إنّ ذلك ليقال ، فقال : إن كان كذلك بني له بيت في النار من صدر يردّ عنه وهج جهنم ، ويؤتى برزقه »^(٣) .

وفي خبر ابن أبي يعفور المروي عن الكافي قال : « قال الصادق (عليه السلام) : ولد الزنا يستعمل ، إن عمل خيراً جزى به ، وإن عمل

١١٠ ج ٥ ص ٢٨٥ و ٢٨٧ .

(١) علل الشرائع : باب ٣٦٣ ح ٢ ج ٢ ص ٥٦٤ .

(٢) مختلف الشيعة : الطهارة / حكم المضاف والاسأر ص ١٢ .

(٣) المحاسن : باب ١٩ من كتاب الصفوة ح ٦٤ ص ١٤٩ .

شراً جزئي به»^(١) الحديث . والله أعلم وأرأف بنا وبه ذلك اليوم .
 ﴿وفي﴾ نجاسة ﴿عرق الجنب من الحرام﴾ ولومع عدم
 الإنزال حين الفعل أو بعده ﴿وعرق الابل الجلالة والمسوخ﴾ كالقرد
 والدب ﴿خلاف﴾ بين الطائفة :

أما الأول : فالصدوقان في الرسالة^(٢) والفقيه^(٣) وعن الأمامي^(٤) ،
 والشيخان في المقنعة^(٥) والخلاف^(٦) والنهاية^(٧) وظاهر التهذيب^(٨)
 والاستبصار^(٩) ، وابن الجنيّد^(١٠) والقاضي^(١١) على ما حكى عنها ،
 والمحدث البحراني في الحقائق^(١٢) ، وشيخنا في كشف الغطاء^(١٣) ،
 والمعاصر في الرياض^(١٤) ، والنراقي في اللوامع^(١٥) على النجاسة ، وإن لم

-
- (١) بحار الأنوار: باب ١٢ من كتاب العدل ج ١٤ ص ٢٨٧ .
 (٢) نقله عنه ولده في المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الغسل من الجنابة ص ٤ .
 (٣) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٥٣ ج ١ ص ٦٧ .
 (٤) الأمامي : المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٦ .
 (٥) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٧١ .
 (٦) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٧ ج ١ ص ٤٨٣ .
 (٧) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٣ .
 (٨) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ذيل ح ٨٥ ج ١ ص ٢٧١ .
 (٩) الاستبصار : الطهارة / باب ١١٠ ذيل ح ١٢ ج ١ ص ١٨٧-١٨٨ .
 (١٠) نقله عنه في بحار الأنوار: باب ٧ من ابواب النجاسات ج ٨٠ ص ١٢٠ .
 (١١) المهذب : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٥١ .
 (١٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٢١٩ .
 (١٣) كشف الغطاء : ما يتطهر منه من النجاسات ص ١٧٢ .
 (١٤) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٦ .
 (١٥) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٤١ (مخطوط) .

ينصّ جماعة منهم عليها ، لكنّهم نصّوا على ما يقتضيها هنا من عدم جواز الصلاة ونحوه ، وهو ظاهر الأستاذ الأكبر في شرح المفاتيح ^(١) أو صريحه ، بل نسبه فيه إلى الشهرة العظيمة ، كما أنّه في الرياض ^(٢) نسبه إلى الأشهر بين المتقدمين تارةً ، وإلى الشهرة العظيمة بينهم أخرى ، وفي اللوامع ^(٣) إلى كثير من الطبقة الثانية ومن قدّمنا ذكرهم من القدماء ، بل في الغنية ^(٤) والمراسم ^(٥) نسبته إلى أصحابنا ، بل في الخلاف ^(٦) الإجماع عليه ، بل عن الأمالي ^(٧) أنّ من دين الإمامية الإقرار به ، وهو كسابقه إجماع أو أعلى منه . فهم الحجة حينئذٍ بعد اعتضادهما بالشهرة المحكيّة ، بل وبظاهره من الديلمي وابن زهرة ، وإن كان فتوى الأول منها بالطهارة يؤذن بعدم إرادته الإجماع المصطلح منه ، فيحمل على الشهرة العظيمة ، وبوجوده في نحو رسالة علي بن بابويه والنهاية التي هي غالباً متون أخبار .

وبما في الفقه الرضوي : « إن عرقت في ثوبك وأنت جنب وكانت الجنابة من حلال فتجوز الصلاة فيه ، وإن كانت حراماً فلا تجوز الصلاة فيه حتّى يغسل » ^(٨) .

-
- (١) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٨١ ذيل قول المصنّف : « وللصدوق في عرق الجنب من الحرام » ج ١ ص ٤٥٦-٤٥٧ (مخطوط) .
- (٢) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٦ .
- (٣) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٤١ (مخطوط) .
- (٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٩ .
- (٥) المراسم : الطهارة / تطهير الثياب ص ٥٦ .
- (٦) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٧ ج ١ ص ٤٨٣ .
- (٧) الأمالي : المجلس الثالث والتسعون ص ٥١٠ و ٥١٦ .
- (٨) فقه الرضا : باب ٣ ص ٨٤ .

وبما قد يشعر به قول أبي الحسن (عليه السلام) في مرسل علي بن الحكم : « لا تغتسل من غسالة الحمام ، فإنه يغتسل فيه من الزنا ... » (١) كقوله (عليه السلام) وقد قيل : إن أهل المدينة يقولون : إن فيه شفاء من العين : « ... كذبوا ، يغتسل فيه الجنب من الحرام والزاني والناصب الذي هو شرهما ثم يكون فيه شفاء من العين ؟ ! » (٢) .

وبما في الذكرى : « روى محمد بن همام باسناده إلى إدريس بن زياد الكفرتوتي أنه كان يقول بالوقف ، فدخل سر من رأى في عهد أبي الحسن (عليه السلام) وأراد أن يسأله عن الثوب الذي يعرق فيه الجنب ، أ يصلّي فيه ؟ فبينما هو قائم في طاق باب لانتظاره (عليه السلام) حركه أبو الحسن (عليه السلام) بمقرعة وقال مبتدئاً : إن كان من حلال فصلّ فيه ، وإن كان من حرام فلا تصلّ فيه » (٣) الحديث .

وبما في البحار نقلاً من كتاب المناقب لابن شهر آشوب من كتاب المعتمد في الأصول ، قال : « قال علي بن مهزيار : وردت العسكر وأنا شاك في الإمامة ، فرأيت السلطان قد خرج إلى الصيد في يوم من الربيع إلا أنه صائف ، والناس عليهم ثياب الصيف ، وعلى أبي الحسن (عليه السلام) لبابيد ، وعلى فرسه تحفاف لبود ، وقد عقد ذنب فرسه ، والناس يتعجبون منه ويقولون : ألا ترون إلى هذا المدني وما قد فعل

(١) تقدم في ص ١٠٩ .

(٢) الكافي : باب الحمام ح ٣٨ ج ٦ ص ٥٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الماء المضاف

ح ٢ ج ١ ص ١٥٨ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب النجاسات ح ١٢ ج ٢ ص ١٠٣٩ ، وفي ضبط « إدريس بن زياد الكفرتوتي » اختلاف .

بنفسه ؟ فقلت : لو كان إماماً ما فعل هذا ، فلمّا خرج الناس إلى الصحراء لم يلبثوا إذ ارتفعت سحابة عظيمة هطلت ، فلم يبق أحد إلّا ابتلّ ثم غرق بالمطر ، وعاد (عليه السلام) وهو سالم من جميعه ، فقلت في نفسي : يوشك أن يكون هو الإمام ، ثم قلت : أريد أن أسأله عن الجنب إذا عرق في الثوب ، فقلت : إن كشف وجهه فهو الإمام ، فلمّا قرب متي كشف وجهه ، ثم قال : إن كان عرق الجنب في الثوب وجنابته من حرام لا تجوز الصلاة فيه ، وإن كانت جنابته من حلال فلا بأس به ، فلم يبق في نفسي بعد ذلك شك ^(١) الحديث .

وبما في البحار أيضاً : « إني وجدت في كتاب عتيق من مؤلفات قدماء أصحابنا - بل فيما حضرني من نسخة البحار أظنه مجموع الدعوات لمحمد بن هارون بن موسى التلعكبري - رواه عن أبي الفتح غازي بن محمد الطريفي ^(٢) عن علي بن عبد الله الميموني عن محمد بن علي بن معمر عن علي بن مهزيار بن موسى الأهوازي عنه (عليه السلام) مثله ، وقال : « إن كان من حلال فالصلاة في الثوب حلال ، وإن كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام ... » ^(٣) إلى آخره .

وبما عن موضع من المبسوط ^(٤) من نسبته إلى رواية بعض أصحابنا ،

(١) بحار الأنوار : باب ٧ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٨٠ ص ١١٧ ، مستدرك الوسائل : باب ٢٠ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ٥٦٩ .

(٢) في المصدر : الطرائقي .

(٣) بحار الأنوار : باب ٧ من ابواب النجاسات ح ٦ ج ٨٠ ص ١١٨ ، مستدرك الوسائل : باب ٢٠ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ٥٦٩ .

(٤) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ .

وعن آخر منه أيضاً أنه « إن عرق فيه وكانت الجنابة من حرام روى أصحابنا أنه لا يجوز الصلاة ، فإن كانت من حلال لم يكن به بأس » (١) .

قلت : لكن عدم حجية الرضوي عندنا وضعف الإشعار السابق وقصور دلالة الباقي - لأعمية حرمة الصلاة من النجاسة ، وعدم وضوح سند خبر الذكرى والمناقب ، وظهور ضعف سند الموجود في الكتاب العتيق بعلي بن عبد الله الميموني ، فإنه فاسد الاعتقاد والرواية كما عن النجاشي (٢) ، وغالباً ضعيفاً كما عن ابن الغضائري (٣) ، وخلو الكتب المعتمدة عنها ، وعدم ورود خبر يعضدها من النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة الماضين (عليهم السلام) مع كثرة الرواية واللواط والزناة وإقامة الحدود عليهم في تلك الأوقات ، وفتوى المتأخرين بخلافها وإن كان لاحتمال بل ظهور عدم عشورهم عليه وغير ذلك - يمنع من تحكيمها على ما دلّ على الطهارة من الأصل بل الأصول ، والعمومات ، خصوصاً الوارد منها في الأسار .

وترك الاستفصال في خبر عمرو بن خالد عن زيد بن عليّ عن أبيه عن جدّه عن عليّ (عليهم السلام) قال : « سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الجنب والحائض يعرقان في الثوب حتى يلصق عليهما ، فقال : إنّ الحيض والجنب حثيث جعلهما الله (عز وجل) ليس في العرق ، فلا يغسلان ثوبهما » (٤) .

(١) المبسوط : الصلاة / حكم الثوب والبدن إذا أصابته نجاسة ج ١ ص ٩١ .

(٢) رجال النجاشي : رقم ٦٩٨ ص ٢٦٨ .

(٣) الضملاء : حرف العين المهملة ص ٤٧٠ (مخطوط) .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ج ٧٩ ص ٢٦٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٠ ج ٥ ص ١٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من أبواب النجاسات ج ٩ ص ١٠٣٨ .

وخبّر أبي بصير قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القميص يعرق فيه الرجل وهو جنب حتى يبتلّ القميص ، فقال : لا بأس ، وإن أحب أن يرشّه بالماء فليفعل » (١) .

وإطلاق قول الصادق (عليه السلام) في خبر حمزة بن حمران : « لا يجنب الثوب الرجل ، ولا يجنب الرجل الثوب » (٢) .

وأما ما في الرياض (٣) وغيره (٤) من انجبار قصور أسانيدھا بالشهرة العظيمة بين القدماء والإجماعات المحكيّة ، ودلائلھا بعدم القول بالفصل هنا ؛ إذ ليس أحد ممّن قال بالطهارة منع من الصلاة فيه ، فالقول حينئذٍ بجرمة الصلاة خاصّة دون باقي أحكام النجاسة إحداث قول في المسألة .

فقد يناقش فيه أولاً : بمنع تحقّق عظمة الشهرة ؛ لأنّ جملة من القدماء لم تنقل فتاواهم لنا في ذلك ، كالمرتضى وغيره ، وظاهر ابن حمزة (٥) التردّد ، حيث نسب النجاسة إلى أحد القولين ، كما أنّ الحلبي في إشارة السبق قال : « فيه خلاف » (٦) ، بل لعلّه ظاهر ابن زهرة (٧) أيضاً ، حيث نسب

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٧٨ ج ١ ص ٢٦٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٠

ح ٤ ج ١ ص ١٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب النجاسات ح ٨ ج ٢ ص ١٠٣٨ .

(٢) الكافي : باب الجنب يعرق في الثوب ... ح ٤ ج ٣ ص ٥٢ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب

١٢ ح ٧٥ ج ١ ص ٢٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢

ص ١٠٣٨ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٦ .

(٤) كمصابيح الظلام (للبيهقي) : شرح مفتاح ٨١ ذيل قول المصنّف : « وللصدوق في عرق

الجنب من الحرام » ج ١ ص ٤٥٦-٤٥٧ (مخطوط) .

(٥) الوسيلة : الصلاة / أحكام النجاسات ص ٧٨ .

(٦) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة من النجس ص ١٢٠ .

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٩ .

إلى إلحاق الأصحاب ، وصريح المراسم^(١) الطهارة بعد أن نسب النجاسة إليهم أيضاً ، وهو مؤذن بعدم إرادته الإجماع منه ، ومقنعة المفيد^(٢) - مع أنه لا صراحة فيها بالنجاسة ، بل لعلّ ظاهر ذيلها ذكر الاحتياط في الطهارة كالتهذيب^(٣) - قد حكى عنه في السرائر^(٤) وغيرها^(٥) رجوعه عن ذلك في رسالته إلى ولده ، وظاهر المحكي عن المبسوط^(٦) التردد ، بل في صريح الذكرى^(٧) وظاهر السرائر^(٨) وعن الدلائل^(٩) حكاية قوة الكراهة عن المبسوط بعد أن نسب عدم جواز الصلاة إلى رواية أصحابنا ، ويؤيده عدم ذكره له في تعداد النجاسات في الجمل^(١٠) ، ولذا قال في السرائر: « إن من قال بالنجاسة قد رجع عنه في كتاب آخر له ، فصار ما اخترناه إجماعاً »^(١١) انتهى .

فانحصر الخلاف حينئذ في الصدوقين والمحكي عن ابني الجنيد والبراج ، وتحقق عظمة الشهرة بهؤلاء كما ترى ، خصوصاً مع عدم ثبوته عن الأخيرين إلّا بالنقل الذي هو محلّ الخطأ .

(١) المراسم : الطهارة / تطهير الثياب ص ٥٦ .

(٢) و(٣) راجع هامش رقم (٥) و(٨) من ص ١١١ .

(٤) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨١ .

(٥) ككشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٥٠ .

(٦) راجع هامش رقم (٣) و(٤) من ص ١١٤ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٤ .

(٨) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨١ .

(٩) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٥١ .

(١٠) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ذكر النجاسات ص ١٧٠-١٧١ .

(١١) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨١ .

ومن هنا نسب القول بالطهارة في المختلف^(١) والذكرى^(٢) وعن الكفاية^(٣) إلى المشهور، بل في المحكي عن ابن الجنيد ما يشعر بإرادة الاحتياط، حيث قال بعد أن ذكر وجوب غسل عرق الجنب من حرام: «وكذلك عندي الاحتياط إن كان جنباً من احتلام ثم عرق في ثوبه»^(٤) انتهى؛ لظهور تشبيهه بما ذكرنا.

ويؤيد ذلك كله: نسبة القول بالطهارة في المختلف والذكرى وعن الكفاية إلى المشهور من غير تقييد له بالتأخرين، بل عن شرح الموجز: «إنَّ القول بالنجاسة للشيخ، وهو متروك»^(٥) كما أنه بذلك كله وإعراض عامة المتأخرين كما حكاه غير واحد^(٦) يوهن إجماع الخلاف والأمالي أيضاً.

وأما ثانياً: فبمنع دعوى عدم القول بالفصل إن أراد القطعي منه، بل والظني أيضاً مع عدم حجتيه في نفسه عندنا؛ لأنه وإن كان لم يصرح أحد ممن قال بالطهارة بعدم جواز الصلاة لكن جماعة ممن نسب إليهم النجاسة لم يصرحوا بها، بل اقتصروا على ذكر حرمة الصلاة إذا كانت الجنبات من

(١) مختلف الشيعة: الطهارة/ النجاسات واحكامها ص ٥٧.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في النجاسات ص ١٤.

(٣) كفاية الاحكام: الطهارة/ في النجاسات ص ١٢.

(٤) نقله عنه في معالم الدين: اصناف النجاسات ص ٢٧٣.

(٥) كشف الالتباس: الطهارة/ اصناف النجاسات ذيل قول المصنف: «الفقاع لا القبح

والصديد الخالي من الدم» ص ٢١١ (مخطوط).

(٦) كالسيد في مدارك الأحكام: الطهارة/ في النجاسات ج ٢ ص ٢٩٩، والخراساني في ذخيرة

المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٥٥.

حرام ، كالصدوقين^(١) والشيخ في الخلاف^(٢) ، بل هو معقد إجماع الأخير كالنسبة إلى دين الإمامية في الأمالي^(٣) ، وذلك منهم إن لم يكن ظاهراً في إرادة حرمة الصلاة خاصة كفضلات ما لا يؤكل لحمه فلا ريب في كونه محتملاً ، سيما مع كون ما تخيّل مستنداً لهم من الرضوي وخبري الذكرى والبحار لا تعرّض فيها لحرمة غير الصلاة ، بل قد يدعى ظهورها فيه ؛ لاستبعاد التعبير بالحرمة في جميعها عن النجاسة .

بل قد تشعر عبارة الصدوق في الفقيه بذلك ، قال فيه : « ومتى عرق في ثوبه وهو جنب فليتنشّف فيه إذا اغتسل ، وإن كانت الجنبات من حلال فحلال الصلاة فيه ، وإن كانت من حرام فحرام الصلاة فيه »^(٤) ؛ لظهور أنّ موضوع الحكمين الأخيرين في كلامه الثوب الذي أمر بالتنشّف فيه .

فبان لك حينئذٍ قوّة القول بالطهارة وفقاً للمراسم^(٥) والسرائر^(٦) ومن تأخّر عنها^(٧) ، إلّا أنّ الاحتياط لا ينبغي تركه في سائر ما اشترط بالطهارة ، خصوصاً الصلاة ، سيما بعد ما عرفت من قيام احتمال التعبد فيها خاصة وإن كان طاهراً ، بل لعلّه لا يخلو من وجه ؛ للإجماعين والأخبار المتقدمة ، فتأمّل جيّداً .

ولا يلحق بالجنب من حرام المحتمل قطعاً وإجماعاً ، فما عن ابن الجنيّد^(٨)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) راجع هامش رقم (٢) و(٣) و(٤) و(٦) من ص ١١١ .

(٥) و(٦) راجع هامش رقم (١) و(١١) من ص ١١٧ .

(٧) كالعلاّمة في القواعد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ ، والشهيد في الدروس :

الطهارة / في النجاسات ص ١٧ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢

ص ٢٩٩ ، والفاضل المندي في كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٥٠ .

(٨) كما في معالم الدين : اصناف النجاسات ص ٢٧٣ .

من الاحتياط في عرقه ضعيف جداً لا نعرف له مأخذاً يعتد به ، ولقد أجاد بعض المحققين بقوله : « لا نعرف له وجهاً ولا موافقاً »^(١) .

ولا الحائض والنفساء وغيرهما ؛ لطهارة عرقهما كالمجنب من حلال إجماعاً^(٢) ونصوصاً^(٣) .

نعم لا فرق في المجنب من حرام بين الرجل والمرأة ، ولا بين القبل والدبر ، ولا بين الحي والميت ، ولا بين الزنا واللواط ووطء البهائم ، ولا بين الإنزال والإدخال ، إلى غير ذلك مما يدخل تحت المحرم ذاتاً .

أما المحرم عرضاً كوطء الحائض والنفساء ونحوهما فوجهان ، أقوامهما العدم حتى المظاهر ، وإن استشكل فيه في المنتهى^(٤) اقتصاراً على المتيقن ، وخصوصاً فيما كان عروض التحريم لمرض أو صوم معين أو نذر ونحوهما .

ولو وطئ الصبي أجنبية ففي نجاسة عرقه إشكال كما في المنتهى^(٥) ، ينشأ من عدم الحرمة في حقه ، ومن إرادة الحرمة في حد ذاته .

ومنه يظهر الحال في المكروه والمكرهة ، إلى غير ذلك من الفروع الظاهرة

(١) المصدر السابق .

(٢) نقل الإجماع في المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤١٥ .

(٣) كالحبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار ، عن حماد بن عيسى ، وفضالة بن أيوب ، عن معاوية بن عمار قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض تعرق في ثيابها ، أتصلي فيها قبل أن تغسلها ؟ قال : نعم لا بأس » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٨٠ و ٨٢ ج ١ ص ٢٦٩ ، و ٢٧٠ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٢٨ من أبواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٤٠ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / أصناف النجاسات ج ١ ص ١٧٠ .

(٥) المصدر السابق .

المأخذ، فتأمل جيداً.

وأما الثاني - وهو عرق الإبل الجلالة - : فنجاسته خيرة المقنعة^(١) والنهاية^(٢) والمنتهى^(٣) وكشف اللثام^(٤) والحدائق^(٥) واللوامع^(٦) وظاهر المدارك^(٧) والذخيرة^(٨) وعن المبسوط^(٩) والقاضي^(١٠)، بل ربّما نسب^(١١) إلى ظاهر الكليني لروايته^(١٢) ما يدلّ عليها، بل حكاها في اللوامع^(١٣) عن الصدوقين أيضاً، بل في الرياض : « إنّه الأشهر بين القدماء »^(١٤)، وفي الغنية^(١٥) والمراسم^(١٦) نسبته إلى أصحابنا وإن اختار ثانيهما النذب ؛ لقول الصادق (عليه السلام) في صحيح هشام بن سالم :

(١) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب عن النجاسات ص ٧١ .

(٢) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٣ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٧٠ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٥٠ .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٢٢١-٢٢٣ .

(٦) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٤١ (مخطوط) .

(٧) مدارك الأحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٣٠٠ .

(٨) ذخيرة المجلد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٥٥-١٥٦ .

(٩) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ .

(١٠) المهذب : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٥١ .

(١١) كما في مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٥٢ .

(١٢) سيأتي التعرض لما يدلّ على ذلك .

(١٣) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٤١ (مخطوط) .

(١٤) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٦ .

(١٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٩ .

(١٦) المراسم : الطهارة / تطهير الثياب ص ٥٦ .

« لا تأكلوا لحوم الجلالة ، وإن أصابك من عرقها فاغسله » (١) .

وفي حسن حفص بن البختري كالصحيح : « لا تشرب من ألبان الإبل الجلالة ، وإن أصابك من عرقها فاغسله » (٢) .
والمرسل في الفقيه : « نهى عن ركوب الجلالات وشرب ألبانها ، وقال : إن أصابك من عرقها فاغسله » (٣) .

وطهارته صريح المراسم (٤) والنافع (٥) وكشف الرموز (٦) والمختلف (٧) والذكرى (٨) والبيان (٩) والدروس (١٠) والموجز (١١) وعن نهاية الأحكام (١٢)

(١) الكافي: باب لحوم الجلالات وببيضهن ... ح ١ ج ٦ ص ٢٥٠ ، تهذيب الأحكام: باب ١٢ ح ٥٥ ج ١ ص ٢٦٣ ، وسائل الشيعة: باب ١٥ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٢١ .

(٢) الكافي: باب لحوم الجلالات وببيضهن ... ح ٢ ج ٦ ص ٢٥١ ، تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ٥٤ ج ١ ص ٢٦٣ ، وسائل الشيعة: باب ١٥ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٢١ .

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب الصيد والذبائح ذيل ح ١٩٩ ج ٣ ص ٣٣٧ ، وسائل الشيعة: باب ٢٧ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٦ ج ١٦ ص ٤٣٢ .

(٤) المراسم: الطهارة/ تطهير الثياب ص ٥٦ .

(٥) المختصر النافع: الطهارة/ في النجاسات ص ١٨ .

(٦) كشف الرموز: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ١٠٨ .

(٧) مختلف الشيعة: الطهارة/ النجاسات واحكامها ص ٥٧ .

(٨) ذكرى الشيعة: الطهارة/ في النجاسات ص ١٤ .

(٩) البيان: الطهارة/ في النجاسات ص ٣٩ .

(١٠) الدروس الشرعية: الطهارة/ في النجاسات ص ١٧ .

(١١) الموجز (ضمن الرسائل العشر): اصناف النجاسات ص ٥٨ .

(١٢) نهاية الأحكام: الطهارة/ اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٧٥ .

والتحرير^(١) والمهذب^(٢) والتنقيح^(٣) وغيرهم من المتأخرين^(٤) ، وهو الأقوى ، وكأنه ظاهر السرائر^(٥) ، بل في المختلف^(٦) والذكرى^(٧) والبحار^(٨) وعن غيرها^(٩) نسبته إلى الشهرة من غير تقييد ، بل في المدارك^(١٠) إلى الديلمي والحلي وسائر المتأخرين ، كالذخيرة^(١١) إلى جمهورهم ، بل عن كشف الالتباس أن « القول بالنجاسة للشيخ ، وهو متروك »^(١٢) .

للأصل بل الأصول حتى في العرق نفسه ؛ لطهارته قبل خروجه إلى مستمى العرق ، فيستصحب حينئذٍ ، والعمومات خصوصاً ما دلّ منها على طهارة سورها المتقدم في باب الأسار^(١٣) ، وأنه تابع لطهارة الحيوان ؛ إذ

-
- (١) تحرير الاحكام : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٢٤ .
 - (٢) المهذب البارع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٢٢٧-٢٢٨ .
 - (٣) التنقيح الرائع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٤٦ .
 - (٤) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٥ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٨١ ج ١ ص ٧٣ .
 - (٥) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨١ .
 - (٦) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٧ .
 - (٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / في النجاسات ص ١٤ .
 - (٨) بحار الأنوار : باب ٧ من ابواب النجاسات ج ٨٠ ص ١٢٠ .
 - (٩) ككفاية الأحكام : الطهارة / في النجاسات ص ١٢ .
 - (١٠) مدارك الأحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٣٠٠ .
 - (١١) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٥٥ .
 - (١٢) كشف الالتباس : الطهارة / اصناف النجاسات ذيل قول المصنف : « الفقاع لا القيق والصديد الحالي من الدم » ص ٢١١ (مخطوط) .
 - (١٣) في ج ١ ذيل عبارة « ويكره سؤر الجلال » .

هي طاهرة العين في حال الجلل اتفاقاً في جامع المقاصد (١) وعن الدلائل (٢) ، فيكون عرقها طاهراً ، إما لاقتضاء ما دلّ على طهارتها من الإجماع المحكي وغيره طهارته ؛ لملازمته غالباً للحيوان جافاً أو رطباً ، بل هو من جملة توابع الحيوان المحكوم بطهارته المستفاد منها طهارته جميعه حتى رطوباته ، فيكون قبل بروزه إلى مسمى العرق وبعده طاهراً قطعاً ، وإما لاقتضاء ما دلّ على طهارة سؤره طهارته ؛ لما عرفته من ملازمته للحيوان غالباً .

بل في حاشية هامش ما حضرني من نسخة الوسائل - وكتب بعدها : « أنه منه » - : « استدلت علماًؤنا على كراهة سؤر الجلال بحديث هشام بن سالم - المتقدم سابقاً - وأحاديث ما لا يؤكل لحمه ، ودلالة الثاني واضحة ، ودلالة الأول مبنية على أنهم أجمعوا على تساوي حكم العرق والسؤر هنا ، بل في جميع الأفراد ، والفرق إحداث قول ثالث ، وأيضاً فإن بدن الحيوان لا يخلو أبداً من العرق إما جافاً وإما رطباً ، فيتصل بالسؤر ، فحكمه حكمه ، وعلى كل حال فضعف الدلالة منجبر بأحاديث ما لا يؤكل لحمه » (٣) انتهى . وفيه شواهد على المقام خصوصاً ما سمعته من الإجماع .

هذا كله مع إمكان التأييد باستبعاد الفرق بينها حينئذ وبين ما حرم أكله أصالة من الحيوانات وبين باقي جلال الحيوان ؛ لعدم خلاف في طهارته من غير الابل إلا ما حكى عن النزهة (٤) ، بل وبين باقي فضلاته

(١) جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٥ .

(٢) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٥٢ .

(٣) وسائل الشيعة : هامش باب ٦ من ابواب الاسارج ١ ص ٢٣٣ (طبع مؤسسة آل البيت) .

(٤) نزهة الناظر : في النجاسات ص ١٩ .

نفسه ممّا لا يدخل تحت اسم نجس كالبول .

وبفحوى ما دلّ على حلّ أكله بعد استبرائه المدة من غير أمر بتطهير جسده لو كان قد عرق ، ودعوى حصول الطهارة له تبعاً ممنوعة ؛ إذ أقصى ما يستفاد عود الحلّ بتلك المدة لا طهارة بدنه من النجاسة العارضية ، وليس ذا من زوال العين المطهر للحيوان ؛ لكون المفروض وجوده جافاً .

وبفحوى عدم حرمة استعمالها بالركوب وحمل الأثقال ونحوها ممّا هو مستلزم للعرق غالباً مع المباشرة من غير أمر بالتجنّب أو التحفّظ عن العرق ، إلى غير ذلك من المؤيّدات الكثيرة .

على أنّ الصحيح الأوّل ومرسل الفقيه لا اختصاص فيها بالابل ، وحمله على الأعمّ قد عرفت أنّه لا قائل به ممّا عدا النزهة .

واحتمال التخصيص الذي لا يمنع حجّة العام في الباقي ، يدفعه : عدم جوازه إلى الواحد عندنا ، خصوصاً في المخصّص المنفصل ، وكذا احتمال إرادة العهد من الجمع أو عود الضمير إلى صنف من الجمع ، وهو الابل ، فلا يكون حينئذٍ عدم وجوب الغسل في غير عرق الابل تخصيصاً حتّى يلزم المحذور السابق ؛ إذ هو تكلف وتشبّه وتعسف ، فلا بدّ حينئذٍ من حمل الأمر فيه على غير الوجوب ، وإلّا كان الخبر من الشواذ ، وبجاز الندب أولى من مجاز القدر المشترك على عموم المجاز قطعاً ؛ لشيوعه حتّى قيل ^(١) : إنّه مساوٍ للحقيقة ، فيكون قرينة على إرادة الندب منه أيضاً بالنسبة للابل في الحسن ، واحتمال حمله على الوجوب وجعله قرينة على إرادة القدر المشترك من الأوّل ليس بأولى ممّا ذكرنا ، بل هو أولى ؛ لما عرفت من الأمور

السابقة وغيرها نحو إعراض المشهور عن الوجوب فيها أيضاً ، بل حملهم الأمر في الصحيح السابق على الندب بالنسبة إلى غير جلال الابل مع عدم ظهور معارض يختص به عن الابل يشرف الفقيه على القطع باتحاد الحال فيها .

ومن ذلك كله ظهر لك ما في كلام المعاصر في الرياض ، حيث قال بعد ذكره الصحيحين مستند النجاسة : « وهما يخص أدلة الطهارة التي تمسك بها الجماعة المتأخرة البالغة حد الشهرة ، لكنها بالإضافة إلى شهرة القدماء مرجوحة [و] ^(١) على فرض التساوي ، فترجيحها عليها يحتاج إلى دلالة واضحة ، وهي منتفية ، والأصل والعمومات بالصحيحين المرجحين بشهرة القدماء مخصصة ، وهما أدلة خاصة ، وتلك أدلة عامة ، والخاص مقدم بالضرورة ، فالمرجح مع الشهرة القديمة البتة » ^(٢) انتهى .

مع ما فيه أيضاً من عدم تحقق ما ادّعاه من الشهرة ؛ إذ ليس هو إلا فتوى الشيخين ^(٣) والقاضي ^(٤) منهم ، وإلا فغيرهم إن لم يظهر منهم الطهارة - لعدم ذكرهم له في تعداد النجاسات ، أو لغيره - لم يظهر منهم النجاسة ، بل لعل ظاهر الوسيلة ^(٥) والغنية ^(٦) عدمها ، وقد سمعت ما في كشف الالتباس ، ورواية الكليني للصحيح لا دلالة فيها على اختياره النجاسة وإلا لذكره عنواناً كما هي عادتهم فيما يختارونه ، مع أنه لعله أراد الندب منها ، كما أن رواية الصدوق للمرسل السابق كذلك ، وإن كان قد ذكر في

(١) الإضافة من المصدر .

(٢) رياض المسائل : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٨٦ .

(٣) و(٤) راجع هامش رقم (٢) و(٣) و(١٠) و(١١) من ص ١١٧ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٨ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٩ .

أول كتابه^(١) أنه لا يذكر فيه إلا ما يعمل به ، لكنّه -مع ما قيل^(٢) من رجوعه عن ذلك - محتمل لأن يكون عمله فيها على جهة النذب ، ولذا لم تعرف الحكاية عنه وعن والده والكليني هنا ؛ حتى في المختلف^(٣) المعدّ لمثل ذلك ، بل ظاهره فيه عدم قولهم بالنجاسة ، والله أعلم .

وأما الثالث - وهو المسوخ - : فالمشهور نقلاً^(٤) وتحصيلاً^(٥) طهارة ما عدا الكلب والخنزير منها عيناً وسوراً ولعاباً شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل لعلّه الظاهر من المحكي عن الناصريّات ، حيث قال : « عندنا أنّ سور جميع البهائم من ذوات الأربع والطيور طاهر سوى الكلب والخنزير »^(٦) بل هو صريح الغنية^(٧) فيما عداهما وعدا الثعلب والارنب من الحيوان ذي الأربع وفي الطير والحشرات ، بل لعلّه ضروري في بعضها كالزنبور ونحوه ممّا علم من طريقة المسلمين وسيرتهم طهارته ، مع ما في نجاسته من العسر والحرج ، وكالضروري في آخر ممّا لا نفس له سائلة منها ؛ لما تقدّم من الاجماع وغيرها على طهارة ميتته المستلزمة طهارته حياً بالأولى .

(١) من لا يحضره الفقيه : المقدمة ج ١ ص ٣ .

(٢) كما في مصابيح الظلام (للبيهاني) : شرح مفتاح ٧٥ ذيل قول المصنف : « والميتة من ذي النفس » ج ١ ص ٤٣٤ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٧ .

(٤) نقلت الشهرة في : كفاية الاحكام : الطهارة / احكام المياه ص ١١ ، وذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٥٦ .

(٥) ممّن قال بذلك : المصنّف في المعبر : الطهارة / في الاسارج ١ ص ٩٩ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٧ ، والشهيد في البيان : الطهارة / في النجاسات ص ٣٩ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٦٤ .

(٦) المسائل الناصريّات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ٩ ص ٢١٦ .

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٩ .

ويدلّ عليها : - مضافاً إلى ما تقدّم في الثعلب والارنب والفأرة والوزغة والعقرب منها سابقاً هنا وفي باب الأسار- الأصل ، والعمومات ، وما دلّ على طهارة سورّها من صحيح البقباق^(١) وغيره^(٢) ، وعلى طهارة العاج^(٣) وعظام الفيل^(٤) ونحو ذلك .

فما في المراسم^(٥) والوسيلة^(٦) وعن الاصباح^(٧) من نجاسة لعباها

(١) رواه الشيخ باسناده عن حماد ، عن حرّيز ، عن الفضل أبي العباس ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والحمار والخيل والبقال والوحش والسباع فلم أترك شيئاً إلا سألت عنه ، فقال : لا بأس به ، حتّى انتهيت إلى الكلب فقال : رجس نجس ... » .

تهذيب الأحكام : الطهارة/ باب ١٠ ح ٢٩ ج ١ ص ٢٢٥ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ٩ ح ٢ ج ١ ص ١٩ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاسآرح ٤ ج ١ ص ١٦٣ .
(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة/ باب ١٠ ح ٣٠ ج ١ ص ٢٢٥ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ٩ ح ٣ ج ١ ص ١٩ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاسآرح ٦ ج ١ ص ١٦٣ .

(٣) كالحبر الذي رواه الكليني عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الوشاء ، عن عبد الله بن سليمان ، قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن العاج ، فقال : لا بأس به ، وإنّ لي منه لمشطاً » .

الكافي : باب التمشط ح ٣-٥ ج ٦ ص ٤٨٨-٤٨٩ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٧٢ من ابواب آداب الحمام ج ١ ص ٤٢٧ .

(٤) كالحبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابراهيم بن مهزم ، عن القاسم بن الوليد ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن عظام الفيل مداهنها وامشاطها ، قال : لا بأس بها » .

الكافي : باب التمشط ح ١١ ج ٦ ص ٤٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ٧٢ من ابواب آداب الحمام ح ٣ ج ١ ص ٤٢٧ .

(٥) المراسم : الطهارة/ تطهير الثياب ص ٥٥ .

(٦) الوسيلة : الصلاة/ احكام النجاسات ص ٧٨ .

(٧) الاصباح (ضمن سلسلة النبايع الفقهية) : في النجاسات ج ٢ ص ٢٣ .

ضعيف لا نعرف له مأخذاً يعتد به ، كالحكي عن صريح أفعمة الخلاف^(١) من نجاسة المسوخ كلها ، وظاهر بيعه^(٢) ؛ حيث علل عدم جواز بيع القرد بالإجماع على أنه مسخ نجس ، وأنه لا يجوز بيع ما كان كذلك ، كالحكي عن بيع مبسوطه ، حيث قال : « لا يجوز بيع الأعيان النجسة كالكلب والخنزير وجميع المسوخ »^(٣) مع احتمال العطف فيه على المشبه لا المشبه به ، واحتمال قراءة ما في الخلاف « النجاسة » بالخاء المهملة ، أو بالجيم على إرادة معناها من الخبائث ونحوها لا المعنى المتعارف ، كما يؤيده حكمه في الخلاف^(٤) أيضاً بجواز التمشط بالعاج واستعمال المداخن منه مدعياً عليه الإجماع ، وما حكى عنه في الاقتصاد : « أن غير الطير على ضربين : نجس العين ونجس الحكم ، فنجس العين هو الكلب والخنزير ، فإنه نجس العين نجس السور نجس اللعاب ، وما عداه على ضربين : مأكول وغير مأكول ، فإليس بمأكول كالسباع وغيرها من المسوخات مباح السور ، وهو نجس الحكم »^(٥) انتهى . فيخرج عن الخلاف حينئذٍ ، وإلا لم نعرف له دليلاً يعتد به على النجاسة بالمعنى المعروف ، بل ظاهر الأدلة خلافه كما عرفت ، وعدم جواز البيع بعد تسليمه أعم من النجاسة ، كما هو واضح .

فبان لك من ذلك حينئذٍ أن قول المصنف : ﴿ والأظهر الطهارة ﴾ في

(١) الخلاف : ج ٣ مسألة ٢ ص ٢٦٤ (الطبعة القديمة) .

(٢) الخلاف : البيع / مسألة ٣٠٦ ج ٣ ص ١٨٣-١٨٤ .

(٣) المبسوط : البيع / ما يصح بيعه وما لا يصح ج ٢ ص ١٦٥-١٦٦ .

(٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٤ ج ١ ص ٦٧-٦٨ .

(٥) الاقتصاد : الطهارة / النجاسات ووجوب إزالتها ص ٢٥٤ .

محلّه بالنسبة للجميع ؛ أي عرق الجنب من الحرام والابل الجلالة والمسوخ ، وإن اختلفت مراتب الظهور في المسائل الثلاثة كما عرفت .

والمراد بالمسوخ حيوانات على صورة المسوخ الأصلية ، وإلا فهي لم تبقى أكثر من ثلاثة أيام كما رواه الصدوق في الفقيه^(١) مرسلًا . وعددها - المحصل من حسن الحلبي^(٢) عن الصادق (عليه السلام) ، وصحيح محمد بن الحسن الأشعري^(٣) عن الرضا (عليه السلام) ، وخبر الحسين بن خالد^(٤) ، وخبر سليمان الجعفري^(٥) عن أبي الحسن (عليه السلام) ، وخبري علي بن جعفر^(٦) وعلي بن مغيرة^(٧) عن الصادق والكاظم

(١) من لا يحضره الفقيه : باب الصيد والذبائح ح ٤١٩٨ ج ٣ ص ٣٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١٠ ج ١٦ ص ٣٨٣ .

(٢) الكافي : باب جامع في الدواب التي لا يؤكل لحمها ح ٥ ج ٦ ص ٢٤٥ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ١ ح ١٦٣ ج ٩ ص ٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١ ج ١٦ ص ٣٧٩ .

(٣) الكافي : باب جامع في الدواب التي لا يؤكل لحمها ح ١٤ ج ٦ ص ٢٤٦ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ١ ح ١٦٦ ج ٩ ص ٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٧ ج ١٦ ص ٣٨١ .

(٤) الكافي : باب جامع في الدواب التي لا يؤكل لحمها ح ٤ ج ٦ ص ٢٤٥ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ١ ح ١٦٥ ج ٩ ص ٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٢ ج ١٦ ص ٣٨٠ .

(٥) الكافي : باب جامع في الدواب التي لا يؤكل لحمها ح ١٦ ج ٦ ص ٢٤٧ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ١ ح ٧٠ ج ٩ ص ١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٦ ج ١٦ ص ٣٨١ .

(٦) علل الشرائع : باب ٢٣٩ ح ٢ ج ٢ ص ٤٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١٤ ج ١٦ ص ٣٨٤ .

(٧) علل الشرائع : باب ٢٣٩ ح ٤ ج ٢ ص ٤٨٧ ، وفيه : عن مغيرة ، وسائل الشيعة : باب ٢ من

(عليهما السلام) المرويين عن العلل ، بعد الجمع بينها- نيف وعشرون : الضبّ والفأرة والقرد والخنزير والفيل والذئب والأرنب والوطواط والجريث والعقرب والذبّ والوزغ والزنبور والطاووس والحقاش والزمير والمارماهي والوبر^(١) والورس^(٢) والدعموص^(٣) والعنكبوت والقنفذ وسهيل والزهرة ، وهما دابتان من دواب البحر .

وزاد في كشف الغطاء^(٤) : الكلب والحية والعظاءة والبعوض والقملة والعيفيقا^(٥) والخنفساء ، ولعله لأخبار أخر، كما أنّ ما في الفقيه^(٦) أيضاً من النعامة والثعلب واليربوع والوطواط كذلك ، أو لتعدد أسماء بعضها ، إلّا

ابواب الاطعمة المحرمة ح ١٢ ج ١٦ ٣٨٣ .

(١) الوبر- بالتسكين- : دوية أصغر من السنور طحلاء اللون لا ذنب لها ولكن مثل إليه الخروف ترجن في البيوت، وقيل : من جنس بنات عرس . مجمع البحرين : ج ٣ ص ٥٠٧ مادة (وبر) .

(٢) هذه الأربعة - أي الزمير والمارماهي والوبر والورس- ليست مستفادة من الروايات المتقدمة ، بل من رواية الكلبي النسابة المروية في الكافي : باب صيد السمك ح ١٢ ج ٦ ص ٢٢١ ، ووسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ٨ ج ١٦ ص ٣٨١ ، والموجود في هذه الرواية : « الورل » بدل « الورس » وهو- على ما في مجمع البحرين (ج ٥ ص ٤٩١) مادة (ورل)- دابة على خلقة الضبّ إلّا أنه اعظم منه ، وعن بعضهم أنّه العظيم من الوزغ وسام أبرص طويل الذنب سريع السير .

(٣) الدعموص : دوية سوداء تغوص في الماء وتكون في العذرات . مجمع البحرين : ج ٤ ص ١٧٠ مادة (دعص) .

(٤) كشف الغطاء : ما يظهر منه من النجاسات ص ١٧٤ .

(٥) الموجود في كشف الغطاء - كما في خبر سليمان الديلمي المروي في وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١٥ ج ١٦ ص ٣٨٥ - العنقاء .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب الصيد والذباح ذيل ح ٤١٩٧ ج ٣ ص ٣٣٦ .

أنه قيل : لا موافق للصدوق على النعامة من الأخبار أو كلام الأصحاب ، بل رتباً يظهر منهم في كتاب الحجّ في بحث الصيد ومن كتاب الأطعمة في عدّة المحرمات الاتفاق على إباحتها ، وعن بعض نسخه « بعامة » بالباء الموحدة ، ولتمام البحث في تعدادها وسبب مسخها وباقى أحكامها مقام آخر .

﴿ و ﴾ أمّا ﴿ ما عدا ذلك ﴾ من جميع ما ذكرناه وذكر المصنّف ﴿ فليس بنجس ﴾ عيناً ﴿ وإنّما تعرض له النجاسة ﴾ بلا خلاف يعتدّ به إلّا ما عن ابني الجنيد (١) وحمزة (٢) وظاهر الصدوق (٣) من نجاسة لبن الصبيّة ؛ لخبر السكوني : « لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم ؛ لأنّه يخرج من مثانة أمّها ... » (٤) .

وهو - مع عدم ثبوته عن الأخير وإن أورد الرواية في كتابه أيضاً - ضعيف ؛ لضعف دليله في مقابلة الأصول والعمومات والسيرة والعمل والاجماع المدعى ، فيحمل على الندب أو التقية ، فالأصحّ حينئذٍ تبعيّة اللبن لذاته ، فالطاهرة طاهرة اللبن ، والنجسة نجسته .

لكن في كشف اللثام : « سواء النجسة ذاتاً أو عرضاً بالجلل أو الوطء أو الموت » (٥) .

(١) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات وأحكامها ص ٥٦ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / أحكام النجاسات ص ٧٨ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ح ١٥٧ ج ١ ص ٦٨ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٥ ج ١ ص ٢٥٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٤

ح ١ ج ١ ص ١٧٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من أبواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٠٣ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / أنواع النجاسات ج ١ ص ٥١ .

قلت : قد سمعت الكلام في لبن الميتة ، ولم نعرف حيواناً ينجس بالجلجل أو الوطاء يتبعه اللبن ، بل ولا قائلاً بذلك ، وكأنه اشتباه في الحرمة ، والله أعلم .

والدود والصراصر ونحوها المتولدة من الميتة أو العذرة طاهرة ؛ للأصل ، والعمومات ، وما دلّ^(١) على طهارة ميتة ما لا نفس له ، وسأل عليّ بن جعفر أخاه (عليهما السلام) « عن الدود يقع من الكنيف على الثوب يصلى فيه ؟ قال : لا بأس ، إلا أن ترى فيه أثراً فتغسله »^(٢) فتردد المصنف^(٣) في طهارته في غير محله ، كتمسكه للنجاسة بالاستصحاب الواضح عدم جريانه في المقام .

وأما الحديد فظاهر إجماعاً محصلاً ومنقولاً^(٤) بل ونصوصاً^(٥) بل كاد

(١) كالحبّ الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن الصدوق ، عن محمد بن الحسن ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سئل عن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما أشبه ذلك يموت في البرّ والزيت والسمن وشبهه ، قال : كل ما ليس له دم فلا بأس » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٤٨ و ٥١ و ٥٢ ج ١ ص ٢٣٠ و ٢٣١ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٣٥ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٥١ .

(٢) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٥٥ ج ٢ ص ٣٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ٨٠ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٩٩ .

(٣) المعبر : الطهارة / في الاسأرج ١ ص ١٠٢ .

(٤) نقل الاجماع في الحقائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٢٣٤ .

(٥) كالحبّ الذي رواه الصدوق بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) أنّه قال له : « الرجل يقلم اظفاره ويحجّر شاربه ويأخذ من شعر لحيته ورأسه ، هل ينقض ذلك وضوءه ؟ فقال : يا زرارة كلّ هذا ستة - إلى أن قال :- وإن ذلك ليزيده تطهيراً » .

يكون ضرورياً ، فإني في بعض الأخبار^(١) ممّا يشعربنجاسته مطرح أو محمول على إرادة غير المعنى المتعارف منها ، كما يومئ إليه ما في بعضها « ... أنّه نجس ممسوخ »^(٢) ، مع احتمال قراءته بالحاء المهملة .

والقيح مع تجرّده عن الدم لا ريب في طهارته ؛ للأصل والعمومات والسيرة وغيرها .

بل وكذا الصديد وإن تردّد فيه الفاضلان^(٣) ؛ لما قيل^(٤) في تفسيره إنّ ماء الجرح بالدم قبل أن تغلظ المدة ؛ إذ هو في الحقيقة نزاع في لفظ ،

من لا يحضره الفقيه : باب ما ينقض الوضوء ح ١٤٠ ج ١ ص ٦٣ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٤ ح ٤٥٤ ج ١ ص ٣٤٦ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٨٣ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١١٠١ .

(١) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) : « ... عن الرجل إذا قصّ أظفاره بالحديد أو أخذ من شعره أو حلق قفاه ، قال : فإنّ عليه أن يمسح بالماء قبل أن يصلي ، مثل : فإن صلي ولم يمسح من ذلك بالماء ؟ قال : يمسح بالماء ويعيد الصلاة ؛ لأنّ الحديد نجس ، وقال : إن الحديد لباس أهل النار ، والذهب لباس أهل الجنة » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ٢٦ ج ١ ص ٤٢٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٥٧ ح ٤ ج ١ ص ٩٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب نواقض الوضوء ح ٤ ج ١ ص ٢٠٣ و ٢٠٤ .

(٢) الكافي : باب الصلاة الذي تكره الصلاة فيه ح ١٣ ج ٣ ص ٤٠٠ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ١٠٢ ج ٢ ص ٢٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب لباس المصلي ح ٦ ج ٣ ص ٣٠٤ .

(٣) المعتمد : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤١٩ ، ومنتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٤) كما في الصحاح : ج ٢ ص ٤٩٦ مادة (صدد) .

لتسليمهما طهارته مع عدم الدم ، كما أنا نسلّم نجاسته معه ، وعليه ينزل ما عن الشيخ ^(١) من إطلاق طهارته ، وإلا كان شاذاً ، كالقول بنجاسة القيء ؛ إذ لا نعرف مدركاً يعتدّ به لكلّ منها .

نعم في الوسيلة ^(٢) قيّد طهارة الأخير بما إذا لم يأكل شيئاً نجساً ، وهو متّجه في بعض الصور الخارجة عن محلّ البحث ؛ لأنّ الكلام في نجاسته من حيث أنّه قيء ، لا لنجاسة سابقة أو عارضة ، فتأمل جيّداً .

﴿ ولا شيء من بول وروث ما يؤكل لحمه معتاداً أولاً بنجس عندنا ، نعم ﴾ يكره بول البغال والحمير والدواب ﴿ وما عن ابن الجنيد ^(٣) من نجاستهما من الخيل والبغال والحمير ضعيف ، بل كاد يكون شاذاً وإن حكي عن الشيخ موافقته في النهاية ^(٤) ، إلا أنّها ليست كتاباً معدّاً للفتوى والعمل ، بل كثير منها مضامين أخبار بصورة الفتوى كما لا يخفى على الخبير الممارس ، على أنّه قد رجع عنه في المبسوط ^(٥) كما قيل ^(٦) .

لأصل بل الأصول ، والعمومات ، والعسر والخرج ، والسيرة المستقيمة ، وقاعدة دوران النجاسة والطهارة على حرمة اللحم وحليّته

(١) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٨ .

(٣) نقله عنه المصنّف في المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤١٣ ، والعلامة في المختلف :

الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٦ .

(٤) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥١ .

(٥) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٦ .

(٦) كما في مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٦ .

المستفادة من النصوص^(١) المستفيضة المعتبرة منطوقاً ومفهوماً ، والفتاوى ، بل ظاهرهما أنّها من المسلّمات الواضحات حتّى عند السابقين من الرواة ، كما أشرنا إلى ذلك في أوّل بحث النجاسات^(٢) ، بل في الغنية^(٣) الإجماع عليها ، كما في آبار السرائر^(٤) ، وباب تطهير الثياب منها^(٥) ذلك أيضاً بالنسبة إلى الطهارة .

قال في الموضع الأوّل : « أجمع الصحابة وتواتر الأخبار على أنّ ما كول اللحم من سائر الحيوان ذرقه وبوله وروثه طاهر ، فلا يلتفت إلى خلاف ذلك من رواية شاذّة أو قول مصنّف غير معروف ، أو فتوى غير محضّل ... » إلى آخره ، بل حكى فيه أيضاً عن المبسوط ما يظهر منه الإجماع على ذلك أيضاً ، بل في معتبر المصنّف : « وأما رجيع ما يؤكل لحمه وبوله فطاهر باتّفاق علمائنا »^(٦) لكنّه ذكر الخلاف بعد ذلك في أبواب الدواب الثلاثة .

ولعلّه لا منافاة ؛ لاحتمال ابتناء القول بنجاستها على عدم أكل

(١) كالخبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق ، عن عمار ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « كلّ ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٦٨ ج ١ ص ٢٦٦ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٢ ج ٢ ص ١٠١١ .

(٢) في ج ٥ ص ٤٧٨ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(٤) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب عن النجاسات ج ١ ص ١٧٨ .

(٥) السرائر : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٨٠ .

(٦) المعتبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤١٣ .

لحمها ، كما أشار إليه في المنتهى ، حيث نسب طهارة بول ما يؤكل لحمه إلى علمائنا أولاً ثم ذكر الخلاف بعد ذلك في أبواب الثلاثة ، وقال : « إنَّ الخلاف فيها مبنيّ على أنّها هل هي مأكولة اللحم أولاً »^(١) وذكر أيضاً بعد ذلك أنّ مذهب علمائنا طهارة روث ما يؤكل لحمه ، ولم ينقل خلافاً فيه بيننا ، بل نصّ بعده على أرواث البغال والحمير والدواب ، وأحال البحث فيها على ما سبق ، وفي التذكرة : « بول ما يؤكل لحمه ورجيعه طاهر عند علمائنا أجمع »^(٢) إلى غير ذلك ، بل قد عرفت أنّه يستفاد من استدلالهم بهذه الكليّة عند البحث على بعض أفرادها أنّها من المسلّمات التي لم يعترها شيء من الشبهات .

هذا كلّه مضافاً إلى ما دل^(٣) على الاستنجاء بالروث ، وإلى خصوص ما في المقام من الأخبار المروي بعضها عن غير الكتب الأربع التي هي بمكانة من الاعتبار ولو بملاحظة الانجبار باشتهار الحكم بين الطائفة أيّ اشتهاً ، بل عن شرح الأستاذ أنّ « عليه إجماع الفقهاء إلّا ابن الجنيد »^(٤) كما في المعبر^(٥) لكن مع زيادة استثناء الشيخ أيضاً ، وقد عرفت فيما مضى

(١) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٠ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٦ .

(٣) كالخبر الذي رواه الصدوق قال : « إنّ وفد الجان جاءوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله)

فقالوا : يا رسول الله متّعنا ، فأعطاهم الروث والعظم ، فلذلك لا ينبغي أن يستنجى بهما » .

من لا يحضره الفقيه : باب ارتياد المكان للحدث ذيل ح ٥٨ ج ١ ص ٣٠ ، وسائل

الشيعة : باب ٣٥ من ابواب احكام الخلوة ح ٤ ج ١ ص ٢٥٢ .

(٤) مصابيح الظلام (للبهائي) : شرح مفتاح ٧٤ ذيل قول المصنّف : « كما عليه الاسكافي إلّا

أنّه قال بنجاسة ارواثها ايضاً » ج ١ ص ٤٢٩ (مخطوط) .

(٥) المعبر : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٤١٣ .

أنّه في النهاية ، وإلاّ فهو في غيرها على الطهارة ، بل عنه في المبسوط ذلك أيضاً ، وهو متأخر عنها ، فيكون قد رجع :

منها : خبر الأعز النخاس قال للمصادق (عليه السلام) : « إني أعالج الدواب فربّما خرجت بالليل وقد بالت وراثت فتضرب إحداها بيدها فينضح على ثوبي ، فقال : لا بأس به »^(١) .

ومنها : خبر المعلّى بن خنيس وابن أبي يعفور قالوا : « كنّا في جنازة وقدأما حمار ، فبال ، فجاءت الريح ببوله حتّى صكّت وجوهنا وثيابنا ، فدخلنا على أبي عبد الله (عليه السلام) فأخبرناه ، فقال : ليس عليكم بأس »^(٢) ، ونحوها غيرها^(٣) .

واقتصار بعضها على البول كإقتصار آخر على الروث غير قادح بعد الإجماع المحكي في المصاييح^(٤) وظاهر كشف اللثام^(٥) أو صريحه كما عن غيره^(٦) إن لم يكن محصلاً على عدم القول بالفصل .

وهي وإن كان في مقابلها أخبار^(٧) فيها الصحيح والموثّق وغيرهما

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ح ١٦٤ ج ١ ص ٧٠ ، الكافي : باب ابواب الدواب وأرواثها ح ١٠ ج ٣ ص ٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٠٩ ، وهو عن أبي الأعز النخاس .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ٢٤ ج ١ ص ٤٢٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٨ ح ٩ ج ١ ص ١٨٠ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب النجاسات ح ١٤ ج ٢ ص ١٠١١ .

(٣) وسائل الشيعة : انظر باب ٩ من ابواب النجاسات ح ٢ ص ١٠٠٩ .

(٤) المصاييح في الفقه : الطهارة / حكم ابوال دواب وأرواثها ص ١٧٤ (مخطوط) .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٥١ .

(٦) كمعالم الدين (للشيخ حسن) : نجاسة البول والغائط ص ٢٠١ .

(٧) كالخبرين الآتين .

تضمّنت الأمر بغسل الثوب من أبوال الثلاثة ، بل ومطلق الدابة ، بل وأرواثها ، بل ربّما يستفاد شدة نجاسته من أبوالها على أحد الوجهين في بعضها ، لكنّها لمكان القطع بعدم غفلة الأصحاب عنها - إذ هي برأى منهم ومسمع ، وقد خرجت من بين أيديهم ، مع فقد الدلالة في بعضها والخابر لآخر ، بل وجميعها بناءً على عدم استلزام الأمر بالغسل النجاسة ، وموافقها لمذهب الشافعي وأبي حنيفة وأبي يوسف^(١) ، واشتمال بعضها على مطلق الدواب مع البغال والحمير ممّا علم عدم إرادة وجوب الغسل عنه ، وآخر على النضح من بول البعير والشاة المقطوع بإرادة الندب منه ، كخبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله « سأل الصادق (عليه السلام) عن الرجل يصيبه بعض أبوال البهائم أيغسل أم لا ؟ قال : يغسل بول الفرس والبغل والحصان ، وينضح بول البعير والشاة ، وكلّ شيء يؤكل لحمه فلا بأس ببوله »^(٢) مضافاً إلى عدم ظهور السؤال فيه كغيره عن الوجوب أو الاستحباب حتّى يكون الأمر في الجواب مطابقاً له ، وإلى ما فيه من الإجماع باعتبار الكلية في ذيله الشاملة لما ذكر الأمر بالغسل والنضح عنه ، وحمله على إرادة إعطاء الضابط لغير ما تقدّم ، أو إرادة معتاد الأكل مع أنّها لا يتمّان في المأمور بالنضح عنه ليس بأولى من حمله على إرادة الضابط الشامل للجميع ، لكن على إرادة نفي النجاسة منه التي لا ينافيها الأمر بالاستحباب بالغسل أو النضح عنه ، ولما في بعضها من الفرق بين البول والروث ، فيغسل من الأوّل دون الثاني ، وقد عرفت الإجماع المركّب على

(١) المجموع : ج ٢ ص ٥٤٨-٥٤٩ ، المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٧٣٢ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ١٠ ج ١ ص ٤٢٢ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من أبواب

النجاسات ح ١٠ ج ٢ ص ١٠١١ .

خلافه ، كما أنّه في آخر بعد الأمر بالغسل من البول قال : « ... وأما الأرواث فهي أكبر من ذلك » ^(١) وهو محتمل لما ينافي الأول بارادة شدة النجاسة ، ولعدمه بإرادة أكبر من أن يغسل بعسر التحرز عنه ، إلى غير ذلك من الأمارات الكثيرة القاضية بعدم إرادة الوجوب من تلك الأوامر- أعرض الأصحاب عنها ، ورجحوا غيرها عليها ، فحملوا الأمر فيها على إرادة التخلص عن الكراهة .

ويشهد له خبر زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) : « في أبوال الدواب تصيب الثوب ، فكرهه ، فقلت : أليس لحومها حلالاً ؟ قال : بلى ولكن ليس ممّا جعله الله للأكل » ^(٢) ، وفيه إشعار بإرادة مطلق مباح اللحم وإن لم يكن متعارفاً من قولهم : ما يؤكل لحمه .

واحتمال حمل الكراهة فيه على الحرمة وإرادة بيان عدم اندراجها في تلك الكلّية بكون المراد منها المعدّ للأكل كما ترى ، سيّما بعد استفاضة تلك الكلّية المذكورة بين الرواية مع فهمهم منها ما ذكرنا ، كما يرشد إليه استفهام زرارة الذي هو أحسن الرواة فهماً لكلامهم (عليهم السلام) . ولا ينافي الحمل على الكراهة موثقة سماعة : « سألته عن بول السنور والكلب والحمّار والفرس ، قال : كأبوال الانسان » ^(٣) ؛ لاحتمالها شدة

(١) الاستبصار: الطهارة/ باب ١٠٨ ج ٦ ص ١٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب النجاسات ٨ و ١٣ ج ٢ ص ١٠١١ .

(٢) الكافي : باب ابوال الدواب وارواثها ج ٤ ص ٥٧ ، تهذيب الأحكام : الطهارة/ باب ١٢ ج ٥٩ ص ٢٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب النجاسات ج ٧ ص ١٠١٠ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة/ باب ٢٢ ج ٩ ص ٤٢٢ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٠٨ ج ٨ ص ١٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب النجاسات ج ٧ ص ١٠٠٩ .

الكراهة ، أو إرادة التشبيه بالنسبة للثلاثة الأول^(١) ؛ لوجود جهة الشبه وهي عدم إباحة اللحم ، أو التقيّة ممّن عرفت .

فاتّضح لك حينئذٍ من ذلك كلّ الكراهة المذكورة في كلام المصنّف وغيره ، لكن كان عليه ذكر الأرواث أيضاً .

كما أنّه اتّضح لك سقوط ما في الحدائق^(٢) وإن بالغ في اختيار النجاسة في أبوال الثلاثة ناقلاً لها عن الأردبيلي والشيخ جواد الكاظمي في شرحه على الدروس والشيخ سليمان البحراني ، وربّما مال إليها في المدارك^(٣) وعن الدلائل^(٤) والمفاتيح^(٥) ، بل عن بعضهم^(٦) التصريح بنجاسة الأرواث أيضاً إن ثبت الإجماع على عدم الفصل ، وإلا فالأبوال خاصّة .

ولقد أطنب المحذّث المذكور وشنع على كبار الأصحاب الذين هم أعلم منا ومنه في السنّة والكتاب ، وليت ذلك التشنيع كان لأمر دقيق أو لنفيس من التحقيق ، بل إنّما هو لجمعه جملة من الأخبار الموجودة في التهذيب والاستبصار الظاهرة ظهور الشمس في رابعة النهار التي لا يحتمل خفاؤها على أقصرهم باعاً وأقلهم اطلاعاً ، والله وليّ الحق ، والعالم بمحقائق الخلق .

(١) لعلّ الأولى أن يقال : بالنسبة للأولين .

(٢) الحدائق الناضرة : الطهارة / في النجاسات ج ٥ ص ٢١ .

(٣) مدارك الأحكام : الطهارة / في النجاسات ج ٢ ص ٣٠١-٣٠٣ .

(٤) نقله في مفتاح الكرامة : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ١٥٣ .

(٥) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٧٤ ج ١ ص ٦٥ .

(٦) كالكاشاني في مفاتيحه ، راجع المصدر السابق .

﴿ القول ﴾ الثاني : ﴿ في أحكام النجاسات ﴾

﴿ تجب ﴾ شرعاً وشرطاً أو شرطاً لا شرعاً ﴿ إزالة ﴾ عين النجاسات ﴿ وما يتنجس بها كالماء ونحوه بالمزيل الشرعي من غسل ونحوه ، أو العقلي كالقرض والإحراق ونحوهما ﴾ عن ﴿ ما تنجس بها من الثياب ﴾ المعتاد لبسها أو لا كالتستر بلحاف ونحوه، عدا ما استثني من القلنسوة ونحوها مماسياتي ﴿ و ﴾ ظاهر ﴿ البدن ﴾ حتى الظفر والشعر منه ﴿ للصلاة ﴾ الواجبة أو المندوبة ؛ لاشتراط صحتها بذلك بالإجماع محصله ^(١) ومنقوله في السرائر ^(٢) والخلاف ^(٣) والمعتبر ^(٤) وغيرها ^(٥) بل

(١) ممن قال بذلك المفيد في المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٦٩ ، والشيخ في المبسوط : الصلاة / حكم الثوب والبدن والأرض إذا أصابته نجاسة ج ١ ص ٩٠ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٢ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / أحكام النجاسات ج ١ ص ٧ .

(٢) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٣) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٠ ج ١ ص ٤٧٦-٤٧٧ .

(٤) المعتبر : الطهارة / أحكام النجاسات ج ١ ص ٤٣١ .

(٥) كالفنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ستر العورة ص ٤٩٣ .

والنصوص (١) الدالة على إعادة الصلاة من البول والمني والخمر والنبذ والدم وعذرة الانسان والسنور والكلب ونحوها المتممة بعدم القول بالفصل ، بل ربّما لاح من الأخبار ثبوت الإعادة من مطلق النجاسة .

وحكمها كعينها إجماعاً ، وقليلها ككثيرها عدا الدم على ما سيأتي ؛ لإطلاق الأدلة المعتضدة بإطلاق الفتاوى ومعاهد الإجماعات بل وبصريحها من غير الاسكافي كما حكاها في التذكرة (٢) وغيرها (٣) ، فقال على ما في المختلف : « كل نجاسة وقعت على ثوب وكانت عينها مجتمعة أو متفرقة دون سعة الدرهم الذي يكون سعته كعقد الإبهام الأعلى لم ينجس الثوب بذلك إلا أن يكون النجاسة دم حيض أو منياً ، فإن قليلها وكثيرها واحد » (٤) انتهى .

وهو ضعيف جداً مخالف لما عرفت وتعرف ، مع أنه لا مستند له إلا القياس على الدم ، بناءً على حجّيته عنده المعلوم بطلانها بضرورة مذهب الشيعة .

ومن هنا أمكن تحصيل الإجماع على المطلوب مع خلافه ؛ لعدم قدحه فيه ، خصوصاً وظاهر عبارته عدم حصول النجاسة بالمقدار المذكور لا العفو ، كما أنه لا يقدر فيه ما في السرائر (٥) عن بعض الأصحاب من أنه لا بأس

(١) كخبر يونس المتقدم في ص ١٥ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب النجاسات ح ٣ و ٨ و ٩ و ٢ ص ١٠٥٩ - ١٠٦١ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٣) كرياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٧ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٥٩ .

(٥) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٠ .

بما ترشش على الثوب أو البدن عند الاستنجاء مثل رؤوس الابرمن النجاسات ، ولذا حكاه - أي الإجماع - عليه فيه كالاخلاف (١) ، ولعله أراد به ما عن ميفارقيات السيد (٢) من العفو عن البول إذا ترشش عند الاستنجاء كرؤوس الابر ، وإن أطلق النجاسات الأول ، وخصها بالبول الثاني .

ولا ريب في ضعفه كسابقه ؛ لإطلاق الأدلة من غير معارض ، بل وخصوص معاقد الإجماعات ، ونحو صحيح عبد الرحمن بن الحجاج « سأل الكاظم (عليه السلام) عن رجل يبول في الليل فيحسب أن البول أصابه ولا يستيقن ، فهل يجزيه أن يصب على ذكره إذا بال ولا يتنشف ؟ قال (عليه السلام) : يغسل ما استبان أنه قد أصابه ، وينضح ما شك فيه من جسده وثيابه ، ويتنشف قبل أن يتوضأ » (٣) .

ونحو خبر الحسن بن زياد : « إن الصادق (عليه السلام) سئل عن الرجل يبول فيصيب بعض فخذه قدرنكته من بوله ، ثم يذكر بعد أنه لم يغسله ، قال : يغسله ويعيد صلاته » (٤) .

كخبر ابن مسكان قال : « بعثت بمسألة إلى أبي عبد الله (عليه السلام) مع إبراهيم بن ميمون ، قلت : سله عن الرجل يبول

(١) راجع هامش رقم (٣) من ص ١٤٢ .

(٢) المسائل الميفارقيات (ضمن رسائل المرتضى) : المسألة ٣٢ ج ١ ص ٢٨٨ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ج ٧ ص ٤٢١ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب احكام الخلوة ج ١ ص ٢٢٥ .

(٤) الكافي : باب القول عند دخول الخلاء ... ج ١ ص ٣١٧ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ج ٧ ص ٢٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب النجاسات ج ٦ ص ١٠٦٤ .

فيصيب فحذه قدر نكتة من بوله ، فيصلي ويذكر بعد ذلك أنه لم يغسلها ، قال : يغسلها ويعيد صلاته «^(١) إلى غير ذلك من الأخبار^(٢) الواردة في مساواة قليل دم الحيض لكثيره ، وفي إعادة الصلاة من نقط الدم إذا بلغ مقدار الدرهم مجتمعاً .

ثم لا فرق بين جميع أجزاء الصلاة في الشرط المذكور كغيره من شرائطها وشرائط كل مركب ؛ لظهور انتفاء امتثال الشرط بانتفاء حصوله لبعض أجزاء الجملة ، بل ولا بين أجزائها المتصلة والمنفصلة كالتشهد والسجدة المنستين ؛ لبقاء حكم الجزئية فيها وإن انفصلا ، وكذا الركعات الاحتياطية المشروعة لتدارك النقصان لو كان ، فيعتبر فيها حينئذ ما اعتبر في المتدارك .

نعم لا عبرة بما خرج عنها سواء تقدمها كالأذان والإقامة والقيام للتكبير بل والنية في وجهه ، أو تأخرها كالتعقيبات ونحوها ، بل والسلام الثالث في وجهه مع الخروج بسابقه وإن قلنا بوجوبه ، وأما سجود السهو فقد نص شيخنا في كشف الغطاء^(٣) على اشتراطه بذلك أيضاً ، وفيه بحث إن لم يكن منع كما سيأتي .

والمراد بالثياب المعتبر طهارتها مطلق ما سمي لباساً عرفاً ، لا فراشاً ولا وطاءً ولا ظلالاً ولا غطاءً ؛ للأصل السالم عن المعارض ، على إشكال

(١) الكافي : باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر... ح ١٠ ج ٣ ص ٤٠٦ ، الاستبصار :

الطهارة / باب ١٠٩ ح ٥ ج ١ ص ١٨١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب النجاسات ح ٤

ج ٢ ص ١٠٦٤ .

(٢) كخبر أبي بصير الآتي في ص ١٩٢ وخبر ابن أبي يعفور الآتي في ص ٢٠٣ .

(٣) كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٤ .

في الأخير فيما لو كان المصليّ تحتة بإيماء ونحوه وكان هو الساتر له ، بل وإن لم يكن ؛ لاحتمال إرادة المثال من الثوب ونحوه الموجود في الأخبار .

نعم لا عبرة بالزائد على القامة من اللباس زيادةً خارجةً عن المعتاد يخرج بها عن اسم الملبوس أو المحمول ، وفقاً للمحكي عن صريح جماعة^(١) ومستحسن العالم^(٢) وظاهر الخلاف^(٣) بل صريحه ؛ إذ لا دليل على اعتبار طهارة ذلك الزائد ، ضرورة انصراف الأدلة إلى غيره ، بل قد يظهر من التذكرة الإجماع عليه ، قال فيها : « لو كان على رأسه عمامة وطرفها على نجاسة صحت صلاته عندنا خلافاً للشافعي ... »^(٤) إلى آخره .

لكن لعلّ مراده نفس مباشرة النجاسة وإن لم يحصل التنجيس ، فيخرج عما نحن فيه حينئذ ؛ إذ لا ريب في عدم اقتضاء ذلك فساداً ، لعدم اندراجه في الملبوس أو المحمول ، كقوله فيها^(٥) أيضاً بصحة صلاة من صلى مماساً ثوبه لشيء نجس عندنا خلافاً للشافعي ، وفي المنتهى^(٦) بصحة صلاة من شدّ وسطه بطرف حبل والآخر شدّ به نجاسة من غير خلاف بين علمائنا .

بل ربّما ظهر من كشف غطاء الأستاذ دوران بطلان الصلاة على تنجيس الثياب بملاقاة النجاسة لرطوبة في المصيب أو المصاب أو فيها ،

(١) كالبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٩١-٢٩٢ .

(٢) معالم الدين (للشيخ حسن) : احكام النجاسات ص ٣١٤ .

(٣) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٤١ ج ١ ص ٥٠١-٥٠٢ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الصلاة / مكان المصليّ ج ١ ص ٨٧ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٥ .

دون النجاسة المتصلة باللباس مع الجفاف ، فتصح الصلاة فيها حينئذٍ إذا لم تكن من غير مأكول اللحم ، بل وإن كانت منه إذا كانت موضوعة على الانفصال عنه على إشكال... (١) إلى آخره ، وإن كان الظاهر اندراج الفرض المذكور في حمل النجاسة ، وفي صحة الصلاة به وبطلانها قولان يأتي البحث فيهما إن شاء الله .

❦ وكذا يأتي البحث في وجوب إزالة النجاسات على نحو ما تقدم ❦ للطواف ❦ واجبه ومندوبه في كتاب الحج (٢) ، وإن كان لم أجد فيه خلافاً هنا ، بل عن حجّ الخلاف (٣) والغنية (٤) الإجماع عليه ، بل في المدارك أنه « حكاه جمع من الأصحاب » (٥) ، كما أنه عن المنتهى (٦) نسبته إلى أكثر أهل العلم ، مضافاً إلى ما ورد من أن « الطواف في البيت صلاة » (٧) الدالّ على مساواته لها في سائر الأحكام ، سيما المعروفة كالطهارة من الحدث والخبث ونحوهما .

❦ وتجب أيضاً إزالة المذكورة ❦ لدخول المساجد ❦ كما في

(١) كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٤ .

(٢) في باب مقدمات الطواف ذيل قول المصنف : « وإزالة النجاسة عن الثوب والبدن » .

(٣) الخلاف : الحج / مسألة ١٢٩ ج ٢ ص ٣٢٢ .

(٤) الغنية (ضمن ألبوامع الفقهية) : الحج / في الطواف ص ٥١٦ .

(٥) ما نقله في المدارك - من الاجماع عن جماعة - هو على وجوب الطهارة من الحدث للطواف ،

لا الخبث كما هو محل الكلام ، راجع مدارك الأحكام : الطهارة / في المقدمة ج ١ ص ١١ ،

والطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٠٣-٣٠٤ ، والحج / مقدمات الطواف ج ٨ ص ١١٦ .

(٦) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧١ .

(٧) سنن الدارمي : ج ٢ ص ٤٤ ، الجامع الصغير : ج ٢ ص ٥٧ ، سنن البيهقي : ج ٥ ص ٨٧ ،

عوالي اللثالي : باب الطهارة / ح ٣ ج ٢ ص ١٦٧ .

القواعد^(١) والارشاد^(٢) والمنتهى^(٣) وغيرها^(٤)، بل في ظاهر الأخير أو صريحه أنّه مذهب أكثر أهل العلم، بل في الخلاف^(٥) وجنائر السرائر^(٦): « لا خلاف في أنّه يجب أن يجتنب المساجد من النجاسات »، مع زيادة: « بين الأئمة كافة » في الأخير، كما أنّه في المفاتيح^(٧) أيضاً نفي الخلاف عن إزالة نجاسة المساجد، وفي كشف الحق في توجيه الاستدلال بالآية على المشرك: « لا خلاف في وجوب تجنب المساجد كلّها النجاسات بأجمعها »^(٨) بل في الذخيرة عن الشهيد « الظاهر أنّه إجماعي »^(٩)، بل في لوامع النراقي^(١٠) حكاية صريح الإجماع عن العاملي مريداً به الشهيد على الظاهر.

وهو-مع نفي الخلاف السابق الصريح هنا في إرادة الإجماع منه- الحجة في انقطاع الأصل سيّما بعد اعتضاده بظاهر قوله تعالى: « ظَهَرَ بَيِّنَاتٍ لِلطَّائِفِينَ »^(١١) وقوله تعالى: « إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ

(١) قواعد الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٧.

(٢) ارشاد الاذهان: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩.

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧١.

(٤) كنهاية الأحكام: الطهارة/ ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٠، وتحرير الاحكام:

الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٢٤، والبيان: الطهارة/ احكام النجاسات ص ٤٠.

(٥) الخلاف: الصلاة/ مسألة ٢٦٠ ج ١ ص ٥١٨.

(٦) السرائر: الطهارة/ غسل الأموات ج ١ ص ١٦٣.

(٧) مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٨٢ ج ١ ص ٧٤.

(٨) كشف الحق: الصلاة/ مسألة ٣٣ ص ٤٣٦.

(٩) ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٥٦.

(١٠) اللوامع: في النجاسات ج ١ ص ١٤٤ (مخطوط).

(١١) سورة البقرة: الآية ١٢٥.

الْحَرَامَ» (١) المتَّمَّ بعد القول بالفصل محكيّاً إن لم يكن محصّلاً بين المسجد الحرام وغيره .

كما أنّ احتمال قصر الحكم على خصوص المشركين لغلظ نجاستهم أو غيره ، يدفعه : ظهور التفرّيع في علّية وصف النجاسة للحكم المتحقّق في غير المشركين ، كاندفاع ما قيل (٢) من عدم معروفيّة النجس بالمعنى المصطلح سابقاً ؛ بمنعه أولاً ، وبظهور إرادته منه هنا ولو مجازاً للقرائن الكثيرة ، واعتضاده أيضاً بالخبر المشهور عملاً وروايةً : « جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ النِّجَاسَةَ » (٣) المؤيّد بما يفهم من خبر القدّاح عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) قال : « قال النبي (صلى الله عليه وآله) : تعاهدوا نعالكم عند أبواب مساجدكم ... » (٤) من زيادة الاحتياط والتحقّظ مع نهاية التوسعة في أمر الطهارة والنجاسة ، وبمرسل العلاء بن الفضيل المروي في المنتهى (٥) عن الشيخ عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « إذا دخلت المسجد وأنت تريد أن تجلس فلا تدخله إلّا طاهراً ... » (٦) الحديث ، وإن كان محتملاً لإرادة الطهارة من الحدث ، وبمناسبته للتعظيم ، ولما

(١) سورة التوبة : الآية ٢٨ .

(٢) كما في مدارك الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الصلاة / مكان المصلي ج ١ ص ٩١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب

احكام المساجد ج ٢ ص ٥٠٤ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٥ فضل المساجد ج ٢٩ ص ٣ ، وسائل الشيعة :

باب ٢٤ من ابواب احكام المساجد ج ١ ص ٥٠٤ .

(٥) منتهى المطلب : الصلاة / في المساجد ج ١ ص ٣٨٨ .

(٦) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ٢٥ فضل المساجد ج ٦٣ ص ٣ ، وسائل الشيعة :

باب ٣٩ من ابواب احكام المساجد ج ٢ ص ٥١٦ .

ورد^(١) من جعل المطاهر على أبواب المساجد، وبانعقاد الاجماع على منع الكفار، ولا باعث له سوى النجاسة .

كما أنه قد يؤيده أيضاً ما ورد^(٢) في منع المجانين والصبيان عنها، ومنع الجنب والحائض عن المكث فيها^(٣)، بل يمكن دعوى أولوية رفع الخبث من رفع الحدث، إلى غير ذلك .

فما عساه يظهر من بعض متأخري المتأخرين^(٤) - من التأمل والتردد في أصل الحكم المذكور لدعوى ضعف دليله سنداً أو دلالة، وللنصوص الكثيرة الواردة في جواز اتخاذ الكنيف مسجداً بعد الطمّ والمواراة كما

(١) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد بن بشار، عن عبد الله الدهقان، عن عبد الحميد، عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): جئوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم واجعلوا مطاهركم على أبواب مساجدكم» .

تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ٢٥ فضل المساجد ح ٢٢ ج ٣ ص ٢٥٤، وسائل الشيعة: باب ٢٥ من ابواب احكام المساجد ح ٣ ج ٣ ص ٥٠٥ .

(٢) كما في الخبر الذي اوردناه في الهامش السابق، وراجع وسائل الشيعة: باب ٢٧ من ابواب احكام المساجد ج ٣ ص ٥٠٧ .

(٣) كما في الخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن نوح بن شعيب، عن حريز، عن محمد بن مسلم، قال: «قال أبو جعفر (عليه السلام): الجنب والحائض يفتحن المصحف من وراء الثوب، ويقرءان من القرآن ما شاءن إلا السجدة، ويدخلان المسجد بمجازين ولا يقعدان فيه، ولا يقربان المسجدين الحرمين» .

تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٧ ح ٢٥ ج ١ ص ٣٧١، وسائل الشيعة: باب ١٥ من ابواب الجنابة ح ٣ و ١٧ ج ١ ص ٤٨٥ و ٤٨٨ .

(٤) كالسيد في مدارك الأحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٠٥-٣٠٦، والخراساني في ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٥٦، والبحراني في الحقائق الناضرة: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٩٣ .

ستسمعها إن شاء الله في أحكام المساجد^(١) - في غير محلّه ؛ لما عرفت من الأدلة السابقة المعتضدة بسيرة المسلمين وطريقتهم ، وبملاحظتها مع فتاوى الأصحاب يمكن دعوى تحصيل الإجماع ، ونصوص اتخاذ المسجد على الكنيف يأتي البحث فيها إن شاء الله في أحكام المساجد .

إنما البحث في الفرق بين المتعدية وغيرها ، فظاهر عطف المصنّف وغيره^(٢) كظاھر في جنائز المعتبر^(٣) أو صريحه عدم الفرق بينهما ، كما هو صريح التذكرة^(٤) وعن أكثر كتبه^(٥) ، بل في لوامع النراقي « أنه مذهب الحلّيين والأكثر »^(٦) ، وعن الكفاية « أنه المشهور »^(٧) ؛ لإطلاق الأدلة السابقة من الآية والرواية ، ودعوى صدق المجانبة بعدم التلوّث كما ترى ، ولظهور اتفاقهم حتّى ممّن اعتبر التلوّث على منع الشرك وإن لم يلوّث ، واحتمال الفرق بغلظ النجاسة وعدمها ممنوع بعد تسليم أغلظيته من نحو دم الحيض وغيره ، ولظهور معقد إجماع السرائر^(٨) في ذلك أيضاً أو صريحه ، بل لعلّ إجماع الخلاف^(٩) والكشف^(١٠) أيضاً كذلك ، فلاحظ ، سيّما بعد ما

(١) ذيل قول المصنّف : « ولا يجوز ادخال النجاسة إليها ولا إزالة النجاسة فيها » ، وراجع وسائل

الشيعة : باب ١١ من ابواب احكام المساجد ج ٣ ص ٤٩٠ .

(٢) كالشّهد في البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٠ .

(٣) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٥٠ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الصلاة / لباس المصلي ج ١ ص ٩٦ .

(٥) كمنتهى المطلب : الصلاة / في المساجد ج ١ ص ٣٨٨ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / ازالة

النجاسات ج ١ ص ٢٨٠ ، وتحريز الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(٦) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٤٤ (مخطوط) .

(٧) كفاية الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٢ .

(٨) و(٩) و(١٠) المقدمة في ص ١٤٨ .

حكاها في كشف اللثام (١) عن الشيخ في الخلاف من القول بعدم جواز حصول غير الملوّث من النجاسة في المسجد ، ولأنّه أبعد عن التلوّث المعلوم حرمة ، وللسيرة المستمرة على إزالة أعيان النجاسات من المساجد وإن لم تكن ملوثة كالعذرة اليابسة ونحوها ، واحتمال الفرق بين أرض المسجد وفضائه لا أثر له في كلام الأصحاب ، كاحتمال الفرق بين عين النجاسة والمنتجس بها ، إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة ، كمعلومية انتهاك حرمة المسجد بوضع النجاسات فيه وإن لم تلوث ، ومعلومية حرمة إمساس ما ألحق بالمساجد من الضرائح المقدسة والقرآن العظيم بأعيان النجاسات ولومع الجفاف .

خلافاً للشهيدين في الذكرى (٢) والدروس (٣) والمسالك (٤) وأبي العباس في موجزه (٥) ، والكركي في جامعه (٦) ، وغيرهم من متأخري المتأخرين (٧) ، فخصوا المنع بالملوثة ؛ اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقن ، ولجواز اجتياز الحائض والجنب وأخذهما ما فيه مع ملازمة النجاسة غالباً ، ولمعلومية حضور ذوي الجراحات الدامية والقروح السائلة والمسلوس

(١) كشف اللثام : الصلاة / مكان المصلي ج ١ ص ٢٠٣ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٤ .

(٣) الدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ .

(٤) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٥) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ازالة النجاسة ص ٥٩ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٦٩ .

(٧) اختاره - بناءً على حرمة إدخال النجاسة - في مدارك الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات

ج ٢ ص ٣٠٥-٣٠٦ ، وذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٥٦ ، والحدائق الناضرة :

الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٩٣ .

بعد وضع الخريطة ونحوهم الجماعات والجمعة في المسجد ، بل يمكن دعوى العسر والخرج في مطلق منع دخول النجاسة ، ولظهور أدلة المستحاضة في دخولها المساجد بعد أفعالها ، وتجوز الأصحاب كما قيل ^(١) الحد الذي منه القتل والقصاص في المسجد مع فرش النطع ^(٢) حفظاً عن التلوّث .

وفيه : منع انحصار الدليل في المتيقّن ، بل يكفي الظهور المذكور كما في غيره من الأحكام ، ومنع دخولها مستصحبين للنجاسة أولاً ، وإطلاق دليل جواز الاجتياز مثلاً يراد به كما هو الظاهر منه من حيث الحدث الحيضي مثلاً ، وتسليمه ثانياً مع دعوى استثنائه بخصوصه كالحدث ، وكذا البحث فيما بعده ؛ لظهور عدم التلازم بين إباحة ذلك بخصوصه للعسر والخرج ونحوهما وبين إباحة غيره ، ولذا لم يقدح في الصلاة ونحوها المعلوم اشتراطها بازالة النجاسات ، ولا نسلم تصريحهم هناك بجواز الحد والقصاص على وجه يتحقّق به إجماع ، وكيف ؟! مع أنّ المحكي في كشف اللثام ^(٣) عن الشيخ في الخلاف التصريح بعدم جواز القصاص ، وأنّه لا فائدة في فرش النطع ، ولو سلّمنا فهو استثناء لحكم خاص ، وتمام البحث في ذلك عند ذكر المصنّف كراهة إقامة الحدود من أحكام المساجد .

فلا ريب أنّ الأوّل أحوط إن لم يكن أقوى ، خصوصاً فيما ظهر فيه انتهاك الحرمة ومنافاة التعظيم ، كوضع العذرات الكثيرة فيها ونحوها ، بل لو قيل بدوران الحرمة على التعدية وعلى هتك الحرمة عرفاً لكان متجهاً إن لم يكن خرقاً للإجماع ، ولعلّه ليس كذلك ، بل لعلّه مذهب الطباطبائي في

(١) كما في كشف اللثام : الصلاة / مكان المصلّي ج ١ ص ٢٠٣ .

(٢) النطع : بساط من الأديم . مجمع البحرين : ج ٤ ص ٣٩٧ مادة (نطع) .

(٣) كشف اللثام : الصلاة / مكان المصلّي ج ١ ص ٢٠٣ .

منظومته (١) .

وكيف كان ، فقد ظهر لك أنّه بناءً على الأوّل لا فرق حينئذٍ بين الملوّثة وعدمها ، بل ولا بين أرض المسجد وفرشه وفضائه كالنجاسة على بدن الداخل أو ثوبه مثلاً ، لظاهر الأدلة السابقة ، ولا بين عين النجاسة والمتنجّس بها ، كما هو ظاهر أو صريح معقد إجماع جنائز السرائر (٢) الظاهر من المصنّف (٣) إقراره عليه وتسليمه له ، بل لعلّ المراد من النجاسة في النص والفتوى ما يشمل المتنجّس ، كما هو ظاهر المتن أو صريحه كغيره ممّن عبّر كعبارته أي يساوي بين الصلاة والمساجد ، بل لا أجد أثراً لاحتمال الفرق في سائر كلمات الأصحاب ، ولعلّه لظهور انتقال حكم النجس إلى ما تنجّس به .

ومن ذلك كلّه يعلم وجوب إزالة النجاسة عن المسجد لو كانت ممّا علم حرمة إدخالها من غير فرق بناءً على ما ذكرنا بين أرض المسجد وفرشه وفضائه وغيرها كما سمعته في حرمة الإدخال .

نعم قد يتّجه الفرق بين أرض المسجد مثلاً وبين فرشه ونحوهما ممّا لا تدخل في اسمه ، بناءً على اعتبار التلوّث للمسجد ؛ لعدم صدقه بتلوّث الفرش مثلاً ، بل هي حينئذٍ كغير فرشه ممّا لم تتعدّ نجاسته إليه من ثوب الانسان وبدنه ، مع أنّه قد صرح في المسالك (٤) وغيرها (٥) بعدم الفرق

(١) الدرّة النجفية : الطهارة / المساجد ص ٩٩ .

(٢) تقدم نقل عبارته في ص ١٤٨ .

(٣) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الأموات ج ١ ص ٣٥٠ .

(٤) مسائل الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٥) كجامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٦٩ .

بينهما في حرمة التلوّث ، بل قد تشعر عبارة مجمع البرهان^(١) بالاجماع عليه ، كما قيل^(٢) ذلك أيضاً في عبارة المدارك^(٣) ؛ ولعلّه لتبعيتها للمسجد باضافتها إليه ، وتحقيق تحقيره بتحقيقها كتعظيمه ما دامت فيه ، وإمكان صدق تلوّث المسجد بتلوّثها ، كما كان دعوى شمول قوله (صلى الله عليه وآله) : « جتّبوا مساجدكم النجاسة »^(٤) لها ، وإن نزلنا النجاسة على الملوّثة ، فتأمل جيّداً .

ثم إنّ وجوب الإزالة على الفور بلا خلاف ، بل لعلّه إجماعي كما حكاه بعضهم^(٥) صريحاً ، وفي المدارك أنّه « قطع به وبالكفاية الأصحاب ، وفيه توقف... »^(٦) إلى آخره .

قلت : لا ينبغي التأمل في الفورية ، لما عرفت ، ولكون منشأ الوجوب هنا التعظيم الذي ينافيه التراخي ، ولأنّ المراد بوجوب الإزالة هنا إنّما هي حرمة الإبقاء المستفادة من الأدلّة السابقة الشاملة لسائر الأوقات . ولو تركه وصلّى مع السعة ، ففي صحّة صلاته وفسادها البحث المعروف في الأصول .

وعلى الكفاية بلا خلاف أيضاً ، بل لعلّه إجماعي كما حكاه بعضهم^(٧) ؛ لتوجّه الخطاب إلى الجميع مع القطع بعدم إرادة الوجوب

(١) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٢٤ .

(٢) كما في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٥٧ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٤) تقدم في ص ١٤٩ .

(٥) كالنراقي في مستند الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٠ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٧) كالنراقي في مستند الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٠ .

العيني ، وتعيّن بعض لا دليل عليه ، وبعض غير معيّن غير جائز ، فليس إلّا الكفائي ، فلا يتعيّن حينئذٍ وجوب الإخراج على المدخل مثلاً ، كما نصّ عليه في الروض ^(١) وغيره ^(٢) ، وإن كان قد يقال بتأكّده في حقّه .

فما في الذكرى ^(٣) من تعيّن عليه واحتمله في المدارك ^(٤) لا يخلو من نظر ، وإلّا لسقط بموته أو فقدّه أو امتناعه ؛ إذ دعوى تجدد الوجوب حينئذٍ لا دليل عليها .

وأحقّ الشهيدان ^(٥) والمحقق الثاني ^(٦) وغيرهم ^(٧) بالمساجد الضرائح المقدّسة والمصحف المعظم ، فيجب إزالة النجاسة عنه ، كما يحرم تلوّيته أو مطلق المباشرة ، وهو جيّد فيها وفي كلّ ما علم من الشريعة وجوب تعظيمه وحرمة إهانته وتحقيره ، كالتربة الحسينيّة والسبحة وما أخذ من طين القبر للاستشفاء والتبرّك به ككتابة الكفن به ونحوها .

وإناطة الحكم بذلك أولى من البحث في خصوصيّات الأفراد ؛ إذ

(١) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٥ .

(٢) كمسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٣) ذكرى الشيعة : الصلاة / مباحث المساجد ص ١٥٧ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٤ ، والبيان : الطهارة / احكام النجاسات

ص ٤٠ ، والدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ ، ومسالك الافهام :

الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ ، والروضة البهية : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٥٠ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٦٩ ، وحاشيته على الشرائع :

الطهارة / احكام النجاسات ذيل قول المصنف : «وعن الأواني لاستعمالها» ص ٥٦ (مخطوط) .

(٧) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٠٦ ، والكاشاني في

مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٨٢ ج ١ ص ٧٤ ، والبحراني في الحقائق الناضرة :

الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٩٢ .

مستحقّ التعظيم ومحرمّ التحقير - من جميع ما له تعلّق في قبور الأئمة (عليهم السلام) من الأثاث كالصندوق وغيره فضلاً عنها أنفسها ، وفي المصحف بل المصاحف من ورقها وغلافها إذا كان متصلاً بها - ممّا لا خفاء فيه في المذهب ، كما لا خفاء في تحقّق الإهانة وهتك الحرمة بتلويثه بالنجاسة ، بل بمطلق مباشرته لها ، ولعلّ ذلك مختلف باختلاف الناس والمقاصد والنيّات .

وليس منه على الظاهر ما يؤخذ من كربلاء وباقي المشاهد من الآجر والخزف والأباريق والمشارب ونحوها ممّا لم يكن متّخذاً للتعظيم ، لعدم تحقّق الإهانة والتحقير في مباشرة شيء من ذلك للنجاسة ونحوها ، ودعوى وجوبه شرعاً وإن لم يكن فيه إهانة عرفاً - إذ كثير من أفراد التعظيم التي أوجبها الشارع ليس للعرف فيها نصيب ، كحرمة مكث المحدث بالأكبر في المسجد ومسّ المحدث بالأصغر كتابة القرآن - يدفعها : أنّه لا دليل عليها هنا ، بل لعلّ السيرة والطريقة شاهدة بخلافها ، فما عن الأستاذ الأكبر (١) من النهي عن إخراج أواني كربلاء إلى غيرها محلّ منع إن أراد الحرمة منه . نعم قد يتأمّل في بعض ما اتّخذ على سبيل التعظيم للتبرّك والتمنّ ممّا لم يكن فيه نصّ بالخصوص ، كنحو التراب الخارج عن حرم كربلاء إذا علّق على الشباك المكرم تحصيلاً لتشرفه وتيمّنه وبركته ولما يصل إلى حدّ التبعية عرفاً وغير ذلك ممّا يكون منشأ الترجيح العقلي واعتباره واستحسانه ولو بمزج التعارف معه ، فإنّ جريان حكم ما علم تعظيمه كالتربة الحسينيّة - المعلوم بالتواتر كما عن التنقيح « كون الشفاء فيها ،

(١) نقله عنه العاملي في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٥٨ .

وكثرة الثواب بالتسبيح بها والسجود عليها ، ووجوب تعظيمها ، وكونها رافعة للعذاب عن الميت ، وأمناً من المخاوف ، وأنه يحرم الاستنجاء بها» (١) انتهى - على مثل ذلك لا يخلو من إشكال ونظر .

ومن ذلك كله يظهر لك ما في المحكي عن المذهب (٢) والروضة (٣) من إثبات الاحترام لثلاثة أشياء لا غير ممّا يؤخذ من التربة الحسينية : أحدها ما أخذ من الضريح المقدّس ، وثانيها ما وضع عليه مطلقاً كما عن ظاهر المذهب ، أو من الحرم كما عن ظاهر الروضة أو صريحها ، وثالثها ما أخذ من باقي الحرم بالدعاء والختم عليه كما عن المذهب ، وبدون ذكر الختم عن الروضة ، فتأمل جيّداً ؛ فإنّ فروع المقام وبيان حكم بعض الأفراد محتاج هنا إلى مزيد إطناب .

﴿ و ﴾ كذا يجب إزالة النجاسة ﴿ عن الأواني ﴾ مقدمة ﴿ لاستعمالها ﴾ فيما علم اشتراطه بالطهارة من المأكول والمشروب وماء الغسل والوضوء ونحوها بالأدلة المقررة في محالّها من الإجماع المحكي والأخبار مع فرض التنجّس بها .

ويجب إزالتها أيضاً عن محلّ السجود وإن لم تكن متعدية ؛ لاشتراط طهارته من غير خلاف أجده فيه (٤) ، بل نسبته بعضهم (٥) إلى الأصحاب

(١) التنقيح الرائع : الاطعمة والاشربة ج ٤ ص ٥١ .

(٢) المذهب البارع : الاطعمة والاشربة ج ٤ ص ٢٢٠ .

(٣) الروضة البهية : الاطعمة والاشربة ج ٧ ص ٣٢٧ .

(٤) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الصلاة / ما يجوز السجود عليه ج ١ ص ٨٩ ، وابن

إدريس في السرائر : الصلاة / لباس المصلّي ج ١ ص ٢٦٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع :

الصلاة / ستر العورة ص ٦٩ ، والعلامة في النهاية : الصلاة / ما يسجد عليه ج ١ ص ٣٦٢ .

(٥) كالجبراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٩٢ .

مشعراً بدعوى الإجماع عليه ، كما أنّ في مجمع البرهان : « لعلّ دليله الإجماع والنص »^(١) ، وفي الذكري^(٢) وعن الذخيرة^(٣) نسبته للنص أيضاً ، لكن في الحقائق : « إنّي لم أقف على هذا النص ، ولا نقله ناقل فيما أعلم ، بل ربّما ظهر من النصوص خلافه ... »^(٤) إلى آخره .

قلت : لعلّ المراد به موثقة عمّار عن الصادق (عليه السلام) « ... عن الموضع القذر يكون في البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس ولكن قد يبس الموضع القذر ، قال : لا يصلّي عليه ، وأعلم الموضع حتّى تغسله ... »^(٥) ويأتي تمام البحث فيه إن شاء الله وفيما حكى عن المرتضى^(٦) من وجوب إزالة النجاسة عن سائر مكان المصلّي ، وأبي الصلاح^(٧) عن المساجد السبعة خاصّة .

ولا يجب شيء ممّا ذكرنا من إزالة النجاسة لنفسه عدا إزالتها عن المسجد وإن أُطلق في النصوص^(٨) الأمر بغسل الثوب مثلاً ، إلّا أنّه من

(١) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٢٧ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٤ .

(٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٥٧ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٩٢ .

(٥) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه ح ٨٠ ج ٢ ص ٣٧٢ ، وسائل الشيعة :

باب ٢٩ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٤٢ .

(٦) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الصلاة / مكان المصلّي ص ١٥٠ .

(٧) الكافي في الفقه : الصلاة / الشرط التاسع من شروطها ص ١٤٠-١٤١ .

(٨) كالحبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، قال : « سأله عن المني يصيب الثوب ، قال : اغسل الثوب كلّ إذا خفي عليك مكانه قليلاً كان أو كثيراً » .

الكافي : باب المني والمذي يصيبان الثوب والجسد ح ١ و ٣ ج ٣ ص ٥٣ و ٥٤ ، تهذيب

المقطوع به عدم إرادته منه ، وفي كشف اللثام أنه « لعلّه إجماع » (١) ، وكأنّ الإطلاق موكول إلى ذلك ، بل لم أقف على ما يدلّ صريحاً على استحباب الإزالة لنفسه ، وإن أفتى به بعض مشايخنا (٢) ، ولعلّه استفادة من الاعتبار أو من النظر في مجموع ما ورد من الأخبار ، أو أنّه نزل تلك الأوامر المطلقة عليه ، أو من نحو قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ » (٣) والأمر سهل .

﴿ وعني ﴾ بالنسبة للصلاة قطعاً والطواف بل والمساجد في وجه بناءً على منع دخول النجاسة إليه مطلقاً لكن بشرط عدم التعدي كما أشرنا إليه سابقاً ﴿ في الثوب والبدن عما يشقّ التحرز منه ﴾ ويعسر ﴿ من دم القروح والجروح التي لا ترقى ﴾ أي لا ينقطع دمها ويسكن بل يكون سائلاً ﴿ وإن كثّر ﴾ بلا خلاف أجده ، بل عليه الإجماع محصلاً (٤) ومنقولاً (٥) ؛ لنفي الحرج ، وإرادة الله اليسر ، وأنّه لا يكلف نفساً إلّا

الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٢ و ١٤ ج ١ ص ٢٥١ و ٢٥٢ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٧ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٠٥ .

(١) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥١ .

(٢) كالشيخ جعفر في كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٥ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٢٢ .

(٤) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / الاستحاضة واحكامها ج ١ ص ٦٨ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٣ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٥) نقل الاجماع في : الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٢٥ ج ١ ص ٢٥٢ ، والغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ ، وكشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٢ .

وسعها ، وللنصوص المستفيضة :

كصحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) : « سألته عن الرجل يخرج به القروح فلا تزال تدمي ، كيف يصلي ؟ فقال : يصلي وإن كان الدماء تسيل » (١) ومثله خبر ابن عجلان المروي في مستطرفات السرائر (٢) من كتاب البنزطي بتفاوت يسير جداً .

وصحيح المرادي وحسنه : « قلت للصادق (عليه السلام) : الرجل يكون به الدماويل والقروح بجلده ، وثيابه مملوءة دماً وقيحاً ، وثيابه بمنزلة جلده ، قال : يصلي في ثيابه ولا شيء عليه ، ولا يغسلها » (٣) .

كقوله (عليه السلام) لعبد الرحمن بن أبي عبد الله في الصحيح : « ... دعه ، فلا يضرْك أن لا تغسله » (٤) جواب سؤاله عن الجرح يكون في مكان لا يقدر على ربطه ، فيسيل منه الدم والقيح فيصيب ثوبي .

وقوله (عليه السلام) أيضاً في مرسل ابن أبي عمير عن سماعة بن مهران : « إذا كان بالرجل جرح سائل وأصاب ثوبه من دمه فلا يغسله حتى يبرأ وينقطع الدم » (٥) .

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٣١ ج ١ ص ٢٥٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٦ ح ٧ ج ١ ص ١٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٢٩ .

(٢) مستطرفات السرائر : ص ٣٠ ح ٢٣ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٣٧ ج ١ ص ٢٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٢٩ ، وفيه : « فجلده وثيابه مملوءة دماً ... » .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٣٨ ج ١ ص ٢٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠٢٩ .

(٥) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٣٩ ج ١ ص ٢٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب النجاسات ح ٧ ج ٢ ص ١٠٣٠ .

وقوله (عليه السلام) في موثق الساباطي بعد أن سأله عن الدماميل تكون بالرجل فتتنفجر وهو في الصلاة: «يمسحه ويمسح يده بالحاء أو بالأرض، ولا يقطع الصلاة» (١).

وخبر أبي بصير أو صحيحه: «دخلت على الباقر (عليه السلام) وهو يصلي، فقال لي قائدي: إن في ثوبه دمًا، فلمّا انصرف قلت له: إن قائدي أخبرني أنّ بثوبك دمًا، فقال لي: إنّي بي دماميل، ولست أغسل ثوبي حتّى تبرأ» (٢).

بل ظاهر هذا الأخير كخبر سماعة وما بعده وسابقه - بل قيل (٣): حتّى الأول أيضاً - عدم اعتبار شيء مما اعتبره المصنّف من المشقة وعدم رقي الدم في العفو عنه، بل هو معفو عنه إلى مستى البرء عرفاً، بل قيل (٤): إنّه ظاهر في الاندمال، وربّما احتمل حملة على الأمن من خروج الدم، والأمر سهل؛ إذ خروجه بعد الأمن كقبلة؛ لعموم الأدلة، ومع عدم الخروج لا أثر للنزاع إلّا في المتخلف.

وكيف كان، فاستمرار العفو إليه مطلقاً هو الأقوى، وفاقاً للثانين (٥).

(١) تهذيب الأحكام: الطهارة/باب ١٤ ج ٢٠ ص ١٤٩، وسائل الشيعة: باب ٢٢ من ابواب النجاسات ج ٨ ص ١٠٣٠.

(٢) الكافي: باب الثوب يصيبه الدم والمدة ج ١ ص ٥٨، وسائل الشيعة: باب ٢٢ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٢٨.

(٣) كما في الحدائق الناضرة: الطهارة/احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٠٣.

(٤) كما في معالم الدين (للشيخ حسن): احكام النجاسات ص ٢٨٨.

(٥) المحقق الثاني في جامع المقاصد: الطهارة/احكام النجاسات ج ١ ص ١٧١، والجعفرية (ضمن رسائل الكركي): النجاسات واحكامها ج ١ ص ٩٧، والشهيد الثاني في الروضة البهية: الطهارة/النجاسات واحكامها ج ١ ص ٥٠، والمسالك: الطهارة/احكام النجاسات ج ١ ص ١٣.

ومجمع البرهان^(١) والمدارك^(٢) والذخيرة^(٣) والحدائق^(٤) ومنظومة الطباطبائي^(٥) ولوامع النراقي^(٦) وظاهر الصدوق^(٧) ، وخلافاً لصريح بعض بل المحكي^(٨) عن ظاهر الأكثر من اعتبارهما ، وإن اختلفت عباراتهم في تأدية ذلك في الجملة :

فبين مصرّح بمعنى ما في المتن ، كما في المراسم^(٩) بالنسبة للقروح ، والسرائر^(١٠) وعن التحرير^(١١) فيها وفي الجروح .

وبين مصرّح باعتبار دوام السيّلان خاصّة من غير تعرّض للمشقة كالمنقعة^(١٢) ، لكنها لازمة له كما ترى ، لبعد بل منع فرض عدمها .

وبين مصرّح باعتبار المشقة ، لكنّه أبداً عدم رقي الدم بوصف القروح باللازمة والجروح بالدامية كالقواعد^(١٣) ، إلّا أنّه عنه في التذكرة^(١٤)

(١) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٢٨-٣٣٠ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٠٨-٣٠٩ .

(٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٥٧ .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٠٣-٣٠٤ .

(٥) الدرّة النجفية : الطهارة / أحكام النجاسات ص ٥٦ .

(٦) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٤٨ (مخطوط) .

(٧) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٧ ج ١ ص ٧٥ .

(٨) كما في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٦٢ .

(٩) المراسم : الطهارة / تطهير الثياب ص ٥٥ .

(١٠) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٦-١٧٧ .

(١١) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(١٢) المنقعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٦٩-٧٠ .

(١٣) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(١٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

التصريح بإرادة لزوم الدم من اللازمة ، فيرجع حينئذٍ إلى عدم الرقي .
وبين من اقتصر على الوصفين من دون تعرّض للمشقة كالوسيلة (١) ،
لكنّها لازمة له بناءً على ما تقدّم ، كمن جمع القروح والجروح بوصف
اللزوم كالغنية (٢) .

وبين مصرّح باعتبار السيلان أو الانقطاع الذي لا يسع الصلاة مع
المشقة كالمعتبر (٣) وغيره (٤) ، ولعلّه مراد من تقدّم من دوام السيلان
وبين مصرّح باعتبار المشقة خاصّة من غير فرق بين دوام السيلان
وعدمه ، واختاره في ظاهر الرياض (٥) أو صريحه ، إلى غير ذلك من
العبارات المتّحدة في المعنى عند التأمل ، سيّما مع ملاحظة أدلّتهم عليه من
العسر والحرّج ونحوهما .

نعم لو أريد بالدامية ذات الدم في الجملة ، وبالملازمة الجروح اللازمة
وإن لم يستمرّ سيلان دمها كما عن المحقّق الثاني (٦) تفسيرها بما يقرب من
ذلك ، أمكن حينئذٍ انطباق جملة من عبارات أصحابنا كالخلاف (٧)
والغنية (٨) وغيرهما على المختار ، بل هو معقد إجماع الكتابين .

(١) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٧ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(٣) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٢٩ .

(٤) ككشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٢ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٩ .

(٦) لم نجد ذلك في كتبه المطبوعة والمخطوطة التي بأيدينا ، كجامع المقاصد ، وحاشية الألفية ،
وفوائد القواعد ، وحاشية الارشاد ، وحاشية الشرائع .

(٧) الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٢٥ ج ١ ص ٢٥٢ .

(٨) راجع هامش رقم (٢) من هذه الصفحة .

كما أنه يمكن إرادة من اعتبر الحرج في العفو- كما عن الشيخ في أكثر كتبه (١) والفاضل في الارشاد (٢)- تحديد الرخصة بالبرء لا دوام السيلان ، أو الحرج النوعي دون الشخصي ، أو الاحتراز به عن الجروح الصغار التي يعدّ انقطاع دمها برءها عرفاً أو بمنزلته ، فيوافق المختار أيضاً ، بل يمكن إرجاع أكثر العبارات إليه أيضاً وإن كان لا يخلو من تجشّم في بعضها .

وكيف كان فالأقوى ما عرفت ؛ للحرج النوعي ، وإطلاق بعض النصوص السابقة ، وترك الاستفصال في آخر ، والتحديد بالبرء المعلوم عادةً انقطاع السيلان قبله في ثالث ، ولا ينافيه وصف الجرح بالسائل في منطوق الشرط في خبر سماعة ، مع احتمال إرادته حيناً فحيناً .

فلا وجه حينئذٍ للمناقشة (٣) في دلالة خبر أبي بصير أيضاً باحتمال إرادة الانقطاع ولو لفترة من البرء لذلك ، ولعطف الانقطاع عليه ؛ إذ هو مع سماجته مجاز بلا قرينة ، وتصرف في الأدلة المخصصة لما دلّ على مانعية مطلق الدم للصلاة من غير معارض .

وقول ابني مسلم وعجلان في خبرهما : « فلا تزال تدمي » - مع أنه ليس من كلام الإمام (عليه السلام) ، ولا صراحة فيه بإرادة دوام ظهور الدم ؛ لاحتمال إرادة الخروج حيناً فحيناً أيضاً ، كقولهم : « لا يزال فلان يتكلم أو يتردد إلى موضع كذا » - لا دلالة فيه على اختصاص العفو به دون غيره لو نزل الجواب على خصوص السؤال ، بل أقصاه حينئذٍ عدم الدلالة

(١) المبسوط : الطهارة / الاستحاضة واحكامها ج ١ ص ٦٨ ، والخلاف : الطهارة / مسألة ٢٢٥

ج ١ ص ٢٥٢ ، والاقتصاد : النجاسات ووجوب ازالتها ص ٢٥٣ .

(٢) ارشاد الاذهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ .

(٣) كما في رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٩ .

على المدعى لا الدلالة على عدمه .

مع أنَّ الإنصاف قاضٍ بظهور سؤاله وجوابه في أولوية حكم غير السائل وإن لم يكن دائم الإدماء من السائل ، بل صرح غير واحد من الأصحاب^(١) بأنَّ مفهوم « إن » الوصلية فيه ظاهر في المختار ، وإن أمكن خدشه بأنَّه بعد تنزيل الجواب على السؤال - كما هو قضية استتار الضمير فيه - يكون مفهومها حينئذٍ إباحة الصلاة في غير السائل من دم القروح التي لازالت تدمي ، وهو لا ينافي إلّا من اعتبر السيّلان دون غيره كالمصنّف ونحوه ، اللّهم إلّا أن يقال بلزوم السيّلان لعدم الانقطاع والرقى ، بل قد عرفت اتّحاد مراد الجميع بنحو ذلك .

نعم هو على كلّ حال منافي لاعتبار مشقة التحرّز مع ذلك ، إلّا أن يدعى بل هو الظاهر لزومها لدوام الإدماء ، بل تعدّر التحرّز معه بالنسبة للبدن واضح ، وإن ظهر من المعاصر في الرياض^(٢) إمكان انفكاك المشقة عن عدم الانقطاع ، ولذا لم يستبعد قوّة وجوب الإزالة مع عدم الانقطاع اذا لم تكن مشقة ، وهو - مع ما فيه ممّا عرفت ، إلّا أن يريد به بالنسبة للثوب - منافي لإطلاق النصوص السابقة .

ودعوى ظهورها في العفو في صورة حصول المشقة خاصّة ، لا شاهد لها إلّا موثق سماعة : « سألته عن الرجل به القروح والجروح فلا يستطيع أن يربطه ولا يغسل دمه ، قال : يصلي ولا يغسل ثوبه إلّا كلّ يوم مرّة ، فإنّه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كلّ ساعة »^(٣) .

(١) كالبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٠٣ .

(٢) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٩ .

(٣) الكافي : باب الثوب يعيبه الدم والمدة ح ٢ ج ٣ ص ٥٨ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب

والمروي في مستطرفات السرائر من نوادر البنزطي قال : « قال : إنَّ صاحب القرحة - التي لا يستطيع صاحبها ربطها ، ولا حبس دمها - يصلي ولا يغسل ثوبه في اليوم أكثر من مرة » (١) .

وهما - مع إضمارهما ، بل في كشف اللثام (٢) إسناد الثاني إلى قول البنزطي في نوادره - قاصران عن معارضة ما تقدّم من وجوه ، سيّما مع انحصار دلالتها بمفهوم التعليل والوصف ، والبحث في الثاني معلوم ، والأوّل محتمل لإرادة تعليل اتحاد الغسل المنزّل على الندب كما عن جماعة (٣) التصريح به ، بل لا أجد فيه خلافاً وإن احتمل الوجوب في الحدائق (٤) أو مال إليه ، لكنّه شاذّ .

فظهر حينئذٍ أنّه لا شاهد لاعتبار المشقة الشخصية في العفو عن هذا الدم يعارض الأدلة السابقة حتّى في المنقطع منه انقطاع فترة لا انقطاع براء ، من غير فرق بين سعتها للصلاة وعدمها ، كما أنّه لا شاهد لاعتبار دوام السيّلان - أو هو مع الانقطاع فترات لا تسع الصلاة ، أو هما مع مشقة الإزالة - في العفو عن هذا الدم .

ودعوى الاقتصار على المتيقّن من العفو - بعد إطلاق الأدلة الثابت حجّيته بالعقل والنقل - لا ترجع إلى محصل معتبر ، كالقياس على

١٢ ح ٣٥ ج ١ ص ٢٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٢٩ .

(١) مستطرفات السرائر : ص ٣٠ ح ٢٦ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٢ .

(٣) كالعلامة في النهاية : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٦ ، والمنتهى : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٢ .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٠٤ .

المستحاضة أو المسلوس لو سلم ذلك في المقيس عليه .

ومن هنا كان القول بإيجاب التعصيب أو التخفيف أو الإبدال للثوب مع عدم المشقة كما هو ظاهر بعض^(١) وعن محتمل آخر^(٢) في البعض لنحو ذلك ضعيفاً منافياً لظاهر الأدلة إن لم يكن صريحاً ، ولظهور خصوصية هذا الدم من بين الدماء ، بل من بين النجاسات ، ولما عن الشيخ^(٣) من الإجماع على عدم وجوب عصب الجرح وتقليل الدم ، بل يصلي كيف كان وإن سال وتفاحش إلى أن يبرأ ، وأنه بخلاف المستحاضة والسلس ونحوهما ممن يجب عليهم الاحتياط في منع النجاسة وتقليلها .

نعم ، يمكن القول باختصاص العفو عنه بغير ما تعدى منه عن محل الضرورة من الثوب والبدن ، كما قرّبه في المنتهى^(٤) ، واستحسنه في المعالم^(٥) ، واحتمله في المدارك^(٦) ، وإن تأمل فيه في الذخيرة^(٧) ، لإطلاق الأدلة ، ولخصوص موثقة عمار السابقة ، إلا أنه لا يخفى انصراف الإطلاق إلى ما ذكرنا ، واحتمال خبر عمار الانفجار بالقريح والصيد دون الدم ، بل احتمال فيه أيضاً إرادة المسح باليد إذا علم سيلانه إن لم يمسه إلى أعضائه

(١) و(٢) ظاهر كشف اللثام وجوب عصب الجرح ، والمنتهى ونهاية الاحكام وجوب الإبدال ، واحتمل في الأول وجوب التخفيف ، راجع كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٢ ، ومنتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٢ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٦ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ٢٢٥ ج ١ ص ٢٥٢ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٢ .

(٥) معالم الدين (لشيخ حسن) : احكام النجاسات ص ٢٨٩ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣١٠ .

(٧) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٥٧-١٥٨ .

وثيابه ، فيمسحه حينئذٍ إزالةً له وتخفيفاً للنجاسة عن نفسه ، وإن كان لا يخلو من نظر .

لكن الإنصاف أنّ القول بالعفو مع التعدي أيضاً إلى ما يتعارف من تعدي غير المتحفظ عن تعديه وإن لم يكن من محالّ الضرورة لا يخلو من قوة ؛ لإطلاق الأدلة وخلوها عن الأمر بالتحفظ عنه ، بل ظاهرها التوسعة في أمره .

نعم لا يعنى عنه إذا لم يكن كذلك ، كما إذا تعمّد وضعه من الرأس في القدم مثلاً ، بل لعلّ ذلك هو مراد المنتهى وإن بعد ، كاحتمال رجوع تفصيل الحقائق إليه أو ما يقرب منه ؛ بالعفوه إذا تعدّى الدم بنفسه الى سائر أجزاء البدن أو الثوب الطاهر ، وعدمه إذا عدّاه المكلف بنفسه وإن وضع يده على دم الجرح أو طرف ثوبه الطاهر عليه ، لكنّه أشكل الثاني بظهور موثقة عمّار في العفو عنه أيضاً ، ثمّ احتمل حملها على ما ذكرنا ، وقال : «فالتفصيل حينئذٍ لا يخلو من قوة» ^(١) انتهى .

وكذا لا يبعد القول بالعفو عمّا تنجّس به من الأمور التي يندر انفكاكها غالباً كالعرق ونحوه وإن كانت نجسة كالدم ؛ لخلوّ الأدلة عن التحرّز عنها ، بل ظهورها في العفو عن القيح المتنجّس به ، بل في الذخيرة أنّه « يمكن استفادته مطلقاً من الروايات » ^(٢) ، ولما في الاجتناب عنها من المشقة والحرج المنافي لحكمة العفو عن هذا الدم ، ولعدم زيادة الفرع على الأصل ؛ إذ لا ريب في أنّ معنى نجاسة المتنجّس بملاقاة النجس هو سريان حكم

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٠٥ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٥٨ .

النجس المباشر إليه ، والفرض أنّه معفو عنه .

ومن هنا أطلق في الذكرى^(١) قوة العفو عن مائع تنجس به ، وفي المدارك : « إته أظهر »^(٢) ولم يفرقاً بين نادر الانفكاك وغيره ، وربّما يؤيده اتفاق مجاورة الجروح والقروح للأمكنة التي لا تستغني عن مباشرة الماء ونحوه ، فما في المنتهى^(٣) - من الاقتصار في العفو على خصوص الدم ؛ لأنّه المتيقّن - لا يخلو من نظر ، بل منع في نادر الانفكاك .

نعم ، لو باشر هذا الدم نجاسة أخرى ولو دماً بل ولو دم قرح لكن من شخص آخر أو متنجساً بذلك أتجه القول بعدم العفو حينئذٍ ؛ لإطلاق أدلة الاجتناب من غير معارض حتّى في الأخير ، إذ ثبوت العفو بالنسبة إلى شخص لا يسري إلى آخر قطعاً .

ويرجع في مستمى القروح والجروح إلى العرف ، وبعد تحقّقه لا فرق بين ما كان منها في الظاهر أو الباطن بعد جريان دمها إلى الظاهر ، على إشكال في الأخير .

كالإشكال في إلحاق دم البواسير به بناءً عليه ، للشكّ في كونها من القروح ، ولعلّه لذا أو لعدم إلحاق البواطن بالظاهر حكم الأستاذ في كشفه بعدمه ، فقال : « وما كان في خروجه من البواطن كدم البواسير والرعاف والاستحاضة ونحوها يغسل مع الانقطاع وأمن الضرر وإن بقي الجرح ، ويحافظ على الحفيظة مع الاستدامة كما في المسلوس والمبطون مع عدم التعذّر

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٦ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣١٠ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٢ .

والتعسر»^(١) انتهى . وإن كان الظاهر خلافه بعد ثبوت مسمى الجرح والقرح ، فتأمل جيداً .

﴿و﴾ كذا عني ﴿عَمَّا دون الدرهم﴾ وقيد به بعضهم^(٢) بالوافي وآخر^(٣) بـ ﴿البغلي﴾ ولعلها بمعنى كما سيأتي ﴿سَعَةً﴾ لا وزناً ﴿من الدم المسفوح الذي ليس أحد الدماء الثلاثة﴾ في الثوب إجماعاً محصلاً^(٤) ومنقولاً في الانتصار^(٥) والخلاف^(٦) والغنية^(٧) والمعتبر^(٨) والمختلف^(٩) والمنتهى^(١٠) وغيرها^(١١) ، بل والبدن أيضاً ، وإن أطلق في معقد إجماع الثلاثة الأخيرة .

واقصر على الثوب في الغنية^(١٢) كالفقيه^(١٣) وجمل المرتضى^(١٤)

(١) كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٦ .

(٢) و(٣) يأتي التعرض لهما في ص ١٨١ .

(٤) يأتي التعرض للاقوال خلال البحث .

(٥) الانتصار: الطهارة/ في النجاسات ص ١٣ .

(٦) الخلاف : الصلاة/ مسألة ٢٢٠ ج ١ ص ٤٧٦-٤٧٧ .

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(٨) المعتبر: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٢٩ .

(٩) مختلف الشيعة: الطهارة/ النجاسات واحكامها ص ٦٠ .

(١٠) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٢ .

(١١) كتحرير الأحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٢٤ ، وتذكرة الفقهاء:

الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(١٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(١٣) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٥ ج ١ ص ٧١-٧٢ .

(١٤) جمل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : مقدمات الصلاة ج ٣ ص ٢٨ .

والمقنعة (١) والمراسم (٢) وعن الهداية (٣) والمبسوط (٤) وكثير (٥) ، بل والخلاف ، وإن كان الموجود فيما حضرنى من نسخته ذكر البدن معه أيضاً في معقد إجماعه كالانتصار ، بل ومعقد النسبة الى مذهب الإمامية في كشف الحق (٦) .

لكن التدبر والتأمل في كلمات الأصحاب وأدلتهم يعطي عدم الفرق عندهم هنا بين الثوب والبدن ، كما اعترف به في المنتهى (٧) وعن الدلائل (٨) ناسبين له الى ذكر الأصحاب وتصريحهم مشعرين بدعوى الإجماع عليه ، بل في الحقائق أنّ « ظاهر الأصحاب الاتفاق » (٩) ويقرب منه ما في الرياض (١٠) واللوامع (١١) ، مع ما عرفت من كونها معقد صريح إجماع الانتصار والخلاف ، وظاهر إجماع كشف الحق .

فلا يقدح بعد ذلك اختصاص ما ورد (١٢) من الأخبار هنا في الثوب ، سيما مع كون ذلك في أسئلتها ، بل قد يظهر من التأمل في أجوبتها إرادة

(١) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٦٩ .

(٢) المراسم : الطهارة / تطهير الثياب ص ٥٥ .

(٣) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب المياه ص ٤٨ .

(٤) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٦ .

(٥) نسبه الى كثير في كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥١ .

(٦) كشف الحق : الطهارة / مسألة ٢٧ ص ٤١٩ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ .

(٨) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٥٩ .

(٩) الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٠٨ .

(١٠) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٧ .

(١١) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٤٩ (مخطوط) .

(١٢) سيأتي التعرض لها خلال البحث .

بيان قاعدة لا تختص به ، وأنه من باب المثال ، خصوصاً حسن ابن مسلم^(١) ، بل لعله من العام الذي لا يخصه مورده من السؤال .

مضافاً الى خبر المثني بن عبد السلام قال : « قلت للمصادق (عليه السلام) : إني حككت جلدي فخرج منه دم ، فقال : إن اجتمع قدر حمصة فاغسله ، وإلا فلا »^(٢) ؛ لوجوب تنزيله على وزن حمصة يساوي سعة الدرهم ، وإلا كان من الشواذ المتروكة حتى لو حمل الأمر فيه على الندب ؛ إذ لم نعر على مصرح باختصاصه فيه . على أنه لو حمل عليه كان دالاً في الجملة على المطلوب ، خصوصاً مع ضمنية عدم القول بالفصل ، بل به يتم الاستدلال أيضاً على تقدير إرادة سعة الحمصة ، وإن وجب حينئذٍ طرح منطوق الشرط الأول فيه ، والأوضح ما ذكرناه أولاً .

وقصور سنده منجبر بما عرفت ، بل ودلالته لو سلم المناقشة فيها بزيادة وزنها عن سعته لو أشيع في البدن أو الثوب بكثير ، بل في الرياض^(٣) احتمال قراءتها بالخاء المعجمة ، وهو سعة ما انخفض من راحة الكف ، كما عن بعض الأجلة^(٤) تقدير الدرهم به سعة ، لكن قال : « إنه يتوقف على القرينة لهذه النسخة ، وهي مفقودة » .

قلت : بل لم نعرف من حكى هذه النسخة غيره ، بل لعلها لا توافق

(١) الآتي في ص ١٧٥ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة/ باب ١٢ ح ٢٨ ج ١ ص ٢٥٥ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ١٠٦

ح ٥ ج ١ ص ١٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٢٧ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٨٧ .

(٤) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٦٦ ، والمسالك :

الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ .

اللغة ، فالعمدة حينئذٍ في الحكم المذكور ما عرفت .

فما عساه يظهر من الرياض^(١) تبعاً للحدائق^(٢) بل وكشف اللثام^(٣) من الغمز عليه والدغدغة فيه في غير محلّه قطعاً ، كالتردد في أصل العفو عن المقدار المخصوص حتّى في الثوب أو الميل إلى العدم من المحكي عن الحسن ، حيث قال : « إذا أصاب ثوبه دم فلم يره حتّى صلّى فيه ثمّ رآه بعد الصلاة وكان الدم على قدر الدينار غسل ثوبه ولم يعد الصلاة ، وإن كان أكثر من ذلك أعاد الصلاة ، ولو رآه قبل صلاته أو علم أنّ في ثوبه دمًا ولم يغسله حتّى صلّى غسل ثوبه ، قليلاً كان الدم أو كثيراً ، وقد روي أن لا إعادة عليه إلّا أن يكون أكثر من مقدار الدينار »^(٤) انتهى .

إذ هو مخالف للإجماع بقسميه ، وللنصوص المستفيضة التي فيها الصحيح الصريح وغيره ، كخبر ابن أبي يعفور في حديث ، قال : « ... قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ، ثمّ يعلم به فينسى أن يغسله ، فيصليّ ثمّ يذكر بعدما صلّى ، أيعيد صلاته ؟ قال : يغسله ولا يعيد صلاته ، إلّا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة »^(٥) .

والجعفي عن الباقر (عليه السلام) قال : « في الدم يكون في الثوب إن

(١) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٧ .

(٢) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٠٨-٣٠٩ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥١ .

(٤) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦٠ .

(٥) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢٧ ج ١ ص ٢٥٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٦

ح ٣ ج ١ ص ١٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٢٦ .

كان أقلّ من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة ، وإن كان أكثر من قدر الدرهم وكان رآه فلم يغسله حتّى صلّى فليعد صلاته ، وإن لم يكن رآه حتّى صلّى فلا يعيد الصلاة ...» (١) .

كمّرسل ابن دراج عنه أيضاً وأبي عبد الله (عليهما السلام) قال : « لا بأس بأن يصلي الرجل في الثوب وفيه الدم متفرقاً شبه النضح ، وإن كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم » (٢) .

وحسن ابن مسلم أو صحيحه مضمراً في رواية الكليني ، ومسنداً للباقر (عليه السلام) في رواية الصدوق ، قال : « قلت له : الدم يكون في الثوب عليّ وأنا في الصلاة ، قال : إن رأيته عليك ثوب غيره فاطرحه وصلّ في غيره ، وإن لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك ولا إعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم ، وما كان أقلّ من ذلك فليس بشيء رأيته أو لم تره ، وإذا كنت قد رأيته وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيّعت غسله وصلّيت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صلّيت فيه » (٣) .

﴿ و ﴾ هي كما ترى صريحة في المدعى ، كما أنّه صريحة في أنّ ﴿ ما ﴾

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢٦ ج ١ ص ٢٥٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٦

ح ٢ ج ١ ص ١٧٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٢٦ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢٩ ج ١ ص ٢٥٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٦

ح ٤ ج ١ ص ١٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٢٦ .

(٣) الكافي : باب الثوب يصيبه الدم والمدة ح ٣ ج ٣ ص ٥٩ ، من لا يحضره الفقيه : باب ما

يصلى فيه وما لا يصلى فيه من الثياب ح ٧٥٧ ج ١ ص ٢٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من

ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠٢٧ .

زاد عن ذلك ❀ أي الدرهم ❀ تجب إزالته إن كان مجتمعاً ❀ وهو كذلك ؛ لها ، وللإجماع بقسميه^(١) عليه ، ولإطلاق ما دل^(٢) على نجاسة الدم ووجوب التطهير منه ومن غيره من النجاسات للصلاة .

بل ظاهر المتن ذلك في مقدار الدرهم أيضاً ، وفقاً لصريح جماعة^(٣) وظاهر الفقيه^(٤) والهداية^(٥) والمقنعة^(٦) وأول ما في الانتصار^(٧) والخلاف^(٨) والجامع^(٩) والوسيلة^(١٠) والغنية^(١١) وإشارة السبق^(١٢) وغيرها^(١٣) ممن اقتصر في تقدير العفو عنه على ما دون الدرهم ، بل عن

(١) مَرَّ في أول المسألة ذكر الاجماع والقائلين بذلك ، والقدر المتيقن منها هو المجتمع .

(٢) كما في الاخبار العديدة التي نقله آخفاً .

(٣) كالعلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦٠ ، والشهيد الأول في البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤١ ، والشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٨ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٥ ج ١ ص ٧١-٧٢ .

(٥) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب المياه ص ٤٨ .

(٦) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٦٩ .

(٧) الانتصار : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٨) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٠ ج ١ ص ٤٧٦-٤٧٧ .

(٩) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٣ .

(١٠) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٧ .

(١١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(١٢) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / من النجس ص ١١٩ .

(١٣) كالمبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٥-٣٦ ، وقواعد الاحكام :

الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ ، ومفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ١٢١ ج ١

المسالك (١) وكشف الالتباس (٢) نسبته إلى الشهرة ، كما في اللوامع (٣) إلى الأكثر ، بل في ظاهر السرائر (٤) أو صريحها وعن الخلاف (٥) الإجماع عليه ، كما عن كشف الحق (٦) نسبته إلى الإمامية ، وإن كان سنذكر ما وجدناه فيها .

لقاعدة الشغل في وجهه ، وإطلاق أوامر التطهير وإزالة النجاسات وخصوص الدم ، ولصحيح ابن أبي يعفور السابق ، ومرسل جميل ، وأول مفهومي خبر الجعفي مع الاعتضاد والانجبار بما سمعت .

والرضوي : « إن أصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقدار درهم وافٍ ... » (٧) إلى آخره .

والمروي من كتاب علي بن جعفر عن أخيه (عليها السلام) قال : « ... وإن أصاب ثوبك قدر دينار من الدم فاغسله ، ولا تصل فيه حتى تغسله » (٨) إلى آخره (٩) . والدينار كما في الوسائل (١٠) بسعة الدرهم

(١) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٢) كشف الالتباس : الطهارة / ازالة النجاسة ذيل قول المصنف : « وفي الخالي من دم غير الثلاثة ونحس العين » ص ٢٤٠ (مخطوط) .

(٣) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٤٩ (مخطوط) .

(٤) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٧-١٧٨ .

(٥) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٠ ج ١ ص ٤٧٦-٤٧٧ .

(٦) كشف الحق : الطهارة / مسألة ٢٧ ص ٤١٩ .

(٧) فقه الرضا : باب ٥ ص ٩٥ ، مستدرک الوسائل : باب ١٥ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ٥٦٥ .

(٨) مسائل علي بن جعفر : ح ٣٠٥ ص ١٧٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب النجاسات ح ٨ ج ٢ ص ١٠٢٧ .

(٩) ليس للخبر تنمة .

(١٠) ذيل المصدر السابق الوسائل .

تقريباً .

خلفاً لسألار^(١) ، بل وحكي^(٢) عن الانتصار ، وستعرف ما فيه ، فيعنى عنه كالأقل ؛ للأصل ، ومضمر ابن مسلم ، خصوصاً على ما رواه الشيخ^(٣) من زيادة الواو فيه قبل قوله : « ما زاد » مع حذف « وما كان أقل من ذلك » وثاني مفهومي خبر الجعفي .

والأول بعد تسليمه لا يعارض الدليل فضلاً عن الأدلة ، كما أن الأخيرين يجب الخروج عن عموم المفهوم فيها بما تقدم ممّا دلّ على الدرهم ، خصوصاً بعد أوضحية غيرهما منها سنداً وعملاً .

ولعلّ معارضة مفهوم خبر الجعفي بمفهوم الأول ، بل وخبر ابن مسلم بناءً على رواية الكليني والصدوق اللذين هما أضبط من غيرهما ، وعلى رجوع الإشارة إلى الدرهم كما هو الظاهر لا الزيادة ، واحتمال ترجيح مفهوم الخصم بموافقة الأصل ، يدفعه : - بعد تسليم جريانه - أنه لا يعارض تلك المرجحات الكثيرة ، بل قد يناقش في مفهوم خبر الجعفي بأنه تصريح ببعض المفهوم الأول ، لا أنه شرط يراد منه مفهومه كما لا يخفى على من له خبرة بمعرفة معاني الخطابات وأساليب الكلام ، وباحتماله كخبر ابن مسلم أيضاً إرادة الدرهم فما زاد ، نحو قوله تعالى : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ »^(٤) أي اثنتين فما فوق .

(١) المراسم : الطهارة / تطهير الثياب ص ٥٥ .

(٢) مرّ في أول هذا الفرع أنه من القائلين بعدم العفو عن مقدار الدرهم ، إلا أنه حكاه عنه السيد في مدارك الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣١٢ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢٣ ج ١ ص ٢٥٤ .

(٤) سورة النساء : الآية ١١ .

ومعارضة ذلك باحتمال العكس في المفهوم الآخر، يدفعها : ما قيل (١) من شيوع التعبير عن الأول في الأخبار، منها مرسل يونس عن الصادق (عليه السلام) : « سألته عن حدّ المكاري الذي يصوم ويتمّ ، قال : أيّما مكاري أقام في منزله أو البلد الذي يدخله أقلّ من عشرة أيام وجب عليه الصيام والتّمام ، وإن كان له مقام في منزله أو البلد الذي يدخله أكثر من عشرة أيّام فعليه التقصير والإفطار » (٢) لظهور أنّ المراد عشرة فأكثر . وبأنّه (٣) لم يرد منه شمول المساوي للدرهم ؛ لوضوح ندرة اتّفاقه ومعرفته بحيث لا زيادة فيه ولا نقيصة ، ولعلّه لذا اقتصر على إناطة الحكم بالزائد والناقص دونه .

وهذا وإن خدش ما تقدم من الاستدلال أيضاً بالمفهوم الدال على عدم العفو عنه ، لكن قد عرفت أنّا في غنية عنه بالتصريح به في المرسل والصحيح السابقين والإطلاقات وغيرها .

واحتمال إرادة استحباب الغسل والإعادة من مقدار الدرهم في الصحيح والمرسل جمعاً بين الأدلّة ضعيف ؛ لعدم مقتضي والشاهد ، بل هما على خلافه متحقّقان ، مع ما فيه من اقتضاء عدم استحباب الغسل في الأدون ، بل استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ؛ للقطع بقصد إرادة الدرهم ممّا زاد فيها ، ودعوى عموم المجاز لا شاهد لها .

نعم ، قد يقال : إنّ المراد بالدرهم فيها ما زاد منه تسامحاً ؛ لغلبة عدم

(١) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣١٤ .

(٢) تهذيب الأحكام : الصيام / باب ٥٧ ح ١٤ ج ٤ ص ٢١٩ ، الاستبصار : الصلاة / باب ١٣٧ ح ١٢ ج ١ ص ٢٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب صلاة المسافر ح ١ ج ٥ ص ٥١٧ .

(٣) معطوف على « بأنّه » من قوله في الصفحة السابقة : « بأنّه تصريح ببعض المفهوم الأول » .

معرفة مقدار الدرهم إلّا بالزيادة عليه ، وإلّا فليس المراد المساوي له حقيقةً ، فيبقى حينئذٍ ما دلّ على العفو عنه من غير معارض حتى الإطلاقات ؛ لانقطاعها به .

ولا ينافيه الاقتصار في النصّ على العفو عمّا دون الدرهم ؛ لما عرفت من ندرة معرفة مقدار الدرهم ، بل ولا الفتاوى لذلك أيضاً ، فلا ظهور فيها حينئذٍ بعدم العفو عنه حتى ينسب إلى الشهرة من جهته تارةً ، وإلى الإجماع أخرى ، وإلى تفرد سلّار خاصّة أو مع المرتضى ثالثة .

وقد يؤيده ملاحظة كلماتهم ، فإنّهم وإن اقتصروا في أولها على ما دون الدرهم ، لكن في أثنائها يذكرون الدرهم :

قال في الخلاف أولاً : « فإن بلغ مقدار الدرهم وجب إزالة قليله وكثيره ، وإن كان أقلّ من ذلك لم يجب - ثم حكى عن بعض العامة القول بعدم العفو مطلقاً ، وعن آخر العفو عن المقدار المخصوص مطلقاً من أي نجاسة ، وغير ذلك ، إلى أن قال :- دليلنا إجماع الفرقة وطريقة الاحتياط ، ولا يلزمنا مثل ذلك في مقدار الدرهم في الدم ؛ لأنّا أخرجنا ذلك بدليل ، وأيضاً فقد علمنا حصول النجاسة ووجوب إزالتها ، ومن ادعى مقداراً فعليه الدلالة ، ونحن إذا ادّعينا مقدار الدرهم فلا إجماع الفرقة ... »^(١) إلى آخره . وكان علّق المرتضى^(٢) (رحمه الله) العفو في أول كلامه في الانتصار على ما دون الدرهم ، لكنّه ذكر في الأثناء ستّة مرات تقريباً ما يقتضي العفو عن الدرهم صريحاً أو كالصريح ، ومنها ما هو كمعقد إجماع الخلاف ، تركنا التعرّض لها تفصيلاً خوفاً الإطالة .

(١) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٠ ج ١ ص ٤٧٧-٤٧٨ .

(٢) الانتصار : الطهارة / في النجاسات ص ١٣-١٥ .

وفي كشف الحقّ بعد أن علّق العفو على ما دون الدرهم ناسباً له إلى الإماميّة قال : « وقال أبو حنيفة : كلّ النجاسات سواء في اعتبار الدرهم ، وقد خالف ... »^(١) إلى آخره . وظهره أنّ خلافه في تعديّه إلى غير الدم خاصّة دون المقدار .

وفي الجامع : « وقد عفي عن دم دون سعة الدرهم الكبير في ثوب أو بدن ، فإن كان متفرّقاً لو اجتمع لكان بسعة الدرهم فلا بأس به »^(٢) ، وهي بأجمعها ظاهرة فيما قلنا .

وزيده تأييداً عدم معروفية عنوان الخلاف في ذلك سابقاً ، بل أول من ذكره المصنّف في المعبر^(٣) ، وتبعه من تأخّر عنه^(٤) .

ومن هنا ظهر لك قوّة القول بالعفو عنه ، كما أنّه ظهر لك ما وقع من بعضهم^(٥) من الخلل في النقل ، فتأمّل جيّداً .

وكيف كان ، ففي الفقيه^(٦) والهداية^(٧) والمقنعة^(٨) والانتصار^(٩)

(١) كشف الحق : الطهارة / مسألة ٢٧ ص ٤١٩ .

(٢) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٣ .

(٣) المعبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٢٩-٤٣٠ .

(٤) كالشهيد الأول في البيان والشهيد الثاني في المسالك والطباطبائي في رياض المسائل ، راجع .

هامش رقم (٣) من ص ١٧٦ .

(٥) راجع مفتاح الكرامة فقد ذكر هناك ما نقل عن الأعلام بشكل مفصّل ، مفتاح الكرامة :

الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٦١ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٥ ج ١ ص ٧١-٧٢ .

(٧) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب المياه ص ٤٨ .

(٨) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٦٩ .

(٩) الانتصار : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

والخلاف (١) والغنية (٢) وغيرها (٣) تقييد الدرهم بالوافي الذي هو درهم وثلاث ، بل في كشف اللثام (٤) نسبته إلى الأكثر ، وقد يشهد له التتبع ، بل هو بعض معقد إجماع الثلاثة الأخيرة ، ونصّ الرضوي (٥) ، ولعله مراد بعضهم (٦) من البغلي كما يومئ إليه جمعها من آخر (٧) ، ونسبته إلى مذهب الإمامية في كشف الحق (٨) ؛ لما عرفت أنّ أكثرهم على التعبير الأول ، بل في المعتبر (٩) وغيره (١٠) بل عن أكثر كتب المتأخرين (١١) التصريح بأنّه الوافي ويسمى البغلي ، فما توهمه عبارة السرائر (١٢) في بادئ النظر من كونه خلافه خطأ قطعاً ، مع أنّ التأمل فيها يدفعه ، فلاحظ .

ويؤكد ذلك ما في الذكرى : « البغلي بإسكان الغين منسوب إلى رأس

(١) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٠ ج ١ ص ٤٧٧ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(٣) كالمراجم : الطهارة / تطهير الثياب ص ٥٥ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٢ .

(٥) تقدم في ص ١٧٧ .

(٦) كالشهيدي في الدروس : الطهارة / في المطهرات ص ١٧ ، والخراساني في كفاية الاحكام :

الطهارة / احكام النجاسات ص ١٢ .

(٧) كسلار في المراجم : الطهارة / تطهير الثياب ، والصلاة / ما يصلّى فيه ص ٥٥ و ٦٥ .

(٨) كشف الحق : الطهارة / مسألة ٢٧ ص ٤١٩ .

(٩) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(١٠) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٦ .

(١١) نسبة اليها في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٦٠ ، ومن قال بذلك

منهم : البحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٣١ - ٣٣٢ ،

والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٧ .

(١٢) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٧ .

البغل ، ضربه للشاني في ولايته بسكة كسروية ، وزنته ثمانية دوانيق ، والبغلية تسمى قبل الإسلام الكسروية ، فحدث لها هذا الاسم في الإسلام ، والوزن بحاله ، وجرت في المعاملة مع الطبرية ، وهي أربعة دوانيق ، فلما كان زمن عبد الملك جمع بينها واتخذ درهماً منها ، واستقر أمر الإسلام على ستة دوانيق ، وهذه التسمية ذكرها ابن دريد^(١) انتهى .

وما في مجمع البحرين عن بعضهم أنه « كانت الدراهم في الجاهلية مختلفة ، فكان بعضها خفافاً ، وهي الطبرية ، وبعضها ثقلاً كل درهم ثمانية دوانيق ، وكانت تسمى العبدية ، وقيل : البغلية نسبت إلى ملك يقال له : رأس البغل ، فجمع الخفيف والثقيل وجعلوا درهين متساويين ، فجاء كل درهم ستة دوانيق ، ويقال : إن عمر هو الذي فعل ذلك ، لأنه لما أراد جباية الخراج طلب الوزن الثقيل ، فصعب على الرعية ، فجمع بين الوزنين ، واستخرجوا هذا الوزن »^(٢) انتهى .

وهما كما ترى واضحاً الانطباق على ما ذكره الأصحاب من أنه درهم وثلاث ؛ إذ الدرهم الذي استقر عليه أمر الإسلام ستة ، وهو مع ثلثه ثمانية ، فظهر إمكان دعوى تحصيل الإجماع فضلاً عن منقوله المعتضد بالرضوي وخبر الدينار المتقدم سابقاً على إرادة الوافي المسمى بالبغلي لا غيره .

فما في المدارك من أن « الواجب حمل الدرهم في النص على ما كان متعارفاً في زمانهم (عليهم السلام) ؛ لخلو الأخبار عن التقييد - إلى أن قال بعد أن حكى ما تقدم من الذكرى :- ومقتضاه أن الدرهم كان يطلق على

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٦ .

(٢) مجمع البحرين : ج ٦ ص ٦١ مادة (درهم) .

البغلي وغيره ، وأنّ البغلي ترك في زمن عبد الملك ، وهو مقدّم على زمن الصادق (عليه السلام) قطعاً ، فيشكل حمل النصوص عليه ، والمسألة قويّة الاشكال»^(١) واضح المنع بعدما سمعت .

على أنّ صيرورة درهم المعاملة ستّة دنانيق في زمن عبد الملك على أحد النقلين لا يقضي بذهاب تمام أفراد البغليّة عن الوجود في نحو زمن الصادق (عليه السلام) فضلاً عن إطلاق الاسم عليها ، خصوصاً مع قرب الزمانين ، إذ وفاة عبد الملك كما عن المسعودي^(٢) وغيره من المؤرخين^(٣) سنة ستّة وثمانين ، ومولد الصادق (عليه السلام) ثلاث وثمانين^(٤) ، مضافاً إلى ورود بعض الأدلّة عن الباقر (عليه السلام) ، بل حكي عن العامّة^(٥) روايته عن النبي (صلى الله عليه وآله) ، بل في اللوامع^(٦) كما عن البهائي^(٧) إيجاب حمل كلامهم على المتعارف في زمن النبي (صلى الله عليه وآله) وإن لم يكن كذلك في زمانهم ؛ لأنّ أحكامهم متلقاة منه ، وقد استفاضت الروايات^(٨) المعتبرة بأنّها مثبتة عندهم في صحيفة بإملاء

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣١٤ و ٣١٥ .

(٢) مروج الذهب : ج ٣ ص ٩١ .

(٣) تاريخ الخلفاء (للسيوطي) : ص ٢٠١ .

(٤) الكافي : باب مولد أبي عبد الله جعفر بن محمد ج ١ ص ٤٧٢ .

(٥) سنن البيهقي : ج ٢ ص ٤٠٤-٤٠٥ .

(٦) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٥١ (مخطوط) .

(٧) الحبل المتين : لباس المصلي / الفصل الثاني ص ١٧٧ .

(٨) كالحبر الذي رواه الكليني عن عدة من اصحابنا ، عن احمد بن محمد ، عن صالح بن سعيد ، عن احمد بن أبي بشر ، عن بكر بن كرب الصيرفي ، قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : إنّ عندنا ما لا نحتاج معه إلى الناس وإنّ الناس ليحتاجون إلينا ، وإنّ عندنا كتاباً أملاء رسول الله (صلى الله عليه وآله) وخط علي (عليه السلام) صحيفة فيه

رسول الله (صلى الله عليه وآله) وخطّ علي (عليه السلام) .

وإن كان يمكن خدش هذا الأخير بأنّه لا تلازم بين ذلك وبين حمل ما به البيان على متعارف زمن النبي (صلى الله عليه وآله) دون الإمام المبيّن الحاكّي بالمعنى كما في كلّ ناقل ، ومن هنا لم يتوقّف أحد في سائر أبواب الفقه في حمل ألفاظ الصادقين (عليهم السلام) على عرف زمانهم وإن لم يكن عرف النبي (صلى الله عليه وآله) كذلك ، كما لا يمنع حدوث اسم لمعنى قديم حمل اللفظ على ذلك المعنى القديم .

فما في السرائر ممّا يوهّم خلاف ذلك ليس في محله ، قال فيها : « البغلي نسبته إلى مدينة قديمة يقال لها : بغل ، قريبة من بابل ، بينهما قريب من فرسخ ، متّصلة ببلد الجامعين ، تجد فيها الحفرة والنباشون دراهم واسعة ، شاهدت درهماً من تلك الدراهم ، وهذا الدرهم أوسع من الدينار المضروب بمدينة السلام المعتاد ، يقرب سعته من سعة أخمص الراحة ، وقال بعض من عاصرته ممّن له علم بأخبار الناس والأنساب : إنّ المدينة والدرهم منسوبة إلى ابن أبي البغل ، رجل من كبار أهل الكوفة اتخذ هذا الموضع قديماً وضرب هذا الدرهم الواسع ، فنسب إليه الدرهم البغلي ، وهذا غير صحيح ؛ لأنّ الدراهم البغليّة كانت في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله) وقبل الكوفة » ^(١) انتهى .

وفي آخر كلامه ما عرفت ، إلّا أن يريد قدم التسمية أيضاً كما سمعته فيما سبق ، لكنّه قد ينافيه ما ذكره أولاً بل وغيره في وجه التسمية من

كلّ حلال وحرام ، وإنكم لتأتونا بالأمر فنعرف إذا أخذتم به ونعرف إذا تركتموه » .

الكافي : انظر باب ذكر الصحيفة والجفر ج ١ ص ٢٣٩ .

(١) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٧ .

النسبة إلى قرية بالجامعين أو متّصلة به الذي قد يؤيده ضبط غير واحد له بفتح الغين وتشديد اللام ، بل في المدارك ^(١) نسبة ذلك إلى المتأخرين ، كما عن المهذب : « إنه الذي سمع من الشيوخ » ^(٢) مع الردّ فيه على ما في الذكرى ^(٣) بأنّ اتباع المشهورين الفقهاء أولى من اتباع ابن دريد .

اللهم إلّا أن يقال كما في الحقائق : « إنّ هذه القرية يمكن أن تكون في زمن النبي (صلى الله عليه وآله) وقبله ؛ لأنّ بابل وما قرب منها من البلدان القديمة ، وبقاء تلك الدراهم إلى زمن ابن إدريس لا يدلّ على المعاملة بها ، نعم تبقى المنافاة في سبب النسبة والتسمية بين ما ذكره وبين ما تقدّم من الذكرى ، وهو سهل لا يترتب عليه حكم شرعي » ^(٤) .

هذا كلّه لكن قد يقال : إنه وإن ثبت من جميع ما ذكرت إرادة البغلي من الدرهم في النصّ والفتوى - أي الوافي الذي وزنه درهم إسلامي وثلاث - إلّا أنّه لا يرفع الإجمال المقتضي للاقتصار على المتيقّن معه ؛ إذ المفيد لرفع ذلك بيان سعته لا وزنه ، لكون المدار عليها لا عليه ، كما صرح به في كشف اللثام ^(٥) وغيره ^(٦) ، بل هو ظاهر كثير من الأصحاب حتّى معاقد الإجماعات ، كإجماع المرتضى ^(٧) والمصنّف في المعتمد ^(٨) والعلامة في

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣١٤-٣١٥ .

(٢) المهذب البارع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٢٣٩ و ٢٤٠ .

(٣) تقدمت عبارته في ص ١٨٢ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٣٣ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٢ .

(٦) كرياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٧ .

(٧) الانتصار : الطهارة / في النجاسات ص ١٣ .

(٨) المعتمد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٢٩ .

المختلف (١) وغيرهم (٢) ، بل في اللوامع (٣) نفي الخلاف عنه بالخصوص ، وبذلك تتم دلالة الأخبار وإن أطلق فيها العفو عن قدر الدرهم ، وإن كان لولاه لأمكن دعوى ظهورها في إرادة الوزن أو هو مع السعة ، بل قد يؤيده تعرض كثير من الأصحاب لضبط الوزن هنا دون المساحة .

لكن قد عرفت ظهور اتفاق الأصحاب على إرادة السعة خاصة ، والفرض أنها غير معلومة ؛ إذ لا دلالة في الوزن عليها مع اختلاف الأصحاب بالنسبة إلى ذلك ، ففي السرائر ما سمعته من مشاهدته ، وعن الحسن بن أبي عقيل ما تقدم من اعتبار سعة الدينار ، بل لا تعرض في كلامه للدرهم ، كما أن ما حكى عن أبي علي (٤) من التقدير بعقد الإبهام الأعلى لا تعرض فيه أيضاً للبغلي وإن ذكر الدرهم مقدراً سعته بما سمعت .

ومن هنا جعلهما في المعبر مقابلين للقول بالدرهم البغلي ، لكنّه قال : « والكلّ متقارب ، والتفسير الأول أشهر » (٥) مريداً به البغلي ، وإن كان قد يرد عليه بأنه ليس في كلامهما ما ينافي إرادة تقدير سعة البغلي .

وقال في الروض بعد أن حكى تفسيري البغلي وما شاهده ابن إدريس قال : « وشهادته في قدره مسموعة ، وقدّر أيضاً بعقد الإبهام العليا ، وهو قريب من أخمص الكف ، وقدّر بعقدة الوسطى ، والظاهر أنّه لا تناقض بين هذه التقديرات ؛ لجواز اختلاف أفراد الدرهم من الضارب الواحد كما هو

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦٠ .

(٢) كمنتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٢ .

(٣) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٥١ (مخطوط) .

(٤) نقله عنه المصنّف في المعبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٠ .

(٥) المصدر السابق .

الواقع ، وإخبار كلّ واحد عن فرد رآه » (١) انتهى .

لكنه - مع الإغضاء أمّا فيه - لا يرفع الإجمال باعتبار اختلاف أفراد المتواطئ ، إلّا أن يراد العفوعن أوسعها مثلاً ، ولا قرينة عليه ، واحتمال عدم الاحتياج إليها بإطلاق الدرهم الشامل لا يخلو من وجه ، لكنه قد يمنع أصل الدعوى بظهور الإحالة على إطلاق قدر الدرهم في عدم الاختلاف .

مضافاً إلى ما عن ولده من الاعتراض عليه أيضاً بأنه « إنّما يتمّ لو لم يكن في التفسير اختلاف ، وإلّا فن الجائز استناد الاختلاف في التقدير إلى الاختلاف في التفسير - إلى أن قال : - والعجب من جماعة من الأصحاب أنّهم بعد اعترافهم بوقوع الاختلاف هنا قالوا : إنّ شهادة ابن إدريس في قدره مسموعة ، مريدين بذلك الاعتماد على التقدير الذي ذكره ، وكيف يستقيم ذلك وفرض كون كلامه شهادة مقتضى لتوقف الحكم بمضمونها على التعدّد ، كما هو شأن الشهادة ؟! ومع التنزّل فهو مبنيّ على تفسيره » (٢) .

قلت : قد عرفت فيما سبق احتمال اتّحاد تفسيري البغلي وأنّ الاختلاف في وجه النسبة والتسمية خاصّة ، لكنّه من المحتمل إنكار ابن دريد ومن تبعه كون ما شاهده ابن إدريس من دراهم تلك القرية من البغلي المفسّر بما ذكر ، إلّا أنّ أصالة عدم التعدّد بعد إمكان الجمع بين التفسيرين ينفيه ، فن هنا كان الركون إلى تقدير ابن إدريس لا يخلو من قوّة .

بل يمكن دعوى شهادة القرائن له ، كما أنّه يمكن إرادة الأصحاب

(١) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٦ .

(٢) معالم الدين : احكام النجاسات ص ٢٩٨ .

بضبط الوزن بالدرهم والثلث بيان زيادة مساحته على الدرهم المعروف بقدر زيادة وزنه ، فيوافق ما ذكره الحلّي حينئذٍ ، وليس ذلك منه من الشهادة المعترف فيها التعدّد ، بل هو من باب الإخبار ، كما أنّه لا يعارضه التقادير الأخر إقاماً لما ذكره في الروض ، أو في المعترف من التقارب ، أو لأنّه أقوى من غيره باعتبار العلم باستناده إلى المشاهدة دونها .

على أنّ ما ذكره ابن أبي عقيل ليس تقديراً للدرهم حتّى يعارضه ، إنّما ذكره تقديراً للمعفو عنه من الدم مستنداً لخبر عليّ بن جعفر المتقدّم^(١) القاصر عن إثباته إن لم ينزل على الدرهم ، بل وكذا ابن الجنيد^(٢) لم يذكر ذلك التقدير للبغلي ، وأمّا التقدير بعقدة الوسطى فهو- مع عدم معرفة المقدّر ولا إرادته تقدير سعة البغلي أو الدم- ضعيف جدّاً ، بل في الرياض : « تشهد القرائن بفساده قطعاً »^(٣) ، والله أعلم .

لكن ومع ذلك كلّه فالاحتياط بعدم الزيادة على المتيقّن لا ينبغي تركه ، خصوصاً فيما نحن فيه من الصلاة اللازم فيها ذلك ، تحصيلاً للبراءة اليقينيّة ، واقتصاراً فيما خالف الأصل - المستفاد من وجوب إزالة النجاسة أو الدم - على المقطوع به ، ومن هنا مال في الرياض^(٤) تبعاً لبعض من تقدّمه^(٥) إليه .

وإن كان يمكن المناقشة بمنع مبنى أولهما من مانعيّة ما شكّ في مانعيّته ؛

(١) في ص ١٧٧ .

(٢) راجع هامش رقم (١) من ص ١٨٧ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٨ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) كالشيخ حسن في المعالم : احكام النجاسات ص ٢٩٩ .

لاستصحاب بقاء الثوب على صحّة الصلاة به ، ولأنّه كسائر شبه الموضوع التي لا يجب إزالتها ، كما لو وجد على ساتره رطوبة لا يعلم كونها من مأكول اللحم أو لا ، بل هو كاشتباه الدم بين المعفوّ عنه من دم ذي النفس وغيره كالدماء الثلاثة المصرّح في الدروس^(١) واللوامع^(٢) كما عن الموجز^(٣) وشرحه^(٤) وغيرهما^(٥) بالعفو عنه .

وإطلاق أدلّة الإزالة بعد العلم بتقييدها المتنوع لها لا وجه للتمسك بها فيما لم يعلم أنّه من موضوعها ؛ إذ الأمر آل - بعد تخصيص الأدلّة والجمع بينها - إلى وجوب إزالة الثلاثة مطلقاً بخلاف غيرها ، وإلى إزالة قدر الدرهم فما زاد دون الأقلّ ، فتى لم يعلم كونه من الثلاثة ولا زائداً على الدرهم لم يعلم دخوله في أحد الإطلاقين ، فرجعه حينئذٍ الضوابط الأخر . ودعوى أنّ فائدة العموم وإن خُصّ دخول المشتبه حتّى يعلم أنّه من الخاصّ - فيفرّق حينئذٍ بين المشتبه من الدرهم وبين المشتبه بأحد الثلاثة ، فيحكم بالعفو في الثاني حتّى يعلم أنّه من الثلاثة ؛ لإطلاق أدلّة العفو ، دون الأوّل حتّى يعلم أنّه درهم ؛ لإطلاق أدلّة الإزالة - خالية عن الشاهد ، بل لعلّ التأمل في أمثالها من الخطابات يشهد بخلافها .

نعم هو مسلّم عند اشتباه أصل التخصيص لا بعد العلم به والشكّ في أفراد المخصّص بالكسر ؛ إذ لا ريب في ظهور التخصيص بثبوت نقيض

(١) الدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ .

(٢) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٥٣ (مخطوط) .

(٣) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : اصناف النجاسات ص ٥٨ .

(٤) كشف الالتباس : الطهارة / اصناف النجاسات ذيل قول المصنّف : « والني والدم من ذي نفس ولوعلة » ص ٢٠٧ (مخطوط) .

(٥) كالحداثق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٢٤ .

وصف الخاصّ للعلم ، فهو خاصّ حينئذٍ ، ولا مدخلية للعلم في مفاهيم الألفاظ ، فتأمل جيّداً ، والله أعلم .

نعم ، لو علم أنّه دم حيض لم يعف عن قليله وكثيره بلا خلاف كما في السرائر^(١) ، بل إجماعاً صريحاً وظاهراً في غيرها^(٢) ، ولعلّه كذلك كما يشهد له التتبع ؛ لإطلاق الأمر بالتطهير من النجاسات والدم ، بل وخصوص أمر النبي (صلى الله عليه وآله) والصادق (عليه السلام) الحائض بغسل ثوبها منه ، ففي النبوي المروي في كتب فروع الأصحاب^(٣) دون أصولهم ، بل في الحقائق : « الظاهر أنّه من طريق العامة ... »^(٤) إلى آخره ، وإن كان لا يقدح فيه مثل ذلك في المقام بعد الانجبار ، قال (صلى الله عليه وآله) لأسماء : « حَتَّيْهِ ، ثُمَّ اقْرَصِيهِ ، ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ »^(٥) وقال الصادق (عليه السلام) في خبر سورة بن كليب في الحائض : « ... تغسل ما أصاب ثوبها من الدم ... »^(٦) بل يستفاد من جملة أخرى شدة نجاسته وغلظها .

(١) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٦ .

(٢) صرح بالإجماع في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ ، ويظهر من التذكرة الاجماع لنسبتها الخلاف إلى احمد ، تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٣) كالشيخ في الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٠ ج ١ ص ٤٧٨ ، والمصنّف في المعتمد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٢٨ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٢٥-٣٢٦ .

(٥) سنن ابي داود : باب المرأة تغسل ثوبها ح ٣٦٢ ج ١ ص ٩٩ ، عوالي اللئالي : المسلك الاول ح ١٣٠ ج ١ ص ٣٤٨ .

(٦) الكافي : باب غسل ثياب الحائض ح ١ ج ٣ ص ١٠٩ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٨٣ ج ١ ص ٢٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٨ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٤٠ .

فهذا مع ما قيل^(١) - من قصور أدلة العفو عن شموله لندرتة ، خصوصاً مع اختصاص الخطاب فيها بالذكر ، واحتمال إصابة ثيابهم من دم الحائض نادر بالضرورة - دليل ثان عليه .

مضافاً إلى قول الصادقين (عليهما السلام) في خبر أبي بصير المروي في الكافي بل وموضع من التهذيب كذلك لكن بزيادة «لم» بعد «دم» : «لا تعاد الصلاة من دم تبصره غير دم الحيض ، فإنّ قليله وكثيره في الثوب إن رآه أو لم يره سواء»^(٢) المؤيد بالرضوي : «وإن كان الدم حمصة فلا بأس بأن لا تغسله ، إلّا أن يكون دم الحيض فاغسل ثوبك منه»^(٣) وقاعدة الشغل في وجه ، والمنجبر ضعفه بما عرفت ، مع عدم المعارض سوى إطلاق أدلة العفو الممنوع شمولها لمثله ، ولو سلم ففيها الخاصّ المقدم عليها حتّى خبر أبي بصير ، بناءً على إرادة ما دون الدرهم من القليل فيه المعفو عنه من غيره ، بل وإن لم يرد منه ذلك يكون التعارض بينها وبينه من وجه ، ولا ريب في رجحانه عليها من وجوه .

ويلحق به دم الاستحاضة والنفاس بلا خلاف فيه عندنا كما في السرائر^(٤) ، بل في الخلاف^(٥) والغنية^(٦) الإجماع عليه ، كظاهر نسبته الى

(١) كما في رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٩ .

(٢) الكافي : باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر ج ٣ ص ٤٠٥ ، تهذيب الأحكام :

الطهارة / باب ١٢ ح ٣٢ ج ١ ص ٢٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب النجاسات ح ١

ج ٢ ص ١٠٢٨ .

(٣) فقه الرضا : باب ٥ ص ٩٥ ، مستدرک الوسائل : باب ١٦ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ٥٦٦ .

(٤) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٦ .

(٥) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٠ ج ١ ص ٤٧٦-٤٧٧ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

الأصحاب من غيرهما^(١)، بل قد يشعر به أيضاً نسبة الخلاف إلى أحد في التذكرة^(٢)، مضافاً إلى ما دلّ^(٣) على كون دم النفاس حيضاً احتبس، وإلى غلظ النجاسة فيه وفي الاستحاضة باعتبار حديثيها.

فما تفرّد به المحدث البحراني في حديثه^(٤) من إلحاقها بالمعفو عنه لإطلاق أدلة العفو ضعيف جداً؛ إذ لا أقلّ من الشكّ في الشمول لما سمعت، فيبقى ما دلّ على الإزالة لا معارض له كما هو واضح.

بل قد يشكّ في شمولها لدم الكلب والخنزير فيلحقان حينئذٍ بدم الحيض كما هو خيرة الطوسي في وسيلته^(٥) وعن القطب الراوندي^(٦)، بل مطلق نجس العين الشامل لهما وللكافر والميئة كما في صريح قواعد الفاضل^(٧) وإرشاده^(٨) بل ومختلفه^(٩) ومنتهاه^(١٠) والدروس^(١١) والبيان^(١٢)

(١) كجامع المقاصد: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٠.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٨.

(٣) الكافي: باب الحبل تری الدم ج ٦ ص ٣٩٧، وسائل الشيعة: باب ٣٠ من ابواب الحيض ج ١٣ و ١٤ و ١٧ ج ٢ ص ٥٧٩ و ٥٨٠.

(٤) الحدائق الناضرة: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٢٨.

(٥) الوسيلة: الصلاة/ احكام النجاسات ص ٧٧.

(٦) نقله عنه ابن إدريس في السرائر: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٧.

(٧) قواعد الأحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٨.

(٨) ارشاد الاذهان: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩.

(٩) مختلف الشيعة: الطهارة/ النجاسات واحكامها ص ٦٠.

(١٠) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣.

(١١) الدروس الشرعية: الطهارة/ في المطهرات ص ١٧.

(١٢) البيان: الطهارة/ احكام النجاسات ص ٤١.

والمعالم (١) والرياض (٢) وظاهر الروض (٣) والتنقيح (٤) وجامع المقاصد (٥)، فيبقى الأصل المستفاد من تلك الإطلاقات بلا معارض .

مضافاً إلى ظهور ملاحظة الحيثية واعتبارها المستلزم لعدم العفو عن ذلك باعتبار زيادة نجاسة الدم بملاقاته جسد نجس العين ، فيكون كتنجسه بنجاسة خارجية ، فالعفو عن الدم من حيث إنه دم لا يقتضيه ، وإلى موثق ابن بكير المجمع على تصحيح ما يصح عنه (٦) : « ... إِنَّ الصَّلَاةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَرَامٌ أَكَلَهُ فَالصَّلَاةَ فِي وَبَرِهِ وَشَعْرِهِ وَبَوْلِهِ وَكُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ فَاسِدٌ ، لَا تَقْبَلُ تِلْكَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَصَلِّيَ فِي غَيْرِهِ مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ تَعَالَى أَكَلَهُ ... » (٧) .

بل منه ومن سائر ما دلّ (٨) على المنع من فضلات ما لا يؤكل لحمه

-
- (١) الموجود من نسخة المعالم ناقصة في هذا الموضع ، ولذا استخرجنا المطلب من مخطوطته ، راجع معالم الدين : الطهارة / احكام النجاسات ص ٢٣٢-٢٣٣ .
- (٢) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٩ .
- (٣) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٦ .
- (٤) التنقيح الرائع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٤٩-١٥٠ .
- (٥) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٠ .
- (٦) كما في افادات بحر العلوم المطبوعة آخر كتاب الوجيزة للبهائي : ص ٢٢ .
- (٧) الكافي : باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه ج ١ ص ٣٩٧ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ج ٢٦ ص ٢٠٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب لباس المصلي ج ٣ ص ٢٥٠ .
- (٨) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن محمد ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمه » .

الكافي : باب الرجل يصلّي في الثوب وهو غير طاهر ج ١٢ ص ٤٠٦ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٥٧ ج ١ ص ٢٦٤ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٨ من ابواب

يستفاد عدم العفوع مطلق دم غير المأكول من حيث إنّه من فضلاته ، وإن عني عنه من حيث إنّه دم ، كما هو خيرة الأستاذ في كشفه^(١) .

وربّما يؤيّد في الجملة : -مضافاً إلى استبعاد العفوع عن قليل دمه مع نجاسته ، وعدمه في القليل من فضلاته مع طهارته - قول الصادق (عليه السلام) في مرفوعة البرقي : « دمك أنظف من دم غيرك ، إذا كان في ثوبك شبه النضح من دمك فلا بأس ، وإن كان دم غيرك قليلاً كان أو كثيراً فاغسله »^(٢) وما عن الفقه الرضوي : « وأروي أنّ دمك ليس مثل دم غيرك »^(٣) وإن كان لفظ الغير أعمّ من المأكول .

بل في الحدائق^(٤) اختيار العمل بضمونها ، فألحق بدم الحيض مطلق دم الغير ، وحكاها عن الأمين الاستربادي ، وهو أغرب من مختار الأستاذ ، ولا ريب في ضعفه بل بطلانه ؛ لإمكان تحصيل الإجماع على خلافه حتّى منه فيما تقدّم من صريح كلامه أو ظاهره ، ولقصور دليله بالضعف والإرسال والهجر عن مقاومة ما تقدّم ، خصوصاً لو قلنا بكون معارضته لها بالعموم من وجه باعتبار عموم القليل فيه للدرهم وغيره .

بل قد يناقش في مختار الأستاذ أيضاً ، فإنّه وإن كان بين أدلّة العفوع عن الدم وبين أدلّة المنع عن فضلات ما لا يؤكل لحمه تعارض العموم من

النجاسات ج ٢ ص ١٠٠٧ .

(١) كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٥ .

(٢) الكافي : باب الثوب يصيبه الدم والمدة ح ٧ ج ٣ ص ٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب

النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٢٨ .

(٣) فقه الرضا : باب ٥٣ ص ٣٠٣ .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٢٨ .

وجه ، إلا أن التأمل في كلام الأصحاب ومعاهد إجماعاتهم - خصوصاً اقتصارهم على استثناء الثلاثة أو مع نجس العين ، مع معروفة البحث منهم في الأخير حتى ادعى الإجماع ابن إدريس ^(١) على مساواته لغيره ، مع قوة دلالة أخبار العفو بالنسبة إلى ذلك وإن كان بترك الاستفصال في بعضها ، وضعف أدلة الفضلة بالنسبة إليه وإن كان بالعموم اللغوي - يشهد للأولى ويرجحها ، وبعد فرض شمولها له يلزمها اضمحلال حيثية منع الفضلة ؛ إذ تكون حينئذٍ كالنص على العفو عن دم غير المأكول اللازم له اضمحلال تلك الحيثية قطعاً ، وإن كان يمكن الفرق بين النص على العفو عن الدم المفروض وبين إطلاق العفو الشامل للزوم تلك الحيثية وغيره بظهور اضمحلال الحيثية مع الأول ، وإلا لكان عبثاً أو كالعيب ، بخلاف الثاني ، لكن ملاحظة نصوص المقام وكلمات الأصحاب تشرف الفقيه على القطع بعدم اعتبار حيثية الفضلة هنا وتبعيتها في العفو للدم ، فلا ينبغي الإطناب في تكثير السؤال والجواب .

نعم قد يتجه اعتبار الحيثية في نحو دم نجس العين ؛ لحصول نجاسة معه غير نجاسة الدم ، ومن المعلوم أن العفو إنما هو عن الدم من حيث إنه دم ، مع أن المشهور كما في المنتهى ^(٢) عدم اعتبارها أيضاً ، بل لعلّه ظاهر جميع الأصحاب عدا من علم خلافه ، بل كاد يكون صريح اقتصارهم على استثناء الثلاثة ، بل في السرائر بعد أن حكى عن الراوندي ما سمعت : « وهذا خطأ وزلل عظيم فاحش ؛ لأن هذا هدم وخرق لإجماع أصحابنا » ^(٣) .

(١) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) المنتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ .

(٣) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٧ .

قلت : بل لعلّه الأقوى في النظر؛ لإطلاق الأدلة بل عمومها المستلزم عرفاً لاضمحلال مثل هذه الحيثية التي هي من لوازم هذا الدم ، وإن قلنا بملاحظتها في العارضة له ، كملاقة محلّ الدم من الثوب مثلاً لبول ونحوه . ودعوى انصرافها إلى غيره لندرة إصابته ممنوعة ؛ لعدم مدخلية ندرة الإصابة في صدق اسم الدم وشموله ، والمعتبر هو لا هي ، بل قد يدعى اضمحلال الحيثية أيضاً فيما لولاقي الدم - قبل إصابته - نجاسة استهلكها ثم أصاب ؛ لعدم صدق النجاسة بغير الدم ، فلا يجري على المتنّجس به غير أحكامه ، كعدم قابلية الدم للنجاسة بها ؛ استصحاباً لحاله السابق السالم عن المعارض ؛ ضرورة عدم تناول ما دلّ على نجاسة الملاقي للنجاسة لمثله .

فما في المختلف ^(١) - مشتعاً على الحلّي بأنّه شتّع على القطب بغير الحقّ - في غير محلّه ، نعم قد يتوجّه عليه أنّه منافٍ لما ذكره في باب نزح الآبار ^(٢) من ملاحظة نحو هذا الاعتبار حيث فرّق بين موت الانسان في البرّين المسلم والكافر لهذه الحيثية ، وقد أنكرنا وأنكروا عليه هناك ^(٣) ذلك ، فالعجب من إقراره هنا وإنكاره هناك ، كالعجب من إقراره غيره ^(٤) هناك وإنكاره هنا ، فتأمل جيّداً ، والله أعلم .

فظهر لك من ذلك كلّه - بحمد الله - صحّة اقتصار المصنّف وغيره على استثناء الثلاثة خاصّة ، لكن قد يوهّم تقييده بالمسفوح عدم العفو في قليل

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦٠ .

(٢) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٣-٧٧ .

(٣) راجع ج ١ في نزح السبعين لموت الانسان .

(٤) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / ماء البرّ ص ١٤٨-١٤٩ ، وما يتبع الطهارة

غيره أو عدم نجاسته ، وقد عرفت عند البحث على نجاسة الدم ما يرفع الثاني ، كما أنه قد عرفت هنا ما يرفع الأول ، وكذا كلام ابن زهرة^(١) يوهم اختصاص العفو عن المقدار المذكور بدم القروح والجروح مع سهولة الإزالة ، لكن يجوز إرادته ما عدا الثلاثة منها .

ولا يلحق بالدم غيره من النجاسات وما تنجس بها ؛ للأصل السالم عن المعارض ، فيجب إزالة قليلها وكثيرها ، أمّا ما تنجس به من المائع في المنتهى^(٢) والبيان^(٣) والحدائق^(٤) وجوب إزالته وإن قل ؛ للأصل أيضاً مع عدم لزوم ثبوت ما في الأصل في الفرع ، ولأنّ الاعتبار بالمشقة المستندة إلى كثرة الوقوع المنتفية فيما نحن فيه ، وربّما مال إليه في الذخيرة^(٥) بعد التأمل في المسألة والتردد .

لكن قد يقوى إلحاقه به كما عن النهاية^(٦) احتمالاً ، بل عن المعالم^(٧) اختياره ، فيعفى عمّا دون الدرهم منه ؛ للأولوية المستفادة من عدم زيادة الفرع على الأصل ، ولأنّ معنى نجاسة المتنجس بالملاقاة انتقال أحكام النجس إليه لا غيرها ، ولمناسبة التخفيف المقتضي لمشروعية الأصل ، وللشك في تناول أدلة الإزالة لمثله ، مع عدم مانعية ما شك في مانعيته .

ولا فرق في ذلك بين المتنجس بالدم قبل إصابة الثوب مثلاً وبعده ،

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٨ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٤ .

(٣) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤١ .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٢٠-٣٢١ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٥٩ .

(٦) نهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٧ .

(٧) معالم الدين (للشيخ حسن) : احكام النجاسات ص ٢٩٩ .

ولا بين المنتجس بمقدار المعفو عنه من الدم والزائد ، وإن نصّ في جامع المقاصد^(١) والروض^(٢) والمدارك^(٣) واللوامع^(٤) على العفو عما تنجس بالمعفو عنه من الدم خاصّة ، لكن مرادهم المثل قطعاً كما يومئ إليه تعليلهم ، ولا بين تعدي ما أصاب من الرطوبة عن محلّ الدم وعدمه ، وإن خصّ في الموجز^(٥) بالثاني .

نعم لو زاد المنتجس به ولو عرفاً عن الدرهم أو هو مع المتصل به من الدم أتجه المنع حينئذٍ ؛ للأصل من غير معارض ، وإن أطلق قوّة العفو في الذكرى ، فقال : « وإن أصابه مائع طاهر فالعفو قويّ ؛ لأنّ المنتجس بشيء لا يزيد عليه ، ولمس الحاجة »^(٦) انتهى .

وفي ثبوت العفو عن المقدار المخصوص في المحمول من الثوب ونحوه بناءً على منع حمل النجاسة في الصلاة إشكال كما في المنتهى^(٧) بل والنهاية^(٨) ، من عموم الرخصة ، وانتفاء المشقة ، لكن يقوى الأول للأولوية أو المساواة ، أمّا بناءً على جواز حمل النجاسة في الصلاة فلا ريب في الجواز بل ولو كان كثيراً ، وإن خبط بعض متأخري المتأخرين^(٩) ، فاستدلّ بأدلة

(١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٦ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣١٧ .

(٤) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٥٢ (مخطوط) .

(٥) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ازالة النجاسة ص ٦٢ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٦ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٤ .

(٨) نهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٧ .

(٩) كالبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٢٢ .

جواز الحمل عل مفروض المسألة السابق .

وممّا ذكرنا يعرف الحال في حمل ما أصابه دم القروح لذي القروح وإن كان لا يخلو من إشكال .

ولو تفشّى الدم من أحد جانبي الثوب إلى الآخر قدم واحد عرفاً ، وفاقاً للثانيين^(١) من غير فرق بين الصفيق وغيره ، بل والمنتهى^(٢) أيضاً وإن فرضه في الأول ، وخلافاً للذكرى^(٣) والبيان^(٤) ، فائنان في الثاني ، والعرف شاهداً عليهما ، نعم لو كان لا بالتفشي اتجه ذلك حتّى في الصفيق كما صرح به في المنتهى^(٥) ، والحكم باتحادهما من غير العالم بالحال لا يجدي . ويعتبر التقدير مع اتحاد الدم بأوسع الجهتين ، على تأمل .

هذا كلّه في حكم الزائد عن الدرهم والناقص حال كون الدم مجتمعاً ﴿ و ﴾ أمّا ﴿ إن كان متفرقاً ﴾ فلا إشكال بل ولا خلاف في مساواته للمجتمع في العفو عنه مع عدم الزيادة ؛ للأولوية وإطلاق الأدلة وخصوص صحيح النقط^(٦) ، فما يوهمه ظاهر عبارة الروضة^(٧) من وقوع الخلاف فيه ليس في محله .

نعم هو في المتفرق الزائد عن الدرهم ، فـ ﴿ قليل ﴾ واختاره في

(١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٢ ، وروض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٦ ، ومسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٤ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٦ .

(٤) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤١ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٤ .

(٦) الآتي في ص ٢٠٣ .

(٧) الروضة البهية : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٦٠ .

المبسوط (١) والسرائر (٢) والنافع (٣) والمدارك (٤) والحدائق (٥) والذخيرة (٦) وعن التلخيص (٧) والكفاية (٨) والأردبيلي (٩) وابن سعيد (١٠)، بل في الذكرى: «إنه المشهور» (١١)، لكن لم أتحمقه، كما أنني لم أجده في جامع الأخير، بل لعل الموجود فيه خلافه: ﴿هو عفو﴾ وإن احتاط بالإزالة في الأولين.

﴿وقيل: تجب إزالته﴾ كالمجتمع، واختاره في المراسم (١٢) والوسيلة (١٣) والمنتهى^١ (١٤) والمختلف (١٥) والقواعد (١٦) وكشف

(١) المبسوط: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٦.

(٢) السرائر: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٧٨.

(٣) المختصر النافع: الطهارة/ في النجاسات ص ١٨.

(٤) مدارك الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٢ ص ٣١٨.

(٥) الحدائق الناضرة: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٥ ص ٣١٥-٣١٦.

(٦) ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٥٩.

(٧) تلخيص المرام: الطهارة/ في النجاسات ص ٣٠ (مخطوط).

(٨) كفاية الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ص ١٢.

(٩) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٣٢٨.

(١٠) سيثير الشارح في السطر الآتي إلى انه لم يجد ذلك في الجامع، وهو كذلك؛ اذ الموجود فيه:

«فإن كان مفترقاً لو اجتمع لكان بسعة الدرهم فلا بأس به» راجع الجامع للشرائع:

الطهارة/ باب الانجاس ص ٢٣.

(١١) ذكرى الشيعة: الطهارة/ احكام النجاسات ص ١٦.

(١٢) المراسم: الطهارة/ تطهير الثياب ص ٥٥.

(١٣) الوسيلة: الصلاة/ احكام النجاسات ص ٧٧.

(١٤) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣.

(١٥) مختلف الشيعة: الطهارة/ النجاسات واحكامها ص ٦٠.

(١٦) قواعد الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٨.

الأستاذ^(١) والبيان^(٢) والذكرى^(٣) والتنقيح^(٤) وجامع المقاصد^(٥) والروض^(٦) والروضة^(٧) واللوامع^(٨) وعن التحرير^(٩) ونهاية الأحكام^(١٠) والتذكرة^(١١) وحاشية الشرائع^(١٢) وكشف الالتباس^(١٣) ناسباً له إلى الشهرة في الأخير، كالروض^(١٤) وغيره إلى أكثر المتأخرين .

﴿وقيل : لا يجب﴾ إزالته ﴿إلا أن يتفاحش﴾ واختاره الشيخ في ظاهر النهاية^(١٥) أو صريحها كالمصنف في المعتبر^(١٦) .

﴿و﴾ الثاني لا ﴿الأول أظهر﴾ لأصالة وجوب إزالة النجاسة ، بل

(١) كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٥ .

(٢) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤١ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٦ .

(٤) التنقيح الرائع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٤٩ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٢ .

(٦) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٦ .

(٧) الروضة البهية : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٦٠ .

(٨) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٥١ (مخطوط) .

(٩) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(١٠) نهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٧ .

(١١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(١٢) فوائد الشرائع : الطهارة / في النجاسات ذيل قول المصنف : « وان كان متفرقاً » ص ٥٧ (مخطوط) .

(١٣) كشف الالتباس : الطهارة / ازالة النجاسة ذيل قول المصنف : « وفي الخالي من دم غير الثلاثة ونجس العين » ص ٢٤٠ (مخطوط) .

(١٤) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٦ .

(١٥) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥١-٥٢ .

(١٦) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٠-٤٣١ .

والشغل في وجهه ، وإطلاق دليل المنع الشامل للمجتمع والمتفرق من الأخبار ومعاهد الإجماعات بعد منع انصرافه للأول ، كمنع تقييدها بفهوم قول الصادقين (عليهما السلام) في مرسل جميل : «لا بأس بأن يصلي الرجل في الثوب فيه الدم متفرقاً شبه النضح ، وإن كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم» (١) ، والصادق (عليه السلام) في صحيح ابن أبي يعفور بعد أن سألته «... عن الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ، ثم يعلم فينسى أن يغسله ، فيصلي ثم يذكر بعدما صلى ، أيعيد صلاته ؟ قال : يغسله ولا يعيد صلاته ، إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد صلاته» (٢) ؛ لإرسال الأولى ، بل في سندها علي بن حديد (٣) مع عدم تحقق الجابر وإن حكيت الشهرة ، بل لعل الموهن محقق ، وابتناء دلالة الصحيحة على أن يكون «مجمعاً» خبراً ولو بعد خبر بإرادة المركب منها نحو : «الرمآن حلو حامض» ، وفيه منع ؛ لاحتماله الحالية المحققة لا المقدرة التي هي كقولهم : «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» أي مقدراً فيه الصيد ؛ لما قيل (٤) من الاتفاق باشتراطها باختلاف زمانها مع زمان العامل المفقود هنا ؛ ضرورة اتحاد زمان كون الدم مقدار درهم والاجتماع ، بخلاف ما ذكرنا ؛ إذ المعنى عليه : إلا أن يكون هذا الدم مقدار درهم في حال اجتماعه ؛ أي لو اجتمع ، وهذا لا يقتضي كونها مقدرة بعد اتحاد الزمان كما عرفت .

(١) تقدم في ص ١٧٥ .

(٢) تقدم في ص ١٧٤ .

(٣) الخلاصة : ص ٢٣٤ .

(٤) كما في رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٨ .

والمناقشة فيه باختصاص دلالتها حينئذٍ على المتفرق المقدرفيه الاجتماع دون المجتمع فعلاً ، مدفوعة : بالتزامه أولاً لمناسبة السؤال ، والاستدلال على الآخر بغيرها ، ومنعه ثانياً ، لدالتها عليه بمفهوم الموافقة ، كالمناقشة بأن إرادة المحققة تقتضي اشتراط الاجتماع المطلوب للخصم ؛ لما سمعت من إرادة التقدير منها بالمعنى السابق بملاحظة السؤال ، وكأنه لحظ هذا المعنى أو ما يقرب منه من وصفها بالمقدرة لا السابقة ، أو أنه يمنع الشرط المتقدم فيها ، فيراد بها حينئذٍ ما يشمل ما نحن فيه ، على أن جعله خبراً مستلزماً لانقطاع المستثنى ؛ إذ مفروض السؤال عن النقط المتفرقة الظاهرة في الأقل من الدرهم .

ومما عرفت تظهر المناقشة في دلالة المرسل أيضاً ؛ لاحتماله الحالية من الضمير المستتر الراجع إلى الدم المتفرق .

فبان حينئذٍ قصورها عن معارضة ما عرفت المؤيد باستبعاد الفرق في القدر المخصوص بين الاجتماع وعدمه ، كاستبعاد التزام القول بصحة الصلاة بناءً على القول الأول وإن استغرق الدم الثوب ، إذا فرض نقصان كل مجتمع عن الدرهم وفصله عن مثله بقدر جزء غير منقسم مع القول بطلانها من إصابة درهم واحد مجتمع ، والاحتراز عن ذلك بقيد التفاحش كما هو قول المصنف لم نعرف له مستنداً ، كما اعترف به غير واحد^(١) ، سوى المرسل المحكي في البحار عن دعائم الاسلام عن الباقر والصادق (عليهما السلام) أنهما قالوا في الدم يصيب الثوب : « يغسل كما تغسل

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣١٩ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣١٩ ، والطباطبائي في رياض المسائل الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٨ .

النجاسات ، ورخصاً في النضح اليسير منه ومن سائر النجاسات مثل دم البراغيث وأشباهه ، قال : فإذا تفاحش غسل »^(١) .

وهو - مع ضعفه ، وانحصار العامل به في النهاية والمعتبر ، بل في كشف اللثام أنه « يمكن تزيل عبارة النهاية على معنى غير ذلك »^(٢) - مشتمل على ما لا نقول به من سائر النجاسات ، مضافاً إلى إجمال المراد بالتفاحش ، ففي المعتبر أنه « اختلف فيه قول الفقهاء - يعني من العامة - فبعض قدره بالشبر ، وبعض بما يفحش في القلب ، وقدره أبو حنيفة بربع الثوب ، والوجه المرجع فيه إلى العادة »^(٣) ، وإن كان ما استوجهه وجيهاً لو كان معلقاً عليه الحكم في خبر معتبر .

ثم إنه لا فرق على المختار من اعتبار التقدير في المتفرق بين الثوب الواحد والثياب المتعددة ، فيعتبر بلوغ مجموع ما فيها قدر الدرهم كما صرح به الثانيان في الجامع^(٤) والمسالك^(٥) وغيرهما^(٦) ؛ لظهور الأدلة في التعميم ، بل قد يراد بالثوب في السؤال الجنس الشامل للمتعدد ، فاحتمال اعتبار كل واحد منها منفرداً ضعيف ، كضعف احتمال ذلك بالنسبة للبدن ، فيعتبر حينئذٍ ضم ما في البدن إلى الثوب كالثياب المتعددة ، لا أنه يعتبر

(١) دعائم الاسلام : ذكر طهارات الابدان والثياب والارضين ج ١ ص ١١٧ ، بحار الأنوار : باب ٣ من ابواب النجاسات ج ٩ ص ٨٠ ، مستدرک الوسائل : باب ١٥ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ٥٦٥ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٣ .

(٣) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣١ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٢ .

(٥) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٦) كروض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٦ .

كلّ منها بانفراده ، وإن احتمله في الروض (١) ، لكنّه صرّح في المسالك (٢) بما ذكرنا لما عرفت .

﴿ ويجوز الصلاة في ﴾ كلّ ملبوس م ﴿ حَمَا لَا تَتِمُّ الصَّلَاةُ فِيهِ ﴾ من الرجل ﴿ منفرداً ﴾ لعدم تحقّق الستر به ﴿ وإن كان فيه نجاسة لم يعف عنها في غيره ﴾ ممّا يتمّ الصلاة به منفرداً ، بلا خلاف محقّق أجده فيه كما اعترف به غير واحد (٣) ، بل عليه الإجماع تحصيلاً (٤) ونقلًا في الانتصار (٥) والخلاف (٦) والسرائر (٧) صريحاً ، والتذكرة (٨) وغيرها (٩) ظاهراً ، وهو الحجة بعد النصوص المستفيضة المنجبر ضعف بعضها بما تقدّم : كقول أحدهما (عليهما السلام) في موثّق زرارة : « كلّ ما كان لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس أن يكون عليه شيء ، مثل القلنسوة والتكّة

(١) المصدر السابق .

(٢) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٣) كالحراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٠ ، وكفاية الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٢ .

(٤) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ ، وابن إدريس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٤ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٣ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ .

(٥) الانتصار : الصلاة / لباس المصلي ص ٣٨ .

(٦) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٣ ج ١ ص ٤٧٩-٤٨٠ .

(٧) السرائر : الصلاة / لباس المصلي ج ١ ص ٢٦٣-٢٦٤ .

(٨) تذكرة الفقهاء : الصلاة / لباس المصلي ج ١ ص ٩٦ .

(٩) كمختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦١ ، ومدارك الأحكام :

الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٢٢ .

والجورب»^(١).

والصادق (عليه السلام) في مرسل عبد الله بن سنان: «كلّ ما كان على الانسان أو معه ممّا لا يجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس أن يصلي فيه وإن كان فيه قدر، مثل القلنسوة والتكّة والكمرّة والنعل والحقيّن وما أشبه ذلك»^(٢).

وفي مرسل حمّاد بن عثمان الذي هو كالصحيح في وجهه في الرجل يصلي في الخف الذي قد أصابه قدر: «إذا كان ممّا لا تتم الصلاة فيه فلا بأس»^(٣).

وفي مرسل ابن أبي البلاد: «لا بأس بالصلاة في الشيء الذي لا تجوز الصلاة فيه وحده يصيبه القدر، مثل القلنسوة والتكّة والجورب»^(٤).

وخبر زرارة بعد أن قال له: «إنّ قلنسوتي وقعت في بول فأخذتها ووضعتها على رأسي ثمّ صليت، فقال: لا بأس»^(٥) المتّم دلالة على غير القلنسوة ممّا لا تتم الصلاة فيه بما عرفت، وبعدم القول بالفصل بينها وبينه

(١) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ١٤ ج ٢ ص ٣٥٨، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٤٥.

(٢) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ٩٧ ج ١ ص ٢٧٥، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٤٦.

(٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ٩٤ ج ١ ص ٢٧٤، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٤٥.

(٤) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ١٣ ج ٢ ص ٣٥٨، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٤٦.

(٥) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ١٢ ج ٢ ص ٣٥٧، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٤٦.

الذي لا يقدح فيه ما عن القطب الراوندي (١) وأبي الصلاح (٢) وسلار (٣) من الاقتصار عليها والتكّة والجورب والخف والنعل ، مع عدم صراحته في الخلاف ، بل ولا ظهوره عند التأمل ، وإلا كانوا محجوجين بلفظ « كل » و « مثل » و « ما أشبه » في النصوص ومعاقدة الإجماعات وغيرها .

نعم لا يلحق بها العمامة قطعاً وإن عدّها منها في الفقيه (٤) تبعاً للفقه الرضوي (٥) ؛ لكونها ممّا تتمّ بها الصلاة ، فتبقى على أصالة الإزالة ، اللهم إلا أن تحمل على عمامة لا تتمّ بها الصلاة ، كما يومئ إليه تعليل الجواز فيها بذلك ، فيكون النزاع لفظياً ، وإلا فاحتمال القول بالعفو عن نجاستها وإن تمتّ بها الصلاة - لأصالة البراءة ، مع عدم دليل على وجوب الإزالة عن غير الثياب وليست منها - في غاية الضعف ؛ لكونها من الثياب قطعاً ، ولظهور المفهوم في الأخبار السابقة بالمنع عمّا تمتّ به الصلاة ، المؤيد بإشعار ترك استثنائها منه مع ظهورها وكثرة الاحتياج إليها ، بل هي أولى في التنبيه ممّا لا تتمّ به الصلاة ، وبالإجماع ظاهراً على عدم الفرق في اشتراط طهارة الملبوس بين الثوب وغيره إذا كان ممّا تتمّ به الصلاة .

كاحتمال القول : إن العمامة ممّا لا تتمّ الصلاة بها باقيةً على هيئتها ، إذ لا عبرة بإمكان الستّر بغير تلك الهيئة ، وإلا لكانت القلنسوة ونحوها ممّا

(١) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦١ .

(٢) الكافي في الفقه : الصلاة / الشرط الثامن من شروطها ص ١٤٠ .

(٣) المراسم : الطهارة / تطهير الثياب ص ٥٥-٥٦ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٧ ج ١ ص ٧٣ .

(٥) قال : « فإن أصاب قلنسوتك وعمامتك أو التكة أو الجورب أو الخف مني أو بول أو دم أو

غانط فلا بأس بالصلاة فيه ... » فقه الرضا : باب ٥ ص ٩٥ ، مستدرك الوسائل : باب ٢٤

من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ٥٧٥ .

تتمّ بها الصلاة في بعض الأحوال ؛ لأنّه كما ترى مستلزم لجواز الصلاة في كلّ ثوب مطويّ مع نجاسته ، وهو سفسطة كما اعترف به المجلسي على ما حكى عنه في حاشية الفقيه^(١) ، إذ من الواضح الفرق بين الإمكانين : أي إمكان التستر بالقلنسوة ، وإمكانه بالعمامة . على أنّ ترك التمثيل بها لما لا يتمّ والتمثيل بالقلنسوة ونحوها له - مع ظهورها ، وكثرة الاحتياج إليها ، وأولويّتها بالتنبيه عليها - كالصریح في كونها ليست منه .

ثمّ لا فرق في النجاسة بين القليلة والكثيرة ، ولا بين دم الحيض وغيره ، ولا بين كون النجاسة من نجس العين وغيره ؛ لظاهر النصوص والفتاوى . لكن قد يتأتّى البحث السابق في الدم ، فلا يعنى عن مثل الأخير ، بل كلّ نجاسة من غير المأكول ، لا للنجاسة بل لحصول مانع آخر وهو فضلة غير المأكول ، ولا دليل على العفو عنها ؛ لعدم التلازم بعد اختلاف الحثيّتين ، بل في التنقيح^(٢) عن بعض الأصحاب المنع هنا أيضاً مع غلظ النجاسة كدم الحيض وأخويه .

قلت : إلّا أنّ ظاهر الأصحاب والنصوص هنا عدم اعتبار الحثيّة والغلظ المذكورين ، بل هو صریح بعضهم^(٣) ، وهو يؤيد ما تقدّم لنا سابقاً .

كما أنّه منه بمفهوم الموافقة يستفاد حينئذٍ العفو عن فضلة غير المأكول غير

(١) روضة المتقين : باب ما ينجس الثوب والجسد ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) التنقيح الرائع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٥١ .

(٣) كالشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ ، والبحراني في الحدائق

الناصرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٣٤ ، والطباطبائي في رياض المسائل :

الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨٩ .

النجسة على القلنسوة ونحوها ممّا لا تتمّ الصلاة به .

وكذا لا فرق فيما لا تتمّ فيه الصلاة بين كونه من جنس الساتر كالقلنسوة ونحوها وعدمه كالحلّي من الخاتم والخلخال والسوار والدمليج^(١) والمنطقة والسيف والسكّين ونحوها بعد صدق اسم الملبوس ؛ لعموم الأدلّة وخصوص إجماع السرائر^(٢) ، فليس العفو عن نجاستها حينئذٍ مبنياً على جواز حمل النجس في الصلاة ؛ ومن هنا صرح في السرائر^(٣) والمنتهى^(٤) بالعفو فيها ، بل ادّعى الأول عليه الإجماع ، وإن منع فيها^(٥) حمل النجس مع عدم صدق اسم اللبس عليه وإن كان ممّا لا تتمّ فيه الصلاة .

لكن يمكن المناقشة فيه بدعوى مجازيّة إطلاق اسم الملبوس على أكثرها إن لم يكن جميعها ، خصوصاً في السيّف والسكّين ونحوهما ، فع فرض تنزّل أدلّة العفو على إرادة الملبوس دون المحمول لا تشملها حينئذٍ ، ولا ينافيه العموم اللغوي فيها ؛ إذ أقصاه شمول الأفراد الحقيقيّة وإن كانت نادرة ، لا المجازيّة .

اللّهم إلّا أن يمنع عدم صدق اللبس عليها حقيقةً ، أو يراد بالملبوس هنا ما يشملها بقرينة ذكر الخفّ والنعل والتكّة والكمرة ، وهي على ما قيل^(٦)

(١) الثملج : شيء يشبه السوار تلبسه المرأة في عضدها . مجمع البحرين : ج ٢ ص ٣٠١ (دمليج) .

(٢) السرائر : الصلاة / لباس المصلّي ج ١ ص ٢٦٣-٢٦٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٤ .

(٥) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٩ ، ومنتهى المطلب :

الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٤ .

(٦) ملاذ الأخيار : ب ١٢ في تطهير الثياب ج ٢ ص ٤١٣ .

كيس للذكر خوف الاحتلام ممّا لا تتم الصلاة فيه ، أويّدعى دوران الحكم على صدق الصلاة فيه أو وهو عليه ، كما في مرسل ابن سنان المتقدم وإن كانت لا تتم به ، وهما أعمّ من صدق اللبس ، وغير مستلزم لجواز حمل المتنجّس ؛ لعدم صدق الظرفيّة معه .

هذا كلّه إن لم نقل بجواز حمل المتنجّس في الصلاة غير الثوب ونحوه ممّا تتم به الصلاة ، وإلا فلا إشكال في العفو عنها ؛ إذ هي إن لم تكن كما ذكرنا فبحكم المحمول قطعاً ، ولعلّ الأقوى فيه ذلك وفاقاً للمعتبر^(١) والمدارك^(٢) والمعالم^(٣) والذخيرة^(٤) والحدائق^(٥) واللوامع^(٦) وغيرها^(٧) ومنظومة الطباطبائي^(٨) وكشف الأستاذ^(٩) ؛ للأصل السالم عن معارضة دليل معتبر ، بناءً على المختار من جريانه في العبادة في نحو ذلك ، وفحوى صحيح الثالول^(١٠) في وجهه ، بل ينبغي القطع به فيما لا تتم به الصلاة من

(١) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٣ .

(٢) مدارك الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٢٣ .

(٣) معالم الدين (للشيخ حسن) : احكام النجاسات ص ٣٠٣ .

(٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦١ .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٤٠ .

(٦) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٥٥ (مخطوط) .

(٧) كجامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٥ .

(٨) الدرة النجفية : الطهارة / احكام النجاسات ص ٥٦ .

(٩) كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٦ .

(١٠) رواه الشيخ باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى ، عن العمركي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال : « سألت عن الرجل يكون به الثالول أو الجرح ، هل يصلح له أن يقطع الثالول وهو في صلاته أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطره ؟ قال : إن لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس ... » .

الملبوس ، لأولوتته من اللبس ، ومرسل ابن سنان السابق ، وإمكان اندراجه في بعض أدلة العفو أيضاً ؛ لمنع ظهورها في حال اللبس فضلاً عن كونه في محالها وإن توهّمه بعض^(١) .

بل قد يستفاد من صحيح الثالوث - بناءً على ذلك الوجه - العفو عن حمل النجاسة نفسها أيضاً التي هي جزء ميتة ، كما هو صريح كشف الأستاذ^(٢) ، بل وظاهر غيره^(٣) .

لكن قد يشكل أولاً : بدعوى مانعية الميتة للصلاة لنفسها لا من حيث النجاسة ، كما تعطيه بعض الأدلة والعبارات ، إلا أنها قد تمنع ، أو تسلم ويدعى العفو عنها في المحمول أيضاً .

وثانياً : بمفهوم مكاتبة عبد الله بن جعفر إلى أبي محمد (عليه السلام) : « يجوز أن يصلي ومعه فأرة مسك ؟ فكتب : لا بأس به إذا كان ذكياً »^(٤) .

وصحيح عليّ بن جعفر (عليه السلام) سأل أخاه « ... عن الرجل يصلي ومعه دبة من جلد حمار أو بغل ، قال : لا يصلح أن يصلي وهي

تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ١٠٨ ج ٢ ص ٣٧٨ ، الاستبصار : الصلاة / باب ٢٤٣ ح ٧ ج ١ ص ٤٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٦٣ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٨٢ .

(١) كابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : إزالة النجاسة ص ٦١ ، والشهيد في البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٢ .

(٢) كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٦ .

(٣) كابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : إزالة النجاسة ص ٦١ .

(٤) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٣٢ ج ٢ ص ٣٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٣ ص ٣١٥ .

معه ...» (١).

وخبر علي بن أبي حمزة: «... إن رجلاً سأل أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده عن الرجل يتقلد السيف ويصلي فيه؟ قال: نعم، فقال الرجل: إن فيه الكيمخت، قال: وما الكيمخت؟ قال: جلود دواب، منه ما كان ذكياً ومنه ما كان ميتة، فقال: ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه» (٢).

إلا أنها لمكان اختصاصها جميعاً بالميتة - وعدم الجابر للمحتاج إليه منها، كعدم صراحة الأولين في المنع، والثاني في الميتة، فكما يمكن حمله عليها يمكن حمله على الكراهة، وابتناء الأول على نجاسة الفأرة من غير المذكي، وفيه بحث قد مر، واحتمال الثالث الاندراج في الملبوس دون المحمول - أعرض عنها بعض الأصحاب، فأجاز حمل كل نجاسة ميتة أو غيرها.

لكنه لا يخلو من إشكال، بل لا يبعد التفصيل بين الميتة وغيرها، فيقتصر في المنع على الأولى؛ لما سمعت من الأخبار وغيرها الدالة على المنع منها حتى في شمع النعل السالمة عن المعارض؛ لتزيل صحيح الثالوث على الطهارة، لا النجاسة والعفو كما عرفته فيما مر، وإن استند إليه هنا في الذكرى (٣) وكشف الغطاء (٤)، دون الثانية للأصل.

(١) من لا يحضره الفقيه: باب ما يصلي فيه وما لا يصلي فيه من الثياب ح ٧٧٦ ج ١ ص ٢٥٣،

وسائل الشيعة: باب ٦٠ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٣ ص ٣٣٧.

(٢) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٦٢ ج ٢ ص ٣٦٨،

وسائل الشيعة: باب ٥٥ من ابواب لباس المصلي ح ٢ ج ٣ ص ٣٣٢.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ احكام النجاسات ص ١٧.

(٤) كشف الغطاء: احكام النجاسات ص ١٧٦.

ومنه حينئذ ينقذح أولوية المنع فيما اتخذ ملبوساً منها وإن كان لا تتم به الصلاة، بل لعل الخبر الأخير صريح فيه .

أمّا إذا كان متخذاً من غيرها كشعر نجس العين، ففي كشف الأستاذ^(١) المنع معللاً له بظهور أدلة العفو من حيث النجاسة، فلا يشمل المنع من جهة أخرى كعدم المأكولية، ويلزمه عدم العفو عما تنجس بدم غير المأكول ونحوه ممّا لا تتم به الصلاة، وفيه منع واضح يعرف ممّا تقدّم، فالأولى التعليل بظهور أدلة العفو في المتنجس ممّا لا تتم به الصلاة لا النجس، فيبقى على أصل اشتراط الطهارة في ملبوس المصلي، اللهم إلّا أن يدعى المساواة أو عدم القول بالفصل، وهما كما ترى .

وأما حمل ما تمت به الصلاة كالثوب ونحوه فظاهر القائل بالعفو العفو فيه أيضاً، بل هو صريح بعضهم^(٢) للأصل . لكن قد يشكل بمفهوم بعض أدلة العفو .

ودفعه - بإرادة اللبس في المنطوق، فيكون المفهوم عدمه عن لبس غير ما لا تتم الصلاة به لا حمله - لا يتم في مرسل ابن سنان المتضمن للحمل، بل وضيحه بناءً على ظهوره في العفو عما لا تتم الصلاة به محمولاً ولبوساً .

نعم قد يمنع حجية المفهوم في مثلها أو دلالتها على المنع؛ لأعمية البأس منه، فيبقى الأصل حينئذ سالماً، وهو لا يخلو من قوة، فتأمل جيداً، فإنّ كلام الأصحاب لا يخلو من نظر بل واضطراب .

لكن ممّا ذكرنا يعرف أنّ ما في السرائر^(٣) - من عدم العفو عن نجاسة

(١) المصدر السابق .

(٢) كالبحراني في الحدائق الناضرة: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٣٥-٣٣٦ .

(٣) السرائر: الصلاة/ لباس المصلي ج ١ ص ٢٦٤ .

غير الملبوس مما لا تتم الصلاة به معللاً له بأنه يكون حينئذ حاملاً للنجاسة كما في المنتهى^(١) والمختلف^(٢) والموجز^(٣) والبيان^(٤) وكشف اللثام^(٥) ، بل في الأخير: «إنه ظاهر الأكثر» مع زيادة التمثيل في الأول بالدرهم النجسة وغيرها ، بل فيه التصريح أيضاً بعدم العفو عن نجاسة ما لا تتم الصلاة به إذا كانت في غير محلها كالتكة على الرأس والخف في اليد ، كظاهر القواعد^(٦) أو صريحها والبيان^(٧) والموجز^(٨) وعن التذكرة^(٩) والتحرير^(١٠) ، بل في السرائر^(١١) أيضاً والقواعد^(١٢) وعن المبسوط^(١٣) والجواهر^(١٤) والإصباح^(١٥) والجامع^(١٦) التصريح بفساد الصلاة مع حمل

-
- (١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٤ .
 - (٢) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦٣ .
 - (٣) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ازالة النجاسة ص ٦١ .
 - (٤) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٢ .
 - (٥) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٣ .
 - (٦) قواعد الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .
 - (٧) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٢ .
 - (٨) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ازالة النجاسة ص ٦١ .
 - (٩) تذكرة الفقهاء ؛ الصلاة / لباس المصلي ج ١ ص ٩٦ .
 - (١٠) تحرير الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٤ .
 - (١١) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٩ .
 - (١٢) قواعد الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .
 - (١٣) المبسوط : الصلاة / الثوب والبدن والارض اذا اصابته نجاسة ج ١ ص ٩٤ .
 - (١٤) جواهر الفقه : مسائل الصلاة / مسألة ٦٤ ص ٢٢ .
 - (١٥) الإصباح (ضمن سلسلة الينايع الفقهية) : في النجاسات ج ٢ ص ٢٥ .
 - (١٦) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٦ .

القارورة المشتملة على النجاسة المشدود رأسها بشمع ونحوه- لا يخلو من نظر بل منع .

على أنّ الشيخ في الخلاف قال في القارورة : «إنّه ليس لأصحابنا فيها نصّ ، والذي يقتضيه المذهب عدم النقض» لكن قال بعد ذلك : «ولو قلنا : إنّ يبطل الصلاة لدليل الاحتياط كان قوياً ، ولأنّ على المسألة إجماعاً ، فإنّ خلاف ابن أبي هريرة لا يعتدّ به» (١) انتهى . مراده الإجماع من العامة قطعاً كما لا يخفى على من لاحظ عبارته .

وفي المنتهى في القارورة أيضاً بعد أن حكى عن المبسوط وابن إدريس وأكثر الجمهور البطلان قال : «ولو قيل بالصحة من حيث إنّ الصلاة لا تتم به منفرداً كان وجهاً ، هذا إن قلنا بتعميم جواز الدخول مع نجاسة ما لا تتم الصلاة فيه منفرداً ، وإلاّ فالأقوى ما ذكره الشيخ في المبسوط ، وإن كان لم يقم عندي عليه دليل ، وقول الجمهور : إنّ حامل نجاسة فتبطل صلاته كما لو كانت على ثوبه ضعيف ؛ إذ الثوب شرط الدخول به في الصلاة الطهارة» (٢) انتهى . وهو كما ترى .

وفي كشف اللثام (٣) بعد أن خصّ العفو في الملابس مال إلى جواز حمل النجاسة كالقارورة ونحوها ، إلى غير ذلك من عباراتهم .

وكيف كان فالتحقيق ما عرفت من العفو عما لا تتم به الصلاة ملبوساً أو محمولاً أو غيرهما ، بل وما تتم به الصلاة إذا كان محمولاً كما سمعت ؛ للأصل في بعض ، وظاهر الأدلّة في آخر .

(١) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٤٤ ج ١ ص ٥٠٣-٥٠٤ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٤ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٦٠ .

وكأنّ بحث الأصحاب في خصوص القارورة تبعاً للعامة^(١)، حيث إنهم لمّا منعوا من نجاسة ما لا تتمّ به الصلاة وأجازوا نحو حمل الحيوان الطاهر مأكولاً أو غير مأكول- لأنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) حمل أمانة بنت أبي العاص^(٢) وركب الحسن والحسين (عليهما السلام) على ظهره (صلوات الله عليه) وهو ساجد^(٣)، ولأنّ النجاسة في المحمول كالحامل- قال بعضهم بالجواز أيضاً في نحو القارورة قياساً على ذلك، ولذا فرض شدّ رأسها بالرصاص ونحوه ليتمّ القياس.

وفيه: أنّه قياس مع الفارق؛ لصدق حمل النجاسة في الثاني ولو بواسطة أو وسائط دون الأول، ولذا كان المتّجه فيه الصّحة وإن قلنا بعدم جواز حمل النجاسة في الصلاة، كما صرح بها في المعتبر^(٤) والمنتهى^(٥) والقواعد^(٦) والذكرى^(٧) وكشف اللثام^(٨)، بل في الأخير أنّه «لا خلاف فيه»؛ لما سمعته من حمل النبيّ (صلى الله عليه وآله) الحسين (عليهما السلام)

(١) المجموع: ج ٣ ص ١٥٠.

(٢) صحيح البخاري: باب اذا حمل جارية صغيرة في الصلاة ج ١ ص ١٣٧، صحيح مسلم: باب ٩ من كتاب المساجد ح ٥٤٣ ج ١ ص ٣٨٥، سنن النسائي: ج ٢ ص ٩٥-٩٦، سنن أبي داود: باب العمل في الصلاة ح ٩١٧ ج ١ ص ٢٤١.

(٣) اسد الغابة: ج ٢ ص ٣٨٩، مستدرک الوسائل: باب ٣٠ من ابواب قواطع الصلاة ح ١ ج ٥ ص ٤٣٢.

(٤) المعتبر: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٣.

(٥) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٤.

(٦) قواعد الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٩.

(٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/ احكام النجاسات ص ١٧.

(٨) كشف اللثام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٥٩.

وأمامة ، وترك الاستفصال في صحيح عليّ بن جعفر سأل أخاه « عن رجل صلتى وفي كمّته طير ، قال : إن خاف عليه الذهاب فلا بأس ... »^(١) .

نعم ، لو ذبح الحيوان غير المأكول في الذكرى^(٢) وجامع المقاصد^(٣) كان كالقارورة ؛ لصيرورة الظاهر والباطن المشتمل على النجاسة سواء بعد الموت ، وزاد في الثاني : « ولأنّ حمل جلد غير المأكول ولحمه ممنوع منه في الصلاة » ، وإن كان ذلك منها لا يخلو من بحث ونظر ، خصوصاً الأخير ؛ لمنع شمول أدلة عدم الجواز في غير المأكول للمحمول ، فتأمل .
وكذا لا يندرج في المحمول بل ولا فيما وجبت إزالته للصلاة الدم النجس إذا أدخله تحت جلده فنبت عليه اللحم ، والخيط النجس إذا خاط به جلده ، والخمر الذي شربه ، والميتة التي أكلها ونحو ذلك ؛ للأصل ، وظهور أدلة الإزالة في غيره ، والتحاقه بالباطن ، وصيرورته من التوابع كنجاساته .

فما في التذكرة^(٤) من وجوب إزالة ذلك الدم للصلاة كظاهر المنتهى^(٥) ومحتمل الدروس^(٦) وغيرها^(٧) محلّ منع ، وأشدّ منه منعاً ما عن ظاهر

(١) الكافي : باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه ح ٣٣ ج ٣ ص ٤٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٦٠ من ابواب لباس المصليّ ح ١ ج ٣ ص ٣٣٦ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٥ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الصلاة / لباس المصليّ ج ١ ص ٩٨ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٥ .

(٦) الدروس الشرعية : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٨ .

(٧) كذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

البيان (١) من جريان ذلك حتى في دم الانسان نفسه . نعم قد يتجه القول بوجوب القيء في نحو الأخيرين مع الإمكان كما في المنتهى (٢) وعن غيره (٣) ؛ حرمة الاستدامة كالابتداء ، ولخبر عبد الحميد بن سعيد قال : « بعث أبو الحسن (عليه السلام) غلاماً يشتري له بيضاً ، فأخذ الغلام بيضة أو بيضتين فقامر بهما ، فلما أتى به أكله ، فقال له مولى له : إن فيه من القمار ، قال : فدعا بطشت فتقيّاه فقاءه » (٤) .

فلو لم يفعل وصلى مع السعة وإمكان القيء بني الصحة والبطلان على البحث في الضد .

لكن قد يشكل المختار - أي العفو عن نحو ما تقدّم - بظهور مساواة المذكورات للعظم النجس كعظم الكلب ونحوه إذا جبرّ به ، خصوصاً إذا اكتسى اللحم وخفي ، مع أنّه لم يعرف خلاف بين الأصحاب في وجوب إزالته مع الإمكان ، كما عن المبسوط (٥) ففيه عنه صريحاً ، بل في الذكري (٦) والدروس (٧) الإجماع عليه كذلك كظاهر غيره (٨) ، بل قد

(١) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤١ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٥ .

(٣) كتحرير الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٥ ، والبيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٠ - ٤١ ، والموجز (ضمن الرسائل العشر) : ازالة النجاسة ص ٦٢ .

(٤) الكافي : باب القمار والنهبة ج ٣ ص ١٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب ما يكتسب به ج ٢ ص ١١٩ .

(٥) المبسوط : الصلاة / الثوب والبدن والارض اذا أصابته نجاسة ج ١ ص ٩٢ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(٧) الدروس الشرعية : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٨ .

(٨) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٤ .

يظهر من بعضهم (١) الاتفاق عليه بين المسلمين إلا من أبي حنيفة (٢) ، فلم يوجبه مع اكتساء اللحم ، بل عن بعض الشافعية (٣) القول بوجوبه وإن خشي التلف فضلاً عن المشقة ، وإن كان واضح البطلان ، ومن المعلوم أنّ وجوب الإزالة للصلاة لا لنفسه ، كما هو صريح بعض (٤) وظاهر آخر (٥) ، ولذا لومات سقط وجوب الإزالة كما صرح به أيضاً في الذكرى (٦) وكشف اللثام (٧) .

ولا فرق بينه وبين ما تقدّم ؛ إذ البطلان هنا إما لصدق حمل النجاسة كما عن الشيخ (٨) التعليل به وتبعه في جامع المقاصد (٩) ، أو لعدم العفو عن مثله وإن كان باطناً ، اقتصاراً على المتيقّن من العفو عن نجاسة البواطن نفسها لا الخارج عنها ، وهما معاً جاريان فيما سبق ، بل في الذكرى (١٠) وجامع المقاصد (١١) التصريح بأنّ مثل العظم لو خاط جرحه بخيط نجس ،

(١) كالعلامة في التذكرة : الصلاة / لباس المصلي ج ١ ص ٩٨ .

(٢) المجموع : ج ٣ ص ١٣٨ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٩ .

(٥) كالعلامة في نهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٤ ، والشهد في الذكرى : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٤ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٩ .

(٨) المبسوط : الصلاة / الثوب والبدن والأرض اذا اصابته نجاسة ج ١ ص ٩٢ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٤ .

(١٠) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(١١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٤ .

كما أنّ في الثاني التصريح بعدم الفرق بين العظم النجس والمستنجس ، وهو كذلك .

نعم ، لو كان طاهراً كعظم غير نجس العين من كلّ حيوان ولوميتة بناءً على عدم نجاسته بالموت ، وطهر من النجاسة العرضيّة لو كانت ، لا إشكال في جواز التجير به وعدم وجوب إزالته ، عدا عظم ميت آدمي منه ، وإن كان هو لا ينجس بالموت أيضاً ، إلّا أنّه يجب قلعه لمكان وجوب دفنه ، مع احتمال عدم الوجوب فيه أيضاً ؛ لأصالة البراءة عن دفن مثله ، وخبر الحسن بن زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) : « عن الرجل يسقط سنّه فيأخذ من ميت مكانه ، قال : لا بأس » (١) بناءً على مساواة سنّ الميت لغيره من أجزائه في وجوب الدفن وإن لم نقل به بالنسبة للحيّ ، ولذا جاز للإنسان أن يرجع سنّه إلى مكانه بعد أن قلع ، وإن حكي عن التذكرة^(٢) الإشكال فيه أيضاً ، ومثله وضع سنّ غيره الحيّ موضع سنّه .

لكن قد يدفع هذا الإشكال بتسليم الإجماع وقصره على مورده أولاً ، اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقّن ، أو يراد به مع نجاسة الظاهر ونحوه ممّا يشترط طهارته في الصلاة ، وبمنع حصول الظنّ منه ثانياً ؛ لاحتمال أنّ منشأ دعواه تلك التعليقات العلية ، وبمنع إرادة حاكمه ما هو حجة منه ثالثاً ؛ بقرينة احتماله نفسه في الذكرى (٣) عدم وجوب الإزالة بعد اكتساء

(١) مكارم الاخلاق : في تشبيك الاسنان بالذهب ص ٩٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب

لباس المصلّي ح ٤ ج ٣ ص ٣٠٢ ، وهو عن زرارة .

(٢) تذكرة الفقهاء : الصلاة / لباس المصلّي ج ١ ص ٩٨ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

للحم ، واستوجهه في المدارك (١) والذخيرة (٢) ، وهو في محلّه ؛ لالتحاقه بالبواطن ، ولصيرورته كنجاسته المتصلة به من الدم ونحوه بل كجزئه ، ولقصور ما دلّ على وجوب إزالة النجاسة عن تناول مثله ، خصوصاً بعد انصرافها إلى المتعارف .

نعم ، قد يقال بالفساد قبل الاكتساء لا للحمل ونحوه بل لصيرورته بالتجبر كالجُزء من البدن ، والفرض أنّه ليس باطناً ، فتأمل ، والله أعلم بحقيقة الحال .

﴿وتعصر الثياب﴾ ونحوها ممّا يرسب فيها الماء ﴿من النجاسات﴾ كلّها ﴿إذا غسلت بالقليل﴾ ؛ للشكّ في زوال النجاسة المستصحبة بدونه الناشئ من فتوى المشهور نقلاً (٣) وتحصيلاً (٤) به ، وإن اقتصر بعضهم (٥) على ذكره في البول ، بل في شرح المفاتيح للأستاذ «إنّه كذلك بين المتقدمين والمتأخرين» (٦) ، بل في الحدائق (٧) نفي خلاف يعرف فيه ، كما

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٢٣ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦١ .

(٣) نقلت الشهرة في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٢٥ ، وكفاية الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٣ .

(٤) ممّن قال بذلك : الصدوق في الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٥٦ ج ١ ص ٦٨ ، وابن إدريس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٧ ، والمصنّف في الاعتبار : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٥ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٥) كابن إدريس والمصنّف ، راجع الهامش السابق .

(٦) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٨٦ ذيل قول المصنّف : «المشهور توقّف تطهير ما يرسب فيه الماء على العصر» ج ١ ص ٤٧٥ (مخطوط) .

(٧) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٦٥ .

عن المعتبر (١) نسبته إلى علمائنا ، خصوصاً مع عدم شوب الفتوى به بشكّ أو تردّد من أحد منهم ، بل في جامع المقاصد (٢) وغيره : « إنّه ممّا لا ريب فيه » ، وفيهم إن لم يكن جميعهم من لا يقنع بمّتحّد الدليل عن متعدّده ، بل فيهم من لا يعمل إلّا بالقطعيّات كابن إدريس وغيره ، بل فيهم من لا يفتي إلّا بمضامين الأخبار كالصدوق في الفقيه (٣) والهداية (٤) ، بل حكى عن والده (٥) أيضاً ذلك الذي قيل (٦) : إنّهم كانوا إذا أعوزتهم النصوص رجعوا إلى فتاواه .

ومن احتمال اعتبار العصر في مسّى غسل الثياب ونحوها بالقليل ، وإنّه بدونه صبّ لا غسل ، كما في المعتبر (٧) والمنتهى (٨) وغيرهما (٩) التصريح به ، بل في البحار (١٠) نسبته إلى فهم الأكثر .

وربّما يومئ إليه مقابلته بالصبّ في نحو حسن الحلبي ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن بول الصبي ، قال : تصبّ عليه الماء ، فإن

(١) المعتبر: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٥ .

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٥٦ ج ١ ص ٦٨ .

(٤) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب المياه ص ٤٨ .

(٥) نقله عنه الشيخ 'حسن في المعالم : ما يزول به النجاسات ص ٣٢٧ .

(٦) كما في بحار الأنوار: باب ٣ من ابواب الاغسال ج ٨١ ص ٥٧-٥٨ .

(٧) المعتبر: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٥ .

(٨) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٥ .

(٩) كمصاييح الظلام : (للبيهاني) : شرح مفتاح ٨٦ ذيل قول المصنّف : « المشهور توقف

تطهير ما يرسب فيه الماء على العصر» ج ١ ص ٤٧٤ (مخطوط) .

(١٠) بحار الانوار: باب ٥ من ابواب النجاسات ذيل ح ٨ ج ٨٠ ص ١٠٣ .

كان قد أكل فاغسله بالماء غسلًا...»^(١) الحديث . لعدم صلاحية مائثر بينها إلّا العصر .

بل إن لم نقل بدخوله في مسماه فهو من لوازمه العرفية التي يفهم إرادته من الأمر بالغسل عرفاً ؛ لكونه المتعارف المعهود ، خصوصاً مع ملاحظة كون المراد بالغسل إزالة القذر وأثره بامتزاجه معه وانفصالهما عن الثوب على حسب الأمر بغسل الثوب من الوسخ ونحوه ، بل قد يدعى توقّف إزالة النجاسة باعتبار رسوبها في الثوب عليه ، لينفصل مع الماء الذي وضع احتيالاً لإخراجها ، بل ينبغي القطع بلزوم العصر بناءً على نجاسة الغسالة وإن لم تنفصل ؛ لعدم ثبوت العفو عن المتخلف إلّا بعد العصر ، فقبله على أصل النجاسة .

نعم لا يعتبر أعلى أفراد العصر قطعاً ، كما لا يكتفى بأدناه المخرج شيئاً ما .

ومن الرضوي : « وإن أصابك بول في ثوبك فاغسله من ماء جارٍ مرة ، ومن ماء راكد مرتين ، ثم اعصره ، وإن كان بول الغلام الرضيع فتصب عليه الماء صبّاً ، وإن كان قد أكل الطعام فاغسله ... »^(٢) إلى آخره .

والمروي في البحار عن دعائم الاسلام عن عليّ (عليه السلام) قال في المنّي يصيب الثوب : « يغسل مكانه ، فإن لم يعرف مكانه وعلم يقيناً أنّه

(١) الكافي : باب البول يصيب الثوب أو الجسد ح ٦ ج ٣ ص ٥٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢ ج ١ ص ٢٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٠٣ .

(٢) فقه الرضا : باب ٥ ص ٩٥ ، مستدرک الوسائل : باب ١ و ٢ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ٥٥٣ و ٥٥٤ .

أصاب الثوب غسله كلّهُ ثلاث مرّات ، يفرك في كلّ مرّة ويغسل ويعصر...»^(١) إلى آخره .

بل لعلّ حسنة الحسين بن أبي العلاء المروية في الكافي والتهذيب دالة عليه أيضاً ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البول يصيب الجسد ، قال : صبّ عليه الماء مرّتين ، فإنّما هو ماء ، وسألته عن الثوب يصيبه البول ، قال : اغسله مرّتين ، وسألته عن الصبي يبول على الثوب ، قال : يصبّ عليه الماء قليلاً ثمّ يعصره »^(٢) إلى آخره^(٣) . إن حمل الصبي فيه على الآكل ، للقطع بعدم وجوب العصر في غيره .

إلاّ أنّه قد يشعر تقييده بالقليل وعدم ذكره التعدّد فيه بإرادة الرضيع منه ، ومن هنا استوجه غير واحد^(٤) حمله على الندب أو غيره ، لعدم وجوبه فيه .

كما أنّه قد يشعر تعليله الاجتزاء بالصّب بأنّه ماء كالمروي في مستطرفات السرائر من جامع البنزطي قال : « سألته عن البول يصيب الجسد ، قال : صبّ عليه الماء مرّتين ، فإنّما هو ماء ، وسألته عن الثوب

(١) دعائم الاسلام : ذكر طهارات الابدان والثياب والأرضين ج ١ ص ١١٧ ، بحار الأنوار : باب ٥ من ابواب النجاسات ح ١٢ ج ٨٠ ص ١٠٥ ، مستدرک الوسائل : باب ٣ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ٥٥٥ .

(٢) الكافي : باب البول يصيب الثوب أو الجسد ح ١ ج ٣ ص ٥٥ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١ ج ١ ص ٢٤٩ ، وذكر صدره في الوسائل باب ١ من ابواب النجاسات ح ٤ وذيله في باب ٣ من نفس الابواب ح ١ ج ٢ ص ١٠٠١ و ١٠٠٢ .

(٣) ليس للخبر تتمّة .

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٢٧ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٤ .

يصيبه البول ، قال : اغسله مرتين» (١) يكون مدار الفرق بين الغسل والصب احتياج الأول إلى أمر زائد على مستمى الغسل من مباشرة للمتنجس وغمره وتهيته لخروج عين النجاسة منه بإراقة الماء عليه ، فيكون كذلك الجسد ونحوه لإزالة نجاسة محتاجة إليه .

كما يشهد له ما في الكافي بعد روايته الحسنة السابقة « وروي أنه ليس بوسخ فيحتاج أن يدلك » (٢) وما رواه الصدوق بإسناده عن السكوني كالشيخ بإسناده عن إسماعيل بن أبي زياد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) « كنّ نساء النبي (صلى الله عليه وآله) إذا اغتسلن من الجنابة يبقين صفرة الطيب على أجسادهن ، وذلك أن النبي (صلى الله عليه وآله) أمرهن أن يصبين الماء صباً على أجسادهن » (٣) .

لا أن الفرق بينهما ما سمعته سابقاً في وجوه الشك من دخول العصر في مستمى الغسل دون الصب ، بحيث لو نذر الغسل فلم يعصره حنث ، لمخالفته للعرف واللغة من غير مقتضٍ وشاهد ، كما اعترف به جماعة من متأخري المتأخرين (٤) ، ومقابلته بالصب أعم من ذلك ، كما يومئ إليه إطلاق الصب على ما علم إرادة الغسل منه ، كما في غسل البدن ونحوه وبالعكس ،

(١) مستطرفات السرائر: ص ٣٠ ح ٢١ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب النجاسات ح ٧ ج ٢ ص ١٠٠٢ .

(٢) الكافي : باب الاستبراء من البول وغسله ... ح ٧ ج ٣ ص ٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠٠٢ .

(٣) علل الشرائع : باب ٢٢٣ ح ١ ج ١ ص ٢٩٣ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٧ ح ١٦ ج ١ ص ٣٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب الجنابة ح ٢ ج ١ ص ٥١٠ .

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٢٦ ، والبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٦٦ .

فدعوى دخول العصر في مفهوم الغسل مطلقاً للمقابلة المذكورة في غاية الفساد. على أنه قد يفرّق بينه وبين الغسل بالانفصال وعدمه ، قال في الخلاف : « يكفي الصب في غسل بول الصبي قبل أكله بمقدار ما يغمره ، ولا يجب غسله ، ومن عداه يجب غسل أبوالهم ، وحدّه أن يصب عليه الماء حتّى ينزل عنه... »^(١) إلى آخره. كنحو ما في حواشي الشهيد على القواعد^(٢) وتنقيح المقداد^(٣) ، وهو ظاهر أو صريح في عدم اعتبار العصر في مفهومه. ويؤيده ما تعرفه من عدم اعتباره فيه لو غسل بماء كثير. واحتمال إمكان الفرق بين مسمّى الغسل به والماء القليل لاختلاف كميّته بوضعه في الماء ووضع الماء عليه بالنسبة إليهما ، يدفعه : فرض اتّحاد الكميّة ، كالموضوع تحت ميزاب ونحوه .

فظهر حينئذٍ أنّه لا وجه لانقذاح الشكّ من ذلك ، كما أنّه لا وجه له ممّا بعده ، إذ ليس المفهوم عرفاً من أوامر التطهير والغسل إلّا إرادة إزالة عين النجاسة أو أثرها التي هي كما أنّها تحصل به تحصل بغيره كالمباشرة باليد أولاً وتهيئتها للزوال ، ثمّ إكثار الماء عليها حتّى تنفصل معه بانفصاله من غير حاجة إلى عصر ، كما عن الذكرى^(٤) والبيان^(٥) الاعتراف به ، حيث قال فيها : « إنّ انفصال الماء قد يكفي في الإزالة من غير افتقار إلى عصر... » إلى آخره .

(١) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٩ ج ١ ص ٤٨٤ .

(٢) لم نجد مخطوطه .

(٣) التنقيح الرائع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٥٢ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٤ .

(٥) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤١ .

على أنّه قد تكون النجاسة حكميّة غير محتاجة إلى شيء من ذلك ، نعم قد يتوقّف إخراج العينيّة عليه ، ومعه لا كلام في وجوبه لذلك لا لتوقّف صدق الغسل عليه .

وأما دعوى الاحتياج إليه مقدّمة لإزالة ماء الغسالة ، فهو - مع ابتناؤه على نجاستها ، بل نجاسة المتصل بالمغسول منها ، وقد عرفت أنّ الأقوى طهارة المنفصل منها ، فضلاً عن المتصل ، بل ربّما ظهر منهم هناك أنّ المتصل ليس من موضع محلّ البحث في الغسالة - يدفعها : إمكان القول بالعفو عن المتخلّف قبل العصر ؛ لإطلاق ما دلّ على الاكتفاء بالغسل في طهارة المغسول المستلزم طهارته كالتخلّف بعد العصر الممكن خروجه ولو بعصر أقوى في الثوب وعلى آلة العصر .

وأما الرضوي فليس بحجّة عندنا ، مع احتمال الحمل على صورة التوقّف كخبر الدعائم ، بل لعلّه الظاهر منه بقرينة ذكر الدلك ، بل يمكن إرادة قدماء الأصحاب ذلك ، لأنّه شرط تعبدي وإن حصلت الإزالة بدونه . ولعلّه لذا حكى عن المبسوط^(١) والنهاية^(٢) والجمل^(٣) وظاهر الانتصار^(٤) والناصرات^(٥) إطلاق الغسل من غير تعرّض للعصر ، وإن جعل مقابلاً للصبّ في الأوّل كالخلاف^(٦) ، وهو الذي يقوى في نفس

(١) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٧ .

(٢) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٢ .

(٣) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : ذكر النجاسات ص ١٧١ .

(٤) الانتصار : الطهارة / في النجاسات ص ١٥ .

(٥) الناصررات (ضمن الجوامع الفقهيّة) : الطهارة / مسألة ١٤ ص ٢١٧ .

(٦) تقدم نقل عبارته في الصفحة السابقة .

الحقير وفقاً لصريح جماعة من متأخري المتأخرين^(١)، بل في اللوامع^(٢) نسبتبه إلى الكركي وجلّ الطبقة الثالثة؛ لإطلاق أدلة الغسل المؤيد بسهولة الملة وسماحتها، وبما تسمعه^(٣) ممّا ورد في تطهير البساط والفراش ذي الحشو. وبذلك ينقطع استصحاب النجاسة وإن أُيد بتلك الاعتبارات السابقة، فلا يجب حينئذٍ بعد الإزالة وتحقق مسّى الغسل شيء من العصر تغميزاً أو ليّاً أو كبساً حتّى لو قلنا بنجاسة الغسالة، والله أعلم.

ولعلّ الأقوى وجوب تعدّده بناءً عليه في متعدّد الغسل، وفقاً للسرائر^(٤) والمعتبر^(٥) والروضة^(٦) وغيرها، فيعصر بعد كلّ غسلة، لتوقّف يقين الطهارة عليه، وخبر الدعائم^(٧)، بل ينبغي القطع به على القول بدخوله في مسّى الغسل وأنه الفارق بينه وبين الصبّ.

لكن قضية إطلاق الأكثر وصريح ما عن المدنيّات^(٨) الاكتفاء بالمرّة، كصريح الرضوي^(٩) والفقهاء^(١٠) والهداية^(١١)، إلّا إنّ ظاهر الثلاثة كمحتمل

-
- (١) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٣٣٣-٣٣٥، والسيد في مدارك الأحكام: الطهارة/ أحكام النجاسات ج ٢ ص ٣٢٥-٣٢٧.
- (٢) اللوامع: إزالة النجاسات ج ١ ص ١٦٦ (مخطوط).
- (٣) في ص ٢٣٢.
- (٤) السرائر: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٧.
- (٥) المعتبر: الطهارة/ أحكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٥.
- (٦) الروضة البهية: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٦١.
- (٧) تقدم في ص ٢٢٤.
- (٨) اجوبة المسائل المهنائية: مسألة ٢٩ و ٧٠ ص ٣٧ و ٥٧.
- (٩) تقدم في ص ٢٢٤.
- (١٠) من لا يحضره الفقيه: باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ١٥٦ ج ١ ص ٦٨.
- (١١) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب المياه ص ٤٨.

سابقها كونه بعد الغسلتين ، ولعلّه لكون المقصود منه إخراج ماء الغسالة ، مضافاً إلى الرضوي .

لكن في اللمعة ^(١) التصريح بأنّه بينهما ، وكأنّه لأنّ المراد به إخراج نفس النجاسة أولاً ثمّ تعقيبه بغسلة التطهير . وربّما يوميّ إليه تعليل الغسلتين بأنّ أحدهما للإزالة وأخرى للتطهير ، ولا ينافيه القول بنجاسة الغسالة ؛ لإمكان منعه في خصوص غسلة التطهير أولاً ، وإمكان القول بالعمو عن خصوص المتخلّف ثانياً ، لإطلاق أدلّة حصول الطهارة بمسّى الغسل ، وعلى كلّ حال فالأقوى ما عرفت .

كما أنّه قد يقوى في بادئ النظر وجوبه أيضاً حتّى لو غسل بالكثير جارياً أو غيره ، كما هو قضيّة إطلاق المتن وغيره ^(٢) ؛ للاستصحاب ، مع احتمال تعبدية العصر كاحتمال دخوله في مسّى الغسل ، وإطلاق الرضوي ، وإيجابه في الراكد الذي هو أعمّ من الكرّ .

لكن صرح جماعة من المتأخّرين ^(٣) بل في الذخيرة ^(٤) نسبته إلى أكثر المتأخّرين كما في غيرها ^(٥) نسبته إلى التذكرة ونهاية الأحكام وما تأخّر عنها بسقوطه حينئذٍ ، بل لم نعرّ على مصرّح بخلافه ؛ لإطلاق الأدلّة ، ومنع

(١) اللمعة الدمشقية : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٦١ .

(٢) كقواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ ، وارشاد الاذهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ .

(٣) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٤ ، والبيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٠ .

(٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٢ .

(٥) كمدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٢٨ .

احتمال دخوله في مسماه في المفروض ، إلّا مع اتحاد كيفية الغسل فيها ، كمنع احتمال التعبّد ، وظهور الرضوي في سقوطه مع غسله في الجاري ، بل لعلّ المراد به مطلق ما لا ينفعل ، وبالراكد القليل المنفعل ، وفحوى طهارة ما لا يعصر وترسب فيه النجاسة .

هذا مع عدم فائدته - أي العصر - هنا بناءً على تعليله بخروج ماء الغسالة ؛ لكون المفروض أنّ المغسول به ممّا لا ينفعل ، والقول بتحقيق نجاستها في انفصال المغسول عن الماء لإرادة غسله مرّة ثانية إذا كان ممّا يغسل مرتين ، يدفعه : - بعد تسليم وجوب التعدّد في الكثير - أنّه لا حاجة إلى العصر أيضاً ؛ لحصول طهارتها باشتمال كثير الماء عليه في المرّة الثانية ، وهو الأقوى .

وينبغي أن يلحق بالعصر عند من اعتبره - بل لعلّ مراده به ما يشمله - الدقّ والتغميز والتثقيب والتقليب ونحوها ممّا يكون سبباً للإخراج فيما يرسب فيه الماء ويعصر عصره لثخنه ومافيه من الحشو ، بل قيل ^(١) : إنّ ذلك معناه لغة ؛ لاقتضاء الضرورة واتّحاد فائدتها من إخراج الغسالة والنجاسة معه ، وبه صرح الفاضل ^(٢) والشهيدان ^(٣) والمحقّق الثاني ^(٤) وغيرهم ^(٥) .

(١) كما في مصابيح الظلام (للبيهقي) : شرح مفتاح ٨٦ ذيل قول المصنف : « المشهور توقّف تطهير ما يرسب فيه الماء على العصر » ج ١ ص ٤٧٤ (مخطوط) .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٦ ، تحرير الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٤ ، نهاية الأحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٧٨ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٤ ، والدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ ، والبيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٠ ، وروض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٧ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ .

(٥) كابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ازالة النجاسة ص ٥٩ ، والسيد في مدارك

لكن علّله غير واحد^(١) بالرواية أيضاً ، ولم نعثرفيا وصل إلينا منها على شيء من ذلك ، بل قد يومئ بعضها إلى خلافه كخبر علي بن جعفر المروي عن كتاب المسائل له وقرب الاسناد سأل أخاه « عن الفراش يكون كثير الصوف فيصيبه البول ، كيف يغسل ؟ قال : يغسل الظاهر ، ثم يصب عليه الماء في المكان الذي أصابه البول حتى يخرج من جانب الفراش الآخر »^(٢) بل هو ظاهر في التوسعة في تطهر المتنجسات ، كظهوره في طهارة الغسالة .

وأما الصحيح أو الموثق : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الثوب يصيبه البول فينفذ إلى الجانب الآخر ، وعن الفرو وما فيه من الحشو ، قال : اغسل ما أصاب منه ومس الجانب الآخر ، فإن أصبت مس شيء منه فاغسله ، وإلا فانضحه بالماء »^(٣) فعدم دلالة على ذلك واضح . وكأن مراد السائل أنه نفذ متوجّهاً إلى الجانب الآخر وإن لم يبلغه ، كما أن مراده اغسل ما علم إصابة البول له ونفوذه إليه ، وأما الجانب الآخر فمسه ، فإن وجدت عليه رطوبة البول فاغسله ؛ أي اغسل الثوب بحيث ينفذ الماء من أحد جانبيه إلى الآخر ، وإن لم تجد عليه شيئاً من رطوبته فانضحه بالماء .

الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٢٩ .

(١) كالشهيد الأول في الذكري : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٤ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٧ .

(٢) مسائل علي بن جعفر ح ٣٩٧ ص ١٩٢ ، قرب الاسناد : ص ١١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب النجاسات ح ٣ ص ١٠٠٤ .

(٣) الكافي : باب البول يصيب الثوب أو الجسد ح ٣ ص ٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب النجاسات ح ٢ ص ١٠٠٤ .

وكذا صحيح إبراهيم بن أبي محمود سأل الرضا (عليه السلام) «عن الطنفسة والفراش يصيبهما البول ، كيف يصنع بهما وهو ثخن كثير الحشو؟ قال : يغسل ما ظهر منه في وجهه»^(١) ، فإنه مبني على إرادة غسل ما علم وصول البول إليه من وجهه ، أو على عدم نفوذه ، أو الاجتزاء بغسل الظاهر؛ لأنه مورد الاستعمال والمباشرة ، وعلى كل حال فلا دلالة فيه على شيء من ذلك .

فالأولى حينئذٍ الاستناد إلى ما تقدم سابقاً من ظهور مساواة تلك الأمور للعصر ، بل قد عرفت احتمال إرادة ما يشملها منه ، كما صرح به بعضهم^(٢) ، بل نسبه آخر^(٣) إلى الظاهر من كتب اللغة . نعم لا يندرج فيه الجفاف قطعاً ولا يلحق به ، خصوصاً إن قلنا به لدخوله في مفهوم الغسل أو للرضوي ، فيبقى الثوب حينئذٍ مع عدمه على النجاسة كما صرح به الشهيدان^(٤) والمحقق الثاني^(٥) وغيرهم^(٦) . لكن في التذكرة^(٧) الإشكال فيه من زوال النجاسة بالجفاف ، ومن

(١) الكافي : باب البول يصيب الثوب أو الجسد ح ٢ ج ٣ ص ٥٥ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١١ ج ١ ص ٢٥١ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ص ١٠٠٤ .

(٢) راجع هامش رقم (١) من ص ٢٣١ .

(٣) كالعالمي في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٤ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٤ ، وروض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٧ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ .

(٦) كالبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٦٨ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

مظنة انفصال أجزاء النجاسة في صحبة الماء بالعصر لا بالجفاف .
ولا يخفى وضوح مصادرة أولى جهتي الإشكال ، كما أنه في المعالم القطع
بالاجتزاء بالجفاف ، بناءً على تعليل اعتبار العصر بإخراج ماء الغسالة ،
قال : « وما ذكره العلامة والشهيد من الظنّ ليس بشيء ، كيف ؟! وهذا
الظنّ في أكثر الصور لا يأتي والتخيل في الأحكام الشرعية لا يجدي » (١) .
قلت : لا ريب في كفايته هنا لاستصحاب النجاسة ، فاحتمال
التفاوت بين العصر والجفاف كافٍ فضلاً عن الظنّ ، كما هو واضح .
أمّا ما لا يعصر عادةً ؛ فإن كان ممّا لا يرسب فيه الماء مثلاً من
الأجسام الصلبة كالجسد والإناء وغيرهما ، فاعتبر العلامة في التحرير (٢)
وعن النهاية (٣) ذلك فيها عوض العصر ، كما عن ابن حمزة (٤) ذلك
أيضاً ، لكن في غير مسّ الحيوان النجس ؛ استظهاراً ، ولموثّق عمّار بن
موسى عن أبي عبد الله (عليه السلام) : « ... في قدح أو إناء يشرب فيه
الخمّر ، قال : تغسله ثلاث مرّات ، سئل يجزيه أن يصبّ فيه الماء ؟ قال :
لا يجزيه حتّى يدلكه بيده ، وبغسله ثلاث مرّات » (٥) بل في المنتهى أنّه
« قد يظهر من إطلاقه الغسل أولاً دخوله في مسّاه ، وإلا لكان تأخيراً

(١) معالم الدين : ما يزول به النجاسات ص ٣٢٤ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٧٧-٢٧٨ .

(٤) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٩ .

(٥) الكافي : باب الأوّاني يكون فيها الخمر ثم يجعل فيها الخل ح ١ ج ٦ ص ٤٢٧ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ١٢ ح ١١٧ ج ١ ص ٢٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٥١ من أبواب النجاسات

ح ١ ج ٢ ص ١٠٧٤ .

للبيان عن وقت الحاجة»^(١).

قلت : لا ريب في اعتبار الدلك مع توقّف إزالة النجاسة أو الاطمئنان بذلك عليه ، لا لدخوله في مسمى الغسل ، بل لعدم تحقّق الإزالة المأمورها بدونه ، وعليه ينزّل الموقّ ، خصوصاً بالنسبة إلى مثل هذه النجاسة في النفوذ في مثل هذا المحلّ وشدة الاهتمام بالاحتياط عنها ، وإلاّ فهذا الراوي بعينه روى عن الصادق (عليه السلام) أنّه «سئل عن الكوز والإناء يكون قدراً كيف يغسل؟ وكُم مرة يغسل؟ قال: يغسل ثلاث مرّات، يصبّ فيه الماء فيحرّك فيه ثمّ يفرغ منه ذلك، ثمّ يصبّ فيه ماء آخر فيحرّك فيه ثمّ يفرغ منه ذلك الماء، ثمّ يصبّ فيه ماء آخر فيحرّك فيه ثمّ يفرغ منه وقد طهر...»^(٢).

وهو كالصرّيح في عدم اعتبار الدلك ، كالأخبار^(٣) الآمرة بالصب على الجسد من البول ومحلّ الاستنجاء منه ، خصوصاً المشتملة على التعليل بأنّه ماء ، فلا ريب في عدم وجوبه مع عدم التوقّف عليه ، كما صرّح به جماعة^(٤) ، بل لا أعرف فيه خلافاً ممّن عدا من عرفت ، بل يمكن تنزيل

(١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٥ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١١٩ ج ١ ص ٢٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ٥٣ من ابواب النجاسات ج ١ ص ٢ ج ١٠٧٦ .

(٣) كخبر ابن أبي العلاء ومروي المستطرفات المتقدمين في ص ١٣٩ س قبل الأخير- ١٤٠ س ٨ . هذا بالنسبة للشق الأول ، واما الصب على محل الاستنجاء فكما في الخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إذا انقطعت درة البول فصّب الماء » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٥ ح ٢٨ ج ١ ص ٣٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب احكام الخلوة ج ١ ص ٢٤٧ .

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٢٨-٣٢٩ ، والبحراني

كلامه على ذلك .

نعم يمكن القول باستحبابه للاستظهار، كما في المعتبر (١) والمنتهى (٢) ومجمع البرهان (٣) والمدارك (٤) وعن المدنيات (٥) والتذكرة (٦) .

لكن قد يشكل - بناءً على نجاسة الغسالة ، ووقوع الدلك مقارناً للغسل - الحكم بطهارة ما على آلة الدلك من ماء الغسالة .

وربما يدفعه : - بعد إمكان معلومية تبعية الطهارة في مثل الفرض - ظهور أنّ المراد باعتبار الدلك هو مباشرة المتنجس لهيئة إخراج نجاسته بإراقة الماء عليه ، فلا بد حينئذٍ من سبقه على غسلة التطهير ، فلا بأس بالتزام نجاسة ما على الآلة حينئذٍ . لكن يحتمل الاكتفاء به لو وقع بعد الصب على البدن لإزالة أجزاء النجاسة لو كانت بانفصال ما بقي من الماء ، كما هو قضية بدليته عن العصر ، وكذا الاكتفاء به مع المقارنة ، فتأمل جيداً .

وإن كان ممّا يرسب فيه الماء مثلاً ، فإن تنجس بنجاسة نفذت في أعماقه بحيث لا يمكن وصول الماء باقياً على إطلاقه إليها مع بقاء المتنجس على حاله أو العلم به كذلك لרטوبة أو فيه دسومة أو لغيرهما لم يظهر قطعاً لا بالقليل ولا بالكثير ، بل هو حينئذٍ كالمائعات غير الماء من الدهن وغيره ،

في الحقائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

(١) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٥٠ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٦ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٣٦ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٢٩ .

(٥) اجوبة المسائل المهنية : مسألة ٧٣ ص ٥٨ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

وإن اتَّفَق لها جُود بعد ذلك كالذهب ونحوه يحصل بسببه طهارة سطحها الظاهري ، فلا يطهر شيء منها إلا بالعلم بتخلُّل الماء جميع أجزائه ، وهو لا يحصل غالباً في مثلها إلا بالخروج عن الحقيقة التي هي عليه وانقلابها ماء .

لكن في المنتهى ^(١) وعن التذكرة ^(٢) والنهاية ^(٣) أنه يطهر الدهن النجس بصبّه في كرماء ومازجت أجزاء الماء أجزاءه ، واستظهر على ذلك بالتطويل بحيث يعلم وصول الماء إلى جميع أجزائه ، وهو جيد على فرض تحقّقه ، لكنّه بعيد بل ممتنع ؛ ضرورة عدم حصول العلم بذلك مع بقاء الدهن على مسّاه بحيث يمكن الانتفاع به للأكل ونحوه بعد ذلك ، وإن أمكن من جهة الرقة التي حصلت له أن يتخلّل الماء تلك الأجزاء ، فيكون كالدسومة التي على البدن أو اللحم ونحوهما ، فإنّها لا تمنع نفوذ الماء فيها ووصوله إلى البدن ، ولذا تطهر بالقليل تبعاً لهما فضلاً عن الكثير - كما صرح به في جامع المقاصد ^(٤) - وإن لم تنقلب ماء بل باقية على حالها ، بل هو مقطوع به من السيرة والعمل في سائر الأعصار والأمصّار .

وربّما يَوْمى إليه في الجملة ما ورد ^(٥) من كراهية الإدهان قبل الغسل ،

(١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٠ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

(٣) نهاية الأحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨١ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٣ .

(٥) كالخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن عبد الله بن بحر ، عن حريز قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الجنب يدهن ثم يغتسل ؟ قال : لا » .

الكافي : باب الجنب يأكل ويشرب ويقرأ ... ج ٦ ص ٣ ج ٣ ص ٥١ ، تهذيب الأحكام :

والأمر سهل بعد أول النزاع معه (رحمه الله) إلى لفظ .

وطهر الثوب المصبوغ بنجس أو متنجس ونحوه من ليقة الخبر النجس وغيرها كطهر غيره من المتنجس به غير المصبوغ يحصل بزوال ما عليه من عين النجس أو المتنجس مع تحقق مسمى الغسل بالماء والعصر إن قلنا به بالماء القليل أو الكثير، من غير فرق بين جفافه ورطوبته لإطلاق الأدلة .

نعم ، يعتبر عدم خروج ما طهر به من الماء عن الإطلاق قبل تحقق الغسل به ؛ لعدم صدق الغسل بالماء معه ، واحتمال الاكتفاء بإطلاقه في أول صبه وإن خرج بتخلله في أجزاء المتنجس عنه - لصدق الغسل بماء وصب الماء ونحوها الذي لا يقدح فيه إلا الخروج عن الإطلاق قبل الصب بغير المغسول به - بعيداً ؛ لمنع الصدق ، لا أقل من الشك ، والاستصحاب محكم .

نعم قد يقال بعدم اشتراط العلم بوصوله للمغسول كذلك وإن أوهمه بعض العبارات^(١) ، بل يكفي استصحاب إطلاقه ما لم يعلم خروجه متغيراً بعصر ونحوه ، كأن غسل في ظلمة ونحوها ، ومعارضته باستصحاب بقاء الثوب على النجاسة ، يدفعها : تحكيم مثل الاستصحاب الأول على الثاني في سائر نظائره المقطوع بها بين الأصحاب .

أما لو علم خروجه متغيراً بعصر ونحوه فلا ريب في بقاء الجزء المقارن صدق غسله لانفصاله متغيراً على النجاسة ، وأما ما عداه من الأجزاء التي لم يعلم سبق غسلها على التغير - الحاصل بتخلل الماء أجزاء المغسول بعد

الطهارة / باب ٦ ح ٤٦ ج ١ ص ١٢٩ ، ومائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١

ص ٤٩٦ .

(١) كالحقائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٨٣ .

صَبَّه - أو التغيّر على غسلها فإشكال ، ينشأ من احتمال تحكيم ذلك الاستصحاب أيضاً كالصورة الأولى ، ومن احتمال منعه لمعارضته هنا بأصالة تأخر الغسل عن التغير ، فيبقى استصحاب النجاسة سالماً حتّى من معارضة استصحاب الإطلاق ؛ لكونه هو المعارض باستصحاب تأخر الغسل عن التغير عند التأمل ، لا استصحاب آخر غيره حتّى يكون سالماً كاستصحاب النجس ، فيحكم عليه ، فتأمل جيّداً .

لا يقال : إنّ غسل الثوب المصبوغ بمتنجّس حال رطوبته لا يحصل إلّا بالكثير ؛ ضرورة عدم حصول طهارة تلك الأجزاء الصبغية الرطبة إلّا به دون القليل ، لأنّها من الماء المضاف المتوقّف طهره على ذلك ، نعم لو جفّ وكان يابساً أمكن تطهيره بهما ؛ لذهاب تلك الأجزاء وبقاء عين الثوب المتنجّس القابل للطهارة بهما .

لأنّا نقول : إنّ لا فرق بين القليل والكثير في ذلك ؛ لاشتراط حصول طهارة كلّ عين متنجّسة بنجاسةٍ بإزالة عين تلك النجاسة ، سواء طهر بالقليل أو الكثير ، فتلك الأجزاء الصبغية إنّ بقيت على الثوب فهو باقٍ على النجاسة ، وإلّا فلا .

ودعوى حصول طهارتها بالكثير دون القليل يدفعها : توقّف طهر المضاف على انقلابه ماءً بممازجة الكثير كما تقدّم البحث فيه مشعباً^(١) ، فع فرض بقائها على الإضافة - كما هو محلّ البحث - لا وجه لطهارتها .

اللهم إلّا أن يفرّق بين تطهير المضاف المتميّز بنفسه المستقلّ وبين التابع لغيره من الأجسام المتخلّل في أجزائها ، فلا يطهر الأوّل إلّا بانقلابه إلى

الماء بخلاف الثاني ، فإنه يكفي تحقق مسمى الغسل لذلك الجسم مع ملاقة الماء تلك الأجزاء من غير حاجة إلى انقلابه ماءً ، وإلا لم يطهر شيء من الخضراوات الظاهرية المائية كالرقي والبطيخ والخيار ونحوها ولو بالكثير ، وبطلانه واضح .

وفيه : أولاً : منع تسليم هذا الفرق ، والخضراوات لا تطهر إلا بزوال تلك الأجزاء المائية منها الملاقية للنجاسة ، أو انقلابها إلى الماء ، ولا تسري نجاستها إلى الأجزاء الأخر المتخللة في الجسم ؛ إذ ليس ذا من المائع قطعاً ، فلا ينجس أسفل الخيار مثلاً بنجاسة أعلاها كما هو واضح .

وثانياً : تسليمه وقصره على الأجزاء المائية الخلقية ذاتاً ، لا في محل البحث من المضاف العرضي كالأجزاء الصبغية ، بل لا بد من زوالها في حصول الطهارة واستهلاكها بالماء المغسول به ، من غير فرق بين القليل والكثير ، كما في كل عين متنجسة بنجاسة رطبة وأريد تطهيرها ، بل لعله في غالب الأوقات يقطع بعدم انفصالها تماماً من المغسول ؛ إذ قد ينفصل منه ما هو أقل من تلك الرطوبة بمراتب ، فلا يقدح تخلفها بعد إفاضة الماء عليها واستهلاكها به ولو كان الماء قليلاً ، بل هو كذلك في عين النجاسة كالبول ونحوه فضلاً عن المتنجس ، فإنه لو فرض جسم قد تنجس ببول وأريد تطهيره حال رطوبته فأفيض الماء عليه حتى استهلكت الأجزاء البولية فيه لم يكن تأمل في حصول طهارته بذلك .

وثالثاً : لو سلم الفرق المذكور لا وجه للفرق أيضاً بين القليل والكثير ؛ إذ كما تحصل طهارة تلك الأجزاء الصبغية بملاقة الكثير من غير استحالة تبعاً للجسم تحصل أيضاً بالغسل بالقليل ، ودعوى الفرق تحكّم ؛ إذ أقصى ما يسلم اعتبار الكثير في طهارة المضاف فيما أريد تطهيره مستقلاً بانقلابه

ماء ، لا ما إذا كان من التوابع متخللاً في أجزاء الجسم .
ولعلك بالتأمل في جميع ما ذكرنا تستفيع في البحث عن تطهير جملة ممّا ذكره الأصحاب من الصابون والحبوبات والفواكه المطبوخة والخبز والخبز واللحم والقرطاس ونحوها ممّا يرسب فيه الرطوبة ولا يعصر .
وحاصل البحث فيها : أنّها إمّا أن تكون قد تنجّست بنجاسة لم تنفذ في أعماقها ولم تتجاوز ظاهرها ، وإمّا أن تكون قد تنقّعت بالنجاسة حتّى نفذت في أعماقها .

ولا ريب في حصول طهارة الأولى بغسلها في الكثير ووضعها فيه ، وكأنّه وفاقّي ، بل حكاها في اللوامع ^(١) عليه ، كما أنّه في الذخيرة ^(٢) استظهر نفي الخلاف عنه ؛ لعموم مطهريّة الماء وغيره السالم عن معارضة شيء يعتدّ به ، فاحتمال تعبّدية العصر أو ما يقوم مقامه حتّى يكون ما لا يمكن عصره غير قابل للتطهير أصلاً لا يصغى إليه .

وأما غسلها بالقليل فصريح جماعة من المتأخّرين ^(٣) كظاهر آخريّن ^(٤) عدم حصول الطهارة به ، بل في اللوامع ^(٥) نسبته لأكثر معتبري العصر ، كما في المعالم ^(٦) إلى المعروف بين متأخري الأصحاب ؛ لنجاسة الغسالة ،

(١) اللوامع : ازالة النجاسات ج ١ ص ١٧٤ (مخطوط) .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٣ .

(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٣ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٧ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام :

الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٩ .

(٤) كالشهيد الأول في الذكرى : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٥) اللوامع : ازالة النجاسات ج ١ ص ١٧٤ (مخطوط) .

(٦) معالم الدين : ما يزول به النجاسات ص ٣٧٨ .

وتوقف صدق مسمى الغسل بالقليل على العصر وما يقوم مقامه ، أو على الانفصال الممتاز به عن الصب .

وفيه ينبعد منع الأول عندنا ، بل والثاني أيضاً كما عرفت ، بل والثالث إن أراد انفصال تمام ما غسل به من الماء ، وإن أراد في الجملة فهو مسلم في غسل النجاسة لا في مطلق الغسل ، لكنّه متحقق في مفروض البحث ؛ لحصول انفصال بعض ما مرّ على الظاهر قطعاً - أنّه يمكن القول بالعمو عن المتخلف في خصوص المقام لنحو العفو عنه في الطنفسة والفرش ذي الحشو وغيرهما من الخرف والآجر الجاقين ، بل لعل المتخلف هنا أقلّ من ذلك بمراتب .

ولنع تسليم وجوب العصر فيما لا يعصر وإن قلنا به فيما يقبله ، كما يومئ إليه القطع بسقوطه فيه لو غسل بالماء الكثير وإن قلنا باعتباره فيه أيضاً فيما يعصر .

وللزوم الضرر والعسر والخرج المنافية لسهولة الملة وسماحتها في توقف التطهير على الكثير .

وللظنّ القويّ إن لم يكن علماً بعدم اعتبار ذلك في الأزمان السالفة ؛ لقلة وجود الكثير من الماء فيها ، خصوصاً في أرض الحجاز ، وخصوصاً بالنسبة إلى أولئك الأعراب وأهل البادية الذين كانوا يكتفون بنقل قرية من الماء أياماً وليالي .

ولعموم مطهريّة الماء التي قد امتنّ الله بها على عباده في كتابه المحكم وعلى لسان نبيّه المعظم (صلى الله عليه وآله) .

ولوضوح اكتفاء الشارع في تطهير النجاسات بتحقيق مسمى الغسل الذي هو في كلّ شيء بحسبه الحاصل من استقراء موارد الأدلة وتتبع

جزئياتها ، كما في غيره من القواعد المستفادة من الشرع ، ولذا لم يحتج في تطهير كلّ عين بالكثير أو القليل من كلّ نجاسة إلى دليل خاصّ بعينه ، فلا حاجة حينئذٍ إلى دعوى ورود خصوص عموم أو إطلاق حتّى يرد عليه أنا لم نعثر عليه ، مع أنّه قد يجده المتتبع .

ولمرسل الفقيه المتقدم في باب الاستنجاء^(١) : « إنّ أبا جعفر (عليه السلام) دخل الخلاء فوجد لقمة خبز في القدر ، فأخذها وغسلها ودفعها إلى مملوك له ، وقال : تكون معك لا كلّها إذا خرجت ... »^(٢) بل عن عيون أخبار الرضا (عليه السلام)^(٣) وصحيفة الرضا (عليه السلام)^(٤) روايته مسنداً عن الرضا (عليه السلام) أنّ الحسين بن عليّ (عليه السلام) فعل ذلك .

ولفحوى ما تسمعه^(٥) من خبري اللحم المطبوخ والذنوب . ولعلّه من ذلك كلّ مال الأردبيلي^(٦) وتلميذه^(٧) والكاشاني^(٨) والنراقي^(٩) إلى قبولها للتطهير بالقليل ، وهو قويّ وإن كان الأوّل أحوط .

(١) لم يتقدم نص الحديث هناك ، بل تقدمت الإشارة اليه فقط ، راجع ج ٢ ص ١٢٨ و ١٢٩ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب ارتياد المكان للحدث ... ح ٤٩ ج ١ ص ٢٧ ، وسائل الشيعة :

باب ٣٩ من أبواب احكام الخلوة ح ١ ج ١ ص ٢٥٤ .

(٣) عيون اخبار الرضا : باب ٣١ ح ١٥٤ ج ٢ ص ٤٣ .

(٤) صحيفة الرضا : ح ١٧٦ ص ٨٠ .

(٥) الآتي أولهما في ص ١٥٣ س ٦-٨ ، وثانيهما في ص ٣٢٦ س ١-٦ .

(٦) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٣٨ .

(٧) مدارك الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣١ .

(٨) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٨٦ ج ١ ص ٧٦-٧٧ .

(٩) اللوامع : ازالة النجاسات ج ١ ص ١٧٤ (مخطوط) .

وعليه - أي الأول - فهل المراد عدم قبول القليل لطهارتها حتى السطح الظاهري الذي جرى عليه الماء ، أو المراد طهارة ذلك السطح وإن تنجس الباطن بالغسالة ؟ وجهان ، ينشآن من احتمال اشتراط الطهارة بالانفصال المتعذر هنا باعتبار كمونه في الباطن وعدمه ، ولعل الأقوى الثاني ، فتأمل .

وأما ما رسبت فيه النجاسة ونفذت في أعماقه فلا ريب في عدم حصول طهارة ما لم يمكن وصول الماء المطلق المزيل للنجاسة إلى باطنه منه للزوجة أو رطوبة أو غيرهما بالقليل والكثير ؛ ضرورة عدم الاكتفاء بغسل الظاهر عن الباطن ، كضرورة عدم العفو عن نجاسة باطنه .

لكن في كشف الأستاذ : « إن المنجمد بعد الانفعال مما يرسب فيه رطوبة الماء من غير استحالة كالمشوي من المنجمد من مائع الطين ويابس العجين فالظاهر فيها طهارة البطون ، كالحبوب واللحوم مطبوخة أو باقية على حالها جافة أو رطبة من غير حاجة إلى تجفيف أو تنظيف بماء معصوم ؛ لأن الظاهر أن اتصال الرطوبة بمثلها مغني في التطهير ، وما كان منها ما يرسب فيه الغسالة كالمأخوذ من الطين الخالي عن طبخ النار فلا يطهره سوى الماء المعصوم »^(١) انتهى .

وقد يوهم تعليله الاكتفاء بالاتصال من غير حاجة إلى نفوذ المطهر من الماء ، بل قد يظهر من الذخيرة^(٢) الميل إليه وآنه المشهور ، ومن الحدائق^(٣) نفي الخلاف فيه بينهم ، وربما يؤيده إطلاق خبر السكوني عن جعفر عن أبيه

(١) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٨٠ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٤ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٧٤ .

(عليهما السلام) : « إِنَّ عَلِيًّا (عليه السلام) سئل عن قدر طبخت وإذا في القدر فأرة ، قال : يهراق مرقها ، ويغسل اللحم ويؤكل » (١) كخبر زكريّا بن آدم : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قطرة خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير ، قال : يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمة أو الكلب ، واللحم اغسله وكله ... » (٢) حيث أُطلق فيها الأمر بالغسل من غير إشارة إلى نفوذ الماء في أعماق اللحم ، مع ظهور نفوذ المرق النجس فيها ؛ لانتقاعه به ، كخبر عليّ بن جعفر المروي عن قرب الاسناد سأل أخاه (عليه السلام) « عن أكسية المرعزي (٣) والخفاف تنقع في البول يصلّى عليها ؟ قال : إذا غسلت بالماء فلا بأس » (٤) .

لكن قصور أسانيدها - وعدم وضوح انصراف الإطلاق فيها إلى ذلك ، كعدم الجابر لها على هذا التقدير ؛ لعدم ثبوت موافق له في ذلك ، وما سمعته من ظاهر الكتابين السابقين لم نتحقّقه ، بل قد يظهر اتفاق من عداه من الأصحاب على خلافه من اعتبار نفوذ الماء إلى ما نفذت فيه النجاسة - يمنع من الركون إليها في قطع القواعد الشرعيّة من عدم طهارة المنتجس إلّا

(١) الكافي : باب الفأرة تموت في الطعام والشراب ح ٣ ج ٦ ص ٢٦١ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ١٠٠ ج ٩ ص ٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب الاطعمة المحرمة ح ١٦ ج ١٦ ص ٤٦٣ .

(٢) الكافي : باب المسكر يقطر منه في الطعام ح ١ ج ٦ ص ٤٢٢ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٤٧ ج ٩ ص ١١٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الاشربة المحرمة ح ١٧ ج ١٧ ص ٢٨٦ .

(٣) المرعزي : الزغب الذي تحت شعر العنز . مجمع البحرين : ج ٤ ص ٢١ مادة (رعز) .

(٤) قرب الاسناد : ص ٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ٧١ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢

بالغسل بالماء ونحوه .

نعم ، لو كانت في حالٍ ينفذ فيها الماء المطهر ولو بتجفيف ونحوه طهرت بوضعها في الكثير قطعاً حتى ينفذ في أعماقها ، ويزيل عين النجاسة أو يهلكها إن وجدت في بواطنها ، وإلا اكتفي بإصابة الماء للمتنجس ؛ لصدق مستمى غسل الباطن وما أشبهه بذلك كبعض ما تحت الأظفار وبعض باطن السرة والعينين والأذنين وما تحت الحاجب من جبائر أو عصائب أو لطوخ ونحوها ، من غير حاجة إلى انفصال وجريان من محلٍ إلى آخر ، بل وبغسلها في القليل أيضاً في وجه قوي جداً مع نفوذه كالكثير إلى المحل المتنجس .

فما عساه يظهر من بعض ويحكي عن آخر^(١) من عدم قبولها الطهارة أصلاً لا ينبغي أن يصغى إليه إن كان ذلك منه نزاعاً في حكم ، وإلا كان نزاعاً في موضوع ؛ إذ فرض البحث نفوذ المطلق المزيل أو المهلك إلى محل النجاسة ، فلا ينبغي التوقف معه حينئذٍ في زوال النجاسة بغسلها به ؛ لإطلاق الروايات المتقدمة وأكثر الأدلة السابقة ، وما يشعر به خبر الحسن بن محبوب عن أبي الحسن (عليه السلام) في الجص يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى : « إن الماء والنارق قد طهراه »^(٢) كما عن الأستاذ الأكبر^(٣) الاعتراف به .

(١) كالعلامة في القواعد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ ، والارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب ما يسجد عليه وما لا يسجد ح ٨٣٣ ج ١ ص ٢٧٠ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ١٣٦ ج ٢ ص ٢٣٥ ، وسائل الشيعية : باب ٨١ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٩٩ .

(٣) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٨٦ ذيل قول المصنف : « ومنهم من قال لا يظهر بالقليل » ج ١ ص ٤٨٦-٤٧٧ (مخطوط) .

ودعوى الفرق بينها بصدق مستمى الغسل بتلك الإصابة في الكثير دون القليل تحكّم ، كدعوى الفرق بقبول تطهير النافذ من الماء الكثير لما نفذ فيه ؛ باعتبار اعتصامه باتّصاله بالكثير ، دون القليل فإنّه ينجس بالملاقاة ؛ إذ هي - مع إمكان منع الاتّصال ؛ باعتبار حيلولة تلك الأجزاء من الجسم بين الماء النافذ ومادّته - يدفعها : منع نجاسة الغسالة عندنا أولاً ، ووضوح جريان أحكام الطاهر على الماء الذي يغسل به حال تخلّله في أجزاء المغسول وقبل انفصاله من التطهير به ونحوه عند من قال بنجاسة الغسالة أيضاً ثانياً .

وكذا الفرق بدعوى إمكان إزالة عين النجاسة أو إهلاكها بالكثير دون القليل ؛ إذ هو - مع أنّه لا يتم في النجاسة الحكميّة - ممنوع ، على أنّ البحث مع فرضه .

كالفرق أيضاً بوجوب انفصال ماء الغسالة لو كان بالقليل ، خصوصاً ماء غسلة الإزالة لا التطهير وإن لم نقل بوجوب العصر ، للفرق بينه وبين الصبّ ، وبنجاسة غسالته الراسبة فيه دون الكثير ؛ إذ هو إن سلّم في غير غسل البواطن ، على أنّ مثله يأتي في الغسل بالماء الكثير أيضاً عند التأمل ، والاكتفاء بالإهلاك فيه دون القليل تحكّم ، وقد تقدّم ما يعلم منه ما في الأخير بما لا مزيد عليه .

نعم ، لو توقّف نفوذ الماء القليل إلى الأعماق على وضع المتنجّس فيه دون صبّه عليه اتّجه حينئذٍ اختصاص تطهيره بالكثير ، بناءً على اعتبار ورود المطهّر من القليل على المتنجّس ، لا ما إذا لم يتوقّف .

والقول بتحكيم استصحاب بقاء النجاسة - في غير المتيقّن من الوضع بالماء الكثير دون القليل الذي ظاهر أكثر الأصحاب إن لم يكن مجمّعاً عليه عدم حصول الطهارة بالغسل به هنا ؛ إذ هو أولى من القسم الأوّل الذي قد

عرفت نسبة منع حصول طهارته به إلى المعروف بين المتأخرين منهم ، خصوصاً مع قصور أسانيد تلك الأخبار- يدفعه : وضوح عدم تحقق شهرة معتد بها لدى المتصفح لكلماتهم فضلاً عن الإجماع ، بل ربّما كان معروفة إطلاقة حصول الطهارة بالغسل من غير تعرض لأفراد الغسل شاملاً لما نحن فيه ، بل قد يظهر من الذخيرة^(١) كونه المعروف بين الأصحاب حيث نسب روايتي اللحم إلى عملهم بهما وشهرتهما بينهم .

وأوضح منه ما في الحقائق حيث قال بعد ذكرهما : « وظاهر الأصحاب من غير خلاف القول بمضمونها »^(٢) وإن استشكل هو بعد ذلك في إطلاق ذلك ، لكنّ الإنصاف أنّ الظاهر إرادتهما من ذلك قبول التطهير في الجملة ، لا خصوص حصول الغسل بالقليل .

نعم عن نهاية الفاضل^(٣) إطلاق طهارتهما بالغسل ، كما أنّه في المنتهى حكى عن أبي يوسف أنّ الحنطة والسمسم والخشبة إذا تنجست بالماء النجس واللحم إذا كان مرقه نجساً تطهر بأن يغسل ثلاثاً ويترك حتى يجف كلّ مرة ، فيكون كالعصر ، ثمّ قال بعده : « وهو الأقوى عندي ؛ لأنّه قد ثبت ذلك في اللحم مع سريان أجزاء الماء النجسة ، فكذا ما ذكرناه »^(٤) انتهى .

ولعلّه يريد ما في الذخيرة من احتمال إرادته من ذلك ما في النهاية^(٥)

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٤ .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٧٤ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨١ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٠ .

(٥) نهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨١ .

من مجرد القبول للتطهير؛ لعدم معهودية التثليث وتزليل التجفيف منزلة العصر من مذهبه .

وكيف كان فلا إجماع قطعاً بل ولا شهرة معتداً بها في الإعراض عما سمعته هنا وفي القسم الأول ، بل لعلّ ظاهر من حكينا عنهم الخلاف في القسم الأول القول به هنا ، بل هو كاد يكون صريح الأردبيلي (١) منهم أو صريحه ، فإذا الأقوى الطهارة بالقليل والكثير مع اجتماع تلك الشرائط من النفوذ وغيره ، خصوصاً مع قولنا بطهارة الغسالة ، فتأمل جيداً ، والله أعلم . ثم إنّ الأقوى في النظر اشتراط الطهارة في المغسول بالقليل بعدم وروده على الماء ، وفاقاً للمعظم نقلاً (٢) وتحصيلاً ؛ إذ هو المستفاد من ناصريات السيّد (٣) وسرائر الحليّ (٤) ومنتهى الفاضل (٥) وقواعده (٦) بل عن سائر كتبه (٧) ودروس الشهيد (٨) وبيانه (٩) ، لكن مع التقييد في أولهما بالإمكان ، واستثناء الإناء في ثانيهما ، وجامع الكركي (١٠) والمعال (١١)

(١) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٣٨-٣٣٩ .

(٢) راجع الحدائق الناضرة : الطهارة / الماء القليل ج ١ ص ٣٢٤ .

(٣) الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ٣ ص ٢١٥ .

(٤) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٠-١٨١ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٦ .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

(٧) كتنكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / ازالة

النجاسات ج ١ ص ٢٧٩ .

(٨) الدروس الشرعية : الطهارة / في المطهرات ص ١٧ .

(٩) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤١ .

(١٠) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٦ .

(١١) معالم الدين : ما يزول النجاسات ص ٣٧١ .

ومنظومة الطباطبائي (١) وغيرها ، بل وخلاف الشيخ (٢) ومعتبر المصنف (٣) حيث حكم فيها بنجاسة الماء القليل إذا وقع فيه إناء الولوغ قبل تطهيره ، وبعدم احتساب ذلك من غسلاته ، واحتمال كون ذلك منها لفقد التعفير لا لاعتبار الورود ، يدفعه : - بعد إطلاقهما - ملاحظة كلامهما ، فتأمل .

بل قد يظهر من السرائر (٤) الإجماع عليه ، بل لم أعرف من جزم بخلافه مطلقاً ، إذ أول من ناقش فيه الشهيد في الذكرى ، مع أنه استظهر اعتباره فيها أولاً فقال : « الظاهر اشتراط ورود الماء على النجاسة لقوته بالعمل ، إذ الوارد عامل ، وللنهي عن إدخال اليد في الإناء قبل الغسل ، فلو عكس نجس الماء ولم يطهره ، وهذا ممكن في غير الأواني وشبهها مما لا يمكن فيه الورود ، إلا أن يكتفى بأول وروده ، مع أن عدم اعتباره مطلقاً متوجّه ؛ لأن امتزاج الماء بالنجاسة حاصل على كل تقدير ، والورود لا يخرج عن كونه ملاقياً للنجاسة ، وفي خبر ابن محبوب عن أبي الحسن (عليه السلام) في الجص يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى : (إن الماء والنار قد طهراه) » (٥) انتهى .

فمن العجيب ما في شرح المفاتيح (٦) للأستاذ الأكبر تبعاً لما عن شرح

(١) الدرة النجفية : الطهارة / التطهير بالماء ص ٥٢ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٤ ج ١ ص ١٧٨-١٧٩ .

(٣) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٦٠ .

(٤) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨١ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٦) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٨٥ ذيل قول المصنف : « اعتبر السيد وجاعة في الازالة ورود

الماء » ج ١ ص ٤٧٢ (مخطوط) .

الإرشاد^(١) من حكاية الشهرة على عدم اشتراط الورد .

نعم ، ربّما يظهر من كشف اللثام نوع ميل إليه ، حيث إنّ قال بعد أن حكى ما في الذكري : « وأوضح منه - أي خبر ابن محبوب - صحيح ابن مسلم سأل الصادق (عليه السلام) : (عن الثوب يصيبه البول فقال : اغسله في المكن مرتين ...)^(٢) »^(٣) انتهى . وكأنّه لأنّ المكن هو الإجابة التي تغسل فيها الثياب ، والغسل فيها لا يكاد يتحقّق معه الورد .

كما أنّه في المدارك قال : « والمسألة محلّ تردّد وإن كان اعتبار الورد أولى وأحوط »^(٤) ، مع أنّه حكى^(٥) عنه أنّه استوجه اعتباره في موضع منها^(٦) أيضاً ، ونفى عنه البأس في آخر^(٧) ، كما عن الخراساني استحسانه في الذخيرة^(٨) ، وتقريبه في الكفاية^(٩) ، وعن الدلائل^(١٠) تحقيقه .

وكيف كان فلا ريب أنّ المشهور والأقوى الأوّل ؛ للاستصحاب ، وأوامر الصب^(١١) ، ولظهور بعض أدلّة القليل بل صراحتها بنجاسته مع

(١) لم يتعرض الفخر لذلك في شرحه للإرشاد ، بل لم أر من نقله عنه .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٤ ج ١ ص ٢٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٠٢ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٦٠ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣٠-٣٣١ .

(٥) حكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٧٥ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / في المياه ج ١ ص ٤٠ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المستعمل ج ١ ص ١٢٢ .

(٨) ذخيرة المعاد : الطهارة / ما تحصل به الطهارة ص ١٢٥ .

(٩) كفاية الاحكام : الطهارة / احكام المياه ص ١٢ .

(١٠) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٧٥ .

(١١) كما في خبر ابن أبي العلاء ومروى المستطرفات المتقدمين في ص ٢٢٥ .

ورود المتنجس عليه كاليد ونحوها ، وهو لا يتم على المختار من طهارة الغسالة ، وعدم معقولية إفادة النجس طهارة غيره شرعاً ، ومن هنا كان القول باعتبار الورود لازماً لكل من قال بطهارة الغسالة حينئذٍ ، أو خصوص الغسلة المطهرة ، لعدم نجاسته معه عنده ، لعدم الدليل أو لدليل العدم ، بل في كشف اللثام^(١) تعليقه بالخرج والإجماع ، بل لعله لازم أيضاً للعلامة وتابعيه القائلين بطهارتها قبل الانفصال ، اللهم إلا أن يلتزم طهارة الإناء مثلاً حال وضع اليد فيه ، وأنه لا ينجس إلا بعد انفصالها ، وهو كما ترى مخالف لظاهر الأدلة أو صريحها .

نعم ، قد لا ينافي ذلك من قال بنجاستها مطلقاً حال الاتصال وبعده ، وأنه لا مانع من حصول الطهارة بها وإن نجست بنفس الغسل ، إنها الممنوع النجاسة السابقة عليه ، وكأنّ هذا هو الذي ألبأ الشهيد وغيره إلى عدم الفرق بين الورودين ، كما أشار إليه في الذكرى ؛ لنجاستها حينئذٍ على كلّ حال ، وصدق مستى الغسل الوارد في الأدلة ، مضافاً إلى إشعار خبر ابن محبوب وظهور صحيح ابن مسلم المتقدمين ، كظهور ما دل^(٢) على تطهير الإناء بوضع الماء فيه وتحريكه ثم إفراغه الذي لا يتم فيه اعتبار الورود المذكور .

لكن يدفعه على تقديره :- بعد ما عرفت في مبحث الغسالة من قلة ملتزم ذلك من الأصحاب وضعف القول به ، بل المعروف طهارتها حال الاتصال وإن وقع النزاع فيها بعده- أنا وإن قلنا به أي نجاسة الغسالة في الحالين ، لكن لما كان حصول التطهير به مع ذلك منافياً للقواعد الشرعية

(١) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٦٠ .

(٢) كخبر عمار المتقدم في ص ٢٣٥ .

إلا أنه ارتكب جمعاً بين ما دلّ على نجاسة القليل والإجماع بل الضرورة على حصول الطهارة بالغسل به ، مضافاً إلى العسر والحرج ، اتّجه حينئذٍ للاقتصار فيه على المتيقّن الذي تندفع به الضرورة ، وهو الوارد ، لكونه مجمّعاً عليه في حصول الطهارة به دون غيره ، فيبقى الثوب مثلاً مع عدمه على استصحاب النجاسة ، وعلى قاعدة عدم حصول الطهارة بالمتنجّس .

واحتمال انقطاعها بإطلاق الغسل يدفعه : - بعد قصوره عن معارضتها بإعراض المشهور عنه بالنسبة إلى ذلك ، واحتمال أو ظهور انصرافه إلى المتعارف المعهود المتداول في أيدي عامّة الناس من الغسل بورود الماء ، بل يمكن دعوى السيرة المستمرة المأخوذة يداً عن يد على كَيْفِيَّةِ غَسْلِ النجاسات بذلك ، كما قد يومئ إليه التأمل في عبارة الناصريّات^(١) - أنه معارض بأوامر الصبّ في الأخبار الكثيرة الواردة في نجاسة الجسد والثوب والفراش ذي الحشو وغيرها من بول الصبي وغيره ، وهو ظاهر إن لم يكن صريحاً في ورود المطهر ، فيكون مع إتمامه بعدم القول بالفصل بين موارده وغيرها مقيداً للإطلاق .

وأما خبر ابن محبوب فهو - مع إجماله سؤالاً وجواباً من وجوه - لا صراحة فيه بل ولا ظهور في طهارة الجصّ بوضعه في الماء ، وكيف ؟! مع أنّ الشهيد^(٢) نفسه (رحمه الله) لا يرى طهارة ما يرسب فيه الماء ولا يعصر بالقليل .
وأما صحيح ابن مسلم فهو مع احتماله^(٣) لإرادة معنى الباء من « في »

(١) راجع هامش رقم (٣) من ص ٢٤٩ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٣) لعلّ الأولى أن يقال : « فهو محتمل ... » وإلا فليس في العبارة ما يصلح لأن يكون خبراً

لقوله : « فهو » .

بل لعلّه متعيّن عندهم ؛ إذ لا يستقيم ظاهره على القول بنجاسة الغسالة ؛ إذ لا بدّ من إراقة ماء الغسلة الأولى وعصر الثوب ، بناءً على اعتباره بعد كلّ غسلة ، فينجس حينئذٍ الثوب بغسله ثانياً فيه بنجاسة الماء الجديد وإنائه .
 اللهم إلّا أن يلتزم تطهير الإناء بعد الغسلة الأولى ثمّ يجعل فيه ماء ويوضع الثوب فيه ، أو يلتزم تنزيل الثوب منزلة الجزء من الإناء فيصبّ عليه الماء بعد إراقة ماء الغسلة الأولى ، فينجس الماء الثاني بعد فصل الثوب عن الإناء ، أو يطهر هو والإناء بإراقة الماء ثانياً ، ثمّ يفصل الثوب عنه فيعصر .

وهما كما ترى ، مع عدم منافاته على التقدير الأخير لمعتبر الورود في الغسلة الأخيرة خاصّة ؛ لأنّها هي المطهرة ، وعدم أولويّته من القول بكون الغسلتين بالصبّ عليه وهو في الإناء ، جمعاً بينه وبين الأدلّة السابقة من أوامر الصبّ وغيرها ، بل لعلّه المتعارف من كيفة الغسل فيه .

وأما ما دلّ على تطهير الأواني المدعى ظهوره في عدم إمكان الورود حتّى احتيج إلى استثنائها من اشتراط الورود أو استفيد منه عدم الاعتبار مطلقاً ، فقد يجاب عنه بما في جامع المقاصد^(١) من أنّ الحقّ أنّه لا يراد بالورود أكثر من وروده ابتداءً ، وإلّا لم يتحقّق الورود في شيء ممّا يحتاج فصل الغسالة عنه إلى معونة شيء آخر ، أو بما في المعالم بأنّ من أمعن النظر في دليل انفعال القليل بالملاقاة رأى أنّه مختصّ بما إذا وردت النجاسة على الماء ، فيجب حينئذٍ أن يكون المعتبر هنا هو عدم ورود النجاسة على الماء لا ورود الماء على النجاسة ، والفرق واضح ، قال : « فلم يحتج حينئذٍ إلى

(١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٦ .

استثناء نحو الأواني ولا لتكلف حمل الورود على ما يقع أولاً»^(١) انتهى .
قلت : وكأن مراده عدم صدق ورود المتنجس على الماء في أثناء غسل الأواني ونحوها وإن كان لا يصدق أيضاً ورود الماء عليه أيضاً ، لكنّ الثابت من الأدلة نجاسة الأول خاصة دون غيرها ، فتبقى حينئذٍ على العفو عنها في حال التطهير كحالة الورود ، وهذه الدقيقة صدّرنا عنوان المسألة بما عرفت ، فتأمل .

وعلى كلّ حال فقد عرفت وجوب العصر في الثياب ونحوها ممّا يعصر من سائر النجاسات عند المصنّف وغيره ممّن تقدّم ، لكنّه استثنى من ذلك تبعاً للمشهور بين الأصحاب^(٢) المتنجس منها ببول الصبي ، فقال : ﴿إلا من بول الرضيع ، فإنه يكفي صب الماء عليه﴾ من غير حاجة إلى عصر ، بل لا أجد فيه مخالفاً كما اعترف به في المدارك^(٣) والمعالم^(٤) والذخيرة^(٥) والحدائق^(٦) والمفاتيح^(٧) ، بل في الأخير نفي الخلاف نفسه لا وجدانه ، كما أنّ في الأول نسبته إلى مذهب الأصحاب ، بل في الثاني إلى اتفاق كلمة

(١) معالم الدين : ما يزول به النجاسات ص ٣٧٢ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٧ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٨ ، وابن إدريس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٣ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣٢ .

(٤) معالم الدين : ما يزول به النجاسات ص ٣٥٨ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٤ .

(٦) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٨٤ .

(٧) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٨٣ ج ١ ص ٧٤ .

الأصحاب الذين وصل كلامهم إلينا ، بل في الخلاف^(١) وعن الناصريات^(٢) الإجماع عليه ، وهو الحجة بعد شهادة التتبع متاً ومتمن عرفت له ، بل قد يشعر أيضاً نسبة الخلاف فيه في المعتبر^(٣) والمنتهى^(٤) إلى أبي حنيفة وغيره من أهل الخلاف بالإجماع عليه بيننا .

مضافاً إلى حسن الحلبي أو صحيحه سأل الصادق (عليه السلام) «عن بول الصبي ، فقال : تصب عليه الماء ، فإن كان قد أكل فاغسله غسلاً ، والغلام والجارية في ذلك شرع سواء»^(٥) كالرضوي^(٦) بل والمروني عن كشف الغمة وغيره^(٧) بل عن العامة روايته أيضاً معتمدين عليه بحسب الظاهر عن زينب بنت جحش قالت : «كان النبي (صلى الله عليه وآله) نائماً ، فجاء الحسين (عليه السلام) فجعلت أعلله لئلا يوقظه ، ثم غفلت عنه ، فدخل - إلى أن قالت - فاستيقظ النبي (صلى الله عليه وآله) وهو يبول على صدره ، فقال (صلى الله عليه وآله) : دعي ابني حتى

(١) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٩ ج ١ ص ٤٨٤-٤٨٥ .

(٢) الناصريات (ضمن الجوامع الفقهية) : الطهارة / مسألة ١٣ ص ٢١٧ .

(٣) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٦ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٦ .

(٥) الكافي : باب البول يصيب الثوب أو الجسد ح ٦ ج ٣ ص ٥٦ ، تهذيب الأحكام :

الطهارة / باب ١٢ ح ٢ ج ١ ص ٢٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢

ص ١٠٠٣ .

(٦) فقه الرضا : باب ٥ ص ٩٥ ، مستدرک الوسائل : باب ٢ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢

ص ٥٥٤ .

(٧) دعائم الاسلام : ج ١ ص ١١٧ ، نوادر الراوندي ص ٣٩ ، مستدرک الوسائل : باب ٤ من

ابواب النجاسات ح ٢ ص ٥٥٤ .

يفرغ من بوله ، وقال : لا تزرعوا بول ابني ، ثم دعا بماء فصَبَّ عليه ، ثم قال : يجزي الصب على بول الغلام ، ويغسل بول الجارية » (١) الحديث .
 كالمروى عن معاني الأخبار مسنداً : « إِنَّ رسول الله (صَلَّى الله عليه وآله) أتى بالحسن بن علي (عليهما السلام) فوضع في حجره فبال ، فأخذه فقال : لا تزرعوا ابني ، ثم دعا بماء فصَبَّ عليه » (٢) .

بل لعلَّ خبر السكوني المروي في الفقيه (٣) والتهذيب (٤) وعن المقنع (٥) والعلل (٦) : « إِنَّ عليّاً (عليه السلام) قال : لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم ؛ لأنَّ لبنها يخرج من مثانة أمها ، ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا من بوله قبل أن يطعم ؛ لأنَّ لبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين » (٧) ، كالمروى عن لبابة بنت الحارث قالت : « كان الحسن بن علي (عليهما السلام) في حجر رسول الله (صَلَّى الله عليه وآله) فبال عليه ، فقلت : أعطني إزارك لأغسله ، فقال : إنَّها يغسل من بول الأنثى ... » (٨) دالٌّ على المطلوب ، بل أدلٌّ من غيره ؛ للقطع بإرادة الزائد

(١) كنز العمال : ح ٢٧٢٦٨ ج ٩ ص ٥٢٥ .

(٢) معاني الأخبار : باب معنى الإزارم ح ١ ص ٢١١ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٠٨ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ح ١٥٧ ج ١ ص ٦٨ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٥ ج ١ ص ٢٥٠ .

(٥) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٣ .

(٦) علل الشرائع : باب ٢٢٥ ح ١ ج ١ ص ٢٩٤ .

(٧) وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٠٣ .

(٨) جامع الاصول : ح ٥٠٤٧ ج ٨ ص ٢٢-٢٣ ، سنن البيهقي : باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبية ج ٢ ص ٤١٤ .

على الصبّ من نفي الغسل فيها ؛ إذ قد علمت سابقاً الإجماع على نجاسته إلّا ممّن لا يعتدّ بخلافه فيه .

وبذلك كلّه يقيّد ويخصّ إطلاق وعموم ما دلّ على وجوب الغسل - الزائد على الصب - من البول ، لا أنّه لا عموم أو إطلاق في الأخبار ليتناول ما نحن فيه ، فيبقى على أصل البراءة ونحوها كما في المدارك ^(١) ؛ ضرورة وجدان كلّ منها فيها خصوصاً الثاني ، إذ التحقيق كون المفرد المعرّف للطبيعة .

كما أنّه به أيضاً يجب طرح مضمّر سماعة ^(٢) الدالّ على غسل الثوب من بول الصبيّ ، أو حمل الغسل فيه على الصبّ ، أو الصبيّ على المتغذي ، أو غير ذلك من التقيّة والندب أو غيرهما ممّا ستسمع ، كحسنة ابن أبي العلاء عن الصادق (عليه السلام) في بول الصبيّ : « ... يصبّ عليه الماء ثمّ يعصر » ^(٣) .

بل قد تحتلّ إرادة العصر للتجفيف لا التطهير ، أو ما في المدارك ^(٤) من احتمال كونه لإخراج عين النجاسة من الثوب ، فإنّ ذلك واجب عند من قال بنجاسة هذا البول ، وإن كان لا يخلو من نظر ؛ لإمكان منع

(١) مدارك الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣٢ .

(٢) رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن عثمان ، عن سماعة قال : « سألت عن بول الصبي يصيب الثوب ، فقال : اغسله ، قلت : فإن لم أجد مكانه ؟ قال : اغسل الثوب كله » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٠ ج ١ ص ٢٥١ ، الاستبصار : الطهارة / باب

١٠٤ ح ٤ ج ١ ص ١٧٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٠٣ .

(٣) تقدم في ص ٢٢٥ .

(٤) مدارك الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣٣ .

وجوب الإخراج ، بل يكفي الاستهلاك بالصب ، لإطلاق النصوص والفتاوى .

نعم ، يعتبر في الصب استيعاب الماء لمحّل البول وما رسب فيه ، فلا يكفي مجرد الإصابة كالرش من غير استيعاب ، بل في المدارك أنّه « ممّا قطع به الأصحاب »^(١) ، بل لعلّه أيضاً معقد إجماع الخلاف^(٢) ، ولا ينفيه ما في التذكرة من حكاية قول لنا بالاكْتفاء بالرش ، لأنّه قال بعده : « فيجب فيه التعميم ، فلا يكفي إصابة الرش بعض مورد النجاسة »^(٣) ، فيعلم منه حينئذٍ عدم إرادة الرش بالمعنى المنافي لذلك ، بل لعلّه بالمعنى المذكور كالصب حينئذٍ .

اللّهم إلّا أن يقال بعدم اعتبار نفوذ الماء إلى المحالّ التي رسب فيها البول في مفهوم الرش وإن عمّ ظواهر المحلّ ، فينافي ما تقدّم حينئذٍ وإن كان هو ضعيفاً في نفسه لا دليل يعتدّ به عليه ، بل ظاهر الأدلّة خلافه ؛ ضرورة عدم زوال حكم النجاسة من دون مباشرة المطهر .

بل قد يشكل الاكْتفاء بالرش وإن ساوى الصب في الاستيعاب للظاهر وغيره باستصحاب حكم النجاسة مع الأمر بالصبّ في النصّ والفتوى ، وعدم ظهور الحكمة في أمر التطهير ، على أنّ في الصبّ من اتّصال الأجزاء والغلبة والقاهرة ما لا يوجد في الرش .

لكن تبادر إرادة عدم وجوب العلاج والاحتياط بالدلك والغمز والتقلّب وغيرها من الأمر بالصبّ مقابل الغسل يدفع احتمال توقّف

(١) المصدر السابق .

(٢) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٩ ج ١ ص ٤٨٤-٤٨٥ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

التطهير على خصوصيته ، فلا يبعد حينئذٍ الاكتفاء بالرش المساوي للصب في الاستيعاب للظاهر والباطن والغلبة والقاهرة ونحوها مما له مدخلية في التطهير .

اللهم إلا أن يمنع تسمية مثله غسلاً ، فإننا وإن اكتفينا بالصب في بول الصبي لكن لابد من تحقق مسمى الغسل ، فلا يكتفى بمجرد استيعاب المطهر للمطهر من دون جريان ونحوه المعتبر عرفاً في مفهوم الغسل في الوضوء والأغسال ونحوهما ؛ لاستصحاب حكم النجاسة مع الأمر بغسل النجاسات في الروايات ، بل في خصوص بول الصبي نفسه ، كما في موثقة سماعة (١) وغيرها (٢) مما ورد في ثوب المريبة وغيره ، فالجمع بينها يقتضي وجوب الغسل لكن بمجرد الصب لا الغسل المعتبر في باقي إزالة النجاسات المحتاج إلى العلاج والاحتياال في إزالة أعيانها ، بل هو كغسل الوضوءات والأغسال ونحوها مما لا يراد منه إزالة شيء ، بل قد يدعى لزوم ذلك للصب غالباً .

ودعوى منافاة ذلك لإطلاق النصوص والفتاوى الاكتفاء بالصب مقابل الغسل الصادق بدون ذلك وبدون انفصال الماء وعدمه بل وبدون الاستيعاب ، يدفعها : ما سمعته سابقاً من ظهور كون المراد بذلك عدم العلاج والاحتياال المعتبرين في إزالة غيره من النجاسات ، لا أن المراد مجرد تحقق الصب ، وإلا فقد ورد (٣) الاكتفاء بالصب أيضاً في غسل الجسد من البول معللاً ذلك بأنه ماء لا يحتاج إلى ذلك ونحوه ، مع أنه من الواضح

(١) تقدم ذكرها في هامش رقم (٢) من ص ٢٥٨ .

(٢) يأتي التعرض لها في محلها في ص ٦٣٤ .

(٣) كما في خبر ابن أبي العلاء ومروي المستطرفات المتقدمين في ص ٢٢٥ س ٨ .

اعتبار مستمى الغسل فيه .

فما في جامع المقاصد^(١) وتبعه عليه غيره^(٢) من عدم اعتبار الجريان على محلّ البول في محلّ المنع ، نعم لا يعتبر الانفصال فيه كما في جامع المقاصد^(٣) وغيره^(٤) ، بل في المدارك : « إنّه ممّا قطع به الأصحاب »^(٥) ، كما أنّه لعلّه بعض معقد إجماع الخلاف^(٦) أيضاً ؛ لإطلاق الصّب ، ولأنّ مقابلته بالغسل - بناءً على أنّ حدّه الانفصال كما عن الخلاف^(٧) ونهاية الأحكام^(٨) - صريحة في نفي اعتباره .

لكن قد يقال - بعد انصراف المقابلة المذكورة كالأمر بالصّب إلى ما سمعت - باعتبار الانفصال ، بناءً على اعتباره في باقي النجاسات ، لا لتوقف مستمى الغسل عليه ، بل لإمكان فهم اعتباره في خصوص غسل النجاسات من جهة احتمال إرادة انفصال النجاسة أو حكمها بانفصال الماء ، بل لعلّ المراد من غسل النجاسات إنّما هو إزالة النجاسة بهذه الكيفيّة كالأوساخ ، بل في الرياض^(٩) تعليله أيضاً بنجاسة الغسالة ، وعدم وجوب العصر أعمّ من عدم لزوم الانفصال ؛ إذ قد يراد بغير العصر من

(١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ .

(٢) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٧ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ .

(٤) كمسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٥) مدارك الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣٣ .

(٦) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٩ ج ١ ص ٤٨٤ - ٤٨٥ .

(٧) المصدر السابق : ص ٤٨٤ .

(٨) نهاية الأحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨١ .

(٩) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٠ .

وجوه الانفصال .

قلت : لكن ظهور الأدلة - من النصوص وغيرها كما لا يخفى على من لاحظها في خفة هذه النجاسة والتساهل في أمرها ، وأنه لذلك خالفت غيرها من النجاسات ، مضافاً إلى ظاهر الإجماع السابق وغيره - يمنع اعتبار أصل الانفصال في الجملة ، فضلاً عنه على الوجه الذي ذكره في الرياض ، بل ينبغي القطع بعدمه ؛ ضرورة مساواتها حينئذٍ لغيرها من النجاسات في وجوب إخراج غسالتها ، وإن كانت بغير العصر وهي بالعصر ، إلا أن ذلك من الواضح عدم صلاحيته فارقاً ، على أن خصوصية العصر غير مرادة في باقي النجاسات قطعاً ، إنما المراد إخراج غسالتها به أو بغيره .

فالأقوى حينئذٍ عدم اعتبار الانفصال مطلقاً ، وبه يمتاز حينئذٍ عن بول البالغ بناءً على عدم وجوب العصر فيه ؛ لطهارة الغسالة أو غيرها ، أو يقال : إنه يمتاز بعدم اعتبار العلاج فيه والاحتياط لإخراج نفس العين مع وجودها ، بل يكفي في طهرها امتزاجها بالماء بخلافه في البالغ ، وهو جيد وإن كان لا يخلو من نوع تأمل .

لكن على كل حال ما في كشف الأستاذ أنه « لا فرق بين بول الصبي وغيره فيما لا يرسب فيه الغسالة »^(١) باعتبار وجوب الغسل مرتين في كل منها لا يخلو من نظر ؛ لإمكان الفرق باعتبار الفصل في الثاني دون الأول ؛ إذ قد عرفت أن الأقوى عدم اعتباره فيه ، وأنه بذلك امتاز عن البالغ . نعم استثنى من ذلك في المدارك^(٢) والذخيرة^(٣) ما إذا توقف إزالة

(١) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٧٩ .

(٢) مدارك الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣٣ .

(٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٤ .

عين النجاسة عليه مع احتمال عدمه أيضاً فيها ، لإطلاق النص ، وإن اعترضهما في شرح المفاتيح ^(١) بأن الإطلاق لا يثمر مع العلم بالنجاسة ، ووجود عين النجس ، وبقائه في الثوب ، وعدم استهلاكه بمجرد الملاقاة للماء ، فإن نجس العين بمجرد إصابة الماء كيف يصير منقلباً ، ومع عدم الانقلاب كيف يصير طاهراً؟!

لكنك خير بما في الجميع ممّا عرفت سابقاً من ظهور الأدلة بطهر مثل هذا البول باستيعاب الماء محل البول وغلبته عليه واستهلاكه به وإن لم ينفصل ، ولا استبعاد في ذلك شرعاً بوجه من الوجوه ، فلا فرق حينئذ بين ^(٢) الاكتفاء بالصّب على المتنجّس به بين ما يعصروما لا يعصر ، وبين ما يرسب فيه الغسالة وما لا يرسب ، أرضاً كان أو غيرها .

نعم ، قد يقال بنجاسة المنفصل من ماء غسالته ولو يعصروا وإن لم نقل باشتراطه ، بناءً على نجاسة الغسالة ؛ لإطلاق دليلها عندهم الشامل للمقام كما اختاره الأستاذ في كشفه ^(٣) ، لكنّ الأقوى طهارتها عليه أيضاً ، واستثنائها من ذلك كالمختلّف بعد العصر ، كما هو ظاهر النصوص والفتاوى ، وفحوى عدم اشتراط الانفصال كظهور خفة حكم هذه النجاسة ، واستبعاد اختلاف حكم الماء الواحد بالنسبة إلى طهارته ونجاسته ، بمعنى إن خرج كان نجساً وإلا كان طاهراً ، وغير ذلك .

نعم ، لا يبعد جريان حكم بول الصبي على ما تنجّس به من المائعات

(١) مصابيح الظلام (للبيهاني) : شرح مفتاح ٨٢ ذيل قول المصنّف : « اما بول الصبي » ج ١ ص ٤٦٤ (مخطوط) .

(٢) الأولى : في .

(٣) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٧٩ .

وغيرها كالماء ونحوه ، فيجزى الصبّ على المتنجّس بالمتنجّس به بعد إخراج العين أو استهلاكها بناءً على الاكتفاء ؛ لعدم زيادة الفرع عن أصله ، وظهور انتقال حكم النجاسة إلى المتنجّس لا أزيد .

نعم ، لو أصابه نجاسة أخرى غير بول الصبي أو اختلط ببول الصبي نجاسة غيره لم يجز عليه الحكم المذكور على إشكال فيما لو اختلط معه ما لا يخرج المتنجّس به عن صدق نجاسته ببول الصبي ، كالقليل جداً من بول البالغ مثلاً ، وخصوصاً لو كان المباشر لبول الصبي نجساً حكماً ؛ لمنع تأثير النجس في النجس حكماً مع عدم بقاء اسم المؤثر ، وكذا الإشكال في جريان حكم بول الصبي على بوله إذا كان ولد كافر وإن كان الأقوى فيه ذلك أيضاً كما في نظائره .

نعم ، قد يشكل فيه وولد المسلم فيما لو كان يتغذى بلبن كافرة بفحوى تعليل خبر السكوني^(١) وعدم انصراف الإطلاق ، كالمتغذي بلبن الخنزيرة مثلاً ، فلعلّ الأقوى فيه عدم الإلحاق اقتصاراً على المتيقّن .

وكيف كان فيختصّ الحكم المذكور بالصبي خاصة دون الصبيّة ، وفاقاً للمشهور^(٢) ، بل لعلّه لا خلاف فيه ؛ لاحتمال حمل عبارة الصدوقين^(٣) - التي ظنّ ذلك منها حيث كانتا كحسنة الحلبي والرضوي

(١) المتقدم في ص ٢٥٧ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٧ ، وابن إدريس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٣ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٦ .

(٣) نقله عن الوالد في معالم الدين : ما يزول به النجاسات ص ٣٦٠ ، ومدارك الأحكام :

المتقدمين^(١) - على إرادة مساواة الجارية مطلقاً للصبي بعد الأكل ، خصوصاً إن قلنا بجريان مثل هذا التركيب مجرى القيد المتعقب بجمل متعددة يقتصر فيه على المتيقن : أي الأخيرة فقط ، لا أقل من أن تكون الشهرة العظيمة على الاختصاص ، بل في مفتاح الكرامة^(٢) عن المختلف الإجماع عليه وإن لم أجده فيما حضرني من نسخته ، وخبر السكوني وزينب بنت جحش ولبابة بنت الحارث المتقدمة آنفاً^(٣) قرينة على رجوع « ذلك » في الحسنة إلى الأخيرة خاصة ، وعلى بقاء بول الصبيّة مندرجاً تحت إطلاق أدلة البول واستصحاب بقاء نجاسته .

فما في الحدائق^(٤) - من الميل إلى المساواة متعجباً من إعراض الأصحاب عن ذلك مع أنه مضمون الحسنة التي هي مستند أصل الحكم في الصبي - في غير محله .

والخنثى المشكل بل والممسوح كالأنثى ؛ للاستصحاب .
والمراد بالصبي من لم يأكل الطعام أكلاً مستنداً إلى شهوته وإرادته أي متغذياً به ، كما هو المستفاد من حسنة الحلبي وخبر السكوني المتقدمين ، فلا عبرة بالأكل نادراً أو دواءً ونحوهما ، وإلا لم يتحقق موضوع المسألة ؛

الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣٣ ، وقاله الابن في من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ج ١٥٦ ص ١٦٨ ، والهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب المياه ص ٤٨ .

(١) تقدم نقل حسنة الحلبي في ص ٢٥٦ ، إلا أنه إشارة إلى الرضوي اجمالاً بعدها ولم ينقل نصه ، نعم تقدم نقله في ص ٢٢٥ ، لكن من دون المساواة بين الصبي والصبيّة .

(٢) مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) في ص ٢٥٦ .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٨٥ .

لا استحباب تحنيك الولد بالتمر كما في المنتهى (١) وغيره (٢) .

نعم ، لا فرق فيما ذكرنا بين الحولين وما زاد عليهما ، فتى أكل الأكل المذكور قبلهما خرج عن الحكم المزبور ، كما أنه إذا لم يأكل كذلك بعدهما بقي على الحكم الأول ؛ لإطلاق الخبرين ، بل تعليل خبر السكوني .

فما في السرائر (٣) من تحديد الصبي الرضيع بمن لم يبلغ سنتين لا يخلو من تأمل ، بل في المعتبر : « إنه مجازف » (٤) ، ويمكن أن يريد الرضيع الذي لم يبلغها وإن كان ينافيه كلامه في باب البئر (٥) ، فلا مخالفة حينئذٍ إلّا فيمن لم يتغذّ بالطعام بعدهما ، ولعل وجهه مع موافقته للاحتياط تحديد مدة الرضاع بالحولين شرعاً مع ندرة بقاءه أزيد منها عرفاً ، بل منع تسميته رضيعاً ، فلا عبرة بمن لم يأكل بعد الحولين ، بل لعلّ التحديد في الخبرين منزل على ذلك .

كما أنه يرجع إليه ما في جامع المقاصد (٦) والروض (٧) وعن المسالك (٨) من أن « المراد بالرضيع الذي لم يتغذ بغير اللبن بحيث يزيد على اللبن أو يساويه ، ولم يتجاوز سن الرضاعة » أي الحولين كما في صريح

(١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٦ .

(٢) ككشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٤ ، وكشف الغطاء : في الطهارة ص ١٧٩ .

(٣) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٧ .

(٤) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٦ .

(٥) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٧٨ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ .

(٧) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٧ .

(٨) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ .

الثاني ، وهولا يخلو من وجه كما عرفت ، لكن تقييدها التغذي بالمساواة أو الزيادة لا يخلو من نظر بل منع ؛ لصدق الأكل والتغذي وإن نقص عنه .

نعم قد يقال بعدم العبرة بأكله أصلاً قبل الحولين كما هو صريح السرائر في باب البر^(١) ومحتمله هنا^(٢) ، إلا أنك قد عرفت منافاته لإطلاق الخبرين ، وإن كان ربّما يوجّه بنحو ما سمعت من كون المراد فيها مدة الرضاع ، بل قد يشعر به خبر زينب بنت جحش المتقدم^(٣) من حيث نسبة الدخول ونحوه إلى الحسين (عليه السلام) المشعربتجاوز عمر الحسين (عليه السلام) الستة أشهر وزيادة ، مع ظهور ما يحكى في أمر ولادته وزمان فطامه في تغذيّه بغير اللبن بعدها ، فتأمل جيّداً .

﴿ وإذا علم ﴾ النجاسة و ﴿ موضع النجاسة ﴾ من الثوب والبدن ونحوهما ﴿ غسل ﴾ وجوباً لما تجب الإزالة له ممّا تقدّم ، أمّا لوظنّ النجاسة - أي تنجّس الثوب والبدن - فظاهر النهاية^(٤) وعن صريح الحلبي^(٥) وجوب الغسل لابتناء أكثر الأحكام على الظنون ، وامتناع ترجيح المرجوح ، والاحتياط في بعض الصور .

وقول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن سنان بعد أن سأله أبوه سنان « عن الذي يعير ثوبه لمن يعلم أنّه يأكل لحم الخنزير ويشرب الخمر ،

(١) راجع هامش رقم (٥) من الصفحة السابقة.

(٢) راجع هامش رقم (٣) من الصفحة السابقة.

(٣) في ص ٢٥٦.

(٤) النهاية : الصلاة / ما يجوز الصلاة فيه من الثياب ص ٩٦ .

(٥) الكافي في الفقه : الصلاة / الشرط الثامن من شروطها ص ١٤٠ .

فيرده ، أبصلي فيه قبل أن يغسله ؟ قال : لا يصلي فيه حتى يغسله »^(١) .
 كالمروي عن مستطرفات السرائر من كتاب البزنطي : « سألت عن رجل يشتري ثوباً من السوق لا يدري لمن كان ، يصلح له الصلاة فيه ؟ قال : إن اشتراه من مسلم فليصل فيه ، وإن كان اشتراه من نصراني فلا يلبسه ولا يصلي فيه حتى يغسله »^(٢) ، كخبر علي بن جعفر^(٣) عن أخيه موسى المتضمن نحو ذلك أيضاً ، بل وغيرهما ممّا دلّ^(٤) على اجتناب الفراء المأخوذة من أهل العراق ؛ لأنهم يتسحلون الميتة ويزعمون أنّ دباغها ذكاتها . وهو ضعيف جداً مع عدم الاستناد إلى سبب شرعي ، بل واضح الفساد كأدلته ؛ لمخالفته لقاعدة اليقين ، والأصل ، والأخبار الحاكمة بالطهارة إلى حصول العلم بالنجاسة :

كقول الصادق (عليه السلام) في خبر حماد : « الماء كلّ طاهر حتى تعلم أنّه نجس »^(٥) .

-
- (١) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٢٦ ج ٢ ص ٣٦١ ، الاستبصار : الصلاة / باب ٢٣١ ح ٢ ج ١ ص ٣٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ٧٤ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٩٥ ، وفي المصدر : « الجري » بدل « الخنزير » .
- (٢) مستطرفات السرائر : ص ٥٣ ح ٣ ، وسائل الشيعة : باب ٥٠ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٧١ .
- (٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٥٣ ج ١ ص ٢٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٥٠ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٧١ .
- (٤) الكافي : باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه ... ح ٢ ج ٣ ص ٣٩٧ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٤ ج ٢ ص ٢٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٦١ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٨٠ .
- (٥) الكافي : باب طهور الماء ح ٣ ج ٣ ص ١ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٤ ج ١

وفي مؤثقة عَمَّار: «... كلَّ شيء نظيف حتَّى تعلم أنَّه قدر...»^(١).

وقول عليّ (عليه السلام) في خبر حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام): «ما أبالي أبول أصابني أم ماء إذا لم أعلم»^(٢).
بل صحيح ابن سنان كالصريح في ذلك سأل أبوه الصادق (عليه السلام) وهو حاضر: «إني أُعير الذمي ثوبي وأنا أعلم أنَّه يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير، فيردّه عليّ، فأغسله قبل أن أُصلّي فيه؟ قال: صلّ فيه ولا تغسله من أجل ذلك، فإنّك أعرته إيّاه وهو طاهر، ولم تتيقّن أنَّه نجسه...»^(٣) الحديث.

كمضمر زرارة في الصحيح بل عن العلل إسناده إلى أبي جعفر (عليه السلام) قال: «قلت: أصاب ثوبي دم رعاف أو غيره - إلى أن قال: - قلت: فإن ظننت أنَّه قد أصابه ولم أتيقّن ذلك، فنظرت فلم أر شيئاً، ثمّ صلّيت فيه فرأيت فيه، قال: تغسله ولا تعيد الصلاة، قلت: ولمّ ذاك؟ قال: لأنّك كنت على يقين من طهارتك ثمّ شككت، فليس

ص ٢١٦، وسائل الشيعة: باب ١ من ابواب الماء المطلق ح ٥ ج ١ ص ١٠٠.

(١) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ١١٩ ج ١ ص ٢٨٤، وسائل الشيعة: باب ٣٧ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٥٤.

(٢) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ٢٢ ج ١ ص ٢٥٣، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٠٩ ح ١ ج ١ ص ١٨٠، وسائل الشيعة: باب ٣٧ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٥٤.

(٣) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٢٧ ج ٢ ص ٣٦١، الاستبصار: الصلاة/ باب ٢٣١ ح ١ ج ١ ص ٣٩٢، وسائل الشيعة: باب ٧٤ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٩٥.

ينبغي أن تنقض اليقين بالشك أبداً...»^(١).

إلى غير ذلك من الأخبار البالغة أعلى مراتب الاستفاضة إن لم تكن متواترة معنى؛ لاختلاف أنواع دلالتها على عدم حصول النجاسة بمثل الظن المزبور، بل في بعضها^(٢) المدح على عدم الاعتناء به، كالتوبيخ في آخر^(٣) على الاعتداد به، معللاً ذلك بأن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بمهالهم، إن الدين أوسع من ذلك.

لكن مع ذال لا بأس بالاحتياط خروجاً عن شبهة الخلاف إن لم يكن مقطوعاً بفساده، بل يمكن الحكم باستحبابه؛ للأخبار السابقة التي يشهد على تنزيلها على ذلك رواية علي بن بزاز عن أبيه قال: «سألت جعفر بن محمد (عليهما السلام) عن الثوب يعمل به أهل الكتاب، أصلي فيه قبل أن أغسله؟ قال: لا بأس، وإن يغسل أحب إليّ»^(٤) وغيره مما يستفاد منه رجحان الاستظهار في الطهارة في الجملة مما دل^(٥) على استحباب

(١) علل الشرائع: باب ٨٠ ج ١ ص ٢٦١، تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٢٢ ج ٨ ص ١

ص ٤٢١، وسائل الشيعة: باب ٣٧ من ابواب النجاسات ج ١ ص ١٠٥٣.

(٢) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ج ٧٧ ص ٣٧١،

وسائل الشيعة: باب ٥٠ من ابواب النجاسات ج ٦ ص ٩٠ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣.

(٣) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ج ٦١ ص ٣٦٨،

وسائل الشيعة: باب ٥٠ من ابواب النجاسات ج ٣ ص ١٠٧١.

(٤) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ج ٧٠ ص ٢١٩،

وسائل الشيعة: باب ٧٣ من ابواب النجاسات ج ٥ ص ١٠٩٣، وهو عن أبي علي البرز

عن أبيه.

(٥) كالحبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال، عن أيوب بن نوح، عن

محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين، عن أبي الحسن (عليه السلام) في الرجل يتوضأ بفضل

الحائض؟ قال: إذا كانت مأمونة فلا بأس.

اجتناب سؤر الحائض المتهمة بالنجاسة ، بل كلّ من كان متهماً بذلك ، فاحتمال عدم مشروعية هذا الاستظهار لظهور الأدلة في توسعة أمر الطهارة كما ترى ، بل ينبغي القطع بفساده إن أريد منه الحرمة إن لم يقصد به المستظهر قرينة ، بل أراد إراقة الماء على يده مثلاً لزوال نجاستها إن كان واقعاً فيها نجاسة؛ للأصل السالم عن المعارض والسيره القاطعة وغيرهما.

نعم ، قد يكون ذلك مرجوحاً بالنسبة إلى عدمه إذا احتمل ترتّب الوسواس عليه ، كما أنّه يحرم لو كان مقدّمة له أو هو منشأ .

أمّا لو كان منشأ الظنّ سبباً شرعياً كخبر العدل ، ففي المعتبر^(١) والمنتهى^(٢) وموضع من التذكرة^(٣) وظاهر القواعد^(٤) أو صريحها وجامع المقاصد^(٥) وعن المبسوط^(٦) والخلاف^(٧) والموجز^(٨) وشرحه^(٩)

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ١٥ ج ١ ص ٢٢١ ، الاستبصار : الطهارة / باب

٧ ح ١ ج ١ ص ١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الاسآرح ٥ ج ١ ص ١٧٠ .

(١) المعتبر : الطهارة / الماء القليل ج ١ ص ٥٤ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٩ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤ .

(٤) قواعد الأحكام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٦-٧ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ١٥٤ .

(٦) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨ .

(٧) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٦٠ ج ١ ص ٢٠٠ .

(٨) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ما به يحصل الطهارة ص ٣٨ .

(٩) كشف الالتباس : الطهارة / ما به يحصل الطهارة ذيل قول المصتف : « ولا ينوب ظن

النجاسة عنها » ص ٥٩-٦٠ (مخطوط) .

والإيضاح (١) وغيرها (٢) عدم القبول ، كما عن ظاهر المختلف (٣) أيضاً ، سواء ذكر ما تنجس به الشيء أولاً ، كما صرح به بعضهم (٤) ، وهو ظاهر آخر (٥) ؛ لإطلاقه كإطلاقهم ذلك أيضاً فيما قبل الاستعمال وبعده ؛ للأصل ، وقاعدة اليقين ، واعتبار العلم في الأخبار السابقة ، ومفهوم ما تسمعه (٦) من خبري البيّنة .

لكن قد يشكل بعموم بعض ما دلّ على حجّية خبر العدل ، بل قد يستفاد من الأخبار تنزيله منزلة العلم ، مثل ما دلّ (٧) على ثبوت عزل الوكالة به مع اشتراط الأصحاب حصوله بالعلم ، وما دلّ (٨) على جواز

(١) ايضاح الفوائد : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٢٣ .

(٢) كالسرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨٦ ، ومفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٨٨ ج ١ ص ٧٨ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / المضاف والاسار ص ١٦ .

(٤) كالمصنّف في المعتبر : الطهارة / الماء القليل ج ١ ص ٥٤ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ما به يحصل الطهارة ص ٣٨ .

(٥) كالعلامة في القواعد : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٦-٧ .

(٦) في ص ٢٧٥ .

(٧) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن عيسى ، عن عبيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) « عن رجل وكلّ آخر على وكالة في امضاء أمر من الأمور... قال : إنّ الوكيل اذا وكلّ ثم قام عن المجلس فأمره ماضٍ ابداً والوكالة ثابتة حتّى يبلغه العزل عن الوكالة بشقة يبلغه أو مشافهة بالعزل عن الوكالة » .

تهذيب الأحكام : الوكالات / باب ٨٦ ح ٢ ج ٦ ص ٢١٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من

ابواب الوكالة ح ١ ج ١٣ ص ٢٨٦ .

(٨) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن علي بن إسماعيل ، عن حماد بن عبد الله بن المغيرة ، عن ابن سنان ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يشتري الجارية ولم

وطء الأمانة إذا كان البائع عدلاً قد أخبر بالاستبراء ، وما دلّ^(١) على دخول الوقت المشروط بالعلم بأذان العدل العارف ، وغير ذلك ، بل ثبوت الأحكام الشرعية به أكبر شاهد على ذلك .

بل يمكن بالتأمل في الأخبار- كخبر اللمعة^(٢) المتقدم في غسل الجنابة^(٣) ، وخبر النهي عن إعلام المصلّي بكون الدم في ثوبه^(٤) المتقدم في

تحض ، قال : يعتزلها شهراً إن كانت قد مسّت ، قلت : أفرأيت إن ابتاعها وهي طاهر وزعم صاحبها أنه لم يطأها منذ طهرت ، فقال : ان كان عندك اميناً فسّها » .

تهذيب الأحكام : الطلاق / باب ٧ ح ٢٥ ج ٨ ص ١٧٢ ، الاستبصار : ابواب العدد / باب ٢٠٩ ح ٨ ج ٣ ص ٣٥٨ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٦ من ابواب نكاح العبيد والاماء ج ١٤ ص ٥٠٣ .

(١) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن زرارة ، عن عيسى بن عبد الله الهاشمي ، عن ابيه ، عن جده ، عن علي (عليه السلام) قال : المؤذن مؤتمن ... » .

تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٤ الأذان والاقامة ح ٢٣ ج ٢ ص ٢٨٢ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٣ من ابواب الاذان والاقامة ج ٤ ص ٦١٨ .

(٢) رواه الكليني عن عدة من اصحابنا ، عن احمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « اغتسل أبي من الجنابة ، فقليل له : قد أبقيت لمعة في ظهرك لم يصبها الماء ، فقال له : ما كان عليك لو سكّ؟ ! ثم مسح تلك اللمعة بيده » .

الكافي : باب صفة الغسل والوضوء قبله ... ح ١٥ ج ٣ ص ٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٦٩ .

(٣) في ج ٣ ص ١٦٩ .

(٤) رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما (عليهما السلام) قال : « سألت عن الرجل يرى في ثوب أخيه دماً وهو يصلي ، قال : لا يؤذنه حتى ينصرف » .

النجاسات (١) وغيرها- استفادة تنزيل خبر العدل منزلة اليقين ، والاكتفاء به على وجه الضابط والقاعدة في كلّ موضوع لم يثبت كونه من الشهادة المعترف بها التعدّد ، بل لعلّ ثبوت أصل النجاسة به دون التنجّس مع أنّه ليس من الشهادة في شيء متنافيان ، إذ هو أيضاً فيه قاطع لقاعدة اليقين ولاعتبار العلم وغيرهما ، ومنه يعلم حينئذٍ تنزيله منزلتها في المقامين . ودعوى تسليمه في أصل النجاسة دون التنجّس تحكّم من غير حاكم .

فلا جهة حينئذٍ للقول بكون التعارض بين ما دلّ على اعتبار العلم في النجاسة وبين ما دلّ على حجية قبول خبر العدل من وجه ، ولا مرجّح ، فيبقى على أصل الطهارة ؛ إذ قد عرفت تحكيمه في أصل النجاسة القاضي بتنزيله منزلة العلم واليقين في التنجّس أيضاً ، لاتحاد مدرّكهما .

ولعله لذلك كلّه كان خيرة ظاهر موضع من التذكرة (٢) القبول ، كما أنّه عنه في النهاية (٣) احتماله ، ومال إليه في الحدائق (٤) ، إلّا أنّ الإنصاف بقاء المسألة في حيّز الإشكال ؛ لإمكان التأمل والنظر في سائر ما تقدّم من المقال بمنع بعضه وعدم ثبوت المطلوب بالآخر .

نعم ، ينبغي القطع بقبول البيّنة في ذلك كما صرح به في بعض الكتب

الكافي : باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر... ح ٨ ج ٣ ص ٤٠٦ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٢٥ ج ٢ ص ٣٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٦٩ .

(١) في ج ٥ ص ٦٠٥-٦٠٦ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٠ .

(٣) نهاية الأحكام : الطهارة / الماء المشبه ج ١ ص ٢٥٢ .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٥١ .

السابقة^(١)، وحكي عن آخر^(٢)، بل لا أجد فيه خلافاً إلّا ما يحكى عن القاضي^(٣) وعن ظاهر عبارة الكاتب^(٤) والشيخ^(٥)، ولا ريب في ضعفه؛ لظهور تنزيلها منزلته في الشرع؛ إذ هي من باب الأسباب لا مدخلية للظن في اعتبارها، كظهور استحقاق الردّ أو الفسخ والمطالبة بالأرث لو ثبت بالبيّنة نجاسة الدهن المبيع ونحوه، واحتمال عدم التلازم بين استحقاق الردّ وثبوت النجاسة وجريان أحكامها لا يصغى إليه.

نعم، قد يقال هنا بعدم الاكتفاء بالشاهد الواحد، لمعارضة حقّ الغير واستحقاق الردّ ونحوه من الدعاوي التي لا تثبت به وإن قلنا بالاكتفاء به حيث لا يكون كذلك، بل يمكن دعوى ثبوت النجاسة هنا بخبره دون استحقاق الردّ، لكنّه لا يخلو من تأمل.

وللمروى عن التهذيب والكافي بسنديهما عن الصادق (عليه السلام) في الجبن، قال: «كلّ شيء حلال لك حتّى يحيئك شاهدان يشهدان عندك أنّ فيه ميتة»^(٦) كالآخر عنها أيضاً عن الصادق (عليه السلام): «كلّ شيء لك حلال حتّى تعلم أنّه حرام بعينه، فتدعه من قبل نفسك، وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة - إلى أن قال :-

(١) كالمعتبر: الطهارة/ الماء القليل ج ١ ص ٥٤، وقواعد الأحكام: الطهارة/ احكام المياه ج ١ ص ٧، ومنتهى المطلب: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٩.

(٢) كابن إدريس في السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٨٦.

(٣) جواهر الفقه: مسائل الطهارة/ مسألة ٩ ص ٩.

(٤) نقله عنه في مفتاح الكرامة: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣٠.

(٥) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١٦٢ ج ١ ص ٢٠١.

(٦) الكافي: باب الجبن ح ٢ ج ٦ ص ٣٣٩، وسائل الشيعة: باب ٦١ من ابواب الاطعمة المباحة

والأشياء كلّها على هذا حتّى يستبين لك غير ذلك ، أو تقوم به البيّنة» (١) ومفهومهما قاضٍ بعدم ثبوت النجاسة بالشاهد الواحد كما أشرنا إليه سابقاً . لكن قد يجاب بمنع عموم المفهوم فيه كالمنطوق ، أو يلتزم ذلك في موردّهما ممّا كان عليه ظاهر قول أو فعل مسلم مستلزم للطهارة من بيعه أو أكله ، فلا يكتفى بالواحد ؛ لأنّه فيه يكون من قبيل الشهادة ، بخلاف ما لا يعارضه ذلك ، فيفصل حينئذٍ في قبول شهادة الواحد ، وهو ليس بذلك البعيد ، وإن أطلق كلّ من المثبت والنافي .

كما أنّهم أطلقوا قبول شهادة العدلين من غير تقييد لها بذكر سبب التنجيس ؛ لاحتمال استنادها إلى سبب لا ينجس عند الشهود عنده ، كما إطلاقهم قبولها فيما قبل الاستعمال وبعده ، لكن في التذكرة (٢) تقييد القبول بذكر السبب .

وفيه نظر ؛ لجريان مثله في أغلب البيّنات إن لم يكن جميعها مع تعارف الأخذ بها في سائر الموارد ، وما ذاك إلّا لتنزيل إطلاقها على الواقع حتّى يظهر الخلاف ، إمّا لأنّ عدالة الشاهد تمنع من الإطلاق مع إرادة السبب المختلف فيه أو لغير ذلك .

نعم ، لا فرق في ثبوت النجاسة بالبيّنة بين حصول الظنّ فيها وعدمه ، كما في كلّ مقام تقبل فيه ؛ لكونها من الأمور التبعديّة قطعاً . نعم قد يتّجه ذلك في خبر العدل بناءً على دوران حجّيته على الظنّ .

ومنه ينقدح إمكان إلحاق خبر غير العدل المتبيّن خبره به ولو بتبيّن حال

(١) الكافي : باب نوادر كتاب المعيشة ح ٤٠ ج ٥ ص ٣١٣ ، تهذيب الأحكام : التجارات / باب

٢١ ح ٩ ج ٧ ص ٢٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب ما يكتسب به ح ٤ ج ١٢ ص ٦٠ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٠ .

الراوي من كونه محتزراً عن الكذب ونحو ممّا اعتبرت حجّيته في الأحكام الشرعيّة ، لكنّه لا يخلو من بحث .

فظهر لك من ذلك كلّه تمام البحث في أطراف المسألة وإن أظنّ المحدث البحراني في حدائقه^(١) فيها زاعماً ابتنائها على تحقيق لم يسبقه إليه غيره عدا السيّد نعمّة الله الجزائري في رسالة التحفة^(٢) ، وهو أنّ مدار الطهارة والنجاسة والحلّ والحرمه على علم المكلف بأسبابها وعدمه حقيقة أو شرعاً لا الواقع ، فلا معنى للمتنجّس مثلاً سوى ذلك لا ملاقة أعيان النجاسة واقعاً وإن لم يعلم المكلف ، فليس هناك نجس واقعاً ونجس ظاهراً ، بل إنّما هو أمر واحد ، وهو ما علم المكلف بملاقاته للنجاسة أو جعله الشارع كالعالم .

وفيه :- مع مخالفته للنصوص والفتاوى بل المجمع عليه بين الأصحاب إن لم يكن ضرورياً من عدم مدخليّة العلم في تحقّق معنى النجاسة ؛ لإطلاق الأدلّة في حصول النجاسة بملاقة أسبابها ، وأنّ الشيء قد يكون نجساً واقعاً طاهراً ظاهراً وبالعكس ، ولذا قد ترتّب عليه بعض أحكام كلّ منهما من الإعادة وغيرها بعد انكشاف الواقع وظهوره- أنّه لا مدخليّة لذلك في شيء من أحكام المسألة حتّى لو قلنا بثبوت النجاسة بالظنّ ؛ إذ يمكن انطباقه على التحقيق المذكور بدعوى كونه أيضاً من الأسباب التعبدية كالشهادة وإخبار ذي اليد ونحوهما .

وكيف كان ، فلو تعارض الخبران أو البيتان -على وجه يكون نافيها كالمثبت- في طهارة شيء ونجاسة ثوب أو إناء أو غيرهما ، ففي ترجيح

(١) الحدائق الناضرة: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٤٨-٢٥٠ .

(٢) نقله عنه في الحدائق الناضرة: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٥٠-٢٥١ .

الأولى بالأصل ، أو الثانية بالنقل وبإطلاق دليل قبولها من الخبرين السابقين وغيرهما ، وعدمه فيتساقطان ويستوي في الحكم مع الأول ، أو يحكمان ويكون كالمشبه ، فيستوي في الحكم من التطهر به ونحوه مع الثاني ، أوجه بل أقوال ، لا يخلو ثالثها من قوة .

وأما احتمال الترجيح لأحد الخبرين بالأوثقية ونحوها من مرجحات الرواية فلم أعرف أحداً احتمله ، ولعله لعدم الدليل على اعتبارها هنا أو لفرض التساوي .

أما لو تعارضا في شيئين كالإنائين ونحوهما فالمتجه جريان الأقوال الأربعة السابقة ، إلا أنني لم أعرف من جزم بالنجاسة هنا وإن كان وجهه الأخذ بإثبات كل منها نجاسة كل منها دون النفي ، بل قد يظهر من جامع المقاصد^(١) وجود قائل بذلك .

لكن ضعفه باتفاقهما على طهارة واحد ، كما أنه ضعف القول بطهارتهما المحكي عن الخلاف^(٢) والمبسوط^(٣) والمختلف^(٤) ؛ لتساقطهما بالمعارضة في كل من الإنائين ، فيرجع إلى الأصل السابق ، أو لترجيح بيّنة الطهارة بالأصل - بأنه إنما تعارضا في تعيين النجس لا في حصول النجاسة المتفق عليها عندهما .

وفيه : أن العلم يحصل لولم يختلفا بالمشهود به ، وإلا فبعد الاختلاف كان كل واحد من الإنائين كالإناء المتحد الذي تعارض فيه البيّتان ،

(١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ١٥٥ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٦٢ ج ١ ص ٢٠١ .

(٣) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / المضاف والاسآر ص ١٦ .

وقد عرفت أنّ الأقوى فيه الطهارة ، فالقول بها هنا حينئذٍ قويّ كما في كشف اللثام^(١) ، كما أنّ إلحاقهما بالمشتبه كما في القواعد^(٢) والتذكرة^(٣) وجامع المقاصد^(٤) وعن السرائر^(٥) والمعتبر^(٦) والتحرير^(٧) لا يخلو من وجه ؛ لارتفاع أصل الطهارة بالشهادة على النجاسة مع تعارض البيّنين في مفاديهما ، فإنّ كلّاً منهما يفيد نجاسة إناء وطهارة الآخر ، وهو يعطي الاشتباه ، ولاّنهما جميعاً يثبتان نجاسة ما فيهما ، فيجب اجتنابهما ، وذلك حكم المشتبه .

ولا يدفع إحداهما قبول الأخرى لتقدّم الإثبات على النفي ؛ إذ فيه : أنّه إنّما يتقدّم عليه إذا ترجح بأنّها قد تشاهد ما لم تشاهده الأخرى ، بخلاف النفي هنا ، فإنّه لا يضعف عن الإثبات ، على أنّ شهادة كلّ منهما مركبة من الإثبات والنفي ، فلا معنى لتصديقهما في جزء وتكذيبهما في آخر .

هذا كلّه مع عدم إمكان الجمع ، أمّا مع إمكانه فلا ريب في العمل به ؛ إذ لا معنى لإسقاط ما هو حجة شرعية من دون معارض ، فما عن الشيخ^(٨) من القول بالطهارة حتّى مع إمكان الجمع في غير محلّه ، إلّا أن يكون بناه على عدم قبول البيّنة في ثبوت النجاسة ، فيخرج حينئذٍ عمّا نحن فيه ؛ إذ البحث هنا على تقدير القبول .

(١) كشف اللثام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٤٤ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٧ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ١٥٥ .

(٥) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨٦-٨٨ .

(٦) المعتبر : الطهارة / الماء القليل ج ١ ص ٥٤ .

(٧) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٦ .

(٨) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٨ .

وكالبيّنة في القبول عندنا إخبار صاحب اليد المالك بنجاسة ما في يده وإن كان فاسقاً كما في المنتهى^(١) والقواعد^(٢) والموجز^(٣) وكشف الالتباس^(٤) وظاهر كشف اللثام^(٥)، بل عن الذخيرة: «إنّه المشهورين المتأخرين»^(٦)، كما في الحدائق أنّ «ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه»^(٧)، بل عن الأستاذ أنّه «لا ينبغي الشكّ في قبول خبره بذلك وبالتطهير كالإباحة والحظر ونحوهما من الأحكام المشترط فيها العلم...»^(٨) إلى آخره.

لأصالة صدق المسلم، خصوصاً فيما كان في يده، وفيما لا يعلم إلّا من قبله، وفيما لا معارض له فيه، وللسيرة المستمرة القاطعة، ولإستقراء موارد قبول إخبار ذي اليد بما هو أعظم من ذلك من الحلّ والحرمه وغيرهما، ولفحوى قبول قوله في التطهير، بل فعله بل وقوله في التنجيس بالنسبة إلى بدنه، فإنّ الظاهر معروفية تسليم القبول فيه، كما يومئ إليه الاستدلال به في كشف اللثام^(٩) على ما نحن فيه، فاحتمال أنّه من أفراد إخبار ذي اليد

(١) منتهى المطلب: الطهارة/ الماء المطلق ج ١ ص ٩-١٠.

(٢) قواعد الاحكام: الطهارة/ احكام المياه ج ١ ص ٧.

(٣) الموجز (ضمن الرسائل العشر): ما به يحصل الطهارة ص ٣٨.

(٤) كشف الالتباس: الطهارة/ ما به يحصل الطهارة ذيل قول المصنّف: «ويكفي من مالك وذو يد...» ص ٦٠ (مخطوط).

(٥) كشف اللثام: الطهارة/ احكام المياه ج ١ ص ٤٤.

(٦) ذخيرة المعاد: الطهارة/ ما به تحصل الطهارة ص ١٣٩.

(٧) الحدائق الناضرة: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٥٢.

(٨) نقله عنه تلميذه في مفتاح الكرامة: الطهارة/ تطهير المياه النجسة ج ١ ص ١٣١-١٣٢.

(٩) كشف اللثام: الطهارة/ احكام المياه ج ١ ص ٤٤.

بما في يده من الإناء ونحوه ، فيجري فيه ما يجري فيه ، ضعيفٌ .

قيل (١) : ولما يشعر به قول أبي الحسن (عليه السلام) في خبر إسماعيل بن عيسى جواب سؤاله عن جلود الفراء يشتريها الرجل من أسواق المسلمين يسأل عن ذكاته إذا كان البائع غير عارف : «عليكم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك ، وإذا رأيتم يصلّون فيه فلا تسألوا عنه» (٢) الحديث ، من قبول قول المسؤول لو سئل ، بل قد يدعى دلالتها على قبوله حتّى لو كان مشركاً بناءً على كون المراد من الخبر سؤال المشرك ، بمعنى أنّه يسأل فيقبل إن أجاب أنّها من ذبائح المسلمين ، ولا يقبل إن لم يكن كذلك كما فهمه الخونساري (٣) وغيره .

لكنّه قد يناقش فيه حينئذٍ بمنع قبول قول المشرك في تذكية المسلم بحيث يقطع به أصالة عدمها ، وبأنّ قبول قوله في عدمها إن أجاب به للأصل لا لكونه صاحب يد ، بل قد تتجه المناقشة بالأخير حتّى لو قلنا : إنّ المسؤول في الخبر المسلم كما فهمه في الحدائق (٤) على معنى : عليكم سؤال البائع المسلم إذا كان في السوق مشرك يبيعها حينئذٍ ؛ لاحتمال شراء المسلم لها منه حينئذٍ ، أمّا إذا رأيتموه يصلّي فيها فلا تسألوه ، بعد الإغضاء عن سماجة ما ذكره ؛ إذ يتّجه أن يقال حينئذٍ : إنّ قبول قوله لو سئل إنّها

(١) كما في مشارق الشمس : الطهارة / احكام المياه ص ٢٨٥ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب ما يصلّي فيه وما لا يصلّي فيه من الثياب ح ٧٩٢ ج ١ ص ٢٥٨ ،

تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٧٦ ج ٢ ص ٣٧١ ،

وسائل الشيعة : باب ٥٠ من ابواب النجاسات ح ٧ ج ٢ ص ١٠٧٢ .

(٣) مشارق الشمس : الطهارة / احكام المياه ص ٢٨٥ .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٥٣ .

هو لأصالة عدم التذكية التي قَطَعَهَا ظَاهِرُ يَدِ الْمُسْلِمِ الَّذِي صَرَفْنَا عَنْ التَّمَسُّكِ بِهِ قَوْلُهُ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ إِخْبَارِ صَاحِبِ الْيَدِ بِالنَّجَاسَةِ الْمَنَافِيَةِ لِأَصَالَةِ الطَّهَارَةِ وَعُمُومَاتِهَا .

وَمِنْ هُنَا تَتَضَحُّ لَكَ الْمُنَاقَشَةُ فِي جَمِيعِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ لِهَذَا الْحُكْمِ مِنَ الْأَخْبَارِ (١) الْمُتَضَمِّنَةِ لِلنَّهْيِ عَنِ السُّؤَالِ عِنْدَ شِرَاءِ الْفِرَاءِ وَالْجُلُودِ وَإِنْ اشْتَمَلَ بَعْضُهَا عَلَى التَّعْلِيلِ بِأَنَّ الدِّينَ أَوْسَعَ مِنْ ذَلِكَ ، وَأَنَّ الْخَوَارِجَ ضَيَّقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ .

وَلَعَلَّهُ لَذَا قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ (٢) وَشَرَحَ الدَّرُوسُ (٣) : « إِنِّي لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى دَلِيلٍ » ، كَمَا عَنْ نَهَايَةِ الْإِحْكَامِ (٤) الْإِشْكَالِ فِيهِ ، بَلْ هُوَ فِي الْمُنْتَهَى (٥) وَالتَّذَكُّرَةِ (٦) وَإِنْ أَفْتَى بِالْقَبُولِ لَكُنْهُ عَبْرَ عَنْ ذَلِكَ فِيهِمَا بِ « الْأَقْرَبِ » مِمَّا يَشْعُرُ بِعَدَمِ قَطْعِيَّةِ الْحُكْمِ عِنْدَهُ ، بَلْ فِي الْأَخِيرِ قَيَّدَ قَبُولَهُ بِمَا إِذَا أَخْبَرَ بِنَجَاسَةِ الْإِنَاءِ مِثْلًا قَبْلَ الطَّهَارَةِ لَا بَعْدَهَا ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ حِينَئِذٍ .

وَلَعَلَّ وَجْهَهُ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ يَدِهِ بِالِاسْتِعْمَالِ ، فَلَا يَقْبَلُ إِخْبَارَهُ بِنَجَاسَتِهِ وَإِنْ كَانَ خَبَرَهُ عَنْهُ بِذَلِكَ فِي حَالِ كَوْنِهِ بِيَدِهِ ، فَكَانَ بِالْحَقِيقَةِ إِخْبَارًا (٧) بِنَجَاسَةِ الْغَيْرِ ، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ كَمَا لَا يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِ الْبَائِعِ

(١) مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه : بَابُ مَا يَصَلِّي فِيهِ وَمَا لَا يَصَلِّي فِيهِ مِنَ الثِّيَابِ ح ٧٩٢ ج ١ ص ٢٥٨ ، تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ : الصَّلَاةُ / بَابُ ١٧ مَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ مِنَ اللَّبَاسِ ح ٦١ ج ٢ ص ٣٦٨ ، وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ : بَابُ ٥٠ مِنْ أَبْوَابِ النِّجَاسَاتِ ح ٣ ج ٢ ص ١٠٧١ .

(٢) ذَخِيرَةُ الْمَعَادِ : الطَّهَارَةُ / مَا بِهِ تَحْصُلُ ١٣٩ .

(٣) مَشَارِقُ الشَّمْسِ : الطَّهَارَةُ / أَحْكَامُ الْمَاءِ ص ٢٨٥ .

(٤) نَهَايَةُ الْأَحْكَامِ : الطَّهَارَةُ / الْمَاءُ الْمَشْتَبِهُ ج ١ ص ٢٥٣ .

(٥) مُنْتَهَى الْمَطْلَبِ : الطَّهَارَةُ / الْمَاءُ الْمَطْلُوقُ ج ١ ص ٩-١٠ .

(٧) الْأَوَّلَى : أَخْبَارًا .

(٦) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ : الطَّهَارَةُ / الْمَاءُ الْمَطْلُوقُ ج ١ ص ٤ .

باستحقاق المبيع للغير، ولصحيحة العيص بن القاسم سأل الصادق (عليه السلام) «عن رجل صلى في ثوب رجل أياًماً، ثم إنَّ صاحب الثوب أخبره أنه لا يصلى فيه، فقال: لا يعيد شيئاً من صلاته»^(١).

والمناقشة فيه باحتمال كون المانع غير النجاسة من الغصب ونحوه، مدفوعة: بترك الاستفصال إن لم يكن ظاهراً في كون المانع النجاسة.

نعم، قد يناقش فيه بأن عدم الإعادة لعلّه للجهل بالنجاسة بناءً على معذورية الجاهل حتّى في الوقت، بل وبالدليل السابق بعدم التفاوت - بعد اعتبار قوله وحجّيته شرعاً - بين تأخره عن الاستعمال وتقدّمه كالبيّنة، وبأنّ قضيته عدم القبول حتّى قبل الاستعمال بعد شرائه منه ونحوه ممّا يكون سبباً لخروجه عن يده.

إلاّ أنّه قد يدفع ذلك كلّهُ بأنّ العمدّة في الاستدلال له أصالة الطهارة وعموماتها المعلقة للخروج عنها بالعلم أو ما يقوم مقامه، خصوصاً خبراً البيّنة المتقدّمان^(٢)، مع عدم ثبوت قيام إخبار صاحب اليد بعد الاستعمال مقامه، كما أنّ ذلك وجه عدم قبوله مطلقاً حتّى لو كان في يده.

لكن قد عرفت ضعف الأخير للأدلّة السابقة من أصالة القبول وغيرها، بل قد يشعر به أيضاً مضافاً إلى ذلك النهي عن الإعلام في خبر عبد الله بن بكير سأل الصادق (عليه السلام) «عن رجل أعار رجلاً ثوباً

(١) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٢٢ ج ٢ ص ٣٦٠،

الاستبصار: باب ١٠٩ ح ٣ ج ١ ص ١٨٠، وسائل الشيعة: باب ٤٠ من ابواب النجاسات

ح ٦ ج ٢ ص ١٠٦٠.

(٢) في ص ٢٧٥.

فصلتي فيه وهو لا يصلّي فيه ، قال : لا يعلمه ذلك ، قلت : فإن أعلمه ؟ قال : يعيد»^(١) بل أمره بالإعادة في ذيله كالصريح في ذلك ، بل في خلاف ما قاله العلامة في التذكرة أيضاً ، لكنّه مبني على وجوب إعادة الجاهل وقضائه ، ومن هنا كان الاستدلال به عليه لا يخلو من نظر .

نعم ، قد يتّجه الاستدلال - بإشعار النهي فيه عن الإعلام بالقبول لو أعلم - على قبول إخبار ذي اليد قبل الاستعمال ، كما أنّه قد يتّجه الاستدلال بما في الحقائق^(٢) من أنّه ورد النهي عن السؤال في بعض الأخبار^(٣) الواردة في الجنب ، حيث إنّهُ أعطى الخادم درهماً وأمره أن يبتاع به من مسلم جنباً ، ونهاه عن السؤال ؛ إذ لولا قبول إخبار ذي اليد المسؤول لم يكن وجه للنهي عنه .

فالأقوى حينئذٍ القبول حال بقاء العين في يده ، لا إذا خرجت من يده ، اقتصاراً فيما خالف الأصل على محلّ اليقين ، كما أنّه ينبغي الاقتصار على المتيقّن من ذي اليد وإن اختلفت عبارات من تعرّض له ، فهذا^(٤)

(١) قرب الاسناد : ص ٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٦٩ .

(٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٥٤ .

(٣) كالخبر الذي رواه البرقي عن ابيه ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم ، عن بكر بن حبيب ، قال : « سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الجنب وآنه توضع في الانفة من الميتة ، قال : لا تصلح ، ثم ارسل بدرهم فقال : اشتر من رجل مسلم ولا تسأله عن شيء » .

المحاسن : باب ٧٦ من كتاب المآكل ح ٥٩٨ ص ٤٩٦ ، وسائل الشيعة : باب ٦١ من ابواب الاطعمة المباحة ج ٤ ص ١٧ ص ٩١ .

(٤) كما في مشارق الشموس : الطهارة / احكام المياه ص ٢٨٥ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٥٢ .

علقت الحكم على المالك ، ومنها ^(١) على ذي اليد ، ومنها ^(٢) ما جمعت بينهما لكن بعطف ذي اليد على المالك ، فقالت : « يقبل خبر المالك وذي اليد » ، وإن كان يقوى في النظر عموم القبول لكلّ مستولٍ على عين شرعاً للملك أو وكالة أو إجارة أو أمانة أو ولاية ونحوها .

بل قد يدور في الذهن قبول الغاصب الذي هو كالمتملك عرفاً ، لمكان تسلطه وتصرفه على ما في يده نحو ثياب الظلمة وعمّالهم وأوانيهم ودورهم وفرشهم ونحوها ، وإن كان أصل استيلائهم عليها بغصب منهم أو آبائهم لها أولاً ثمانها ؛ ضرورة عدم مدخلية الملك أو التسلط الشرعي في قبول القول بالتنجيس ، خصوصاً إن قلنا : إنّ منشأ أصالة صدق المسلم وصحة قوله .

بل قد يؤيده جريان السيرة والطريقة في قبول قولهم بالتطهير لو تنجست الأمور المذكورة عندهم ، مع أنّه لا مدرك له إلّا كونهم أصحاب يد .

بل قد يقوى في النفس عموم اليد في النجاسة لنحو أمتهات الأولاد ومريّياتهم ، فيقبل إخبارهنّ في نجاسة ثيابهم وأبدانهم ونحوها .

والحاصل : أنّ تنقيح المراد باليد في المقام في غاية الاشكال ، والعجب من الأصحاب كيف أغفلوا تحرير ذلك مع كثرة أفرادها وتشتتها ، وعدم وضوح مدرك لشيء منها ، وشدة الابتلاء بمجملتها ، خصوصاً في مثل ذوي الأيدي الشركاء بالأشياء المائعة من الدهن واللبس ونحوها إذا أخبر أحدهم شركاءه بنجاستها ، كما أنّهم أغفلوا تحرير الحكم - أي القبول - ولم يتبعوا أقلامهم في بيان مدركه ، ولعلّه لوضوح الأمر لديهم وإن خفي علينا .

(١) كما في كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٥ .

(٢) كما في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ما به يحصل الطهارة ص ٣٨ .

وهل يختص قبول قول ذي اليد بالمسلم وإن كان فاسقاً عبداً أو امرأة ،
أو يعمّه والكافر؟ وجهان .

وحكم ثبوت التطهير حكم التنجيس من العدل الواحد والبيّنة
وغيرهما ؛ لا لتحاد المدرك ، فها في كشف الأستاذ^(١) من قبول العدل في
التطهير دون التنجيس لا يخلو من نظر.

نعم ، قد يحتمل الفرق بذلك في خصوص صاحب اليد ؛ لوضوح الأدلة
فيه دون التنجيس ، كما يومئ إلى ذلك قطع الفاضل في التذكرة^(٢) وعن
النهاية^(٣) بقبوله في الطهارة ، وجعله الأقرب ذلك في التنجيس في الأولى
وإشكاله فيه في الثانية ، كما أنه في المنتهى^(٤) جعل الوجه القبول في
الطهارة والقرب في النجاسة .

لكن على كلّ حال ينبغي القطع بقبول إخبار صاحب اليد بتطهيره ما
في يده من النجاسة العارضة ، كما هو ظاهر الكتب المتقدمة ، بل هو صريح
بعضها ؛ لأكثر الأدلة السابقة مع زيادة العسر والحرج ، وتظافر الأخبار^(٥)
بطهارة ما يوجد في أسواق المسلمين من الجلود واللحم ونحوهما ، بل هي
ظاهرة في الاكتفاء في ذلك بظاهر أفعالهم المنزلة على أصالة الصحة حتى
يعلم الخلاف ، فضلاً عن أن تقرن بأقوالهم ، بل هو أولى من الحكم بطهارة

(١) كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٧-١٧٨ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤ .

(٣) نهاية الأحكام : الطهارة / الماء المشتبه ج ١ ص ٢٥٣ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٩-١٠ .

(٥) كخبر المستطرفات المتقدم في ص ٢٦٨ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٥٠ من ابواب

بدن المسلم وثيابه بغيبته وإن لم يقل أو يفعل ما يستلزم الإخبار بذلك ،
فالحاصل : قبول قوله في التطهير ممّا لا ينبغي الإشكال فيه .

نعم ، قد يتّجه الإشكال في موضوعه بنحو ما تقدّم من الإشكال
السابق ، ولعلّه لذا حكي عن الأمين الاسترأبادي ^(١) ، والسيد نعمة الله
الجزائري ^(٢) أنّهما حكيا عن جملة من علماء عصرهما أنّهم كانوا إذا أرادوا
إعطاء ثيابهم للقصارين لتطهيرها يهبونها إياهم أو يبيعونها ثم يسترّدونها منهم
بنحو ذلك تخلصاً من شبهة استصحاب النجاسة ، لتوقف انقطاعه على العلم
أو ما يقوم مقامه من البيّنة أو خبر العدل على إشكال فيه أو إزالة المالك
نفسه مع عدم ثبوت قيام خبر مطلق الوكيل وإن لم يكن عدلاً مقامه ؛ لعدم
ثبوت كونه من ذوي اليد المقبولة إخباراتهم ؛ إذ المعلوم منها المالك .

وفيه - مع مخالفته للسيرة المستقيمة القطعية في سائر الأعصار والأمصا
المأخوذة يدأ عن يد في تطهير الجوّاري والنساء ونحوهم ثياب ساداتهنّ
ورجانهنّ ، بل لعلّ ذلك من الضروريات التي هي بمعزل عن نحو هذه
التشكيكات - أنّ تتّبع الأخبار بعين الإنصاف والاعتبار يورث القطع
بالاكتفاء بنحو ذلك ، وبأنّ كلّ ذي عمل مؤتمن على عمله ، كالأخبار
الواردة في القصارين ^(٣) والجزّارين ^(٤) والجارية المأمورة بتطهير ثوب

(١) الفوائد المدنية : في سد الابواب التي فتحتها العامة للاستنباطات الظنية ص ١٤٨-١٤٩ .

(٢) نقله عنه في الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٢٨٦ .

(٣) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد ، عن إبراهيم بن أبي محمود قال : « قلت
للرضا (عليه السلام) : الخياط أو القصار يكون يهودياً أو نصرانياً وأنت تعلم أنّه يبول
ولا يتوضأ ، ما تقول في عمله ؟ قال : لا بأس » .

تهذيب الأحكام : المكاسب / باب ٩٣ ح ٢٦٣ ج ٦ ص ٣٨٥ .

(٤) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن ابيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن

سَيِّدَهَا^(١)، وَأَنَّ الْحَجَّامَ مُؤْتَمَنٌ فِي تَطْهِيرِ مَوْضِعِ الْحِجَامَةِ^(٢) وَنَحْوَ ذَلِكَ ،
فَضْلاً عَنْ عَمُومِ أَدَلَّةِ الْوَكَالَةِ وَتَصْدِيقِ الْوَكِيلِ فِيهَا وَكُلِّ فِيهِ . فَحِينَئِذٍ
لَا حَاجَةَ لِلْحَكْمِ بِالتَّطْهِيرِ فِي الْحَكْمِ الْمَذْكُورِ إِلَى دَعْوَى الدَّخُولِ فِي ذِي
الْيَدِ .

وَكَيْفَ كَانَ فَلَا حَاجَةَ لِلْإِطْنَابِ وَالْإِسْهَابِ وَتَكَثِيرِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ ،
وَإِنْ أَطْنَبَ فِيهِ بَعْضُ مُتَأَخَّرِي الْمَتَأَخَّرِينَ^(٣) ، وَلَعَلَّهُ لظَهْوَرِ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ

أَذِينَهُ، عَنْ الْفَضِيلِ وَزُرَّارَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ ، أَنَّهُمْ سَأَلُوا أَبَا جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) «عَنْ شِرَاءِ
الْبِلْحَمِّ مِنَ الْأَسْوَاقِ وَلَا يَدْرِي مَا يَصْنَعُ الْقَصَابُونَ ، قَالَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : كُلُّ إِذَا كَانَ ذَلِكَ
فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ» .

الْكُفَايَ : ج ٢ ص ٦٣٧ ، تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ : الصَّيْدُ وَالذَّبَائِحُ / بَاب ٢ ح ٤٢ ج ٩
ص ٧٢ ، وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ : بَاب ٢٩ مِنْ أَبْوَابِ الذَّبَائِحِ ح ١٦ ج ١٦ ص ٢٩٤ .

(١) كَالْخَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ
عَمَارٍ ، عَنْ مَيْسَرٍ ، قَالَ : «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : أَمْرُ الْجَارَةِ فَتَغْسِلُ ثَوْبِي مِنْ
الْمَنِيِّ فَلَا تَبَالُغْ فِي غَسْلِهِ ، فَأُصَلِّيَ فِيهِ فَإِذَا هُوَ يَابِسٌ ، قَالَ : أَعَدَّ صَلَاتَكَ ، أَمَا أَنْتَ لَوْ كُنْتَ
غَسَلْتَ أَنْتَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ» .

الْكُفَايَ : بَابُ الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ يَصْبِيانُ الثَّوْبَ ... ح ٢ ج ٣ ص ٥٣ ، تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ :
الطَّهَارَةُ / بَاب ١٢ ح ١٣ ج ١ ص ٢٥٢ ، وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ : بَاب ١٨ مِنْ أَبْوَابِ النِّجَاسَاتِ ح ١
ج ٢ ص ١٠٢٤ .

(٢) كَالْخَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ
عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيِّ ، عَنْ مُرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَالَ : «سَأَلْتُهُ عَنْ الْحِجَامَةِ أَفْنِيهَا وَضَوْءُ؟ قَالَ : لَا ، وَلَا يَغْسِلُ
مَكَانَهَا ؛ لِأَنَّ الْحَجَّامَ مُؤْتَمَنٌ إِذَا كَانَ يَنْظِفُهُ وَلَمْ يَكُنْ صَبِيئاً صَغِيراً» .

تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ : الطَّهَارَةُ / بَاب ١٤ ح ٢٣ ج ١ ص ٣٤٩ ، وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ : بَاب ٥٦ مِنْ
أَبْوَابِ النِّجَاسَاتِ ح ١ ج ٢ ص ١٠٧٨ .

(٣) كَالْبَحْرَانِيِّ فِي الْخُدَاتِ النَّاصِرَةِ : الطَّهَارَةُ / أَحْكَامُ النِّجَاسَاتِ ج ٥ ص ٢٨٥-٢٩٠ .

من المعالم^(١)، حيث كان ظاهره حصر القائم مقام العلم في عود المتنجس للطهارة بالبيّنة والعدل الواحد في احتمال .

نعم ، قد يتوقف في قبول تطهير الغير بالنسبة إلى ما هو متعارف في زماننا من غسل النساء والجواري ونحوهم الشباب والأواني من غير إذن ، ولعلّ الفحوى أو كالفحوى في المقام كافية ؛ للسيرة المستقيمة وأصالة الصحة في القول والفعل ، بل قد يدخل نحوهم في ذوي الأيدي بعد تفسيره بالمستولي بإذن شرعية ولو بفحوى من المالك ونحوها ، بل قد عرفت احتمال الدخول في نحو الغاصب المتقدم حاله ، فتأمل جيداً ، فإنّ المقام وإن كان مجمله من الواضحات ، لكن جملة من أفراده لا يخلو من بعض الإشكالات ، كما أشرنا إلى بعض ذلك ، وإنّا وإن طال بنا الكلام في هذه المسائل مع عدم تمام ارتباطها بما في المتن من وجوب الغسل مع العلم بموضع النجاسة إلّا أنّها لا تخلو من تعلق ما ؛ لاحتمال الاكتفاء في معلومية موضع النجاسة بما يثبت به أصل النجاسة من إخبار العدل بناءً على قبوله أو البيّنة أو صاحب اليد ونحوها ممّا عرفت .

﴿و﴾ أمّا ﴿إن جهل﴾ محلّ النجاسة فلم يعلمه بأحد الأمور المفيدة له شرعاً ﴿غسل كلّ موضع يحصل فيه الاشتباه﴾ ليكون على يقين من طهارته ، كما في صحيحة زرارة الطويلة قلت : «... فإنّي قد علمت أنّه أصابه ولم أدر أين هو ، فأغسله ؟ قال : تغسل ثوبك من الناحية التي ترى أنّه قد أصابها حتّى تكون على يقين من طهارتك ...»^(٢) .

(١) معالم الدين : ما يزول به النجاسات ص ٤٢٥ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ٨ ج ١ ص ٤١١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٩

ح ١٣ ج ١ ص ١٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٠٦ .

واضمار المسؤول - مع عدم قدحه عندنا كما عرفته غير مرة ، خصوصاً من مثل زارة المعلوم عدم أخذه أحكامه من غير الإمام (عليه السلام) ، وخصوصاً في مثل هذا الخبر المشتعل على سؤالات متعددة المقترن بقرائن كثيرة تشهد بكونه من الإمام (عليه السلام) - يدفعه : ما عن الصدوق (رحمه الله) أنه رواه في كتاب علل الشرائع^(١) بطريق حسن مسنداً إلى الباقر (عليه السلام) .

كالمناقشة فيه بظهوره في اعتبار التحري من حيث تعليق الحكم فيه بالرؤية التي هي أعم من العلم ؛ لاندفاعها بإرادة العلم منها بشهادة التعليل إن لم تكن ظاهرة في ذلك بنفسها .

بل ينبغي القطع بذلك بملاحظة اعتضاده بصحيحتي محمد بن مسلم^(٢) وابن أبي يعفور^(٣) عن أحدهما (عليهما السلام) والصادق (عليه السلام) في المني يصيب الثوب « فإن عرفت مكانه فاغسله ، وإن خفي عليك فاغسله كله » .

كحسن الحلبي أو صحيحه عن الصادق (عليه السلام) : « إذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه مني فليغسل الذي أصابه ، وإن ظن أنه أصابه مني ولم يستيقن ولم ير مكانه فلينضحه بالماء ، وإن استيقن أنه قد أصابه ولم ير

(١) علل الشرائع : باب ٨٠ ح ١ ج ٢ ص ٣٦١ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٧١ ج ١ ص ٢٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٢١ .

(٣) الكافي : باب المني والمذي يصيبان الثوب والجسد ح ١ ج ٣ ص ٥٣ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٢ ج ١ ص ٢٥١ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٢٢ .

مكانه فليغسل الثوب كله ، فإنه أحسن» (١) وإشعار تعليله بعدم الوجوب - بعد إعراض الأصحاب عنه ؛ للإجماع المحكي صريحاً في المنتهى (٢) والتذكرة (٣) والرياض (٤) وعن غيرها (٥) وظاهراً في المعتبر (٦) إن لم يكن محصلاً على الوجوب المعتضد بنفي الخلاف عنه فيه في المعالم (٧) والذخيرة (٨) - لا يصلح للحكم به على غيره .

فلا حاجة حينئذٍ للاستدلال على المطلوب بعد ذلك باستصحاب بقاء يقين المنع إلى حصول اليقين بالزوال المتوقف على غسل الجميع ، حتى يناقش فيه بأن يقين النجاسة يرتفع بغسل جزء مما وقع فيه الاشتباه يساوي قدر النجاسة وإن لم يحصل القطع بغسل ذلك المحل بعينه ، وبأنه عند التأمل بعد فرض غسل الجزء من استصحاب الجنس المعلوم عدم حجّيته ، وإن أمكن اندفاعها بأن المعتبر بعد يقين الشغل يقين البراءة لا عدم يقين الشغل ، كما أشارت إلى ذلك صحيحة زرارة السابقة ، بل هو واضح في سائر ما كان من قبيل هذه المقدمات وموارد مثله من

(١) الكافي : باب المني والمذي يصيبان الثوب والجسد ح ٤ ج ٣ ص ٥٤ ، تهذيب الأحكام :

الطهارة / باب ١٢ ح ١٥ ج ١ ص ٢٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب النجاسات ح ٤

ج ٢ ص ١٠٢٢ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٠ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٠ .

(٤) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩١ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٤-٥٥ .

(٦) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٧ .

(٧) معالم الدين : ما يزول به النجاسات ص ٢٨٣ .

(٨) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٥ .

الاستصحابات أيضاً ، كوضوح عدم كونه من استصحاب الجنس بحيث لا يحتاج إلى بيان .

لكن قد تقدّم لنا في البحث عن الإنائين المشتبهين^(١) ما يصلح التأييد به للمناقشة السابقة ، بل تقدّم ما له مزيد نفع في غير ذلك أيضاً من الأبحاث التي تعرّض لها بعضهم^(٢) هنا حتّى الملاقي للمشتبه ، فإنّنا قد ذكرنا هناك أنّ الأقوى فيه بقاؤه على استصحاب الطهارة وعدم إلحاقه بالمشتبه ، كما هو ظاهر الأدلّة ، فلا يجب اجتنابه ، وإن احتملنا فيه ذلك أيضاً لما تقدّم في محله ، فيكون كالمشتبه في وجوب اجتنابه وغسله مع الإمكان ، لكن قد يظهر هنا من الأستاذ الأكبر في شرحه على المفاتيح^(٣) الميل إلى حرمة مباشرة المشتبه وإن لم يجب عليه غسل الملاقي بعد عصيانه ، ووجهه غير واضح .

هذا إن لاقى المشتبه ثوب واحد مثلاً ، أمّا لو لاقاه ثوبان أو أثواب بحيث علم ملاقاة أحدها للنجس منه فلا ريب في جريان حكم المشتبه الأصلي عليه ، بل هو من أفرادهِ . نعم لو لاقاه بدنا مكلفين لم يجب على أحدهما غسل يده مثلاً وإن علما نجاسة أحدهما على الإجمال ؛ لوضوح عدم جريان المقدّمة هنا ، بل يكونان كواجدي المني في الثوب المشترك ، بل وكذا لو لاقاه ثوباهما كما جزم به كسابقه الأستاذ الأكبر في شرح

(١) تقدم البحث فيها في ج ١ ذيل عبارة «ولو اشتبه الاناء النجس بالطاهر...» .

(٢) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / ما يزال به النجاسات ج ٥ ص ٤٠٧-٤٠٨ .

(٣) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٨٨ ذيل قول المصنّف : « لو جهل موضع الملاقاة غسل كلّ ما وقع فيه الاشتباه بلا خلاف للصالح المستفيضة » ج ١ ص ٤٨٥ (مخطوط) .

المفاتيح^(١)؛ لاستصحاب كلّ منها طهارة ثوبه وبدنه ، وعدم تعلّق الخطاب بمعيّن منها بالاجتناب عن ثوبه أو بدنه النجس المعيّن أو المردّد .

قلت : لكن قد يشكّل الأخير بأنّ الخطاب بالاجتناب لا يتوقّف على كون الثوب مملوكاً للمكلّف ، بل يكفي فيه تقدير تمكّنه من ذلك بإعارة وإجارة ونحوهما ، بل الظاهر تحقّقه مع تعذّرها أيضاً ؛ لظهور كون النجاسة من قبيل الخطاب بالوضع الذي لا يتوقّف على تحقّق ذلك ، وإلاّ فبناءً على ما ذكره يتّجه صحّة صلاة كلّ منها ووضوئه بكلّ من ثوبيهما وإناءيهما مع قطعهما بوقوع النجاسة على أحدهما ، وكأنّه واضح البطلان ، خصوصاً بعد إطلاق الأدلّة بالإراقة ونحوها من دون تقييد باتّحاد المالك ، بل قد يتّجه عليه صحّة ذلك مع اتّحاد المالك إذا أخرج أحدهما عن ملكه ببيع ونحوه ، اللهمّ إلّا أن يفرّق بتحقّق تكليف المعيّن فيه دون الأوّل ، فلا يجدي في انقطاع الاستصحاب الانتقال العرضي ، كما لا يجدي إراقة أحدهما في الأرض أو في ماء كثير في استصحاب التكليف باجتناب الباقي وإن لم يكن يقين نجس ، وهو لا يخلو من وجه ، كما أنّه لا يخلو من كلام يعرف ممّا ذكرناه في بحث الإناءين ، فلاحظ .

﴿ ويغسل الثوب والبدن من البول ﴾ بالماء القليل عدا محلّ الاستنجاء ﴿ مرتين ﴾ وفاقاً للمشهور بين المتأخّرين^(٢) ، بل في المدارك^(٣)

(١) المصدر السابق .

(٢) ممن قال بذلك منهم : العلامة في التحرير : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٤ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ ، والشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / احكام

النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٣) مدارك الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣٦ .

والحدائق (١) وغيرهما (٢) نسبته للشهرة من غير تقييد ، بل في المعتبر (٣) نسبته إلى علمائنا مشعراً بدعوى الإجماع عليه ، ولعلّه لازم إيجابها في الفقيه (٤) والهداية (٥) في محلّ البول ، كما أنّه لازم ما في السرائر (٦) من إيجاب العصر مرتين .

للاصل الواضح ضعف المناقشة فيه هنا - بعدم جريانه في الحكم الثابت إلى غاية مجهولة للمكلف - بما ذكرناه في محلّه من عدم الفرق بين الأمرين في مدرك حجّيته عندنا .

وقول أحدهما (عليهما السلام) في صحيح ابن مسلم (٧) والصادق (عليه السلام) في صحيح ابن أبي يعفور (٨) عن البول يصيب الثوب : « اغسله مرتين » .

كصحيح ابن مسلم الآخر أيضاً عن الصادق (عليه السلام) : « ... اغسله في المكن مرتين ، فإن غسلته في ماء جارٍ فرّة واحدة » (٩) .

(١) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٥٦ .

(٢) ككفاية الأحكام : الطهارة / أحكام النجاسات ص ١٣ .

(٣) المعتبر : الطهارة / أحكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٥ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ج ١٥٦ ص ١ ج ٦٨ .

(٥) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب المياه ص ٤٨ .

(٦) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٧ .

(٧) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٨ ج ١ ص ٢٥١ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٠١ .

(٨) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٩ ج ١ ص ٢٥١ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٠١ .

(٩) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٤ ج ١ ص ٢٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٠٢ .

وحسن الحسين بن أبي العلاء بل صحيحه على الأصح فيه : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البول يصيب الجسد ، قال : صبّ عليه الماء مرّتين ، فإنما هو ماء ، وسألته عن الثوب يصيبه البول ، قال : اغسله مرّتين ... » ^(١) كالمروي في مستطرفات السرائر ^(٢) من جامع البزنطي .
 وخبر أبي إسحاق النحوي عن الصادق (عليه السلام) : « سألت عن البول يصيب الجسد ، قال : صبّ عليه الماء مرّتين » ^(٣) .
 والرضوي : « إن أصابك بول في ثوبك فاغسله من ماء جارٍ مرّة ، ومن ماءٍ راكد مرّتين ، ثم اعصره » ^(٤) .

فما في البيان ^(٥) من الاجتزاء بالمرّة - كظاهر المبسوط ^(٦) والقواعد ^(٧) بل صريح الأخيرين في البول غير المرئي كالجاف ونحوه ذلك أيضاً ، بل ربّما يوهمه أيضاً إطلاق المقنعة ^(٨) والنهاية ^(٩) كما عن غيرهما ^(١٠) - ضعيف جداً ؛ إذ هو مع مخالفته لما عرفت لا دليل عليه سوى دعوى التمسك بأصالة البراءة

(١) تقدم في ص ٢٢٥ .

(٢) تقدم في ص ٢٢٥ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٣ ج ١ ص ٢٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٠١ .

(٤) تقدم في ص ٢٢٤ .

(٥) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٠ .

(٦) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٧ .

(٧) قواعد الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٨) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٦٩ .

(٩) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥١ و ٥٢ .

(١٠) كالخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٩ ج ١ ص ٤٨٤ .

التي هي على تقدير تسليمها منقطعة بما سمعت ، وإطلاق طهورة الماء كإطلاق الأمر بالغسل في بعض الأخبار (١) الواجب تقييدهما لو سلم إمكان الاستدلال بأولهما على ما نحن فيه من الكيفية ، بل وبثانيهما أيضاً ؛ لظهور كونه مساقاً لغير بيانها بما سمعته من الأدلة المعبرة .

كما أنّ ترك الاستفصال فيها بين الجاف وغيره شاهد على عدم اعتباره فيه ، فدعواه لظهور كون أول الغسلتين للإزالة والثانية للإنقاء ، بل ذلك عين متن خبر الحسين بن أبي العلاء في المعبر (٢) والذكرى (٣) ، فمع فرض زوال العين بالجفاف ونحوه سقطت غسلته وبقيت غسلة الإنقاء ، لا يلتفت إليه ؛ لمخالفته لإطلاق النصوص والفتاوى من غير شاهد ؛ إذ العقل لا نصيب له في إدراك هذه المقامات ، ولم نعر على تلك الزيادة في الخبر المذكور في الأصول كما اعترف به في المعالم (٤) والذخيرة (٥) والحدائق (٦) ، بل قال الأول : « إني أحسبها من كلام المعبر » ، فتوهمها بعضهم أنّها من الخبر ، وقد يؤيده عدمها في الخبر المذكور في المنتهى (٧) مع شدة حاجته إليها .

ومع ذلك كله فليست صالحة للحكم على معارضتها من إطلاق الأدلة

(١) كخبري الحسن بن زياد وابن مسكان المتقدمين في ص ١٤٤ .

(٢) المعبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٥ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٤) معالم الدين : ما يزول به النجاسات ص ٣٢٠ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦١ .

(٦) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٥٩-٣٦٠ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٥ .

المعتضد بإطلاق الفتاوى ، بل حملها على الحكمة ونحوها متجه ، فالتفصيل بذلك لنحو ذلك في غاية الضعف .

كالتفصيل بين الثوب والبدن ، فيجب العدد في الأول دون الثاني ؛ للإطلاق السالم عن معارضة دليل معتبر فيه ؛ لقصور أخبار العدد فيه سنداً بأجمعها بل ودلالة ؛ لاحتمال إرادة القول مرتين لا الصب ؛ إذ المناقشة الثانية في غاية الضعف ، بل والأولى أيضاً ؛ لمنع القصور أولاً كما لا يخفى على المتأمل في ملاحظة الأسانيد ، خصوصاً بعضها ، وللانجبار بالشهرة العظيمة وظاهر إجماع المعتبر ثانياً .

فلا ينبغي التوقف في الفتوى حينئذٍ بمضمونها ، ومعارضتها ببعض المعتبرة^(١) الظاهرة في نفي التعدد بالنسبة للاستنجاء ، بل لعلّ المشهور ذلك فيه ، يدفعها : ما تقدم لنا في ذلك المبحث^(٢) من الفرق الواضح بين المقامين ؛ لاختصاص كلّ منهما بأدلة لا تتعدّى إلى الآخر ؛ ضرورة ظهور أخبار المقام المشتملة على السؤال عن إصابة البول الجسد في غير محلّ الاستنجاء ، كالعكس .

وما في الكافي : « روي أنّه يجزي أن يغسل البول بمثله من الماء إذا

(١) كالخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ويعقوب بن يزيد ، عن مروك بن عبيد ، عن نسيط ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « يجزي من البول أن يغسله بمثله » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٣٤ و ٣٣ ج ١ ص ٣٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٢٩ ح ٢ ج ١ ص ٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة ح ٧ و ٨ ج ١ ص ٢٤٣ .

(٢) في ج ٢ ص ٣٦ .

كان على رأس الحشفة وغيره» (١) - بعد الإغضاء عن دلالة ؛ لظهور إرادته بذلك إحدى روايتي نشيط بن صالح (٢) - لا يجسر على طرح هذه الأدلة المعتبرة سنداً ودلالة وعملاً أو تأويلها بمثله ، كما هو واضح .

ومن هنا ذهب بعض (٣) من اجتزى بالمرّة هناك إلى التعدّد هنا ، بل في ظاهر المعتبر (٤) هنا نقل الإجماع مع حكايته الخلاف في التعدّد هناك ، نعم قد يلزم القول بالتعدّد فيه القول به في المقام ؛ لأوضحيّة أدلته منه ، فتأمل .

ولا فرق في الحكم المذكور بين سائر الأبوال ؛ للأصل وإطلاق النصوص والفتاوى ، واحتمال المناقشة - بعدم ظهور تناول إطلاق البول لها أو ظهور العدم ، فلا يتقيد إطلاق الأمر بالفعل ، كقوله (عليه السلام) : « اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه » (٥) ونحوه بها - ضعيفة جداً .

نعم ، هي في محلّها بالنسبة إلى بول الصبي غير المتغذّي بالطعام الذي قد تقدّم الاكتفاء فيه بالصبّ ، فلا يعتبر التعدّد فيه كما صرح به في

(١) الكافي : باب الاستبراء من البول وغسله ... ح ٧ ج ٣ ص ٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٤٢ .

(٢) التي ذكرناها في هامش رقم (١) من الصفحة السابقة ، والأخرى دالة على وجوب الغسل بمثلي ما على الحشفة ، راجع : تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٣٢ ج ١ ص ٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٤٢ .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام الخلوة ج ١ ص ١٦٤ ، وأحكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٤) المعتبر : الطهارة / آداب الخلوة ، واحكام النجاسات ج ١ ص ١٢٦ و ٤٣٥ .

(٥) الكافي : باب أبوال الدواب وأروائها ح ٣ ج ٣ ص ٥٧ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٥٧ ج ١ ص ٢٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٠٨ .

المعتبر^(١)، والأستاذ الأكبر في شرح المفاتيح^(٢)، والنراقي في لوامعه^(٣)، والشهيد في روضته^(٤)، والفاضل المعاصر في رسالته^(٥) المنسوبة إليه، بل لعلّه ظاهر جميع الأصحاب كالمصنّف وغيره، حيث أفردوا حكمه بالاكتفاء فيه بالصبّ، دون غيره فالغسل، ثم اعتبروا التعدّد في الغسل مع معروفة عدم التعبير عنه بذلك في لسانهم، بل يذكرون حكم الصبّ مقابل الغسل، بل ظاهر المعتبر والكتابين بعده السابقين تساوي الاجتزاء بالمرّة للحكم بالصبّ في الوضوح.

قال في الأوّل: «بول الصبي لا يجب غسله، ويكفي صبّ الماء عليه مرّة في الثوب وغيره، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: يغسل كغيره»^(٦).

وقال في الثاني: «أمّا إجزاء الصبّ في بول الصبي قبل الأكل من دون حاجة إلى التعدّد ولا إلى العصر فيدلّ عليه: - مضافاً إلى أصالة البراءة والإجماع المنقول عن الشيخ في الخلاف - ما رواه الشيعة في كتب الامامية...»^(٧) إلى آخره.

وقال في الثالث: «التعدّد كالغسل غير معتبر في بول الرضيع؛ لكفاية الصبّ فيه بالأصل والإجماع المحقّق والمحكي عن جماعة، وقول الصادق

(١) و(٢) و(٣) سيأتي نقل عبارتهم عن قريب.

(٤) الروضة البهية: الطهارة/ في النجاسات ج ١ ص ٦٢.

(٥) لم نجد مخطوطتها.

(٦) المعتبر: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٦.

(٧) مصابيح الظلام (للبيهاني): شرح مفتاح ٨٣ ذيل قول المصنّف: «أمّا بول الصبيّ

فلا خلاف في الاكتفاء فيه بصب الماء» ج ١ ص ٤٦٢ (مخطوط).

(عليه السلام) ...» ^(١) إلى آخره .

ولعلّه الأقوى ؛ لإطلاق الأمر بالصّب ، سيّما مع ظهور كون ذلك لحقّة نجاسته ، كما يومئ إليه عدم اعتبار الانفصال فيه وغيره ، بل لعلّ فحواه دليل آخر ؛ ضرورة عدم الفائدة في التعدّد حينئذٍ ، خصوصاً بناءً على تعليله بكونه للإزالة والثانية للإنقاء ، كما أنّ ظهور بعض الأدلّة السابقة ^(٢) على الاكتفاء بالصّب - من فعل النبيّ (صلى الله عليه وآله) وغيره - في عدم التعدّد دليلٌ ثالث أيضاً ، بل لعلّ خبر ابن أبي العلاء ظاهر فيه أيضاً : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البول يصيب الجسد ، قال : صّب عليه الماء مرّتين ، فإنّها هوماء ، وسألته عن الثوب يصيبه البول ، قال : اغسله مرّتين ، وسألته عن الصبي يبول على الثوب ، قال : تصبّ عليه الماء قليلاً ثمّ تعصره » ^(٣) حيث اقتصر فيه على بيان العدد في الأولين ، بل منه يظهر عدم اندراج بول الصبي في إطلاق السؤال عن إصابة البول الجسد والثوب ، ولذا أجابه (عليه السلام) بما لا يشمل من ذكر الغسل والعدد ونحوهما . بل لعلّ التأمّل في الأخبار ^(٤) المشتعلة على بيان ذلك من ذكر غسل الثوب - خصوصاً قوله (عليه السلام) في الإجانة كذا ، وفي الجاري كذا ، ونحو ذلك فيها - يشرف الفقيه على القطع بكون المراد منها بول غير الصبي المعبرّ عن حكمه بالصّب عليه ، ككلام الأصحاب أيضاً ، فما في كشف الأستاذ ^(٥) - من اعتبار العدد فيه ؛ لإطلاق ما دلّ على اعتباره ، ودعوى

(١) اللوامع : إزالة النجاسات ج ١ ص ١٧٥ (مخطوط) .

(٢) في ص ٢٥٦ . (٣) تقدم في ص ٢٢٥ .

(٤) كصحيح ابن مسلم المتقدم في ص ٢٩٤ .

(٥) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٧٩ .

ظهور الأدلة في اختصاص امتيازهِ عن بول غيره بالصَّب خاصة- ضعيف جداً كمستنده ، مع أنني لم أعثر على موافق له صريحاً ، والله أعلم .

والمدار في صدق المرتين العرف كما في غيره من الألفاظ ، والظاهر اعتبار الفصل في مستأهما ، بل ينبغي القطع به كما هو واضح ، فإني الذكري^(١) وظاهر جامع المقاصد^(٢) أو صريحه في باب الاستنجاء بل حكي عن جماعة^(٣) - من الاجتزاء باتصال الماء الذي يغسل به وتدافعه المقدّر فيه الغسلتان- ضعيف جداً إن كان المراد الدخول في المسمّى ، ولا يخلو من وجه إن كان المراد إلحاقه به في الحكم ؛ فحوى الاكتفاء بالحسي ، بل ربّما ادّعى القطع به مع اتّصاله مقدار زمان الغسلتين و زمان القطع ؛ لألوية الاتّصال من الانفصال .

لكن قد يمنع ذلك كلّهُ ؛ لظهور قصور العقل عن إدراك مثل ذلك ، وأنّه لا مدخلية للانفصال فيه على وجه القطع واليقين ؛ إذ هو المشرّدون الظنّ والتخمين ، فالأقتصار حينئذٍ على مضمون النصوص طريق اليقين بالبراءة عن شغل الذمّة بإزالة النجاسة .

نعم ، قد يدّعى القطع من إجماع أو غيره بعدم الفرق بين الثوب والبدن وغيرهما ممّا تنجّس بالبول وأمكن تطهيره بالقليل في الحكم المذكور ، وإن اقتصر في المتن وغيره من عبارات الأصحاب^(٤) كالنصوص عليها ، إلّا أنّ

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / آداب الخلوة ج ١ ص ٩٤ .

(٣) كالمصنّف في المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٧ ، والعلامة في المنتهى :

الطهارة / الأواني والجلود ج ١ ص ١٩١ .

(٤) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ .

الظاهر إرادة التمثيل كما صرح به في الروضة^(١) والحدائق^(٢)، بل هو كصريح غيرهما^(٣) أيضاً مما علق فيه الحكم على المنفعل بالبول .
فاحتمال القول بالاتحاد في غيرهما وإن قلنا بالتعدد فيها - كما في المعالم^(٤) والذخيرة^(٥)، بل اختاره في اللوامع^(٦)؛ لإطلاق أوامر التطهير والغسل، بل خصوص إطلاق ما ورد بتطهير الفراش ذي الحشون ونحوه من البول - في غاية الضعف كما لا يخفى على المتأمل في أخبار الباب وكلام الأصحاب من التعدي إلى نحو ذلك، خصوصاً في النجاسات، كتعديهم في أصل ثبوت النجاسة وإن كان ما ورد بها خاصاً بالثوب ونحوه، لا أقل من الشك، والاستصحاب محكم .

ثم إنه لا يعتبر في المرتين كونها معاً للتطهير، بل الظاهر الاجتزاء بهما لو حصلت الإزالة بأحدهما، كما عن المعبر^(٧) والذكرى^(٨) وجامع المقاصد^(٩) وشرح الموجز^(١٠) التصريح به؛ لإطلاق الأدلة، بل هو قاضٍ

(١) الروضة البية : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٦٢ .

(٢) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٥٨-٣٥٩ .

(٣) كذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ ، والموجز (ضمن الرسائل العشر) : ازالة النجاسة ص ٥٩ .

(٤) معالم الدين : ما يزول به النجاسات ص ٣٢٦-٣٢٧ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٢ .

(٦) اللوامع : ازالة النجاسات ج ١ ص ١٧٣ (مخطوط) .

(٧) المعبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٥ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ .

(١٠) كشف الالتباس : الطهارة / ازالة النجاسة ذيل قول المصنف : « بغسلتين من البول ويعصر ... » ص ٢١٥ (مخطوط) .

بذلك أيضاً فيما لو حصلت الإزالة بهما أيضاً ، وذيل خبر ابن أبي العلاء قد عرفت عدم ثبوته ، ولا ينافي ذلك اعتبار المرتين في المتنجس بالبول حكماً ؛ لكون مدار المقام على إطلاق الأدلة وتحقيق امتثالها .

فما عساه يقال أوقيل (١) بل قد يوهمه كثير من العبارات في غير البول - من أنه لا معنى لاحتساب تلك الغسلة الأولى التي حصلت بها الإزالة من الاثنين ؛ للزوم الإزالة ولو تضاعف الغسل ، ولغير ذلك - ضعيف لا شاهد عليه .

نعم ، لابد من اجتماع شرائط التطهير في الغسلتين معاً من الورود والانفصال ونحوهما ، وإن كنا لا نشترط في المراد به إزالة نفس العين ذلك ، فلو فرض إزالتها بماء وردت عليه مثلاً ثم تعقب ذلك غسلتا التطهير لم يكن بذلك بأس ، فلا يتوهم من الاجتزاء بالإزالة في الغسلة الأولى التي احتسبناها من الغسلتين سقوط شرائط التطهير فيها ؛ إذ قد عرفت عدم ثبوت كون المراد منها الإزالة ، بل ظاهر الأدلة توقف التطهير على مسمي الغسلتين ، إلا أنه لما تحقق امتثال المكلف بفعلها لاندراجها في إطلاق الأدلة قلنا بالاجتزاء بذلك ، وإن قارنها أو أحدهما حصول الإزالة أيضاً ، كما هو واضح .

وظاهر المتن وغيره (٢) ممتن اقتصر على ذكر العدد في البول خصوصاً مع إطلاقه الغسل في غيره الاجتزاء بالمرّة ، كما هو صريح المعتبر (٣) والقواعد (٤)

(١) كما في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ .

(٢) كالمختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ١٨ و ١٩ .

(٣) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٥ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

والموجز^(١) والبيان^(٢) والروضة^(٣) والمدارك^(٤) والذخيرة^(٥) والحدائق^(٦) والرياض^(٧) وغيرها^(٨) ، وإن اشترط جماعة منهم الاكتفاء بها بعد إزالة العين ؛ لظهور عدم مدخلية ذلك في اعتبار العدد ، بل أقصاه عدم الاجتزاء بالمرّة التي يقارنها الإزالة بها ، مع أنّه قد يقطع بعدم إرادتهم منه ذلك ، بل المراد عدم اعتبار أزيد من الإزالة بالغسل ؛ إذ العدد على تقدير اعتباره لا يتفاوت فيه وجود العين وعدمها ، ويعتبر فيه اجتماع شرائط التطهير من الورود والانفصال ونحوهما من غير فرق بين الغسلة الأولى والثانية ، بخلاف ما يراد منه الإزالة كما عرفته مفصلاً .

ولعلّه بهذا الاعتبار يرجع ما في المنتهى^(٩) والتحرير^(١٠) إلى المختار؛ حيث قال فيها بعد ذكر العدد في البول : « إنّ ما كان له ثخن وقوام من النجاسات كالمني أولى بالتعدّد » ؛ لظهور كون مراده ذلك لإزالة العين ، لا أنّ التطهير يتوقّف عليه تعبدًا ، ولذا اكتفى بالمرّة حال عدم وجود العين من سائر النجاسات ، وهو أمر خارج عما نحن فيه ؛ إذ فرض البحث بعد

(١) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : إزالة النجاسات ص ٥٩ .

(٢) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٠ .

(٣) الروضة البهية : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٦١ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣٨ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٣ .

(٦) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٦٥ .

(٧) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٠ .

(٨) كمسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣ .

(٩) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٥ .

(١٠) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٤ .

إزالة العين ولوباء مضاف ونحوه .

نعم صريح اللمعة^(١) وجامع المقاصد^(٢) التعدّد في سائر النجاسات ؛ للاستصحاب ، ولمساواتها للبول أو أولى ، بل في صحيح ابن مسلم عن الصادق (عليه السلام) : «إنّه ذكر المني فشدّه وجعله أشدّ من البول ...»^(٣) الحديث ، ولتعليل غسلي البول بكون أولهما للإزالة والثانية للإنقاء الجاري في غيره^(٤) أيضاً .

وهو كما ترى ؛ إذ الاستصحاب مقطوع بإطلاق أدلّة الغسل في جملة منها ، بل الشديد منها كالخيض ونحوه إن لم يكن جميعها المتمّم بعدم القول بالفصل ، ومنع وصول العقل إلى المساواة بالنسبة للحكم المذكور على وجه القطع واليقين فضلاً عن الأولوية ، بل قد يومئ عدم العفو عن قليله في الصلاة إلى أشديته من الدم ، كمنع ظهور صحيح ابن مسلم في المطلوب ؛ إذ لعلّ المراد أشدية وجوب إزالته وأنّه أكد من البول في ذلك ردّاً لما عن بعض العامة^(٥) من القول بطهارته ، لا بالنسبة إلى كيفة الغسل ، أو المراد أشديته منه لاحتياجه إلى فرك ونحوه ، وأمّا التعليل المذكور فقد عرفت أنّا لم نعثر عليه في الأخبار السابقة ، على أنّه عليل في نفسه ، بل لعلّه إقناعي أو كالاقناعي .

(١) اللمعة دمشقية : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٦١-٦٢ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٣ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٧ ج ١ ص ٢٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من

ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٢٢ .

(٤) كما في خبر ابن أبي العلاء على رواية المعتمد والذكرى كما تقدم في ص ٢٩٦ .

(٥) المجموع ج ٢ ص ٥٥٣-٥٥٤ ، المغني (لابن قدامة) : ج ١ ص ٧٣٥-٧٣٦ .

فالأقوى حينئذٍ عدم اعتبار العدد في غير البول من النجاسات في سائر المتنجسات ، إلا الولوغ وخصوص الأواني على ما ستعرف حكمها إن شاء الله ، من غير فرق في ذلك بين ما ثبت نجاسته من أوامر الغسل ونحوها التي يتمسك بإطلاقها في الاجتزاء بالمرّة وبين ما ثبت نجاسته بالإجماع ونحوه ، وإن تردّد فيه بعض متأخري المتأخرين^(١) ؛ للاستصحاب السالم عن معارضة إطلاق الأمر بالغسل ونحوه كما هو المفروض ؛ إذ قد عرفت أنه - مع تسليم وجود الفرض المذكور وأنه لا تكفي عمومات مطهريّة الماء - إنّما يتم بالإجماع المركّب المحكي ظاهراً في الذخيرة^(٢) الذي يشهد له التتبع بل يمكن تحصيله على عدم الفرق بين النجاسات بذلك ، وبه ينقطع الاستصحاب حينئذٍ .

مع إمكان منعه في نفسه ، إمّا بناءً على عدم حجّيته في نحوه ممّا كان معلقاً على غاية غير معلومة للمكلّف ، فيتمسك حينئذٍ بأصالة براءة الذمّة عن استعماله بعد الغسلة الواحدة ، وعن وجوب غسلة ثانية بعدها ؛ للشكّ في أصل الشغل بها ، كمن تنجست يده مثلاً بنجاسة لا يعلمها أنّها بول فيجب فيه مرّتان ، أو غيره فيجب مرّة ، فإنّه لا يجب عليه أزيد من مرّة ، وكالشكّ في كون الصادر منه موجباً للقضاء والكفارة ، أو للقضاء وحده .

واحتمال الفرق بين مشتبه الحكم والموضوع ممنوع ، كاحتمال الفرق بين أسباب النجاسة وغيرها من أفراد قاعدة الشكّ بين الأقلّ والأكثر التي منها ما لو شكّ في شغل ذمّته لزيد بعشرة دراهم أو أزيد المعلوم جريان أصل البراءة في مثله ، كمعلومية منع دعوى بطلان ذلك باستصحاب الشغل

(١) كالشيخ حسن في المعالم : ما يزول به النجاسات ص ٣٣٣ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيها يتبعها ص ١٦٣ .

إجمالاً قياساً على من علم شغل ذمته بقدر خاص ثم شك في أدائه تماماً أو بعضه ؛ لوضوح الفرق بين المقامين .

وإما^(١) بناءً على عدم استصحاب حكم الإجماع ؛ لارتفاعه بعد تحققها .

وإن كانا معاً لا يخلوان من نظر؛ أمّا الأول فلأنّ صفة الطهارة وما يحصل به الطهارة أمر شرعي لا يمكن حصوله إلّا بتوقيف من الشارع ، وأصالة البراءة لا تستقلّ بإثباته قطعاً ، فلا يمكن الحكم بحصول وصف الطهارة شرعاً لمتنجس قد اشتبه موضوع ما تنجس به أو حكمه بمجرد غسلة واحدة لأصالة براءة الذمة عن الزائد .

وما عساه يقال : إنه يثبت طهارته بعموم الأدلة على طهارة كلّ ما لم يعلم نجاسته ، فإنّه بالغسلة الواحدة لم يعلم كونه طاهراً شرعاً أو نجساً ، يدفعه : إمكان منع عموم أدلة على ذلك ؛ إذ أقصى ما يستفاد منه الحكم بطهارة الذي لم يعلم عروض التنجيس له ، أو الشيء لم يعلم لحوق وصف النجاسة له ابتداءً كالموضوعات المجهولة الحكم ، أمّا ما ثبت نجاسته ولو في الجملة كما في الفرض فمنع وجود عموم يدلّ على طهارته بمجرد عدم العلم ببقاء وصف النجاسة له .

نعم قد يقال : إنه بناءً على ما ذكرت لا يكون محكوماً بطهارته ولا نجاسته كالإناء المشتبه بالنجس ، فلا ينجس به الطاهر ، ولا يكتفى به في امتثال ما علم اشتراطه بالطهارة ، دون ما كانت النجاسة مانعة منه ، ولعلنا نلتزمه .

(١) عدل لقوله في الصفحة السابقة س ١١ : «إما بناء على عدم...» .

أو نرتكب تخلصاً آخر عن أصل البحث بأن ندّعي الفرق بين ما كان من قبيل الصفات كالنجاسة والطهارة ونحوهما وإن كانت تترتب عليها تكاليف ، وبين ما كان من قبيل التكليف المحض كمثال القضاء والكفارة ، فيتمسك باستصحاب بقاء الوصف في الأول وإن جهل حكم سببه أو موضوع سببه ، بخلاف الثاني فننفيه بالأصل ، لأنه تكليف محض .

وأما الثاني - أي عدم استصحاب حكم الإجماع - فبما بيناه في الأصول ، على أنه يمكن فرض المقام فيما لا يكون مدركه الإجماع ، بل إطلاق دليل بالنجاسة ونحوه ، فتأمل جيداً ، فإن المقام من مزال الأقدام وكثير الفوائد ، وتمام البحث فيه في الأصول .

ثم إنه لا ريب في الاجتزاء بالمرّة في غسل ما تنجس بالمتنجس بها بناءً على الاجتزاء بها في الأصل ؛ لعدم زيادة الفرع عليه ، أما بناءً على التعدّد فيحتمل ذلك أيضاً للإطلاق وعدم صدق اسم الأصل ، والتعدّد للاستصحاب وظهور انتقال حكم الأصل إلى ما تنجس به ، ومنه يعرف الكلام في المتنجس بالبول ، كما أنه ممّا قدّمناه في بحث الغسالة يعرف البحث في ذلك كله ؛ إذ هي من أفراد المسألة على تقدير النجاسة ، فلاحظ وتأمل .

وكيف كان ، فظاهر المتن وغيره^(١) ممّن أطلق اعتبار المرتين في غسل البول عدم الفرق بين القليل والكثير الراكد والجاري ، لكن لم أعرف أحداً صرح بذلك هنا ، بل ظاهر الأصحاب الاتفاق على الاجتزاء بالمرّة في

(١) كالمختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ١٩ .

الأخير، ولذا نفى الريب عنه في الذكرى^(١).

وما تصيّد بعضهم^(٢) من الخلاف من إطلاق الشيخ^(٣) عدم احتساب وقوع إناء البول في الماء الجاري لو تعاقب عليه الجريات غسلات ثلاثاً، فيه : - مع احتمال كون ذلك منه لا شرطاً تقدّم تعفيره بالتراب - أنه فرق بينه وبين ما نحن فيه ، كما أوماً إليه الشهيد في الذكرى^(٤) ؛ لاختصاص المقام بصحيح ابن مسلم المتقدم سابقاً^(٥) المصرّح بالاجتزاء بغسل الثوب من البول في الجاري مرة واحدة ، مؤيداً بالرضوي^(٦) وبضعف تناول ما دلّ على اعتبار المرتين لمثله ، بل هي ظاهرة في الغسل بالقليل ، كما يومئ إليه لفظ الصّب والمركن فيها ونحوهما ، بل لعلّه المتعارف في ذلك الزمان وتلك البلدان لقلة الجاري ونحوه فيها .

نعم قد يظهر من حداث المحدث البحراني^(٧) نوع تردّد في الاجتزاء بذلك بالنسبة للبدن ؛ لاختصاص الصحيح بالثوب ، وهو ضعيف جداً ؛ للقطع بالمساواة والأولوية القطعية ، ولما عرفت من ضعف تناول إطلاق المرتين لمثله ، خصوصاً الوارد منها في البدن ؛ لاشتمالها أو أكثرها على لفظ الصّب ، فيبقى حينئذٍ إطلاق الأمر بالغسل الظاهر في الاجتزاء بالمرّة من غير معارض .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٢) كالشيخ حسن في المعالم : ما تزول به النجاسات ص ٣٧٦ .

(٣) المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٤-١٥ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٥) في ص ٢٩٤ .

(٦) المتقدم في ص ٢٢٤ .

(٧) الحداث الناضرة : الطهارة / ما تزول به النجاسات ج ٥ ص ٣٦٣ .

ومع ذلك فلا قائل بالفصل إلا ما يظهر ممّا حضرنى من نسخة جامع ابن سعيد^(١) من الفرق بين الثوب والبدن ، فيكتفى بالمرّة الواحدة في غسل الأوّل بالجاري دون الثاني ، وظنّتي أنّها غلط ؛ لأنّ المنقول عنه^(٢) التفصيل بين الجاري والراكد في اعتبار المرّة والمرتين من غير فرق بين الثوب والبدن ، وعلى كلّ حال فهو في غاية الضعف ، بل لا يقدح في دعوى تحصيل الإجماع على عدم الفصل .

ولا يعتبر في الغسل بالجاري المكث حتّى يتعاقب الجريتان ليكون كالغسلتين ؛ لإطلاق الصحيح السابق ، ولعدم صدق اسم الغسلتين عرفاً بذلك ، فما عساه يومه معتبر المصنّف^(٣) ومنتهى الفاضل^(٤) من اعتبار ذلك في إناء الولوغ فيعتبر مثله هنا ضعيف ، على أنّك قد عرفت الفرق بين المقامين .

وأما الغسل بالثاني - أي الراكد الكثير - فالأقوى فيه أيضاً عدم اعتبار العدد ، وفاقاً للفاضل في التذكرة^(٥) وعن غيرها^(٦) والشهيد^(٧) والمحقق

(١) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٢ .

(٢) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣٩ ، والحدائق الناضرة :

الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٦٣-٣٦٢ .

(٣) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٦٠ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / الأواني والجلود ج ١ ص ١٩١ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

(٦) كنهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٧٩ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ ، والبيان : الطهارة / احكام النجاسات

ص ٤٠ ، والدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ ، والروضة البهية : الطهارة / في

النجاسات ج ١ ص ٦١-٦٢ .

الثاني^(١) وغيرهم^(٢)، بل هو المشهور نقلاً^(٣) وتحصيلاً، بل نفى الريب عنه في الذكرى^(٤).

وخلافاً لظاهر المتن وغيره^(٥)، بل كصريح الصدوق^(٦) والجامع^(٧)، بل صريح الرياض^(٨)، بل لعله لازم قول المصنف^(٩) بعدم سقوط التعدد في غسل إناء البولوغ به، كالمحكى^(١٠) عن بعض نسخ المنتهى، لكن ما حضرني منها^(١١) صريح في السقوط، فيلزمه المختار هنا حينئذٍ.

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ في الآنية ج ١ ص ١٩٢.

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٣٩، والبحراني في الحقائق الناضرة: الطهارة/ ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٦٢.

(٣) نقلت الشهرة في معالم الدين: ما يزول به النجاسات ص ٣٧٦.

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ احكام النجاسات ص ١٥.

(٥) كالمختصر النافع: الطهارة/ في النجاسات ص ١٩.

(٦) من لا يحضره الفقيه: باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ج ١٥٦ ص ١ ج ٦٨، والهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب المياه ص ٤٨.

(٧) الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الانجاس ص ٢٢.

(٨) رياض المسائل: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٩٠.

(٩) المعبر: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٦٠.

(١٠) و(١١) لا يوجد في المقام نسخ للمنتهى، بل طرحت المسألة فيه في موضعين يستفاد من ثانيهما اعتبار التعدد، وهو الذي نقله عنه في الحقائق ثم قال: «ومقتضى هذا الكلام اعتبار التعدد...» ويستفاد من أولها -بقرينة ذيل كلامه حيث قال: «والأقرب بعد ذلك كله ان العدد انما يعتبر لو صب الماء فيه، أما لو وقع الاناء في ماء كثير أو ماء جار وزالت النجاسة طهر»- عدم اعتبار التعدد، وهو الذي نقله عنه في مفتاح الكرامة قائلاً: «يعني من غير اعتبار تعدد الجريات أو الخفضة».

راجع: منتهى المطلب: الطهارة/ الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٩ و١٩١، الحقائق الناضرة: الطهارة/ ما تزول به النجاسات ج ٥ ص ٣٦٢، مفتاح الكرامة: الطهارة/ في

إطلاق الأمر بالغسل ، وإمكان دعوى القطع بمساواته للجاري بعدما عرفت من عدم اعتبار الجريات ، بل ومع اعتبارها إذا فرض اختلاف سطوح الراكد عليه بتحريك ونحوه ، بل لعلّ الكثير من الراكد إذا فرض جريانه في ساقية ونحوها داخل في إطلاق الجاري ؛ إذ تخصيصه بالنابع عرف للفقهاء أو بعضهم على الظاهر ، فيشمل الصحيح حينئذٍ هذا القسم منه ، ويتم في الباقي بعدم القول بالفصل .

كما أنّه يمكن القطع بمساواة بعض أفراد الجاري للراكد على العرف الشرعي أيضاً كالنابع غير السائل من العيون ونحوها ، خصوصاً في المنقطع فعلية نبعها بسبب ما خرج منها من الماء وإن كانت مستعدة له ، بل يمكن إرادة غير المنفعل من الجاري في الصحيح بقرينة مقابلته بالمركن .

ومعارضته باحتمال إرادة مطلق الراكد من المكن وإن كان كراً بقرينة مقابلته بالجاري ، يدفعها : وضوح رجحان الأول عليه ؛ لمعلومية مساواة الكرّ الجاري في سائر أحكامه أو أكثرها ، ولذا ورد^(١) أنّ ماء الحمام كالجاري ، بخلاف المكن ، بل لعلّ التجوّز بمثله عن الكثير الراكد بعدّ مستهجناً .

بل قد يظهر من التأمل في هذا الأخير دليل آخر على المطلوب بدعوى استفادة تنزيل الكرّ منزلة الجاري فيما يتعلّق بالطهارة والنجاسة والتطهير وغيره من الاستقراء والتتبع ، بل ورد^(٢) التصريح به في الحمام ، سيما بناءً

الانية ج ١ ص ١٩٨ .

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٨ ح ٢٨ ج ١ ص ٣٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب

الماء المطلق ح ١ ج ١ ص ١١٠ .

(٢) وسائل الشيعة : انظر باب ٧ من ابواب النجاسات ج ١ ص ١١٠ .

على ما اختاره بعضهم^(١) من عدم خصوصية له في ذلك .

فهذا - مع ما عرفت من ظهور أدلة المرتين بالقليل من حيث اشتمالها على الصب ونحوه ، بل الغسل فيها من حيث ظهوره بسبب مقابلته بالصب في العصر ونحوه الذي قد عرفت سقوطه بالكثير ، مع معروفة التطهير بالقليل في ذلك الزمان والمكان لقلّة الكثير فيهما ، فضلاً عن التطهير به . وما يمكن أن يؤيد به أيضاً من الاعتبار من حيث إنّ الماء الكثير إذا استولى على عين النجاسة وإن كانت مغلفة استيلاءً شاعت أجزاؤها فيه واستهلكت سقط حكمها شرعاً ، فالمتنجس إذا استولى الماء على آثار النجاسة أولى بالسقوط وبصيرورة وجودها كعدمها ، وإلاّ لكان الأثر أقوى من العين - يشرف الفقيه على القطع بالاجتزاء بالمرّة المزیلة للعين .

ولعلّه لذا قطع به في الذكري ، فقال : « لا ريب في عدم اعتبار العدد في الجاري والكثير في غير الولوغ ، وقول ابن بابويه باعتبار المرتين في الراكد دون الجاري كحسنه محمد بن مسلم عن الصادق (عليه السلام) محمول على الناقص عن الكرّ أو على الندب ، لتغاير المياه في الجاري ، فكأنّه غسل أكثر من مرّة بخلاف الراكد»^(٢) انتهى . وهو جيّد مشتمل على فوائد كثيرة تعرف ممّا سبق .

فالقول بوجود العدد للاستصحاب والإطلاق ومفهوم الصحيح بل ومنطوق الرضوي السابقين في أوّل البحث ضعيف جدّاً ؛ لما عرفت ، والرضوي - مع أنّه ليس بحجّة عندنا - يمكن حمله على ما ذكره الشهيد في عبارة الصدوق التي هي عين عبارته ، بل لعلّ ذكر العصر فيها يومئ إلى ،

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٣٥ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

لسقوطه بالكثير الراكد عندنا ، فتأمل جيداً .

ثمّ المعتبر في غسل النجاسات والمتنجّسات بها زوال أعيانها بحيث لم يبق منها أجزاء على المحلّ ولو كانت دقاً ، نعم لا عبرة بعد ذلك بالألوان والروائح ونحوهما من الأعراض التي لا تستتبع أعياناً من مؤثراتها عرفاً بل ولا عقلاً ؛ لمنع اقتضاء العرض محلاً من مؤثره يقوم به ، بل يكفي في عدم تحقّق قيامه بنفسه قيامه بالثوب ونحوه ممّا باشر المؤثر .

على أنّه لو سلّم استلزامه أجزاء جوهرية من المؤثر أمكن منع وجوب إزالتها ؛ لصدق غسل النجاسة بل الإزالة المأمور بها شرعاً بدون ذلك ، والأصل براءة الذمّة عن التكليف بغيرهما ، مؤيداً بالعسر والخرج والسيرة والطريقة المستمرة ، سيّما في مثل الأصباغ المتنجّسة ولو بالعرض من مباشرة الكفار وغيرهم ، حيث يكفي سائر المسلمين بغسلها إذا أريد تطهيرها من ذلك .

فاحتمال التمسّك باستصحاب النجاسة أو حكمها إلى زوالها في غاية الضعف ، خصوصاً بعد ما في المعتبر^(١) من إجماع العلماء على عدم وجوب إزالة اللون والرائحة الذي يشهد له التتبع .

وبعد قول أبي الحسن (عليه السلام) في الحسن بعد أن سئل هل للاستنجاء حدّ ؟ : « لا حتّى ينقى مائمة ، فقليل له : يبقى الريح ؟ قال : الريح لا ينظر إليها »^(٢) .

(١) المعتبر: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٦ .

(٢) الكافي: باب القول عند دخول الخلاء وعند الخروج... ح ٩ ص ٣ ج ١٧ ، تهذيب الأحكام :

الطهارة/ باب ٣ ح ١٤ ج ١ ص ٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢

وخبر علي بن أبي حمزة عن العبد الصالح (عليه السلام) : « سألت أم ولد : جعلت فداك إنني أريد أن أسألك عن شيء وأنا استحيي منه ، قال : سلي ولا تستحيي ، قالت : أصاب ثوبي دم الحيض فغسلته فلم يذهب أثره ، قال : اصبغيه بمشق حتى يختلط ويذهب [أثره] »^(١) «^(٢) . كخبر عيسى بن أبي منصور قال للمصادق (عليه السلام) : « امرأة أصاب ثوبها من دم الحيض ، فغسلته فبقي أثر الدم في ثوبها ، قال : قل لها : تصبغه بمشق ... »^(٣) ونحوهما غيرهما^(٤) ؛ إذ المشق بالكسر المغرة كما عن الصحاح^(٥) والقاموس^(٦) ، ولو كان زوال اللون شرطاً في زوال النجاسة لم يكن للأمر بالصبغ وجه ؛ إذ لا فائدة له إلا إخفاء لون النجاسة عن الحس .

ومرسل الفقيه : « سئل الرضا (عليه السلام) عن الرجل يظأ في الحمام وفي رجله الشقاق ، فيظأ البول والنورة فيدخل الشقاق أثر أسود ممّا وطأ من القذر وقد غسله ، كيف يصنع به وبرجله التي وطأ بها ؟ أيجزيه الغسل أم يخلّل أظفاره بأظفاره ؟ ويستنجي فيجد الريح من أظفاره

(١) ليست في المصدر .

(٢) الكافي : باب الثوب يصيبه الدم والمدة ح ٦ ج ٣ ص ٥٩ ، وورد ذيله في وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٣٣ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٨٨ ج ١ ص ٢٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٣٣ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٣٣ ج ١ ص ٢٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٣٣ .

(٥) الصحاح : ج ٤ ص ١٥٥٥ مادة (مشق) .

(٦) القاموس المحيط : ج ٣ ص ٢٨٣ مادة (مشق) .

ولا يرى شيئاً ، فقال : لا شيء عليه من الريح والشقاق بعد غسله » (١) إذ هو صريح في الريح وكالصريح في اللون بناءً على إرادته من الأثر الأسود ، والمناقشة بالقصور سنداً أو دلالة يدفعها الانحياز بما عرفت .

فما في منتهى الفاضل (٢) من وجوب إزالة الأثر إلا إذا تعذر مفسراً له باللون دون الرائحة فلم يوجب إزالتها ضعيف جداً ، إلا أن يريد بعض الألوان التي هي في الحقيقة أعيان تزول بالفرك والدلك ونحوهما ، لا أنها ألوان محضة ، لكن فرقه بين الرائحة واللون قد ينافيه .

اللهم إلا أن يدعى بُعد الفرض المذكور فيها بخلافه فيه ، فإنه كثيراً ما يشتهب اللون بالعين ، ولعله لذا أيضاً قال في القواعد : « ويكفي - أي في التطهير - إزالة العين والأثر وإن بقيت الرائحة واللون ، لعسر الإزالة ، كدم الحيض » (٣) حيث قيد اللون بالعسر دونها ، إلا أن يريد تقدير ذلك فيها أيضاً ، فيفهم منه حينئذٍ وجوب إزالتها مع عدم العسر كاللون .

لكنه على كل حال قاطع فيها وفي المنتهى (٤) بعدم وجوب إزالتها مع العسر من غير فرق بينها ، إلا أنه في المحكي من نهايته الفرق بينهما ، حيث قطع بعدم وجوب الإزالة فيه إذا كان عسر الزوال دونها ، فقال : « الأقرب ذلك » (٥) ، وهو مشكل ، وربما علل (٦) بوجود النص فيه بخلافها ، وفيه :

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ح ١٦٥ ج ١ ص ٧١ ، وسائل الشيعة :

باب ٢٥ من ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠٣٤ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٥ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧١ .

(٥) نهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٧٩ .

(٦) كما في كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٩ .

ما عرفت من وجوده فيه^(١) أيضاً .

بل الأولى الاعتذار عنه بأنه في هذا الكتاب لم يسلك مسلك غيره من التحقيق والتدقيق حتى يستحقّ التوجّه إلى مراعاة هذه الدقائق فيه ، بل كان قصده فيه تكثير الوجوه والاحتمالات والإشكالات كما لا يخفى على الممارس له ، ومن ذلك قوله بعدما حكيناه عنه : « ولو بقي اللون والرائحة وعسر إزالتهما في الطهارة إشكال ينشأ من قوّة دلالة بقاء العين ، ومن المشقة المؤثرة مع أحدهما ، فيعتبر معهما »^(٢) إذ هو كما ترى لا ينبغي الإشكال فيه بعد أن اختار عدم وجوب إزالة اللون والرائحة مع عسر الإزالة ، واحتمال مدخلة الاجتماع لا ينبغي أن يصغى إليه .

وكيف كان ، فلم نعرف له حجة على دعواه في كتبه الثلاثة إذا لم ينزل على المختار إلّا الأصل الذي قد عرفت حاله ممّا تقدّم ، كدعوى دلالة اللون أو هو والريح على العين ، وما عساه يظهر من أخبار صبغ أثر دم الحيض بالمشق من وجوب الإزالة مع الإمكان ، وإن لم يتمكّن من ذلك احتال بالصبغ ، بل قد يدعى ظهورها في شدة الاهتمام بذلك ، كظهور اسئلتها في معروفية إزالة آثار النجاسات ، وخبر أبي يزيد القمي المروي في الكافي^(٣) والتهذيب^(٤) ، بل وعن العلل^(٥) مع اختلاف في بعض رجال السند عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) : « سألت عن جلود الدارث

(١) لعل الأولى : فيها .

(٢) نهاية الأحكام : الطهارة / إزالة النجاسات ج ١ ص ٢٧٩ .

(٣) الكافي : باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه ج ٢٥ ص ٤٠٣ .

(٤) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ج ٨٤ ص ٣٧٣ .

(٥) علل الشرائع : باب ٥١ ح ١ ج ٢ ص ٣٤٤ .

التي يتخذ منها الخفاف ، قال : لا تصلّ فيها فإنّها تدبغ بخره الكلاب» (١) .

وفيه : منع ذلك الاستظهار على مدّعيه فضلاً عن أن يعارض ما عرفت من الإجماع وغيره ، كمنع جواز الركون إلى الخبر المذكور في معارضته ذلك أيضاً بعد ضعف سنّده في الكتب الثلاثة بأحمد بن محمد السيارى ؛ إذ هو كما في رجال النجاشي (٢) وعن الفهرست (٣) ضعيف الحديث فاسد المذهب ، ذكر ذلك الحسين بن عبد الله ، مجفّو الرواية كثير المراسيل ، ودلائله بعدم موافقته لمختار الخصم من العفو عن متعذّر الإزالة أو عسرهما ، فلا بأس حينئذٍ بحمله على الكراهة ، أو إرادة قبل الغسل أو غيرهما .

نعم ، لو كان المتغيّر باللون أو الرائحة الماء الذي يغسل به النجاسة المباشر للمغسول المتخلف بعضه فيه نجس الثوب حينئذٍ به .

ثمّ المدار في معرفة ما أشرنا إليه سابقاً من اشتباه بعض الأعيان بالألوان العرف لا عسر الإزالة وعدمها ؛ إذ قد تكون بعض الألوان المجردة عن ممازجة شيء من الأعيان سهلة الإزالة جدّاً ، فإنّها لا تجب إزالتها أيضاً ؛ لما سمعته من الأدلّة السابقة . فسقط نفع ما في جامع المقاصد حيث قال بعد أن ذكر العفو عن اللون العسر الإزالة تبعاً للفاضل : « والمراد العسر عادةً ، فلو كان بحيث يزول بمبالغة كثيرة لم يجب ، وهل يتعيّن له نحو الاثنان والصابون أم يتحقّق بمجرد الغسل بالماء إذا لم يزل به ؟ كلُّ

(١) وسائل الشيعة : باب ٧١ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٩١ ، وفيه : عن أبي يزيد القسبي .

(٢) رجال النجاشي : رقم ١٩٢ ص ٨٠ ، وفيه : ذكر عبيد الله .

(٣) الفهرست : رقم ٧٠ ص ٤٧ .

محتمل ، والأصل يقتضي الثاني ، والاحتياط الأول «^(١) انتهى . بناءً على ما عرفته من مختارنا ، فتأمل جيداً ، والله أعلم .

﴿ وإذا لاقى الكلب أو الخنزير أو الكافر ثوب الإنسان ﴾ وكان ﴿ رطباً ﴾ رطوبة تنتقل بالملاقاة أو كان أحدها كذلك ﴿ غسل موضع الملاقاة ﴾ من الثوب ﴿ واجباً ﴾ كباقي النجاسات ؛ لانتقال حكم النجاسة الثابتة في هذه الثلاثة بالأدلة السابقة بذلك ، إجماعاً محصلاً^(٢) ومنقولاً^(٣) ونصوصاً^(٤) مستفيضة بل ضرورة من المذهب أو الدين .

كما أنَّ الاجماع بقسميه^(٥) أيضاً والنصوص^(٦) والاستصحاب وغيرها على توقّف زوال حكم النجاسة هنا على الغسل ، فلا يكفي النضح أو الرش ونحوهما ممّا لا يصدق عليه مسمى الغسل من غير فرق بين سائر أفراد الكلب ، فما في الفقيه^(٧) من الاكتفاء بالرش للثوب من خصوص ملاقاة كلب الصيد ضعيف جداً ؛ إذ لا نعرف له موافقاً ولا دليلاً ، بل الأدلة من

(١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٢ .

(٢) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٧ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٥٢ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٣ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / إزالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٠ .

(٣) نقل الاجماع في المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٩-٤٤٠ ، ورياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩١ .

(٤) سيأتي التعرض لها خلال البحث .

(٥) راجع هامش رقم (٢) و(٣) من هذه الصفحة .

(٦) سيأتي التعرض لها خلال البحث .

(٧) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٧ ج ١ ص ٧٣ .

إطلاق الخبر وغيرها على خلافه ، كما أنّ ما في الجامع من أنّه « روي أنّ كلب الصيد لا يرشّ من ملاقاته رطباً »^(١) زيادة على ما ذكره الصدوق لا ينبغي الالتفات إليه ؛ ضرورة أنّها من الشواذّ - إن ثبت - بعد ما عرفت .
 ﴿ و ﴾ أمّا ﴿ إن كان ﴾ الثوب ﴿ يابساً ﴾ كالملاقي له منها ﴿ رشّه بالماء استحباباً ﴾ كما هو المشهور بين الأصحاب^(٢) ، بل لا خلاف يعتدّ به في رجحان الرشّ في الجملة في الأنواع الثلاثة وأفرادها ، وإن كان ظاهر الفقيه^(٣) نفيه بملاقاة كلب الصيد ، لكن الإجماع إن لم يكن محصلاً وإلاّ^(٤) فهو محكي نصّاً في المعتبر^(٥) وظاهراً في غيره على ما يقتضي خلافه ، كالأخبار التي سيمرّ عليك بعضها ، مع أنّنا لم نعثر له على مستمسك .

كما أنّه لا خلاف يعتدّ به أيضاً في كون ذلك على جهة الندب ، وإن كان صريح الوسيلة^(٦) وظاهر الجامع^(٧) وعن المراسم^(٨) الوجوب في

(١) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٣ .

(٢) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ ،

والمصنّف في المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ١٩ ، والعلامة في القواعد :

الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

ونقلت الشهرة في الحقائق الناضرة : الطهارة / ما تزول به النجاسات ج ٥ ص ٣٩١ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٧ ج ١ ص ٧٣ .

(٤) الظاهر زيادة هذه الكلمة .

(٥) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٧ .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٣ .

(٨) المراسم : الطهارة / تطهير الثياب ص ٥٦ .

الثلاثة ، كصريح النهاية^(١) وظاهر المقنعة^(٢) في الأولين ، والفقيه^(٣) في الأول غير كلب الصيد منه ، بل عن الثالث زيادة الفأرة والوزغة ، كما في الأول والرابع زيادتهما مع الثعلب والأرنب .

لكن في ظاهر المعتبر^(٤) بل صريحه الإجماع على استحبابه في محل البحث ، ولعلّه كذلك ؛ للإجماع المحكي في المختلف^(٥) وكشف اللثام^(٦) وعن الذخيرة^(٧) والدلائل^(٨) بل قد يدعى تحصيله على عدم تعدي النجاسة مع السيوسه ، كالموثقة^(٩) الدالة على أنّ كلّ يابس ذكيّ المعتضدة بالاستصحاب وغيره .

وإمكان إرادتهم التعبد الذي لا ينافي ذلك كلّ لا التنجيس بأباه ملاحظة كلماتهم وذكرهم له في مقام بيان التطهير وأحكام النجاسة ، واستغراب التعبدية في مثله بحيث لا مدخلية له في سائر ما يشترط بالطهارة ، وإن احتمله في المعالم^(١٠) بل أصرّ عليه في الحقائق^(١١)، تمسكاً

(١) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٢ .

(٢) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٠ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ذيل ح ١٦٧ ج ١ ص ٧٣ .

(٤) راجع هامش رقم (٥) من الصفحة السابقة .

(٥) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦٣ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٥ .

(٧) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٦ .

(٨) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٧-١٧٨ .

(٩) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨٠ ج ١ ص ٤٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ٢٢

ج ١ ص ٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب احكام الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٤٨ .

(١٠) معالم الدين : ما يزول به النجاسات ص ٣٦٤-٣٦٥ .

(١١) الحقائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٩١ .

بظاهر مستند هذا الحكم من الأوامر:

كقول الصادق (عليه السلام) في صحيح البقباق: «إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله، وإن مسّه جافاً فاصب عليه الماء» (١). وقوله (عليه السلام) في مرسل حرiz: «إذا مسّ ثوبك كلب فإن كان يابساً فانضحه، وإن كان رطباً فاغسله» (٢) وبمعناه خبر عليّ (٣) عنه (عليه السلام) أيضاً، كمضمرة: «سألته عن خنزير أصاب ثوباً وهو جاف، هل تصلح الصلاة فيه قبل أن يغسله؟ قال: نعم ينضحه بالماء ثم يصلي فيه...» (٤) بل عن قرب الاسناد (٥) روايته مسنداً إلى موسى بن جعفر (عليهما السلام).

وصحيح أخيه عنه (عليه السلام) أيضاً: «سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله، فذكر وهو في صلاته، كيف يصنع به؟ قال: إن كان دخل في صلاته فليمض، وإن لم يكن دخل في صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه، إلا أن يكون فيه أثر فيغسله...» (٦).

(١) تهذيب الأحكام: الطهارة/باب ١٢ ح ٤٦ ج ١ ص ٢٦١، وسائل الشيعة: باب ٢٦ من

ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٣٤.

(٢) تهذيب الأحكام: الطهارة/باب ١٢ ح ٤٣ ج ١ ص ٢٦٠، وسائل الشيعة: باب ٢٦ من

ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٣٤.

(٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/باب ١٢ ح ٤٤ ج ١ ص ٢٦٠، وسائل الشيعة: باب ٢٦ من

ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٣٤.

(٤) تهذيب الأحكام: الطهارة/باب ٢٢ ح ٢٠ ج ١ ص ٤٢٤، وسائل الشيعة: باب ٢٦ من

ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠٣٥.

(٥) قرب الاسناد: ص ٨٩.

(٦) الكافي: باب الكلب يصيب الثوب والجسد... ح ٦ ج ٣ ص ٦١، تهذيب الأحكام:

وصحيح الحلبي : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في ثوب المجوسي ، فقال : يرش بالماء »^(١) الحديث .

إلا أنه لا يخفى عليك وجوب حملها على إرادة الندب بقريته ما سمعت من إجماع المعتبر المعتضد بغيره ، سيما حل الأمر بالرش على الندب في غير ذلك من المواضع الوارد فيها حتى من الخصم على الظاهر ، حيث لم ينقل عنه الوجوب ، بل في المعالم أن « ظاهر الأصحاب الإطباق على استحبابها »^(٢) ، على أن خبري الخنزير الأولين ينافيان إرادة التعبد ، كما أنه ينافيه مقابلة النضح ونحوه فيها بالغسل المعلوم عدم إرادته منه .

ودعوى ظهوره من خبر الخنزير الثالث للأمر بالمضي فيه مع الدخول ممنوعة ؛ إذ لعله لكونه مستحباً لا يقطع له الصلاة ، بل قد يؤيده الأمر به على تقدير عدم الدخول ؛ إذ لا مدخلية له على فرض التعبد ، ولعل الاستثناء فيه يراد منه وجوب الغسل على تقدير الدخول وعدمه ؛ بمعنى أنه يقطع الصلاة ويبطلها على الأول كما هو الغالب من عدم تيسر الغسل فيها ، فلا ينافي حينئذ ما دلّ على بطلان صلاة ناسي النجاسة إذا كرر في الأثناء حتى يحتاج إلى تأويل الخبر وصرفه عن ظاهره بإرادة الجاهل بوجود الأثر وإن علم الملاقاة ؛ لكونها أعم منه ، فلا تمنعه من التمسك بأصالة الطهارة حتى دخل ثم علم .

الطهارة / باب ١٢ ح ٤٧ ج ١ ص ٢٦١ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ١٠١٧ .

(١) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٣٠ ج ٢ ص ٣٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٧٣ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٩٣ .

(٢) معالم الدين : ما يزول به النجاسات ص ٣٦٢ و ٣٦٦ .

وما يقال - من أنّ التعبد لابتداء من ارتكابه هنا في هذه الأوامر حتى على تقدير الندب أيضاً ؛ لعدم تصوّره بالنسبة للطهارة والنجاسة ، فإبقاؤها على ظاهرها من الوجوب أولى حينئذٍ - يدفعه : منع عدم تصوّره على إرادة رفع الأثر الحاصل من ملاقاتها يابسة ، وإن كان لم يعتبر الشارع هذا الأثر في صحة المشروط بالطهارة ، بل جعل رفعه مستحباً فيها ، فهو كأثر النجاسة في الجملة ومن قبيله ، لكنّه لم يصل إلى حدّ وجوب الإزالة ، فتأمل جيّداً فإنّه دقيق .

فاتّضح لك من ذلك كلّه حمل الأمر في الأخبار السابقة على الندب ، كوجه فتوى المشهور بذلك ، لكن قد يشكل بأنّها قد اشتملت على النضح والصبّ ، وهما خصوصاً الثاني غير الرش المأمور به في الفتوى ، وبأنّها لا تدلّ على استحباب ذلك في مطلق الكافر ؛ إذ ليس إلّا الخبر الأخير الخاص بالمجوسي .

ويدفع الأوّل : بدعوى إرادة الرش من النضح ، بل ترادفه معه ، كما يشهد له ما عن الصحاح^(١) والقاموس^(٢) « النضح : الرش » ، واستدلّ الأصحاب بأخباره عليه ، بل قد يراد بالصبّ ذلك أيضاً كما يومئ إليه التعبير بالنضح في بعض أخبار بول الصبي^(٣) المعلوم أنّ حكمه الصبّ ، وما عن بعض الأصحاب^(٤) التعبير فيه - أي بول الصبي - أيضاً بالرشّ ، بل هو قريب جدّاً بناءً على ما في حواشي القواعد^(٥) من تفسير الرش بأن يستوعب

(١) الصحاح : ج ١ ص ٤١١ مادة (نضح) .

(٢) القاموس المحيط : ج ١ ص ٢٧١ مادة (نضح) .

(٣) سنن أبي داود : باب بول الصبي ح ٣٧٤ و ٣٧٥ ج ١ ص ١٠٢ .

(٤) كما نقله العلامة في التذكرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

(٥) راجع مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٧ .

جميع أجزاء المحلّ بالماء ولا يخرج ، وأنّه به افترق عن الغسل ؛ لما قد عرفت من تفسير الصّبّ بذلك ، مع احتمال الاجتزاء هنا في تحصيل الوظيفة بكلّ منها ، بل قد يدعى أولويته باعتبار أبلغيته في المراد ، إلّا أنّه يبعده اتّفاق عبارات الأصحاب حتّى معقد الإجماع السابق على عدم التعبير به في المقام ، وأنّه كالمطلق بالنسبة للنضح والرش ، واستحسانه من جهة الأبلغيّة لا مدخليّة له في الأحكام الشرعيّة التي يقصر العقل عن إدراك بعض حكمها ومصالحها .

والثاني : بإلغاء الخصوصية بين المجوسي وغيره ، خصوصاً مع ملاحظة الإجماع السابق وكون الحكم ممّا يتسامح فيه .

والمراد باليابس في المتن وغيره ما يشمل الندي الذي لا تنتقل منه رطوبة بملاقاته ، لعدم حصول وصف التنجّس به ، كما صرح به العلامة الطباطبائي في منظومته (١) ؛ للأصل ، وصدق الجافّ عليه ، ومفهوم صحيح البقباق السابق ، بل قد يظهر من التأمل فيه إرادة منتقل الرطوبة من الرطب في غيره من الأخبار وغير منتقلها من اليابس .

فلا وجه لاحتمال القول بحصول النجاسة في الفرض تمسكاً بإطلاق بعض الأدلّة المرتبة ذلك على الملاقاة بعد الاقتصار على خروج المتيقّن ، وبمفهوم تعليق النضح ونحوه - المحمول على الاستحباب المستفاد منه عدم التنجّيس - على اليابس المنوع صدقه على المفروض ؛ إذ هما كما ترى .

هذا كلّه في الثوب الملاقي للثلاثة المذكورة ﴿ و ﴾ أمّا البحث ﴿ في ﴾

البدن ﴿ إذا كان ملاقياً لها ف﴿ يغسل ﴾ من ملاقاتها إن كانت رطبة أو كان هو ﴿ رطباً ﴾ قطعاً ، لعين ما مرّ في الشوب ﴿ وقيل : ﴾ يجب أن ﴿ يمسح ﴾ بالتراب إن كان ﴿ يابساً ، ولم يثبت ﴾ ما يدلّ على استحبابه فضلاً عن وجوبه كما اعترف به جماعة ^(١) ، وإن كان هو صريح الوسيلة ^(٢) وظاهر النهاية ^(٣) والمقنعة ^(٤) ، بل في الأولين زيادة الثعلب والأرنب والفأرة والوزغة ، كما في الثالث زيادة الآخرين ، بل عن المبسوط ^(٥) استحباب ذلك من كلّ نجاسة يابسة ، لكن قد تنزّل عباراتهم على الاستحباب ، ويكتفي في ثبوته بفتوى مثلهم به للتسامح فيه .

بل قد يستدلّ على خصوص الكافر بخبر القلانسي : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : ألقى الذمي فيصافحني ، قال : امسحها بالتراب وبالحناء ، قلت : فالناصب ؟ قال : اغسلها » ^(٦) بعد إلغاء خصوصية الذمي كخصوصية المصافحة ، وإن اقتصر عليها مع زيادة الناصب في النهاية ^(٧) ، وعليها في المقنعة ^(٨) ، بل لا بأس بالتعدّي منه إلى أخويه الكلب والخنزير إن لم يكن إلى سائر النجاسات ، ولا ينافي الأمر بالغسل من

(١) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٧ ، والسيد في مدارك

الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٤٣ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٧ .

(٣) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٢-٥٣ .

(٤) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٠-٧١ .

(٥) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ .

(٦) الكافي : باب التسليم على أهل الملل ح ١١ ج ٢ ص ٦٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من

ابواب النجاسات ج ٤ ص ١٠٩ .

(٧) و(٨) راجع هامش رقم (٣) و(٤) من هذه الصفحة .

مصافحة اليهودي والنصراني في خبر آخر^(١) استحباب المسح المذكور خصوصاً لو حمل على الرطوبة ، نعم قد يظهر من الخبر السابق استحباب خصوص الغسل في خصوص الناصب دون المسح ، والأمر سهل .

لكن كان على المصنف ذكر استحباب نضح الثوب والبدن من البول المظنون إصابته لهما أو المشكوك^(٢) ، والمني والدم^(٣) كذلك بالنسبة للثوب ؛ للنصوص الواردة في ذلك ، بل قد يتعدى منها إلى كل نجاسة كذلك في الثوب أو البدن .

واحتمال إشكاله -بأنه لا يلائم ضوابط الاحتياط ؛ إذ لابد فيه من الإتيان بعمل النجاسة المتحققة من الغسل والعصر ونحوهما حتى أنه يفيد

(١) وهو خبر أبي بصير عن أحدهما (عليهما السلام) الذي ذكرنا نصه في هامش رقم (٤) من ص ٧٠.

(٢) كما في الخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، قال : « سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن رجل يبول بالليل فيحسب ان البول أصابه فلا يستيقن ، فهل يجزيه أن يصب على ذكره إذا بال ولا يتنشف ؟ قال : يغسل ما استبان أنه قد أصابه وينضح ما يشك فيه من جسده وثيابه ، ويتنشف قبل أن يتوضأ » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ٧ ج ١ ص ٤٢١ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٥٣ .

(٣) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان ، قال : « سألت أبا الله (عليه السلام) عن رجل أصاب ثوبه جنابة أو دم ، قال : ... وإن كان يرى أنه أصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً أجزأه أن ينضجه بالماء » .

الكافي : باب الرجل يصلّي في الثوب وهو غير طاهر ... ح ٩ ج ٣ ص ٤٠٦ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٢٠ ج ٢ ص ٣٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٥٩ .

التخلص منها لو كانت في الواقع مصيبة- يدفعه : إمكان القول بالتزام ارتفاعها بالنضح إذا كانت موهومة ، ولا استبعاد في التزام حكّمين للنجاسة تابعين للوهم والعلم ، أو القول باستحبابه تعبدًا لا لإزالتها مع فرضها حتى يكون من الاحتياط ، أو القول بكون المراد المطلوب بالرش والنضح دفع زوال النفرة الحاصلة من ذلك الوهم الذي قد يترتب على مراعاته الوسواس المأمور بالتجنّب عنه ، لكن على كلّ حال كان على المصنّف أن يذكره .

كما أنّه كان عليه ذكر استحبابه بالنسبة للثوب أيضاً من الفأرة الرطبة التي لم ير أثرها عليه^(١) ، وإلاّ فيستحبّ غسله لا نضحه ، ومن المذي^(٢) ، ومن أبوال الدوابّ والبغال والحمير مع شكّ الاصابة^(٣) ، وإلاّ فيستحبّ

(١) كما في الخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن علي بن جعفر، عن اخيه موسى (عليه السلام) قال : « سألت عن الفأرة الرطبة قد وقعت في الماء فتمشي على الثياب ، أَيْصَلِي فيها ؟ قال : اغسل ما رأيت من أثرها ، وما لم تره انضحه بالماء » .

تهذيب الأحكام : الطهارة/ باب ١٢ ح ٤٨ ج ١ ص ٢٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب النجاسات ح ٢ و ٣ ج ٢ ص ١٠٤٩ .

(٢) كما في الخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن العلاء ، عن محمد ، عن احدهما (عليهما السلام) قال : « سألت عن المذي يصيب الثوب ، فقال : ينضحه بالماء إن شاء ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٢ ح ٧١ ج ١ ص ٢٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٢١ .

(٣) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن حماد ، عن حرير ، عن محمد بن مسلم ، قال : « ... وسألت عن ابوال الدوابّ والبغال والحمير ، فقال : اغسله ، فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كلّهُ ، فإن شككت فانضحه » .

الكافي : باب أبوال الدوابّ وأرواثها ح ٢ ج ٣ ص ٥٧ ، تهذيب الأحكام : الطهارة/ باب ١٢ ح ٥٨ ج ١ ص ٢٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠١٠ .

غسله ، ومن بول البعير والشاة (١) ، ومن العرق مع الجنابة (٢) ، ومما يجده ذو الجرح في المقعدة بعد الاستنجاء من الصفرة من المقعدة (٣) ، وغير ذلك من الأمور المذكورة في النصوص وبعض كلمات الأصحاب (٤) المعلوم عدم وجوبها وإن كانت بلفظ الأوامر ، كما هو واضح لا يحتاج إلى بيان .

﴿ وإذا أخل المصلي المختار ﴾ بإزالة النجاسات ﴿ الغير المعفو عنها ﴾ عن ثوبه أو بدنه ﴿ ونحوهما ﴾ مما تشترط طهارته في صحة الصلاة ، فإن كان عالماً بها وبحكمها ﴿ أعاد في الوقت وخارجه ﴾ لما عرفته سابقاً من اشتراط صحة الصلاة بذلك إجماعاً محصلاً (٥) ومنقولاً (٦) ، ونصوصاً (٧)

(١) كما في خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله المتقدم في ص ١٣٩ .

(٢) كما في خبر أبي بصير المتقدم في ص ١١٦ .

(٣) كما في الخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن علي بن السندي ، عن صفوان قال : « سأل رجل أبا الحسن (عليه السلام) وأنا حاضر فقال : إنَّ بي جرحاً في مقعدي فاتوضأ ثم استنجي ثم أجد بعد ذلك الندى والصفرة تخرج من المقعدة ، فأعيد الوضوء ؟ قال : أتقيت ؟ قال : نعم ، قال : لا ، ولكن رشه بالماء ولا تعد الوضوء » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٤ ح ١١ ج ١ ص ٣٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب نواقض الوضوء ج ٣ ص ٢٠٦ .

(٤) راجع الحقائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٣٩١-٣٩٧ .

(٥) ممن قال بذلك الشيخ في المبسوط : الصلاة / الثوب والبدن والأرض اذا أصابته نجاسة ج ١ ص ٩٠ ، وابن إدريس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٣ ، والمصنّف في المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ١٩ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٦) نقل الاجماع في المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤١ ، وكشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٥ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٤٠٨ .

(٧) يأتي التعرض لبعضها خلال البحث .

مستفيضة إن لم تكن متواترة ، بل هي كذلك معنى كما لا يخفى على السارد لها بعد جمع شتاتها .

بل وكذا مع الجهل بالحكم ولولنسيانه كما صرح به بعضهم^(١) هنا ؛ لإطلاق النصوص والفتاوى ، بل لعلها أوضح شمولاً لها من صورة العلم ، خصوصاً النصوص ؛ ضرورة وضوح بطلان الصلاة منه لو قلنا بتصور وقوعها من مثله ، فحملها عليه حينئذ بيان للبيّهات .

ولا ينافي ذلك معذورية بعض أفرادها بالنسبة للمؤاخذه والعقاب كالجاهل الذي لم يتنبّه لاحتمال مدخلية ذلك في الصلاة ؛ إذ لا ملازمة بينها وبين ما نحن فيه من القضاء والإعادة المترتبين على عدم الإتيان بالصلاة المطلوبة وفواتها المتحقق كلّ منهما مع الجهل المذكور .

ودعوى منع كون المطلوبة حال الجهل فاقدة النجاسة لقبح تكليف الغافل وما لا يطاق ، كدعوى منع عدم مطلوبيّتها مع النجاسة حاله بدليل عقابه لو تركها ، فيقتضي الأمر بها حينئذ الإجزاء ، كما ترى واضحاً الفساد ؛ ضرورة أنّ غفلة العبد ولو كان معذوراً فيها لا تقتضي تغيير محبوبة المكلف به ومطلوبيّته في نفسه وحدّ ذاته للسيد ، كما أنّ عقابه ومؤاخذته للعبد على ترك غير المطلوب والمحبوب للسيد من حيث إقدامه على ترك ما تحثله مطلوباً ومحبواً لا يقتضي صيرورته مطلوباً ومراداً للسيد في نفسه وحدّ ذاته حتى يجزي عن ذلك الذي اقتضت الحكمة والمصلحة طلبه وإرادته .

فما اختلج المقدّس الأردبيلي^(٢) من الشبهة في المقام ، خصوصاً بالنسبة إلى التكليف بالقضاء خارج الوقت - بل سرت منه إلى جماعة من الأعلام ،

(١) كالشهيد في الدروس : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٨ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٤٢ .

بل منهم (١) من أصرّ على عدم الإعادة أيضاً في خصوص الجاهل غير المتنبّه ، كما أنّ منهم من أصرّ على عدم القضاء عليه ، بل في المدارك (٢) وغيرها (٣) الإصرار على عدم مؤاخذه المتنبّه على ترك ذلك المجهول لديه ، وإن كان يعاقب على تركه النظر والبحث والسؤال - ليس في محله .

بل التحقيق ما عرفت من وجوب القضاء والإعادة عليه مطلقاً ، والمؤاخذه والعقاب على نفس المكلف به مع التنبّه والتفطن وتركه السؤال والبحث ؛ لمنع قبح تكليف مثله به ، وإلا لم يكن الكفار مكلفين بالفروع ، نعم هو قبيح قطعاً مع الجهل الساذج ، لكنه لا يني القضاء والإعادة كما سمعت ، من غير فرق في ذلك كلّ بين الجهل بحكم النجاسة من الاشتراط المذكور أو الجهل بأصل النجاسة ؛ أي بكون الدم مثلاً نجساً ، كما هو واضح ، فتأمل .

﴿ فإن لم يعلم ﴾ بأصل عروض النجاسة حين الفعل وقبله ﴿ ثم علم بعد الصلاة ﴾ بسبقها عليها ﴿ لم يجب عليه ﴾ القضاء لو كان ذلك بعد خروج الوقت بلا خلاف كما في السرائر (٤) والتنقيح (٥) وكشف الرموز (٦) ، بل في المدارك (٧) والذخيرة (٨) والحدائق (٩) أنّ «ظاهر الأصحاب الاتفاق

(١) كالبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٤٠٩-٤١٠ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٤٤-٣٤٥ .

(٣) كذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٧ .

(٤) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٣ .

(٥) التنقيح الرائع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٥٣ .

(٦) كشف الرموز : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١١٤ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٤٨ .

(٨) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٨ .

(٩) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٤١٣ .

عليه»، بل في الغنية^(١) والمفاتيح^(٢) واللوامع^(٣) وعن المذهب^(٤) الإجماع عليه.

فما عساه توهمه عبارة المنتهى^(٥) وغيره^(٦) من وجود خلاف فيه كظاهر الخلاف^(٧) بل صريحه لم نتحققه، وإن احتمله في كشف اللثام^(٨) من عبارة المقنعة^(٩) في بعض الأحوال، كما أننا لم نتحقق لاحتمال وجوبه وجهاً فضلاً عن القول به بعد الإجماع المحكي على لسان من عرفت إن لم يكن محصلاً، المعتضد بنبي الخلاف وأصالة البراءة وفحوى ما دل^(١٠) على عدم ﴿الإعادة﴾ في الوقت، بل منه ما هو شامل لما نحن فيه، بل لعل أكثرها كذلك بناءً على شمول نفي الإعادة للقضاء في الأخبار، وباقتضاء الأمر بالصلاة اعتماداً على استصحاب الطهارة الإجزاء هنا؛ لعدم ظهور تناول أدلة اشتراط إزالة النجاسة لمثل المقام، بل ظاهرها أنها شرط علمي.

بل منها ما هو كالصريح في ذلك كصحيح زرارة^(١١) عن الباقر

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ستر المورة ص ٤٩٣ .

(٢) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ١٢٠ ج ١ ص ١٠٦ .

(٣) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٦٠ (مخطوط) .

(٤) المذهب البارع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٢٤٦-٢٤٧ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٣ .

(٦) كذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(٧) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢١ ج ١ ص ٤٧٨ .

(٨) كشف اللثام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٤٢-٤٣ .

(٩) المقنعة : الصلاة / احكام السهو في الصلاة ص ١٤٩ .

(١٠) كالأخبار الستة الآتية .

(١١) علل الشرائع : باب ٨٠ ج ١ ص ٣٦١ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ج ٨ ص ١

(عليه السلام) المعلّل عدم إعادة الصلاة على من نظر ثوبه قبل الصلاة فلم يرفيه شيئاً ثمّ رآه بعدها بأنك كنت على يقين من طهارتك ثمّ شككت ، فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً ... » إلى آخره .

ومنه كغيره يستفاد أنّ عدم وجوب القضاء لصحة الصلاة السابقة ، كما هو معقد إجماع المفتاح^(١) ، لا أنّه ساقط عنه وإن لم يحكم بصحة تلك الصلاة واستبعاده بناءً على وجوب الإعادة لو علم في الوقت - باستلزامه توقّف الصحة على المراعاة شبه الفضولي في المعاملات المستبعد وقوع مثله في العبادات - استبعاداً لغير البعيد بعد قضاء الدليل ، خصوصاً مع عدم توقّف نفس الصحة واقعاً هنا على ذلك ، وإن توقّف الحكم بها ؛ ضرورة علم خالق السماوات بعلم المكلف في الوقت وعدمه ، فهي أولّ صدورها إمّا مقبولة أو مردودة في الواقع من غير توقّف على شيء ؛ إذ علمه في الوقت بناءً على تسببه الإعادة لا يورث بطلانها من حينه ، بل بسببه انكشف له عدم صحتها سابقاً ، هذا .

مع أنّ الأقوى عدم وجوب الإعادة عليه في الوقت أيضاً لو علم بعد الفراغ ، فيرتفع الإشكال حينئذٍ من أصله ، وفاقاً للمشهور بين الأصحاب نقلاً^(٢) وتحصيلاً^(٣) ؛ لصدق الامتثال المستلزم للإجزاء ، والمعتبرة

ص ٤٢١ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب النجاسات ج ١ ص ٢ ج ١٠٦١ .

(١) راجع هامش رقم (٢) من الصفحة السابقة .

(٢) نقلت الشهرة في ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ ، وروض الجنان :

الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٩ ، وذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٨ .

(٣) ممّن قال بذلك : الشيخ في النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٢ ، وابن إدريس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٣ ، والمصنّف في

المستفيضة حد الاستفاضة :

منها : صحيح عبد الرحمن سأل الصادق (عليه السلام) « عن الرجل يصلي وفي ثوبه عذرة من إنسان أو ستور أو كلب ، أيعيد صلاته ؟ فقال : إن كان لم يعلم فلا يعيد » (١) .

وخبر أبي بصير سألَهُ أيضاً « ... عن رجل يصلي وفي ثوبه جنابة أو دم حتى فرغ من صلاته ثم علم ، قال : مضت صلاته ولا شيء عليه » (٢) .
وحسن ابن سنان أو صحيحه سألَهُ أيضاً « عن رجل أصاب ثوبه جنابة أو دم ، قال : إن كان علم أنه أصاب ثوبه جنابة قبل أن يصلي ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه أن يعيد ما صلى ، وإن كان لم يعلم به فليس عليه إعادة ... » (٣) الحديث .

وقول الباقر (عليه السلام) في صحيح الجعفي في الدم يكون في الثوب :
« إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة ، وإن كان أكثر من قدر

المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٢ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٤٠ .

(١) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ١٩ ج ٢ ص ٣٥٩ ، الاستبصار : باب ١٠٩ ح ٢ ج ١ ص ١٨٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٦٠ .

(٢) الكافي : باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر ... ح ٦ ج ٣ ص ٤٠٥ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٢١ ج ٢ ص ٣٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٥٩ .

(٣) الكافي : باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر ... ح ٩ ج ٣ ص ٤٠٦ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٢٠ ج ٢ ص ٣٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٥٩ .

الدرهم وكان رآه فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته ، وإن لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد صلاته ...»^(١) .

كقولهما (عليهما السلام) في صحيح ابن مسلم : «... إن رأيت المني قبل أو بعدما تدخل في الصلاة فعليك الإعادة ، وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك ، وكذلك البول»^(٢) إلى غير ذلك من الأخبار المستفيضة، وفيها الصحيح الصريح أو كالصريح وغيره.

❖ وقيل : يعيد في الوقت ❖ كما هو خيرة النهاية^(٣) في باب المياه منها ، والغنية^(٤) والنافع^(٥) والقواعد^(٦) وظاهر جامع المقاصد^(٧) والروض^(٨) والمسالك^(٩) وعن المبسوط^(١٠) والمهذب^(١١) ونهاية

(١) تقدم في ص ١٧٤.

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب ما يصلى فيه وما لا يصلى فيه من الثياب ح ٧٥٧ ج ١ ص ٢٤٩ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٧ ج ١ ص ٢٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من

ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٦٢ .

(٣) النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٨.

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / ستر العورة ص ٤٩٣ .

(٥) صريح عبارته أنه لا إعادة في الوقت حيث قال : «ولو لم يعلم -أي بالنجاسة- وخرج الوقت فلا قضاء ، وهل يعيد مع بقاء الوقت ؟ فيه قولان اشبههما انه لا إعادة» المختصر النافع :

الطهارة / في النجاسات ص ١٩ .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٧) جامع المقاصد : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ١٥٠ .

(٨) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٨-١٦٩ .

(٩) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٣-١٤ .

(١٠) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ .

(١١) المهذب : الصلاة / ما يوجب إعادة الصلاة ج ١ ص ١٥٤ .

الإحكام (١) والمختلف (٢) ، بل في ظاهر الغنية (٣) الإجماع عليه .
 لأصالة الشغل ، وانتفاء المشروط بانتفاء شرطه ، وللجمع بين الأخبار السابقة وبين صحيح وهب بن عبد ربّه عن الصادق (عليه السلام) :
 « في الجنابة تصيب الثوب ولا يعلم بها صاحبه ، فيصلي فيه ثم يعلم بعد ، قال : يعيد إذا لم يكن علم » (٤) وخبر أبي بصير عنه (عليه السلام) أيضاً
 سأله « عن رجل صلى وفي ثوبه بول أو جنابة ، فقال : علم به أو لم يعلم فعليه إعادة الصلاة إذا علم » (٥) بحملها على الوقت ، والأولى على خارجه .

﴿و﴾ لا رب أن ﴿الأول أظهر﴾ منه ؛ لانقطاع الأصل بما عرفت ، ومنع الشرطيّة حال الجهل ، وتوقف الجمع المذكور بعد إمكان منع قبول بعض الأخبار السابقة له إن لم يكن جميعها بدعوى الظهور في الوقت على التكافؤ أولاً - المعلوم عدمه هنا سنداً وعدداً وعملاً بل ودلالة ؛ لاحتمالها الإنكار والاستحباب والنسيان حين الصلاة وإن كانت معلومة قبلها ، والأول غير ما نحن فيه من الجنابة في الثوب المختصّ التي توجب غسلاً ،

(١) نهاية الأحكام : الصلاة / لباس المصلي ج ١ ص ٣٨٣ .

(٢) مختلف الشيعة : الطهارة / حكم المضاف والاسار ص ١٥ .

(٣) راجع هامش رقم (٤) من الصفحة السابقة .

(٤) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٢٣ ج ٢ ص ٣٦٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٩ ح ٧ ج ١ ص ١٨١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب النجاسات ح ٨ ج ٢ ص ١٠٦٠ .

(٥) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٠ أحكام السهو في الصلاة ح ٩٣ ج ٢ ص ٢٠٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٩ ح ١١ ج ١ ص ١٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب النجاسات ح ٩ ج ٢ ص ١٠٦١ .

وسقوط حرف النهي من الراوي كما يؤيده عدم وضوح معنى الشرطية بدونه ، وإن كانت تحتل إرادة التصريح بالشرط تنصيصاً على الحكم عنده دفعاً لتوهم الخلاف ويعلم الحكم في خلافه بالأولى ، أو إرادة إذا لم يكن علم حتى أتم الصلاة ، فإنه إن علم فيها قطعها واستأنف ولا إعادة ، بل ربّما احتمل كون الشرط من الراوي أكد به سؤاله فيما إذا لم يكن علم ، كعدم وضوح معنى الشرطية في الثاني أيضاً إلا على إرادة : عليه الإعادة إذا علم كان علم به أو لم يعلم ، أو على أن يكون قوله (عليه السلام) : « علم أو لم يعلم » تقسيماً ثم ابتداء فقال : عليه الإعادة إذا كان علم - وعلى الشاهد ثانياً .

ودعوى أنه الإجماع على عدم الإعادة خارجاً ، يدفعها : عدم صلاحيته لصرف الدالّ بظاهره على نفيها في الوقت حتى يكون صالحاً للشهادة ، وإن صلح لصرف الدالّ بظاهره عليها مطلقاً .

بل وأظهر^(١) ممّا احتمله الشهيد في الذكرى^(٢) - وإن لم نقل : إنه إحداث قول ثالث - من التفصيل بين من اجتهد قبل الصلاة في البحث عن طهارة ثوبه وغيره ، فلا يعيد الأوّل ويعيد الثاني ، بل ربّما مال إليه في الدروس^(٣) ، كما أنه قوّاه في الحقائق^(٤) بل ادّعى فيها ظهور عبارة المقنعة في ذلك ، كظاهر إقرار الشيخ واستدلّاله لها في التهذيب^(٥) ، قال فيها بعد

(١) أي : أنّ الأوّل أظهر أيضاً ممّا احتمله .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(٣) الدروس الشرعية : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٨ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٤١٤-٤١٦ .

(٥) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٠ أحكام السهو في الصلاة ج ٢ ص ٢٠٠ .

أن ذكر وجوب الإعادة على من ظنَّ أنه على طهارة ثمَّ انكشف فساد ظنِّه ما نصَّه : « وكذلك من صلَّى في الثوب وظنَّ أنه طاهر ثمَّ عرف بعد ذلك أنه كان نجساً ففرط في صلاته من غير تأمّل له أعاد الصلاة »^(١) ، بل في الفقيه : « روي في المني أنه إن كان الرجل جنباً قام ونظر وطلب ولم يجد شيئاً فلا شيء عليه ، وإن كان لم ينظر فعليه أن يغسله ويعيد صلاته »^(٢) .

لكن ومع ذا فقد استظهر في اللوامع^(٣) أنه خرق للإجماع ؛ لعدم فرق الأصحاب في جاهل النجاسة بين من نظر وتأمل وغيره ، كالأدلة السابقة ، فاحتمال التصرف فيها حينئذٍ بحمل الدالِّ منها على عدم الإعادة على الثاني وعلى الإعادة على الأوّل^(٤) بشهادة مرسل الصدوق ، ومفهوم صحيح ابن مسلم عن الصادق (عليه السلام) « إنه ذكر المني فشده وجعله أشدَّ من البول - ثمَّ قال :- إن رأيت المني قبل أو بعدما تدخل الصلاة فعليك إعادة الصلاة ، وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثمَّ صليت فيه ثمَّ رأيت بعد فلا إعادة عليك ، وكذلك البول »^(٥) كخبري ميمون الصيقل وميسر عنه (عليه السلام) أيضاً :

قال في الأوّل : « قلت له : رجل أصابته جنابة بالليل فاغتسل ، فلمّا

(١) المقنعة : الصلاة / احكام السهو في الصلاة ص ١٤٩ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ح ١٦٧ ج ١ ص ٧٢ ، وسائل الشيعة :

باب ٤١ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٦٢ .

(٣) اللوامع : في النجاسات ج ١ ص ١٦٠ (مخطوط) .

(٤) كذا في النسخ ، والصحيح : على الأوّل ، وعلى الاعادة على الثاني .

(٥) ذكر صدره في ص ٣٠٥ ، وذيله في ص ٣٣٥ .

أصبح نظر فإذا في ثوبه جنابة، فقال: الحمد لله الذي لم يدع شيئاً إلا وله حد، إن كان حين قام نظر فلم ير شيئاً فلا إعادة عليه، وإن كان حين قام لم ينظر فعليه الإعادة» (١).

وقال في الثاني: «أمر الجارية فتغسل ثوبي من المني فلا تبالغ في غسله فأصلي فيه فإذا هو يابس، قال: أعد صلاتك، أما أنك لو كنت غسلته أنت لم يكن عليك شيء» (٢).

يدفعه (٣): قصور الشاهد سنداً في البعض ودلالة في الآخر عن قابلية ذلك، خصوصاً بعدما عرفت من دعوى ظهور الإجماع على عدم الفرق، وبعد إمكان دعوى ظهور أخبار عدم الإعادة في غير المتفحص عن طهارة ثوبه وبدنه، لأنّه المتعارف من أحوال الناس، كما كان دعوى قصور دلالة الصحيح الأول - بخروج الشرط فيه مخرج الغالب القاضي بعدم اعتبار مفهومه - بل الجميع عن تمام الدعوى من تعميم الحكم لساثر النجاسات، كتعميمه لما قام معه شاهد يورث الظن أو الشك بحصول النجاسة وما لم يقيم، مع أنّه لا دلالة فيها على غير المني أو هومع البول، إلا أن يتمم بظهور عدم الفرق، كما أنّها لا دلالة فيها على إعادة من لم يقيم له شاهد بالنجاسة

(١) الكافي: باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر... ج ٧ ص ٣ ج ٤٠٦، تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٠ أحكام السهو في الصلاة ج ٩٢ ص ٢ ج ٢٠٢، وسائل الشيعة: باب ٤١ من ابواب النجاسات ج ٣ ص ٢ ج ١٠٦٢.

(٢) الكافي: باب المني والذي يصيبان الثوب والجسد ج ٢ ص ٣ ج ٥٣، تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٢ ج ١٣ ص ١ ج ٢٥٢، وسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب النجاسات ج ١ ج ٢ ص ١٠٢٤.

(٣) خبر قوله في الصفحة السابقة س ٩: «فاحتمال».

ففرط في النظر.

لكن الإنصاف كون الأحوط مع ذلك كله الإعادة، خصوصاً مع قيام الشاهد ففرط في النظر والبحث، بل لعل القول به فيه لا يخلو من قوة. ولا ينافيه ظهور الأدلة في جواز تعويله على أصالة الطهارة واستصحابها، بل هو صريح صحيح زرارة «... فهل عليّ إن شككت في أنّه أصابه شيء أن أنظر فيه؟ قال: لا، ولكنتك إنّما تريد أن تذهب عنك الشكّ الذي في نفسك...» (١) الحديث؛ ضرورة عدم ملازمة جواز التعويل لعدم وجوب الإعادة لوتبين الخلاف بعد ذلك.

وإن كان ربّما يومئ إليه التعليل في صحيح زرارة «... قلت: فإن ظننت أنّه أصاب ثوبي دم رعا ف أو غيره ولم أتيقن ذلك فنظرت فلم أر شيئاً ثمّ صليت فرأيت، قال: تغسله ولا تعيد، قلت: لم ذاك؟ قال: لأنك كنت على يقين من طهارتك ثمّ شككت، فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً...» (٢) الحديث. إلا أنّه يمكن تنزيله على خصوص مورد الذي قد حصل فيه النظر والاجتهاد، فتأمل جيّداً.

ثمّ إنّ بناءً على التفصيل المذكور هل يختص الحكم بالإعادة أو يشملها مع القضاء؟ ظاهر الشهيد (٣) الأول، ومحمّل أو ظاهر عبارة المفيد (٤) الثاني، وهو أحوط، بل يشهد له خبر ميمون السابق.

(١) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٢٢ ح ٨ ج ١ ص ٤٢١، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٠٩

ح ١٣ ج ١ ص ١٨٣، وسائل الشيعة: باب ٣٧ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٥٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الدروس الشرعية: الطهارة/ احكام النجاسات ص ١٨.

(٤) المقنعة: الصلاة/ احكام السهوي الصلاة ص ١٤٩.

كما أنّه قد يقال أيضاً بناءً على المختار من عدم إعادة الجاهل مطلقاً : إنّ المراد العفو من حيث الجهل بمانعيّة النجاسة دون غيرها من الموانع المتّصّفة بها ، ككونها فضلة ما لا يؤكّل لحمه ، ونحوه كدم غير المأكول ومنيّه وبوله وخرثه ، فتعاد الصلاة حينئذٍ من هذه الحيثيّة لا للنجاسة إن قلنا بمساواة الجاهل بها للعامد .

لكنّه لا يخلو من نظر بل منع يعرف ممّا تقدّم لنا في نظائره ، وإن كان ظاهر الأستاذ في كشفه^(١) هنا ذلك ، بل صحيح عبد الرحمان المتقدّم سابقاً^(٢) كالصرّيح في خلافه ؛ إذ احتمال تنزيله على إرادة نفي الإعادة من حيث النجاسة وإن وجبت من حيث كونه فضلة كلب كما ترى .

كما أنّ ما ذكره في الكشف^(٣) أيضاً - من الإشكال في إلحاق الجهل بموضوع العفو لزعم القلّة فيما يعنى عن قليله ، أو زعم أنّه ممّا يعنى عن قليله أو عن أصله عن محلّه أو عن أهله كالمربّية ، أو لزعم اضطرابه ، أو أنّه من بول الطفل مع الإتيان بالصبّ عليه ، أو أنّه من غير المحصور فظهر منه ، أو أنّه من المشتبه الخارج بعد أحد الاستبراءين ، أو أنّ النجاسة ليست بولاً فغسلها مرّة واحدة فظهرت بولاً ، بالجهل^(٤) بأصل موضوع النجاسة ، بل صرّح بقوة الفساد في جميع ذلك - لا يخلو بعضه من نظر وتأمل .

نعم ، لا يلحق بالجاهل ناسي النجاسة فلم يذكرها إلّا بعد الصلاة ، فإنّ الأقوى فيه الإعادة وقتاً وخارجاً كما عساه الظاهر من المتن ، وفاقاً

(١) كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٧ .

(٢) في ص ٣٣٤ .

(٣) كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٧ .

(٤) متعلق بقوله في س ١١ : « إلحاق » .

للمشهور بين الأصحاب قديماً وحديثاً نقلاً^(١) وتحصيلاً^(٢)، بل في السرائر^(٣) نفي الخلاف عنه في موضعين مستثنياً في أحدهما ما في استبصار الشيخ خاصة من بين كتبه - المعدّ لذكر أوجه الجمع بين الأخبار، وإن لم تكن على طريق الفتوى، والاختيار - من القول بالإعادة في الوقت دون خارجه، بل في الغنية^(٤) وعن شرح الجمل^(٥) للقاضي الإجماع عليه، وهو - بعد اعتضاده بنفي الخلاف السابق وشهادة التتبع له - الحجة، مضافاً إلى أصالة انتفاء المشروط بانتفاء شرطه، وإطلاق ما دلّ من الأخبار^(٦) الكثيرة جداً التي تقدّم بعضها آنفاً وآخر^(٧) في قدر الدرهم من الدم على الإعادة مع العلم بالنجاسة الشامل لصورة النسيان، بل لعلّها أظهر في الاندراج من صورة العمد، وخصوص المعتبرة^(٨) المستفيضة جداً إن لم تكن

(١) نقلت الشهرة في المعتبر: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤١-٤٤٢، ورياض المسائل: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٩١.

(٢) ممّن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨، وابن إدريس في السرائر: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٣، والعلامة في النهاية: الصلاة/ لباس المصلّي ج ١ ص ٣٨٣، والشهيد في الدروس: الطهارة/ احكام النجاسات ص ١٨.

(٣) السرائر: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات، والصلاة/ احكام السهو والشك ج ١ ص ١٨٣ و ٢٤٦.

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ ستر العورة ص ٤٩٣.

(٥) شرح جل العلم والعمل: احكام السهو في الصلاة ص ١٠١-١٠٢.

(٦) كخبر ابن سنان وابن مسلم المتقدمين في ص ٣٣٤-٣٣٥.

(٧) كخبر الجعفي المتقدم في ص ٣٣٤.

(٨) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن الحسن الصفار، عن ايوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، قال: حدثني عمرو بن أبي نصر قال: «قلت لأبي عبد الله

متواترة المذكور جملة منها في نسيان الاستنجاء .

ومنها : صحيح ابن أبي يعفور : « ... قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم ، فينسى أن يغسله ، فيصلي ثم يذكر بعدما صلى أيعيد صلاته ؟ قال : يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة » (١) .

كمضمر زرارة في الصحيح بل عن العلل إسناذه إلى أبي جعفر (عليه السلام) ، قال : « قلت له : أصاب ثوبي دم رعاف أو غيره أو شيء من مني ، فعلّمت أثره إلى أن أصيب له الماء ، وحضرت الصلاة ونسيت أن بثوي شيئاً وصلّيت ، ثم إنني ذكرت بعد ذلك ، قال : تعيد الصلاة وتغسله ... » (٢) الحديث .

وموتّق سماعة عن الصادق (عليه السلام) : « عن الرجل يرى بثوبه الدم فينسى أن يغسله حتّى يصلي ، قال : يعيد صلاته كي يهتم بالشيء إذا كان في ثوبه ؛ عقوبةً لنسيانه » (٣) .

(عليه السلام) : أبول وأتوضأ وأنسى استنجائي ، ثم أذكر بعدما صلّيت ، قال : اغسل ذكرك وأعد صلاتك ... » .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٧٢ و ٨٨ ج ١ ص ٤٦ و ٥١ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ٢ و ٣ و ٧ ج ١ ص ٢٠٨ و ٢٠٩ .

(١) تقدم في ص ١٧٤ .

(٢) علل الشرائع : باب ٨٠ ح ١ ج ٢ ص ٣٦١ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ٨ ج ١ ص ٤٢١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٦٣ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢٥ ج ١ ص ٢٥٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٩ ح ١٠ ج ١ ص ١٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٦٤ .

كقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر أبي بصير: «إن أصاب ثوب الرجل الدم فصلّى فيه وهو لا يعلم فلا إعادة عليه، وإن هو علم قبل أن يصلّي فنسي وصلّى فيه فعليه الإعادة»^(١) كالأمر بها في غيره من خبري ابن زياد^(٢) وميمون^(٣) الواردين في الناسي قدر النكته من البول حتى صلّى، ومرسلة ابن بكير^(٤) وموثقة سماعة^(٥) وصحيحة ابن أبي نصر^(٦) وزرارة^(٧) وغيرها من الأخبار الكثيرة الواردة في نسيان غسل مخرج البول أو الاستنجاء حتى صلّى، فأمر فيها بالغسل والإعادة.

فما عن الشيخ^(٨) في بعض أقواله من القول بعدم الإعادة مطلقاً ضعيف جداً، مع أنه غير ثابت عنه، بل الثابت خلافه، وإن استحسنه في المعتبر^(٩)، بل جزم به في المدارك^(١٠)؛ لأصالة الأجزاء التي يجب الخروج عنها ببعض ما تقدم لو سلّم صحة التمسك بها هنا، ورفع الخطأ والنسيان عن الأمة المخصّص بما عرفت، أو المحمول على رفع الإثم والمواخذة.

(١) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ٢٤ ج ١ ص ٢٥٤، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٠٩

ح ٩ ج ١ ص ١٨٢، وسائل الشيعة: باب ٤٠ من ابواب النجاسات ح ٧ ج ٢ ص ١٠٦٠.

(٢) تقدم في ص ١٤٤.

(٣) تقدم في ص ١٤٤.

(٤) و(٦) و(٧) راجع هامش رقم (٨) من ص ٣٤٢.

(٥) الكافي: باب القول عند دخول الخلاء وعند الخروج... ح ١٧ ج ٣ ص ١٩، تهذيب

الأحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٨٥ ج ١ ص ٥٠، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب احكام

الخلوة ح ٥ ج ١ ص ٢٢٤.

(٨) كما نقله عنه العلامة في التذكرة: الصلاة/ لباس المصلّي ج ١ ص ٩٧.

(٩) المعتبر: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤١-٤٤٢.

(١٠) مدارك الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٤٨.

وصحيح العلاء : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصيب ثوبه الشيء فينجسه ، فينسى أن يغسله وصلّى فيه ، ثم ذكر أنه لم يكن غسله أيعيد الصلاة ؟ قال : لا يعيد ، قد مضت صلاته وكتبت له »^(١) القاصر عن المقاومة من وجوه ، بل في التهذيب : « إنه شاذ لا يعارض الأخبار التي ذكرناها »^(٢) ، فلا وجه لحمل تلك الأخبار الكثيرة المنجبرة بالعمل من الطائفة على الاستحباب من جهته .

وإن أمكن تأييده باعتضاده بضعيفة ابن سالم عن الصادق (عليه السلام) : « في الرجل يتوضأ وينسى أن يغسل ذكره وقد بال ، فقال : يغسل ذكره ولا يعيد الصلاة »^(٣) .

وخبر ابن أبي نصر قال له أيضاً : « إني صليت فذكرت أنني لم أغسل ذكرى بعدما صليت ، أفأعيد ؟ قال : لا »^(٤) .

وموثقة عمّار سمعه أيضاً يقول (عليه السلام) : « لو أنّ رجلاً نسي أن يستنجي من الغائط حتّى يصلي لم يعد الصلاة »^(٥) .

وخبر عليّ بن جعفر عن أخيه موسى (عليهما السلام) : « سأله عن

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ١٨ ج ١ ص ٤٢٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٩ ح ١٤ ج ١ ص ١٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٦٣ .

(٢) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ذيل ح ٢٤ ج ٢ ص ٣٦٠ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٧٩ ج ١ ص ٤٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٢ ج ١ ص ٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب احكام الخلوة ح ٢ ج ١ ص ٢٢٤ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨٧ ج ١ ص ٥١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٨ ج ١ ص ٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب نواقض الوضوء ح ٦ ج ١ ص ٢٠٩ .

(٥) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨٢ ج ١ ص ٤٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٤ ج ١ ص ٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢٢٤ .

رجل ذكر وهو في صلاته أنه لم يستنج من الخلاء ، قال : ينصرف ويستنجي من الخلاء ويعيد الصلاة ، وإن ذكر وقد فرغ من صلاته أجزأه ذلك ، ولا إعادة عليه» (١) .

إلا أنه - مع عدم صراحة بعضها ؛ لاحتمال إرادة الاستنجاء من خصوص الغائط بخصوص الماء ، ومعارضتها بمثلها المتقدم في ذلك - يجب الخروج عنها بعد إعراض الأصحاب الذين هم أعرف بمعنى الخطاب الوارد في السنة والكتاب ، ولذا أمرنا بالأخذ بما اشتهر بينهم عند اشتباه الآثار وتصادم الأخبار .

وكذا القول بوجوب الإعادة في الوقت وعدمها في خارجه كما عن الشيخ في الاستبصار (٢) خاصة ، وتبعه الفاضل في بعض كتبه (٣) ، جمعاً بين الأخبار بشهادة خبر علي بن مهزيار قال : « كتب إليه سليمان بن رشيد أنه بال في ظلمة الليل وأنه أصاب كفّه برد نقطة من البول لم يشك أنه أصابه ولم يره ، وأنه مسحه بخرقه ثم نسي أن يغسله وتمسح بدهن ، فسح به كفّه ووجهه ورأسه ، ثم توضأ وضوء الصلاة فصلّى ، فأجابه بجواب قرأته بخطه : أما ما توهمت مما أصاب يدك فليس بشيء إلا ما تحقق ، فإن تحققت ذلك كنت حقيقاً أن تعيد الصلوات التي كنت

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٣ ح ٨٤ ج ١ ص ٥٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٣١ ح ١٦

ج ١ ص ٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب احكام الخلو ح ٤ ج ١ ص ٢٢٤ .

(٢) الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٩ ذيل ح ١٤ ج ١ ص ١٨٤ .

(٣) كارشاد الاذهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٤٠ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / احكام

النجاسات ج ١ ص ٢٥ ، وتبصرة المتعلمين : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ ، ونفى عنه

البأس في منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٣ .

صَلَّيْتَهُنَّ بِذَلِكَ الْوُضُوءَ بَعَيْنَهُ مَا كَانَ مِنْهُنَّ فِي وَقْتِهَا ، وَمَا فَاتَ وَقْتُهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ لَهَا مِنْ قَبْلِ ، إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ ثَوْبُهُ نَجَسًا لَمْ يَعِدْ الصَّلَاةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي وَقْتٍ ، وَإِذَا كَانَ جَنْبًا أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ اللَّوَاتِي فَاتَتْهُ ؛ لِأَنَّ الثَّوْبَ خِلَافَ الْجَسَدِ ، وَاعْمَلْ عَلَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ »^(١) مؤيداً بدعوى ظهور أخبار الإعادة في الوقت ، بل هو المتعارف منها .

وفيه : - مع مكاتبة شاهده ، وإضماره ، وقلة العامل به ؛ إذ لم يحك إلا عن الشيخ في استبصاره الذي لم يعدّه للفتوى ، وإلا فالمحكي عنه في سائر كتبه^(٢) موافقة المشهور ، وتبعه الفاضل في بعض كتبه^(٣) ، فن العجيب ما في الحقائق^(٤) من حكاية شهرته بين المتأخرين ، وشدة ما في متنه من الإجمال بل الإشكال كما اعترف به غير واحد^(٥) ، بل في الوافي : « إني يشبه أن يكون قد وقع فيه غلط من النسخ »^(٦) ، ومنع دعوى ظهور أخبار الإعادة في الوقت ؛ لحدوث هذا الاصطلاح في لسان أهل الأصول الممنوع حمل الأخبار عليه - أنه لا يتم في نحو صحيح علي بن جعفر عن أخيه المروي

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ٢٨ ج ١ ص ٤٢٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٩

ح ١٥ ج ١ ص ١٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٦٣ .

(٢) كالمبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ ، والنهاية : الطهارة / تطهير

الثياب من النجاسات ص ٥٢ ، والخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢١ ج ١ ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٣) كنهاية الأحكام : الصلاة / لباس المصلّي ج ١ ص ٣٨٣ ، ومختلف الشيعة : الطهارة / حكم

المضاف والاسآر ص ١٥ ، وتذكرة الفقهاء : الصلاة / لباس المصلّي ج ١ ص ٩٧ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٤١٨ .

(٥) كالسيد في مدارك الأحكام : الطهارة / أحكام النجاسات ج ٢ ص ٣٤٨ .

(٦) الوافي : الطهارة / باب ١٤ ذيل ح ٢ ج ٦ ص ١٥٤ .

عن قرب الاسناد وكتاب المسائل له : « سألت عن الرجل احتجم فأصاب ثوبه دم ، فلم يعلم به حتى إذا كان من الغد ، كيف يصنع ؟ فقال : إن كان رآه فلم يغسله فليقتض جميع ما فاتته على قدر ما كان يصلي ولا ينقص منه شيء ، وإن كان رآه وقد صلى فليعتد بتلك الصلاة ثم يغسله » ^(١) الصريح في القضاء الشامل بإطلاقه لصورة النسيان إن لم تكن هي الظاهر منه .

كغيره الصريح في النسيان الظاهر في القضاء ، كموثق سماعة ^(٢) المعلل للإعادة بالعقوبة .

بل حسن ابن مسلم أو صحيحه كالصريح في ذلك أيضاً وإن كان ظاهراً في النسيان ولو بإطلاقه ، قال فيه : « ... وإذا كنت قد رأيته - أي الدم - وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيعت غسله وصليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه » ^(٣) إذ الظاهر إرادة ما يزيد على صلاة الفريضة ، بل الخمس المفروضة ، كما هو واضح .

فظهر لك أنه لا مناص عن القول المشهور من الإعادة مع النسيان في الوقت والقضاء في خارجه .

ومنه نسيان عين المتنجس وإن بقي على العلم بالنجاسة على الأقوى ،

(١) قرب الاسناد : ص ٩٥ ، مسائل علي بن جعفر : ح ٣٤١ ص ١٨٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب النجاسات ح ١٠ ج ٢ ص ١٠٦١ .

(٢) تقدم في ص ٣٤٣ .

(٣) الكافي : باب الثوب يصيبه الدم والمدة ح ٣ ج ٣ ص ٥٩ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢٣ ج ١ ص ٢٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠٢٧ .

وإن كان القول بلحقه بجاهل الموضوع لا يخلو من وجه ، بل في كشف الأستاذ : « إنّه وجه قوي »^(١) .

وكذا منه نسيان كون النجاسة ممّا تحتاج إلى عدد في الغسل ، أو أنّها ممّا لا يعنى عن قليلها ، أو لا يكتفى فيها بالصب ، ونحو ذلك ممّا قدّمنا الإشارة إليه في ذيل مسألة الجاهل .

بل منه أيضاً أو بحكمه الذاكر للنجاسة في أثناء الصلاة كما صرح به كشف اللثام^(٢) والرياض^(٣) وعن الأستاذ الأكبر^(٤) ؛ لأصالة الشغل ، وانتفاء المشروط بانتفاء شرطه ، وظهور ما دلّ^(٥) على إعادة الذاكر بعد الفراغ في عدم كون النسيان عذراً في ارتفاع الشرط المزبور ، فيستوي الكلّ والبعض حينئذٍ في ذلك ؛ ضرورة تساويهما فيه ، واحتمال الفرق وتصوير إمكانه لا يرفع الظهور المذكور ، ولذا بنى ما نحن فيه في كشف اللثام^(٦) على ما تقدّم من الأقوال الثلاثة في المسألة السابقة ، وقد عرفت أنّ الأقوى فيها الإعادة وقتاً وخارجاً ، بل التعليلُ للإعادة في بعض أخبارها كموثّق سماعة^(٧) بالعقوبة للنسيان شاملٌ للفرض المذكور ، بل سؤاله عن الرجل يرى بثوبه الدم فينسى أن يغسله حتّى يصلي كذلك أيضاً ؛ لمنع إرادة تمام الصلاة من المضارع بعد « حتّى » كغيره من الأخبار .

(١) كشف الغطاء : احكام النجاسات ص ١٧٨ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٤٣ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٣ .

(٤) حاشية المدارك : الطهارة / احكام النجاسات ذيل قول المصنّف : « قال في المعتبر ... » .

(٥) كخبر زرارة المتقدم في ص ٢١٦ س ١٤ - الأخير .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٤٣ .

(٧) تقدم في ص ٣٤٣ .

مضافاً إلى قول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن محبوب المروي في السرائر عن كتاب المشيخة لابن محبوب: «... إن كنت رأيت دماً في ثوبك قبل أن تصلي فلم تغسله ثم رأيت بعد وأنت في صلاتك فانصرف واغسله وأعد صلاتك» (١).

والكاظم (عليه السلام) في صحيح عليّ أخيه بعد أن سأله عن رجل ذكر وهو في صلاته أنّه لم يستنج من الخلاء: «ينصرف ويستنجي من الخلاء ويعيد الصلاة...» (٢) الحديث.

والتعليل في مضمّر زرارة الطويل المسند إلى أبي جعفر (عليه السلام) عن العلل قال فيه: «... قلت: إن رأيت في ثوبي وأنا في الصلاة؟ قال: تنقض الصلاة وتعيد إذا شككت في موضع منه ثم رأيت، وإن لم تشك ثم رأيت رطباً قطعت الصلاة وغسلته ثم بنيت على الصلاة؛ لأنك لا تدري لعلّه شيء أوقع عليك، فليس ينبغي أن تنقض اليقين بالشك» (٣) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الدالة بإطلاقها منطوقاً ومفهوماً على المطلوب كما لا يخفى على الناظر فيها مع التأمل، السالمة عن معارضة غيرها الظاهر في الجاهل. نعم، سأل عليّ بن جعفر أخاه (عليهما السلام) في الصحيح «عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله، فذكر وهو في صلاته، كيف يصنع به؟ قال: إن دخل في صلاته فليمض، وإن لم يكن دخل في الصلاة

(١) مستطرفات السرائر: ص ٨١ ح ١٣، وسائل الشيعة: باب ٤٤ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٦٦.

(٢) تقدم في ص ٣٤٥.

(٣) علل الشرائع: باب ٨٠ ح ١ ج ٢ ص ٣٦١، تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٢٢ ح ٨ ج ١ ص ٤٢١، وسائل الشيعة: باب ٤٤ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٦٥.

فلينضح ما أصاب ، إلّا أن يكون فيه أثر فيغسله »^(١) وهو قد يتوهم منه المنافاة لذلك ، لكنّه محتمل لإرادة الأمر بالمضي في صلاته لاحتمال السيوسة أو العلم بها ، ولذا قال (عليه السلام) : « فلينضح ما أصاب » ولا يدفعه قوله (عليه السلام) : « إلّا أن يكون أثر فيغسله » ؛ لاحتمال إرادة وجوب غسله حينئذٍ دخل في الصلاة أولاً ، وإلّا لم يقل أحد بجواز المضي في الصلاة بعد العلم بالنجاسة من غير غسل أو إبدال أو نحوهما .
ثم لا فرق فيما ذكرنا من وجوب الاستئناف بين ضيق الوقت وسعته ؛ للأدلة السابقة القاضية بكونه كالذاكر بعد الصلاة الذي يجب عليه الإعادة في الوقت والقضاء في خارجه .

نعم قد يقال بالفرق بينهما في الجملة إن قلنا بعدم إعادة الناسي مطلقاً ؛ ضرورة أن المتّجه عليه حينئذٍ في الفرض مع سعة الوقت طرح الثوب أو تطهيره ونحوهما بعد الذكر إن أمكن بلا فعل منافٍ للصلاة وإلّا استأنف ، أمّا مع الضيق فقد يقال بإلقائه وإتمام الصلاة عارياً كفاقد الساتر الطاهر ابتداءً ؛ لمساواة حكم البعض للكلّ .

كما أنّه قد يقال ذلك أيضاً إن قلنا بوجوب الإعادة على الناسي في الوقت دون خارجه ، فإنّ المتّجه عليه حينئذٍ أيضاً الاستئناف مع السعة ، أمّا مع الضيق فيحتمل كونه كالذاكر بعد خروج الوقت ، فلا قضاء كما هو الفرض ولا أداء ؛ لعدم إمكانه إلّا بإتمام ذلك الفعل المحكوم بفساد بعضه بالذكر في الوقت . اللهم إلّا أن يستثنى ذلك من إفساد الذكر في الوقت ، أو يخصّ عدم وجوب القضاء بخصوص الذكر بعد الوقت ، لكن في

كشف اللثام أنه « يطرح الثوب إن أمكن بلا فعل المنافي ، وإلا فإشكال »^(١) ، وفيه بحث يعرف ممّا سمعت .

هذا كلّه في الذاكر للنجاسة في الأثناء ﴿ و ﴾ أمّا ﴿ لورأى النجاسة وهو في الصلاة ﴾ وقد علم سبقها عليها ﴿ ف ﴾ المتّجه مع سعة الوقت بناءً على المختار من عدم إعادة الجاهل وقتاً وخارجاً أنّه ﴿ إن أمكنه إلقاء الثوب وستر العورة بغيره ﴾ أو تطهيره ونحوهما بلا فعل ينافي الصلاة ﴿ وجب ﴾ عليه ذلك ﴿ وأتم ، وإن تعذر إلا بما يبطلها ﴾ من كلام ونحوه ﴿ استأنف ﴾ الصلاة من رأس ، بلا خلاف أجده في شيء من ذلك بين أجلاء القائلين بمعذورية الجاهل مطلقاً إلى ما بعد الفراغ ، بل في المبسوط^(٢) والنهاية^(٣) التصريح بنحو ذلك هنا مع قوله فيها بإعادة الجاهل في الوقت ، وإن استوجه المصنّف^(٤) والشهيد^(٥) وغيرهما^(٦) الاستثناف مطلقاً بناءً عليه .

لكن ناقشهم فيه بعض الناس^(٧) بعدم التلازم بين المقامين ، وهو متّجه

(١) كشف اللثام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٤٣ .

(٢) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ .

(٣) النهاية : الصلاة / ما يجوز الصلاة فيه من الثياب ص ٩٦ .

(٤) المعبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٣ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ ، والدروس الشرعية : الطهارة / احكام

النجاسات ص ١٨ ، البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٢ .

(٦) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٥ ، والشهيد الثاني في

المسالك : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٤ .

(٧) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥١ ، والخراساني في

ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٨ .

إن أُريد إمكان التفرقة بدليل شرعي معتبر، أمّا بدونه فقد يمنع ؛ لظهور القول بإعادة الجاهل في عدم كون الجهل عذراً لإسقاط الشرط الذي هو بالنسبة للجميع والبعض على حدّ سواء ؛ ضرورة تساويهما في دليل شرطيته ، فيشتركان حينئذٍ في عدم عذريته كاشتراكهما في عذريته بناءً على المختار من معذورية الجاهل المستفاد منها تساوي الكلّ والبعض فيه إن لم يكن أولى ، فيصحّ حينئذٍ ذلك البعض الذي وقع فيه قبل العلم به ، فع إمكان الإزالة أو الإبدال أو التطهير من غير فعل مبطل للصلاة من كلام ونحوه بعد العلم تسلم الصلاة من عروض مفسد شرعيّ لها حينئذٍ ولو بالتلفيق من الأمرين ، ولذا لم يعرف في ذلك خلاف بين الأصحاب على هذا التقدير، بل نفى الإشكال عنه في الذكرى^(١) ، ونسبه إلى الوضوح في مجمع البرهان^(٢) .

مع أنّ فيه جمعاً بين إطلاق ما دلّ على الإتمام من موثق داود بن سرحان عن الصادق (عليه السلام) : « في الرجل يصلّي فأبصر في ثوبه دمًا ، قال : يتمّ »^(٣) .

وخبر ابن محبوب المروي في مستطرفات السرائر من كتاب المشيخة عن ابن سنان عن الصادق (عليه السلام) قال : « إن رأيت في ثوبك دمًا وأنت تصلّي ولم تكن رأيتَه قبل ذلك فأتّمّ صلاتك ، فإذا انصرفت فاغسله ... »^(٤) الحديث .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٤٨ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ١٧ ج ١ ص ٤٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٦٦ .

(٤) مستطرفات السرائر : ص ٨١ ح ١٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب النجاسات ح ٣

وبين إطلاق ما دلّ على الاستئناف من خبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) : « في رجل صلى في ثوب فيه جنابة ركعتين ثم علم به ، قال : عليه أن يتدئ الصلاة ... » ^(١) .

وصحيحة ابن مسلم عنه (عليه السلام) أيضاً : « ... إن رأيت النبي قبل أو بعدما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة ... » ^(٢) الحديث .

وصحيح زرارة الطويل قال فيه : « ... قلت : إن رأيته في ثوبي وأنا في الصلاة ؟ قال : تنقض الصلاة وتعيد الصلاة إن شككت في موضع منه ثم رأيته ... » ^(٣) بحمل الأولى على إرادة الماضي بعد طرح النجس مثلاً مع الاستتار بغيره ، أو تطهيره مع عدم فعل منافٍ للصلاة ، والثانية على إرادة الاستئناف مع عدم إمكان شيء ممّا تقدّم إلّا بفعل المنافى كما هو الغالب .

والشاهد : -مضافاً إلى ظهور التلازم المتقدم بين القول بمعذورية الجاهل وبين ذلك هنا ، المؤيد بفتوى الأصحاب من غير خلاف يعرف فيه ، وبكون ما نحن فيه بعدما عرفت كمن عرضت له النجاسة في الأثناء أو لم يعلم بسبقها الذي ستمتع اتفاق النصوص والفتاوى على التفصيل المتقدم فيه ، بل لعلّ بعض أفرادهم ممّا نحن فيه ، كالعالم بالعروض في الأثناء

ج ٢ ص ١٠٦٦ .

(١) الكافي : باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر ... ج ٦ ص ٣ ج ٤٠٥ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ج ٢١ ص ٢ ج ٣٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٥٩ .

(٢) تقدمت في ص ٣٣٥ .

(٣) تقدم في ص ٣٥٠ .

متقدماً على حال الرؤية لها ، كما سيتضح لك فيما يأتي- حسن ابن مسلم : « قلت له : الدم يكون في الثوب وأنا في الصلاة ، قال : إن رأيته وعليك ثوب غيره فاطرحه وصلّ ، وإن لم يكن عليك غيره فامض في صلاتك ولا إعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم ، وما كان أقلّ من ذلك فليس بشيء رأيته أو لم تره ، وإذا كنت قد رأيته وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيّعت غسله وصلّيت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صلّيت فيه »^(١) فإن الأمر بالطرح فيه المحمول على الوجوب لا يتم إلا على تفصيل الأصحاب ، ولا ينافيه الشرط الثاني بعد تقييده المضي وعدم الإعادة بما لم يزد على مقدار الدرهم ، بل مفهومه شاهد على الشقّ الثاني من تفصيل الأصحاب ، وهو عدم المضي مع عدم إمكان الطرح لعدم سائر غيره أو لغير ذلك ممّا يبطل الصلاة .

نعم ، قد ينافيه بناءً على رواية الشيخ^(٢) له بزيادة الواو قبل قوله (عليه السلام) : « وما لم يزد » وحذف « وما كان أقلّ من ذلك » ، لكن -مع كون الكليني أضبط- يدفعه : اتفاق الأصحاب ظاهراً بل واقعاً كما اعترف به في الحدائق^(٣) على عدم جواز المضي في الصلاة بالنجس ، فيكون مطروحاً لا ينافي الاستدلال بصدوره على الشقّ الأوّل .

فدعوى سقوط الاستدلال به من بعض متأخري الأصحاب^(٤) لما في

(١) الكافي : باب الثوب يصيبه الدم والمدة ح ٣ ج ٣ ص ٥٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٦

ح ١ ج ١ ص ١٧٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠٢٧ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٢٣ ج ١ ص ٢٥٤ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٤٣١ .

(٤) كالخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٨ .

متنه من هذا الاضطراب بمعزل عن الصواب .

كما أنَّ ما في المدارك بعد ذكره بعض الأخبار الدالة على الاستئناف ثم هذا الحسن وصحيح علي بن جعفر- في الخنزير يصيب- المتقدم آنفاً في المسألة السابقة من أنَّ « مقتضى هاتين الروايتين وجوب المضي في الصلاة، لكنّه اعتبر في الأولى طرح الثوب النجس إذا كان عليه غيره، والجمع بين الروايات يتحقّق بحمل ما تضمّن الأمر بالاستئناف على الاستحباب، وإن جاز المضي في الصلاة مع طرح الثوب النجس إذا كان عليه غيره، وإلاّ مضى مطلقاً، ولا بأس بالمصير إلى ذلك وإن كان الاستئناف مطلقاً أولى »^(١) ينبغي القطع بفساده؛ إذ هو- مع مخالفته لإجماع الأصحاب ظاهراً على عدم جواز الإتمام بالثوب النجس مع التمكن من غيره بقطع الصلاة، وعدم مدخلية صحيح ابن جعفر فيما نحن فيه؛ إذ محله الناسي- تصرف في النصوص من غير شاهد على إذن المالك به .

وكذا ما في الرياض^(٢) تبعاً لها وللمفاتيح^(٣) من الميل إلى القول بالاستئناف مطلقاً وإن تمكّن من الطرح ونحوه، بل ظاهر أول كلامه أو صريحه الجزم به؛ لإطلاق الأمر به في الأخبار السابقة المنزّل بمعونة فتوى الأصحاب وغيرها ممّا سمعت على تعذر الإزالة والتطهير ونحوهما من غير فعل منافي، بل قيل^(٤): إنه الغالب الذي ينصرف إليه الإطلاق، ولما قد يشعر به التعليل السابق في صحيح زرارة الذي يجب الإعراض عنه، أو

(١) مدارك الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٢ .

(٢) رياض المسائل: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٩٢ .

(٣) مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ١٢٠ ج ١ ص ١٠٦ .

(٤) كما في الحدائق الناضرة: الطهارة/ ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٤٣٥ .

تنزيله على ما لا ينافي المطلوب في مقابلة ما عرفت .

إذ هو- مع كونه محجوجاً بما سمعت- كاد يكون خرقاً للإجماع ؛ إذ لم نعرف أحداً قال بمعذورية الجاهل إلى ما بعد الفراغ وأوجب الاستئناف هنا .

وكأن الذي ألجأه إلى ذلك اعتراف صاحب الذخيرة (١) بالعجز عن دليل تفصيل الأصحاب هنا بذلك ، وقد عرفته بما لا مزيد عليه ، على أنه يكتفي فيه ظهور اتفاقهم عليه مع مراعاة القواعد فضلاً عن غيره .

كما أنك بالتأمل فيما ذكرنا تعرف كثير خبط لبعض متأخري المتأخرين (٢) في أدلة المسألة من ذكرهم أخبار النسيان هنا وغيره ، والله أعلم .

وكذا يعرف منه وضوح جريان التفصيل في عروض النجاسة في الأثناء أو لم يعلم سبقها ، ولذا لم أجد فيه خلافاً هنا ، بل الظاهر أنه إجماعي كما اعترف بهما بعضهم (٣) .

نعم في المدارك (٤) والذخيرة (٥) عن المعتبر الجزم بالاستئناف مطلقاً بناءً على عدم معذورية الجاهل ، وناقشاه فيه بما تقدّم سابقاً الذي قد عرفت ما فيه ، مع زيادة عدم صراحة ما في المعتبر (٦) بما حكياه عنه هنا .

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٨-١٦٩ .

(٢) كالحراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٨ .

(٣) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٣ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٣ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٩ ، إلا أنه نسبة للشاخر الفاضل اي الشهيد الثاني .

(٦) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٣ .

لكن بعد فرض صحّة هذا النقل عنه قد يتوجّه عليه هنا احتمال الفرق بين المقامين من غير الجهة التي ذكرها بعدم القطع بوقوع شيء من أفعال الصلاة حال النجاسة فيما نحن فيه ؛ للعلم بالحدوث في الأوّل ، وأصالة التأخّر المستلزمة له في الثاني ، بخلاف ذلك المقام ، فيتّجه التفصيل المذكور هنا وإن قال بالإعادة هناك .

اللّهم إلّا أن يفرض في المقام العلم بسبق النجاسة على حال العلم بها وإن كان في أثناء الصلاة ، كما لو رآها في الركعة الثالثة وعلم بأنّ ابتداء عروضها له في الركعة الأولى، فيتّجه حينئذ البناء المحكي عن المصنّف، إلّا أنّ المحكي عن الشيخ^(١) هنا موافقة الأصحاب في التفصيل كالمسألة السابقة .

وكيف كان ، فالحجّة عليه : - بناءً على المختار من معذوريّة الجاهل بعد إمكان تحصيل الإجماع عليه هنا- ما عرفته سابقاً من وجود مقتضي الصّحة مع إمكان الإزالة من غير فعل مبطل وارتفاع المانع ، بل ينبغي القطع به هنا في بعض صور المسألة ، كالعالم بالعروض عند حصوله قبل وقوع شيء من أجزاء الصلاة معه ؛ ضرورة عدم كون عروض النجاسة من المبطلات القهرية كالحدث ونحوه .

وإطلاق^(٢) الحسنة السابقة الآمرة بالطرح ، وصحيح زرارة السابق المشتمل على التعليل بأنّه « لعلّه شيء أوقع عليك » ، والصّحاح المستفيضة الواردة في الرعاف .

منها : صحيحة معاوية بن وهب سأل الصادق (عليه السلام) « عن الرعاف أينقض الوضوء ؟ فقال : لو أنّ رجلاً رعف في صلاته وكان عنده

(١) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ .

(٢) معطوف على قوله في س ١١ : « ما عرفته » .

ماء أو من يشير إليه بماء فتناوله فقال برأسه فغسله فليبن على صلاته ولا يقطعها» (١).

وصحيح ابن مسلم سأل الباقر (عليه السلام) «عن الرجل يأخذه الرعاف أو القيء في الصلاة كيف يصنع؟ فقال: ينفلت فيغسل أنفه ويعود في صلاته، فإن تكلم فليعد صلاته [وليس عليه وضوء] (٢)» (٣).

وصحيح إسماعيل بن عبد الخالق: «سألته عن الرجل يكون في جماعة من القوم يصلّي بهم المكتوبة، فيعرض له رعاف كيف يصنع؟ قال: يخرج، فإن وجد ماءً قبل أن يتكلم فليغسل الرعاف ثم ليعد وليبن على صلاته» (٤).

ولا يقدح ظهور الإطلاق الأخير بل وسابقه في الغسل والبناء وإن استلزم مبطلاً غير الكلام من الاستدبار ونحوه بعد عدم علم قائل به من الأصحاب كما اعترف به في الذخيرة (٥)، بل في الرياض (٦) الإجماع على

(١) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٥ كيفية الصلاة وصفها ح ٢٠٠ ج ٢ ص ٣٢٧، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب قواطع الصلاة ح ١١ ج ٤ ص ١٢٤٦.

(٢) ليس في المصدر.

(٣) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٥ كيفية الصلاة وصفها ح ١٥٨ ج ٢ ص ٣١٨، الاستبصار: الصلاة/ باب ٢٤٣ ح ١ ج ١ ص ٤٠٣، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب قواطع الصلاة ح ٩ ج ٤ ص ١٢٤٥.

(٤) تهذيب الأحكام: الصلاة/ باب ١٥ كيفية الصلاة وصفها ح ٢٠١ ج ٢ ص ٣٢٨، الاستبصار: الصلاة/ باب ٢٤٣ ح ٢ ج ١ ص ٤٠٣، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب قواطع الصلاة ح ١٢ ج ٤ ص ١٢٤٦.

(٥) ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٦٩.

(٦) رياض المسائل: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٩٣.

خلافه ؛ لوجوب تقييده حينئذ بما لم يستلزم ذلك ، أو حملة عليه ، ترجيحاً لما دل^(١) على بطلان الصلاة بها .

كما أنه لا يقدح ظهور إطلاق بعض أدلة المضي في البناء من دون طرح للنجس أو إزالة للنجاسة بعد الإجماع أيضاً كما عرفته سابقاً وغيره على خلاف ذلك ، وفي المنتهى : « لا يقطع الصلاة رعا ، ولو جاء الرعا فأنزله وأتم الصلاة ما لم يفعل المنا في عند علمائنا »^(٢) وفي التذكرة : « لا يقطع الصلاة رعا ، ولو عرض أنزله وأتم الصلاة ما لم يحتاج إلى فعل كثير أو استدبار ؛ لأن ذلك ليس بناقض للطهارة ، وهو إجماعي متا ، والأصل يعطيه »^(٣) إلى غير ذلك مما هو نص في المطلوب .

فلا إشكال حينئذ بحمد الله في المسألة ، بل هي من الواضحات ، كوضوح الصحة بناءً على ما سمعت أيضاً لو علم بوقوع نجاسة عليه في الأثناء ثم زالت بمزيل معتبر ، لكن في المعتبر^(٤) وغيره^(٥) استقبال الصلاة بناءً على قول الشيخ بعدم معذورية الجاهل في الوقت ، وفيه المناقشة

(١) كالخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن اذينة ، عن زرارة أنه سمع أبا جعفر (عليه السلام) يقول : « الالتفات يقطع الصلاة إذا كان بكه » .

تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٠ أحكام السهو في الصلاة ح ٨١ و ٨٢ ج ٢ ص ١٩٩ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٣ من ابواب قواطع الصلاة ج ٤ ص ١٢٤٨ .

(٢) منتهى المطلب : الصلاة / في التروك ج ١ ص ٣١٥ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الصلاة / في التروك ج ١ ص ١٣٣ .

(٤) المعتبر : الطهارة / أحكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٣ .

(٥) كمنتهى المطلب : الطهارة / أحكام النجاسات ج ١ ص ١٨٤ ، ونهاية الأحكام :

الصلاة / لباس المصلي ج ١ ص ٣٨٥ .

السابقة من بعضهم التي قد عرفت ما فيها ، نعم قد يتوجّه عليه ما سمعته آنفاً في بعض أفراد الفرض الذي يعرف بالتأمل فيما ذكرنا .

أمّا لو رأى النجاسة بعد الفراغ من الصلاة واحتمل حدوثها بعدها فالصلاة صحيحة من غير خلاف نعرفه بين أهل العلم كما في المنتهى^(١) ، بل هو إجماع كما في المعبر^(٢) ؛ لأصالة الصحة والتأخر والبراءة ، بل لعلّه من الشكّ بعد الفراغ المعلوم عدم الالتفات إليه .

بقي الكلام فيما لو علم بها في الأثناء لكن مع ضيق الوقت عن الإزالة والاستئناف علم السبق مع ذلك أولاً ، والمتّجه بناءً على المختار من معذوريته فيما وقع من أبعاض الصلاة الإتمام وعدم الالتفات إلى النجاسة ، كما صرح به في الذكرى^(٣) والبيان^(٤) وجامع المقاصد^(٥) وغيرها^(٦) ، بل لا أجد فيه خلافاً يعتدّ به ؛ للقطع بسقوط شرطيتها عند الضيق ، وعدم سقوط الصلاة في الوقت لذلك ، تحكيماً لما دلّ^(٧) على

(١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٤ .

(٢) المعبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤١ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(٤) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٢ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٥ .

(٦) كروض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٩ ، ومسالك الافهام : الطهارة / احكام

النجاسات ج ١ ص ١٤ .

(٧) كالحبر الذي رواه الصدوق بإسناده عن زرارة والفضيل انها قالوا : « قلنا لأبي جعفر (عليه السلام) : رأيت قول الله (عز وجل) : ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ؟ قال : يعني كتاباً مفروضاً ... » .

من لا يحضره الفقيه : باب فرض الصلاة ح ٦٠١ و ٦٠٦ ج ١ ص ١٩٦ و ٢٠٢ ، وسائل

الشيعة : انظر باب ١ و ٢ من ابواب اعداد الفرائض ج ٣ ص ١١-٣ .

وجوبها وعدم سقوطها بحال على دليل الشرطية^(١) كما في غيرها من الشرائط بل الواجبات ، من غير خلاف نعرفه فيه ، بل لعلّه من الإجماعات بل الضروريات ، وقد عرفت غير مرة أنّ البعض كالكلّ في جميع ذلك ؛ لا تحاد الدليل ، بل هذا الكلّ في التحقيق عبارة عن الأبعاد المجتمعة .

نعم ، لو فرض النجاسة المتعدّرة الزوال بالساترفهل يتعيّن عليه الإتمام به أوعارياً ؟ وجهان بل قولان ، ستعرف التحقيق فيها ، وهو أمر خارج عمّا نحن فيه .

لكن في المدارك بعد أن حكى عن البيان القطع بالاستمرار ، والذكرى الميل إليه موجّهاً له باستلزام الاستئناف القضاء المنفي قال : « ويشكل بانتفاء ما يدلّ على بطلان اللازم ، مع إطلاق الأمر بالاستئناف المتناول لهذه الصورة ، والحقّ بناء هذه المسألة على أنّ ضيق الوقت عن إزالة النجاسة هل يقتضي انتفاء شرطيتها أم لا ، بمعنى أنّ المكلف إذا كان على ثوبه أو بدنه نجاسة وهو قادر على الإزالة لكن إذا اشتغل بها خرج الوقت فهل يسقط وجوب الإزالة ويتعيّن فعل الصلاة بالنجاسة ، أو يتعيّن عليه الإزالة والقضاء ؟ وهي مسألة مشكلة من حيث إطلاق النصوص المتضمنة لإعادة الصلاة مع النجاسة المتناول لهذه الصورة ، ومن أنّ وجوب الصلوات الخمس في الأوقات المعيّنة قطعي ، واشتراطها بإزالة النجاسة على هذا الوجه غير معلوم ، فلا يترك لأجله المعلوم ، وقد سبق نظير المسألة في التيمّم

(١) كالخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « لا صلاة إلّا بطهور... » .

تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٩ تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة ح ١-٤ ج ٢

ص ١٣٩-١٤٠ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٥٦ .

لضيق الوقت عن المائتة» ^(١) انتهى .

وهو من غرائب الكلام ؛ إذ لم نعرف أحداً قال أو احتمل تقديم مراعاة إزالة النجاسة أو الساتر أو القبلة أو نحوها على وجوب أداء الصلاة في الوقت المعلوم كتاباً وستة بل ضرورة ، بل الإجماع على خلافه كما اعترف به في الحدائق ^(٢) ، بل الضرورة في غيرها ، ولا تقاس على فاقد الطهورين أو من ضاق عليه الوقت من المائتة ، على أنك قد عرفت التحقيق في الثاني ، وأما إشكاله توجيه الذكرى بالإطلاق ففيه : أنه غير منصرف إلى مثله من الأفراد النادرة قطعاً .

نعم ، قد يرد على التوجيه المذكور عدم استلزامه القضاء أو عدم البأس به بناءً على القول بعدم معذورية الجاهل مطلقاً أو في الوقت ؛ ضرورة كونه حينئذٍ كالناسي الذاكِر في الأثناء الذي تقدّم البحث فيه .

فالأوجه حينئذٍ توجيه الاستمرار وعدم الاستئناف بعدم مقتضي الفساد بناءً على المختار من معذورية الجاهل في الوقت وخارجه ، لا بالاستلزام المذكور ، ولعلّه يريد به ذلك ، فتأمل جيّداً ، والله أعلم .

والمحمول بناءً على اشتراط طهارته كالساتر مع الجهل قطعاً على المختار من معذوريّته فيه ؛ لألويّته منه ، أمّا على غير المختار فيشكل مساواته له في عدم العذر حينئذٍ باختصاص النصوص به دونه ، لكن قد يدفع بأنّه وإن كان ظاهر النصوص الاختصاص إلّا أنّ عدم المعذورية مقتضى أصالة انتفاء المشروط بانتفاء شرطه ، فيساويه حينئذٍ لذلك دونها .

ومنه يعلم الحكم في الناسي ، ولعلّه لذا استغنى الأصحاب عن

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٤ .

(٢) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٤٣٤ .

التعرض له بذكر حكم الساتر، إلحاقاً به في جميع ما تقدم من صور الجهل والنسيان، وإن كان بعضها لا يخلو من نظر.

﴿والمريّة للصبي إذا لم يكن لها إلا ثوب واحد غسلته﴾ من بوله ﴿في كلّ يوم مرة﴾ وصلت به وإن تنجّس به بعده، على المشهور بين الأصحاب نقلاً^(١) وتحصيلاً^(٢)، بل لا أعرف فيه خلافاً كما اعترف به في الحقائق^(٣) وعن الدلائل^(٤) إلاّ ممّن لا يعتدّ بخلافه في إمكان تحصيل الإجماع ممّن عاداته الخلاف لخلل في الطريقة، كصاحبي المعالم^(٥) والمدارك^(٦) والذخيرة^(٧) بعد اعتراف الأخيرين بأنّه مذهب الشيخ وعامة المتأخّرين، تبعاً لتوقّف الأردبيلي^(٨) فيه من ضعف مستنده الذي هو خبر أبي حفص عن الصادق (عليه السلام): «سئل عن امرأة ليس لها إلاّ قميص واحد، ولها مولود فيبول عليها، كيف تصنع؟ قال: تغسل القميص

(١) نقلت الشهرة في: معالم الدين: احكام النجاسات ص ٣٠٦، وكشف اللثام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٥٥، ورياض المسائل: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٩٣.

(٢) ممّن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٩، وابن البراج في المهذب: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٥٢، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الانجاس ص ٢٥، والعلامة في الارشاد: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٣) الحقائق الناضرة: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٤٥.

(٤) نقله عنه في مفتاح الكرامة: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٠.

(٥) معالم الدين: احكام النجاسات ص ٣٠٦.

(٦) مدارك الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٥.

(٧) ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٦٥.

(٨) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٣٣٩.

في اليوم مرة»^(١) باشتراك أبي حفص بين الثقة وغيره^(٢) ، وتضعيف العلامة^(٣) محمد بن يحيى المعاذي من رجال سنده ، ومساواته دم القروح والجروح والسلس في عسر الإزالة ومشقتها لتكرير البول ، فكما وجب اتباع الرواية هناك لهما فكذا هنا باقتضاء ذلك دوران الحكم مداره كما في سائر التكاليف من غير خصوصية لما نحن فيه ، وبمنع كونها المستند في حكم المذكورات وإن ذكرنا تأييداً لدليله الصالح لإثباته بخلافه هنا .

وفيه : أنه - بعد تسليم عدم إمكان دفعه ولو على الظنون الاجتهادية - غير قاذح بعد الانحيار بأدنى مراتب الاشتهار فضلاً عن أن يكون كالشمس في رابعة النهار ، وبما تسمعه^(٤) من خبر الخصي ، ومن ذلك يظهر ما في الأخير ، كما أن سابقه - بعد الإغضاء عما فيه في الجملة - لا يتم على تقدير إرادة الحرج النوعي .

نعم ينبغي الاقتصار في هذا الحكم المخالف للأصل على مورد النص ، فلا يتعدى من المرتبة إلى المرتبة وفقاً لصريح جماعة^(٥) وظاهر آخرين^(٦) ، بل لعلّه ظاهر الأكثر ، وخلافاً للفاضل في قواعده^(٧) وعن

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٦ ج ١ ص ٢٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب

النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٠٤ .

(٢) مجمع الرجال : ج ٤ ص ٢٥٣ و ٢٦٢ .

(٣) الخلاصة : ص ٢٥٤ . (٤) ٣٧٧ .

(٥) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٣٩ ، والبحراني في

الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٤٧ ، والطباطبائي في رياض

المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٤ .

(٦) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩ ، والتحرير : الطهارة / احكام

النجاسات ج ١ ص ٢٤-٢٥ .

(٧) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

تذكرته ^(١) ، والشهيد الأول في بيانه ^(٢) وذكره ^(٣) ، والثاني في المسالك ^(٤) ، وإن علّوه بدعوى القطع باشتراكهما في علّة الحكم - وهي المشقة - من غير مدخلية للأثوثة ، لكنّه كما ترى .

ولا من الثوب إلى البدن جهوداً على ظاهر النصّ والفتوى مع عدم القطع بالمساواة أو القطع بعدمها ، فما عن بعض المتأخرين - ولعلّه السيّد حسن ^(٥) أحد مشايخ شيخنا الشهيد الثاني - من الإلحاق ليس بشيء ، وكأنّه لغلبة تعديّه من الثوب إلى البدن ، بل يشقّ التحرّز عنه مع خلوّ الخبر عن الأمر بتطهيره لكلّ صلاة ، بل قد يشعر عدم الأمر فيه بالتحفّظ عن الثوب المتنجّس به وغسل البدن منه - خصوصاً في أيّام الصيف الغالب فيها العرق ، بل ومطلق الأيّام ؛ ضرورة احتياجها لمزاولته برطوبة في الاستنجاء والاعتسال ونحوهما - بالعفو عن ذلك كلّه .

وفيه : أنّ الثاني خارج عن محلّ النزاع ؛ إذ البحث في إلحاق البدن بالثوب في الحكم المذكور لا العفو عن تعدي نجاسة الثوب بسبب المباشرة بعرق ونحوه ؛ إذ هو قد يحتمل كما سمعته في نظائره كدم القروح ونحوها لما تقدّم من عدم زيادة الفرع على أصله وغيره ، إلّا أنّه قد يفرّق بينهما بإطلاق العفو هناك وتقييده بالغسل في كلّ يوم مرّة هنا ، فيتّجه القول حينئذٍ بغسل البدن كلّ يوم مرّة تبعاً لأصله المتنجّس بسببه ، اللهم إلّا أن يستفاد من

(١) تذكرة الفقهاء : الصلاة / لباس المصلي : ج ١ ص ٩٨ .

(٢) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤١ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(٤) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٤ .

(٥) نقله عنه البحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٤٨ .

عدم الأمر به عدمه ، لكن على كل حال هو غير ما نحن فيه من مساواة البدن للثوب في خصوص البول .

وأنّ الأول - بعد إمكان منعه - يقضي بالعفو مطلقاً عن البول في البدن لا بالمساواة للثوب في الغسل كل يوم مرة ، إلا أن يدعى استفادة ذلك من الذكر في الثوب ، وأنّ ترك التعرّض له في الخبر للعلم بعدم زيادته عليه ، وهو ممنوع ، كمنع دلالة عدم التعرّض للبدن على العفو عنه ؛ إذ لعله إيكال إلى إطلاق الأدلة وعموماتها ، فتأمل .

ولا بالبول الغائط فضلاً عن الدم ونحوه وإن أوهمته بعض العبارات كالمتن ونحوه ؛ حيث لم يخصّ النجاسة فيها بالبول ، بل في كشف اللثام : « لم يخصوا الحكم به »^(١) بضمير الجمع الظاهر في الأكثر إن لم يكن الجميع ، بل في جامع المقاصد التصريح بأنّه « ربّما كنّي بالبول عن النجاسة الأخرى كما هو قاعدة لسان العرب في ارتكاب الكناية فيما يستهجن التصريح به »^(٢) ممّا يشعر باحتماله إلحاق الغائط به ، بل عن ظاهر الشهيد^(٣) القول به ، بل عن التذكرة^(٤) ونهاية الأحكام^(٥) استشكله أولاً من اختصاص النصّ بالبول ، ومن الاشتراك في المشقة ، ثمّ استقرّب الثاني ثانياً ، لكن ضعف الجميع واضح ؛ إذ دعوى الكناية

(١) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٥ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٦ .

(٣) الدروس الشرعية : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٨ ، البيان : الطهارة / احكام

النجاسات ص ٤١ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الصلاة / لباس المصلي ج ١ ص ٩٨ .

(٥) نهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٨ ، بل قطع في كتاب الصلاة في

مبحث لباس المصلي ج ١ ص ٣٨٧ بعموم الحكم للبول والرجيع .

مجاز لا قرينة عليه ، كما أنّ دعوى الاشتراك المذكور لا تجدي إلّا بعد القطع بالعلية والمساواة فيها ، وهو واضح المنع .

ولا من ذات الثوب الواحد إلى ذات الأثواب المتعدّدة مع عدم الحاجة إلى لبسها مجتمعة ، وفقاً لصريح جماعة^(١) وظاهر أخرى^(٢) ، وقوفاً على ظاهر النصّ ، ولانتفاء المشقة حينئذٍ ، بل قد يظهر من المتن وغيره^(٣) عدم الفرق في ذلك بين حاجة لبسها جميعها وعدمه ، فلا يجري الحكم المذكور مع التعدّد حينئذٍ مطلقاً ، لكنّه لا يخلو من تأمل وبحث ؛ لصيرورة التعدّد كالأتّحاد في الفرض المذكور .

وأشكل منه احتمال عدم جريان الحكم في ذات الثوب الواحد القادرة على شراء غيره أو استئجاره أو إعارته في الروض^(٤) وكشف اللثام^(٥) وغيرهما^(٦) ، بل عن المعالم^(٧) حكاية القول به عن جماعة من المتأخّرين ؛ لانتفاء المشقة حينئذٍ ، لكنّ النصّ كما ترى مطلق وخالٍ عن التعليل بها حتّى يعلم من انتفائها انتفاؤه .

وأوضح منه إشكالاً احتمال عدم جريانه في المربّية للمتعدّد في

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٥ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٧ ، والمسالك : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٤ .

(٢) كابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٥ ، والمصنف في المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ١٩ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٣٩-٢٤٠ .

(٣) المصدر السابق . (٤) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٧ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٥-٥٦ .

(٦) كذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٥ .

(٧) معالم الدين : احكام النجاسات ص ٣٠٨ .

الروض (١) والذخيرة (٢) والحدائق (٣) ، بل ظاهر الرياض (٤) أو صريحه القول به ؛ لقوة النجاسة وكثرتها ، وظهور النص في الواحد ؛ ضرورة زيادة المشقة به ، وعدم ظهور النص في كون الوحدة شرطاً وإن قلنا بكون تنوينه لها لا للتمكن ، بل ظاهره عدمه ، بل ينبغي القطع بشموله لذات الولدين مع فرض تنجس ثوبها ببول أحدهما ، إذ وجود الآخر لا يمنع من الصدق ، بل وإن تنجس ببولهما ؛ لفهم الأولوية أو المثالية من مثل هذا التركيب ، أو للصدق عرفاً ، ولعله الذي أوماً إليه في كشف اللثام (٥) ، حيث جزم بعدم الفرق بين الواحد والمتعدد كالمسالك (٦) وعن الذكرى (٧) والدروس (٨) معللاً له بعموم الخبر وإن لم يعم المولود ، لكنّه لا يخلو من نوع تأمل ، ولذا جزم به في كشف اللثام والمسالك وعن الذكرى والدروس .

كما أنّ ظاهر المولود فيه الشمول للصبي والصبيّة كما صرح به الشهيدان في الذكرى (٩) والمسالك (١٠) ، بل في الذخيرة (١١) وعن المعالم (١٢) نسبته إلى

(١) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٧ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٥ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٤٧ .

(٤) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٤ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٥ .

(٦) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٤ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(٨) الدروس الشرعية : الطهارة / في المطهرات ص ١٨ .

(٩) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(١٠) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٤ .

(١١) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٥ .

(١٢) معالم الدين : احكام النجاسات ص ٣٠٦ .

أكثر المتأخرين ، بل في المدارك : « ينبغي القطع به »^(١) .

خلافاً لظاهر المتن وصريح غيره^(٢) فالصبي خاصة ، بل في كشف اللثام^(٣) نسبته إلى الشيخ والأكثر ، بل في جامع المقاصد^(٤) نسبته إلى فهم الأصحاب ؛ لمنع الشمول أو الشك فيه ، أو لتبادر الصبي ، وللفرق بين بوليها في شدة النجاسة وغيرها . وفيه : منع الأولين وعدم قاذية الأخير ، بعد فرض كون المستند ما عرفته من شمول النص لا إلحاق .

ثم إن ظاهر النص والفتوى هنا تعيين الغسل وإن كان المرتب صبيّاً لم يتغذّ بالطعام الذي اكتفي في تطهير بوله في غير ثوب المربية بالصب ، كما عن العلامة^(٥) التصريح به ، وتبعه بعض من تأخر عنه^(٦) ، بل في الحدائق^(٧) الاتفاق عليه ، ولعله للفرق بينها وبين غيرها باكتفائها بالمرّة التي لا يشقّ كونها غسلًا معها ، بخلاف غيرها المحتاج إلى تكرّر الإزالة كلّما أصابه المناسب للاكتفاء بالصب فيه .

لكن لا يخفى عليك عدم صلاحيته مرجحاً لأحد الدليلين المتعارضين بالعموم من وجه ؛ ضرورة تناول ما دلّ على الاكتفاء بالصب لبول الصبي

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٥ .

(٢) كنهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٨ ، ومعالم الدين : احكام النجاسات ص ٣٠٦-٣٠٧ ، ورياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٣ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٥ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٥ .

(٥) نهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٨ .

(٦) كالشيخ حسن في المعالم : احكام النجاسات ص ٣٠٨ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعه ص ١٦٥ .

(٧) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٤٨ .

للمرتبة وغيرها ، كإطلاق ما دلّ على الغسل في المرتبة لما كان مولودها صبيّاً أو أنثى -بناءً على المختار من شمول النصّ لهما- وللصبي المتغذي بالطعام وغيره .

بل قد يقوى في النظر رجحان ذلك الإطلاق ؛ من حيث كونه مساقاً لبيان حكم بول الصبي ومقصوداً به ذلك ، بل في بعض أدلّته التعليل الظاهر في الشمول كمال الظهور ، بخلاف هذا الإطلاق ، فإن المقصود منه بيان المرة لا كونه غسلاً أو صبّاً ، كما يومئ إليه ترك ذكر غسلي البول أو صبّيه .

بل يمكن أن يكون التعبير هنا بالغسل لكونه القدر المشترك بين بول الصبي والصبيّة والمتغذي بالطعام وغيره ؛ إذ الصبّ فرد من الغسل قطعاً . بل قد يقال : إنّه يغاير الغسل حيث يقابل به ، وإلاّ فهو مندرج في إطلاقه ، فلا تنافي حينئذٍ بين الإطلاقين ؛ لكون المراد حينئذٍ بيان الغسل في الجملة مرة ، وإلاّ فالتفصيل بالصبّ في غير المتغذي والغسل فيه والصبيّة وتكرار الغسل والصبّ ونحوهما من الأحكام الأخر موكول إلى الأدلّة الأخر .

ولعلّه لذلك كلّهُ احتمل في كشف اللثام^(١) الاكتفاء بالصبّ هنا في كلّ يوم مرة من بول الصبي غير المتغذي ترجيحاً لذلك الإطلاق ، وهو قويّ ، بل قد يؤيّده أنّه المناسب لما هنا من التخفيف والامتنان بالحكم المذكور .

والمراد باليوم ما يشمل الليل ؛ إمّا لما في المنتهى^(٢) من أنّ اسمه يطلق

(١) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٥ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ١٧٦ .

على النهار والليل ، أو للتبعية والتغليب المفهومين هنا بقريضة تسالم الأصحاب ظاهراً على الاجتزاء بالمرة في اليوم ، وإن توقّف بعض الناس (١) . لكن قد يقال : إنّ منشأ ذلك التسالم ظهور النصّ في عدم وجوب الغسل عليها في شيء من الأوقات إلّا كلّ يوم مرة ، من غير حاجة إلى دعوى العموم المذكور حقيقةً أو مجازاً المستلزم لجواز إيقاع الغسل ليلاً والاكتفاء به له وللنهار كالعكس ، مع إمكان دعوى ظهور النصّ والفتوى في تعيينه باليوم ، وإن كان لا يخلو من بحث .

نعم ، قضية إطلاقهما تخييرها أي ساعة منه شئت كما صرح به غير واحد (٢) ، لكن في جامع المقاصد : « إنّ الظاهر اعتبار كون الغسل في وقت الصلاة ؛ لأنّ الأمر بالغسل يقتضي الوجوب ، ولا وجوب في غير وقت الصلاة ، ولو جعلته آخر النهار كان أولى ؛ لتصلّي فيه أربع صلوات ... » (٣) إلى آخره ، وتبعه في اللوامع (٤) ، بل في التذكرة (٥) احتمال وجوب تأخيره مع تأخير الظهرين ؛ لتمكّنها حينئذٍ من جمع أربع صلوات في طهارة ، فهو أولى من تقديمه للصبح خاصّة ، وإن كان هذا الاحتمال ضعيفاً جداً ؛ لعدم صلاحية التعليل المذكور مقيّداً لإطلاق النصّ والفتوى .

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٤٨ .

(٢) كالشهيد الأول في البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤١ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٧ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٤ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٦ .

(٤) اللوامع : ازالة النجاسات ج ١ ص ١٧٩ (مخطوط) .

(٥) تذكرة الفقهاء : الصلاة / لباس المصلّي ج ١ ص ٩٨ .

نعم ، يمكن جعله وجهاً للألوية والرجحان لا على جهة الوجوب كما سمعت التصريح به في جامع المقاصد ، وتبعه الشهيد الثاني في روضه^(١) والفاضل الهندى في كشفه^(٢) وغيرهما^(٣) ، وهو الذى أشار إليه المصنف بقوله : ﴿ وإن جعلت تلك الغسلة في آخر النهار أمام صلاة الظهر كان حسناً ﴾ بل لم يعض في المنتهى عليه بضرس قاطع مع التسامح في دليل الاستحباب ، فقال : « ولو قيل باستحباب جعل الغسل آخر النهار لتوقع الصلوات الأربع في الطهارة كان حسناً »^(٤) .

كضعف ما تقدم في جامع المقاصد من اعتبار كون الغسل في وقت صلاةٍ للتعليل السابق ؛ لإمكان منع ظهور مثل هذا الأمر هنا ، خصوصاً إذا كان بالعبارة المذكورة في إرادة الوجوب الشرعي ، بل الظاهر منه إرادة حكم وضعي ، وهو توقف الصحة على الغسل في كل يوم مرة .

وإن سلم فلا دلالة فيه على عدم اعتبار الغسل وعدم صلاحيته مقدمةً لوقوع قبل وقت الوجوب ؛ إذ الأمر الظاهر في الوجوب لا يصلح لتخصيص مقدمة مثل هذا الغسل المستفادة من إطلاق متعلق الأمر المذكور بما بعد الوقت على معنى عدم اعتباره لوقوع قبله ؛ ضرورة عدم استلزام اختصاص الحكم التكليفي في وقت اختصاص الوضعي به أيضاً وإن استفيداً معاً من عبارة واحدة .

على أنه قد يمنع اختصاص وجوب المقدمة هنا بما بعد الوقت وإن قلنا به

(١) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٧ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٥ .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٥ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٦ .

في إزالة النجاسات ؛ لإطلاق الأمر هنا السالم عن معارضة الإجماع المدعى هناك أو غيره على اختصاص الوجوب فيها بما بعده ؛ إذ لعلّ هذه المقدمة لا على نحو غيرها من المقدمات ؛ لعدم قصد الطهارة بهذا الغسل للصلاة ، كما يومئ إليه تصريح جماعة^(١) - حتى هذا المدعى نفسه - بعدم وجوب إيقاع الصلاة بعده بلا فاصل وإن يبس الثوب وتمكّنت من لبسه .

بل لا أعرف فيه خلافاً سوى ما في المدارك^(٢) فأوجب وقوعها بعده مع التمكن من لبسه ، نعم توقف فيه في الحدائق^(٣) ، كما أنّه نظرفيه في الذخيرة^(٤) ، وهو ضعيف لا دليل عليه ، بل ظاهر الدليل خلافه ، فلها التأخير حينئذٍ زماناً تعلم في العادة عدم بقائه على الطهارة فيها ، كما هو قضية إطلاق النصّ ، ولا استبعاد حينئذٍ منه في توسعة وقت وجوب هذه المقدمة تمام اليوم من غير فرق بين وقوعه قبل الصلاة أو بعدها .

وما عساه يقال : إنّ لا يعقل وجوب شرط قبل وجوب مشروطه ولو توسّعاً ، يدفعه : أولاً : منع عدم تسليم ذلك بعد ثبوته بدليل مستقلّ غير وجوب المشروط ، وثانياً : إمكان الفرق بينه وبين غيره من الشرائط التي يراد تقدّمها على مشروطها .

بل قد يقال - وإن قلنا : إنّ هذا الشرط منها أيضاً - : إنّ المراد الفرائض الخمس من اليوم المذكور في النصّ على إرادة طلب الغسل مرّة لكلّ خمس ، فلا فرق حينئذٍ بين غسله ابتداء النهار وإيقاع الخمس به ، أو قبل وقت

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٦ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٦ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٤٩ .

(٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٥ .

الظهرين وإيقاعهما مع العشاءين والصبح الآتي به ، أو بعده وإيقاع العشاءين به مع الصبح والظهرين الآتية ، وإن كان قضية ذلك عدم الفرق بين وقوعه ليلاً أو نهاراً حينئذٍ ، كما أنَّ قضيته انتهاء الرخصة بانتهاء الخمس ، فلو أوقعه مثلاً قبل الظهرين ثمَّ صلاهما والعشاءين والصبح به لم يكن له بعد ذلك صلاة ظهري اليوم اللاحق قبل وقوعه ، لكن لا بأس بالتزامهما بعد منع ظهور النصِّ في خلافهما على تقدير سبق المعنى المذكور منه إلى الذهن .

أو يقال : إنَّ المراد طلب غسل الثوب مرةً ثمَّ تصلي بها إلى أن يدور ذلك الزمان الذي وقع الغسل فيه ، فكلَّ صلاة خوطب بها في أثناء ذلك الزمان كان لها صلاتها دون غيرها ، بل لا مانع من إرادة ذلك من اليوم . كما أنَّه لا بأس بالتزام ما يقتضيه كلٌّ من هذين الوجهين من وجوب قضاء سائر فرائض ذلك اليوم إذا أُخِلَّ بالغسل ، لا أنَّه يختصَّ في آخر الفرائض ، وإن صرَّح به في المدارك ^(١) والذخيرة ^(٢) معلَّين له بأنَّها محلُّ التضييق ؛ لجواز تأخير الغسل إلى ذلك الوقت . لكنَّه - مع إجمال الأخيرة في كلامهما - ظاهر البناء على خلاف ما ذكرناه من الوجهين ، بل مرادهما - والله أعلم - إيجاب وقوعه في كلِّ يوم مرةً من غير مدخلة لها فيما تقدَّما من الصلوات ، وإن توقَّف صحة آخر الصلوات عليها .

ولعلَّ المراد بآخر الصلوات بناءً على ذلك وعلى وجوب وقوعه في وقت صلاة من اليوم فريضة العصر حينئذٍ ؛ لأنَّها هي التي يحصل الإخلال

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٦ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٥ .

عندها ، ويتضيّق وقت الغسل قبلها ؛ إذ بعدها لم تبق صلاة واجبة في ذلك اليوم لَيْتَجِه وجوب الغسل عندها ، لكن على هذا ينبغي وجوب قضاء صلاة العشاءين حينئذٍ .

اللّهم إلّا أن يدعى عدم مدخليّة الغسل لهما ، وهو كما ترى ، بل أصل الدعوى أوضح منه فساداً ، بل قد يقال بوجوب قضاء سائر صلوات ذلك اليوم وإن لم نقل بالوجهين السابقين على معنى شرطية هذا الغسل وإن تأخّر ، فينكشف حينئذٍ بتركه في ذلك اليوم عدم صحّة الصلاة السابقة فضلاً عن اللاحقة ، كبعض أغسال المستحاضة لبعض ما شرط به ، فتأمل جيّداً .

ولا فرق في المربة بالنسبة إلى سائر ما تقدّم بين أن تكون أمّا أو غيرها من مستأجرة أو متبرّعة وحرّة وأمة وإن كان ظاهر النصّ خلاف ذلك ، لكن لا يلتفت إليه بعد القطع بعدم الفرق ، بل يمكن إنكار ظهوره أيضاً ، بل لا يبعد في النظر جريان الأحكام المذكورة مع تعدّد المربة بعد فرض الصدق على كلّ منها ، وخلو النصّ عن تعليق الحكم على وصف المربة لا يمنع من دوران الحكم بعد انسياقه إلى الذهن من قوله : « لها مولود » منجبراً بظاهر الفتوى أو صريحها .

وهل يتسرى العفو المزبور مع الوفاء بالشرط المذكور إلى غير صلوات الخمس من قضاء الفرائض والصلاة بإجارة ونحوها ؟ لا يبعد ذلك ؛ لإطلاق النصّ والفتوى كما عن نهاية الأحكام^(١) قربه بعد الإشكال فيه ، وإن نصّ على خصوص القضاء ، لكنّ الظاهر عدم إرادته الاختصاص به .

(١) نهاية الأحكام : الطهارة / إزالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٨ .

ولا يلحق بالمرتبة غيرها فيما تقدم من الأحكام المحتاج ثبوتها إلى دليل غير الحرج ؛ للأصل ، من غير فرق بين الخصي المتواتر بوله وغيره ، وإن ورد في الأول ما يقتضيه ، كمكاتبة عبد الرحيم القصير قال : « كتبت إلى أبي الحسن الأول (عليه السلام) أسأله عن خصي يبول فيلقى من ذلك شدة ، ويرى البلل بعد البلل ، فقال : يتوضأ وينضح ثوبه في النهار مرة واحدة » (١) إلا أنه بعد ضعف سنده بل ودلالته مع عدم الجابر كان كالذي لم يرد فيه ذلك .

لكن في الذكرى (٢) وعن الدروس (٣) : « وعني عن خصي تواتر بوله بعد غسل ثوبه مرة في النهار وإن ضعفت الرواية عن الكاظم (عليه السلام) ؛ للحرج » بل في المنتهى بعد اعترافه بضعف الخبر قال : « لكن العمل بمضمونه أولى ؛ لما فيه من الرخصة عند المشقة » (٤) بل قد يظهر من المعتبر الميل إلى ذلك أيضاً وإن اعترف بضعف الراوي المذكور ، بل صرح بعدم العمل بروايته ، لكنه قال بعد ذلك : « وربما صير إليها - أي الرواية السابقة - دفعاً للحرج » (٥) بل عن الفقيه (٦) رواية الخبر المذكور سابقاً مع ضمانه في أوله (٧) أنه لا يورد فيه إلا ما يعمل به ، بل قد يظهر من

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٥ ح ١٤ ج ١ ص ٣٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من

ابواب نواقض الوضوء ح ٨ ج ١ ص ٢٠١ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(٣) الدروس الشرعية : الطهارة / في المطهرات ص ١٨ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٦-١٧٧ .

(٥) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٤ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ح ١٦٨ ج ١ ص ٧٥ .

(٧) من لا يحضره الفقيه : المقلعة ج ١ ص ٢-٣ .

التذكرة العمل بها في الجملة ، فإنه وإن صرح بضعفها وأوجب تكرير الغسل لكنّه قال : « فإن تعسر عمل بمضمون الرواية دفعاً للمشقة »^(١) ولعلّه لذلك كلّ نسب العفو عن ثوب الخصىّ بعد الغسل مرّة في الذخيرة^(٢) إلى جماعة من الأصحاب .

إلا أنّه لا يخفى عليك ما في الجميع بعد الاعتراف بقصور الخبر عن إثبات الحكم المذكور سنداً بل ودلالة ، بل في الحدائق^(٣) ما حاصله : أنّ الأظهر طرحه والرجوع إلى الأصول وقواعد النجاسات من جهة إجمال المراد به ؛ لاحتماله بوليّة البلل المذكور فيه ، فيراد بالأمر بالوضوء فيه حينئذٍ غسل الثوب مرتين من البول الخارج منه معتدلاً ، وبالنضح غسله من ذلك البلل ، فيكون من قبيل المريبة حينئذٍ ، فيعتبر فيه ما تقدّم فيها من اتحاد الثوب ونحوه ، والظاهر بعده ؛ فإنه على هذا التقدير يكون من قبيل المسلول الذي حكمه وضع الخريطة ، واحتماله البلل المشتبه الذي لم يعلم كونه بولاً ، فيكون الأمر بالنضح فيه دفعاً للنجاسة المحتملة على نحو ما سمعته سابقاً من المقامات التي يستحبّ ذلك له ، بل يحتمل الأمر بالنضح فيه إرادة رطوبة الثوب ، ليتمكّن من جعل استناد البلل إليه ، فيكون من الحيل الشرعية التي سبق نظيرها .

وإن كان جميع ما ذكره كما ترى خصوصاً بعض ما ذكره أولاً ، فإنه واضح الفساد ، كوضوح فساد الاستناد إلى الحرج ممّن عرفت في إثبات الحكم المذكور ؛ ضرورة عدم صلاحيّته لإثبات خصوص الحكم المزبور ؛

(١) تذكرة الفقهاء : الصلاة / لباس المصليّ ج ١ ص ٩٨ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٥ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٥٥-٣٥٦ بتصرف .

إذ أقصاه رفع التكليف المستلزم للخرج لا إثبات قسم آخر خاص منه مع تعدد أفراد ما يندفع به الحرج .

اللهم إلا أن يقال : إنه بعد أن يرتفع التكليف بتكرّر الإزالة للحرج يدور الحكم بين السقوط بالمرّة والسلوس والمربّية وغيرها من الأمور التي يندفع بها الحرج ، فيخرج الخبر المذكور مرجّحاً للأخير حينئذٍ ، فتأمل .

❦ وإذا كان مع المصلّي ثوبان : أحدهما نجس لا يعلمه بعينه ❦ وتعدّر التطهير وغيرها ولم يتعدّ نجاستهما إلى البدن ❦ صلى الصلاة الواحدة في كلّ واحد منهما منفرداً على الأظهر ❦ الأشهر ، بل هو المشهور نقلاً^(١) وتحصيلاً^(٢) ، بل لا نعرف فيه خلافاً إلا من ابني إدريس^(٣) وسعيد^(٤) ، وإن حكاها في الخلاف^(٥) عن قوم من أصحابنا ، فأوجبوا الصلاة عارياً ، بل قد تشعر بعض العبارات بالإجماع أو استقراره على عدمه ، ولعلّه كذلك ؛ استصحاباً لبقاء التكليف بثوب طاهر مع إطلاق أدلّته بل أدلّة الصلاة جامعة للشرائط ، ولا يتمّ حصول امتثاله إلّا بما ذكرنا .

ولمكاتبة صفوان بن يحيى في الحسن أو الصحيح أبا الحسن

(١) نقلت الشهرة في : كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٦ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٤٠٤ ، ورياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩١ .

(٢) ممّن قال بذلك : الشيخ في الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٤ ج ١ ص ٤٨١ ، والمصنّف في المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ١٩ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٤٠ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٨ .

(٣) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٤-١٨٥ .

(٤) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٤ .

(٥) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٢٤ ج ١ ص ٤٨١ .

(عليه السلام) يسأله «عن الرجل كان معه ثوبان ، فأصاب أحدهما بول ولم يدر أيتهما هو ، وحضرت الصلاة وخاف فوتها وليس عنده ماء ، كيف يصنع ؟ قال : يصلي فيهما جميعاً» (١) .

مع عدم وضوح دليل للخصم سوى ما في المبسوط : «روي أنه يتركهما ويصلي عرياناً» (٢) وهو - مع قصوره عن الحجية فضلاً عن معارضة الحجة المعتضدة بما عرفت - لا يعمل به الخصم ؛ لطرحه الصحاح من الأخبار الآحاد فضلاً عن المراسيل .

وسوى ما في السرائر (٣) من التعليل له بالاحتياط الذي لا يخفى وضوح فساد دعواه هنا ؛ إذ لا أقلّ من احتمال ما ذكرناه ، ومن هنا اعترض على نفسه بكون المشهور أحوط ؛ لحصول اليقين له بعد الفراغ بوقوع الصلاة في ثوب طاهر ، لكتته أجاب عن ذلك بوجهين :

حاصل أحدهما : أنه لابدّ عند الشروع في الصلاة من العلم بطهارة الثوب ، وهو هنا مفقود ، فلا ثمرة للعلم بعد ذلك ، بل لابدّ من الجزم في نية كلّ عبادة يفعلها ، والصلاة مشروطة بطهارة الثوب ، والمصلي هنا لا يعلم في شيء من صلاتيه طهارة ثوبه ، فلا يعلم أنّ ما يفعله صلاة .

وحاصل ثانيهما : أنّ الواجب عليه إنّما هي صلاة واحدة ، ولا يعلم أيتهما هي واجبة ، فلا يمكنه نية الوجوب - الذي هو الوجه - في شيء منها .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ما يصلى فيه وما لا يصلى فيه من الثياب ح ٧٥٦ ج ١ ص ٢٤٩ ،

تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٩٥ ج ٢ ص ٢٢٥ ،

ومسائل الشيعة : باب ٦٤ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٨٢ .

(٢) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٩ .

(٣) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٥ .

وفي الأول منع واضح وإن أراد بالعلم ما يشمل الشرعي ؛ إذ الشرط الطهارة لا العلم بها ، ولئن سلم من جهة استلزام عدم معلومية حصول الشرط مع التنبيه عدم العلم بحصول الشروط المستلزم لعدم إمكان نيته والجزم بحصول القرب به ، فلا نسلم وجوبه في نحو المقام وإن قلنا به مع الإمكان ، ولا ينافي ذلك القول ببقاء شرطية طهارة الثوب الواجب تحصيلها بالتكرير ؛ لإمكانها دونه فيسقط .

فلعلّ ذا هو الذي أراده المصنّف^(١) في الردّ عليه بمنع كون اليقين بالطهارة شرطاً ، بل يكفي عدم العلم بالنجاسة ، وإن كان ظاهر عبارته يوهّم غير ذلك ممّا هو واضح الفساد عندنا .

كما أنّ منه ظهر لك ما في آخر قول الخصم من دعوى عدم العلم بكون ما يفعله صلاة ؛ إذ هي ممنوعة على مدّعيها ، بل يعلم أنّ كلّاً منها صلاة ، كما يومئ إليه النصّ والقاعدة السابقتان ، واحدة بالأصالة ، وأخرى بالعارض ، وإن لم يعلم طهارة ثوبه في كلّ منها ، لكنّه لا ملازمة بين ذلك وبين العلم^(٢) بكون كلّ منها صلاة .

بل من التأمل في هذا ينقدح لك ما في ثاني جوابيه ؛ ضرورة تمكّنه حينئذٍ من نية الوجوب في كلّ من الصلاتين وإن اختلفا بالأصالة والمقدّمية التي لا يجب التعرّض لهما في النية لوقلنا باعتبار نية الوجه ، أمّا على المختار من عدم وجوبها فيسقط الجواب من أصله ، إلّا أن يقرّر بطريق آخر ؛ كأن يبدل الوجه فيه بالقربة ، فيقال : إنّه لا يتمكّن من نية القربة في شيء من

(١) المعتبر: الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٣٩ .

(٢) الظاهر أنّ الصحيح : «وبين عدم العلم» .

صلا تيه ؛ لعدم علمه بالمأمور بها منها ، لكنّه يرجع حينئذٍ إلى ما سمعته أولاً
أو إلى ما يقرب منه ، وقد عرفت ما فيه .

ونزيد هنا بأنّه مشترك الإلزام ؛ إذ هو مع الصلاة عارياً لا يعلم أنّها
الصلاة المأمور بها ؛ لاحتمال تكليفه ما ذكرنا إلّا بنصّ قاطع ونحوه ، وهما
مفقودان باعتراف الخصم ، وبأنّه لا مانع من نيّة التقرب بكلّ منها بناءً
على المختار من وجوب مقدّمة الواجب ، بل وعلى غيره في خصوص المقام ؛
للحسنّة السابقة ، ولأدلة الاحتياط السالمة عن معارضة اقتضائه عدم
الصلاة فيها مقدّمة لامتنال النهي عن الصلاة في الثوب النجس ؛ إذ قد
عرفت غير مرّة سقوط الحرمة التشريعيّة للاحتياط ، دون الذاتيّة كالمشبه
بالمغصوب والميئة والحرير والذهب ونحوها ، لعدم تصوّر منشأ الحرمة - الذي
هو التشريع - معه ، وإلّا لانسدّ باب الاحتياط في كثير من المقامات ، كما
أنّه يتعذّر وقوع غالب افراده بناءً على ظاهر كلام الخصم من اعتبار الجزم
بكون الواقع هو المكلف به أصالةً ، مع أنّ المنقول عنه ^(١) الموافقة في تكرير
الصلاة إلى أربع جهات ، وهي والمقام من وادٍ واحد .

وما يقال : إنّ الاحتياط هنا بالصلاة بالثوبين وعارياً كي يحصل له
اليقين ببراءة ذمّته ، يدفعه : حصول الظنّ الاجتهادي من الأدلّة السابقة
بفساد القول بتعيّن الصلاة عارياً ، بل يمكن لدعوى القطع به كما ادّعاها
بعضهم ^(٢) ، بل قد يقال : إنّ لا يتصوّر الاحتياط بذلك بعد فرض الصلاة
بالثوبين ؛ ضرورة حصول القطع بوقوع صلاة مشروعة بثوب طاهر مندرجة

(١) السرائر: الصلاة/ باب القبلة ج ١ ص ٢٠٥ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٨ .

تحت الأدلة المقتضية للإجزاء والامتناع المانعة من وقوعها حينئذٍ عرياناً بعد ذلك .

ودعوى - أن تلك الصلاة بذلك الثوب الطاهر وإن قلنا بمشروعيتها للاحتياط كعدمها ؛ لعدم العلم به ، واحتمال كون التكليف عرياناً - كما ترى واضحة الفساد ، ولعلّه لذا لم يقل في السرائر بالاحتياط المذكور مع اعترافه بعدم دليل خاصّ ألباه إلى القول بما عرفت ، فكان عليه الأخذ بما يتقن به البراءة ، فلو أنّ الاحتياط بتكرير الصلاة ثلاثاً يمكن عنده لا تجبه له القول به لا تعيين الصلاة عارياً ، فتأمل جيداً ، فإنّه دقيق وإن كان لا يخلو من بحث ، إلا أنّ الأمر سهل بعد وضوح المطلوب .

ولا فرق في المختار بين الثوب الواحد المشتبه بمثله أو المتعدد ، والمتعدد المشتبه بمثله أو المتحد ، كما أشار إليه المصنّف بقوله : ﴿ وفي الثياب الكثيرة كذلك ﴾ بل لا أجد فيه خلافاً بيننا ، فيكرّر الصلاة حتى يتقن براءة الذمة ، ويحصل بتكرير فعلها قدر عدد النجس مع زيادة واحدة كما هو واضح .

ومن هنا أمكن القول بوجوب ذلك حتى لو اشتبه النجس - متحدداً بل ومتعددداً لا يشقّ التكرير قدره - في غير المحصور من الثياب الطاهرة ؛ لانتفاء المشقة حينئذٍ التي هي المدار في ارتفاع حكم المقدمة ، بل في كشف اللثام^(١) اختياره ، وإن كان لا يخلو من نظر بل منع ؛ لظهور الأدلة في طهارة أفراد المشتبه بغير المحصور ، بل أغلب ما في أيدي الناس منه ، فيكفي الصلاة حينئذٍ بأحدها ، كما لو كان المشتبه من الثياب ما يشقّ التكرير

(١) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٦ .

معه أو يتعذر لكثرتها ؛ إذ المتّجه فيه الاكتفاء بالصلاة في أحدها أيضاً وإن أطلق في المتن ، إلاّ أنّه يجب تقييده به ، لأنّه من المشتبه غير المحصور .

بل لعلّه يرجع إليه ما في الذكرى من أنّ « التحريّ وجه ؛ للحرج »^(١) ، بل عن التذكرة « الوجه التحريّ ، دفعاً للمشقة »^(٢) على أن يراد بالتحريّ فيها التخيير ، كما تشهد له بعض الأمارات .

لكن في الذخيرة^(٣) احتمال وجوب التكرير قدر المكنة ، وهو ضعيف . إلاّ أن يمنع كونه من غير المحصور وإن قلنا بأنّ مداره المشقة ، لكن مشقة الاجتناب لا مشقة التكرير ، وهي أعمّ من الأولى .

وفيه :- بعد منع اختصاص اعتبار تلك المشقة في الحصر وعدمه ؛ إذ المعتبر مطلق المشقة الناشئة من الكثرة في تكليف المقدّمة تركاً أو فعلاً . أنّ مفروض المسألة في ذي المشقة التي صار بسببها غير محصور ، وإلاّ فلوفرض مشقة ليست كذلك ففيه ما ستعرفه فيما لوضاق الوقت عن التكرير المبرئ بيقين الذي أشار إليه المصنّف باستثنائه ممّا سبق فقال : ﴿ إلاّ أن يتضيق الوقت فيصلّي عرياناً ﴾ إذ هما من وادٍ واحد عند التأمل ، وفيه قولان :

أحدهما : ما اختاره المصنّف هنا والعلامة في قواعده^(٤) تبعاً لما عن ابن البرّاج في جواهره^(٥) من تعيين الصلاة عارياً ، كما لو لم يجد إلاّ النجس ،

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الصلاة / لباس المصلّي ج ١ ص ٩٧ .

(٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٦ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٥) جواهر الفقه : مسائل الصلاة / مسألة ٦١ ص ٢١ .

بناءً على ذلك فيه ؛ لتعذر الاحتياط الذي كان مسوغاً للصلاة فيه مع عدم ثبوت طهارته شرعاً ، فيبقى حينئذٍ النهي عن الصلاة بالنجس -الذي لا يتم إلا باجتنب الثوبين- سالماً عن المعارض .

وثانيتها : تكرير الصلاة فيه بقدر الممكن ، حتى لو لم يمكنه إلا صلاة واحدة صلاتها به ، واختاره العلامة في تذكّره (١) وعن نهايته (٢) ، والشهيد الأول في ذكره (٣) وعن بيانه (٤) ، والثاني في روضه (٥) وعن مسالكه (٦) ، والمحقق الثاني في جامعه (٧) ، والفاضل الهندي في كشفه (٨) ، والأردبيلي في مجمعه (٩) ، والسيد في مداركه (١٠) ، والخراساني في ذخيرته (١١) ، والبحراني في حدائقه (١٢) ؛ استصحاباً لما قبل الضيق ، ولأنه أولى من الصلاة عارياً ، لاحتمال مصادفة الطاهر ، وأسهلية فقدان وصف الساتر منه نفسه ، بل أرجحيته لفوات كثير من الواجبات معه دونه ، ولاغتفار النجاسة عند تعذر إزالتها ، ولأولويته من الصلاة بالثوب النجس .

-
- (١) تذكّره الفقهاء : الصلاة / لباس المصلي ج ١ ص ٩٧ .
 - (٢) نهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٢ .
 - (٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .
 - (٤) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٢ .
 - (٥) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٨ .
 - (٦) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٤ .
 - (٧) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٧ .
 - (٨) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٦ .
 - (٩) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٤١ .
 - (١٠) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٩ .
 - (١١) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٦ .
 - (١٢) الحدائق الناضرة : الطهارة / ازالة النجاسات ج ٥ ص ٤٠٧ .

وفي الجميع نظر؛ للقطع بسقوط المقدمة لسقوط ذبها المانع من جريان الاستصحاب هنا ، واحتمال كون المستصحب وجوب غير المقدمة - بل هو المستفاد من إطلاق الرواية السابقة ^(١) ، بل يمكن الاستغناء في الاستدلال بها عن الاستصحاب ؛ ضرورة ظهورها في عدم اشتراط وجوب الصلاة في أحدهما بوجود الثاني ، بل هي كالعام بالنظر إلى أفرادها خصوصاً مع تأييدها بعدم سقوط الميسور بالمعسور - واضح الفساد ؛ لوضوح انصراف الوجوب في الرواية المذكورة إلى إرادة المقدمي منه ، بل ينبغي القطع بعدم إرادة غيره ، فيجري فيه حينئذ ما عرفت ، فتأمل .

ولعدم ثبوت تلك الأولوية شرعاً ؛ إذ احتمال مصادفة الطاهر معارض باحتمال عدمه .

والأسهلية والأرجحية ونحوهما من الأمور الاعتبارية التي لم يقم على اعتبارها شيء من الأدلة الشرعية لا تصلح لإثبات حكم بحيث ينطبق على قواعد الإمامية ، كما يومئ إليه عدم التزام معظم الأصحاب بمقتضاها من تعيين الصلاة بالثوب النجس مع فقد غيره .

ولابتناء الأخيرين على الصلاة بالثوب النجس عند فقد غيره ، وستعرف البحث فيه .

على أن مقتضى إلحاق المقام به ثبوت التخيير ، كما هو المعروف هناك بين القائلين بالصلاة فيه ، بل لم يعرف القول بالتعيين إلا من بعض متأخري المتأخرين ^(٢) الذي يمكن دعوى عدم قبح خلافه في الإجماع ، واحتمال الفرق بينها بيقين النجاسة وعدمه يدفعه عدم ثبوت اعتباره

(١) في ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٢) كالفاضل الهندي في كشف اللثام والشيخ حسن في المعالم كما سيأتي في ص ٣٩٣ .

شرعاً ، بل لعلّ الثابت خلافه ؛ من حيث إلحاق المشتبه بالنجس في أكثر الأحكام .

بل قد يقال : إنّ التخيير هو المتّجه هنا وإن لم نقل به هناك ؛ للفرق الواضح بينهما يبيّن النجاسة التي يمكن دعوى ما نعيّتها فيه للنصّ أو غيره وعدمه ، فله حينئذٍ الصلاة عارياً ؛ لعدم تيسر الساتر المعلوم الطهارة ، والصلاة فيه ؛ لأنّه غير محكوم بنجاسته شرعاً حتّى يكون مقتضياً للفساد .

بل من هذا الأخير ينقذ وجه الصحة فيما لو صلّى لابساً للثوبين المشتبه أحدهما بعد غسل واحدٍ منها والاستتار به ؛ لعدم العلم بكون الآخر هو النجس ، والشكّ في موضوع المانع غير معتبر على الأصحّ عندنا ، بل هو في الحقيقة كالصلاة بثوب طاهر لاقي أحدهما برطوبة .

واحتمال التمسك باستصحاب منع الصلاة فيها ؛ إذ لم يتيقّن أنّ المغسول هو النجس منها ، يدفعه : عدم اعتبار مثل هذا الاستصحاب ؛ إذ هو من استصحاب الجنس عند التأمل .

ولا ينافي ما ذكرنا عدم الخلاف بينهم في تعيين الصلاة بالطاهر لو كان عنده مع المشتبهين بل الاتفاق ظاهراً مع ظهور وجهه بل وضوحه ؛ إذ مرادهم بذلك عدم جواز تكرير الصلاة الذي كان سائغاً عند فقد الطاهر ، وعدم جواز الصلاة بالثلاثة مجتمعة ، لا أنّ المراد الصلاة بالطاهر وأحد المشتبهين كما هو المفروض .

فما في صريح المنتهى ^(١) وظاهر البيان ^(٢) حينئذٍ من القول بفساد الصلاة في الفرض المذكور لا يخلو من بحث ، كتمسك الأول له

(١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٢ .

(٢) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٣ .

بالاستصحاب المزبور.

نعم ، قد يكون وجهه اعتبار طهارة مطلق لباس المصلي ولو شرعية ، لا خصوص الساتر منه ، دون الزائد عليه ، فيكتفى بعدم العلم بنجاسته ، لا أنه يشترط طهارته كالساتر ، وهو جيد وإن كان لا يخلو من بحث أيضاً .
لكن على كل حال لا ينافي ما ذكرنا من التخيير في المقام عند التأمل ، إلا أنني لم أعرف أحداً صرح به هنا ، كما أنني لم أعرف أحداً صرح فيه أيضاً باحتمال وجوب الصلاة عليه عارياً وفي بعض الثياب المتمكن من تكرير الصلاة فيها قبل انقضاء الوقت ، إذ هو بعض أفراد ما نحن فيه ، مع وضوح وجهه بناءً على عدم جواز الصلاة بالنجس ، بل صرح الشهيد في الذكرى (١) بذلك في نظيره من الفاقد لأحد المشتبهين ، فأوجب الصلاة عليه فيه وعارياً ، وإن استجود في المدارك (٢) والذخيرة (٣) الصلاة فيه خاصة ، لكن ذلك بناءً منها على صحة الصلاة في متيقن النجاسة مع التعذر ، وما سمعت مبني على خلافه ، فتأمل .

ثم إنه يجب على مكرّر الصلاة بالثوبين لتحصيل اليقين مراعاة الترتيب بين الصلوات إن كان ؛ ضرورة صيرورة الثوبين بمنزلة الثوب الواحد ، فلو صلى الظهر حينئذ بأحدهما وصلى العصر بآخر ، ثم صلى الظهر به وصلى العصر بالأول ، لم يحكم له بصحة غير الظهر ؛ لاحتمال كون الطاهر ما صلى به الظهر ثانياً ، فيجب عليه حينئذ صلاة العصر بما صلاها فيه أولاً . ودعوى أن المفسد العلم بخلاف الترتيب لا احتماله واضحة الفساد لدى

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٨ .

(٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٦ .

من لاحظ ما دلّ عليه .

أما لو صلى الفرضين بكلّ منهما معاً ، ففي البيان^(١) والمدارك^(٢) وعن النهاية^(٣) صحتهما معاً ؛ لحصول الترتيب على كلّ حال ، إذ الطاهر إن كان الأول فقد وقعاً به مترتبين ، وإن كان الثاني فكذلك . لكن قد يشكل بعدم تصوّر وقوع نيّة التقرب منه بالعصر- مع تنبّه وعدم غفلته- قبل العلم بإحراز شرط صحتها الذي هو وقوعها بعد الظهر الصحيحة ، فالأحوط بل الأقوى وجوب تكرير الظهر أولاً ثمّ فعل العصر ، فتأمل .

﴿ويجب﴾ على المكلف ﴿أن يلقى الثوب النجس ويصلي عرياناً إذا لم يكن معه هناك غيره﴾ ولم يمكنه غسله ، كما في الخلاف^(٤) والسرائر^(٥) والارشاد^(٦) وعن المبسوط^(٧) والنهاية^(٨) والكامل^(٩) والتحريّر^(١٠) ، بل في المدارك^(١١) وعن الدروس^(١٢) والروض^(١٣)

(١) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٢-٤٣ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٩ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٨٢ .

(٤) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢١٨ ج ١ ص ٤٧٤ .

(٥) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٦ .

(٦) ارشاد الاذهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٤٠ .

(٧) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٩ .

(٨) النهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٥ .

(٩) نقله عنه الفاضل المهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٦ .

(١٠) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٥ .

(١١) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٥٩ .

(١٢) الدروس الشرعية : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٨ .

(١٣) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٩ .

والمسالك (١) نسبته إلى الأكثر، بل في الذكرى (٢) والروضة (٣) والذخيرة (٤) والحدائق (٥) وعن غيرها (٦) أنه المشهور، بل في الرياض (٧) نسبته للشهرة العظيمة . بل في الخلاف (٨) الإجماع عليه ، وهو الحجة .

مضافاً إلى إطلاق النهي (٩) عن الصلاة في النجس ، وخصوص قول الصادق (عليه السلام) في خبر الحلبي في رجل أصابته جنابة وهو بالفلاة وليس عليه إلا ثوب واحد فأصاب ثوبه مني : « يتيمم ويطرح ثوبه ويجلس مجتمعاً ويصلي ويومئ إيماءً » (١٠) ومضمركي سماعاً (١١) المنجبرتين هما وسابقتها بما عرفت ، فلا يقدر قصور السند حينئذٍ ، مع إمكان منعه في البعض .

-
- (١) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٤ .
 - (٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .
 - (٣) الروضة البهية : الصلاة / سر العورة ج ١ ص ٢٠٥ .
 - (٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٩ .
 - (٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / احكام النجاسات ج ٥ ص ٣٤٩ .
 - (٦) كمفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ١٢٢ ج ١ ص ١٠٧ .
 - (٧) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٤ .
 - (٨) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢١٨ ج ١ ص ٤٧٤-٤٧٥ .
 - (٩) كخبر خيران الخادم المتقدم في ص ٨ .
 - (١٠) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٠ ح ١٦ ج ١ ص ٤٠٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠١ ح ٢ ج ١ ص ١٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٦٨ .
 - (١١) الكافي : باب الصلاة في ثوب واحد ... ح ١٥ ج ٣ ص ٣٩٦ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٠ ح ٩ ج ١ ص ٤٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٦٨ .

لكن قد يشكل بعدم تحقق الشهرة المدّعاة أولاً فضلاً عن الإجماع المحكي ، مع احتمال إرادة حاكمه الإجزاء لو صلّى عارياً لا الوجوب ، وهو ممّا لا كلام فيه ، بل في المنتهى أنّه « يجزي قولاً واحداً »^(١) ، بل قد يفهم ذلك من المعتبر^(٢) أيضاً ، كما أنّه ستسمع دعوى الإجماع عليه من غيرهما .
وبمؤهونيتهما بمصير الفاضلين في المعتبر^(٣) والمنتهى^(٤) والمختلف^(٥) ومن تأخر عنها^(٦) إلى التخيير بين الصلاة فيه وعارياً ثانياً ، كالمحكي عن ابن الجنيّد^(٧) .

وبمعارضة تلك بالأقوى سنداً والأكثر عدداً ، لا أقلّ من المساواة المستلزمة للجمع بالتخيير المذكور :

منها : صحيحة الحلبي : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره ، قال : يصلّي فيه ، وإذا وجد الماء غسله »^(٨) .

كخبره الآخر سأله أيضاً « عن الرجل يكون له الثوب الواحد فيه بول

(١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٢ .

(٢) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٤-٤٤٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٤٥ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٢ .

(٥) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦٢ .

(٦) كالشهيد الأول في البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٢ ، والذكرى :

الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام

النجاسات ج ١ ص ١٧٧-١٧٨ .

(٧) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦٢ .

(٨) من لا يحضره الفقيه : باب ما ينجس الثوب والجسد ص ١٥٥ ج ١ ص ٦٨ ، تهذيب الأحكام :

لا يقدر على غسله ، قال : يصلي فيه » (١) .

وصحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله سأل الصادق (عليه السلام) أيضاً « عن الرجل يجنب في ثوبه ليس معه غيره ولا يقدر على غسله ، قال : يصلي فيه » (٢) .

وصحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليهما السلام) : « سأله عن رجل عريان وحضرت الصلاة ، فأصاب ثوباً نصفه دم أو كله دم ، يصلي فيه أو يصلي عرياناً ؟ قال : إن وجد ماءً غسله ، وإن لم يجد ماءً صلى فيه ولم يصل عرياناً » (٣) إلى غير ذلك .

مؤيدة بأرجحية الصلاة فيه على عدمها ؛ إذ ليس فيه إلّا فوات شرط الطهارة التي لم يعلم شمول أدلتها لمثل المقام إن لم يعلم عدمه ، خصوصاً مع القطع بسقوطه بالنسبة للبدن في مثل هذه الضرورة ، بخلاف الصلاة عرياناً ، فإن فيه فوات الستراً أولاً ، والركوع والسجود بل والقيام إذا لم يأمن المطلع .

ومن هنا مع ظهور رجحان هذه الأخبار القاضي بعدم مكافأة الأولى

الطهارة/ باب ١٢ ح ٨٦ ج ١ ص ٢٧١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٦٦ .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ما يصلي فيه وما لا يصلي فيه من الثياب ح ٧٥٢ ج ١ ص ٢٤٨ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٦٧ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب ما يصلي فيه وما لا يصلي فيه من الثياب ح ٧٥٣ ج ١ ص ٢٤٨ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٦٧ .

(٣) تهذيب الأحكام : الصلاة/ باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٩٢ ج ٢ ص ٢٢٤ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ١٠١ ح ٤ ج ١ ص ١٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٦٧ .

حتى يجمع بالتخير ونحوه قال في المدارك تبعاً لما في الروضة^(١) وعن مجمع البرهان^(٢) : « إنه لولا الإجماع لوجب القول بتعيين الصلاة في النجس »^(٣) بل في كشف اللثام : « إنه الأقوى »^(٤) كما عن المعالم^(٥) ، وكأنه لعدم ثبوت الإجماع عندهما ، بل ربّما استظهر ذلك من الفقيه^(٦) أيضاً ، حيث إنه روى الأخبار الدالة على الصلاة في النجس غير معقّب لها بما ينافيها من قول أو رواية .

ويدفع : بمنع عدم تحقّق الشهرة بعد نقل أولئك الأساطين المذكورين الذين هم أعلم منا بكلمات المتقدمين ، ومصيرُ الفاضلين إلى خلافه - مع أنّه في بعض كتبهما - لا يوهنه ، وإن تبعهما من تأخر عنهما ، خصوصاً مع عدم عضّ بعضهم كالشهيد في الذكرى^(٧) عليه بضرر قاطع . على أنّه يمكن دعوى عدم احتياج بعض تلك الأخبار أو الجميع إلى الانجبار بالاشتهار ؛ بدعوى أنّها من الصحيح ، بناءً على كون العدالة من الظنون الاجتهادية ، ومن الموثّق ، وهما معاً عندنا لا يحتاجان إلى ذلك ، أو بدعوى الاتفاق محضاً على العمل بمضمونها في الجملة الذي يشهد على أنّها من المعتبرة عند الجميع .

(١) الروضة البهية : الصلاة / ستر العورة ج ١ ص ٢٠٥ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فبا يتبعها ج ١ ص ٣٥٠ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٦١ ، وعبارته هكذا : « لا رب ان الصلاة في الثوب أولى » .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٦ .

(٥) معالم الدين : احكام النجاسات ص ٣١٢ .

(٦) راجع هامش رقم (٨) و(١) و(٢) من ص ٣٩١-٣٩٢ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٧ .

بل وبمنع عدم تحقق الإجماع بعد عدالة حاكميه ، وكونه مظنة للإطلاع على مالا يطلع عليه غيره ، والاحتمال المذكور لا ينافي الظهور المزبور ، وليس هو من ظاهر الإجماع الذي ليس بحجة عندنا ، بل هو من ظاهر متن الإجماع الذي هو بعض ظواهر الخطاب المعلوم حجتيته .

بل وبمنع أرجحية هذه الأخبار؛ إذ الشهرة وموافقة الإطلاقات كتاباً وسنةً والإجماع المحكي من مثل الشيخ لا يقاومها شيء مما عداها من المرجحات ، ولذا لم يرجحها عليها أحد من معتبري الأصحاب ؛ وإلا لم يتجه لهم التخيير المذكور ، وما في كشف اللثام وعن المعالم من القول بتعيين الصلاة لا يلتفت إليه بعد إمكان دعوى مخالفته المحصل من الإجماع فضلاً عن محكيه الذي قد عرفته .

ومنه حينئذ يعلم وجوب صرف هذه الأخبار عن ظاهرها ، وإرادة غيره ، وكونه التخيير - بمعنى جواز الفعل والترك ، أو أفضلية الصلاة في الثوب كما صرح بها بعضهم ^(١) تبعاً لما عن ابن الجنيّد ^(٢) إن لم نقل : إنه من التخيير بين الواجب وعدمه - ليس بأولى من إرادة الصلاة فيه لضرورة البرد ونحوه مما يعسر من جهته النزع ، بل هو أولى ؛ لما فيه من تقليل التجوز ، ضرورة بقاء تلك الأخبار على ظاهرها ، بل وبعض هذه كالمشتمل منها على نفي الصلاة عرياناً المراد بها نهي عند التأمل ، مع أنه لم يقل أحد بكراهة الصلاة عرياناً ، بل قضية ذلك استعمال أوامر الصلاة عرياناً في

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٧-١٧٨ ، والشهيد

الثاني في روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٩ ، والمسالك : الطهارة / احكام

النجاسات ج ١ ص ١٤ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦٢ .

بجاز بعيد جداً إن لم يكن ممتنعاً ، وما فيه من موافقة الاحتياط المعلوم تأكده إن لم نقل بوجوبه في خصوص ما نحن فيه من العبادات ، ولعدم وجود الشاهد على ذلك الجمع ، بخلافه ؛ فإنه يشهد له صحيح الحلبي : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب في الثوب أو يصيبه بول وليس معه غيره ، قال : يصلي فيه إذا اضطر إليه »^(١) .

ودعوى عدم احتياج الجمع المذكور إلى شاهد كدعوى شهادة هذا المفهوم له الذي هو عبارة عن نفي الوجوب عند عدم الاضطرار ممنوعتان ، سيما الثانية ؛ لظهور كون المفهوم هنا - وإن لم نقل به في سائر المفاهيم - عدم الإذن بالصلاة فيه عند عدم الاضطرار لا عدم الوجوب ؛ ضرورة إرادة دفع توهم السائل الحظر من الإنشاء المستفاد من الخبر .

ولا يرد عليه استلزام ذلك حينئذ الإباحة مع الضرر المعلوم نفيها عقلاً ونقلاً ، كمعلومية وجوب الصلاة فيه معه كذلك ؛ لأنّ المراد هنا الإذن التي لا تنافي الوجوب وإن قلنا بظهور الأمر في مقام توهم الحظر في الإباحة المنافية له ، لكن لخصوص المقام خصوصية واضحة كما لا يخفى على من لاحظ نظائره مما علق الحكم فيه على ضرورة الاضطرار ، فتأمل جيداً فإنه لا يخلو من دقة .

ومعارضة ذلك كله بدعوى أولوية الجمع بالتخير لذلك الوجه الاعتباري الذي منه قيل بأفضلية الصلاة في الثوب ، وكذا القول بتبعيتها فيه أيضاً المنافي للإجماع المحكي على لسان جماعة إن لم يكن محصلاً ، مدفوعة

(١) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٩١ ج ٢ ص ٢٢٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠١ ح ٣ ج ١ ص ١٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب النجاسات ح ٧ ج ٢ ص ١٠٦٧ .

بعدم معروفة بحكم الأحكام الشرعية ومصلحتها .

نعم هذا كله مع إمكان نزعه الثوب ، ﴿ ف ﴾ أما ﴿ إن لم يمكنه ﴾ نزعه ولو لمشقة برد أو نحوه لا تتحمل ﴿ صلى فيه ﴾ قولاً واحداً^(١) ؛ لعدم سقوط الصلاة بحال ، والصحيح السابق ، وإطلاق غيره ، بل قد عرفت إمكان تنزيل باقي الأخبار عليه مع نفي الحرج في الدين .

﴿ و ﴾ لكن عن الشيخ في جملة من كتبه^(٢) ، بل في المدارك^(٣) والرياض^(٤) نسبته إلى جمع معه أيضاً وإن كان لم نتحققه ، بل لم نعرف أحداً غيرهما نسبه إلى غير الشيخ عدا ابن الجنيد^(٥) ، أنه ﴿ أعاد ﴾ الصلاة إذا تمكّن بعد ذلك من غسله ؛ استصحاباً لبقاء التكليف الأول ، ولو وثق الساباطي عن الصادق (عليه السلام) : « أنه سئل عن رجل ليس عليه إلا ثوب ولا تحل الصلاة فيه ، وليس يجد ماءً يغسله ، كيف يصنع ؟ قال : يتيمم ويصلي ، فإذا أصاب ماءً غسله وأعاد الصلاة »^(٦) المشار إليه في

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٩ ، وابن إدريس في السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٦ ، والمصنّف في المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ١٩ ، والعلامة في الإرشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٤٠ .

(٢) كالمبسوط : الصلاة / الثوب والبدن والارض اذا اصابته نجاسة ج ١ ص ٩١ ، والنهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٥ ، وتهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٠ ذيل ح ١٧ ج ١ ص ٤٠٧ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٦٢ .

(٤) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٤ .

(٥) نقله عنه الشيخ حسن في المعالم : احكام النجاسات ص ٣١٢ .

(٦) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٠ ح ١٧ ج ١ ص ٤٠٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٠٦

ح ١ ج ١ ص ١٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب النجاسات ح ٨ ج ٢ ص ١٠٦٧ .

الفقيه على الظاهر بأنّه « في رواية : يعيد الصلاة إذا وجد ماء غسله وأعاد الصلاة » (١) .

﴿ وقيل : لا يعيد ﴾ بل هو المشهور المعروف ، بل لم نتحقق فيه خلافاً من غير الشيخ وعن ابن الجنيد وإن حكاه في الكتابين السابقين عن جمع ﴿ وهو الأشبه ﴾ لقاعدة الإجزاء ، وأصالة البراءة ، وظواهر الصحاح المتقدمة الواردة في مقام الحاجة ، مع تضمن بعضها الأمر بغسل الثوب خاصة بعد زوال الضرورة من دون تعرض لإعادة الصلاة بالمرّة ، فلا بأس حينئذٍ بحمل الموثق المذكور على الاستحباب كما صرح به جماعة (٢) ، وإن كان الموثق عندنا حجة في نفسه ، والمعارض كلّه قابل للتقييد به ، لكنّه لإعراض المشهور عنه قصر عن المقاومة . إلّا أنّه مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط بالعمل بمضمونه ، خصوصاً مع احتمال بل ظهور كون الأعراض لعدم القول بحجّة الموثق ، بل صرح به غير واحد (٣) ، لا أنّهم أعرضوا عنه لقوة المعارض عليه ، فتأمل .

﴿ و ﴾ إذ فرغ المصنّف من ذكر مباحث التطهير بالماء شرع في باقي المطهرات :

فنها : ﴿ الشمس ﴾ وهي ﴿ إذا جففت البول ﴾ خاصة أو هو ﴿ وغيره من النجاسات ﴾ المشابهة له في عدم بقاء الجرّميّة كالماء النجس ونحوه ﴿ على ﴾ ما ستعرف البحث فيه ، كما أنّك تعرفه أيضاً في اعتبار

(١) من لا يحضره الفقيه : باب ما يصلّى فيه وما لا يصلّى فيه من الثياب ح ٧٥٤ ج ١ ص ٢٤٨ .

(٢) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٥١ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٦ .

(٣) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٤ .

كون الإزالة عن ﴿الأرض﴾ خاصة ، أو هي ﴿البواري والحصير﴾ أو غيرها ممّا لا يُنقل ﴿طهر موضعه﴾ على حسب الطهارة بالماء ، فيجوز التيمّم به والسجود عليه ، ولا ينجس لو بوشر برطوبة .

وفقاً للأكثر نقلاً في المختلف^(١) ، وتحصيلاً^(٢) ، بل هو المشهور كما في المفاتيح^(٣) والذخيرة^(٤) والحدائق^(٥) وعن المذهب^(٦) والكفاية^(٧) والبحار^(٨) والمعالم^(٩) وغيرها^(١٠) ، بل عن الأستاذ الأكبر: «إنّها شهرة كادت تبلغ الإجماع»^(١١) ، بل في اللوامع: «إنّه مذهب غير الراوندي وصاحب الوسيلة والمحقق في أوّل كلامه»^(١٢) ، بل هو معقد مذهب الإماميّة في كشف الحق^(١٣) ، والإجماع في السرائر^(١٤) وموضعين من

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦١ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٥٢ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانحسار ص ٢٤ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٤٠ .

(٣) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٩١ ج ١ ص ٧٩ .

(٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧١ .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٤٣٨ و ٤٣٩ .

(٦) المذهب البارع : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ٢٥٢ .

(٧) كفاية الاحكام : الطهارة / في المطهرات ص ١٣ (هامش الصفحة) .

(٨) بحار الأنوار : باب ١٢ من ابواب النجاسات ذيل ح ١٨ ج ٨٠ ص ١٥١ و ١٥٢ .

(٩) معالم الدين : ما تزول به النجاسات ص ٣٩٣ .

(١٠) ككشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٦ .

(١١) نقله عنه تلميذه في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٣ .

(١٢) اللوامع : ازالة النجاسات ج ١ ص ١٩٩ (مخطوط) .

(١٣) كشف الحق : الطهارة / مسألة ٢٥ ص ٤١٨ .

(١٤) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٢ .

الخلاف (١) .

وهو الحجة بعد صحيح زرارة سأل أبا جعفر (عليه السلام) «عن البول يكون على السطح أو في المكان الذي يصلى فيه ، فقال : إذا جففته الشمس فصلّ عليه ؛ فهو طاهر» (٢) .

وخبر أبي بكر الحضرمي عنه (عليه السلام) أيضاً المنجبر بما تقدّم : «يا أبا بكر ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر» (٣) بل في الوسائل أنّه «بهذا الإسناد عنه (عليه السلام) أنّه قال : (كلّ ما أشرقت عليه الشمس فهو طاهر)» (٤) «(٥)» .

المؤيد بما في الفقه الرضوي : «ما وقعت الشمس عليه من الأماكن التي أصابها شيء من النجاسات مثل البول وغيره طهرتها ، وأمّا الثياب فلا تطهر إلّا بالغسل» (٦) بل ويقول الكاظم (عليه السلام) : «حقّ على الله تعالى أن لا يعصى في دار إلّا أضحاها الشمس ليطهرها» (٧) .

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٨٦ ص ٢١٨-٢١٩ ، والصلاة / مسألة ٢٣٦ ج ١ ص ٤٩٥ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب المواضع التي تجوز الصلاة فيها ج ٧٣٢ ص ٢٤٤ ، وسائل

الشيعة : باب ٢٩ من ابواب النجاسات ج ١ ص ١٠٤٢ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ج ٩١ ص ٢٧٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب

١١٤ ج ٣ ص ١٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب النجاسات ج ٥ ص ٢

ص ١٠٤٣ .

(٤) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ج ١٠٤ ص ٣٧٧ .

(٥) وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب النجاسات ج ٦ ص ١٠٤٣ .

(٦) فقه الرضا : باب ٥٣ ص ٣٠٣-٣٠٤ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٢ من ابواب النجاسات

ج ٥ ص ٥٧٤ .

(٧) الكافي : باب الذنوب ج ١٨ ص ٢٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب جهاد النفس

ج ٢ ص ١١٤١ .

والمناقشة بعدم إرادة المعنى الشرعي من لفظ الطهارة ، مدفوعة : بما مرّ غير مرة من إمكان دعوى ثبوت الحقيقة الشرعية فيها في عصر النبي (صلى الله عليه وآله) فضلاً عن عصر الصادقين (عليهما السلام) ، على أنه لو سلم عدم ثبوتها فلا ريب في إرادته هنا ؛ لكونه مجازاً راجحاً في نفسه ، أو للشهرة والإجماع المتقدمين ، كالمناقشة باحتمال إرادة العفو من الطهارة ، نحو قوله (عليه السلام) : « كلّ يابس ذكي »^(١) ؛ ضرورة أنه مجاز لا دليل عليه ، بل الدليل على خلافه ، وكالمناقشة بعدم دلالة بعضها على تمام المدعى من الأرض وغيرها والبول وغيره ، وتناول الآخر لغيره كخبر الحضرمي ؛ إذ هي واضحة الاندفاع .

فلا يليق بفقهاء التوقّف في الاستدلال بها لنحو هذه المناقشات الواهية ، سيّما بعد اعتضادها بصحيح زرارة وحديد بن حكيم الأزدي جميعاً ، قالوا : « قلنا لأبي عبد الله (عليه السلام) : السطح يصيبه البول أويبال عليه ، يصلى في ذلك المكان ؟ فقال : إن كان تصيبه الشمس والريح وكان جافاً فلا بأس ، إلّا أن يتخذ مبالاً »^(٢) .

وعليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام) في حديث قال : « ... سألت عن البواري يصيبها البول ، هل تصلح الصلاة عليها إذا جفّت من غير أن تغسل ؟ قال : نعم لا بأس »^(٣) .

(١) تقدّم في ص ٣٢١ .

(٢) الكافي : باب الصلاة في الكعبة وفوقها ... ح ٢٣ ج ٣ ص ٣٩٢ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٩٩ ج ٢ ص ٣٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٤٢ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٩٠ ج ١ ص ٢٧٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٤

كصحيحه الآخر عنه (عليه السلام) : « ... سألته عن البواري يبلّ قصبها بماء قدر، أيصلى عليه ؟ قال : إذا يبست فلا بأس ... » ^(١) .
 وخبر ابن أبي عمير : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : عن البارية يبلّ قصبها بماء قدر هل تجوز الصلاة عليها ؟ فقال : إذا جفت فلا بأس بالصلاة عليها » ^(٢) .

والمناقشة في الأول : باشتماله على الريح ، وفيما بعده بعدم تقييد الجفاف بالشمس ، وفيها بل وصحيح زرارة الأول باحتمال إرادة ما عدا السجود من الصلاة عليه ، سيّما صحيحتي عليّ بن جعفر؛ لأنّه نفسه سأل أخاه (عليهما السلام) « عن البيت والدار لا يصيبهما الشمس ويصيبها البول ويغتسل فيهما من الجنابة ، أيصلى فيهما إذا جفّا ؟ قال : نعم ... » ^(٣) ومن المعلوم إرادة ذلك منه ، وبعدم الدليل على اشتراط طهارة محلّ السجود .

مدفوعة : بعدم قدح الأولين في الحجّة والإجماع المحكي مستفيضاً إن لم يكن متواتراً أو محصّلاً - بحيث لا يقدح فيه ما عن الراوندي ^(٤) من جواز

ح ٢ ج ١ ص ١٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٤٢ .

(١) قرب الاسناد : ص ٩٧ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس

ح ٨٥ ج ٢ ص ٣٧٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٤٤ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب المواضع التي تجوز الصلاة فيها ح ٧٣٧ ج ١ ص ٢٤٥ ، تهذيب

الأحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٧١ ج ٢ ص ٣٧٠ ، وسائل

الشيعة : باب ٣٠ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٤٤ ، وهو عن عمار الساباطي .

(٣) قرب الاسناد : ص ٩٠ ، من لا يحضره الفقيه : باب المواضع التي تجوز الصلاة فيها ح ٧٣٦ ج ١

ص ٢٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٤٣ .

(٤) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦١ .

السجود على ما جففته الشمس وإن لم يطهر- على اشتراط طهارة محل السجود ، بل خبر علي بن جعفر الأخير دالّ عليه أيضاً ، كظهور الفاء فيه في صحيح زارة الأول ؛ إذ هو كالعلة أو التفرع ، وعدم قبح الثالث في الظهور الناشئ من ترك الاستفصال عن المباشرة بالرطوبة وعدمها وعن السجود عليه وعدمه ، خصوصاً إذا ادّعي ظهوره في إرادة وقوع تمام الصلاة عليها مباشرة ، أو عدم صدق اللفظ حقيقةً على الفرض .

بل قد يشعر أول موثقة الساباطي بكون المفهوم من قوله : « يصلى عليه » و« لا يصلى عليه » السجود ، قال : « ... سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الموضع القذريكون في البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس ولكنّه قد يبس الموضع القذر ، قال : لا يصلى عليه ، وأعلم موضعه حتى تغسله .

وعن الشمس هل تطهر الأرض ؟ قال : إذا كان الموضع قدراً من البول أو غير ذلك فأصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة ، وإن أصابته الشمس ولم يبس الموضع القذر وكان رطباً فلا تجوز الصلاة عليه حتى ييبس ، وإن كانت رجلك رطبة أو جبهتك رطبة أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القذر فلا تصلّ على ذلك الموضع ، وإن كان غير الشمس أصابه حتى ييبس فإنه لا يجوز ذلك ... »^(١) .

(١) ذكرت هذه الرواية في موضعين من التهذيب : الطهارة والصلاة ، إلّا أن ما ذكره في باب الطهارة ليس مشتملاً على تمام المنقول هنا ، بل من قوله : « عن الشمس هل تطهر الأرض » ، وما ذكره في الصلاة ليس فيه عبارة : « وإن كان غير الشمس أصابه » والتي سوف يأتي الكلام عليها .

تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٨٩ ج ١ ص ٢٧٢ ، والصلاة / باب ١٧ ما يجوز

ضرورة إرادته السجود عليه ، وإلا فلا مانع من الصلاة عليه مع السجود على غيره وإن كان يابساً بغير الشمس ، بل قوله (عليه السلام) فيه : « فالصلاة جائزة » دليل آخر على أصل المطلوب ، خصوصاً مع أمره في الصورة الأولى بإعلام الموضع لأجل غسله دونه هنا ، مع ملاحظة مطابقة الجواب للسؤال ، بل عن العلامة^(١) أنه بدونه يكون من تأخير البيان عن وقت الحاجة ، كما يشهد له غلبتها عنده ، وإن ناقشه فيه بعضهم^(٢) بأنّه من تأخير البيان عن وقت الخطاب ، بل ناقش في أصل دلالة هذه الوثيقة على الطهارة بإشعار مغايرة الجواب للسؤال بعدم الطهارة ، بل قوله (عليه السلام) فيه : « وإن كانت رجلك ... » إلى آخره كالصرح في عدم حصول الطهارة لما يتستة الشمس بحيث لا تضر مباشرة بالرطوبة ، بناءً على وُضْل قوله (عليه السلام) أخيراً : « وإن كان » بسابقه ، وأن الرواية « عين الشمس » بالعين المهملة والنون كما عن بعض النسخ ، بل في حبل البهائي^(٣) ووافي الكاشاني^(٤) : « إنه الصحيح الموجود في النسخ الموثوق بها » .

لكن قد تدفع الأولى بغلبة وقت الحاجة عند السؤال ، والثانية بأن الموجود فيما حضرني من نسخة الوسائل كالحكي عن الاستبصار^(٥) وبعض

الصلاة فيه من اللباس ح ٨٠ ج ٢ ص ٣٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٤٢ .

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦١ .

(٢) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / ما تزال به النجاسات ج ٥ ص ٤٤٦-٤٤٧ .

(٣) الحبل المتين : نبذة من المطهرات ص ١٢٦ .

(٤) الوافي : الطهارة / باب ٢٢ ذيل ح ٢٢ ج ٦ ص ٢٣٢ .

(٥) الاستبصار : الطهارة / باب ١١٤ ح ١ ج ١ ص ١٩٣ .

كتب فروع الأصحاب^(١) وبعض نسخ التهذيب « غير » بالغين المعجمة والراء المهملة ، بل في الذخيرة : « إنه المظنون صحته »^(٢) ، وكشف اللثام : « إنه أوضح » ، بل فيه : « إن أظهر كون الأولى سهواً من النسخ »^(٣) .

ويؤيده تذكير ضمير الفعل بعده ؛ ضرورة وجوب التأنيث على الأولى ، فلا ينافي حينئذ ما دلّ عليه أوله من الطهارة ، بل قد يؤكده ، فتكون الصور المبيّن حكمها فيه حينئذ ثلاثة .

واحتمال التربيع يجعله مفصلاً على أن يكون شرطاً جزأه « فإنه » فيتعلق حينئذ قوله (عليه السلام) : « وإن كان رجلك » بصورة يبوسة الموضع بالشمس لا رطوبته ؛ لمعلوماتها من سابقها .

يدفعه : - بعد أظهيرية الاتصال من الانفصال - أنه محتمل حينئذ للتعلق بسابقه ، ولا ينافيه ظهور حكمه منه ، خصوصاً في أخبار عتار الغالب اشتمالها على نحو ذلك ، بل قد يمنع ظهور حكمه إن حُمل على إرادة بيان صورة جفاف الموضع بالشمس لا على وجه اليبوسة ، بل على وجه لا تصل رطوبته إلى مباشره ، بناءً على عدم حصول الطهارة بذلك ، فتأمل . وللتعلق^(٤) بالصورة السابقة في صدره ، كما يؤول إليه لفظ « ذلك » فيه ، على أن يراد بعدم الصلاة عليه هناك السجود ، وهنا وإن لم يسجد ، وإن

(١) كمنتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٧ ، ومدارك الاحكام :

الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٦٣-٣٦٤ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٠ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٦-٥٧ .

(٤) معطوف على قوله في س ١١ : « للتعلق » .

كان الإنصاف أنها معاً بعيدان جداً إن لم يكونا ممنوعين .

لكن عليهما لا يكون فيه دلالة على خلاف المطلوب حتى على رواية الشيخ له في الزيادات بإسقاط قوله (عليه السلام) : « وإن كان غير الشمس ... » إلى آخره ، إلا أنه بعد أن عرفت ظهوره من الوجوه السابقة لم يقدح هذا التجشم على بعض التقادير ، بل لا بأس به في مقام الجمع .

بل لو قلنا بسقوط دلالته أصلاً كان فيما ذكرناه من الأدلة السابقة المؤيدة والمعتضدة بما عرفت ، بل وبسهولة الملة وسماحتها ، بل وببني العسر والخرج اللازمين على تقدير عدم الطهارة بالإشراق ، بل وبالسيرة من الناس كافة كما في الرياض^(١) في جميع الأزمنة على عدم إزالة النجاسة عن مثل الأرض بالماء ، وعلى الاكتفاء بالطهارة بالشمس ، بل وبما قيل^(٢) من عموم ما دلّ على طهورية الأرض ، ومن أنّ الشمس من شأنها الإسخان الملطف للأجزاء الرطبة والمصعد لها ، مع إحالة الأرض للأجزاء الباقية اليسيرة ، فتطهر حينئذٍ ، خصوصاً لو قلنا : إنّ الطهارة النظافة والنزاهة الحاصلتان بمجرد زوال القذارة عن المحلّ ، إلى غير ذلك - غنية وكفاية عن غيرها .

فما عن الراوندي^(٣) ووسيلة الطوسي^(٤) ومعتبر المصنّف^(٥) من القول بعدم الطهارة وإن عفي عنه بالنسبة للسجود دون المباشرة بالرطوبة ونحوها

(١) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٥ .

(٢) كما في المعبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٦ .

(٣) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦١ .

(٤) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٧٩ .

(٥) المعبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٦ .

ضعيف جداً ، وإن تبعهم بعض متأخري المتأخرين (١) ، مع عدم ثبوت ذلك عن المعبر ، وإن استجوده بعد أن نقل عدم الطهارة وجواز الصلاة عنها ، لكن في كلامه ما يقضي بالتردد ، بل الميل إلى الطهارة ، بل هو في مسألة تطهير الأرض بالذنوب كالصریح في المختار ، بل ما حضرنی من عبارة الوسيلة صريحة أو كالصریحة في خلاف ما حكى عنها من موافقة الراوندي كما اعترف به في الذخيرة (٢) وغيرها (٣) ، نعم هي ظاهرة أو صريحة في عدم تأثير الشمس طهارةً ولا عفواً ، فيكون ذلك من منفردات الراوندي ؛ إذ لم نعرف له موافقاً صريحاً من كبار الأصحاب حتى ابن الجنيد (٤) ؛ إذ المحكي عنه أنه احتاط في تجتنب الأرض المحففة بالشمس إلا أن يكون ما يلاقيها من الأعضاء يابساً ، وهو في خلافه أظهر منه في وفاقه .

وكيف كان فلا ريب في ضعفه ؛ إذ هو- مع ما فيه من منافاته لجميع ما دلّ على اشتراط الطهارة في السجود والتميم ونحوهما ، بناءً على ما عن الراوندي- ليس له إلا الأصل الغير الصالح لمعارضة شيء مما سمعت ، بل في الرياض تبعاً لغيره المناقشة في جريانه هنا بأن « مقتضاه النافع لثمره النزاع نجاسة الملاقي بالملاقاة ، وهو حسن إن خلا عن المعارض بالمثل ، وليس ؛ إذ الأصل بقاء طهارة الملاقي ، ولا وجه لترجيح الأول عليه ، بل هو به أولى ، كيف لا ؟! والأصل طهارة الأشياء حتى يعلم المسلم بين

(١) كالبهائي في الحبل المتين : الطهارة / في الطهرات ص ١٢٥ ، ونقله فيه عن والده ، والكاشاني

في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٩١ ج ١ ص ٧٩-٨٠ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٠ .

(٣) كمفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٣ .

(٤) نقله عنه المصنف في المعبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٦ .

العلماء ، ودلت عليه أخبارنا ، ولا علم هنا بعد تعارض الاستصحابين وتساقطهما ، فلا مخصص للأصالة المزبورة»^(١) بل في المعالم^(٢) والذخيرة^(٣) المناقشة في جريانه بالنسبة إلى نفس المتنّجس فضلاً عن الملاقي ، وإن كانا معاً ليسا بشيء عندنا كما مرّ غير مرّة ، سيّما الثانية ؛ إذ مرجعها إلى إنكار حجّية الاستصحاب في مثله المعلوم بطلانه في محله ، بل هو في خصوص المقام من الواضحات ؛ لظهور الأدلّة في بقاء ما ثبتت نجاسته أو طهارته إلى حصول مزيلهما شرعاً ، بل لا يعقل حصول أحدهما بدونه .

ودعوى تخصيص ذلك في البدن والثوب والآنية دون غيرها ممّا ثبت نجاسته بالإجماع المعلوم انتفاؤه على الاستمرار في محلّ النزاع من أغرب الدعاوي ، بل لا يحتاج ردّها إلى تسمير ساعد وإن أظنّب فيه في الحدائق^(٤) .

وإلا الموثّق^(٥) الذي قد عرفت البحث فيه ، وصحيح ابن بزيع : « سألت عن الأرض والسطح يصيبه البول أو ما أشبهه ، هل تطهره الشمس من غير ماء ؟ قال : كيف يظهر من غير ماء ؟ ! »^(٦) الواجب طرحه أو حمله على إرادة طهارته بها بعد جفافه بغيرها ، فإنّه حينئذٍ لا بدّ من ماء ليحجّف بها ثانياً حتّى يظهر ، كما صرّح به بعضهم^(٧) ، بل في الحدائق : « الظاهر أنّه

(١) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٥ .

(٢) معالم الدين : في المپهرات ص ٣٩٨-٣٩٩ .

(٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧١ .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / في المپهرات ج ٥ ص ٤٤١-٤٤٢ .

(٥) تقدم في ص ٤٠٢ .

(٦) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٩٢ ج ١ ص ٢٧٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٤

ح ٤ ج ١ ص ١٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب النجاسات ح ٧ ج ٢ ص ١٠٤٣ .

(٧) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٧ .

المشهور»^(١)، وهو كذلك بناءً على التحقيق من عموم طهارة الشمس للبول وغيره ممّا لا يبقى جرمه، أو على التقيّة من المحكي عن جمع من العامة^(٢)؛ لقصوره من وجوه عديدة عن مقاومة ما مرّ من الأدلّة المذكورة الظاهرة في المختار، كظهور الموثّق منها وخبري الحضرمي وابن أبي عمير وأحد صحاح عليّ بن جعفر وأحد معقدي إجماع الخلاف المؤيد بصريح الرضوي بل وغيره ممّا مرّ في عدم الفرق بين البول وغيره من النجاسات المشابهة له بعدم بقاء الجرميّة، كما هو صريح المتن وجماعة من الأصحاب^(٣)، بل الظاهر أنّه المشهور كما في الحدائق^(٤)، بل لا أعرف فيه خلافاً من غير المنتهى^(٥)، وإن حكى عن المبسوط^(٦) التصريح بعدم طهارة الخمر، وأنّ حمله على البول قياس، لكنّه بقرينة ما حكى عنه من التصريح بالتعميم السابق محتمل لكونه ممّا يبقى جرمه عنده. فلا يكون خلافاً في الحكم، كما أنّ ما حكى عن المقنعة^(٧) والنهاية^(٨) والمراسم^(٩)

(١) الحدائق الناضرة: الطهارة/ في المپطهرات ج ٥ ص ٤٥٠.

(٢) المجموع: ج ٢ ص ٥٩٦.

(٣) كالعلامة في القواعد: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٨، والنهاية: الطهارة/ انواع المپطهرات ج ١ ص ٢٩٠، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر): ازالة النجاسة ص ٦٠.

(٤) الحدائق الناضرة: الطهارة/ في المپطهرات ج ٥ ص ٤٥٠.

(٥) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٨.

(٦) المبسوط: الصلاة/ الثوب والبدن والارض اذا اصابته نجاسة ج ١ ص ٩٣.

(٧) المقنعة: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ص ٧١.

(٨) النهاية: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٣.

(٩) المراسم: الطهارة/ تطهير الثياب ص ٥٦.

والاصباح (١) وغيرها (٢) من الاقتصار على البول كذلك ؛ لاحتمال المثالية كصحيح زرارة ، فما في المنتهى (٣) حينئذٍ من التخصيص بالبول ضعيف جداً إن لم يكن تأويل كلامه إلى المختار.

نعم لا طهارة مع بقاء الجرم كالدم ، كما صرح به في الذكرى (٤) والروض (٥) والمدارك (٦) وغيرها (٧) ، بل في الحقائق : « لا خلاف فيه على الظاهر » (٨) ، بل في المدارك (٩) واللوامع (١٠) الإجماع على اعتبار زوال الجرم في الطهارة ، وإليه يرجع ما عن ابن الجنيّد (١١) من التصريح بعدم طهارة المجزرة والكنيف ؛ للأصل وظهور الأدلة في غيره ، بل اعتبار الإشراق في خبر الحضرمي كالصريح في خلافه ؛ ضرورة عدم تحققه في الفرض ، لحيلولة جرم النجاسة الذي لا يطهر بجفاف الشمس قطعاً بل ضرورةً.

فلا تثمر يبوسة ما تحته بحرارة الشمس ، كما لا تثمر مع غيره من

(١) الاصباح (ضمن سلسلة التبايع الفقهية) : في النجاسات ج ٢ ص ٢٤ .

(٢) ككشف الحق : الطهارة / مسألة ٢٥ ص ٤١٨ .

(٣) راجع هامش رقم (٥) في الصفحة السابقة .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٥) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٩ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٦٧ .

(٧) كجامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٨ .

(٨) الحقائق الناضرة : الطهارة / في المطهرات ج ٥ ص ٤٥١ .

(٩) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٦٧ .

(١٠) اللوامع : الطهارة / ازالة النجاسات ص ٢٠٣ (مخطوط) .

(١١) نقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٧ .

الحواجب ذوات الظلّ حتّى السحاب ، بل في كشف الأستاذ^(١) إلحاق احتراق القرص بذلك ؛ لعدم صدق الإشراق حينئذٍ ، واحتمال اعتبار التجفيف دونه منافٍ لقواعد الإطلاق والتقيد ، ولذا لم يظهر خلاف بين الأصحاب في عدم حصول الطهارة لشيئين متنجسين منفصلين أحدهما غير الآخر كحصيرين أو حجرين إذا جمعا ، بل يختصّ التطهير بالعالي الذي أشرقت عليه الشمس ، دون الأسفل وإن كان جفافه بحرارة الشمس .

بل قد توهم عبارة المنتهى^(٢) اختصاص التطهير بالظاهر الذي أشرقت عليه الشمس بالنسبة للشيء الواحد كالأرض دون ما جفت من الباطن ، وإن كان في غاية الضعف ؛ للفرق الواضح بينها بصدق الإشراق على الثاني وإن اختصّ بالظاهر ، دون الأول .

بل التأمل في الأدلة السابقة من الأخبار يورث القطع بتناولها لمثله ، ولذا صرح بالطهارة فيه في جامع المقاصد^(٣) ، والروض^(٤) والروضة^(٥) وغيرها^(٦) ، لكن ينبغي تقييده بما لو كانت النجاسة متصلة وسارية من الظاهر إلى الباطن وجفأ بها معاً ، لا ما إذا اختصّ الجفاف بالظاهر ، فإنه يظهر هو حينئذٍ خاصّة كما صرح به في كشف الغطاء^(٧) ، ولا ما إذا كانت

(١) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٨٠ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٨ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٠ .

(٥) الروضة البهية : الطهارة / في المطهرات ج ١ ص ٦٧ .

(٦) كالمهذب البارع : الطهارة / في المطهرات ج ١ ص ٢٥٧ ، ومسالک الافهام : الطهارة / احكام

النجاسات ج ١ ص ١٤ ، وكفاية الاحكام : الطهارة / في المطهرات ص ١٤ .

(٧) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٨٠ .

مختصة بالباطن وجففته الشمس بالإشراق على الظاهر الطاهر، فإنه لا يبعد عدم حصول الطهارة له وإن كان شيئاً واحداً، كما عساه يلوح من الذخيرة^(١) بل وغيرها^(٢)، اقتصاراً على المتبادر المنساق من الأدلة، بل خبر الحضرمي ظاهر في ذلك .

كما أنه ظاهر - خصوصاً على روايته بلفظ «كلّ» - في عموم الحكم بطهارة الشمس للأرض ونحوها، بل ﴿وكذا كلّ ما لا يمكن نقله كالنباتات والأبنية﴾ ونحوها كما هو الأقوى في النظر، خلافاً لما عن المهذب^(٣) من النصّ على عدم طهارة غير البواري والحصر بها الذي هو في غاية الضعف والغرابة؛ لمخالفته عموم الخبر المذكور، ونصّ صحيح زرارة السابق على طهارة السطح والمكان الذي يصلّى فيه، وظهور صحيحه الآخر في السطح، وموثّق عمّار في الأرض، بل لا أعرف خلافاً من غيره في طهارة الأرض بها، بل يمكن دعوى تحصيل الإجماع على خلافه فيها فضلاً عن محكيته من غير واحد^(٤).

بل من الغريب نصّه على طهارة الحصر بها إلحاقاً لها بالبواري، مع خلق الأخبار عن التعرّض لها، وتركه الأرض المدلول عليها بما عرفت، فلو عكس بأن ذكر الأرض والبواري وترك الحصر كما عن النزّهة^(٥) كان أولى، وإن كان لا خلاف يعرف أيضاً في طهارتها بما ممّا عدا النزّهة، بل هي

(١) ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٧١ .

(٢) كروض الجنان: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٧٠، ومسالك الافهام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٤ .

(٣) المهذب: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٥٢ .

(٤) الخلاف: الصلاة/ مسألة ٢٣٦ ج ١ ص ٤٩٥ .

(٥) نزّهة الناظر: في المطهرات ص ٢١ .

من معقد إجماع الخلاف (١) ونفي خلاف التنقيح (٢) ، بل لعل مراده فيها بالبواري ما يشملها كالأخبار ، كما يشهد له ما في كشف اللثام : « إني لم أعرف في اللغة فرقاً بين الحصر والبارية ، وفي الصحاح والديوان والمغرب أن الحصر هو البارية » (٣) انتهى .

ولا ينافيه ما يتراءى من عرف هذا الزمان من اختصاص البارية بالعمولة من القصب والحصر بالمعمول من غيره ، على أنه إن لم نقل بشمولها له لغة أمكن إلحاقه بها إلغاءً للخصوصية بمعونة فهم الأصحاب ، بل في المنتهى (٤) والجامع (٥) وعن المبسوط (٦) إلحاق كل ما عمل من نبات الأرض غير القطن والكتان ، وإن كان لا يخلو من نظر ؛ لعدم دليل معتبر على التعدية المذكورة بحيث يقطع الأصل ، وخبر الحضرمي - مع أنه لا جابر له فيما نحن فيه - محتمل لإرادة ما لا ينقل عادةً من الأشياء التي يعتاد إشراق الشمس عليها ، كالأبنية ونحوها ، ولا ينافيه العموم اللغوي فيه بعد ظهور مدخول « كل » في ذلك مع ملاحظة دخولها .

ومن هنا نصّ في جامع المقاصد (٧) والموجز (٨) وغيرهما (٩) على عدم

(١) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٦ ج ١ ص ٤٩٥ .

(٢) التنقيح الرائع : الطهارة / في الطهرات ج ١ ص ١٥٥ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٧ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٨ .

(٥) الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٤ .

(٦) المبسوط : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ٣٨ .

(٧) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٨ .

(٨) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الطهارة / ازالة النجاسة ص ٦٠ .

(٩) كالمهذب البارع : الطهارة / في الطهرات ج ١ ص ٢٥٦ ، وذكرى الشيعة : الطهارة / احكام

طهارة غير الحصى والبارية من المنقولات ، بل هو ظاهر باقي الأصحاب عدا من عرفت ، مع ظهور عملهم بالخبر المذكور في غير الأرض مما لا ينقل ؛ إذ في القواعد (١) والإرشاد (٢) والتذكرة (٣) - بل في الذخيرة (٤) والبحار (٥) والكفاية (٦) : «إنه المشهور بين المتأخرين» ، بل عن الدلائل (٧) : «إنه المشهور»- النص على طهارة النبات والأبنية كالمختلف (٨) وعن النهاية (٩) والتلخيص (١٠) ، لكن مع إبدال النبات بالأشجار، وعن التبصرة (١١) الأبنية ، والتحرير (١٢) النباتات وشبهها ، وفي المنتهى (١٣) وعن كتب الشهيد (١٤) ما لا ينقل ، بل عن الدلائل (١٥) نسبته إلى المتأخرين ، وفي

النجاسات ص ١٥ .

- (١) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .
- (٢) ارشاد الاذهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٤٠ .
- (٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .
- (٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٠ .
- (٥) بحار الانوار : باب ١٢ من ابواب النجاسات ذيل ح ١٨ ج ٨٠ ص ١٥١ .
- (٦) كفاية الاحكام : الطهارة / في المطهرات ص ١٣ (هامش الصفحة) - ١٤٠ .
- (٧) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٣ .
- (٨) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦١ .
- (٩) نهاية الاحكام : الطهارة / انواع المطهرات ج ١ ص ٢٩٠ .
- (١٠) تلخيص المرام : الطهارة / في المطهرات ص ٣١ (مخطوط) .
- (١١) تبصرة المتعلمين : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ .
- (١٢) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٥ .
- (١٣) منتهى المطلب : الطهارة / في المطهرات ج ١ ص ١٧٨ .
- (١٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ ، البيان : الطهارة / في المطهرات ص ٣٩ ، الدروس الشرعية : الطهارة / في المطهرات ص ١٧ .
- (١٥) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٣ .

الموجز (١) ما اتصل بالأرض ولو ثمرة والأبنية ومشابهها ولو خصاً (٢) ووتداً ، وكذا السفينة والدولاب وسهم الدالية (٣) والدياسة ، وعن المذهب البارع (٤) ما جاور الأرض إذا اتصل بها كالطين الموضوع عليها تطبيقاً أو على السطح ، وكذا الجصّ المثبت بإزاء الحائط حكمه حكم البناء ، وكذا المطين به ، وكذا القير على الحوض والحائط ، بل عنه أنه يلحق بالأبنية مشابهها وما اتصل بها ممّا لا ينقل عادةً كالأخصاص والأخشاب المستدخلة في البناء ، والأجنحة والرواشن (٥) والأبواب المغلقة وأغلقها والرفوف المسطرة والأوتاد المستدخلة في البناء، إلى غير ذلك من كلمات الأصحاب ممّا يظهر منها العمل بالخبر المذكور؛ لبعد احتمال كون مدرّكهم غيره .

فمن هنا أتجه حينئذٍ القول بعمومه لسائر ما يصلح تناوله له ممّا لا ينقل ممّا تقدّم وغيره بعد انجبار سنده بما عرفت ، وتأيدّه بالرضوي السابق ، وسهولة الملة وسماحتها ، وعدم ظهور الفرق بين الأرض وبينه ، بل قد يظهر إرادة المثالية منها بمعونة ما سمعت وبالسيرة المستقيمة في أكثر أفرادها إن لم يكن جميعها ، وغير ذلك .

(١) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الطهارة / إزالة النجاسة ص ٦٠ .

(٢) الخصص - بالضم والتشديد - البيت من القصب مجمع البحرين : ج ٤ ص ١٦٨ مادة (خصص) .

(٣) الدالية : خشبة تصنع كهيئة الصليب وتشد برأس الدلو ثم يؤخذ حبل يربط طرفه بذلك وطرفه الآخر يجذع قائمة على رأس البئر ويستقى بها . مجمع البحرين : ج ١ ص ١٤٦ مادة (دلا) .

(٤) المذهب البارع : الطهارة / في المطهرات ج ١ ص ٢٥٦-٢٥٧ .

(٥) الروشن : هي أن تخرج اخشاباً إلى الدرب وتبني عليها وتجعل لها قوائم من اسفل . مجمع البحرين : ج ٦ ص ٢٥٥ مادة (رشن) .

بل لعلّ منه الأواني المثبتة والعظيمة ، كما نصّ عليه في كشف اللثام^(١) ، والفواكه ما دامت على أشجارها ، كما عن ابن فهد^(٢) ، وجامع المقاصد^(٣) والروض^(٤) النصّ عليها ، بل في الروضة : « وإن حان قطافها »^(٥) خلافاً لما عن ظاهر نهاية الفاضل^(٦) أو صريحها فلا تطهر ، بل قد يظهر من الذخيرة^(٧) وعن المعالم^(٨) الميل إليه إذا حان القطع ، وإن كان الاحتياط ذلك .

بل قد يظهر من المحكي عن فخر الاسلام^(٩) عموم الحكم لما لا ينقل وإن عرض له النقل كالنباتات المنفصلة من الخشب والآلات المتخذة من النباتات ، وإن كان لا يخلو من نظر ؛ لعدم اندارجه في الخبر المذكور بعد التنزيل المزبور ؛ إذ العبرة بوصف عدم النقل حال الجفاف ، أو حال التجسّس في وجه ضعيف ، أو حالهما في وجه قوي ، اللهم إلا أن يستند في ذلك إلى الاستصحاب ، وفيه بحث ، ومن هنا جعله في الحقائق^(١٠) قولاً غريباً .

(١) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٦ .

(٢) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الطهارة / ازالة النجاسة ص ٦٠ ، والمهذب البارع :

الطهارة / في المطهرات ج ١ ص ٢٥٧ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٨ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٩ .

(٥) الروضة البهية : الطهارة / في المطهرات ج ١ ص ٦٧ .

(٦) نهاية الاحكام : الطهارة / انواع المطهرات ج ١ ص ٢٩٠ .

(٧) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧١ .

(٨) معالم الدين : في المطهرات ص ٤٠١ .

(٩) نقله عنه ابن فهد في المهذب البارع : الطهارة / في المطهرات ج ١ ص ٢٥٦ .

(١٠) الحقائق الناضرة : الطهارة / في المطهرات ج ٥ ص ٤٤٩ .

نعم ، يمكن عموم الحكم للأرض خاصة وإن نقلت كالحجر ونحوه ؛ لصدق اسم الأرض ، ولفحوى طهارة توابع الأرض من الحصى وغيره ، لا للخبر السابق ، ولعلّه لذا نصّ في المنتهى ^(١) على طهارة حجر الاستنجاء ، مع أنّه لا يخلو من نظر أيضاً ؛ لتبادر غير ذلك من الأرض ، لكن يمكن عموم الحكم لسائر ما ينقل بعد صيرورته ممّا لا ينقل ، كما يومیّ إليه التمثيل بنحو ذلك ممّن عرفت ، وإن كان لا يخلو أيضاً من نوع تأمل .

إلا أنّه على كلّ حال ما في معتبر المصنّف ^(٢) من التردّد في طهارة ما لا ينقل ما عدا الأرض - بل عن القطب الراوندي ^(٣) النصّ على المنع في غيرها منه ، كما عساه الظاهر من اقتصار مقنعة المفيد ^(٤) ونافع المحقّق ^(٥) وغيرهما ^(٦) عليها منه ، بل في السرائر التصريح بذلك مع التمثيل له بالنبات ، بل قال فيها : « وقد روي أنّ ما طلعت عليه الشمس فقد طهرته ، وهي رواية شاذّة ضعيفة لا يلتفت إليها ولا يعرج عليها » ^(٧) بل مال إليه بعض متأخري المتأخّرين ^(٨) - محلّ للنظر بل المنع ؛ لما عرفت .

(١) منتهى المطلب : الطهارة / آداب التخلي ج ١ ص ٤٦ .

(٢) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٧ .

(٣) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦١ .

(٤) المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٧١ .

(٥) المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ١٩ .

(٦) كالنهاية : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٥٣ .

(٧) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٢ .

(٨) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٦٥ ، والكاشاني في

مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٩١ ج ١ ص ٨٠ .

لما في الرياض^(١) من الاستدلال على التعميم المذكور بل والأعم منه - لاندراج المنقول فيه إلا ما علم خروجه بإجماع ونحوه - بالأصل المزبور الذي نقلناه عنه سابقاً في البحث عن عموم الحكم لكل نجاسة ؛ إذ هو بعد تسليمه له إنما يقتضي عدم نجاسة الملاقى لما شك في تطهير الشمس له من النجاسات والأمكنة ؛ لتعارض الاستصحابين ، فيبقى عموم طهارة كل شيء حتى يعلم سالماً ، لا أنه يقتضي طهارة الملاقى بالفتح - بحيث يجوز السجود عليه والتيمم منه ونحو ذلك ؛ ضرورة عدم معارضة الاستصحاب فيه نفسه بشيء ؛ إذ استصحاب طهارة الملاقى - بالكسر - يكفي فيه عدم العلم بنجاسة الملاقى - بالفتح - لا عدم نجاسته واقعاً حتى يعارضه بالنسبة إليه نفسه ، كما هو واضح ، فلولا عموم الخبر المذكور المنجر والمؤيد بما سمعت لا تجب البناء عليه في جميع صور الشك في النجاسات والأمكنة .

ومن هنا كان المتجه البقاء عليه فيما إذا جفت بغير الشمس من ريح أو غيرها ، خصوصاً بعد اعتضاده بما في المنتهى من أنه « لو جفت بغير الشمس لم يطهر عندنا قولاً واحداً »^(٢) ، وما في التحرير^(٣) من الإجماع على ذلك ، وما في موثق عمّار السابق^(٤) ، بل وصحيح ابن بزيع^(٥) .

فما في موضع من الخلاف^(٦) من الحكم بالطهارة بهبوب الريح

(١) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٥ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٥ .

(٤) في ص ٤٠٢ .

(٥) المتقدم في ص ٤٠٧ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٨٦ ج ١ ص ٢١٨ .

كالشمس ضعيف جداً ، وإن كان ظاهره أو صريحه دعوى الإجماع عليه فيه ، لكنه موهون بالإجماعين السابقين اللذين يشهد لهما التتبع لكلمات الأصحاب ، وما في السرائر^(١) من نسبة ذلك من الشيخ إلى خلاف الإجماع ، وأنه مذهب الشافعي^(٢) ، بل وبتصريحه نفسه في موضع آخر منه^(٣) أيضاً بعدم طهارة ما يجتف بغير الشمس ، بل ظاهره أو صريحه الإجماع عليه ، ولذا كان من المحتمل قوياً إرادته بالطهارة ما في المنتهى^(٤) والمختلف^(٥) زوال الأجزاء الملاقية للنجاسة بهبوب الرياح لا جفافها أو غيره ؛ صوناً لكلامه عن التنافي ، وإلا كان ضعيفاً .

كضعف التمسك له بإطلاق خبر ابن أبي عمير^(٦) وصحيح علي بن جعفر^(٧) وخبره الآخر المسؤول فيه « عن البيت والدار لا يصيبها الشمس ويصيبها البول ويغتسل فيها من الجنابة ، أيسلّى فيها إذا جفا ؟ فقال : نعم »^(٨) كصحيح زرارة وحديد المتقدم سابقاً المشتل على سؤالها الصادق (عليه السلام) « عن السطح يصيبه البول أو يبال عليه ، يسلّى في ذلك المكان ؟ فقال : إن كان تصيبه الشمس والريح وكان جافاً فلا بأس ، إلا أن يتخذ مبالاً »^(٩) وبأصالة الطهارة وعموماتها بناءً على عدم جريان

(١) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٢ .

(٢) المجموع : ج ٢ ص ٥٩٦ .

(٣) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٦ ج ١ ص ٤٩٥ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٨ .

(٥) مختلف الشيعة : الطهارة / النجاسات واحكامها ص ٦١ .

(٦) تقدم في ص ٤٠١ .

(٧) تقدما في ص ٤٠١ .

(٨) تقدم في ص ٤٠١ .

(٩) تقدم في ص ٤٠٠ .

استصحاب النجاسة في مثله ممّا مدرّكها الإجماع المفقود في محلّ النزاع ، أو على ما سمعته سابقاً من الرياض .

ضرورة فساد الأخير بما عرفت ، كضرورة وجوب تقييد الخبر الأوّل والصحيحين بما سمعت لو أريد من الصلاة فيها ما يشمل السجود ، على أنّها قد اشتملت على البواري ، ودعوى الشيخ في الأرض ، كوجوب تنزيل الثالث على إرادة ما عدا السجود من الصلاة فيه حتّى من الخصم إن لم يقيّد الجفاف فيه بالريح ، والرابع على التقيّة أو الريح التي لا تنافي نسبة الجفاف إلى الشمس ؛ لأنّ التحقيق عدم منافاة مثلها حينئذٍ للطهارة بها كما صرّح به غير واحد^(١) ، على حسب غيرها من الضمائم من النار ونحوها ؛ لتناول الأدلّة ، وعدم الانفكاك من مثل الريح غالباً .

إنّما الممنوع حصول نسبة الجفاف إلى غيرها منفرداً أو مجتمعاً معها بشرط الاجتماع ، أمّا لو كان مبدأ التجفيف إلى شيء وغايته إلى آخر فالمدار على الغاية ، كما صرّح به الأستاذ في كشفه^(٢) ، لكن مع فرض بقاء رطوبة يصدق معها الجفاف .

وهل المدار في حصول الطهارة بالشمس اليابس أو الجفاف الذي لا تعلق معه رطوبة في الملاقي ؟ وجهان ، ينشآن من ملاحظة الأخبار ، إلّا أنّ الاستصحاب يشهد للأوّل .

وعليه فهل يكفي في حصول الطهارة بها عدم الجفاف قبلها وإن لم يكن فيه رطوبة تعلق بملاقية ، أو لا بدّ من رطوبته رطوبة تعلق في الملاقي فتيبسه

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٦٧ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٦ .

(٢) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٨٠ .

الشمس ؟ وجهان أيضاً ، لكن يشهد الاستصحاب لثانيتها ، فتأمل .
ومنها : النار التي أشار المصنف بقوله : ﴿ وتطهر النار ما أحواله ﴾
رماداً أو دخاناً من الأعيان النجسة ذاتاً ، على المشهور بين الأصحاب
نقلاً^(١) وتحصيلاً^(٢) شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل هي كذلك في جامع
المقاصد^(٣) وظاهر التذكرة^(٤) وعن السرائر^(٥) فيها ، وفي الخلاف^(٦)
واللوامع^(٧) وعن ظاهر المبسوط^(٨) في الأول ، وفي ظاهر المنتهى^(٩)
والتذكرة^(١٠) في الثاني ، بل في أولهما^(١١) وكشف اللثام^(١٢) وظاهر
الذكرى^(١٣) : « إنّ الناس مجمعون على عدم التوقي عن رماد الأعيان

(١) نقلت الشهرة في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٦٧-٣٦٨ ،
والحدائق الناضرة : الطهارة / في المطهرات ج ٥ ص ٤٥٩ ، ورياض المسائل : الطهارة / احكام
النجاسات ج ١ ص ٩٥ .

(٢) ممن قال بذلك : ابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٥ ، والعلامة في
المنتهى : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ ، والشهد في الذكرى : الطهارة / احكام
النجاسات ص ١٥ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : الطهارة / ازالة النجاسة ص ٦٠ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٥) السرائر : الاطعمة والاشربة / الاطعمة المحظورة ج ٣ ص ١٢١ .

(٦) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٩ ج ١ ص ٤٩٩-٥٠٠ .

(٧) اللوامع (لنراقي) : الطهارة / ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٠٤ (مخطوط) .

(٨) المبسوط : الاطعمة ج ٦ ص ٢٨٣ .

(٩) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٠ .

(١٠) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(١١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(١٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٧ .

(١٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

النجاسة» ، بل في الثاني : « وعن دخانها وأبخرتها » ، كصريح المعتبر^(١) والذكرى^(٢) في الدخان .

وهو الحجة بعد الأصل العقلي والشرعي السالم عن معارضة غير الاستصحاب الواضح عدم جريانه في المقام بتغير اسم الموضوع وحقيقته المعلق عليها حكم النجاسة ، والمعتضد بما وقع من غير واحد من الأصحاب^(٣) من الاستدلال عليه بصحيح ابن محبوب سأل أبا الحسن (عليه السلام) « عن الجصّ يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى ويخصّص به المسجد ، أيسجد عليه ؟ فكتب إليه بخطه : إنّ الماء والنارق قد طهّراه »^(٤) .

بل وبما عن قرب الاسناد عن عليّ بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال : « ... سألته عن الجصّ يطبخ بالعذرة ، أ يصلح به المسجد ؟ قال : لا بأس »^(٥) وإن كان هو مبنيّاً على ارادة السؤال عن رماد العذرة مثلاً المختلط مع الجصّ ؛ لأنّه يوقد بهما عليه الذي لوبقي على النجاسة نجس

(١) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٥٢ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٣) كالشيخ في الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٩ ج ١ ص ٥٠٠ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٦٨ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب ما يسجد عليه وما لا يسجد عليه ح ٨٣٣ ج ١ ص ٢٧٠ ، تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ١٣٦ ج ٢ ص ٢٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ٨١ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٩٩ ، وتقدم بعضه في ص ١٥٤ س ١١-١٢ .

(٥) قرب الاسناد : ص ١٢١ ، وسائل الشيعة : باب ٦٥ من ابواب احكام المساجد ح ٢ ج ٣

الخصّ بعد وضع الماء عليه للبناء به ، وعلى إرادة الطهارة حقيقةً بالنار التي أحواله رماداً في جواب الأول وإن ضمّ معها فيه الماء المعلوم عدم مدخليته في التطهير بالإجماع المحكي في المعتبر^(١) والمنتهى^(٢) المحمول من جهتهما على إرادة الطهارة المجازية منه ، فيكون كنحوما سبق من رش الثوب والمكان ونحوهما المحتمل نجاستهما استحباباً أو رفعاً للنفرة أو غير ذلك ، ولا بأس بإرادة الحقيقي والمجازي بعد قيام القرينة في وجهه .

على أنّه يمكن جعله من عموم المجاز الذي لا إشكال فيه معها ، بل في المدارك^(٣) والذخيرة^(٤) وغيرهما إمكان إرادة المجازي خاصّة الذي لا ينافي استفادة الحقيقي ممّا علم جوازه من تخصيص المسجد به والسجود عليه من الجواب ضمناً لا منه .

بل في الثاني احتمال إرادة ماء المطر من الماء ؛ إذ ليس في الرواية كون المسجد مسقفاً ، فيراد المعنى الحقيقي حينئذٍ فيها ، وإن كان قد يشكل بأنّه لا وجه له بعد فرض تطهير النار تلك الأجزاء ، بل وبدونه ؛ ضرورة عدم قابلية ماء المطر لتطهير الأجزاء النجسة عيناً .

نعم لو أريد تطهير الخصّ بماء المطر من نجاسته بإيقاد العذرة وعظام الموتى عليه بسبب ما فيها من الدسومة ونحوها ونفس تلك الأجزاء النجسة بإحالة النار لها رماداً كان ممكناً ؛ إذ عليه لا مانع من إرادة الطهارة الحقيقية من كلّ منهما .

(١) المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٥٢ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٦٨-٣٦٩ .

(٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧١ .

بل يمكن حينئذٍ بناءً على ذلك فرض الماء القليل أيضاً إن قلنا بقابليته لتطهير مثله ممّا ينفذ فيه ماء الغسالة ولا ينفصل عنه كما تقدّم سابقاً ، بل قد عرفت الاعتراف من بعضهم بدلالة خصوص هذا الخبر على ذلك .

كما أنّه يمكن أن يراد بتطهير الماء والنار له على أنّ النار مقدّمة لحصولها بالماء بسبب تخفيفها له تخفيفاً ينفذ فيه الماء ، إلّا أنّه يخرج عن الدلالة على المطلوب حينئذٍ .

بل في المعتمد^(١) والمنتهى^(٢) الإشكال في أصل دلالة عليه بعدم مدخلة الماء الذي يمازجه ويحيل به في التطهير إجماعاً ، وبعدم نجاسة الجصّ بالدخان ونحوه حتّى يحتاج إلى التطهير ، وبأنّه لم تصيّر النار ماداً حتّى يطهر بها بعد فرض نجاسته .

لكنّه كما ترى مبنيّ على إرجاع الضمير إلى الجصّ نفسه لا باعتبار ما خالطه من الأجزاء كما هو مبني الاستدلال ممّا على ما عرفت البحث فيه مفصلاً ، بل قد عرفت أنّا في غنية عن هذا الخبر ممّا سمعت من الأصل والإجماع وغيرهما .

فأعني أطعمة الكتاب من التردّد في الدخان أو هو الرمد ضعيف جداً ، على أنّ الموجود فيه هنا^(٣) : «ودخان الأعيان النجسة طاهر عندنا ، وكذا كلّ ما أحالته النار فصيّرتة رماداً أو دخاناً أو فحمّاً على تردّد» وهو محتمل أو ظاهر في الفحم خصوصاً بعد ظهور الإجماع منه أولاً على طهارة الدخان ، وإن كان قد يحتمل إرادته به البخار ، فلا خلاف فيه حينئذٍ فيما

(١) و(٢) راجع هامش رقم (١) و(٢) من الصفحة السابقة.

(٣) شرائع الاسلام : الاطعمة والاشربة / القسم الخامس ج ٣ ص ٢٢٦ .

ذكرنا .

كما أنه لا خلاف فيه أيضاً من المبسوط وإن حكى (١) عنه التصريح بنجاسة خصوص دخان الدهن النجس ، لكن علّله بأنّه لابدّ من تصاعد بعض أجزائه قبل إحالة النار لها بواسطة السخونة ، وهو واضح الخروج عن محلّ البحث .

كالمحكي عن نهاية الفاضل (٢) بعد حكمه بطهارة الدخان مطلقاً للاستحالة كالرماد وآنه « لو استصحب شيئاً من أجزاء النجاسة باعتبار الحرارة المقتضية للصعود فهو نجس ، ولهذا نهي عن الاستصباح بالدهن النجس تحت الظلال ؛ لعدم انفكاك ما يستحيل عن استصحاب أجزاء دهنية اكتسبت حرارة أوجبت ملاقاته الظل » ، وإن كان هو محلاً للنظر من وجوه أخر .

كتعليله النهي عن الاستصباح تحت الظلال بذلك ؛ إذ لا حرج على المالك بتنجيس ملكه ، وكدعواه عدم انفكاك ما يستحيل عن استصحابها ؛ إذ لمانع يمنعها عليه ، بل قد يدعى العفو عن مثل هذه الأجزاء ؛ للسيرة المحكيّة ممّن عرفت إن لم تكن محصّلة - التي هي أقوى من الإجماع في بعض الأحوال - على عدم توقّي الناس دخان الأعيان النجسة ، خصوصاً بعد اعتضادها بصريح الإجماع وظاهره .

وكالذي عساه يظهر منه من تنجس الدخان باستصحاب تلك الأجزاء وملاقاته لها ، فإنّه وإن كان قد يؤيده قاعدة قبول الأجسام النجاسة ، لكن قد يمنع بشهادة السيرة وحكمهم بطهارة الأبخرة التي تمرّ على الأعيان

(١) حكاه عنه الشيخ حسن في معالم الدين : في المطهرات ص ٤٠٣ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / انواع المطهرات ج ١ ص ٢٩٢ .

النجاسة الذي لا ينافيه ما في المنتهى^(١) من أنّ البخار المتصاعد من الماء النجس إذا اجتمعت منه نداوة على جسم صقيل وتقاطر حكم بنجاسته ، إلا أن يعلم تكوّنه من الهواء كالقطرات الموجودة على طرف إناء في أسفله جمد نجس ، فإنّها طاهرة ؛ إذ لعلّ مراده - بل هو الظاهر - الأجزاء المائية التي تتصاعد مع البخار وتجتمع ، ولذا حكم بالطهارة مع العلم بتكوّنها من الهواء ، بل هو ظاهر في عدم نجاسة ذلك البخار عنده .

نعم ، قد يناقش في تعليقه الطهارة على العلم ؛ إذ المتّجه العكس ، بل قد يناقش في أصل نجاسة هذه الأجزاء بما تقدّم آنفاً .

كما أنّه قد يستفاد منه أنّ المستحيل إلى شيء لورجع إلى المستحال منه لا يرجع حكم النجاسة ، وهو كذلك للأصل ، لكنّه إنّما يتمّ في المتنجس دون عين النجاسة .

وفي طهارته بإحالة النار له كالنجاسة وعدمها وجهان أوقولان ؛ ينشآن : من ظهور أولويّته من عين النجاسة ، بل وألويّة النار من الماء لأبلغيتها منه في الإزالة ، وإطلاق معقد صريح إجماع جامع المقاصد^(٢) وظاهر التذكرة^(٣) ، بل في مفتاح الكرامة عن الأستاذ أيّده الله : « لعله الظاهر من إطلاق الفقهاء ، بل يستفاد منهم الإجماع عليه »^(٤) . قلت : وهو كذلك وإن كان قد اقتصر بعضهم هنا على ذكر النجاسة ، بل حكى^(٥)

(١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٠ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٤) مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٧ .

(٥) كما في معالم الدين : في المطهرات ص ٤٠٣ .

عن الأكثر، لكن ملاحظة كلامهم في البحث عن طهارة الطين بالحزفية والأجرية ونحوهما تشرف الفقيه على القطع بعدم فرقهم بين النجس والمنتجس؛ ضرورة ظهور بحثهم في ذلك من حيث كون ذلك استحالة وعدمه، وإلا فلو فرض استحالة ذلك إلى الرماد ونحوه ممّا يقطع باستحالاته كان من المتسالم على طهارته حينئذٍ، كملاحظة إطلاقهم أو أكثرهم طهارة الكلب ونحوه بالملحّة مثلاً الشامل لما لوتنجس الماء به ثم صار هو معه ملحاً، بل في اللوامع^(١) الاستناد إلى حكمهم بطهارة الخمر والعذرة إذا صاراً خلّاً وترباً مع نجاسة الإناء بالأوّل والأرض بالثاني إذا كانت رطبة، وإن كان هو كما ترى ليس ممّا نحن فيه من طهارة المنتجس بالاستحالة لا التبعيّة، كاستناده إلى استحالة ما لاقى المنتجس من عين النجاسة؛ إذ البحث في الطهارة من النجاسة الحكمة الحاصلة للمنتجس شرعاً بملاقاة عين النجاسة كما هو واضح.

ومن أن الحكم بالطهارة مع الاستحالة لانتفاء الموضوع المعلق عليه شرعاً وصف النجاسة كالكلبيّة ونحوها، وذلك ليس إلّا في النجس ذاتاً دون المنتجس؛ لظهور عدم تعليق الحكم بنجاسته بملاقاته للنجس على كونه خشباً ونحوه، بل هو لآته جسم لاقى نجساً، والاستحالة لا ترفع ذلك، فيبقى الاستصحاب حينئذٍ محكماً وسالماً.

ولا ريب أن الأقوى الأوّل إن قلنا بأن النار من المطهّرات التعبدية، كما يوميئ إليه ذكره لها مستقلة للإجماع وغيره ممّا تقدّم ممّا يمكن شموله للنجس والمنتجس حتّى خبر الحصّ على أحد الوجوه، بل وإن قلنا بكون

(١) اللوامع (للنراقى): إزالة النجاسات ج ١ ص ٢٠٦ (مخطوط).

ذلك للاستحالة ؛ لظهور عدم جريان الاستصحاب فيه ، بل لعلّه من المنكرات في العادات .

ومنه ينقدح الشك في شمول أدلته لمثله ، بل قد يدعى ظهورها في غيره ، فيسبق أصل الطهارة - المؤيد في بعض الأحوال بعموم ما دلّ على طهارة المحال إليه كالمالح ونحوه ، وبما سمعته في بيان منشأ الشك - سالماً عن المعارض ، وسيأتي نوع تحقيق لذلك .

نعم ، يتّجه البحث في المتنّجس الذي تصيّره النار فحماً أو خزفاً أو أجراً أو حصاً أو نورة ؛ للشك في الاستحالة ، لا لآنها متنّجسة :

ففي المفاتيح^(١) وجامع المقاصد^(٢) واللوامع^(٣) وظاهر المعالم^(٤) والحدائق^(٥) والرياض^(٦) كما عن ظاهر حاشية الشرائع^(٧) والدلائل^(٨) ظهارة الأول ، بل في اللوامع نسبته إلى أكثر المتأخرين ، بل قد يظهر من الأول عدم الخلاف فيه ، لكن ظاهره النجس لا المتنّجس وإن كانا من وادٍ واحد عند التحقيق ؛ ضرورة أنّه إن كان ذلك استحالة لتغيّر الاسم والحقيقة بل هو رماد في الحقيقة فالمتّجه فيها الطهارة ، وإلا فلا ، فما في

(١) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٩٢ ج ١ ص ٨٠ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٣) اللوامع (للنراقي) : ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٠٦ (مخطوط) .

(٤) معالم الدين : في المطهرات ص ٤٠٣ - ٤٠٤ .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / في المطهرات ج ٥ ص ٤٦٣ .

(٦) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٥ .

(٧) حاشية الشرائع (للكركي) : الطهارة / احكام النجاسات ذيل قول المصنف : « وتطهر النار

ما أحواله » ص ٦١ (مخطوط) .

(٨) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٧ .

المعالم^(١) من التوقّف في النجس وعدم استبعاد الطهارة في المتنّجس لا يخلو من نظر أو منع .

وفي ظاهر المسالك^(٢) أو صريحها وظاهر الشرح الصغير لسيد الرياض^(٣) النجاسة ، بل لعلّها لازم تيمّم التذكرة^(٤) والذكرى^(٥) وجامع المقاصد^(٦) وغيرها^(٧) ؛ حيث جوزوا التيمّم بالخرق لعدم خروجه عن الأرض ، كما يومئ إليه جواز السجود عليه على ما قيل ، بل ظاهر تيمّم المعتبر^(٨) أنّه من المسلّمات ، بل تقدّم لنا في ذلك الباب ما له نفع تام ، وفيه شهادة على النجاسة .

وظاهر الروض^(٩) كصريح الكفاية^(١٠) والبحار^(١١) التوقّف .

وفي الخلاف^(١٢) واللوامع^(١٣) وظاهر شرح الأستاذ للمفاتيح^(١٤)

(١) معالم الدين : في المطهرات ص ٤٠٣-٤٠٤ .

(٢) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٤ .

(٣) الشرح الصغير للمختصر النافع : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٧٤ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ٥٤ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل الاضطرابي ص ٢١-٢٢ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ٤٨٣ .

(٧) ككشف اللثام : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ١٤٥ .

(٨) المعتبر : الطهارة / ما يتيمّم به ج ١ ص ٣٧٥ .

(٩) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٠ .

(١٠) كفاية الاحكام : الطهارة / في المطهرات ص ١٤ .

(١١) بحار الانوار : باب ١٢ من ابواب النجاسات ج ٨٠ ص ١٥٥ .

(١٢) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٩ ج ١ ص ٤٩٩ .

(١٣) اللوامع (للنراقي) : ازالة النجاسات ج ١ ص ٢٠٨ (مخطوط) .

(١٤) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٩٢ ذيل قول المصنف : «تطهر الاعيان النجسة بالاستحالة»

والرياض (١) أو صريحهما وعن المبسوط (٢) والنزهة (٣) والمعال (٤) وموضع من المنتهى (٥) وظاهر التذكرة (٦) طهارة الثائنين ، بل وكذا القواعد (٧) لكن على إشكال ، والبيان (٨) في وجه قوي ، بل في الخلاف (٩) الإجماع عليه .

وفي الروضة (١٠) وعن الروض (١١) والمسالك (١٢) النجاسة ، وصريح بعضهم (١٣) كظاهر آخر (١٤) التردد والتوقف ، وهو في محله ، بل قد يقوى في النظر النجاسة ؛ للشك إن لم يكن ظناً أوقطعاً في كون ذلك استحالة ، وتغيير الاسم بعد تسليمه أعم منها ، فيبقى استصحاب النجاسة

ج ١ ص ٥٠٠ (مخطوط) .

(١) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٥ .

(٢) المبسوط : الصلاة / الثوب والبدن والارض اذا اصابته نجاسة ج ١ ص ٩٤ .

(٣) نزهة الناظر : في المطهرات ص ٢١ .

(٤) معالم الدين : في المطهرات ص ٤٠٤ .

(٥) منتهى المطلب : الطهارة / آداب التخلي ج ١ ص ٤٦ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

(٧) قواعد الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

(٨) البيان : الطهارة / في المطهرات ص ٣٩ .

(٩) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٩ ج ١ ص ٥٠٠ .

(١٠) الروضة البهية : الطهارة / في المطهرات ج ١ ص ٦٧ .

(١١) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٠ .

(١٢) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٤ .

(١٣) كالمصنف في المعتبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٥٢ ، والعلامة في المنتهى :

الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(١٤) كالمشهيد في الذكرى : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ ، والدروس : الطهارة / في

المطهرات ص ١٧ .

كاستصحاب عدم الاستحالة سالماً .

وإجماع الشيخ - بعد عدم رفعه ما نجده من الشك في الاستحالة ، بل وعدم صلاحيته لذلك ؛ إذ هي من الموضوعات التي لا مدخلية لها فيها حتى لو أفاد الظن ؛ لعدم ثبوت حجية مثله هنا كغيره من الظنون بمصدق الموضوع لا معناه ، بل المعتبر القطع بالاستحالة أو ما هو بمنزلة - لا عبرة به .
والقول بالحكم بالطهارة له وإن لم تثبت الاستحالة بل وإن ثبت عدمها - مؤيداً بإطلاق ما دلّ على تطهير النار كخبر الجصّ (١) بل وخبر الخبز (٢) وكونها أولى من الشمس ، وذكرهم لها مستقلة عن الاستحالة ، ونحو ذلك - ضعيف جداً ؛ لوضوح قصوره مع الفرض المذكور عن إثبات ذلك ، بل يمكن تحصيل الإجماع على عدم الاكتفاء في تطهير النار بالتجفيف واليبوسة .

كوضوح ضعف الاستدلال على أصل طهارتها بفحوى خبري الخبز والجصّ ؛ لابتناؤه على العمل بهما ، وعلى مساواتهما للثاني ، بل وعلى إرادة تطهير النار نفسها للجصّ نفسه ممّا أصابه من دسومات العذرة وعظام الموقى المفروض كونها من نجس العين أو مستصحبة لبعض الجلد واللحم من هذا الخبر ، ودون ظهوره فيه فضلاً عن صراحته خرط القتاد كما يعرف ممّا سبق .

وأضعف منه الاستدلال بما في الرياض (٣) عليه وعلى غيره ممّا شك باستحالته باستصحاب الطهارة في الملاقي ، وقاعدتها الاستفادة من نحوه

(١) تقدم في ص ٤٢١ .

(٢) يأتي في ص ٤٣٦ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٥ .

(عليه السلام) : « كل شيء طاهر حتى تعلم ... » ^(١) إذ هما معاً يحكم عليهما استصحاب النجاسة في المشكوك باستحالته كما مرّ نظيره غيرهمرة ، بل أولهما بعد تسليمه لا يقتضي طهارة الملاقي - بالفتح - حتى يعارضه ؛ إذ أقصاه طهارة الملاقي - بالكسر - وهي أعم من الحكم بذلك .

وأما الأخيران فقد يعطي ذهاب الأكثر في باب التيمم إلى عدم جوازه بشانها وجماعة بأولهما إلى الطهارة هنا ؛ لاشتراكهما في المنشأ وهو الاستحالة ، كما أنه قد يشهد لها خبر الجصّ وظهور تغيير الاسم والحقيقة ، سيما الثاني ، لكنّي لم أجد أحداً صرح باختيارها في المقام ، نعم هو ظاهر الرياض ^(٢) أو صريحه وكشف اللثام ^(٣) في الثاني .

إلا أنّ القول بطهارتهما لعلّه لازم لمن قال بها في الحزف والآجر ، بل وكلّ من يتوقّف في إجراء الاستصحاب في مثل المقام ممّا شكّ فيه كالمعالم ^(٤) والذخيرة ^(٥) ، كما أنّ القول بالنجاسة قد يلزم القائل بجواز التيمم بهما ؛ إذ منشأه عدم تحقق الاستحالة أو تحقق عدمها المشترك في المقامين .

ولعلّك بملاحظة ما تقدّم لنا في ذلك المقام تكون على بصيرة فيما نحن فيه من القول بالنجاسة ، خصوصاً بعد تأييده باستصحاب الأحكام عند الشكّ في بقاء الموضوع ، بل واستصحاب الموضوع نفسه بناءً عليه ، وإن كانا معاً

(١) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٣ ، مستدرک الوسائل : باب ٣٠ من ابواب النجاسات ج ٤ ص ٥٨٣ .

(٢) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٥ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٧ .

(٤) معالم الدين : في المطهرات ص ٤٠٤ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٢ .

لا يخلوان من بحث ، والاحتياط في مثل المقام لا ينبغي تركه ، والله أعلم .
 لكن على كل حال فالبحث هنا إنما هو للشك في كون ذلك استحالة
 وعدمه ، وإلا فلو علم الثاني أو الأول لم يكن له وجه ؛ لظهور الاتفاق على
 توقف تطهير النار عليها ، ومن هنا كان المشهور بين الأصحاب نقلاً^(١)
 وتحصيلاً^(٢) على عدم طهر العجين ذاتاً^(٣) أو عرضاً بالخبز شهرة كادت
 تكون إجماعاً كما اعترف به بعضهم^(٤) ، بل هي كذلك ؛ إذ لم نعرف فيه
 خلافاً إلا من الشيخ في نهايته^(٥) ، فلم يربأساً بأكل الخبز المعجون بماء
 نجس معللاً له بأن النار قد طهرته ، وعن استبصاره^(٦) وظاهر الفقيه^(٧)
 والمقنع^(٨) ، مع أن النهاية ليست من كتبه التي أعدها للفتوى ، بل هي
 متون أخبار كما لا يخفى على الخبير الممارس ، كما أن الاستبصار من الكتب
 المعدّة لمجرد الجمع بين الأخبار ، على أنه قد احتل في اختصاص ذلك

(١) نقلت الشهرة في ذخيرة المعاد : الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٧٢ ، والحدائق الناضرة :
 الطهارة/ في المطهرات ج ٥ ص ٤٦٥ ؛ بل نسبه في المعالم (في المطهرات ص ٤٠٥) الى جمهور
 الاصحاب بعد استثناء الشيخ .

(٢) ممن قال بذلك : المصنف في المعتبر : الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٥٣ ، والعلامة في
 النهاية : الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ ، والسيد في مدارك الاحكام :
 الطهارة/ احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٦٩ ، وسيأتي ايضاً نقله عن بعض كتب الشيخ .
 (٣) أي النجس ذاتاً .

(٤) كالبهبائي في مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٩٢ ذيل قول المصنف : « تطهر الاعيان
 النجسة بالاستحالة » ج ١ ص ٥٠٢ (مخطوط) .

(٥) النهاية : الطهارة/ المياه واحكامها ص ٨ .

(٦) الاستبصار : الطهارة/ باب ١٥ ذيل ح ٤ ج ١ ص ٣٠ .

(٧) من لا يحضره الفقيه : باب المياه ذيل ح ١٨ ج ١ ص ١٤ .

(٨) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب ما يقع في البر ص ٤ .

بالمعجون بماء البئر المتنجس لا بالتغير، بل لعلّه مراد الأخيرين أيضاً؛ إذ لم يكن فيها إلّا جواز أكل الخبز ممّا عجن من ماء بئر وقع فيها شيء من الدواب فانت، بل في أولهما^(١) التصريح بأنّه إذا قطر خرأونبيذ في عجين فقد فسد، فلا بأس ببيعه من اليهود والنصارى بعد أن يبيّن لهم، ونحن لا ننكره وإن كان لعدم نجاسة البئر عندنا بغير التغير، بل وعلى القول بها فيه، لاختصاصها بأحكام كثيرة انفردت بها عن غيرها، فلعلّ هذا منها عندهما، فلا يقدحان في ذلك الإجماع، كما لا يقدح فيه ما سمعته من النهاية بعدما عرفت، وبعد رجوعه عن ذلك في المحكي من مبسوطه^(٢) وتهذيبه^(٣)، بل فيها نفسها في باب الأطعمة، بل ظاهره فيه أنّ ما ذكره هنا رواية لا فتوى، قال: «وإذا نجس الماء بمحصل شيء من النجاسات فيه ثمّ عجن به وخبز منه لم يجز أكل ذلك الخبز، وقد رويت رخصة في جواز أكله، وذكر أنّ النار قد طهرته، والأحوط ما قدمناه»^(٤) وإن كان في قوله: «أحوط» إشعار باختيار الجواز.

ومع ذلك كلّه فالمتبع الدليل، وهو على النجاسة قطعاً؛ للاستصحاب فيما لم تبقى النار شيئاً من أجزاء الرطوبة فضلاً عمّا بقي فيه كما هو الغالب، وما في المعالم^(٥) من عدم جريانه فيه، لكنّه لو قيل بطهارته دون ما بقي فيه

(١) من لا يحضره الفقيه: باب المياه ذيل ح ٢٥ ج ١ ص ١٩، بل صرح في ثانيها بذلك أيضاً، راجع المصدر السابق.

(٢) المبسوط: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ١٣.

(٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٢١ ذيل ح ٢٥ ج ١ ص ٤١٤.

(٤) النهاية: الأطعمة والاشربة/ الأطعمة المحظورة ص ٥٩٠.

(٥) معالم الدين: في الطهرات ص ٤٠٥-٤٠٦.

استلزم إحداث قول ثالث- جزاف من القول ، وإلا لظهر الثوب ونحوه لو جفف بالنار.

وصحيح ابن أبي عمير عن بعض أصحابه -بل قال : ما أحسبه إلا حفص بن البختري- عن الصادق (عليه السلام) : « في العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع ؟ قال : يباع مَمَّنْ يستحلّ أكل الميتة »^(١) كصحيحه الآخر عن بعض أصحابه ، لكن قال : « يدفن ولا يباع »^(٢) .

وخبر زكريّا بن آدم : « ... قلت لأبي الحسن (عليه السلام) : فخمّر أو نببذ قطر في عجين أو دم ، قال : فقال : فسد ، قلت : أبيع من اليهود والنصارى وأبين لهم ؟ قال : نعم ، فإنهم يستحلّون شربه ... »^(٣) .

والمناقشة^(٤) في السند بالإرسال ونحوه بعد الانحياز بما عرفت من الشهرة العظيمة بل في شرح الأستاذ : « ووافق الكل »^(٥) غير مسموعة ، خصوصاً وابن أبي عمير مراسيله كالمسانيد ، بل هو على ما قيل^(٦) مَمَّنْ أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، وأنه لا يروي إلا عن ثقة ، مع أن

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ٢٤ ج ١ ص ٤١٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٥

ح ٣ ج ١ ص ٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الاسأرح ١ ج ١ ص ١٧٤ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ٢٥ ج ١ ص ٤١٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٥

ح ٤ ج ١ ص ٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الاسأرح ٢ ج ١ ص ١٧٤ .

(٣) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١٠٧ ج ١ ص ٢٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من

ابواب النجاسات ح ٨ ج ٢ ص ١٠٥٦ .

(٤) كما في المعبر : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٤٥٣ .

(٥) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٩٢ ذيل قول المصنّف : « تطهر الاعيان النجسة بالاستحالة »

ج ١ ص ٥٠٢ (مخطوط) .

(٦) كما في افادات بحر العلوم المطبوعة آخر وجيزة البهائي ص ٢٢ .

المظنون عنده أنه حفص بن البختري الثقة ، بل في شرح المفاتيح : « لو كان التعديل من الظنون الاجتهادية لكان هذا الحديث صحيحاً » ، بل فيه أيضاً : « إن المدار في التصحيح غالباً على الظنون » (١) .

كالمناقشة في المتن بعدم دلالته على ما نحن فيه ؛ لأعمية البيع والدفن والفساد من الطهارة بالخبز ، بل هو أوضح فساداً من الأولى خصوصاً إن قلنا بإرادة بيعه مخبوزاً عليهم لا عجيناً كما هو المتعارف ، على أن ترك ذكر علاجه بذلك والأمر بدفنه وبيعه ممن يخبزه معللاً بأنه ممن يستحله كالصريح في المطلوب كما هو واضح ، بل قد يشعر ذلك بعدم قابليته للتطهير أصلاً حتى بالماء ولو كثيراً كما اعترف به في الذكرى (٢) ، بل عن ظاهر منتهى الفاضل (٣) اختياره ، وإن كان الأقوى ذلك عندنا إذا رقق (٤) ووضع في كثير بحيث ينفذ الماء في جميع أجزائه وفقاً للتذكرة (٥) وغيرها (٦) ، أو جفف ووضع فيه مدة حتى نفذ كذلك وفقاً لشرح المفاتيح (٧) للأستاذ ، بل تقدم منا سابقاً في طهارة اللحم ونحوه مما يرسب

(١) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٩٢ ذيل قول المصنف : « تطهر الاعيان النجسة بالاستحالة » ج ١ ص ٥٠٢ (مخطوط) .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٤) كذا في المعتمدة و«ق» و«هـ» ، وفي بقية النسخ : «دق» .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

(٦) كذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٤ ، وجامع المقاصد : الطهارة / احكام

المياه ج ١ ص ١٥٩ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٧١ .

(٧) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٩٢ ذيل قول المصنف : « تطهر الاعيان النجسة بالاستحالة » ج ١ ص ٥٠٣ (مخطوط) .

فيه الغسالة ما يقتضي طهارته بالقليل في بعض الأحوال ، فلاحظ . ولعل ترك ذكر ذلك في الخبرين للمشقة ، أو لعدم معهودية مثله في التطهير ، أو لغيرهما ، فتأمل .

ومعارضة ذلك كله بصحيح ابن أبي عمير عمن رواه عن الصادق (عليه السلام) : « في عجين عججن وخبز ، ثم علم أن الماء كانت فيه ميتة ، قال : لا بأس ، أكلت النار ما فيه »^(١) ، وخبر عبد الله بن الزبير : « سألت الصادق (عليه السلام) عن البرتقع فيها الفأرة أو غيرها من الدواب فتموت ، فيعجن من مائها ، أيوكل ذلك الخبز ؟ قال : إذا أصابته النار فلا بأس »^(٢) - بعد إرسال أولهما ، وإن كان المرسل ابن أبي عمير ، وضعف ثانيهما ، وعدم ظهور الميتة في ذي النفس ، والماء في القلة ، وأكل النار ما فيه في الطهارة ، لاحتماله إزالة النفرة كما يكشف عنه الخبر الثاني ، بناءً على الصحيح من عدم نجاسة البر بغير التغير - مما لا ينبغي أن يصغى إليها ، خصوصاً بعد ما عرفت من الشهرة العظيمة أو الاجماع ، فلا ينبغي الإشكال أو التوقف في ذلك ، فما في الذخيرة^(٣) من الميل إليه مما ينبغي أن يقضى منه العجب .

نعم ، قد يتوقف فيما دلّ عليه الخبر الأول والثالث من جواز بيعه ، بل

(١) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ٢٣ ج ١ ص ٤١٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٥ ح ٢ ج ١ ص ٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ١٧ ج ١ ص ١٢٩ .

(٢) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ٢٢ ج ١ ص ٤١٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٥ ح ١ ج ١ ص ٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الماء المطلق ح ١٧ ج ١ ص ١٢٩ .

(٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٢ .

في المنتهى أنّ «الأقرب عدمه»^(١) ؛ للأمر بالدفن في خبر ابن أبي عمير السابق ، وعدم قابليّة التطهير ، ولأنّهم مكلفون بالفروع ، فيحرم حينئذ بيعه عليهم لئلا يكون إعانة على الإثم بأكله ، ولظهور هذه الأخبار في عدم جوازه على المسلم ، مع ظهور شركة الكافر له في سائر أحكامه إلا ما خرج بالدليل ، على أنّ الذمي معصوم المال ، فلا يجوز أخذ ماله ببيع فاسد ، بخلاف غيره ، ولعلّه لذا احتمل في المنتهى^(٢) جواز بيعه على غير أهل الذمة مصرّحاً بإرادة الاستنقاذ منه لا البيع الحقيقي .

مع أنّ الأقوى في النظر جوازه مطلقاً مسلماً أو كافراً أخبر بنجاسته أولاً لولا ما في الحدائق^(٣) من ظهور الإجماع على عدم جوازه على المسلم مع عدم الإخبار ، مع أنّه قد يمنع عليه ذلك ، خصوصاً إن أراد اشتراط الصّحة به ؛ لأصالة البراءة ، واستصحاب حاله قبل النجاسة ، وإطلاق أدلّة البيع ، وعدم خروجه بالنجاسة عن المائيّة ، لأنّه قابل للتطهير بما عرفت ، ولجواز الانتفاع به في غير الأكل من إطعام الدواب ونحوه ، وللأخبار السابقة .

وحسن الحلبي أو صحيحه عن الصادق (عليه السلام) : «أنّه سئل عن رجل كانت له غنم وبقر ، وكان يدرك الذكيّ منها فيعزله ويعزل الميتة ، ثمّ إنّ الذكيّ والميتة قد اختلطاً كيف يصنع ؟ قال : يبيعه ممّن يستحلّ الميتة ...»^(٤) .

(١) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / في المطهرات ج ٥ ص ٤٧٠ .

(٤) الكافي : باب اختلاط الميتة بالمذكيّ ح ١ ج ٦ ص ٢٦٠ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ١ ح ١٩٨ ج ٩ ص ٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٦ من ابواب الاطعمة المحرمة

والأمر بالدفن في خبر ابن أبي عمير - مع معارضته بما عرفت - لعلّه إذا لم يرد بيعه أو تطهيره أو الانتفاع به ، بل ينبغي القطع بذلك حتّى من الخصم ؛ إذ هو وإن منع البيع لكّنه لم يمنع الانتفاع بإطعام الحيوان ونحوه .

كما أنّك قد عرفت ما في دعوى عدم قابليّته للتطهير ، على أنّه لو سلّم أمكن منع عدم جواز البيع لذلك بعد الانتفاع به بوجه محلّ ، كالإطعام لحيوان ونحوه ، كما يومئ إليه ما في جامع المقاصد (١) وكشف اللثام (٢) .

والإعانة على الإثم - مع إمكان منعها ؛ لعدم العلم بأكلهم له ، بل ولو علم ؛ لاستناده إلى اختيارهم ، وعدم كونه إثماً في دينهم الذي أمرنا شرعاً بمجاراتهم عليه - يجب الخروج عن إطلاق دليلها بما عرفت ، فهي كبيع التمر لمن يعلم أنّه يعمل خمرأ .

وظهور تلك الأخبار في عدم جوازه على المسلم لعلّه بعد الإخبار (٣) بنجاسته ، بناءً على عدم جوازه في هذا الحال كما صرح به بعضهم (٤) ، بل قد عرفت نسبته في الحقائق إلى الأصحاب .

ودعوى شركة الكافر له في ذلك ممنوعة بعد مجيء الدليل ، أو لعلّه لعدم رغبة المسلم فيه غالباً ؛ لصعوبة تطهيره وقلة الانتفاع بدونه ، فيكون حينئذٍ للإرشاد .

ح ٢ ج ١٦ ص ٣٧٠ .

(١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ١٦٠ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٤٦ .

(٣) كذا في النسخ ، والصحيح : عند عدم الاخبار .

(٤) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ١٦٠ ، والسيد في مدارك

الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٧١ .

ومن ذلك كله ظهر لك ما في الأخير، كما ظهر لك أنه لا ينبغي الإشكال في المسألة، بل وظهر ممّا تقدّم سابقاً في أدلة مطهّرة النار أن الاستحالة - التي هي عند الفقهاء كما في حواشي الشهيد على القواعد^(١) - عبارة عن تغيير الأجزاء وانقلابها من حال إلى حال - أيضاً من المطهّرات، كما عدّها غير واحد من الأصحاب^(٢) منها، بل تطهّر النار في الحقيقة بعض أفرادها، فكان اللائق إدراجها فيها، لا إفرادها بالذكر، بل هي غير محتاجة إلى التعريف بعد ظهور معناها العرفي الذي هو المدار دون التدقيق الحكمي المبني على انقلاب الطبائع بعضها إلى بعض وعدمه، مع أن التحقيق فيه ذلك، لكن لعلّه لا اختصاصها ببعض الأدلة عنها، كما يؤول إليه اتفاقهم على طهارة ما أحالته كما عرفت دون مطلق الاستحالة كما ستعرف.

والأمر سهل بعد عدم الفرق بين سائر أفراد المحيل والمستحيل من النار وغيرها كما هو التحقيق عندنا؛ للأصل، وإطلاق أدلة المحال إليه لو كانت، المؤيدين باستقراء ما علم طهارته من ذلك بالإجماع بقسميه، والسيرة بل الضرورة في البعض، والنصوص كرماد الأعيان النجسة ودخانها بل وبخارها، والخمر المنقلب بنفسه خلاً، وكذا العصير، والنطفة والعلاقة المتكوّنين حيواناً، بل والعذرة ونحوها دوداً، وإن أوهمت عبارات بعض الناس^(٣) الخلاف فيه، والدم المستحيل قيحاً أو جزءاً لما لا نفس

(١) نقله عنه في مفتاح الكرامة: الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٩١.

(٢) كابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر): ازالة النجاسة ص ٦٠، والشيخ جعفر في

كشف الغطاء: في المطهّرات ص ١٨١.

(٣) كالمصنف في المعبر: الطهارة / في الاسارج ١ ص ١٠٢.

له ، والماء النجس بولاً لحيوان مأكول اللحم ، بل أوعرقاً أو لعباً أو جزءاً من الخضراوات والحبوب والأشجار والثمار ، والغذاء النجس لبناً أو روئاً لمأكول اللحم أو جزءاً له أو لطاهر العين ، وغير ذلك .

بل وباستقراء سائر الأحكام الشرعية غير الطهارة المعلقة على موضوعات فاستحالت أو استحيل إليها ، عبادةً كان ذلك الحكم أو معاملة .

بل وبالمعروف في ألسنة الفقهاء في سائر الأبواب من قاعدة انتفاء الحكم بانتفاء الاسم المقطوع باندرج ما نحن فيه فيها ، بل قد يدعى ظهورها في الأعم من تغير الحقيقة ومن تغير الصورة التي يذهب بنهاها مستمى الاسم دون حقيقته ، وإن استبعده بل منعه بعض علمائنا ؛ ضرورة تخلفه في كثير من الموارد ، واقتضائه بطلان الاستصحاب المعلوم عدم اشتراط حجتيه ببقاء اسم المستصحب ؛ لإطلاق أدلته .

لكن قد يمنع ذلك عليه ، ويدعى ظهور تعلق الأحكام بمسميات الأسماء دون حقائقها ؛ لأنه معنى اللفظ دونها ، فالأصل حينئذ يقتضي انتفاء الحكم بانتفائه ، إلا أن يعلم تعليقه على طبيعة مستمى الاسم وحقيقته التي يقارنها التسمية بذلك الاسم الخاص في بعض الأحوال ، فيدور حينئذ مدارها ، كما في النجاسات وأشباهاها مما علم دوران الحكم فيه على الحقيقة والطبيعة دون الاسم ، فتخلفه لذلك كما أن اقتضاه بطلان الاستصحاب في مثل الفرض ليس من المنكرات .

ودعوى ظهور أدلته في شمول مثل ذلك ممنوعة ، بل لعل ما شاع في لسانهم من عدم جريان الاستصحاب مع تغير الموضوع شاهد له ، وتنزيله على تغير الحقائق واستحالتها يمكن منعه ، وقد تقدم لنا بعض الكلام في

ذلك في بحث العصير من النجاسات ، فلاحظ .

وعلى كلّ حال فلا ريب في اندراج محلّ البحث في القاعدة المذكورة ، فما في المعتبر^(١) - من عدم طهارة الأعيان النجسة بالاستحالة وعدم طهارة الخنزير إذا صار ملحاً ، كالمنتهى^(٢) وعن التحرير^(٣) ونهاية الأحكام^(٤) ، بل والقواعد وإن قال فيه : « وفي استحالة العذرة تراباً نظر »^(٥) ، بل في المنتهى نسبته إلى أكثر أهل العلم مع زيادة النصّ في معقد ذلك على عدم طهارة العذرة الواقعة في البئر المستحيلة حمأة ، كما أنّ ذكر الخلاف فيه من أبي حنيفة خاصّة في المعتبر يشعر بعدمه بيننا - ضعيف جدّاً لا أعرف لهما موافقاً عليه سوى ما عساه يظهر من الأردبيلي^(٦) من الميل ، وسوى ما عن موضع من المبسوط^(٧) من النصّ على عدم طهارة تراب العذرة ، مع أنّ ما حكى عنه في موضع آخر أنّه « لا بأس بالتيمّم بتراب القبر منبوشاً أو غيره »^(٨) يعطي الطهارة .

بل يمكن تنزيل كلامه على صيرورة العذرة كالتراب في تفرقة الأجزاء ، لا أنّها استحالت ، فيرتفع التنافي ، بل قد يقال بتعيينه ؛ لعدم خلاف في الطهارة في الصورة المفروضة حتّى من الفاضلين ؛ إذ قد صرحا

(١) المعتبر: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٥١ .

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٣) تحرير الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٢٥ .

(٤) نهاية الاحكام: الطهارة/ انواع المطهرات ج ١ ص ٢٩٢ .

(٥) قواعد الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٦) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٣٥٥-٣٥٦ .

(٧) المبسوط: الصلاة/ الثوب والبدن والارض اذا اصابته نجاسة ج ١ ص ٩٤ .

(٨) المبسوط: الطهارة/ التيمّم واحكامه ج ١ ص ٣٢ .

في المعتبر^(١) والمنتهى^(٢) بطهارة التراب المستحيل من الأعيان النجسة ، وإن تردّد فيه أولاً أولهما ، كما أنّه نظرفيه في القواعد^(٣) ثانيهما .

وإن كان ينبغي أن يقضى العجب من فرقهما بين المسألتين ، بل والمسائل السابقة التي قد عرفت الاتفاق عليها ، خصوصاً مع تعليل المنتهى للطهارة هنا بأنّ الحكم معلق على الاسم ، فيزول بزواله ، وفيه وفي المعتبر بما دلّ على ظهوريّة التراب ، وللنجاسة هناك فيها أي في المستحيل ملحقاً بأنّها قائمة بالأجزاء فلا تزول بتغيّر أوصاف محلّها ، بل ينبغي تضاعف العجب من هذا التعليل الذي لا شاهد عليه ، بل الشاهد على خلافه كما عرفت .

وما في حواشي الشهيد على القواعد^(٤) من أنّ الاستحالة عند الأصوليين عبارة عن تغيير النوعية وهي بعد لم تتغيّر أي في المفروض من الملح والتراب ، فلا يطهر - مع إجماله وإن كان الظاهر إرادته الصورة الجسميّة ، وإمكان منعه حتّى في مصطلح الأصوليين أيضاً - غير مجد ؛ إذ البحث في كون المدار في الطهارة ذلك ، أو المعنى السابق الذي حكاه عن الفقهاء ، ويشهد له الأدلّة السابقة .

كما أنّه لا يجدي ما عن فخر المحقّقين^(٥) من تخريجه تارةً على كون النجاسة ذاتيّة ، وأخرى على أنّ الباقي مستغنٍ عن المؤثّر ، خصوصاً الأوّل ؛ إذ المراد بذاتيّة النجاسة حكم الشارع على العين بذلك من غير اعتبار طرؤ

(١) المعتبر: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٥٢ .

(٢) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٣) قواعد الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٨ .

(٤) نقله عنه في مفتاح الكرامة: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٩١ .

(٥) ايضاح الفوائد: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٣١ .

شيء ، ومن الواضح عدم مدخليته في بقاء النجاسة في المفروض ، وإرادة معنى آخر من الذاتية بحيث يكون له مدخلية في أول البحث ، بل والثاني ؛ إذ هو- مع عدم جريانه في نحو العلل الشرعية التي هي معرقات- إنما يتجه بعد القطع بالبقاء والإشكال في مؤثره ، لا مع الإشكال في أصل البقاء كما هو محلّ البحث .

على أن مقتضاه توقف الحكم بالطهارة على القول باحتياج الباقي في بقائه إلى مؤثر ، وهو غير واضح كما في جامع المقاصد ، قال : « لأنّ احتياجه في الإبقاء لا يقتضي زواله باختلاف الزمان ولا بتغير محله ، وإلاّ لكان الحكم الشرعي الثابت بدليل في كلّ آن يتجدّد زائلاً ، أو بكلّ تغير يعرض لمحله ، وهو معلوم الفساد ، وقد تقرّر في الأصول أنّ استصحاب الحال حجة .

فإن قيل : لما كان المقتضي للنجاسة هو تعليق الشارع إيّاها على الاسم والصورة وجب أن يعتبر بقاؤهما في بقائه .

قلنا : ليس المقتضي للنجاسة هنا ذلك ، بل المقتضي لها نصّ الشارع على نجاسة جسم العين ، ولا يعتبر لبقاء الحكم إلاّ بقاء ذلك الجسم ، ولا دخل لاحتياج الباقي واستغنائه في بقاء الحكم وزواله مع بقاء ذلك الجسم ، فإنّ ذلك محلّ الاستصحاب ^(١) انتهى . لكنّه هو غير واضح أيضاً كتخريج الفخر ، فالأولى في ردّه ما سمعته أولاً .

والمناقشة فيه بأنّه لا وجه للإشكال في أصل البقاء بعد إمكان إثباته بالاستصحاب أوهى من بيت العنكبوت ؛ ضرورة عدم تناول ما هو العمدة

(١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨١-١٨٢ .

في دليل الاستصحاب - من أخبار عدم نقض اليقين^(١) والسيرة - لمثل ذلك ، بل قد يعدّ إجراؤه في بعض تغيّرات الموضوع واستحالته من المنكرات المساوية لإنكار الضروريات .

وإن أطال في بيان ذلك الأستاذ في شرح المفاتيح^(٢) ، لكنّه ذكر أمثلة لا يعقل فيها بقاء الحكم ، كصيرورة الماء المطلق المأمور بالوضوء به مثلاً هواءً أو بخاراً أو نحوهما ، ومن المعلوم أنّ محلّ البحث الانتقال إلى موضوع قابل لتعلّق الحكم الأوّل به كملحّة الكلب ونحوه ، بل قد عرفت في بعض الوجوه أنّ الخصم يوافق على عدم جريان الاستصحاب مع تغّيّر موضوع الحكم واستحالته ، إلّا أنّه يدّعي موضوعيّة حكم النجاسة الجسم الذي لم يتغيّر وإن تغيّرت الكليّة ، وإن كان العرف شاهد صدق على خلافه ، وإلّا فالموضوع الواحد للحكم لا ريب في اختلافه من حيثيّتين .

ألا ترى أنّ الماء المطلق المأمور بالوضوء منه ينعدم حكم الوضوء منه بصيرورته مضافاً؟! ولا معنى للاستصحاب فيه بعد انعدام الموضوع الذي هو المائيّة ، ولا يطهر مع فرض نجاسته بذلك ؛ لأنّ موضوع حكم النجاسة فيه كونه جسماً رطباً لاقى نجاسة ، وهو باقي في حال الإضافة .

(١) كالحبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : « ... قال : اذا نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء ، قلت : فإن حرّك الى جنبه شيء ولم يعلم به ؟ قال : لا ، حتّى يستيقن أنّه قد نام ، حتّى يجيء من ذلك أمرين ، وإلّا فإنه على يقين من وضوئه ، ولا ينقض اليقين أبداً بالشك ، وإنّا تنقضه بيقين آخر » .
تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١ ح ١١ ج ١ ص ٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب نواقض الوضوء ح ١ ج ١ ص ١٧٤ .

(٢) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٩٢ ذيل قول المصنّف : « تطهر الاعيان النجسة بالاستحالة » ج ١ ص ٥٠١ (مخطوط) .

لكن قد يناقش في خصوص المثال بأنه لا يتم بناءً على ما سبق من تطهير الاستحالة أعيان النجاسات والمنتجّسات ؛ ضرورة اقتضاء ذلك طهارة الماء في الفرض .

فالمتمّجه إمّا القول بدوران طهارة المنتجّسات بالاستحالة على استحالتها لموضوعات ينكر فيها جريان الاستصحاب بحيث يقطع بعدم شمول أدلته لمثلها أو يظنّ بل أو يشكّ كصيرورته حيواناً ونحوه ، دون غيرها ممّا يظنّ أو يقطع بشمولها كما في الفرض ، فيكون المدار عرّض ذلك كلّه على أدلّة الاستصحاب كما أشرنا إلى ذلك في مطهريّة النار ، وإمّا التزام الطهارة في كلّ ما يستحيل إليه المنتجّس بعد تحقّق الاستحالة حتّى في الفرض لكن مع صيرورته مضافاً بنفسه لا بامتزاج شيء منه به ، وإلّا لم يطهر ، لأنّه وإن استحال ذلك الماء لكن ما امتزج به من الماء المضاف المنتجّس بملاقاته لا استحالة بالنسبة إليه ، فيبقى على النجاسة ، فينجس الماء المستحيل إليه .

ومن هنا قيّد بعضهم^(١) ما نحن فيه من طهارة التراب المستحيل من العذرة مثلاً بما إذا كانت يابسة لا رطبة ، لتنجّس التراب برطوبتها ولا استحالة بالنسبة إليه .

وإن كان قد يستغنى عن هذا التقييد بأنّ المراد طهارة خصوص التراب المستحيل من العذرة لا غيره ، أقصاه حينئذٍ أنّه يمتزج الطاهر والنجس ، وهو خارج عمّا نحن فيه ، كتقييد طهارة الملح المستحيل من الكلب بما لم

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٢ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٠ ، والبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / في

يصادف وقوع الكلب في المملحة ملحاً رطباً ينجس بملاقاته ، بل وكذا تقييد الطهارة فيه بما إذا كان الماء الواقع فيه الكلب المستحيل ملحاً قدر كثر لا قليلاً ، وإلا نجس الجميع .

بل ينبغي القطع ببطلانه بناءً على الصحيح من طهارة المتنّجس بالاستحالة أيضاً ، فيطهر الكلب والماء ، بل وعلى غيره ؛ لعدم التلازم بين طهارة الملح المستحيل من الكلب ونجاسة المستحيل من غيره ، أقصاه الامتزاج أو نجاسة ملح الكلب عارضاً لو فرض استحالة قبل الماء القليل .

بل قد يناقش في صحة التقييد السابق بإمكان التزام طهارة محلّ العذرة والدم المستحيلين تراباً ، كمحلّ الماء المتنّجس المستحيل ملحاً ونحوهما ؛ لفحوى طهارة ظروف الخمر والعصير وشبهها ، بل فحوى طهارة ما يعالجان به من الأجسام التي لا استحالة بالنسبة إليها تقتضي أعمّ من ذلك ، كما أنّ إطلاق بعضهم^(١) التيمّم بتراب القبر المستحيل كذلك أيضاً ؛ لغلبة سيلان دم الميت عليه .

لكنّ الأخير كما ترى لا يصلح دليلاً إن لم نقل بتنزيله على غير ذلك ، بل وسابقه أيضاً ؛ لعدم رجوعه إلى محصل غير القياس المحرّم ، على أنّ الثاني منه مبنيّ على طهارة ما يعالج به الخمر والعصير ، وفيه بحث ؛ إذ الذي تقتضيه القواعد طهارة الخمر والعصير المستحيل بنفسه خلاً ، أو بعلاج غير الأجسام ، أو بالأجسام المستهلكة فيه قبل التخليل ، أو المنقلبة قبله خلاً أو معه ، بناءً على طهارة المتنّجس بالاستحالة الشاملة لمثل ذلك ، دون ما كان بأجسام بقيت بعد خلّيته ، لنجاسته حينئذٍ بتلك الأجسام الباقية على

(١) كالعلامة في القواعد : الطهارة / ما يتيّم به ج ١ ص ٢٢ .

استصحاب النجاسة الذي لم يعارضه استحالة أو نحوها فيها ، بل لا يجدي استحالتها خلاً بعد ذلك ؛ لسبق نجاسة الخلّ المستحيلة من الخمر بها .

بل ظاهر جملة من الأخبار اختصاص طهارة الخمر بالمنقلب لنفسه لا بعلاج ، كخبر العيون عن عليّ (عليه السلام) : « كلوا الخمر ما انفسد ، ولا تأكلوا ما أفسدتموه أنتم »^(١) .

وخبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) : « الخمر يجعل فيها الخلّ ؟ قال : لا ، إلّا ما جاء من قبل نفسه »^(٢) .

وخبر آخر عنه (عليه السلام) : « الخمر يجعل خلاً ؟ قال : لا بأس إذا لم يجعل فيها ما يقلبها »^(٣) إلّا أنّه لا تفاق الأصحاب ظاهراً إن لم يكن واقعاً نقلاً^(٤) وتحصيلاً^(٥) على عدم الفرق بين انقلابه بنفسه أو بعلاج لا يُبقي عينه وقاعدة الاستحالة يجب الخروج عنها في غير الصورة السابقة .

(١) عيون اخبار الرضا : باب ٣١ ح ١٢٧ ج ٢ ص ٤٠ .

(٢) تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٤٥ ج ٩ ص ١١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الاشربة المحرمة ج ٧ ص ١٧ ج ٢٩٧ .

(٣) الكافي : باب الخمر تجعل خلاً ح ٤ ج ٦ ص ٤٢٨ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٤١ ج ٩ ص ١١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٤ ج ١٧ ص ٢٩٦ .

(٤) كما في التنقيح الرائع : الاطعمة والاشربة ج ٤ ص ٦١ ، ومجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣١١ .

(٥) ممّن قال بذلك : المصنّف في المختصر النافع : الاطعمة والاشربة ص ٢٥٥ ، والعلامة في التحرير : الطهارة / انواع النجاسات ج ١ ص ٢٤ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٨٠ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل) : ازالة النجاسة ص ٦٠ .

ولعلّه لذا تأمل فيها في كشف اللثام^(١) وعن الأردبيلي^(٢) والخراساني^(٣) ، بل عن المجمع والكفاية : « ربّما قيل بعدم الطهارة فيها » ، بل في اللوامع^(٤) نسبته إلى القيل ، بل لعلّه لازم ما في السرائر^(٥) والنافع^(٦) والتحرير^(٧) وأطعمة الكتاب^(٨) من عدم طهارة وحليّة ما سقط من إناء الخمر في حلّ وإن تخلّل ، بناءً على ما عن الآبي^(٩) وأبي العباس^(١٠) من فهم ذلك منها ؛ لاتّحاد مستند الجميع من نجاسة ما يعالج به وعدم مطهره . لا على ما فهمه منها في كشف اللثام^(١١) من أنّ مرادهم مع عدم العلم بتخلّل الخمر المختلطة مع الحلّ ، ردّاً على الشيخ في نهايته^(١٢) القائل بحليّة ذلك وطهارته إذا انقلب ما بقي في الإناء خلاً ، فيكون حينئذٍ انقلابه علامة على انقلاب ذلك المختلط على ما فهمه منها بعضهم^(١٣) ، وإلا فهي محتملة إرادة دوران الحلّ والحرمة والطهارة والنجاسة مدار الانقلاب وعدمه ، كما

-
- (١) كشف اللثام الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٨ .
 (٢) مجمع الفائدة والبرهان : الاطعمة والاشربة / ما يحرم من المائعات ج ١١ ص ٢٠٠-٢٠١ .
 (٣) كفاية الاحكام : الاطعمة والاشربة / في اللواحق ص ٢٥٣ .
 (٤) اللوامع (للنراقي) : ازالة النجاسات ج ١ ص ٢١٠ (مخطوط) .
 (٥) السرائر : الاطعمة والاشربة / الاشربة المحرمة ج ٣ ص ١٣٣ .
 (٦) المختصر النافع : الاطعمة والاشربة ص ٢٥٥ .
 (٧) تحرير الاحكام : الاطعمة والاشربة / في المائعات ج ٢ ص ١٦١ .
 (٨) شرائع الاسلام : الاطعمة والاشربة / القسم السادس ج ٣ ص ٢٢٨ .
 (٩) كشف الرموز : الاطعمة والاشربة ج ٢ ص ٣٧٦-٣٧٧ .
 (١٠) المختصر : الاطعمة والاشربة ص ٣٤٠ .
 (١١) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٨ .
 (١٢) النهاية : الاطعمة والاشربة / الاشربة المحظورة ص ٥٩٢-٥٩٣ .
 (١٣) كالعلامة في المختلف : الاطعمة والاشربة ص ٦٨٩ .

عن نصّ أبي علي (١) ، بل والشيخ (٢) أيضاً من غير تعرّض لعلامة ذلك ، فلاحظ .

ولا على ما عساه يظهر من الدروس (٣) بل وغيرها من الفرق بين ما يعالج به من الأعيان الباقية بعد التحليل وبين الخمر الواقع في خلّ ، فطهر الأول وأحلّه ، دون الثاني وإن انقلب ذلك الخمر خلّاً ، هذا .

ولكنّ الإنصاف في تحقيق البحث أن يقال: إنّ إطلاق الفتاوى يقتضي عدم الفرق بين تحليل الخمر بعلاج تبقى عينه أولاً ، بل ظاهر كشف اللثام (٤) والمحكي عن عبارة المرتضى في السرائر (٥) الإجماع عليه ، كظاهر الطباطبائي في منظومته ، بل كاد يكون صريحها ، قال فيها:

والخمر والعصير إن تخلّلا * فباتفاق طهرا وحلّلا

بنفسه أو بعلاج انقلب * إن بقي الغالب فيه أو ذهب (٦)

بل والنصوص كقول الصادق (عليه السلام) في صحيح زرارة (٧) وموثقة ولده (٨): « لا بأس » جواب سؤالهما عن الخمر تجعل خلّاً ، تاركاً

(١) نقله عنه العلامة في المختلف، راجع المصدر السابق .

(٢) النهاية : الاطعمة والاشربة / الاشربة المحظورة ص ٥٩٢-٥٩٣ .

(٣) الدروس الشرعية : الاطعمة والاشربة / في المانع ص ٢٨٢-٢٨٣ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٨ .

(٥) السرائر : الاطعمة والاشربة / الاشربة المحظورة ج ٣ ص ١٣٣ .

(٦) الدرة النجفية : التطهير بغير الماء ص ٥٤ .

(٧) الكافي : باب الخمر تجعل خلّاً ح ٢ ج ٦ ص ٤٢٨ ، تهذيب الأحكام : الصيد

والذبايح / باب ٢ ح ٢٣٩ ج ٩ ص ١١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الاشربة المحرمة

ح ١ ج ١٧ ص ٢٩٦ .

(٨) الكافي : باب الخمر تجعل خلّاً ح ٣ ج ٦ ص ٤٢٨ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبايح / باب

للاستفصال عنه .

كالموثق الآخر عنه (عليه السلام) أيضاً: « في الرجل باع عصيراً فحبسه السلطان حتى صار خمرأ فجعله صاحبه خلأً ، فقال : إذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس » (١) .

وصحيح جميل قال له (عليه السلام) أيضاً: « يكون لي على الرجل دراهم فيعطيني بها خمرأ ، فقال : خذها ثم أفسدها . وقال علي بن حديد : واجعلها خلأً » (٢) .

خصوصاً صحيح عبد العزيز بن المهتدي : « كتبت إلى الرضا (عليه السلام) : جعلت فداك العصور يصير خمرأ ، فيصب عليه الخلّ وشيء يغيره حتى يصير خلأً ؟ قال : لا بأس به » (٣) .

بل والمحكي عن الرضا (عليه السلام) في فقهه (٤) والسرائر من خبر أبي بصير (٥) المشتملين على علاجه بالملح أو غيره .

٢ ح ٢٤٠ ج ٩ ص ١١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٣ ج ١٧ ص ٢٩٦ .

(١) تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٤٢ ج ٩ ص ١١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٥ ج ١٧ ص ٢٩٧ .

(٢) تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٤٣ ج ٩ ص ١١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٦ ج ١٧ ص ٢٩٧ .

(٣) تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ٢٤٤ ج ٩ ص ١١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٨ ج ١٧ ص ٢٩٧ .

(٤) فقه الرضا : باب ٤٥ ص ٢٨٠ ، مستدرک الوسائل : باب ٢١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ١ ج ١٧ ص ٧٣ .

(٥) وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ١١ ج ١٧ ص ٢٩٨ .

فيجب حمل النصوص السابقة على الكراهة ، كما صرّح به بعضهم (١) ، بل حكيت (٢) عليه الشهرة ؛ لقصورها عن المعارضة من وجوه ، بل لا قائل بمضمونها كما في شرح الأستاذ للمفاتيح (٣) سوى ما عن الشهيد (٤) من التوقّف في أصل العلاج بالأجسام ، وهو مسبوق بالإجماع وملحوق به . كما أنّه يجب القول بعدم الفرق أيضاً بين ما يبقى عينه من الأجسام أو لا ، ولا بين الخلّ وغيره ، للإطلاق وخصوص الصحيح الأخير ، فيخرج عن تلك القاعدة السابقة ويلتزم بتبعيتها بالطهارة له كإلناء .

نعم ، ينبغي الاقتصار في ذلك على غير الخمر المستهلكة بالخلّ نحو القطرات منه الواقعة في حبّ ونحوه من الخلّ ، فلا يطهر ولا يحلّ بمجرد الاستهلاك من دون انقلاب واستحالة قطعاً ، بل وإجماعاً ، خلافاً لأبي حنيفة (٥) ؛ استصحاباً لحكم الخمر ونجاسة الخلّ به .

ودعوى تناول لفظ الجعل والتحويل والقلب في الأخبار لمثل ذلك واضحة المنع ، كدعوى مساواته للاستحالة المفهومة بتغيير الاسم ونحوه ، بل هي قياس محض ، بل قضيتها طهارة سائر النجاسات باستهلاكها وذهاب اسمها في مازجة شيء من المائعات المعلوم بطلانه ضرورةً من المذهب أو الدين .

(١) كالشاهد في الدروس : الاطعمة والاشربة / في المائع ص ٢٨٢-٢٨٣ ، والبيان : الطهارة / في المطهرات ص ٣٩ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٩٢ ج ١ ص ٨٠ .

(٢) كما في كفاية الاحكام : الاطعمة والاشربة / في اللواحق ص ٢٥٣ .

(٣) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٩٢ ذيل قول المصنّف : « وان كره العلاج للخبر » ج ١ ص ٥٠٤ (مخطوط) .

(٤) الروضة البهية : الاطعمة والاشربة ج ٧ ص ٣٤٧-٣٤٨ .

(٥) البحر الرائق : ج ٨ ص ٢١٩ .

ولا بانقلاب ما بقي من ذلك الخمر الواقع في الخلّ واستحالته ، خلافاً
 لنهاية الشيخ^(١) في أحد الوجهين وتهذيبه^(٢) ، بل عن مختلف الفاضل^(٣)
 استقراؤه ، فاكْتَفِيَ في طهارته وحليته بذلك ؛ لدلالة انقلابه على تمامية
 استعداده للخلية ، والمزاج واحد ، بل استعداد الملقى في الخلّ أتم ، لكن
 لا يعلم ؛ لامتزاجه بغيره ، فإذا انقلب الأصل المأخوذ منه علم انقلابه
 أيضاً .

بل قد يظهر من السرائر أنّ مضمون ما ذكره الشيخ رواية ، لكن قال :
 « إنّ الذي يقتضيه أصول مذهبنا ترك العمل بهذه الرواية الشاذة ،
 ولا يلتفت إليها ولا يعرج عليها ، لأنها مخالفة لأصول الأدلة مضادة
 للإجماع ؛ لأنّ الخلّ بعد وقوع قليل الخمر في الخلّ صار بالإجماع الخلّ نجساً ،
 ولا دلالة على طهارته بعد ذلك ولا إجماع ؛ لأنه ليس له حال ينقلب إليها
 ولا يتعدى طهارة ذلك الخمر المنفرد واستحالته وانقلابه إلى الخلّ الواقع فيه
 قليل الخمر المختلط به الذي حصل الإجماع على نجاسته ، وهذه الرواية شاذة
 موافقة لمذهب أبي حنيفة ، فإن صحّ ورودها فتحمل على التقيّة »^(٤)
 انتهى .

فظهر حينئذٍ ضعفه إن كان المراد التبعّد للرواية بما سمعته من السرائر ،
 وإن كان المراد العلامة والدلالة على انقلاب المزوج ، ففيه : منع حصول
 العلم والقطع منها بذلك ، ولا يكفي الظنّ ، على أنّه مبنيّ على القول بطهارة

(١) النهاية : الاطعمة والاشربة / الاشربة المحظورة ص ٥٩٢-٥٩٣ .

(٢) تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ذيل ح ٢٤٥ ج ٩ ص ١١٨-١١٩ .

(٣) مختلف الشيعة : الاطعمة والاشربة ص ٦٨٩ .

(٤) السرائر : الاطعمة والاشربة / الاشربة المحرمة ج ٣ ص ١٣٣ .

هذا المستهلك مع انقلابه إلى الخلية ، وفيه بحث أو منع وإن حكي عن الشيخ ^(١) وأبي علي ^(٢) ذلك ، بل هو صريح ما سمعته من المختلف ، بل ظاهره أنه مفروغ منه ، بل في كشف اللثام أن « الظاهر اتفاقهم عليه » ^(٣) ، وأن بحثهم إنما هو في معلومية ذلك بانقلاب ما بقي من الخمر وعدمها .

كما أنه قد يستدل له بإطلاق الأخبار السابقة ، وخصوص صحيح ابن المهدي ، وبتحقق الاستحالة التي هي المدار في هذا الحكم ، وبمساواته لباقي الأجسام التي يعالج بها الخمر الباقي أعيانها .

لكن قد يمنع ذلك كله ويدعى أن المشهور اشتراط طهارة الخمر بالتخليل غلبتها ^(٤) على ما عولجت به من الخلّ أو عدم كونها مستهلكة فيه ، كما اعترف به الكفاية واللوامع ، بل هو ظاهر المفاتيح أو صريحها كشرحها للأستاذ الأعظم ، بل يظهر من الأولى كون المشهور عدم الطهارة حتى لو كان الخلّ قليلاً .

قال فيها بعد أن ذكر أن المشهور طهارة الخمر لو صارت خللاً بعلاج أو غيره ، بقي عين ما عولج به أولاً : « ولو ألقى في الخمر خللاً كثيراً حتى استهلكه فالمشهور بين المتأخرين أنه لا يحلّ ولم يطهر ولو انقلب الخمر خللاً ، وكذا لو ألقى في الخلّ القليل خمرًا حتى استهلكه ، نظراً إلى أن الخمر يطهر ويحلّ بالانقلاب لا ما ينجس بالخمر ، وعن الشيخ القول بالطهارة في

(١) النهاية : الاطعمة والاشربة / الاشربة المحظورة ص ٥٩٢-٥٩٣ .

(٢) نقله عنه في مختلف الشيعة : الاطعمة والاشربة ص ٦٨٩ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٨ .

(٤) الأولى : بغلبتها .

المسألتين إذا انقلب الخمر التي أخذ منه» ^(١) انتهى .

وقال في الثانية بعد أن ذكر أيضاً أنَّ المشهور طهارة الخمر بالعلاج :
« تذنب : المشهور اشتراط التطهر بالعلاج بغلبة الخمر على المطروح ، فلو
مزجت بالخلّ الكثير فاستهلك في لم يطهر- إلى أن قال :- والحق عدم
الاشتراط وحصول التطهر بعد مضي وقت يعلم في مثله الانقلاب ، وفقاً
للشيخ والاسكافي والفاضل والعاملي وبعض الطبقة الثالثة» ^(٢)
انتهى .

وقال في المفاتيح أيضاً بعد أن ذكر أنَّ المشهور الطهارة بعلاج وغيره ،
بقيت العين أولاً : « ولو مزجت بالخلّ فاستهلك في فالمشهور عدم
الطهارة ، لتنجس الخلّ بالملاقاة ، ولا مطهر له ؛ إذ ليس له حال ينقلب
إليها ليطهرها كالخمر ، خلافاً للشيخ والاسكافي فيما إذا مضى زمان يعلم
انقلاب الخمر فيه إلى الخلّ » ^(٣) انتهى . وتبعه في ذلك الأستاذ في
شرحه ^(٤) .

ومع ذلك كله يشهد له التتبع لكلمات الأصحاب مع التأمل فيها
والتدبر ، حتى عبارة السرائر السابقة ، منها ما في النافع ^(٥) والكتاب ^(٦)

(١) كفاية الأحكام : الأطعمة والأشربة / في اللوائح ص ٢٥٣ .

(٢) اللوامع (للنراقي) : ازالة النجاسات ج ١ ص ٢١٠ (مخطوط) .

(٣) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٩٢ ج ١ ص ٨١ .

(٤) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٩٢ ذيل قول المصنف : « وإن كره العلاج للخمر » ج ١
ص ٥٠٤ (مخطوط) .

(٥) المختصر النافع : الأطعمة والأشربة ص ٢٥٥ .

(٦) شرائع الاسلام : الاطعمة والأشربة / القسم السادس ج ٣ ص ٢٢٨ .

والتحرير (١) والدروس (٢) بل والإرشاد (٣) لإطلاقهم عدم طهارة المستهلك وتصريح بعضهم بخلاف الشيخ وأنه متروك ولا وجه له ، خصوصاً وعبرة الشيخ لا صراحة فيها بإرادة انقلاب ذلك الخمر الباقي ؛ لاحتمالها إرادة الممزوج منه ، قال فيها : « إذا وقع شيء من الخمر في الخلّ لم يجز استعماله إلّا بعد أن يصير ذلك الخمر خلّاً » (٤) بجعل الإشارة فيها إليه ، فعده حينئذٍ مخالفاً كالصريح فيما قلنا ، واحتمالُ إرادة الإرشاد ونحوه الردّ بذلك على أبي حنيفة (٥) القائل بالطهارة والحلّة بالاستهلاك ، يدفعه : الملاحظة له ولغيره مع التأمل والتدبر .

ومع ذلك كله فهو الموافق لمقتضى الأدلة ؛ ضرورة اقتضاء الأصل عدم طهارة الخلّ المتنجّس بالخمر ؛ لفقد سائر المطهرات ، بل ولا الخمر كما في شرح الأستاذ : « لأنّها وإن استهلكت في الخلّ إلّا أنّ الخلّ نجس ، فهي مستهلكة في الشيء النجس ، فيكون نجسة البتّة ، لأنّها صارت خلّاً نجساً » (٦) انتهى ، السالم عن معارضة ما دلّ على طهارة الخمر بالتخليل القاضي بطهارة ما يعالج به تبعاً ، حتّى صحيح ابن المهدي بعد تنزيله على المتعارف المعتاد من عدم استهلاك المعالج بالمعالج به ليكون تابعاً له ، بل هو المنساق من تلك الأخبار ؛ ضرورة ظهورها - حتّى الصحيح السابق -

(١) تحرير الاسلام : الاطعمة والاشربة / في المائعات ج ٢ ص ١٦١ .

(٢) الدروس الشرعية : الاطعمة والاشربة / في المائع ص ٢٨٣ .

(٣) ارشاد الاذهان : الاطعمة والاشربة / حال الاختيار ج ٢ ص ١١٣ .

(٤) النهاية : الاطعمة والاشربة / الاشربة المحظورة ص ٥٩٢-٥٩٣ .

(٥) تقدم في ص ٤٥١ .

(٦) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٩٢ ذيل قول المصنف : « وإن كره العلاج للخبر » ج ١

في بقاء الموضوع المنقلب إلى الخلّ لا مع هلاكه .

بل خبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) كالصريح في ذلك ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخمر يصنع فيها شيء حتى تمحض ، قال : إذا كان الذي صنع فيها هو الغالب على ما صنع فيه فلا بأس »^(١) بل خبره الآخر المتقدم سابقاً^(٢) كذلك إن قرئ « يقلبها » فيه بالغين المعجمة .

بل هو بعد الاستهلاك لا يصدق عليه اسم الخمر حتى يتحقق الانقلاب والتحول والاستحالة ؛ لصيرورته خلّاً وإن لم يكن باستحالة وإنقلاب ؛ إذ سلب اسم الخمرية عنه وتسميته خلّاً أعمّ منها ، والاكتفاء بالانقلاب التقديري الفرضي لا دليل عليه ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، كظهورها في عدم الاكتفاء بالاستهلاك من غير انقلاب حتى باعتراف الخصم ، ولذا اعتبر مضيّ زمان ينقلب فيه مثله .

على أنّ طهارة الخمر بالخلّ مخالفة للصواب ، ولذلك اختصّ به من بين المائعات ، فينبغي الاقتصار فيها على المتيقّن .

بل لعلّ التأمل الجيد يشرف الفقيه الماهر على القطع بعدم طهارة الكثير جداً من الخلّ بتبعيته لانقلاب قطرة خمر وقعت فيه واضمحلت في أجزائه . بل قد يقال : إنه لا يمكن حصول اليقين بصيرورته خلّاً طبيعة ؛ إذ لعلّ هذا الاستهلاك والحموضة العارضة من الخلّ تمنع من ذلك ، كما أنّ

(١) الكافي : باب الخمر تجعل خلّاً ح ١ ج ٦ ص ٤٢٨ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب

ح ٢٤٦ ج ٩ ص ١١٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٢ ج ١٧

ص ٢٩٦ .

(٢) في ص ٤٤٧ .

ترك الأمر به في كثير من الأخبار- مع سهولته ، وإمكان تطهير أكثر أفراد الخمر به لتيسر إهلاكه بالخلّ في غالب الأوقات- أوضح شاهد على ما ذكرنا ، إلى غير ذلك من المؤيدات الكثيرة الظاهرة بالتأمل في الأدلة مع الإنصاف .

فلا ريب أن الأقوى عدم الطهارة في الفرض المذكور، كما أنّ الأقوى عدم طهارة الخمر لو تنجست بنجاسة خارجية وإن لم تبق عينها بناءً على تضاعف النجاسة ؛ اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقن ، بل الظاهر؛ إذ الانقلاب يطهر من النجاسة الخمرية ، فلو أحيل الخمر حينئذٍ بمتنجس لم يطهر، لكن في كشف الأستاذ أنّه « إن استحال إلى المحال أولاً ثم رجع هو والمحال إلى ما استحال منه طهر، وإن أحال ولم يستحل بقي على نجاسته »^(١) وهو لا يخلو من وجه .

ولو تخلل بعض الخمر المجتمع لم يطهر الباقي قطعاً ، لكن هل ينجس ذلك به مطلقاً ، أو يفرق بين الأعلى والأسفل بل وبين المسامت وغيره ؟ وجهان ، أقواهما الأول ؛ لعدم اندراجه فيما دلّ على عدم سراية النجاسة من السافل مثلاً إلى العالي ، فيبقى على إطلاق نجاسة ملاقي النجاسة ، هذا . وقد عرفت أنّ العصير كالخمر في طهارته بالخلية ، بناءً على نجاسته بالغليان ؛ للاجماع بقسميه وغيره ، ويزداد عليه طهارته بذهاب ثلثيه ؛ ضرورة تبعية زوال نجاسته لزوال حرمة الثابت بالذهاب المذكور إجماعاً^(٢)

(١) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٨١ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في النهاية : الاطعمة والاشربة / الاشربة المحظورة ص ٥٩١ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : المباحات / ما يحرم من الذبيحة ص ٣٩٤ ، والعلامة في التحرير : الاطعمة والاشربة / في المانعات ج ٢ ص ١٦١ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) :
←

وسنة^(١) مستفيضة حد الاستفاضة إن لم تكن متواترة .

بل لا ريب في أنه يفهم من فحواها - بناءً على كون ذلك مطهراً له كما أنه محلل - تبعية الآلات والمزاويل ونحوهما له في الطهارة ، بل في اللوامع^(٢) الإجماع عليه ، مضافاً إلى لزوم الحرج والمشقة لولاه ، وطهارة أواني الخمر المنقلب خلاً ، وآلات النزع والنازع وجوانب البئر ؛ لاتحاد طريق الجميع أو قياس الأولوية ، بل في كشف الأستاذ أنه « يظهر بذلك أيضاً ظاهراً دخل فيه وباطنه ابتداءً أو بعد الغليان والاشتداد من تراب وأخشاب وفواكه وغيرها »^(٣) ، كالمحكي عن النهاية^(٤) والروض^(٥) من التصريح بطهارة الأجسام المطروحة فيه ، بل قيل : إنه لم يوجد فيه صريح مخالف ؛ لإطلاق ما دلّ على الحلية وترك الاستفصال المستلزمة للطهارة هنا قطعاً له ولها ، وإلا عادت منجسة له ، ولفحوى طهر الأجسام المطروحة في الخمر بناءً عليه ، ولعدم معقولة الفرق بينه وبين المطروح المانع الثابت بتبعيته في الطهارة له إجماعاً كما في اللوامع^(٦) .

نعم ، ينبغي اعتبار تحقق التبعية في سائر ما تقدم بأن يكون معه غير

ازالة النجاسة ص ٦٠ .

(١) تقدم بعض ما يدل على ذلك في ص ٣٨-٣٩ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الاشرية

المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٣ .

(٢) اللوامع (للنراقي) : ازالة النجاسات ج ١ ص ٢١٠ (مخطوط) .

(٣) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٨٢ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ٢٧٣ .

(٥) روض الجنان : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٦٤ .

(٦) اللوامع (للنراقي) : في النجاسات ج ١ ص ١٣٣ (مخطوط) .

غائب عنه في وقت تطهيره إلا بما لا ينافيها ، فلا يطهر حينئذٍ غير العامل ، بل ولا العامل معرضاً عن العمل خالياً عن صورة التشاغل ، وكذلك ثيابه وسائر الآلات اقتصاراً على المتيقن ، بل ينبغي الاقتصار على ما علم تبعيته دون ما شك فيها فضلاً عما ظنّ عدمها ، بل هو المدار في جميع ما تقدّم .

كما أنّه ينبغي الاقتصار في الطهارة والحلّ على ذهاب الثلثين بالنار وإن كان يقوى إلحاق الشمس بها ، أمّا الهواء والتشريب وطول البقاء أو المركّب منها خاصة أو من الأولين معها فلا يخلو من نظر بل منع ، خصوصاً الأخيرين وإلا لم ينجس بالعصير أكثر الأشياء ، فتأمل .

ولا يلزم البحث عن كيفية الذهاب من الجوانب ، نعم لو علم الذهاب من جانب دون آخر انتظر ذهابها منه .

والمعتبر صدق ذهاب الثلثين من غير فرق بين الوزن والكيل والمساحة ، وإن كان الأحوط الأولين ، بل قيل ^(١) : الأول .

ولا يحلّ العصير بل ولا يطهر بغير الخلّة وذهاب الثلثين ؛ للأصل وإطلاق النصوص ^(٢) والفتاوى ، فإني اللوامع ^(٣) من طهارته بصيرورته دبساً وإن لم يذهب ثلثاه حاكياً له عن الجامع ضعيف ، كمستنده من أصالة الطهارة والاباحة ، وإطلاق دليل طهارة الدبس وحلّه ؛ لوجوب الخروج عنه بما عرفت ، وأضعف منه التمسك باندراجة حينئذٍ في الاستحالة ؛ إذ هو ليس منها قطعاً .

(١) كما في كشف الغطاء في المطهرات ص ١٨٢ .

(٢) تقدم بعضها في ص ٣٨-٣٩ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢ و ٣١ من ابواب الاشربة المحرمة ج ١٧ ص ٢٢٣ و ٢٩٦ .

(٣) اللوامع (للنراقي) : في النجاسات ج ١ ص ١٣٣ (مخطوط) .

كما أنّه ليس منها - وإن كان قريباً إليها بل متّحداً معها في تقرير الدليل - الإسلام والانتقال الذي عدّهما غير واحد من الأصحاب^(١) من المطهرات ، بل لا خلاف أجده فيها ، كما لا إشكال ، بل حكى الإجماع على الأوّل في المنتهى^(٢) والذكرى^(٣) وغيرهما ، بل هو في الجملة من الضروريات ، بل والثاني ؛ إذ المراد به انتقال شيء حكم بنجاسته باعتبار إضافته إلى محلّ خاصّ إلى محلّ آخر حكم الشارع بطهارته بإضافته إليه ، كانتقال دم ذي النفس المحكوم بنجاسته إلى غير ذي النفس من القمل والبق ونحوهما ؛ لشمول ما دلّ على طهارة دمها ممّا تقدّم سابقاً^(٤) له ، كما أنّه لو انعكس الأمر حكم بالنجاسة لذلك .

وهما ينقطع استصحاب نجاسة الأوّل وطهارة الثاني بعد تسليم إمكان جريانه في نحو المقام ؛ لتغيّر الموضوع ؛ ضرورة مدخلية الإضافة في الحكم المذكور ، وإن كان بينهما تعارض العموم من وجه ، بل قد يدعى أخصية الاستصحاب ، لكنّه على كلّ حال معارضه أقوى منه قطعاً .

نعم يعتبر صدق الإضافة حقيقةً ، فلو شكّ في انتقال الاسم بعد الانتقال من الجسم ، كما إذا دخل شيء من النجاسات المتعلقة بذوات النفوس في بطون غير ذوات النفوس ولم يستقرّ فيها حتّى يتبدّل الاسم ، لم يحكم بالطهارة ، كما أنّه لم يحكم بالنجاسة في العكس .

(١) كابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : إزالة النجاسة ص ٦٠ ، والشهيد في البيان :

الطهارة/ في المطهرات ص ٤٠ ، والشيخ جعفر في كشف الغطاء: في المطهرات ص ١٨٢ و ١٨٣ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / اصناف النجاسات ج ١ ص ١٦٨ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٤) في ج ٥ ص ٦٠٧ .

ولا فرق بعد صدق الإضافة المذكورة بين الحيوان وغيره ، وبين الدم وغيره ، فلو شرب الشجر أو النبات ماءً متنجساً طهر بمجرد انتقاله إلى باطنه ؛ لصدقها حينئذٍ بذلك ، كما هو واضح .

لكن ينبغي أن يعلم أنَّ الاسلام يطهر عن نجاسة الكفر بجميع أقسامه إلاَّ الارتداد الفطري منه للرجل خاصّة ، دون المرأة بل والخنثى المشكل والممسوح ؛ للأصل بمعنى الاستصحاب لموضوع الكفر نفسه ، ولحكمه من النجاسة ونحوها ، وإطلاق ما في موارد كشف اللثام^(١) من الإجماع على عدم قبول توبته ، كالمحكى في باب الحدود منه^(٢) أيضاً عن الخلاف المؤيد بالشهرة المحكيّة ، بل بمعرفة ذلك في كلمات الأصحاب حتى يرسلوه إرسال المسلّات .

وقول أبي جعفر (عليه السلام) في صحيح ابن مسلم : « من رغب عن الاسلام وكفر بما أنزل الله على محمد (صلى الله عليه وآله) بعد إسلامه فلا توبة له ، وقد وجب قتله ، وبانت منه امرأته ، ويقسم ما ترك على ولده »^(٣) المعلوم إرادة الفطري منه ، كمعلومية إرادة حكم التوبة من نفيها الذي الطهارة وقبول أعماله منه قطعاً .

ومرسل عثمان بن عيسى : « من شك في الله بعد مولده من الفطرة لم يفيء إلى خير أبداً »^(٤) المنجبر سنده بما عرفت كمتنه لو كان محتاجاً ؛ إذ

(١) كشف اللثام : الارث / في موانعه ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٢) كشف اللثام : الحدود / احكام المرتد ج ٢ ص ٤٣٥ .

(٣) الكافي : باب حد المرتد ج ١ ص ٧٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب حد المرتد ج ٢

ج ١٨ ص ٥٤٤ .

(٤) الكافي : باب الشك ج ٦ ص ٤٠٠ .

لا ريب في كون الطهارة وقبول أعماله خيراً ، ولإشعار عدم قبول توبته في سائر أحكامه الظاهرة من قتله وقسمة أمواله وبينونة زوجته وغيرها مجريانه مجرى الكافرين في سائر أحكامهم التي النجاسة منها ، بل أهونها ، وغير ذلك من المؤيدات الكثيرة .

والمناقشة في الأصل - بعدم جريانه هنا ؛ لتغير الموضوع باعتبار صيرورته مسلماً بإقراره بعد أن كان كافراً بإنكاره ، بل يشمل حينئذ كل ما دل^(١) على طهارة المسلمين الذي يقصر عن مقاومتها الاستصحاب - من غرائب الكلام ؛ إذ البحث في صيرورته مندرجاً تحت إطلاق المسلم بذلك ، بل ظني أنه لا يقول به من قال بقبول توبته باطناً خاصة ؛ إذ هو أعم من ذلك ضرورة ، وإلا لاقتضى عدم قبولها في الظاهر اندراجها في الكافر بالأولى ، لا أقل من أن يكون واسطة عنده بين الكافر والمسلم على معنى كونه كافراً من جهة ومسلماً من أخرى ، لا أنه موضوع خارج ليتمسك حينئذ في طهارته بالأصل ، فما شك فيه حينئذ من الأحكام الثابتة له بارتداده وقبل توبته لا ريب في استصحابه .

وأغرب من ذلك إثبات تلك الدعوى بوضوح صدق اسم المسلم عليه ، بناءً على ثبوت الحقيقة الدينية فيه وفي الكفر؛ ضرورة أن الإسلام شرعاً عبارة عن الإقرار بالشهادتين ، كما أن الكفر عبارة عن إنكارهما أو إحداهما ، وعلى تقدير عدم الثبوت فأظهر ؛ إذ لا يخفى ظهور ما دل^(٢) على كون الإسلام الإقرار بالشهادتين في غيره ، وكيف لا ؟! مع اشتمال

(١) مسند أحمد بن حنبل : ج ٥ ص ٤٠٢ .

(٢) تقدم بعض ما يدل على ذلك في ص ٩١ .

أكثرها على أنه به تخنن به^(١) الدماء وعليه جرت المناكح والمواarith ونحو ذلك ممّا علم انتفاؤه في الفرض ، كما أنّ اشتغالها أيضاً على الفرق بينه وبين الإيمان ظاهر في كون المراد من ذلك بيان الإسلام على الإهمال لا التعميم المثمر في المقام .

على أنّ ارتداده قد يكون بغير إنكار الشهادتين ، بل كان بفعل بعض ما يقتضي الاستخفاف بالدين ونحوه ممّا لا يتمّ معه الاستدلال بتلك الإطلاقات المناقش فيها بما عرفت . بل يمكن معارضتها بالإطلاقات الدالة على كفر المرتد واستحقاقه جهنم ؛ ضرورة شمولها لمن أعقب ارتداده بالتوبة .

وترجيحها عليها باعتبار اعتضاها بإطلاقات التوبة وعموماتها يدفعه : - بعد إمكان منع شمول عمومات التوبة الكفر ونحوه ، خصوصاً مع قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ »^(٢) كما يمكن منع رجحانها عليها مع ذلك أيضاً ؛ لأكثرية أفرادها ، وخروجها مخرج القواعد العامة والمقتضيات التي قُطع النظر عن موانعها - أنّها معتضة بالاستصحاب وما سمعته من الأدلة السابقة القاضية بعدم قبول توبته الواجب تحكيمها عليها ؛ لخصوصيتها حتّى الاستصحاب منها ، وعمومية تلك .

ودعوى تنزيلها على إرادة عدم قبولها بالنسبة للأحكام الظاهرية دون الباطنية المتفرّع عليها العقاب ونحوه ، جمعاً بين الأدلة بشهادة العقل ؛ للقطع والإجماع على عدم سقوط التكليف عنه بالإسلام وأحكامه من الصلاة

والصوم والحج وغيرها ، ولا ريب في قبحه مع فرض عدم إمكان ذلك منه بعدم قبول توبته ؛ لكونه من التكليف بما لا يطاق المنافي للعدل ، فالجمع بين الأدلة حينئذٍ يتعيّن بإرادة عدم القبول الظاهري دون الباطني .

في غاية السقوط ؛ إذ فيها أولاً : أنه يمكن منع القطع بعدم سقوط التكليف عنه ؛ لظهور الأدلة في تنزيله منزلة الميت ، كما يؤول إليه اعتداد زوجته عدة الوفاة ، وقسمة أمواله بين ورثته وغير ذلك ، كما يمكن منع كون ما نحن فيه - من طهارة بدنه للغير - من مقتضيات القبول الباطني ؛ ضرورة أعمّة ذلك الشاهد العقلي منها .

بل جعل نجاسته من الأحكام الظاهرية - التي حكي الإجماع على عدم قبول توبته بالنسبة إليها ، بل لعلّه محصل ، ولا يقدر فيه ما عن أبي علي ^(١) من القبول مطلقاً ظاهراً وباطناً بعد أن كان بمكانة من الضعف ، والالتزام بمقتضى الدليل العقلي من قبول أعماله ، فيكون بدنه طاهراً بالنسبة إليه خاصة في الأعمال التي اشترط الشارع الطهارة فيها ، أو يكون الشرط بالنسبة إليها ساقطاً ، فتصحّ أعماله في حقّه وإن كان نجساً ، لا في حقّ غيره ، فلا يؤتمّ به ولا يستتاب مثلاً - أولى قطعاً ، بل لعلّ مراد القائل بالقبول الباطني ذلك لا الطهارة للغير ، وإلا كان أمراً زائداً على القبول الباطني كما اعترف به الشهيد الثاني في حدود روضته ، حيث قال بعد أن قوى القبول الباطني محتجاً ببعض ما سمعت : « وحينئذٍ فلو لم يطلع عليه أحد ، أو لم يقدر على قتله ، أو تأخر قتله بوجه ، وتاب ، قبلت توبته فيما بينه وبين الله تعالى ، وصحّت عباداته ومعاملاته ، وطهر بدنه ، ولا يعود ماله

(١) نقله عنه في كشف اللثام : الارث / في موانعه ج ٢ ص ٢٧٩ .

وزوجته بذلك ؛ للاستصحاب ، ولكن يصحّ له تجديد العقد عليها بعد العدة ، وفي جوازه فيها وجه ، كما يجوز للزوج العقد على المعتدة منه بائناً ، وبالجملّة: فيقتصر من الأحكام بعد توبته على الأمور الثلاثة في حقّه وحقّ غيره ، وهذا أمر آخر وراء القبول باطناً^(١).

لكنك خير بما فيه ؛ إذ هو مجرد دعوى خالية عن الدليل ، بل مخالفة له ، بل يمكن تحصيل الإجماع على خلافها ، بل ظاهر أول عبارته نفسه الاعتراف بذلك .

وثانياً : أنّه لا قبح في التكليف بذلك بعد امتناعه عليه باختياره ؛ لما هو مقررّ في محلّه أنّ ما بالاختيار لا ينافي الاختيار ، وله نظائر كثيرة في الشرع .

والقول بأنّ ذلك يتمّ في التكليف بالإسلام نفسه وبه للصلاة لو وقع بعد الوقت ، أمّا لها مع فرض وقوعه قبل الوقت فلا ؛ لعدم وجوب مقدّمة الواجب المطلق قبله ، ففي الفرض يصادف الواجب حينئذٍ امتناع الشرط ، ولا ريب في قبح الأمر بالمشروط مع العلم بانتفاء شرطه ، فيلزم فيه حينئذٍ سقوط التكليف المعلوم بطلانه ، ويتمّ في الجميع بعدم القول بالفصل .

جزأف من القول ؛ إذ هو - مع إمكان معارضته بمثله متمماً بعدم القول بالفصل أيضاً ، وإمكان منع عدم وجوب حفظ مقدّمة الواجب المطلق قبل وقته التي لا بدل لها ويعلم عدم حصولها في تمام وقته ، كإتلاف الطهورين والنوم قبل وقت الفريضة ونحوهما ؛ بشهادة ذمّ العقلاء له على ذلك ، بل لعلّ وجوبه مفهوم من نفس الخطاب التوقيتي - مدفوع بأنّه لا مانع من

الالتزام بتكليفه في الفرض المذكور أيضاً تكليفاً امتحانياً ؛ أي يراد منه العقاب خاصة ، نحو التكليف بأصل الإسلام المسلّم عند ذلك القائل ؛ ضرورة الاكتفاء في صحّة التكليف بالعبادة بصحّة التكليف بشرطها على أن يكون التكليف بها على نحو التكليف به في الابتلائي وغيره ، ولا ريب في صحّة تكليفه بالإسلام بعد الوقت امتحاناً وإن كان كفره كغيره قبله ، فيصحّ التكليف بالصلاة حينئذٍ كذلك ، واعتذار المكلف بامتناع الشرط عليّ يدفعه ما دفعه بالنظر إلى التكليف بالإسلام نفسه .

ودعوى تسليم ذلك بالنظر إليه نفسه وأنّه لا قبح فيه ، ومنعه بالنظر إلى الخطاب الشرطي وأنّه قبيح ، لا يصغى إليها ، بل لا يعقل لها وجه عند التأمل الجيّد .

كما أنّه لا يصغى بعدما عرفت إلى إثبات أصل الدعوى - من القبول الباطني بالمعنى المستلزم لطهارة بدنه للغير ونحوه - بالمروى عن الباقر (عليه السلام) أنّه قال : « من كان مؤمناً فحجّ وعمل في إيمانه ، ثمّ أصابته في إيمانه فتنة فكفر ، ثمّ تاب وآمن ، قال : يحسب له كلّ عمل صالح عمله في إيمانه ، ولا يبطل منه شيء » ^(١) لعدم حجّيته في نفسه أولاً ، ووضوح قصوره عن مقاومة ما تقدّم ثانياً ، واحتماله غير الفطري ، بل لعلّ الظاهر منه ذلك ، كعدم ظهوره في إرادة ما عمله في الإيمان الثاني ثالثاً ، على أنّه لا يستلزم الطهارة الغيريّة كما عرفت ، فمن العجيب دعوى أولويّة تقييد ما دلّ على عدم قبول توبة الفطري بهذه الرواية من العكس .

(١) تهذيب الأحكام : الحج / باب ٢٦ ح ٢٤٣ ج ٥ ص ٤٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب مقدمة العبادات ح ١ ج ١ ص ٩٦ .

فلا ريب حينئذٍ أنَّ الأقوى النجاسة في المرتد، وفقاً لصريح بعضهم^(١) وظاهر المعظم^(٢) أو صريحه، وخلافاً لصريح الشهيدين^(٣) والعلامة الطباطبائي^(٤) والمحكي عن التحرير^(٥) والموجز^(٦)، وإن كان قد يقوى في النظر قبول توبته باطناً بالنسبة إليه نفسه لا غيره، كما أنه يقوى القول بقبول توبته ظاهراً وباطناً لو كان ارتداده بإنكاره بعض الضروريات مع سبق بعض الشبهات والدخول في اسم المسلمين كطوائف الجبرية والمفوضة والصوفية، وفقاً لصريح الأستاذ في كشفه^(٧)، وخلافاً لظاهر السرائر^(٨) أو صريحها كظاهراً لإطلاق الباقيين، للشك في شمول أدلة الفطرية لهم، فتبقى عمومات التوبة بحالها.

والمراد بتطهير الإسلام للكافر إنما هو له نفسه لا ما باشره سابقاً حتى ثيابه على إشكال، اقتصاراً على المتيقن، بل هو مقتضى الدليل، واحتمال طهارته تبعاً لا شاهد له، نعم قد يقال بالتبعية بالنسبة إلى فضلاته المتصلة

(١) كالشيخ جعفر في كشف الغطاء: في المطهرات ص ١٨٣، واستشكل فيه العلامة في النهاية:

الطهارة/ أنواع المطهرات ج ١ ص ٢٩١.

(٢) كالعلامة في القواعد: الحدود/ حد المرتد ج ٢ ص ٢٧٥، والارشاد: الحدود/ في الارتداد ج ٢

ص ١٨٩.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ احكام النجاسات ص ١٥، الروضة البهية: الحدود/ حد الارتداد

ج ٩ ص ٣٣٨.

(٤) الدرة النجفية: التطهير بغير الماء ص ٥٤.

(٥) تحرير الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٢٥.

(٦) الموجز (ضمن الرسائل العشر): ازالة النجاسة ص ٦٠.

(٧) كشف الغطاء: في المطهرات ص ١٨٣.

(٨) السرائر: الحدود/ باب الحد في الفرية... ج ٣ ص ٥٣٢.

به من عرق أو بصاق أو نخامة أو قيح أو سوداء أو صفراء ؛ لصدق إضافتها للمسلم ، كما أنه ينبغي القطع بها بالنسبة للشعر والظفر ونحوهما .

هذا كله من حيث النجاسة الكفرية ، أما لو كان بدنه متنجساً بنجاسة خارجية لم تبق عنها في طهارته بالإسلام وعدمها وجهان ، أقواهما الأول بناءً على عدم تأثر النجس بالنجس ، بل وعلى غيره ؛ للسيرة ، وخلو السنة عن الأمر بذلك مع غلبته .

ويتبعه ولده في الطهارة بالإسلام ، سواء كان أباً أو أمّاً إلحاقاً بأشرف الأبوين ، بل أو أحد الجدّين القريبين كما في كشف الأستاذ^(١) ، كما أنّ فيه أيضاً^(٢) التصريح بالطهارة تبعاً للسابي المسلم ، لكن قيده بعدم وجود أحد الأبوين أو الأجداد معه ، وللبحث فيه مقام آخر .

كما أنّه قد تقدّم البحث في كثير من الأشياء التي ذكرها فيه^(٣) في عداد المطهرات ، حتّى أنهاها إلى عشرين : من حجر الاستنجاء وخرقه ، وزوال العين في الحيوان ، والغيبة في بدن الانسان بل وثيابه ، وخروج دم المذبح والمنحر ، والاستعمال في نحو آلات العصير والبئر وبدن النازح والعاصر وثيابهما ، وسبق استعمال الماء للمغتسل قبل الصلب ، والشهادة لبدن الشهيد ، وغير ذلك .

مع أنّه لا يخفى عليك عدم كون الأخيرين من المطهرات ، بل هما نافيان لأصل تحقق النجاسة .

كما أنّ سابقهما مندرج فيما ذكرناه وذكره هو أيضاً ممّا يظهر بالتبعية ،

(١) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٨٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٧٨-١٨٣ .

وإن اختلفت أفرادها ، فمنها ذلك ، ومنها : طهارة بدن مغسّل الميت وآلات التّغسيل وثياب الميت التي غسّل فيها ، وخرقته التي وضعت عليه ، بل قيل (١) : وثياب المغسّل نفسه ، ومنها : ما عرفته من رطوبات الكافر وولده ، وإناءات الخمر المخلّلة والأجسام المطروحة فيها ، ومنها : طهارة فضلات الإبل الجلّالة الغير المنفصلة منها حتّى تمّ الاستبراء حتّى العرق نفسه ؛ إذ هي كرطوبات الكافر الذي أسلم في تغيّر إضافتها .

والثالث ليس من المطهّرات حقيقةً ، بل هو ممّا يحكم معه بالطهارة ، فلا ينبغي عدّه منها حينئذٍ كما اعترف به غير واحد (٢) .

بل والثاني أيضاً بناءً على ما ذكرناه في باب الأسّار (٣) من احتمال عدم تنجّس الحيوان بملاقاة عين النجس حتّى تكون الإزالة مطهّرة له ، بل هو في الحقيقة كالبواطن المتفق بين الأصحاب على طهارتها بمجرد زوال عين النجاسة ، بل قيل : إنّه يمكن أن يكون من ضروريّات الدين .

مضافاً إلى صحيح صفوان عن إسحاق بن عمار عن عبد الحميد بن أبي الديلم ، قال للصادق (عليه السلام) : « رجل شرب الخمر فأصاب ثوبي من بصاقه ، فقال : ليس بشيء » (٤) .

(١) كشف الغطاء : في المطهّرات ص ١٨٣ .

(٢) كالصيمري في كشف الالتباس : الطهارة / ازالة النجاسة ذيل قول المصنف : « وبحكم بطهارة حيوان تنجس اذا غاب زماناً يمكن طهره فيه ... » ص ٢٢٩ (مخطوط) ، والعالمي في مفتاح الكرامة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٩١ .

(٣) في ج ١ ص ٣٧٥ س ١١ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ١١٤ ج ١ ص ٢٨٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٢ ج ١ ص ١٩١ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب النجاسات ج ١ ص ٢٠٥٨ .

وقول الرضا (عليه السلام) في خبر إبراهيم بن أبي محمود: «يستنجي ويغسل ما ظهر منه على الشرج، ولا يدخل فيه الأثمة» (١).

كقول الصادق (عليه السلام) في خبر عمار في حديث: «... إنما عليه أن يغسل ما ظهر منها يعني المقعدة، وليس عليه أن يغسل باطنها...» (٢).

وموثق عمار عنه (عليه السلام) أيضاً «في رجل يسيل عن أنفه الدم، هل عليه أن يغسل باطنه يعني جوف الأنف؟ فقال: إنما عليه أن يغسل ما ظهر» (٣) وغير ذلك.

ومرادهم على الظاهر عدم النجاسة لا الطهارة بالزوال، وإن كان ربّما توهمه بعض العبارات، بل الموثق ظاهر فيما قلناه من عدم نجاستها بملاقة عين النجاسة، كما هو قضيّة الأصل والعمومات؛ إذ ليس في أدلة النجاسات عموم مثلاً يشمل نجاسة البواطن بها.

وقد أجاد الأستاذ في شرحه على المفاتيح حيث قال: «إنّه لم يتحقّق إجماع على تنجّس البواطن لو لم نقل بالإجماع على العدم، مضافاً إلى الأصول والعمومات» (٤).

(١) الكافي: باب القول عند دخول الخلاء... ج ٣ ص ١٧، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ج ٦٧ ص ٤٥، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب النجاسات ج ١ ص ١٠٣١.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ج ٦٦ ص ٤٥، الاستبصار: الطهارة/ باب ٣١ ج ٤ ص ٥٢، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب النجاسات ج ٦ ص ١٠٣٢.

(٣) الكافي: باب الثوب يصيبه الدم والمدة ج ٥ ص ٥٩، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٢ ج ٣ ص ٤٢٠، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب النجاسات ج ٥ ص ١٠٣٢.

(٤) مصابيح الظلام: شرح مفتاح ٨٧ ذيل قول المصنف: «حيث اقتضى فيه اشتراط الماء»

قلت : وهي والحيوان مشتركان في سبب ذلك ؛ ضرورة أنه إن كان عين النجاسة موجوداً فالمنجس حينئذٍ للملاقي هو ، لا ما كان عليه من البواطن وبدن الحيوان ، وإلا كان طاهراً ، فلم يظهر أثر للحكم حينئذٍ بتنجيسهما بالملاقاة ، فإبقاؤهما على الطهارة وعدم تأثير عين النجاسة فيها أولى من الحكم بنجاستهما وطهارتهما بالزوال ، وقد تقدم في الأسار تمام الكلام.

كما أنه تقدم هناك تمامه أيضاً في أصل الاكتفاء في الحيوان بزوال عين النجاسة وأنه هو المدار ، لا غيبة الحيوان غيبة يحتمل معها مصادفة المطهر وإن كان ظاهر الفاضل في نهايته (١) ذلك .

نعم هو كذلك بالنسبة للإنسان ، فيحكم بطهارة بدن المسلم منه المكلف مع الغيبة عنه وعلمه بالنجاسة وتلبسه بما يشترط فيه الطهارة ، بلا خلاف معتد به أجده فيه ، بل حكى الإجماع عليه بعض شراح منظومة الطباطبائي (٢) ، بل لعله كذلك ؛ نظراً إلى السيرة القاطعة المعتضدة بإطلاق ما دل (٣) على طهارة سور المسلم ، وإن كان هو غير مساق لذلك ، وبتعارف عدم السؤال عن إزالة النجاسات مع القطع بعروضها ، بل قد يعد السؤال من المنكرات كالإنكار على مخالفة الضروريات المرجحة للعمل بظاهر حال

كالثوب والبدن» ج ١ ص ٤٨١ (مخطوط).

(١) نهاية الاحكام : الطهارة / في الاسارج ١ ص ٢٣٩ .

(٢) الفيروزجات الطوسية : في المطهرات ذيل قوله :

«وهكذا ثيابه وما معه * لسيرة ماضية متبعمه»

ص ٢٥٩ (مخطوط).

(٣) وسائل الشيعة : انظر باب ٧ و ٨ من ابواب الاسارج ١ ص ١٦٨ و ١٦٩ .

المسلم - من عدم عصيانه وسهو ونسيانه - على الأصل .
مع أنه ناقش بعض الأساطين في أصل جريانه هنا ؛ من حيث ظهور أدلته فيما يتعلق بالملكف نفسه لا غيره ، والأمر بالغسل للمكلف أعم من وجوب احتراز الغير له حتى يعلم بالغسل ، كآخربأنه معارض بالأصل في الملاقي أيضاً ، وإن كان هما كما ترى ، مع أنهما لم يثبتا الطهارة نفسها ، كاستدلال بعضهم بأنه لم يثبت تنجيس المتنجس هنا وإن قلنا به في غير المقام .

فالعمدة حينئذ ما ذكرناه أولاً من السيرة السابقة المعتضدة بما عرفت ، ولعلها كذلك أيضاً بالنسبة إلى غير بدنه من ثيابه أو فرشه وأوانيهِ وغيرها مع القيود السابقة ، فتأمل مجمع البرهان^(١) وعن المدارك^(٢) في ذلك كله في غير محله كظاهر المفاتيح^(٣) .

بل الظاهر الطهارة أيضاً وإن لم يكن متلبساً بما يشترط فيه الطهارة ، وفقاً لمن عداهم - وظاهر الموجز^(٤) في الثياب خاصة - ممن تعرض لذلك كالشهيدين^(٥) وأبي العباس في المهذب^(٦) والصيمري^(٧) والفاضل

(١) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / ما به تحصل انطهارة ج ١ ص ٢٩٧-٢٩٨ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / في الاسارج ١ ص ١٣٤ .

(٣) مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٨٧ ج ١ ص ٧٧ .

(٤) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ازالة النجاسة ص ٦١ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٦ ، المقاصد العلية : في المظهرات ذيل

قول المصنف : « والغيبة » ص ٩٠-٩١ .

(٦) لم يتعرض لذلك فيه .

(٧) كشف الالتباس : الطهارة / ازالة النجاسة ذيل قول المصنف : « وبحكم بطهارة حيوان

تنجس اذا غاب زمانا يمكن طهره فيه ... » ص ٢٢٩ (مخطوط) .

النراقي^(١) والعلامة الطباطبائي^(٢) والأستاذ في كشف الغطاء^(٣) وغيرهم^(٤) ، بل قد يظهر من المحكي عن تمهيد الشهيد الثاني^(٥) الإجماع عليه ، بل حكاه عليه بعض شراح منظومة الطباطبائي^(٦) ، بل هو (رحمه الله) في نظمه حكي السيرة القاطعة التي هي أعظم من الإجماع، فقال:

واحكم على الانسان بالطهارة * مع غيبة تحتمل إظهاره
وهكذا ثيابه وماعه * لسيرة ماضية متبعة^(٧)

وهو كذلك ، فيقدّم بسببها ظهور حال المسلم في التنزه عن النجاسات على الأصل ، بل ظاهره (رحمه الله) كصريح لوامع النراقي^(٨) وظاهر كشف الأستاذ^(٩) بل والموجز^(١٠) لكن في البدن خاصة عدم اعتبار علمه بالنجاسة أيضاً ، فاحتمال مصادفة الطهارة حينئذٍ كافٍ ، وهو لا يخلو من قوة ، إلا أنّ المعروف بن من تعرض لذلك اعتباره ، بل عن التمهيد «إنّه

(١) اللوامع : في الاسآرج ١ ص ٧٥ (مخطوط) .

(٢) الدرة النجفية : التطهير بغير الماء ص ٥٤ .

(٣) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٨٢ .

(٤) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / في الاسآرج ١ ص ٤٣٤-٤٣٥ .

(٥) تمهيد القواعد (ذيل كتاب ذكرى الشيعة) : القسم الثالث من اقسام اختلاف الاصل والظاهر ص ٤٤ ،

(٦) الفيروزجات الطوسية : في المطهرات ذيل قول المصنف :

«وهكذا ثيابه وماعه * لسيرة ماضية متبعه»

ص ٢٥٩ (مخطوط) .

(٧) الدرة النجفية : التطهير بغير الماء ص ٥٤ .

(٨) اللوامع : في الاسآرج ١ ص ٧٥-٧٦ (مخطوط) .

(٩) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٨٢ .

(١٠) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ازالة النجاسة ص ٦١ .

المستفاد من تعليل الأصحاب ، حيث قالوا : يحكم بالطهارة عملاً بظاهر حال المسلم ، لأنه مما يتنزّه عن النجاسة «^(١) انتهى . والاحتياط لا ينبغي تركه .

كما أنه لا ينبغي تركه في غير المكلف من الانسان سيما من لا أهلية له للإزالة ، بل والمكلف مع عدم اعتقاد النجاسة ؛ لتقليده مجتهداً لا يقول بها ، أو لأنه من العامة الذين لا يقولون بها ، بل والمعتقد إذا علم من حاله عدم الاهتمام والاكتراث بإزالة النجاسات ، لتسامحه في دينه ، وإن أمكن تنقيح السيرة في جميع ذلك أو أكثره ، بل يمكن إدراج بعض غير المكلف من الانسان - كغير المميز- في توابع المسلم المكلف من فرشه وأوانيه . نعم ، ينبغي القطع بعدم مساواة الظلمة أو العمى أو حبس البصر للغبية ؛ للأصل السالم عن معارضة سيرة ونحوها ؛ إذ ليس المدار على احتمال الطهارة . كما أنه ينبغي القطع بعدم اعتبار غيبة الشخص عن ثيابه وأوانيه ونحوها ما لم تكن من توابع شخص آخر يباشرها ، والأمر واضح بعد أن عرفت مستند الحكم في المسألة ومداره .

﴿و﴾ من المطهرات في الجملة إجماعاً محصلاً^(٢) ومنقولاً^(٣) ونصوصاً^(٤)

(١) تهديد القواعد (ذيل كتاب ذكرى الشيعة) : القسم الثالث من اقسام اختلاف الاصل والظاهر ص ٤٤ .

(٢) ممن قال بذلك : المفيد في المقنعة : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٢ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٤ ، والمصنف في المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ٢٠ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٨ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٣) نقل الاجماع في جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٤) يأتي التعرض لها في اثناء البحث .

مستفيضة حد الاستفاضة وعملاً مستمراً ﴿التراب﴾ بل مطلق مستى الأرض كما هو معقد أكثر الفتاوى وإجماع غير واحد من الأصحاب (١)، بل هو مستفاد من معتبرة نصوص الباب، فما في النبويين العاميين (٢) على الظاهر من أن ظهور الخفين والنعلين التراب محمول على إرادة ما يشمل الأرض قطعاً، أو لا يراد منه الحصر بالنسبة إلى ذلك كالمثلن وعبرة المقنعة (٣) والتحرير (٤)، لـ ﴿باطن الخف﴾ بلا خلاف أجده فيه إلا ما عساه توهمه عبارة الخلاف (٥) في بادئ النظر، مع إمكان دفعه ثانيه كما أطنب فيه الأستاذ في شرحه على المفاتيح (٦) ردّاً على تفردّها (٧) في نقل عدم الطهارة عنه، فلاحظ.

ويوهمه أيضاً ما عن الإشارة (٨) والتلخيص (٩) من الاقتصار على النعل، مع احتمال بل لعلّه الظاهر إرادة المثل، ولذا جعله من معقد

(١) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩.

(٢) سنن أبي داود: ح ٣٨٥ و ٣٨٦ ج ١ ص ١٠٥، كز العمال: ح ٢٦٥٠٦ و ٢٦٥٠٧ ج ٩ ص ٣٦٩، مستدرک الحاكم: ح ٥٩٠ و ٥٩١ ج ١ ص ٢٧١ و ٢٧٢، عوالي اللئالي: ح ١٧٨ ج ٣ ص ٦٠.

(٣) المقنعة: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٢.

(٤) تحرير الاحكام: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٢٥.

(٥) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١٨٥ ج ١ ص ٢١٧-٢١٨.

(٦) مصابيح الظلام: شرح مفتاح ٩٠ ذيل قول المصنف: «الارض تطهر باطن الخف» ج ١ ص ٤٩٢-٤٩٣ (مخطوط).

(٧) مفاتيح الشرائع: الصلاة/ مفتاح ٩٠ ج ١ ص ٧٩.

(٨) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة من النجس ص ١٢٠.

(٩) تلخيص المرام: الطهارة/ في المظهرات ص ٣١ (مخطوط).

إجماعه في جامع المقاصد^(١) ، ومن المتيقن في المنتهى^(٢) ، وهو الحجة بعد النبوي العامي « إذا وطأ أحدكم الأذى بخفيه فظهورهما التراب »^(٣) وصحيح فضالة وصفوان عن ابن بكير عن حفص بن أبي عيسى قال للصادق (عليه السلام) : « إني وطأت عذرة بخفي ومسحته حتى لم أر فيه شيئاً ، فما تقول في الصلاة فيه ؟ فقال : لا بأس »^(٤) .

والناقشة في سند الأولى - بعد الانجبار بما عرفت بناءً على صحة انجبار مثله ، وفي دلالة الثاني بأن أقصاه الصلاة فيه التي هي أعم من الطهارة ؛ ضرورة كون الخلق ممّا يعفى عن نجاسته ؛ لأنه ممّا لا يتم الصلاة به منفرداً - كما ترى . على أنه يمكن دفع الثانية - بعد الغض عن إطلاق نفي البأس - بظهورها سؤالاً وجواباً في نفيه من حيث زوال النجاسة بذلك المسح ، لا من حيث عدم التمامية به منفرداً ، كما هو واضح للمنصف المتأمل .

خصوصاً بعد اعتضادها بإطلاق قول الصادق (عليه السلام) في صحيح الحلبي قال : « نزلنا في مكان بيننا وبين المسجد زقاق قدر ، فدخلت عليه - أي الصادق (عليه السلام) - فقال : أين نزلتم ؟ فقلت : نزلنا في دار فلان ، فقال : إن بينكم وبين المسجد زقاقاً قدراً ، أو قلنا له : إن بيننا وبين المسجد زقاقاً قدراً ، فقال : لا بأس ، الأرض يطهر بعضها

(١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٣) راجع هامش (٢) من الصفحة السابقة .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٩٥ ج ١ ص ٢٧٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من

ابواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠٤٧ .

بعضاً...» (١).

كالمروي في مستطرفات السرائر عن كتاب البزنطي عن المفضل بن عمر عن محمد بن علي الحلبي عن الصادق (عليه السلام)، قال: «قلت له: إنَّ طريقي إلى المسجد في زقاق يبال فيه، فربّما مررت فيه وليس عليّ حذاء، فيلصق برجلي من نداوته، فقال: أليس تمشي بعد ذلك في أرض يابسة؟ فقلت: نعم، فقال: لا بأس، إنَّ الأرض يطهّر بعضها بعضاً» (٢).

وحسن المعلّى بن خنيس سأل الصادق (عليه السلام) «عن الخنزير يخرج من الماء فيمرّ على الطريق فيسيل منه الماء، أمرّ عليه حافياً؟ فقال: أليس وراءه شيء جاف؟ قلت: بلى، قال: لا بأس؛ لأنَّ الأرض يطهّر بعضها بعضاً» (٣).

إذ الظاهر أنَّ المراد تطهير بعض الأرض البعض الآخر منها النجس الملاقي للنعل ونحوه؛ على معنى إزالة أثره عمّا لاقاه بالبعض الآخر، كما يقال: الماء مطهّر للبول والدم، أو تطهير بعض الأرض ما لاصق ببعضاً نجساً آخر منها ممّا كان عليها من القدم ونحوه، وإلّا فاحتمال إرادة تطهير بعض الأرض بعض المتنجّسات كالنعل - فلا يكون في المطهّر بالفتح عموم

(١) الكافي: باب الرجل يطأ على العذرة أو غيرها من القذرح ٣ ج ٣ ص ٣٨، وسائل الشيعة: باب ٣٢ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٤٧.

(٢) مستطرفات السرائر: ص ٢٧ ح ٨، وسائل الشيعة: باب ٣٢ من ابواب النجاسات ح ٩ ج ٢ ص ١٠٤٨.

(٣) الكافي: باب الرجل يطأ على العذرة أو غيرها من القذرح ٥ ج ٣ ص ٣٩، وسائل الشيعة: باب ٣٢ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٤٧.

أو إطلاق يتناول المقام- ممّا ينبغي القطع بفساده كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام ، بل ينبغي القطع بفساد ما ذكرناه ثانياً ؛ لبعد هذا المجاز بل استقبحه حتى لو أريد الإضرار منه ، فيتعين الأول حينئذٍ ، لكن في العالم أنّه « عليه يكون الحكم المستفاد من الحديث مختصاً بالنجاسة المكتسبة من الأرض النجسة »^(١) .

وقد يقال : إنّهُ يمكن أن يكون هذا إشارة إلى أنّه بمحض المسح على الأرض لا يذهب الأثر الحاصل من الأرض السابقة مطلقاً ، بل يبقى فيه بعض الأجزاء من الأرض المتنجّسة ، فتلك الأجزاء تطهرها الأرض الطاهرة ، فلا ينافي عموم الحكم ؛ لورود تلك العبارة في مقامات أخر ، بل لعلّ تفسير الحديث بذلك أولى من غيره ؛ لما فيه من السلامة من المجاز ونحوه ، حتّى ما قيل^(٢) أيضاً من أنّ المراد انتقال النجاسة بالوطء عليها من موضع إلى آخر حتّى تستحيل ، ولا يبقى منها شيء .

نعم ، هو موقوف على عدم انعقاد إجماع على عدم طهارة الأرض بذلك ، ولعلّه كذلك ، بل نصّ على ما ذكرناه في البحار^(٣) ، بل ستعرف فيما يأتي زيادة قوّة له ، فتأمّل .

وبعد^(٤) اعتضاها أيضاً بإطلاق قول الصادق (عليه السلام) في صحيح الأحول في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف ، ثمّ يطأ

(١) معالم الدين : في المطهرات ص ٣٩٠ .

(٢) راجع الحقائق الناضرة : الطهارة / في المطهرات ج ٥ ص ٤٥٩ .

(٣) بحار الانوار : باب ١٢ من ابواب النجاسات ج ٨٠ ص ١٥٨ .

(٤) معطوف على قوله في ص ٣٠٤ س ٨ : « بعد » من قوله : « خصوصاً بعد اعتضاها بإطلاق ... » .

بعده مكاناً نظيفاً : لا بأس إذا كان خمسة عشر ذراعاً ...» (١) بعد تنزيل الشرط فيه على إرادة التقدير لما يزال به أثر النجاسة عادةً ؛ لإطلاق غيره من النصوص والفتاوى عدا المحكي عن ابن الجنيد ، حيث قال : « إذا وطأ الانسان برجليه أو ما هو وقاء لهما نجاسة رطبة أو كان رجلاه رطبة والنجاسة يابسة أو رطبة ، فوطأ بعدها نحواً من خمس عشر أرضاً طاهرة يابسة ، طهر ما ماس النجاسة من رجله والوقاء لها ، وغسلها أحوط ، ولو مسحها حتى يذهب عين النجاسة بغير ماء أجزأ إذا كان ما مسحها به طاهراً» (٢) انتهى . مع احتماله ما سمعته في الرواية أيضاً ، بل هو أولى ؛ لقوله : « نحو » ، فتأمل .

وبمسأواته للنعل الثابتة طهارة أسفله بها بإجماع جامع المقاصد (٣) ، وبما في المنتهى (٤) أنه من المتيقن ، وإطلاقات الأخبار السابقة ، بل في النبوي وإن كان عامياً « إذا وطأ أحدكم بنعليه الأذى فطهورهما التراب » (٥) معتضداً ذلك كله بعدم خلاف أجده فيه ؛ إذ اقتصار المصنف في نفعه (٦) على الخف والقدم لا صراحة به بل ولا ظهور ، بل يمكن تحصيل الإجماع ، بل هو كذلك مع ملاحظة الفتاوى وإطباق الناس قديماً وحديثاً على صلاة الحفاة والمتنعلين ودخولهم المساجد من غير غسل الأقدام والنعال مع غلبة الظن على النجاسات ، بل

(١) الكافي : باب الرجل يطأ على العذرة أو غيرها من القذرح ١ ج ٣ ص ٣٨ ، وسائل الشيعة :

باب ٣٢ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٤٦ .

(٢) نقله عنه في منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٨ ، ومدارك الاحكام :

الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٧٢ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٥) راجع هامش (٢) من ص ٤٧٥ . (٦) المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ٢٠ .

ومع القطع بها، بل لو كلفوا المكان فيه من الحرج ما لا يخفى.

﴿و﴾ لو لم يكن في المقام إلّا هذا لكفى في طهارة ﴿أسفل القدم والنعل﴾ فكيف مع ما سمعته في الثاني الذي هو بجميعة عدا النبي منه ثابت في سابقه أيضاً؟! بل بعضها كصحيح الأحول ظاهر فيه، بل صحيح الحلبي وحسن ابن خنيس والمروي في مستطرفات السرائر نص فيه. كصحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام): «(في رجل وطأ على عذرة فساخت رجله فيها، أينقض ذلك وضوءه؟ وهل يجب عليه غسلها؟ فقال: لا يغسلها إلّا أن يقذرها، ولكنه مسحها حتى يذهب أثرها ويصلي)»^(١).

وصحيحه الآخر: «جرت الستة في أثر الغائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجان ولا يغسله، ويجوز أن يمسح رجله ولا يغسلها»^(٢) فتوقف الفاضل فيه في المنتهى^(٣) في غير محلّه قطعاً، كترك التمثيل به عن المقنعة^(٤) والمراسم^(٥) والجامع^(٦) والنزهة^(٧) والإشارة^(٨) والتلخيص^(٩) إن كان

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ٩٦ ج ١ ص ٢٧٥، وسائل الشيعة: باب ٣٢ من ابواب النجاسات ح ٧ ج ٢ ص ١٠٤٨.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٣ ح ٦٨ ج ١ ص ٤٦، وسائل الشيعة: باب ٣٠ من ابواب احكام الخلوة ح ٣ ج ١ ص ٢٤٦.

(٣) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩.

(٤) المقنعة: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٢.

(٥) المراسم: الطهارة/ تطهير الثياب ص ٥٦.

(٦) الجامع للشرائع: الطهارة/ باب الانجاس ص ٢٤.

(٧) نزهة الناظر: في المطهرات ص ٢١.

(٨) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): الطهارة من النجس ص ١٢٠.

(٩) تلخيص المرام: الطهارة/ في المطهرات ص ٣١ (مخطوط).

لذلك ، لكنّ الظاهر إرادتهم المثال لما ذكروه مقتصرين عليه ، بل لعلّ ملاحظة جمع الثلاثة من بعض ، والأولين خاصّة من آخر ، والآخرين كذلك من ثالث ، والأوّل والآخر من رابع ، والاقتصار على الأوّل من خامس ، وعلى الأخير من سادس ، يومئ إلى التعدية لغير الثلاثة ممّا يوق به القدم من الأرض مثلاً ، ولعلّه لذا كان من معقد إجماع جامع المقاصد^(١) كلّ ما ينتعل به كالقباب ، بل هو الأقوى وفقاً لجماعة منهم الاسكافي^(٢) والسيدان في المنظومة^(٣) والرياض^(٤) ؛ لإطلاق كثير من الأخبار السابقة خصوصاً المستفيض من قوله (عليه السلام) : « إنّ الأرض يطهر بعضها بعضاً »^(٥) الذي لا يقدح في شهادته لما نحن فيه ندرة بعض ما يوق به كما توهم^(٦) ؛ ضرورة أنّ المطلق فيه نفس الأرض .

نعم ، لو كان الدليل صحيح الأحوال خاصّة لأمكن المناقشة بذلك ، بل قد يقال باستفادة طهارة خشبة الأقطع منه بعد الغضّ عن دعوى مساواتها للنعل أو القدم ، بل وكعب عصاة الأعمى وعكاز الرمح ونحو ذلك ، إلّا أنّ الأحوط خلافه .

بل يمكن إلحاق من يمشي على ركبته أو عليها وعلى كفيه بذلك ، بل

(١) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٢) تقدم نقل عبارته في ص ٤٧٩ .

(٣) الدرة النجفية : التطهير بغير الماء ص ٥٣ .

(٤) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٦ .

(٥) كما في رواية الحلبي المقدمة في ص ٤٧٧ .

(٦) كما في مصابيح الظلام (للبهاني) : شرح مفتاح ٩٠ ذيل قول المصنّف : « يعني بالازالة

والاحالة » ج ١ ص ٤٩٣ (مخطوط) ، والحدائق الناضرة : الطهارة / في المطهرات ج ٥

وما توق به هذه أيضاً ، بل ونعل الدابة ونحوه ، بل وحواشي القدم مثلاً القريبة من أسفله وإن كانت هي من الظاهر .

بل قد يدعى ظهور صحيح زرارة السابق المشتمل على السؤال عن رجل ساخت رجله في ذلك ؛ ضرورة ظهور السوخ فيه ، بل في ظاهر كشف الأستاذ^(١) الحكم بطهارة الحواشي المذكورة تبعاً للأسفل وإن لم تمسح بالأرض ، وهو جيد لولا مطلوبة التوقف والاحتياط في أمثال ذلك كلها . وكذا منه وغيره يستفاد أنه لا فرق في الطهارة المذمومة بين المشي والمسح وغيرهما كما نص عليه جماعة^(٢) ، ويقتضيه التدبر في الأخبار السابقة ، ولا بين كيفيات المسح من جعل الحجر مثلاً آلة للمسح وغيره .

بل قيل^(٣) : إن إطلاقه كغيره من الأخبار يقتضي عدم اعتبار طهارة الأرض في التطهير ، بل مال إليه في الروضة^(٤) والرياض^(٥) ، بل نسبه في الأول إلى إطلاق الفتاوى ، إلا أن الأقوى خلافه ، وفاقاً للاسكافي^(٦) وأول الشهيدين^(٧) وثاني المحققين^(٨) ؛ للأصل السالم عن معارضة غير ذلك

(١) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٨١ .

(٢) كالعلامة في النهاية : الطهارة / أنواع المطهرات ج ١ ص ٢٩١ ، والشهيد الأول في الدروس : الطهارة / في المطهرات ص ١٧ ، والشهيد الثاني في الروضة : الطهارة / في المطهرات ج ١ ص ٦٥ .

(٣) كما في ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٣ ، وكشف اللثام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٥٧ .

(٤) الروضة البهية : الطهارة / في المطهرات ج ١ ص ٦٦ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٦ .

(٦) تقدم نقل عبارته في ص ٤٧٩ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٨) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

الإطلاق المشكوك في إرادة الأعم من الطاهر منه ؛ لعدم سياقه له ، ولقاعدة اعتبار سبق الطهارة في المطهر المتفق بين الفقهاء عليها على الظاهر ، كما اعترف به الأستاذ في شرحه على المفاتيح ^(١) ، بل كأن في بالي حكاية الإجماع من بعضهم عليها ، بل تقدمت في مبحث الغسالة ^(٢) ما يستفاد منه تحصيل الإجماع عليها أيضاً ، ولما يحصل للفقهاء - من تتبع محال التطهير بالماء حدثاً وخبثاً بل وبالأرض حدثاً بل وخبثاً في غير المقام كحجر الاستنجاء - من قوة الظن بذلك ، خصوصاً مع ملاحظة تصريح الجماعة الذي لا يعارضه عدم تعرض غيرهم له .

مضافاً إلى ما قيل ^(٣) من إشعار صحيح الأحوال وحسنة المعلى المتقدمين به ، وإلى ما في الحقائق من الاستدلال بقوله (صلى الله عليه وآله) المروي في عدة طرق فيها الصحيح وغيره : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » ^(٤) فإن الطهور أعم من الحدث والخبث ، وقد تقدم أنه الطاهر المطهر ، ثم قال : « إنه لم يلم بهذا أحد من الأصحاب ، بل استدلوا بأن النجس لا يفيد غيره طهارة ، كما أنهم في بحث التيمم لم يستدلوا به على طهارة التراب ، إنما ذكروا الإجماع ، نعم استدلّ به بعض المتأخرين وتنظر فيه ، فليت شعري أين مصداقه الذي افتخر (صلى الله عليه وآله)

(١) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٩٠ ذيل قول المصنف : « يعني بالازالة والاحالة » ج ١ ص ٤٩٣ (مخطوط) .

(٢) في ج ١ في حكم الغسالة .

(٣) كما في مصابيح الظلام ، راجع هامش (١) من هذه الصفحة .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب المواضع التي تجوز الصلاة فيها ... ح ٧٢٤ ج ١ ص ٢٤٠ ، وسائل

الشيعة : باب ٧ من ابواب التيمم ح ٢-٤ ج ٢ ص ٩٦٩-٩٧٠ .

به ؟! - إلى أن قال :- ما هذا إلا غفلة تبع فيها المتأخر المتقدم» (١) .

قلت : لعلهم تركوا الاستدلال به هنا أولاً : لما عرفت في أول الكتاب (٢) من مجازية الطهارة في إزالة الخبث شرعاً ، وأنه إن كان حقيقة فهو عند المشرعة ، بإرادة المعنيين منه حينئذٍ هنا ممنوعة أو موقوف على القرينة ، بل وكذا إن قلنا باشتراكهما لفظاً بين رفع الحدث والخبث ، على أنه قد يدعى ظهوره في إرادة الحدث هنا بقرينة المسجد ، وثانياً : بعد التسليم لا دلالة فيه على الاشتراط كما هو واضح بعد التأمل ، خصوصاً إن قلنا : إنَّ المراد منه جعلت لي الأرض طاهرة مطهرة ، فيكون مساقاً لبيان أصل خلقة الأرض كذلك ، فتأمل .

وفي اعتبار جفاف الأرض في التطهير وعدمه وجهان بل قولان ، أحوطهما أقوامهما وفقاً للاسكافي (٣) والثانيين في الجامع (٤) والمسالك (٥) وغيرهم (٦) ، وخلافاً لنهاية الفاضل (٧) وروضة الثاني (٨) وذخيرة الخراساني (٩) ورياض المعاصر (١٠) ؛ للأصل ، وما يشعر به بل يدل عليه

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / في المطهرات ج ٥ ص ٤٥٧ .

(٢) في ج ١ في تعريف الطهارة .

(٣) تقدم نقل عبارته في ص ٤٧٩ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩ .

(٥) مسالك الافهام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ١٤ .

(٦) كالموجز (ضمن الرسائل العشر) : ازالة النجاسة ص ٦٠ .

(٧) نهاية الاحكام : الطهارة / انواع المطهرات ج ١ ص ٢٩١ .

(٨) الروضة البهية : الطهارة / في المطهرات ج ١ ص ٦٦ .

(٩) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٣ .

(١٠) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٦ .

حسن المعلّى بإبراهيم وصحيح الحلبي المروي في مستطرفات السرائر المتقدّمان سابقاً^(١)، بل وغيرهما أيضاً؛ باعتبار تعارف المسح والإزالة بالجافّ في الاستنجاء وغيره، فالإطلاقات حينئذٍ بنفسها يمكن انصرافها إلى ذلك فضلاً عن ملاحظة المعتبرين السابقين.

فما في الرياض (٢) - من أنّ الأقوى عدم اشتراط الجفاف؛ لقصور سند الخبرين مع عدم الجابر عن إطلاق أكثر النصوص والفتاوى- لا يخلو من نظر، سيّما دعواه القصور؛ ضرورة صحّة الخبرين بناءً على الظنون الاجتهادية.

كما أنّ ما في مجمع البرهان (٣) من أنّه لم يظهر وجه لاعتبار الجفاف إلّا تخيّل نجاسة الأرض، وهو غير ضارّ كرطوبة النجاسة؛ إذ الضارّ سبق النجاسة لا الحاصلة بنفس التطهير كما قيل مثله في غسالة الماء القليل كذلك لا يخلو من نظر؛ لما عرفت من كون الوجه غير ذلك أولاً، وللفرق بين المقامين ثانياً؛ إذ أقصى ما يمكن تسليمه عدم ضرر نجاسة نفس الأرض بنفس الإزالة كما في الاستنجاء بالحجر، لا الرطوبة الكائنة على الأرض من ماء ونحوه القاضية بنجاسة المطهر والمطهّر بسبب ملاقاتها للنجاسة، كما هو واضح، بل لعلّ ذلك كافٍ في إثبات المطلوب فضلاً عمّا تقدّم.

بل يمكن تنزيل كلام من لم يعتبر الجفاف على إرادة الاكتفاء بالأرض الرطبة رطوبة غير متعدية لا المتعدية، كما قد يومئ إليه ما عن نهاية

(١) في ص ٤٧٧.

(٢) رياض المسائل: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٩٦.

(٣) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٣٦٠.

الفاضل^(١) التي هي الأصل في هذا الخلاف من أن الأقرب عدم الطهارة لو وطأ وحلاً، بل وكذا روضة الشافعي^(٢)، وإن كان بعيداً فيها، فتأمل. فيكون النزاع حينئذٍ لفظياً؛ إذ المراد بالجفاف عند من اعتبره عدم التعدي لا عدم الندوة أصلاً، فالطهارة بالفرض المذكور متفق عليه بين الفريقين كما اعترف به في الروض^(٣)، كما أن عدمها في ذي الرطوبة المتعدية كذلك، بناءً على التنزيل المذكور الذي يشهد له استبعاد حصول الطهارة مع تلك الرطوبة المتعدية. اللهم إلا أن يريدوا بذلك زوال النجاسة السابقة عن القدم وإن تنجس بالرطوبة اللاحقة، فتأمل جيداً.

ثم المدار في التطهير بالأرض على زوال العين قطعاً، وهل يعتبر زوال الأثر أيضاً كما صرح به في جامع المقاصد^(٤) ومنظومة الطباطبائي^(٥)، أو لا كما في كشف الأستاذ^(٦)؟ وجهان ينشآن من الأصل وقول أبي جعفر في صحيح زرارة المتقدم: «يمسحها حتى يذهب أثرها»^(٧) ومعروفة توقّف تطهير النجاسات على إزالة آثارها، على أن المراد بالأثر هنا هو الأجزاء الصغار التي تبقى ملتصقة من عين النجاسة، فيدلّ على وجوب إزالتها حينئذٍ ما دلّ على وجوب إزالة أصل العين.

(١) نهاية الاحكام: الطهارة/ انواع المپهرات ج ١ ص ٢٩١.

(٢) الروضة البية: الطهارة/ في المپهرات ج ١ ص ٦٦.

(٣) روض الجنان: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٧٠.

(٤) لم يصرح باعتبار ازالة الاثر فيه، راجعه: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩.

(٥) الدرة النجفية: التطهير بغير الماء ص ٥٣.

(٦) كشف الغطاء: في المپهرات ص ١٨١.

(٧) تقدم في ص ٤٨٠.

ومن إطلاق باقي النصوص ، ومناسبته لسهولة الملة وسماحتها ، بل ولحكمة أصل مشروعيتها هذا الحكم من التخفيف ونحوه ، بل في التكليف بوجوب إزالة ذلك من العسر والحرج ما لا يخفى ، بل يمكن دعوى تعذره عادةً ، بل يمكن دعوى ظهور سائر النصوص في ذلك ، بل يمكن تنزيل خبر الخصم على ذلك أيضاً ؛ بأن يراد من الأثر الأجزاء التي لا يعتاد بقاؤها ، ولا يصدق عرفاً ذهاب تمام العين مع وجودها ، لا الأثر بالمعنى السابق ، كما عساه يومئ إليه صحيح هذا الراوي - بعينه - الآخر المتقدم آنفاً^(١) المشتمل على حكم ما نحن فيه مع الاستنجاء الظاهر في مساواتها في كيفية التطهير ، وقد عرفت في ذلك الباب^(٢) عدم وجوب إزالة الأثر .

بل مع قطع النظر عن هذا الصحيح يمكن للفقهاء الماهرين بملاحظة ما تقدم هناك تحصيل الظن إن لم يكن القطع بمساواتها في ذلك ، وأنه به يفرق بينه وبين التطهير بالماء ، بل بدونها يمكن القطع إذا لاحظ السيرة وتعذر إزالة تلك الأجزاء أو تعسرها ، خصوصاً ما يكون في الشقوق منها ، كتعذر العلم بذلك أو تعسره بالحكم المذكور ، سيما مع ملاحظة عدم شيء من هذه المدقة في النصوص ، بل ظاهر الاكتفاء بها بالخمس عشرة ذراعاً ونحوه خلافه ، بل لعل التأمل فيها مع الاستقامة يشرف الفقيه على القطع بذلك ، فلا ريب أن الأقوى الثاني .

هذا كله إن كانت عين النجاسة موجودة فيما يراد تطهيره ، أما إذا لم تكن بل كانت نجاسة حكمية خاصة كفي في الطهارة مجرد الماسة ، كما

(١) في ص ٤٨٠ .

(٢) في ج ٢ ص ٤١-٤٧ .

صرّح به الطباطبائي في منظومته^(١)، والأستاذ في كشفه^(٢)، بل إليه يرجع ما في المعتبر^(٣) والمنتهى^(٤) والذكرى^(٥) والذخيرة^(٦) وغيرها^(٧) من التصريح بعدم اشتراط جرميّة النجاسة وجفافها في الطهارة، بل ظاهر نسبة الخلاف في أكثرها إلى بعض الجمهور خاصة عدمه بيننا، بل الإجماع عليه عندنا. ولعلّه لإطلاق الأدلّة، وأولويّتها من العينيّة، وفحوى الاكتفاء به في الاستنجاء، بل هي هي وزيادة.

لكن قد يناقش فيه إن لم يكن مجمّعاً عليه بمنع الأوليّة، وظهور الأدلّة في العينيّة التي تزال بالمسح والدلك والمشي ونحوها، وتتبعها الحكميّة، لا إذا كانت هي لا غير، والأمر سهل.

وظاهر المصنّف كباقي الأصحاب اختصاص الأرض في التطهير لتلك الأشياء، فلا يجزي مسحها ببعض الأجسام المزيلّة لذلك وإن كان على وجه أبلغ من الإزالة بها؛ للأصل، وظاهر النبويّين السابقين السالمين عن معارضة إطلاق بعض الأدلّة بعد انصراف المسح فيها ونحوه إلى الغالب المتعارف من آليّته لنحو هذه الأمور، سيّما بعد انجبار ذلك بتطابق الفتاوى ظاهراً عليه بحيث لم يعرف قائل بالتعدي كما اعترف به الأستاذ في شرحه

(١) الدرة النجفية: التطهير بغير الماء ص ٥٣.

(٢) كشف الغطاء: في المطهرات ص ١٨١.

(٣) المعتبر: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٨.

(٤) منتهى المطلب: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٨ و ١٧٩.

(٥) ذكرى الشيعة: الطهارة/ احكام النجاسات ص ١٥.

(٦) ذخيرة المعاد: الطهارة/ فيما يتبعها ص ١٧٣.

(٧) كجامع المقاصد: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٧٩، وروض الجنان: الطهارة/ فيما

يتبعها ص ١٧٠.

للمفاتيح^(١) وغيره^(٢) .

فما عساه يظهر- من إطلاق عبارة الاسكافي السابقة^(٣) من الاجتزاء بذلك ، كما عن نهاية الفاضل^(٤) الإشكال فيه ، بل في الذخيرة أن « القول به لا يخلو من قوة ؛ للإطلاق »^(٥) - في غير محله قطعاً ، بل يمكن تنزيل عبارة أولهم على ما سمعته من الغلبة ، فتخلو المسألة حينئذٍ عن المخالف كخلوها عن الدليل المعبر؛ إذ الإطلاق منزل على ما عرفت ، والقياس على الاستنباء لا نقول به ، وإن أشعر صحيح زرارة بمساواتها ، فتأمل جيداً .

❦ و❦ من المطهرات في الجملة كتاباً^(٦) وستة^(٧) إجماعاً^(٨) بل ضرورة ❦ ماء الغيث ❦ إذ هو كالجارى ❦ لا ينجس ❦ بغير التغير ❦ في حال وقوعه ❦ وتقاطره على المشهور بين الأصحاب نقلاً^(٩) وتحصيلاً^(١٠) شهرة

(١) مصابيح الظلام : شرح مفتاح ٩٠ ذيل قول المصنف : « يعني بالازالة والاحالة » ج ١ ص ٤٩٣ (مخطوط) .

(٢) كالبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / في المطهرات ج ٥ ص ٥٨ .

(٣) في ص ٤٧٩ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / انواع المطهرات ج ١ ص ٢٩١ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٧٣ .

(٦) كقوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماءً ليطهركم به » وقوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماءً طهوراً » سورة الانفال : الآية ١١ ، وسورة الفرقان : الآية ٤٨ .

(٧) يأتي التعرض لها في اثناء البحث .

(٨) نقل الاجماع في رياض المسائل : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤ .

(٩) كما في معالم الدين : ماء المطر ص ١١٩ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٧٥ ، وذخيرة المعاد : الطهارة / ما به تحصل ص ١٢٠ ، ورياض المسائل :

الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤ .

(١٠) ممن قال بذلك : المصنف في المختصر النافع : الطهارة / في المياه ص ٢ ، والعلامة في القواعد :

عظيمة كما في اللوامع^(١) ، بل عن الروض^(٢) نسبته إلى عاقمتهم عدا الشيخ ، بل في المصابيح بعد نسبته إلى فتوى الأصحاب أنه « لم يثبت مخالف ناص ... »^(٣) إلى آخره . لكن إذا كان تقاطراً عن قوة بحيث يصدق عليه اسم المطر والغيث ، لا قطرات يسيرة حتى القطرة والقطرتين ، كما حكاه الشهيد الثاني^(٤) عن بعض السادات المعاصرين له .

﴿ولا حال جريانه من ميزاب﴾ مع اتصاله بالنازل من السماء وعدم انقطاعه عنه ، بلا خلاف أجده فيه ، بل هو مجمع عليه ، كما أنه المتيقن من الأدلة ، بل ظاهر تهذيب الشيخ^(٥) ومبسوطه^(٦) اشتراط كونه كالجارى بذلك ، كما عن الجامع^(٧) بل والوسيلة^(٨) والموجز^(٩) ، وإن كان لم يثبت ذلك عن الأخير ، بل ظاهر ما حضرنى من نسخته خلافه ، كما أن سابقه لم يذكر الميزاب ، بل قال : « وحكم الماء الجارى من الشعب من ماء المطر كذلك » أي كالجارى ، والشعب كما عن القاموس^(١٠) الطريق ،

الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤ ، والشهيد في البيان : الطهارة / في المياه ص ٤٤ .

(١) اللوامع (للنراقى) : في المياه ج ١ ص ١٤ (مخطوط) .

(٢) روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٣٨ .

(٣) المصابيح في الفقه (للطباطبائي) : الطهارة / في ماء الغيث ص ٢١ (مخطوط) .

(٤) روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٣٩ .

(٥) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢١ ذيل ح ١٥ ج ١ ص ٤١١ .

(٦) المبسوط : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٦ .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام البثر ص ٢٠ .

(٨) الوسيلة : الصلاة / احكام المياه ص ٧٣ .

(٩) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ما به تحصل الطهارة ص ٣٦ ، وعبارته هكذا : « وكذا - أي

كالجارى - ماء الغيث نازلاً ولو من ميزاب » وهو يدل على ما سيذكره الشارح عن قريب .

(١٠) القاموس المحيط : ج ١ ص ٨٨ مادة (شعب) .

وكمبر المثقب الطريق العظيم .

لكن الظاهر منه إرادة مطلق المجرى من الميزاب ﴿ وشبهه ﴾ فيتحّد حينئذٍ مع الشيخ بناءً على إرادته ذلك أيضاً من الميزاب في أنّه لا ينجس إذا كان كذلك ﴿ إلا أن تغيّره النجاسة ﴾ .

بل قد يريدان مسمّى الجريان كما في غسل البدن ونحوه ؛ أي مجرّد الانتقال من مكان ونحوه ، فيتحدان حينئذٍ مع مختار كشف اللثام (١) في اشتراط ذلك المنفي عنه البعد في المدارك (٢) والكفاية (٣) .

بل قد يريدون جميعاً به الأعمّ من القوّة كما إذا كان كثيراً والفعل ، فيتحد حينئذٍ مع ما في الحقائق (٤) وعن الأردبيلي (٥) من اعتبار ذلك حقيقةً أو حكماً ، بل هو قريب جداً بالنسبة إلى كلام الشيخ (٦) وابن زهرة (٧) ، بل يمكن القطع به ، نعم هو بعيد جداً إن لم يكن ممتنعاً بالنسبة إلى كلام كشف اللثام .

لكن عليه وعلى ما سمعت تكون الأقوال حينئذٍ ثلاثة : المشهور ، وهو عدم اشتراط ما يزيد على ما يسمّى به مطراً أو غيثاً ، والاكتفاء بالقطرة والقطرتين ، واعتبار الكثرة والجريان ولوقوّة ، وبدون ذلك تكون ستة أو سبعة كما هو واضح بعد التأمل : الثلاثة السابقة ، والقول باعتبار الجريان

(١) كشف اللثام : الطهارة / في الماء المطلق ج ١ ص ٢٧ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٧٧ .

(٣) كفاية الاحكام : الطهارة / في المياه ص ١٠ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / ماء المطر ج ١ ص ٢١٧-٢١٩ .

(٥) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / ما به تحصل ج ١ ص ٢٥٦ .

(٦) راجع هامش (٥) و(٦) من الصفحة السابقة .

(٧) الصحيح : « ابن حزة » كما تقدم نقله عن الوسيلة ، ولم يتعرض ابن زهرة لذلك في الغنية .

فُعلًا من الميزاب خاصّة ، أو منه ونحوه ، أو مسمّى الجريان وإن لم يكن من ميزاب ونحوه ، بل كان كجريان ماء أعضاء الطهارة ، وإن كان الأول من هذه الثلاثة محتملاً لإرادة المثاليّة من الميزاب ، بل وإرادة الحكمي من الجريان، أي يعتبر بلوغ المطر حدّاً يجري من الميزاب ونحوه وإن لم يجز منها، أو حدّ الجريان مطلقاً وإن لم يجز أصلاً، بناءً على جعل الميزاب مثلاً لأصل الكثرة. ثم إنّه هل يختصّ الحكم بالجاري حقيقةً أو حكماً ، أو يثبت لمطلق ماء المطر بمجرد جريانه كذلك في بعض المواضع ؟ وجهان ، لم أعر على من نصّ على أحدهما ، كما أنّه بناءً على اعتبار التقدير لم ينصّوا على أنّه هل يعتبر الأرض بأن تكون مثلاً وسطاً في الصلابة والرخاوة ، فلا تكون صخراً ينحدر عنه الماء سريعاً ولا رملاً يغور فيه ، وكذلك بالنسبة إلى استوائها وانحدارها .

إلا أنّه ظهر لك كون الأقوال ستة أو سبعة أو أزيد ، بناءً على عدم رجوع بعضها إلى بعض ، بل لعلّ ما استظهر^(١) من العلامة من اعتبار الكثرة هنا كما اعتبرها^(٢) في غيره من أفراد الجاري يكون قولاً آخرّاً ، لكنّ المحكي عنه في المنتهى^(٣) والتحرير^(٤) ونهاية الأحكام^(٥) والتذكرة^(٦) أنّ ماء المطر كالجاري البالغ كراً وإن لم يبلغه هو ، بل هو محتمل عبارته في

(١) كما في الدلائل على ما نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٦٣ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤ ، منتهى المطلب : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٦ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٦ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٤ .

(٥) نهاية الاحكام : الطهارة / في الجاري ج ١ ص ٢٢٩ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في المطلق ج ١ ص ٣ .

القواعد^(١) أيضاً ، بل قد يؤيده استبعاد اعتبارها من مثل العلامة ؛ لمنافاته للأدلة أولاً ، وسماجته ثانياً ؛ إذ لم يعلم اعتبارها في الوجود بالسحاب أو في الواقع على الأرض أو ما بينهما ، وعلى الثاني فهل المدار على اجتماع ذلك في مكان خاص ، أو يكفي تقديره بالنسبة إلى تمام الواقع عليها ، إلى غير ذلك من الأمور المستبعد التزامها جداً ، ولعلّه لذا حكى عن المجمع^(٢) دعوى الإجماع على عدم اشتراط الكربة هنا .

وكيف كان فالشهور هو الأقوى ؛ للأصل والعمومات وظاهر الكتاب معتضداً بفتوى المعظم ، بل عدم ثبوت المخالف الناص كما سمعت ، بل في حاشية المدارك للأستاذ : « قيل : لا خلاف في عدم انفعاله حال تقاطره »^(٣) ، بل قد يشهد له استبعاد القول بنجاسة المياه الكثيرة المجتمعة من الأمطار الغزيرة في الأرض المستوية ، بل هو معلوم البطلان ، وإن كان هو لازماً للقول باعتبار الجريان فعلاً ، كما أنّ لازم ظاهر الشيخ من اعتبار الميزاب نجاسة الفرض المذكور وإن جرى في الأراضي المنحدرة ، بل وإن صارت كالأنهار العظيمة ، وهو معلوم البطلان .

هذا كله مع موافقته لسهولة الملة وسماحتها ، بل عسر الاحتراز عن ماء المطر وطينه المباشر للنجس ، والسيرة المستقيمة التي اعترف بها غير واحد من الأساطين^(٤) .

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٤ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / ما به تحصل ج ١ ص ٢٥٥ .

(٣) حاشية المدارك : الطهارة / احكام النجاسات ذيل قول المصنف : « ان اقضى ما تدل عليه الرواية ثبوت البأس » .

(٤) كالطباطبائي في المصابيح : الطهارة / في ماء الغيث ص ٢١ (مخطوط) .

والنصوص المستفيضة كمرسل الكاهلي عن الصادق (عليه السلام) قال : « ... قلت : يسيل عليّ من ماء المطر ، أرى فيه التغيّر وأرى فيه آثار القدر ، فتقطر القطرات عليّ وينتضح عليّ منه ، والبيت يتوضأ على سطحه فيكف على ثيابنا ، قال : ما بهذا بأس ، كلّ شيء يراه ماء المطر فقد طهر »^(١).

ومرسل محمد بن إسماعيل عن أبي الحسن (عليه السلام) « في طين المطر أنّه لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثة أيّام ، إلّا أن يعلم أنّه قد نجسه شيء بعد المطر ... »^(٢).

ومرسل الفقيه : « سئل -يعني الصادق (عليه السلام) - عن طين المطر يصيب الثوب فيه البول والعذرة والدم ، قال : طين المطر لا ينجس »^(٣).
وخبر أبي بصير سأل الصادق (عليه السلام) « عن الكنيف يكون خارجاً ، فتمطر السماء فتقطر عليّ القطرة ، قال : ليس به بأس »^(٤).
وصحيح هشام بن سالم أنّه سأل الصادق (عليه السلام) أيضاً « عن السطح يبال عليه فتصيبه السماء ، فيكف فيصيب الثوب ، فقال : لا بأس

(١) الكافي : باب اختلاط ماء المطر بالبول ... ح ٣ ج ٣ ص ١٣ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء المطلق ح ٥ ج ١ ص ١٠٩ .

(٢) الكافي : باب اختلاط ماء المطر بالبول ... ح ٤ ج ٣ ص ١٣ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٧٠ ج ١ ص ٢٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء المطلق ح ٦ ج ١ ص ١٠٩ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب المياه ح ٥ ج ١ ص ٨ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء المطلق ح ٧ ج ١ ص ١١٠ .

(٤) تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢٢ ح ٢١ ج ١ ص ٤٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء المطلق ح ٨ ج ١ ص ١١٠ .

به ، ما أصابه من الماء أكثر» (١) .

وصحيح عليّ بن جعفر سأل أخاه « ... عن الرجل يمرّ في ماء المطر وقد صبّ فيه خمر فأصاب ثوبه ، هل يصليّ فيه قبل أن يغسله ؟ قال : لا يغسل ثوبه ولا رجله ويصليّ فيه ولا بأس » (٢) إلى غير ذلك .

والمناقشة في سند بعضها يدفعه (٣) الانجبار بما عرفت ، كالمناقشة في الدلالة بعد تضمّن شيء منها أنّه كالجاري أولاً ، وبتناولها لما بعد النزول والانتقطاع الذي نقل الإجماع غير واحد - منهم الفاضل الاصبهاني في كشفه (٤) ، والعلامة الطباطبائي في مصابيح (٥) - على أنّ حكمه حينئذٍ حكم الواقف ثانياً ، وبأنّها مطلقات قابلة للحمل على غيرها ثالثاً ؛ لوضوح اندفاعها بعدم الفرق بين التصريح بكونه كالجاري وبين تضمّنها للوازمه من عدم تنجّسه بملاقاة النجاسة وتطهيره لكلّ ما يراه ، وترك الاستفصال عن الطين المحكوم بطهارته قبل أن يتنجّس أنّه هل كان من أرض نجسة مثلاً أو لا ، بل قد عرفت التصريح في بعضها بأنّ فيه البول والعذرة والدم ، كالتصريح في آخره بأنّه يكف من السطح الذي يبال عليه ، والمراد بأنّه يخرق السقف ويسقط ، وبأنّ العام المخصوص حجة عندنا ، وبقصور المقيد

(١) من لا يحضره الفقيه : باب المياه ح ٤ ج ١ ص ٧ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء

المطلق ح ١ ج ١ ص ١٠٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب المياه ح ٧ ج ١ ص ٨ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء

المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٠٨ .

(٣) لعل الاولى : يدفعها .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / الماء المطلق ج ١ ص ٢٧ .

(٥) المصابيح في الفقه : الطهارة / في ماء الغيث ص ٢٢ (مخطوط) .

بعد تسليم قابليتها جميعها لذلك عن التقييد كما هو واضح .

بل يمكن دعوى حصول القطع للفقهاء بمساواة الغيث للجاري إذا لاحظ مجموع أخبار المقام بعد استقامة الفهم ، كما أنه يمكنه القطع بفساد الأقوال السابقة بمجرد تصوّرها من غير احتياج إقامة أدلة على ذلك ، خصوصاً إذا لاحظ خلوّها عن الشاهد المعتر؛ إذ ليس هو إلا أدلة القليل الواضح عدم شمولها للمقام ، وبعد التسليم يجب الخروج عنها ترجيحاً لما سمعت عليها .
وصحيح عليّ بن جعفر عن أخيه موسى (عليهما السلام) قال : « سألته عن البيت يبال على ظهره ويغتسل من الجنابة ثم يصيبه المطر ، أيؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة ؟ فقال : إذا جرى فلا بأس به ... »^(١) .

كخبره الآخر المروي عن كتابه ، سأل أخاه أيضاً « عن المطر يجري في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب ، يصلّي فيه قبل أن يغسل ؟ قال : إذا جرى به المطر فلا بأس »^(٢) .

والآخر أيضاً المروي عن كتابه والحميري سأل أخاه أيضاً « ... عن الكنيف يكون فوق البيت فيصيبه المطر ، فيكف ، فيصيب الثوب ، يصلّي فيه قبل أن يغسل ؟ قال : إذا جرى من ماء المطر فلا بأس »^(٣) .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب المياه ج ٦ ص ١ ج ٨ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ٢١ ح ١٦ ج ١ ص ٤١١ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء المطلق ح ٢ ج ١ ص ١٠٨ .

(٢) مسائل علي بن جعفر : ح ١١٥ ص ١٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء المطلق ح ٩ ج ١ ص ١١٠ .

(٣) مسائل علي بن جعفر : ح ٣٩٨ ص ١٩٢ ، قرب الاسناد : ص ٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الماء المطلق ح ٣ ج ١ ص ١٠٨ .

وهي - مع إمكان الطعن في سند الأخيرين لعدم ثبوت تواتر كتابه ، وظهور الثالثة في إرادة الاحتراز عن ماء الكنيف ، بل لعلها في خلاف المطلوب أظهر منها فيه - محتملة جميعاً لورود الشرط فيها مورد الواقع ، كما في قوله تعالى : « إِنْ أَرَدَنْ تَحْصُنَا » ^(١) ضرورة ظهور السؤال بلوغ المطر حدّ الجريان ، وفائدة الشرط حينئذٍ التنصيص على مورد السؤال ، كما أنّ أولها الذي هو العمدّة في المقام محتمل أيضاً لإرادة بيان عدم التمكن من الأخذ غالباً بدونه ، لا لنجاسة الماء إذا انتفى الجريان ، ولبيان أنّه بدونه مظنة التغيّر بنجاسة السطح ، خصوصاً وقول : « يبال عليه » مشعر بتكرّر ذلك ، بل يكون كالمعدّ له ، ولا ريب أنّ للبول مع ذلك أثراً باقياً محسوساً ، فإذا كان المطر قليلاً لا يبلغ حدّ الجريان لزمه التغيّر فينجس به دون الملاقاة ، ولإرادة التدافق والتكاثر منه احترازاً عن القطرات اليسيرة التي لا يعتدّ بها ، ولإرادة نفي البأس حال جريانه ونزوله ، والغرض المنع عن أخذه بعد الانقطاع ، بناءً على عدم طهارة السطح بمجرد وصول ماء المطر إليه ، فإنّه إذا لم يطهر به وبقي فيه شيء بعد الانقطاع نجس بمحلّه النجس ، فلم يجز استعماله في الطهارة ، ولإرادة النزول من السماء على أن يكون مراداً به التعليل لا الشرط حتّى يرد عليه أنّه لا طائل تحته ، على أنّ أقصاه ثبوت البأس الذي هو أعمّ من المنع ؛ إذ لعلّ وجهه توقّف النظافة ، بل لو سلّم إرادة المنع منه فهو أعمّ من النجاسة ؛ إذ لعله لكونه بعد الانقطاع غسالة غير رافعة للحدث ، بل ظاهر الصحيح المذكور إناطة بعض الأحكام بالجريان ، وهو لا ينافي ثبوت غيره ، بل ربّما قيل : إنّ لا يراد منه الشرط هنا قطعاً ؛

ضرورة أنّه إذا لم يكن طاهراً لم يطهره الجريان .

لكن قد يدفعه : أنّ الخصم لا يلتزم نجاسته لو باشر نجاسة قبل أن يجري ؛ حتّى يرد عليه عدم معقوليّة الطهارة بالجريان ، بل حكى ^(١) الإجماع على عدم ذلك ، بل لعلّه يقول : إذا جرى انكشف أنّه من الماء الذي لا يقبل النجاسة بالملاقاة ، نظير المختار بالنسبة للقطرات اليسيرة ابتداءً ، فإنّه ينكشف عدم قابليّتها للنجاسة إذا تواتر بعدها المطر وقوي مثلاً ، لا أنّها تنجس ابتداءً ، فيسقط حينئذ ردّ الصحيح من هذا الوجه .

بل قد يناقش في بعض ما تقدّم من الوجوه السابقة أيضاً ، إلّا أنّ ذلك لا يقدح في جميع ما سمعت ؛ إذ البعض كافٍ حينئذ .

كما أنّه يكفي في ردّ ما عساه يتمسك به لمن اعتبر الكثرة الموجبة للجريان تقديراً - من صحيح هشام بن سالم المتقدّم سابقاً ، فإنّ قوله (عليه السلام) فيه : « ما أصابه من الماء أكثر » بمنزلة التعليل لنفي البأس ، فيفهم منه ثبوته إذا لم يكن كذلك - أن يقال : إنّ المراد بالأكثرية هنا القهر والغلبة دون المقدارية ؛ إذ البول الجاف لا مقدار له ، على أنّ أكثرية الماء من البول لا تقتضي تحقّق الجريان فيه ؛ إذ ربّما لم يجر وهو أكثر منه ، ومحمّل لرجوع ضمير « أصابه » إلى الثوب ، أي أنّ القطرات الواصلة للثوب أكثر من البول الذي أصابه ، بل قد يقال : إنّ انتفاء العلة المنصوصة لا يقتضي انتفاء المعلول وإن كان اطرادها يقتضي اطراده ، بناءً على حجية منصوص العلة ، إلى غير ذلك .

وكذا ما يتمسك به للقائل بطهارة القطرة والقطرات من عموم مرسل

(١) حكاه الطباطبائي في المصابيح : الطهارة / في ماء الغيث ص ٢٢ (مخطوط) .

الكاهلي يدفعه : المنع من تسميته ماء مطر.

كما أنه يدفع ما يقال : - لو نجست القطرة بالملاقاة لنجس الأكثر بذلك أيضاً ؛ إذ المطر ليس إلا قطرات متعددة- أنه من الجائز تقوي القطرة باتصال التقاطر، كتقوي الجرية باتصال الجاري، وهو واضح.

فظهر لك من ذلك كله بحمد الله أن التحقيق كونه كالجاري، جرى حقيقةً أو حكماً أو لم يجز، فالماء النجس يكفي في تطهيره حينئذ وقوع قطرات المطر عليه ؛ لا اتصاله حينئذ بالجاري من غير حاجة إلى انتظار الامتزاج، بناءً على عدم اعتباره في أمثاله، بل وعليه أيضاً ؛ لإمكان دعوى الاستغناء هنا خاصة بقوله (عليه السلام) : « كل شيء رآه ماء المطر » معتضداً بإطلاق الآيتين^(١) إن قلنا باستفادة تعميم كيفية التطهير منها.

والقول بعدم صدق رؤية ماء المطر له إلا باستيعابه تماماً - المتعذر ذلك بالنسبة للتقاطر، بل إن كان يتحقق فهو بغيره - مما لا ينبغي أن يصغى إليه، بل يمكن أن يدعى الصدق المذكور بالقطرة الواحدة، فيطهر بها حينئذ كما حكاه الشهيد الثاني عن بعض من عاصره من السادة، بل قال هو: « إنه ليس ببعيد، لكن العمل على خلافه »^(٢) انتهى. قلت : وهو كذلك، بل قد يمنع كونه على خلافه، أو يسلم ويمنع حجة مثله.

كما أنه يؤيد بما تقدم تقريره هناك في باب المياه^(٣) من أن القطرة

(١) سورة الانفال : الآية ١١، وسورة الفرقان : الآية ٤٨، وتقدم نصهما في هامش (٦) من

ص ٤٨٩.

(٢) روض الجنان : الطهارة / ما به تحصل ص ١٣٩.

(٣) في ج ١ في تطهير الماء القليل.

الواحدة المحكوم عليها بأنّها كالجارى بعد اتّصالها بالماء النجس : فإمّا أن يطهر النجس أو ينجس الطاهر أو يبقى كلٌّ على حكمه ، لا سبيل للثالث ؛ إذ ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس ، كما لا سبيل لسابقه بعد فرض كونه كالجارى ، فلم يبق إلّا الأوّل ، فيطهر حينئذٍ أوّل جزء ثمّ يطهر الباقي في زمان واحد .

وهذا لا ينافي ما قدّمناه سابقاً من عدم الاجتزاء بالقطرة والقطرتين ؛ للفرق الواضح ؛ إذ المراد بعدم الاجتزاء هناك إنّما هو في أصل مسمّى المطر لا بالنظر إلى ما يصيب منه بعد تحقّقه ، لكن ربّما اشتبه ذلك على بعضهم^(١) فظنّهما من واحدٍ واحد ، ولذا نسب إلى السيّد - الذي هو في عبارة الشهيد - القول بالاجتزاء بالقطرة والقطرتين في أصل المطرّة ، وجعله قولاً مستقلاًّ من الأقوال السابقة ، والأمر سهل بعد أن عرفت ضعفه على أحد التقديرين ، وصوابه على الآخر .

وما عن المعالم^(٢) من الحكم بغلظه أيضاً ؛ للفرق بين المقامين بتقوي الجزء الملاقي للنجس باتّصاله بالكثير أو ما كان بحكمه هناك ، بخلافه هنا ؛ إذ أقصاه تطهير القطرة ما تلاقيه ، ثمّ يجري عليها حكم الانقطاع بعد ذلك ، وهي بعده في حكم القليل ، فليس للجزء الذي طهر بها مقوم حينئذٍ ليستعين به ، بل هو معها حين الانقطاع ماء قليل ينجس بالملاقاة .

من غرائب الكلام ؛ ضرورة أن القطرة بالنسبة إلى أوّل ملاقاتها بحكم الجارى قطعاً ، ففي آن طهارة الجزء الملاقي لها يطهر الجميع حينئذٍ دفعة من غير حاجة إلى ترتّب زماني كما تقدّم ذلك في محله ، أقصاه التقدّم ذاتاً ، وهو

(١) كالطباطبائي في المصابيح : الطهارة / في ماء الغيث ص ٢٠ (مخطوط) .

(٢) معالم الدين : ماء المطر ص ١٢٢ .

كافٍ ، وجريان حكم الانقطاع عليها بعد ذلك غير ضائر . على أنه يجري مثل الإشكال المذكور أيضاً فيما لو تواتر القطرات على الماء النجس ؛ لحصول الانقطاع بالنسبة إلى كلّ قطرة لاقت ذلك الماء ، فتنجس به حينئذٍ ، وهو واضح الفساد عند القائلين بكونه كالجاري حال تقاطره .

هذا كلّه بعد الإغضاء عمّا يمكن دعواه في المقام - وإن لم أجد محمّراً في كلام الأصحاب ، بل المحرّر غيره - من القول بأنّ ماء المطر له حكم الجاري حال تقاطره قبل ملاقاته جسماً من الأجسام ، وبعده أيضاً لكن بشرط عدم انقطاع التقاطر من السماء ، وعدم صيرورته في مكان يصدق عليه اسم الانقطاع عن المطر عرفاً ، كما لو وضع في خابية وترك في بيت مثلاً ، بل كان متعرّضاً ومتهيّئاً لوقوع التقاطر عليه ، فإنّ الظاهر جريان حكم الجاري عليه بنفسه كما كان حال تقاطره قبل استقراره ، لا لاّ اتصاله بالجاري أي القطرات الواقعة ، وإلاّ فهو في حكم المنقطع كما صرح به الطباطبائي في مصابحه ، بل ظاهره فيها أنّه من المسلّمات ، فإنّه بعد أن ذكر حكم ماء المطر بعد الانقطاع من النجاسة لو كان قليلاً وعدمها لو كان كثيراً واستدلّ عليه بالإجماع والأخبار قال : « والمراد بانقطاع المطر انقطاع تقاطره من السماء لا مطلقاً ، فلو انقطع كذلك ثمّ تقاطر في سقف أو جدار فبحكم الواقف ، وكذا لو جرى من جبل أو أرض منحدره بعد سكون المطر ، ويحصل الانقطاع في القطرات النازلة بملاقاتها لجسم ولو قبل الاستقرار على الأرض ، فلو لاقت في الجو شيئاً ثمّ سقطت على نجس نجست بالملاقاة ما لم تتقوّ باتّصالها بالنازل بعدها » ^(١) انتهى ، وهو كما ترى صريح في مخالفة ما

(١) الظاهر وجود نقص في المخطوطة التي بأيدينا ، راجع المصابيح في الفقه : الطهارة / في ماء

ذكرنا .

وتظهر الثمرة معه في أمور عديدة :

منها : ما نحن فيه ، فإنه بناءً عليه لا ينقطع حكم الجريان من القطرات الواقعة على الماء النجس ، بخلافه على الوجه الآخر .

ومنها : أنَّ الماء المجتمع من المطر إذا كان فيه عين نجاسة لم ينجس شيء لاقاه ما دامت السماء تكف وإن اتفق إصابته حال عدم وقوع قطرات عليه ، بخلافه على الآخر ، فإن المتجه عليه النجاسة وإن أصابه حال وقوع التقاطر عليه فضلاً عن غيره ؛ إذ القطرات النازلة وإن كانت بحكم الجاري لكنها بعد وقوعها وملاقاتها للجسم صارت مثله بحكم الواقف ، فلا يتقوى بها ، والفرض وجود عين النجاسة من عذرة ونحوها فيه .

ومنها : أنه يتم بناءً عليه ما ذكره في الذخيرة^(١) والحدائق^(٢) من تقوي الماء القليل من غير المطر الطاهر بالتقاطر عليه بحيث لا ينفعل بالملاقاة ، بناءً على المشهور من عدم اعتبار الجريان في مساواته للجاري ، بخلافه عليه ؛ إذ أقصاه عليه أنه ينجس ويظهر لا أنه لا ينجس بالملاقاة .

اللهم إلا أن يقال فيه وفيما تقدم : إنه يكتفى في الاتصال بالجاري بنحو ذلك ، فترفع الثمرة حينئذ بيننا في جملة من المقامات ، أو يقال : إن ذلك كله من أحكام الملاقاة الأولى التي هي بحكم الجاري ، إنما البحث في الملاقاة الثانية .

ومنها : ما ذكره في كلامه من تنجس القطرة في ثاني الوقوعين بالملاقاة ، بخلافه عندنا ، إلى غير ذلك من الأمور التي تظهر بالتأمل .

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / فيما يتبعها ص ١٢١ .

(٢) الحدائق الناضرة : الطهارة / ماء المطر ج ١ ص ٢٢٤ .

كما أنّه بالتأمل في أخبار المقام يظهر دليل ما ذكرنا من عدم انقطاع حكم الجاري عنه بمجرد ملاقاته لجسم من الأجسام حتى خبري الميزابين المروي أحدهما في الحسن عن الصادق (عليه السلام) « في ميزابين سالا ، أحدهما بول والآخر ماء المطر ، فاختلطا ، فأصاب ثوب رجل لم يضربه ذلك ^(١) ويقرب منه ثانيهما ^(٢) وإن كان الوجه تنزيلهما على الاستهلاك ، بل مرسل الكاهلي وخبر أبي بصير المتقدمان آنفاً ^(٣) كالصريحين فيه ، بل وخبر هشام بن سالم ^(٤) كذلك ، بل وغيره بل جميع ما ورد فيما نحن فيه ظاهر في مساواته لحكم الجاري بعد وقوعه وملاقاته لكونه ماء مطر ، لا لا تصاله بماء المطر كما ذكره المحقق المذكور ، مضافاً إلى استصحاب حكم الجاري نفسه فضلاً عن الطهارة .

وكأنّه أُلْجَأَ إليه (رحمه الله) - بعد الاقتصار على المتيقّن من تخصيص قاعدة القليل بالمتيقّن من ماء الغيث ، بل قد يدعى ظهوره في النازل من السحاب نفسه - أنّه لا وجه لجريان حكم الجاري عليه بعد ملاقاته ، وإلاّ لزم أن لا ينجس ما دامت السماء تكف وإن أُحِيز في آنية وقطع عن التقاطر ، وهو ضروريّ الفساد .

(١) الكافي: باب اختلاط ماء المطر بالبول... ح ١ ج ٣ ص ١٢ ، تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٢١ ح ١٤ ج ١ ص ٤١١ ، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب الماء المطلق ح ٤ ج ١ ص ١٠٩ .

(٢) الكافي: باب اختلاط ماء المطر بالبول... ح ٢ ج ٣ ص ١٢ ، تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ٢١ ح ١٥ ج ١ ص ٤١١ ، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب الماء المطلق ح ٦ ج ١ ص ١٠٧ .

(٣) تقدّم في ص ٤٩٤ .

(٤) تقدّم في ص ٤٩٤ .

ويدفعه : أنه لا تلازم ؛ إذ لعلّ الضابط ما ذكرناه ، فتأمل جيداً فإنّ المسألة من مزالّ الأقدام ، ومحتاجة بعد ذلك إلى مزيد كلام لا يسعه المقام ؛ إذ هي ليست محرّرة في كلام أحد من الأعلام ، بل لم يتعرّض لها سوى العلامة المزبور في الكتاب المذكور ، وأمّا غيره فأطلق ، بل هو نفسه في منظومته (١) كذلك أيضاً .

نعم ، قد يظهر ما قلناه من مجموع ما في كشف الأستاذ هنا الذي منه قوله : « ولو ترشّح ماء ممّا يقع على نجاسة العين مع بقاء التقاطر فلا بأس به - ثمّ قال - . وهو عاصم لما اتّصل به من الماء ، مطهر لما وقع فيه ، معصوم لا ينجس إلّا بالتغيّر » (٢) إلى غير ذلك من عباراته ، فلاحظ وتأمّل ، بل ربّما يظهر منه الميل إلى كون المتقاطر من النافذ في السقف منه بحكم الجاري أو الشكّ فيه ، حيث قال : « وما يشكّ في صدق اسم المطر عليه كالقطرة والقطرتين ، وما يتكوّن من الأبخرة السماوية من بعض القطرات ، وما حجبته عن السماء حاجب كبعض الغمام الداخل في بعض البيوت المبنية على رؤوس الجبال ، وما تقاطر من السقف بعد نفوذه في أعماقه إن لم يدخل في عموم قوله (عليه السلام) : (له مادة) فلا يحكم عليه بحكمه » (٣) انتهى .

وهو جيّد ، وإن أمكن المناقشة في المذكور ثلثاً في كلامه بمنع الشكّ فيه بمجرد حجبته عن السماء ، لكنّ الأمر سهل بعد ظهور كلامه الأوّل فيما سمعت المتّجه بناءً عليه استثناء ماء الغيث من قاعدة القليل ، سواء قلنا

(١) الدرة النحفية : في المياه ص ٤ .

(٢) كشف الغطاء : في المياه ص ١٨٦ .

(٣) المصدر السابق .

بتساوي الورودين في الانفعال وعدمه ؛ إذ ماء الغيث عندنا أعمّ من النازل والمجتمع منه على الأرض مع بقاء التقاطر، بخلافه على غيره ، فإنه لا يتّجه استثناءه حينئذٍ إلّا على تقدير القول بالتساوي ، وإلّا فعلى القول بعدمه لا وجه لاستثنائه ؛ لعدم تصوّر الغيث غالباً إلّا وارداً ؛ لأنّه عليه عبارة عن القطرات النازلة .

وإن أمكن أن يناقش في الأوّل بأنّه عليه لم يظهر فرق حينئذٍ بين ماء الغيث نفسه وبين غيره إذا كان يتقاطر عليه كالمجتمع من ماء المطر حينئذٍ ، كما أنّه قد يوجّه الاستثناء على الثاني أيضاً بأنّ طهارة الماء الوارد على القول به - مخصوصة بالوارد المتميّز عن المورود عليه بعد الورود ، فأما غير المتميّز كالوارد على الماء النجس فإنه ينجس به على القولين ؛ لاتّحاد حكم المائين المختلطين على الوجه الرافع للتمييز ، فيتّجه حينئذٍ استثناء ماء الغيث ؛ ضرورة عدم كونه كذلك إذا لاقى الماء النجس ، ولذا وجب [عدم كونه كذلك إذا لاقى الماء النجس] ^(١) الحكم حينئذٍ بطهارته مع اتّصاله به ، فيستثنى حينئذٍ من قاعدة القليل لذلك ، فتأمل جيّداً .

ثمّ إنّ كميّة التطهير بالغيث ككميّة التطهير بالجاري لا يحتاج إلى عصر أو تعدّد أو نحوهما ﴿و﴾ لا نجاسة في غسلته وإن كان قليلاً ، بخلاف ﴿الماء﴾ القليل غيره ﴿الذي يغسل به النجاسة﴾ فإنه ﴿نجس﴾ على الأشهر بين المتأخّرين ^(٢) ، بل المشهور ﴿سواء كان في الغسلة الأولى أو

(١) كذا في النسخ ، والصحيح زيادتها .

(٢) كالعلامة في التحرير : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٥ ، والمنتهى : الطهارة / كيفية تطهير

المياه من النجاسات ج ١ ص ٢٤ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في المستعمل ج ١

الثانية ، وسواء كان متلوّاً بالنجاسة أو لم يكن ، وسواء بقي على المغسول عين النجاسة أو نقي ﴿ بل ﴾ وكذا القول في ﴿ غسالة ﴾ الإناء على الأظهر ﴿ عند المصّنف لا عند الشيخ ^(١) ، فحكم بطهارة الغسلتين في إناء الولوغ ، والثانية في غيره على ما حكى عنه ، بل ولا عندنا ؛ لما تقدّم سابقاً ^(٢) أن الأظهر طهارة ما له مدخلة في نفس تطهير المتنجّس من ماء الغسالة من غير فرق بين الإناء وغيره ، والغسلة الأخيرة وغيرها ، بناءً على مدخليتها معاً في الطهارة ، وإلاّ اختصّ الحكم المذكور بالأخيرة كما قوّاه العلامة الطباطبائي فيما حضرني من نسخة منظومته ، فقال :

وطهر ما يعقبه طهر المحل * عندي قويّ وعلى المنع العمل ^(٣)
وقد تقدّم البحث في ذلك مفصّلاً بحمد الله وبركة محمّد وأهل بيته (صلوات الله عليهم)، فراجع وتأمل .

ومنه يظهر لك وجه ما في الخلاف ^(٤) والسرائر ^(٥) واللوامع ^(٦) ، بل هو كصريح مجمع البرهان ^(٧) وظاهر الذكرى ^(٨) بل والمدارك ^(٩) من تطهير الأرض النجسة بالبول كما في الأولين ، أوبه وبغيره كما هو ظاهر غيرهما ،

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٥ و ١٣٧ ج ١ ص ١٧٩ و ١٨١ .

(٢) في ج ١ في حكم ماء الغسالة .

(٣) الدرة النجفية : في الماء المضاف ص ٧ .

(٤) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٥ ج ١ ص ٤٩٤ .

(٥) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٨ .

(٦) اللوامع (للنراقي) : إزالة النجاسات ج ١ ص ١٨٢ (مخطوط) .

(٧) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٦١ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٩) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ٢ ص ٣٧٨ .

بل وهما إن حمل البول فيها على المثال ، بالماء القليل في ذنوب ونحوه الغالب القاهر، وإليه أشار المصنف بقوله : ﴿ وقيل : في الذنوب ﴾ بفتح الذال الذي هو في الأصل كما في مجمع البحرين : « الدلو العظيم ، ولا يقال لها ذنوب إلا وفيها ماء ، وكانوا يستقون فيها لكل واحد ذنوب ، فجعل الذنوب النصيب » ^(١) كما عن القاموس : « إنه الدلو فيها ماء أو الملاءى أو دون الملاءى » ^(٢) ﴿ إذا أُلقي على نجاسة على الأرض يطهر الأرض مع بقائه على طهارته ﴾ ضرورة وضوحه بناءً على طهارة الغسالة مطلقاً ، بل وعلى القول بطهارة الأخيرة خاصة إذا فرض نجاسة الأرض بما لا يحتاج إلى التعدد ، بل وبه أيضاً مع جفاف الغسلة الأولى مثلاً ؛ لأن أقصاه صيرورة الأرض نجسة بها أيضاً مع النجاسة الأولى ، فتطهرهما الغسلة الثانية حينئذٍ ، بناءً على عدم اعتبار التعدد في طهارة المتنجس بماء الغسالة وإن كان غسالة واجب التعدد .

بل يمكن القول بإمكان التطهر في الفرض وإن لم نقل بطهارة الغسالة ؛ لطهورية الماء ، وتحقيق صدق الغسل الذي هو بالنسبة إلى كل شيء بحسبه ، والحرص لعدم تيسر غيره في أكثر الأمكنة ، وإمكان كون ماء الغسالة كالمختلف في كثير الحشو ونحوه ، وخلق الأدلة عن نفيه مع غلبة وقوعه وقلة التمكن من الماء الكثير في الأزمنة السالفة .

وإشعار قول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن سنان ^(٣) وخبر أبي

(١) مجمع البحرين : ج ٢ ص ٦٠ مادة (ذنب) .

(٢) القاموس المحيط : ج ١ ص ٦٩ مادة (ذنب) .

(٣) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٨٣ ج ٢ ص ٢٢٢ ،

وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب مكان المصلي ح ٢ ج ٣ ص ٤٣٨ .

بصير (١) بعد سؤاله عن الصلاة في البيع والكنائس وبيوت المجوس : « رَشَّ وصلَّ » بناءً على الظاهر منه من كون ذلك للتطهير لا تعبدًا أو زوال النفرة أو دفع الوسواس بفعل ما ينبغي أن يزيده .

كإشعار تعليل طهارة السطح بماء الغيث في صحيح هشام المتقدم سابقاً بأنَّ « ما أصابه من الماء أكثر » (٢) إن لم يجعل اللام فيه للعهد الخارجي أو بمنزلة ، وتعليل طهارة ماء الاستنجاء بأنَّه أكثر من القدر (٣) .

والنبوي المروي في الخلاف (٤) والسرائر (٥) وغيرهما (٦) ، بل وصف بالمشهور في مجمع البرهان (٧) وعن الموجز (٨) والبيان (٩) ، والمقبول في

(١) تهذيب الأحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٨٥ ج ٢ ص ٢٢٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب مكان المصلي ح ٣ ج ٣ ص ٤٣٩ .

(٢) تقدم في ص ٤٩٤ .

(٣) كما في الخبر الذي رواه الصدوق عن ابيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن رجل ، عن العنزا ، عن الاحول ، أنه قال لأبي عبد الله (عليه السلام) - في حديث - : الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي يستنجي به ، فقال : لا بأس ، فسكت فقال : أوتدري لم صار لا بأس به ؟ قال : قلت : لا والله ، فقال : لأنَّ الماء أكثر من القدر » .

علل الشرائع : باب ٢٠٧ ح ١ ج ١ ص ٢٨٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب الماء

المضاف ح ٢ ج ١ ص ١٦١ .

(٤) الخلاف : الصلاة / مسألة ٢٣٥ ج ١ ص ٤٩٤ .

(٥) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٨ .

(٦) كالمبسوط : الصلاة / الثوب والبدن والأرض اذا أصابته نجاسة ج ١ ص ٩٢ .

(٧) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٣٦١ .

(٨) لم يتعرض فيه للخبر فضلاً عن وصفه بالشهرة ، راجع الموجز (ضمن الرسائل) : ازالة النجاسة ص ٦١ .

(٩) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤١ .

الذكرى (١) ، بل يشهد له رواية ابن إدريس له مرسلًا عن النبي (صلى الله عليه وآله) مستدلًا به على المختار، مع أنه لا يعمل بالصحيح من أخبار الآحاد فضلاً عن مثله : « دخل أعرابي المسجد ، فقال : اللهم ارحمني ومحمداً ، ولا ترحم معنا أحداً ، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله) : أعجزت واسعاً ، قال : فما لبث أن بال في ناحية المسجد ، وكأنهم عجلوا إليه ، فنهاهم النبي (صلى الله عليه وآله) ، ثم أمر بذنوب من ماء فأهريق عليه ، ثم قال : اعلّموا ويسروا ولا تعسروا » (٢) .

والمناقشة فيه بعدم حجّيته - إذ هو من طرق العامة بل راويه أبوهريرة منهم الذي قد نقل عن أبي حنيفة (٣) الاعتراف بكذبه وردّ رواياته ، بل عن بعضهم (٤) أنهم لا يقبلون رواياته في معالم الحلال والحرام ، وإنما يقبلونها في مثل أخبار الجنة والنار - يدفعه (٥) : إمكان دعوى الانجبار بما تقدّم سابقاً ، بل يمكن دعوى الشهرة على مضمونه إذا لوحظ القائلون بطهارة الغسالة .

كما أنه لا داعي ولا مقتضي للمناقشة في متنه وتأويله بما هو مخالف لظاهره من احتمال كثرية الذنوب وإرادة الرطوبة له بعد أن جفّ للتطهير بالشمس ، وإزالة نفس العين بالصبّ لذلك ، وحجرية الأرض وصلابتها

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٢) موطأ مالك : ح ١١١ ج ١ ص ٦٤ ، صحيح البخاري : باب صبّ الماء على البول في المسجد ج ١ ص ٦٥ .

(٣) شرح نهج البلاغة (لابن أبي الحديد) : ج ٤ ص ٦٨ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) لعل الأولى : يدفعها .

مع انحدارها إلى خارج المسجد؛ إذ لا بحث في إمكان طهارتها حينئذٍ وإن نجس ذلك المحلّ الذي ينتهي إليه ماء الغسالة، إنّما البحث في الرخوة التي لا ينفصل تمام الغسالة منها.

بل ظاهر المصنّف في الاعتبار إمكان تطهير هذه أيضاً إذا فرض انحدارها وإمكان إغمارها بالماء بحيث ينتهي منها إلى المحلّ الآخر وإن تخلف منه فيها ما تخلف، فإنّه -بعد أن ردّ على الشيخ دعواه وعارض مستنده برواية ابن معقل عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) أنّه قال في الحكاية السابقة: «خذوا ما بال عليه من التراب وأهريقوا مكانه»^(١) المعلوم قصورها عن معارضة ذلك من وجوه- قال: «فالوجه أنّ طهارة الأرض بجريان الماء عليها والمطر، أو تطلع الشمس عليه حتّى يجفّ، أو تغسل بما يغمرها ثمّ يجري إلى موضع آخر فيكون ما انتهى إليه نجساً»^(٢) انتهى. ودعوى إرادته الصلبة لا شاهد عليها، بل ظاهر كلامه بأباها.

بل ظاهر النراقي في اللوامع نسبة ذلك إلى غير المصنّف من القائلين بعدم طهارة الأرض بالقليل، حيث قال فيها: «من لا يطهر الأرض بالقليل فالتطهير عنده بجريان أحد الثلاثة مع الغلبة المهلكة، أو بوقوع الشمس عليه حتّى يجفّ، أو بأخذ ما قطع بنجاسته من التراب، أو بصبّ ماء يغمرها ثمّ إجراؤه إلى موضع آخر فينجس ذلك الموضع، أو بتطيينه بطين طاهر...»^(٣) إلى آخره.

وإن كان الثالث والأخير ليس من التطهر حقيقةً، لكن على هذا

(١) سنن أبي داود: ج ٣٨١ ص ١٠٤.

(٢) الاعتبار: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٤٤٩.

(٣) اللوامع (للنراقي): ازالة النجاسات ج ١ ص ١٨٢ (مخطوط).

ينحصر النزاع بين المصنّف مثلاً والشيخ بالنظر إلى قابليّة التطهير في الأرض الرخوة غير المنحدرة التي لا يمكن إجراء ماء الغسالة عنها إلى محلّ آخر، وإلاّ فالنزع معه في الأرض المنحدرة نفسها والصلبة أيضاً من غير هذه الجهة كطهارة الماء وعدمها .

بل قد يقال : إنّ المتّجه بناءً على ما سمعته من المصنّف القول بالطهارة في الأرض المستوية أيضاً كما حكى عن أبي حنيفة ^(١) ، باعتبار رسوب ماء الغسالة فيها إلى الباطن ، فيطهر حينئذٍ هذا الظاهر الذي انفصل عنه الماء ، بل لافرق عند التأمل بين الانفصال بالإجراء ونحوه المذكور في كلامه وبينه . إلاّ أنّ الإنصاف أنّ المعروف بين القائلين بنجاسة الغسالة وعدم قابليّة الأرض للطهارة بالقليل عدم الفرق بين المستوية الرخوة والمنحدرة ؛ إذ المانع عنده عدم انفصال ماء الغسالة المحكوم بنجاسته ، وإن أمكن مناقشتهم في ذلك ، كما يظهر لك من المباحث السابقة عند البحث عن طهارة ما لا يعصرو ويرسب فيه ماء الغسالة الذي ما نحن فيه جزئيّ من جزئياته ، فلاحظ وتأمل .

كما أنّه ينبغي لك ملاحظة ما في السرائر ^(٢) ، فإنّه وإن وافقنا في الطهارة بالقليل لكن وقع فيها على الظاهر ما هو محلّ للنظر بل المنع ، كقوله بتعدّد الذنوب على عدد تعدّد البائلين المحكي في الذكرى ^(٣) عن الشيخ أيضاً ، والأمر سهل ، والله ورسوله والأئمة (صلوات الله عليهم) أعلم بذلك كلّه .

(١) البحر الرائق : ج ١ ص ٢٢٦ ، المجموع : ج ٢ ص ٥٩٢ .

(٢) السرائر : الطهارة / تطهير الثياب من النجاسات ج ١ ص ١٨٨ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

﴿القول في الآنية﴾

﴿ولا يجوز الأكل والشرب في آنية من ذهب أو فضة﴾ إجماعاً
متأبلاً وعن كلٍّ من يحفظ عنه العلم عدا داود^(١)، فحرّم الشرب خاصّةً،
محضلاً^(٢) ومنقولاً^(٣) مستفيضاً إن لم يكن متواتراً، كالنصوص به من الطرفين:
في النبوي من طريقهم: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة،
ولا تأكلوا في صحافها؛ فإنّها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة»^(٤).
والمرتضوي: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنّما يجرجر في بطنه
نار جهنّم»^(٥).

(١) المجموع: ج ١ ص ٢٤٩.

(٢) ممّن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: الطهارة/ حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٣،
وابن البراج في المذهب: الطهارة/ الأواني وفروعها ج ١ ص ٢٨، والعلامة في القواعد:
الطهارة/ في الآنية ج ١ ص ٩، والشهيد في البيان: الطهارة/ في الآنية ص ٤٣.

(٣) نقل الاجماع: في التحرير: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٢٥، وذكرى الشيعة:
الطهارة/ في الآنية ص ١٨، ومجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ في الآنية ج ١ ص ٣٦٢.

(٤) صحيح البخاري: باب الأكل في اثناء مفضض، وباب الشرب في آنية الذهب ج ٧ ص ٩٩
١٤٦.

(٥) المجازات النبوية: ح ١٠٨ ص ١٤٣، بحار الأنوار: باب ٥ من ابواب الاشربة والأواني المحرمة

وفي الحسن أو الصحيح من طريقنا عن الصادق (عليه السلام):
« لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضضة » (١).

كقوله (عليه السلام) في خبر داود بن سرحان: « لا تأكل في آنية الذهب والفضة » (٢).

وعن الباقر (عليه السلام) في خبر ابن مسلم - أو صحيحه ؛ لما قيل (٣): إن الصدوق رواه عن أبان عنه الظاهر منه أنه ابن عثمان، وطريقه إليه صحيح-: « أنه (عليه السلام) نهى عن آنية الذهب والفضة » (٤) كخبر المناهي المروي عن النبي (صلى الله عليه وآله) في الفقيه (٥).

وعن الكاظم (عليه السلام) في خبر موسى بن بكير أنه قال: « آنية الذهب و الفضة متاع الذين لا يوقنون » (٦) إلى غير ذلك .

ح ٢١ ج ٦٦ ص ٥٣١ ، وهو عن النبي (ص).

(١) الكافي: باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ح ٣ ج ٦ ص ٢٦٧ ، تهذيب الأحكام: الصيد والذبائح / باب ٢ ح ١٢١ ج ٩ ص ٩٠ ، وسائل الشيعة: باب ٦٦ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٨٥ .

(٢) الكافي: باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ح ١ ج ٦ ص ٢٦٧ ، وسائل الشيعة: باب ٦٥ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٨٣ .

(٣) كما في ذخيرة المعاد: الطهارة/ في الآنية ص ١٧٣ .

(٤) الكافي: باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ح ٤ ج ٦ ص ٢٦٧ ، وسائل الشيعة: باب ٦٥ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٨٣ .

(٥) من لا يحضره الفقيه: باب ذكر جل من مناهي النبي (ص) ح ٤٩٦٨ ج ٤ ص ٧ ، وسائل الشيعة: باب ٦٥ من ابواب النجاسات ح ٩ ج ٢ ص ١٠٨٤ .

(٦) الكافي: باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ح ٧ ج ٦ ص ٢٦٨ ، وسائل الشيعة: باب ٦٥ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٨٤ ، وهو عن موسى بن بكر .

فما عن الخلاف (١) من إطلاق كراهة استعمالهما يراد به ما في المعتبر (٢) والمختلف (٣) والذكرى (٤) الحرمة قطعاً .

كصحيح ابن بزيع : « سألت الرضا (عليه السلام) عن آنية الذهب والفضة فكرههما ، فقلت : روي أنه كان لأبي الحسن (عليه السلام) امرأة ملبسة فضة ، فقال : لا والله إنما كانت لها حلقة من فضة وهي عندي ، ثم قال : إن العباس حين عذر عمل له قضيب ملبس من فضة من نحو ما يعمل للصبيان يكون فضته نحواً من عشرة دراهم ، فأمر به أبو الحسن (عليه السلام) فكسر » (٥) .

وخبر بريد عن الصادق (عليه السلام) : « أنه كره الشرب في الفضة والقدر المفضض ، وكذلك أن يدهن في مدهن مفضض ، والمشط كذلك » (٦) .

وموثق ابن مهران عنه (عليه السلام) أيضاً : « لا ينبغي الشرب في آنية الذهب والفضة » (٧) .

(١) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٥ ج ١ ص ٦٩ .

(٢) المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٥٤ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / في الأواني والجلود ص ٦٣ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / في الآنية ص ١٨ .

(٥) الكافي : باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ح ٢ ج ٦ ص ٢٦٧ ، تهذيب الأحكام :

الصيد والذبايح / باب ٢ ح ١٢٥ ج ٩ ص ٩١ .

(٦) الكافي : باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ح ٥ ج ٦ ص ٢٦٧ ، وسائل الشيعة :

باب ٦٦ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٨٥ .

(٧) الكافي : باب الأواني ح ٣ ج ٦ ص ٣٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٦٥ من ابواب النجاسات

ح ٥ ج ٢ ص ١٠٨٤ .

وخبر يونس بن يعقوب عن أخيه قال : « كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) فاستسقى ماءً فأُتي بقدر فيه من صفر، فقال رجل : إنَّ عباد بن كثير يكره الشرب في الصفر، فقال : لا بأس به ، فقال (عليه السلام) للرجل : ألا سألته أذهب أم فضة ؟ »^(١) الحديث .

وإن استبعد في كشف اللثام^(٢) ذلك من عبارته ، بل في المجمع أنَّه « لولا الإجماع لكان القول بالكراهة حسناً »^(٣) ، ولعلَّه حمل النهي على ما سمعت ، وهو لا يخلو من وجه لو كان لفظ الكراهة صريحاً في غير الحرمة في العرف السابق ، ولم يظهر من السياق ونحوه إرادتها منها هنا .

بل ﴿ و ﴾ قد يستفاد من خبر ابن مسلم والمناهي - بعد إرادة مطلق الاستعمال من النهي عن الآنية فيها كما هو الظاهر ولو بملاحظة الحكمة وعدم تبادر الخصوصية والقرينة عليها - بل وخبر موسى بن بكر أيضاً بل وصحيح ابن بزيع أيضاً أنَّه ﴿ لا ﴾ يجوز ﴿ استعمالها في غير ذلك ﴾ ممَّا لا يندرج في الأكل والشرب ، خصوصاً بعد انخيار ذلك كانهيار السند بالشهرة بين الأصحاب ، بل لا أجد فيه خلافاً ، بل في الحدائق^(٤) نفي الخلاف عنه لا وجدانه ، كما أنَّ معقد نفيه في كشف الرموز^(٥) الاستعمال ، بل في التحرير^(٦) تعقيب حرمة الاستعمال غير الأكل

(١) الكافي : باب الأواني ج ٤ ص ٦٥ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ج ٢ ص ١٢٨

ج ٩ ص ٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٦٥ من ابواب النجاسات ج ٦ ص ٢ ج ١٠٨٤ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦٠ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٣٦٤ .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / في الأواني ج ٥ ص ٥٠٤ .

(٥) كشف الرموز : الطهارة / في الأواني ج ١ ص ١١٨ .

(٦) تحرير الأحكام : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٥-٢٦ .

والشرب بعندنا مشعراً بالإجماع عليه ، بل في المنتهى : « عند علمائنا والشافعي ومالك »^(١) ، بل معقد إجماع اللوامع^(٢) الاستعمال ، بل في التذكرة : « يحرم استعمال المتخذ من الذهب والفضة في أكل وشرب وغيرهما عند علمائنا أجمع ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وعامة العلماء والشافعي في الجديد »^(٣) .

فاقتصار بعضهم - كما عن الصدوق^(٤) والمفيد^(٥) وسَلَّار^(٦) والشيخ في النهاية^(٧) - على الأكل والشرب لا يصغى إليه إن أرادوا الحصر .
كما أنه يجب طرح أو تأويل صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه موسى (عليهما السلام) ، قال : « سألت عن المرأة هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقة فضة ؟ قال : نعم ، إنما يكره ما يشرب به ... »^(٨) الحديث . بل هو ظاهر في غير ما نحن فيه .
نعم لا يحرم ما فيها من المأكول والمشروب قطعاً ، وفاقاً للأكثر^(٩) ؛

(١) منتهى المطلب : الطهارة / الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٦ .

(٢) اللوامع (للنراقى) : أحكام الأواني ج ١ ص ٢١٦ (مخطوط) .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ٦٧ .

(٤) ذكر في الفقيه روايتين تدلان على تحريم الأكل والشرب ، وذكر الشرب فقط في المقنع .
راجع من لا يحضره الفقيه : باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ح ٤٢٣٦ و ٤٢٣٧ ج ٣ ص ٣٥٢ ، والمقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الصيد والذبائح ص ٣٥ .

(٥) المقنعة : الصيد والذبائح ... ص ٥٨٤ .

(٦) المراسم : ذكر الاطعمة ص ٢١٠ .

(٧) النهاية : الاطعمة والاشربة / الاطعمة المحظورة ص ٥٨٩ .

(٨) مسائل علي بن جعفر ح ٧٥٦ ص ٢٩٩ ، قرب الاسناد : ص ١٢١ ، وسائل الشيعة : باب ٦٧ من ابواب النجاسات ح ٥ و ٦ ج ٢ ص ١٠٨٧ .

(٩) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٣ ، وابن البراج

للأصل السالم عن المعارض ؛ ضرورة عدم استلزام حرمة الاستعمال بل الأكل الذي هو عبارة عن الازدراء المنهي عنه في الأخبار ذلك ؛ إذ حرمة من حيث كونه أكلًا في الآنية واستعمالاً لها لا ينافي حلية ذاته الثابتة بأدلتها ، وقولُ النبي (صلى الله عليه وآله) : « ... يجرجر في بطنه ... »^(١) - مع أنه غير ثابت في طرقنا - لابد من إرادة المجاز منه ؛ لتعذر الحقيقة ؛ أي يوجب له بسبب تناوله من الآنية النار ، فلا يجب حينئذٍ عليه استفراغه وإن تمكّن منه ، بل في كشف الأستاذ : « ولا وضعه من فيه ، بل ولا إلقاؤه من يده بعد التوبة والندم على إشكال »^(٢) .

فما عن المفيد^(٣) بل في الذكرى أنه « يلوح من كلام أبي الصلاح »^(٤) من الحرمة ضعيف ، أو أنه يريد ما وجهه به في الحدائق^(٥) من إرادة حرمة الأكل بمعنى الازدراء ، للنهي عن ذلك ، فيكون المأكول حينئذٍ محرماً ، كالحق الشرعي المأخوذ بحكم حاكم الجور الذي ورد فيه^(٦) أنه سحت ؛ إذ

في المذهب : الطهارة / الأواني وفروعها ج ١ ص ٢٨ ، والعلامة في المنتهى : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٧ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / في الآنية ص ١٨ ،
(١) الموطأ : ج ٢ ص ٩٢٤ ، مستدرک الوسائل : باب ٤٢ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ٥٩٧ .

(٢) كشف الغطاء : في الأواني ص ١٨٤ .

(٣) الظاهر أنه في غير المقنعة لأنه لم يذكر ذلك فيها ، ونقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / في الآنية ص ١٨ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / في الآنية ج ٥ ص ٥٠٨ .

(٦) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عيسى ، عن صفوان بن يحيى ، عن داود بن الحصين ، عن عمر بن حنظلة قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما

قد عرفت أنّ ذلك لا يقتضي الحرمة الذاتية التي يراد بها كون الأكل منهيّاً عنه لنفسه كالمسقة ولحم الخنزير ونحوهما لا من جهة أخرى ، وعين المال المملوك المأخوذ بحكم حاكم الجور حرمة كحرمة الأكل في الآنية قطعاً لا ذاتية ، فليس هو أوضح منها حتى يستفاد من حكمه حكمها .

ودعوى أنّ الآنية والأخذ بحكم حاكم الجور من الأشياء المنقحة لموضوع الحرمة الشرعية لا أنّها جهات خارجية ، بل هي في الحقيقة كالموت للحيوان والسكر للخلّ والنجاسة للمائع ونحو ذلك ، واضحة المنع على مدّعياها ، بل يمكن تقريره في سائر المحرمات عارضاً حتى وطئ الزوجة في الحيض ، وهو معلوم الفساد .

هذا كلّ بعد تسليم حرمة الأكل بمعنى المضغ والازدراء ، أمّا لو قلنا : إنّ المحرم نفس تناول خاصة حتى في مثل الأكل والشرب - تنزيلاً للنهي عنها على إرادة الاستعمال ؛ ضرورة عدم الفرق بينها وبين غيرها من أنواع الاستعمال - فلا وجه لتصوّر الحرمة حينئذٍ في نفس المأكول والمشروب ، بل هذا هو ظاهر الأصحاب كما يومئ إليه حكمهم بصحة الطهارة من الآنية مع التمكن من ماء غيره ، كالإناء المغصوب من غير خلاف يعرف فيه بينهم ، بل ظاهر معتبر المصنّف^(١) حيث نسب الخلاف فيه لبعض الحنابلة الإجماع عليه ، معلّلين ذلك بأنّ المحرم الانتزاع ، وهو أمر خارج عن

إلى السلطان وإلى القضاة أمحلّ ذلك ؟ قال : من تحاكم اليهم في حقّ أو باطل فإنّها تحاكم إلى الطاغوت ، وما يحكم له فإنّها يأخذ سحتاً وإن كان حقّاً ثابتاً له ؛ لأنّه أخذه بحكم الطاغوت ... » .

الكافي : باب اختلاف الحديث ح ١٠ ج ١ ص ٦٧ .

(١) المعتبر : الطهارة / في الأواني ج ١ ص ٤٥٦ .

الطهارة ، كما لو جعلت مصباً لماء الطهارة .

نعم ، جعل في المنتهى ^(١) البطلان وجهاً معللاً له بما يقضي بإرادته ما لو انحصر الماء في الآنية ، فيكون البطلان حينئذٍ لعدم تصوّر الأمر بالطهارة بعد توقّفها على المقدّمة المحرّمة ، فيكون فرضه حينئذٍ التيمّم ؛ لأنّ المنع الشرعي كالعقلي ، وهو أمر غير ما نحن فيه ، ومن هنا استجوده في المدارك ^(٢) وتبعه في الذخيرة ^(٣) ، وهو لا يخلو من وجه ، لكن ينبغي تقييده مع ذلك بما إذا لم يتمكّن من إفراغ ذلك الماء في آنية أخرى مثلاً ، وإلاّ كان كالمتمكّن من الماء الآخر .

بل في كشف اللثام ^(٤) التردّد في أصل حرمة الاغتراف منها للطهارة أو صبّ ما فيها على الأعضاء ؛ لأنّهما من الإفراغ الذي لا دليل على حرمة ، وإن أمكن منعه عليه ؛ ضرورة عدم اندراجهما في الإفراغ ؛ إذ ليس هو كلّ نقل ، كضرورة اندراجهما في الاستعمال ، بل لو كان قد قصد الإفراغ أيضاً لكن بالاستعمال الخاصّ لم ترتفع الحرمة ، وإلاّ لحلّ كثير من وجوه الانتفاع بل جميعها لذلك ، بل التحقيق أنّ الأكل والطهارة ونحوهما من الآنية استعمال لها بنفس أفعال الطهارة وبالمضغ والازدراء لا مجرد النقل ، كما يشهد لذلك ملاحظة العرف .

ومن هنا حكم العلّامتان في المنظومة ^(٥) والكشف ^(٦) بفساد الطهارة ،

(١) منتهى المطلب : الطهارة / الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٦ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٨١ .

(٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / في الآنية ص ١٧٤ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦٢ .

(٥) الدرّة النجفية : في الأواني ص ٦٠-٦١ .

(٦) كشف الغطاء : في الأواني ص ١٨٤ .

بل صرح الثاني بعدم الفرق بين رمس العضو والاعتسال مرتمساً والتناول باليد والآلة ، فما يظهر من الأصحاب حينئذ أن المحرم نفس النقل والانتزاع لا غير ليس في محله ، فضلاً عما سمعته من كشف اللثام الذي ينبغي العجب من صدوره من مثله ؛ لما عرفت من وضوح الفرق عرفاً بين التفريغ والاستعمال ، والنقل هنا من الثاني ؛ إذ مبنى استعماله في الوضوء ومعناه عرفاً ذلك كالأكل ، فإنّ النقل باليد من الإناء إلى المضغ ليس من التفريغ قطعاً .

نعم ، قد يقال هو منه بالنسبة للشرب إذا كانت الآنية ممّا تستعمل بالشرب من دون نقل منها ، فلو وضع حينئذ ما فيها في يده بقصد التفريغ ولو للشرب لم يكن ذلك الشرب استعمالاً لها فيه ، فالواجب حينئذ ملاحظة العرف في صدق استعمالها في الشيء ، فإنّه مختلف جداً باختلاف المستعمل فيه ، بل والمستعمل بالفتح من الأبريق والقمقمه ونحوهما ، بل والقصد أيضاً ، فتأمل .

وما يقال : إنّه ليس في الأدلة نهي عن الوضوء مثلاً في الآنية أو عن استعمالها في الوضوء ، حتّى يقال : إنّ المفهوم من الوضوء بها واستعمالها فيه هو تمام ذلك من الانتزاع وغيره ، بل الموجود في الأدلة النهي عن الآنية ، وهو كما يحتمل إرادة الوضوء بها مثلاً واستعمالها فيه يحتمل إرادة النهي عن نفس نقل ما فيها وانتزاعه للوضوء أو غيره ، فيكون المنهي عنه النقل حينئذ خاصة .

يدفعه : أنّه وإن لم يكن ذلك في الأدلة صريحاً لكنّه المفهوم المتبادر منها ، خصوصاً بعد اشتمالها على النهي عن الأكل والشرب فيها المتفق بين الأصحاب على عدم الفرق بينها وبين غيرها في كيفة الحرمة ؛ إذ قد

سمعت معقد الإجماع المحكي بل الإجماعات على حرمة غير الأكل والشرب، فإنه كالصریح في اتحادهما بذلك كما هو واضح، فيكون حينئذ بمنزلة قوله: لا تأكل في الآنية ولا تشرب فيها ولا تتوضأ فيها ولا تغتسل فيها ونحو ذلك.

على أنه يكفي في ثبوت المطلق نفس معقد الإجماع المذكور، وخصوصاً ما تقدّم من التذكرة، فيتّجه حينئذ التعليل بأنّ معنى استعمالها في الوضوء ذلك.

ولعله من هنا يمكن الفرق بين الإناء المغصوب وبين ما نحن فيه وإن ساوى بينهما في الفساد العلّامتان^(١) المذكوران، كما أنّ غيرهما^(٢) ساوى بينهما في عدمه، فيحكم بصحة الوضوء منه دونه؛ لعدم النهي في شيء من الأدلة عن استعماله في الوضوء أو الانتفاع به فيه أو عن الوضوء فيه ليتمّ ذلك فيه، بل ليس إلّا حرمة التصرف في مال الغير المعلومة عقلاً ونقلًا، وليس من التصرف في الإناء مثلاً غسل الوجه بالماء المملوك المنتزع من الإناء المغصوب قطعاً، وإن صدق استعمال الإناء في الوضوء، لكن ذلك لا يقتضي فساداً بدون نهى عنه، فهو حينئذ كسقف البيت وسور الدار المغصوبين، إلّا أنّ الاحتياط لا ينبغي تركه.

والمرجع في الإناء والآنية والأواني إلى العرف كما صرح به غير واحد^(٣)، وإن قال في المصباح المنير: «إنّ الإناء والآنية كالوعاء والأوعية

(١) الدرة النجفية: في الأواني ص ٦١، والشيخ جعفر في كشف الغطاء: في الأواني ص ١٨٤.

(٢) كالعلامة في القواعد: الطهارة/ في الآنية ج ١ ص ٩، والكركي في جامع المقاصد:

الطهارة/ في الآنية ج ١ ص ١٩٣.

(٣) كالشيخ جعفر في كشف الغطاء: في الأواني ص ١٨٣.

وزناً ومعنى» ^(١) إذ هو إما تفسير بالأعم كما هي عادة أهل اللغة ، أو أنه يقدم العرف عليه بناءً على ذلك لكن فيما تعارضاً فيه مما كان ظرفاً ووعاءً إلا أنه يسلب عنه اسم الآنية عرفاً ، أما ما توافقاً فيه أو استقلّ هو عن العرف بأن كان من الظروف والأوعية ولم يسلب عنه الاسم لكن لم ينتقح لدينا إطلاق عرف زماننا عليه ؛ لقلة استعمال هذا اللفظ فيه أو غير ذلك ، فالظاهر ثبوت الحرمة .

فالقليان حينئذٍ ورأسها ورأس الشطب وما يجعل موضعاً له وقرب السيف والخنجر والسكين وبيت السهام وظروف الغالية والكحل والعنبر والمعجون والتتن والتنباك والأفيون والمشكاة والمجامر والمخابر ونحوها من المحرم ، وفقاً لصريح الطباطبائي في منظومته ^(٢) في أكثر ذلك أو جميعه ، بل والتذكرة ^(٣) والذكرى ^(٤) والحدائق ^(٥) وإن اقتصر على التصريح بظرف الغالية والمكحلة ، وخلافاً لصريح الأستاذ في كشفه ^(٦) في جميع ذلك وزيادة ، بل والنراقي في لوامعه ^(٧) وإن اقتصر على التصريح بالمكحلة وظرف الغالية والدواة ، والمعاصر في رياضه ^(٨) وإن اقتصر على التصريح بالأولين ، لكن ظاهرهما بل صريحهما العموم ؛ لصدق الاسم أول عدم صحة السلب .

(١) المصباح المنير : ص ٣٨ مادة (أنى) .

(٢) الدرّة النجفية : في الأواني ص ٥٩-٦٠ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الجلود والأواني ج ١ ص ٦٨ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / في الآنية ص ١٨ .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / في الآنية ج ٥ ص ٥١٤ .

(٦) كشف الغطاء : في الأواني ص ١٨٣ .

(٧) اللوامع : احكام الاواني ج ١ ص ٢٢١ (مخطوط) .

(٨) رياض المسائل : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩٦ .

ودعوى الشك في الصدق أو الإرادة بل ظهور عدمها لندرتها وعدم اعتيادها، والمجاز خير من الاشتراك، والأصل الإباحة، مضافاً إلى الصحيح: «عن التعويذ يعلّق على الحائض، فقال: نعم إذا كان في جلد أوفضة أوقصة من حديد»^(١) وإلى ما اشتهر ممّا ورد^(٢) في حرز الجواد.

يدفعها: منع الشك في الصدق أولاً، وعدم قادحيته بعدما عرفت ثانياً، كمنع الشك في الإرادة ثالثاً؛ لمنع الندرة في الإطلاق الموجبة لذلك، وإن كان الكثير المتداول عند أغلب الناس الأواني المستعملة في المأكّل والمشرب ونحوهما، وصغر الحجم ونحوه لا تأثير له في ذلك، وأولوية المجاز إنّما هي من الاشتراك اللفظي لا المعنوي، بل لعلّه من أفراد أصالة الحقيقة في الإطلاق.

على أنّه يمكن منع كون ما نحن فيه من المطلق الذي ينصرف إلى المعتاد؛ إذ قوله فيها: «لا تأكل في آنية الذهب» ونحوه ممّا لا تفاوت في شموله بين المعتاد وغيره؛ لكونه من العموم اللغوي فضلاً عن تعميم معاهد الإجماعات، بل لعلّ ملاحظة الأخبار نفسها خصوصاً صحيح ابن بزيع^(٣) تعطي تعميم المراد بالآنية لغير المعتاد، كما اعترف به الأستاذ الأكبر في حاشيته على المدارك^(٤).

(١) الكافي: باب الحائض والنفساء تقرآن القرآن ح ٤ ج ٣ ص ١٠٦، وسائل الشيعة: باب ٦٧ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٨٧.

(٢) بحار الأنوار: باب ٤٧ من ابواب ذكر الأدعية والاذكار ج ٩٤ ص ٣٥٤.

(٣) تقدم في ص ٥١٤.

(٤) حاشية المدارك: الطهارة/ في الآنية ذيل قول المصنف: «تردد منشأ الشك في إطلاق

أما صحيح التعويد المعتضد بالمشتهر من حرز الجواد ، فيدفعه : أولاً :
إمكان الفرق بينه وبين غيره بصحة سلب الاسم عنه دونه كما اعترف به
الأستاذ في كشفه ^(١) ، وثانياً : تسليمه لكن لا يجوز التعدي من [غير] ^(٢)
التعويد ونحوه إلى غيره مما يطلق عليه اسم الآنية ، بل ولا من الفضّة إلى
الذهب فيه ، كما هو ظاهر العلامة الطباطبائي في منظومته ^(٣) فيها معاً ، وهو
لا يخلو من قوة .

وعليه يكون بعض ما في كشف الأستاذ - من أنّ الاعتبار في الآنية
الظرفية ، وأن يكون المظروف معرضاً للرفع والوضع ، فوضع فصّ الخاتم
وإن عظم وعكوز الرمح وضبة السيف والمجوف من حليّ المرأة المعدّ لوضع
شيء فيه للتلذذ بصوته ومحلّ العوذة وقاب الساعة وآنية جعلت لظاهر
أخرى بمنزلة الثوب مع الوضع على عدم الانفصال ليس منها ، إلى أنّ قال :
« وأن يكون له أسفل يمسك ما يوضع فيه ، وحواشٍ كذلك ، فلو خلي
كالقناديل والمشبكات والمحرمات والسفرة والطبق لم يكن منها » ^(٤) - محلاً
للنظر والتأمل .

كما أنّه قد يناقش في اعتبار الظرفية وعدم التشبيك ووجود الحواشي
بالكفكير والمصفاة والصينية الكبيرة التي هي بمنزلة السفرة فضلاً عن الطبق
ونحوه ، كما اعترف به الطباطبائي في منظومته ^(٥) بشهادة العرف بل واللغة .

(١) كشف الغطاء : في الأواني ص ١٨٣ .

(٢) كذا في النسخ ، والصحيح زيادتها .

(٣) الدرة النجفية : في الأواني ص ٦٠ .

(٤) كشف الغطاء : في الأواني ص ١٨٣ .

(٥) الدرة النجفية : في الأواني ص ٦٠ .

نعم ، هو جيد في مثل فصّ الخاتم وعكوز الرمح ونحوهما من الملصق الملازم لصوقاً يصير الجميع بسببه كأنه شيء واحد لا ظرفاً ومظروفاً ، بل يصحّ سلب الاسم عنه قطعاً ، بل هو كأواني المفضضة التي ستعرف أنّ حكمها الكراهة ؛ إذ لا ريب في أنّه من أفراد التفضيض التلبيس والكسوة للقليل من الإناء بالصياغة ، بل وللكثير منه في وجهه ، وإن تنظر فيه الطباطبائي في منظومته^(١) ، بل وللجميع في آخر أيضاً ؛ لعدم صدق الإناء مع صدق المفضض ، وإن جزم العلامة المذكور في منظومته^(٢) بالمنع ، تمسكاً بأنّ الكاسي إناء مستقلّ ، لكنّه لا يخلو من نظر ؛ لما عرفت من عدم صدق الإناء على مثله .

وإن كان قد يشكل ذلك كلّه أو أكثره بصحيح ابن بزيع المشتمل على المرأة والقضيب الملبّسين فضة فضلاً عن الأواني الملبّسة ؛ إذ هي كالآنية في الآنية ، إلّا أنّه لمّا لم يكن فيه صراحة بالحرمة بل ولا ظهور حمله غير واحد من الأصحاب^(٣) على الكراهة ، وهو في محله .

وأما حلّي المرأة المجوّف من الخلخال ونحوه فإن سلب عنه اسم الآنية جاز ، وإلّا فلا ؛ إذ لا فرق في الحرمة بين الرجال والنساء ؛ لإطلاق الأدلّة ، بل عليه الإجماع في الذكرى^(٤) وجامع المقاصد^(٥) وعن غيرهما^(٦) .

(١) الدرة النجفية : في الأواني ص ٦٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / في الأواني ج ٥ ص ٥١٤-٥١٥ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / في الآنية ص ١٨ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٨٨ .

(٦) كتنكرة الفقهاء : الطهارة / في الجلود والأواني ج ١ ص ٦٧ .

وجيّد أيضاً في عدّه القناديل من غير الأواني ؛ لشهادة العرف له ،
لا أنّها منها - كما في ظاهر المنظومة (١) - ولكنتها استثيتت للسيرة المستمرة في
جعلها شعاراً للمشهد والمسجد من فضة وعسجد ، بناءً على مساواة التزيين
ونحوه للاستعمال في الحرمه ، أو أنّه منه ؛ إذ لا شاهد عليه ، بل الشاهد على
خلافه ، وإلا فلو سلّم أنّها من الأواني لم يكن لاستثنائها وجه ؛ لحدوث
تلك السيرة ، واستغناء تعظيم شعائر الله بمحلّلاته عن محرّماته .

ومن هنا تعرف أنّه متى كان شيء ممّا يزيّن به مشهد أو مسجد ممّا
يسمّى إناءً من مبخرة ونحوها دخل في المحرّم من ذلك ، نعم لا بأس به إذا
لم يكن منها ، كما أنّه لا بأس بذلك أيضاً في غيرها كما نصّ عليه
الفاضلان (٢) وغيرهما (٣) ، بل لا أجد فيه خلافاً ، بل في اللوامع : « الظاهر
وفاقهم عليه » (٤) ؛ للأصل والعمومات وخصوص ما ورد (٥) من الطريقتين

(١) الدرة النجفية : في الأواني ص ٦٠ .

(٢) المعتبر : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٤٥٧ ، ومنتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٧ .

(٣) كالشهد في الذكرى : الطهارة / في الآنية ص ١٨ .

(٤) اللوامع (للنراقي) : احكام الأواني ج ١ ص ٢٢١ (مخطوط) .

(٥) الكافي : باب الحلي ح ٤ و ٦ ج ٦ ص ٤٧٥ ، وح ٣٩١ و ٥١١ ج ٨ ص ٢٦٧ و ٣٣١ ، بحار
الأنوار : باب ٥ من ابواب الاشربة والأواني المحرّمة ج ٣٦ و ٣٨ و ٣٩ و ٥١ و ٥٣ ج ٦٦ ص ٣٣٧
و ٣٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ٦٧ من ابواب النجاسات ح ٣ و ٤ و ٧ و ٨ ج ٢ ص ١٠٨٧
و ١٠٨٨ ، وتقدم ايضاً حديث مرآة الكاظم في ص ٣٢٩ ج ٨ - ١٢ ، صحيح البخاري : كتاب
الخمس باب ما ذكر من درع النبي ج ٤ ص ١٠١ ، سنن النسائي : كتاب الزينة باب من
أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب ج ٨ ص ١٦٣ - ١٦٤ ، سنن الدارمي : كتاب السير باب
في قبعة سيف رسول الله ج ٢ ص ٢٢١ ، المجموع : ج ١ ص ٢٥٤ و ٢٥٦ ، وسيأتي التعرض
لبعضها قريباً .

في حلق درع النبي (صلى الله عليه وآله) ذات الفضول وحلقة قصعته وقبضة سيفه وحلقة ذات الفقار وأنف عرفة ومرآة الكاظم (عليه السلام) والسلسلة للقدح المنكسر عوض الشعب .

بل قال الصادق (عليه السلام) في صحيحة معاوية لما سأله عن الشرب في قدح من ماء فيه ضبة من فضة: « لا بأس ، إلا أن تكره الفضة فتنزعهما » (١) .

وفي حسن ابن سنان: « ليس بتحلية السيف بالذهب والفضة بأس » (٢) .

وفي خبر ابن سرحان: « ليس في تحلية المصاحف والسيوف بالذهب والفضة بأس » (٣) .

وعنه (عليه السلام) أيضاً: « أنه كان نعل سيف رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقوائمه فضة، وبين ذلك حلق من فضة، ولدرعه ثلاث حلقات من فضة، حلقة قدّامها، واثنان خلفها » (٤) .

وروي أنه « عرض عليه (عليه السلام) أيضاً قرآن معشّر بالذهب ، وفي آخره سورة مكتوبة بالذهب ، فلم يعب سوى كتابة القرآن بالذهب ،

(١) تهذيب الاحكام: الصيد والذبايح/ باب ٢ ح ١٢٦ ج ٩ ص ٩١ ، وسائل الشيعة: باب ٦٦ من ابواب النجاسات ح ٤ ج ٢ ص ١٠٨٦ .

(٢) الكافي: باب الحلي ح ٥ ج ٦ ص ٤٧٥ ، وسائل الشيعة: باب ٦٤ من ابواب احكام الملابس ح ١ ج ٣ ص ٤١٣ .

(٣) الكافي: باب الحلي ح ٧ ج ٦ ص ٤٧٥ ، وسائل الشيعة: باب ٦٤ من ابواب احكام الملابس ح ٣ ج ٣ ص ٤١٣ .

(٤) الكافي: باب الحلي ح ٤ ج ٦ ص ٤٧٥ ، وسائل الشيعة: باب ٦٤ من ابواب احكام الملابس ح ٢ ج ٣ ص ٤١٣ .

وقال : لا يعجبني أن يكتب القرآن إلّا بالسواد ... » (١) .

وعنه (عليه السلام) أيضاً أنه قال : « كان برة (٢) ناقة رسول الله (صلى الله عليه وآله) من فضة » (٣) .

لكن في خبر الفضيل بن يسار : « سألت الصادق (عليه السلام) عن السرير فيه الذهب أ يصلح إمساكه في البيت ؟ فقال : إن كان ذهباً فلا ، وإن كان ماء الذهب فلا بأس » (٤) .

وفي صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) : « ... سألته عن السرج واللباج فيه الفضة ، أيركب به ؟ قال : إن كان ممّوهاً لا يقدر على نزعه فلا بأس ، وإلّا فلا يركب به » (٥) .

وفي صحيح ابن بزيع المتقدم سابقاً (٦) ممّا سمعته من كسر القضيب وإنكار المرأة الملبسة فضة .

وفي خبر عمرو بن أبي المقدم : « رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) أتى

(١) تهذيب الأحكام : المكاسب / باب ٩٣ ح ١٧٧ ج ٦ ص ٣٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب ما يكتسب به ح ٢ ج ١٢ ص ١١٧ .

(٢) البرة - بالضم وخفة الراء - : الحلقة التي توضع في انف البعير ، وهي الخزامة . مجمع البحرين : ج ١ ص ٥٢ مادة (برا) .

(٣) الكافي : باب آلات الدواب ح ٦ ج ٦ ص ٥٤٢ ، تهذيب الأحكام : الجهاد / باب ٧٧ ح ١٥ ج ٦ ص ١٦٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب احكام الدواب ح ٢ ج ٨ ص ٣٦٤ .

(٤) الكافي : باب الحلي ح ١٠ ج ٦ ص ٤٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٦٧ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٨٦ .

(٥) قرب الاسناد : ص ١٢١ ، وسائل الشيعة : باب ٦٧ من ابواب النجاسات ح ٥ و ٦ ج ٢ ص ١٠٨٧ .

(٦) في ص ٥١٤ .

بقدر فيه ماء فيه ضبة من فضة ، فرأيته ينزعها بأسنانها » (١) .

وفي خبر بريد عن الصادق (عليه السلام) : « أنه كره الشرب في القدح المفضض ، وكذلك أن يدهن في مدهن مفضض ، والمشط كذلك » (٢) .

ما (٣) قد يوهم المنافاة للأخبار الأول ، ومن هنا جمع بينها في الحدائق (٤) بالكرهية في الآلات وإن تفاوتت شدة وضعفها في موارد ، إلا أنه يمكن مناقشته بعدم مساعدة النصوص والفتاوى له على هذا الإطلاق ، فاحتمال الاقتصار على مضمونها ، أو التعدي منها إلى مطلق اللبس أو ما عدا السيف منه ولو بضبة دون غيره إذا كان يسيراً كالحلقة ونحوها ، وقد يأتي في المفضض ما له نفع .

والأمر سهل بعد الاتفاق ظاهراً على عدم الحرمة إلا ما حكي عن العلامة (٥) من حرمة المموه بالذهب إذا انفصل منه شيء في العرض على النار ، بل حكاها في اللوامع عنه في الفضة أيضاً موافقاً له فيها ، بل قال : « وهذا التفصيل آت في المفضض والمذهب ؛ لترادفهما له » (٦) ، ولا ريب

(١) الكافي : باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ج ٦ ص ٢٦٧ ، تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ١٢٣ ج ٩ ص ٩١ ، وسائل الشيعة : باب ٦٦ من ابواب النجاسات ج ٦ ص ٢ ج ١٠٨٦ .

(٢) تقدم في ص ٥١٤ .

(٣) مبتدأ مؤخر للجواز والمجرور المتقدمين في ص ٥٢٨ س ٤ من قوله : « في خبر الفضيل بن يسار » .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / في الآنية ج ٥ ص ٥١٥ .

(٥) نهاية الأحكام : الطهارة / بقايا مباحث الأواني ج ١ ص ٢٩٨ .

(٦) اللوامع (للتراقي) : أحكام الأواني ج ١ ص ٢٢٢ (مخطوط) .

في ضعفه بعدما عرفت ، وإن كان قد يشهد له بعض ما تقدّم ، كما أنّ ما فيها^(١) والمدارك^(٢) من تحرّم زخرفة الحيطان والسقوف بهما حاكين ذلك عن الحلّي وخلافه عن الخلاف ضعيف جدّاً ؛ لعدم الدليل القاطع للأصل والعمومات والسيرة في نحو المشاهد بل وغيرها .

ودعوى أنّه تضييع للمال وصرف له في غير الأغراض الصحيحة فيكون إسرافاً في محلّ المنع ؛ إذ التلذّذ في الملابس والمساكن ونحوها من أعظم الأغراض التي خلق المال لها ، على أنّه قد تعرض مقاصد عظيمة كتعظيم شعائر الدين وإرغام أنف أعدائه ونحو ذلك ، فتأمل .

﴿ ويكره ﴾ استعمال الإناء ﴿ المفضّض ﴾ على المشهور بين الأصحاب نقلاً^(٣) وتحصيلاً^(٤) ، بل في الحدائق : « عليه عاقمة المتأخّرين ومتأخّريهم »^(٥) ، بل لا أجد فيه خلافاً إلّا ما حكى عن الخلاف^(٦) ، حيث سوى بينه وبين أواني الذهب والفضّة في الكراهة التي صرح غير واحد من الأصحاب^(٧) بإرادته الحرمة منها هناك ، مع أنّه محتمل لخلاف

(١) المصدر السابق .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٨٢ .

(٣) نقلت الشهرة في احداثق الناضرة : الطهارة / في الآنية ج ٥ ص ٥١٠ ، ونسبه إلى الاشهر في كفاية الاحكام : الطهارة / احكام الأواني ص ١٥ .

(٤) ممن قال بذلك : العلامة في المنتهى : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٦ ، والآبي في كشف الرموز : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١١٩ ، والارديلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٣٦٤ ، وكفاية الاحكام : الطهارة / احكام الأواني ص ١٥ .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / في الآنية ج ٥ ص ٥١٠ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٥ ج ١ ص ٦٩ .

(٧) راجع هامش (٢) و(٣) و(٤) من ص ٥١٤ .

ذلك ؛ إذ استبعاد إرادته حقيقتها فيها كاستبعاد إرادته الحرمة هنا ، فالأولى حينئذٍ بعد صرف كلامه عن ظاهره إرادته القدر المشترك على كلٍّ من المقامين حسب ما تسمعه من الأخبار ، وإلا فهو ضعيف .

للأصل ، وصحيح عبد الله بن سنان : « لا بأس أن يشرب الرجل في القدر المفضض ، واعزل فك عن موضع الفضة »^(١).

وصحيح معاوية بن وهب المتقدم سابقاً^(٢) ؛ إذ ذو الضبة من المفضض كما صرح به في كشف اللثام^(٣) كباقي أنواع الملبس ، بل ومنه المنبت ، بل في كشف الأستاذ أن « منه الموه »^(٤) وإن كان لا يخلو من نظر .

بل وخبر بريد المتقدم آنفاً^(٥) أيضاً على ما عن الصدوق من الزيادة فيه : « فإن لم يجد بدءاً من الشراب في القدر المفضض عدل بفمه عن موضع المفضض »^(٦) وهو ظاهر أو صريح في إرادة القدر المشترك من الكراهة في أوله ، بل لعل ذلك هو معناها الحقيقي في العرف السابق ، فلا وجه للاستدلال به للشيخ حينئذٍ باعتبار معلومية إرادة الحرمة بالنسبة للمعطوف عليه ، كخبر الحلبي : « كره - أي الصادق (عليه السلام) - آنية الذهب

(١) تهذيب الأحكام : الصيد والذبائح / باب ٢ ح ١٢٧ ج ٩ ص ٣٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٦٦ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٨٦ .

(٢) في ص ٥٢٧ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦٠ .

(٤) كشف الغطاء : في الأواني ص ١٨٤ .

(٥) في ص ٥١٤ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ح ٤٢٣٨ ج ٣ ص ٣٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ٦٦ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٨٦ .

والفضة والآنية المفضة» (١) .

فلا حاجة حينئذٍ في رده إلى دعوى جواز استعمال اللفظ في المعنيين اشتراكاً أو حقيقة ومجازاً ، أو إلى دعوى عموم المجاز أو الاشتراك تخلصاً من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو المشترك في معنييه بناءً على ممنوعيته ؛ إذ هي موقوفة على القرينة ، والخصم مستظهر .

نعم ، لا بد من التزام ذلك - بقرينة ما سمعت ، مع الشهرة العظيمة بين الأصحاب - في مثل صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) : « لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضة » (٢) مع إمكان عدمه أيضاً وإن كان بمجاز آخر بدعوى إرادة الكراهة من خصوص « لا » في المعطوف ، ودعوى وجوب اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في مثل الحرمة والوجوب والندب وإن تكرر مقتضياتها في محلّ المنع ، على أنه يمكن دعوى الاستثناف فيه .

وأما نزع الصادق (عليه السلام) ضبة الفضة من الإناء بأسنانه ، وأمر أبي الحسن (عليه السلام) كسر القضيب الملبس فضة ، كني الرضا (عليه السلام) عن أن يكون لأبي الحسن (عليه السلام) مرآة ملبسة فضة حامداً لله بعد أن سئل عن ذلك ، فلا دلالة فيه على الحرمة حتى يحتاج إلى دعوى ترجيح الأدلة السابقة وصرفها بها للكراهة وإن كانت هي كذلك ﴿والأمر هين بعد أن عرفت ضعف الخلاف ، بل عدم تحققه .

(١) المحاسن : باب ١١ من كتاب الماء ح ٦١ ص ٥٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٦٥ من ابواب

النجاسات ح ١٠ ج ٢ ص ١٠٨٥ .

(٢) تقدم في ص ٥١٣ .

نعم ﴿قِيلَ﴾ بل لا خلاف أجده فيه بين القدماء (١) والمتأخرين (٢) :
 ﴿يَجِبُ اجْتِنَابُ مَوْضِعِ الْفَضَّةِ﴾ إِلَّا مِنْ مَعْتَبَرِ الْمَصْتَفِ (٣) فاستحبّه ،
 وتبعه الطباطبائي في منظومته (٤) ، واستحسنه في المدارك (٥) والذخيرة (٦) :
 لظاهر الأمر في الصحيح السابق ، وزيادة الصدوق في خبر بريد المتقدم ،
 معتضداً بما عرفت من عدم الخلاف ، وسالماً عما يصلح للمعارضة ؛ ضرورة
 عدم صلاحية الأصل وترك الاستفصال في صحيح معاوية السابق لذلك .
 ويلحق بالإناء المفَضّ الإناء المذهب في جميع ما تقدّم وإن خلت عنه
 النصوص وأكثر الفتاوى ، كما اعترف به في المنتهى (٧) ، لكن الأصل
 كافٍ في جواز الاتخاذ ، والتسامح وحسن الاحتياط واحتمال الاستغناء
 بذكر المفَضّ عنه - بل لعلّه ينساق إلى الذهن عند ذكره ، خصوصاً بعد
 اقترانه بآنية الفضّة - كافٍ في الكراهة ، بل يمكن أن يدعى أولويته من
 المفَضّ أو مساواته ، بل هو كذلك .

(١) كالشيخ في المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٣ ، وابن البراج
 في المذهب : الطهارة / الأواني وفروعها ج ١ ص ٢٨ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع :
 المباحث / ما يحرم من الذبيحة ص ٣٩١ .

(٢) كالعلامة في النهاية : الطهارة / بقايا مباحث الأواني ج ١ ص ٢٩٩ ، والشهيد في البيان :
 الطهارة / في الآنية ص ٤٣ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر) : احكام النجاسات
 ص ٦٣ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٨٨-١٨٩ .

(٣) المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٥٥ .

(٤) الدرة النجفية : في الأواني ص ٦٢ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٨٣ .

(٦) ذخيرة المعاد : الطهارة / في الآنية ص ١٧٤ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٧ .

ومنها يستفاد حينئذٍ وجوب الغزل حينئذٍ ، بل في الذكرى (١) احتمال المنع لأصل الاستعمال في ذي الضبّة الذهب ؛ لقوله (صلى الله عليه وآله) : « هذان محرّمان على ذكور أمتي » (٢) وإن كان ضعيفاً ، ولعلّ في خبر السرير (٣) والقرآن (٤) نوع إيماء إلى بعض ما ذكرنا ، كما أنّه تقدّم سابقاً ما يمكن استفادة كراهة مطلق المفضّض منه أو ما عدا السيف وإن لم يكن إناءً ، بل قد عرفت الإطلاق من صاحب الحقائق ، والله أعلم .

﴿ وفي جواز اتّخاذها ﴾ أي أواني الذهب والفضّة ﴿ لغير الاستعمال ﴾ من الذخر ونحوه ﴿ تردّد ﴾ من الأصل مع عدم ظهور الأدلّة فيه ، بل هي ظاهرة في الاستعمال ، ومن تعليل النبوي (٥) بأنّها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة ، كقول الكاظم (عليه السلام) : « إنّها متاع الذين لا يوقنون » (٦) والنهي عن آنية الذهب والفضّة وكراهتهما المحمول على أقرب المجازات بعد تعذّر الحقيقة ، ولا ريب أنّ مطلق الاتّخاذ أقرب من الاستعمال ؛ لأعميته منه ، ولأنّ النهي في الحقيقة نفي ، ونفي الحقيقة وكراهة طبيعتها يناسبه النهي عن أصل وجودها في الخارج .

على أنّ السارد للنصوص يظهر لديه إن لم يقطع أنّ مراد الشارع ذلك ؛ أي النهي عن أصل وجودها في الخارج مستعدة للاستعمال ، بل في المنتهى

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / في الآنية ص ١٨ .

(٢) عوالي اللئالي : ج ٧٤ ص ٢٣٠ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٤ من ابواب لباس المصلي ح ١

ج ٣ ص ٢١٨ .

(٣) المتقدم في ص ٥٢٨ .

(٤) المتقدم في ص ٥٢٧ .

(٥) المتقدم في ص ٥١٢ .

(٦) تقدم في ص ٥١٣ .

أن «تحریم استعمالها مطلقاً يستلزم تحریم أخذها على هيئة الاستعمال كالطنبور»^(١).

وقد يؤيده أنه المناسب لإرادة حصول المطلوب ، كما أن عدمه معرض لخلافه ، وأنه المناسب لما قيل^(٢) من حكمة التحريم من حصول الخيلاء وكسر قلوب الفقراء والإسراف وإن كان كما ترى ، إلى غير ذلك .

﴿و﴾ لكن ﴿الأظهر المنع﴾ وفقاً للمشهور بين الأصحاب نقلاً^(٣) وتحصيلاً^(٤) ، بل لا أجد فيه خلافاً إلا من مختلف الفاضل^(٥) ، واستحسنه بعض متأخري المتأخرين^(٦) ، بل قد يظهر منه نفسه في المنتهى^(٧) كالمصنف في المعتبر^(٨) أنه لا خلاف عندنا في المسألة ، بل هو مخصوص بالشافعي أو أحد قوليهِ ؛ إذ ذلك - بعد جبره لما عرفت واعتضاده به - كافٍ في انقطاع الأصل السابق ، وفي بطلان دعوى عدم ظهور الأدلة في غير

(١) منتهى المطلب : الطهارة / الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٦ .

(٢) كما في كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦٠ .

(٣) نقلت الشهرة في مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٨٠ ، وكفاية الاحكام :

الطهارة / احكام الأواني ص ١٤ ، وذخيرة المعاد : الطهارة / في الآنية ص ١٧٤ .

(٤) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٣ ،

والمصنف في المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٥٦-٤٥٧ ، والعلامة في القواعد :

الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١

ص ١٨٨ .

(٥) مختلف الشيعة : الطهارة / في الأواني والجلود ص ٦٣ .

(٦) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٣٦٣ ، والسيد في مدارك

الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٨٠ .

(٧) منتهى المطلب : الطهارة / الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٦ .

(٨) المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٥٦-٤٥٧ .

الاستعمال ، كما هو واضح ، هذا .

وقد يظهر من قواعد الفاضل ^(١) بل ومن غيرها ^(٢) من كتب الأصحاب أنّ ممّا نحن فيه اتّخاذها للتزيين ونحوه ، لكن قد يمنع ويدعى اندراجه في نحو الاستعمال الذي قد عرفت معلومية منعه ؛ إذ هو أعمّ من استعمالها في الظرف بها ، كما يشهد لذلك استثناء بعضهم أو شبهه اتّخاذها للمشاهد والمساجد من حرمة الاستعمال .

وعلى كلّ حال فحيث ظهر حرمة الأواني استعمالاً وقنيّةً وغيرها كانت حينئذٍ كباقي الآلات المحرّمة الهيئة المملوكة المادّة ، فيجري فيها حينئذٍ - بالنسبة إلى وجوب كسرها ، وعدم ضمان الأرش ، وعدم جواز بيعها ، أو بشرط الكسر فوراً ، أو العلم به مع وثيقة المشتري ، أو مطلقاً ، بل سائر أنواع نقلها ، بل رهنها وعاريتها وغير ذلك - ما يجري في تلك ، فتأمل .

﴿ ولا يحرم استعمال غير الذهب والفضّة من أنواع المعادن والجواهر ولو تضايف أثمانها ﴾ بلا خلاف أجده ^(٣) ، بل في كشف اللثام ^(٤) الاتفاق عليه ؛ للأصل المعتضد بالسيرة الذي لا يعارضه القياس المعلوم بطلانه عندنا ، مع إمكان إبداء الفرق بعدم إدراك العامة نفاستها ،

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩ .

(٢) كنهاية الاحكام : الطهارة / بقايا مباحث الأواني ج ١ ص ٢٩٧ .

(٣) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٤ ،

والمصنّف في المعبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٥٧ ، والعلامة في النهاية :

الطهارة / بقايا مباحث الأواني ج ١ ص ٢٩٨ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / احكام

النجاسات ص ١٨ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦١ .

وبأنها لقلتها لا يحصل اتخاذ الآنية منها إلا نادراً ، فلا يفضي إباحتها إلى اتخاذها واستعمالها بخلاف الأثمان ، فما عن أحد قولي الشافعي ^(١) من تحريم المتخذ من الجواهر الثمينة كالياقوت ونحوه لأولويتها بكسر القلوب والخيلاء والسرف لا يصغى إليه .

﴿ وأواني المشركين ﴾ أهل كتاب كانوا أولاً وغيرها ممّا في أيديهم عدا اللحم والجلد ﴿ طاهرة ﴾ بلا خلاف أجده فيه ^(٢) إلا ما توهمه في الحقائق ^(٣) من خلاف الشيخ ، فحكى عنه عدم جواز استعمالها ، مع أنّ ما حكاه من العبارة ظاهرة أو صريحة في غير ما نحن فيه من البحث مع العمامة في نجاستها بمباشرتهم أو لا بد من نجاسة أخرى غيرها ، وإلا فلا خلاف فيما نحن فيه بيننا ، بل في كشف اللثام ^(٤) الإجماع عليه ، وهو كذلك .

مضافاً إلى الأصل والعمومات وخصوص المعبرة الواردة في طهارة الثوب المعار للذمي ^(٥) والثياب السابرية التي يعملها المجوس ^(٦) بل وثوب

(١) المجموع : ج ١ ص ٢٤٧ .

(٢) مَن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٤ ، والمصتف في المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ٢٠ ، والعلامة في النهاية : الطهارة / تطهير الأواني ج ١ ص ٢٩٦ ، والشهد في البيان : الطهارة / في الآنية ص ٤٣ .

(٣) الحقائق الناضرة : الطهارة / في الأواني ج ٥ ص ٥٠٣-٥٠٤ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦١ .

(٥) كخبر ابن سنان المتقدم في ص ٢٦٩ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٧٤ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٩٥ .

(٦) كما في الخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن إبراهيم بن أبي البلاد ، عن معاوية بن عمار ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن

المجوسي نفسه^(١) وما يعمله الخياط والقصار اليهودي والنصراني^(٢) .

وهي وإن كانت مشتملة على غير مفروض العبارة ، لكن عدم القائل بالفرق واشتمال بعضها على التعليل العام كافٍ في المطلوب ، كما أنّ ما عرفته من عدم الخلاف عندنا في الحكم بل الإجماع عليه إن لم تكن الضرورة كافٍ في رفع اليد عن النهي^(٣) عن استعمال أوانيهم وثيابهم والأكل منها ، أو تنزِيلها - بل لعلّه الظاهر منها - على المعلوم مباشرتهم لها .

ولذا قيّد المصنّف الطهارة بـ ﴿سما لم يعلم نجاستها﴾ بمباشرتهم أو غيرها ، فإنّه إذا علم حكم بالنجاسة وإن احتمل حصول الطهارة بل ولو ظنّ ما لم يكن معتبراً شرعاً ؛ لعدم اعتبار ذلك هنا في قطع الأصل وإن

الثياب السابرية يعملها المجوس وهم أخبات وهم يشربون الخمر ونساؤهم على تلك الحال ، ألبسها ولا أغسلها وأصليّ فيها ؟ قال : نعم ... » .

تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٧ من يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٢٩ ج ٢ ص ٣٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٧٣ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٩٣ .

(١) كما في الخبر الذي رواه الصدوق بإسناده عن أبي جميلة ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه سأله عن ثوب المجوسي ألبسه وأصليّ فيه ؟ قال : نعم ، قلت : يشربون الخمر ، قال : نعم ... » .

من لا يحضره الفقيه : باب ما يصلّى فيه وما لا يصلّى فيه من الثياب ح ٧٩٨ ج ١ ص ٢٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ٧٣ من ابواب النجاسات ح ٧ ج ٢ ص ١٠٩٤ .

(٢) كما في خبر ابراهيم بن أبي محمود الذي ذكرناه في هامش (٣) من ص ٢٨٧ .

(٣) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن محمد بن سنان ، عن اسماعيل بن جابر ، قال : « قال لي أبو عبد الله (عليه السلام) : لا تأكل ذبائحهم ولا تأكل في آنتهم ؛ يعني أهل الكتاب » .

الكافي : باب ذبائح أهل الكتاب ح ١٣ ج ٦ ص ٢٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ٧٢ من ابواب النجاسات ح ٣ ج ٢ ص ١٠٩٢ .

كان لغيبة يحكم بالطهارة معها لغيرهم ، كما أنه لا اعتبار بالظنّ عندنا في التنجيس أيضاً ما لم يكن ناشئاً عن أمانة شرعية من البيّنة وخبر العدل ، بل وإن كان خبر عدل على ما تقدّم سابقاً^(١) ، بل في الرياض : « إنه لم ينهض دليل تظمثن به النفس على البيّنة أيضاً ... »^(٢) إلى آخره . وإن كان قد عرفت سابقاً وضوح ضعفه ، كوضوح ضعف القول بالاكتفاء بمطلق الظنّ ، فلا حظ وتأمل .

﴿ ولا يجوز استعمال شيء من الجلود ﴾ في صلاة أو غيرها إذا كانت جلود ذوي الأنفس السائلة حتى لو جعل وقود الحمام أو بواً^(٣) أو طعام كلب أو وصلة لقتل بعض الحيوانات المؤذية ونحو ذلك ، على إشكال في البعض ، بل في كشف الأستاذ^(٤) جعلها جميعها من الانتفاع لا من الاستعمال حتى يحرم ، وإن كان فيه منع ، وبعد التسليم فهو يحرم مع قصده كالاستعمال ﴿ إلا ما كان طاهراً في حال الحياة ﴾ لا كالكلب ونحوه ﴿ ذكياً ﴾ تذكية شرعية ؛ إذ هو بدون ذلك ميتة ، سواء كان قابلاً لها فلم تقع عليه أو غير قابل ، وهو مغني عن القيد الأول ؛ لأنّ غير الطاهر لا تقع عليه ، وقد تقدّم سابقاً في النجاسات^(٥) حرمة استعمال الميتة في الرطب واليابس ونجاستها في الصلاة وغيرها من غير فرق بين الدبغ وعدمه ،

(١) في ص ٢٧١ ...

(٢) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٧ .

(٣) البوا : جلد الحواريّ حشياً تماماً فتعطف عليه الناقة اذا مات ولدها . مجمع البحرين : ج ١

ص ٦٨ مادة (بوا) .

(٤) كشف الغطاء : في الأواني ص ١٨٤ .

(٥) في ج ٥ ص ٥١٩ .

وبيان ضعف المحكي عن الصدوق ^(١) وأبي علي ^(٢) ، وإن مال إليه بعض متأخري المتأخرين ^(٣) .

نعم ، ظاهر المصنف كصريح بعضهم ^(٤) بل هو المشهور كما قيل ^(٥) توقف الاستعمال على ثبوت التذكية ولو ببعض الأمارات الشرعية ، أما مع الجهل بها فلا يجوز الاستعمال ، بل هو ميتة فيه وفي النجاسة وفي غيرها ؛ لاقتضاء الشك في الشرط الشك في المشروط ، مضافاً إلى أصالة عدم تحقق الشرط الواضح ضعف المناقشة في حجيتها بما هو محرر في محله من أدلة الاستصحاب ، كمعارضتها بأصالة عدم الموت حتف الأنف التي قد ترجح عليها باعتبار اعتضادها بأصالة الطهارة ؛ ضرورة موافقة الموت حتف الأنف بعد تحقق خروج نفس الحيوان لمقتضى الأصل ، فلا ينفي به ؛ إذ غيره هو الذي يحتاج إلى سبب زائد من تذكية أو قتل ونحوهما في تحققه بخلافه هو ، وأصالة الطهارة - مع معارضتها بأصالة بقاء الشغل في مثل العبادة ونحوها - مقطوعة بأصالة عدم التذكية ؛ إذ هي كالواردة عليها حينئذ ، على أن نفيها للتذكية بالواسطة ، بخلاف نفي الطهارة بأصالة عدم التذكية ، فتأمل .

وللموثق : « ... وإن كان ممّا يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله

(١) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الوضوء ص ٣ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / في الأواني والجلود ص ٦٤ .

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٨٦-٣٨٧ .

(٤) كالشهيد الأول في الذكرى : الطهارة / في الآنية ص ١٨ ، والدروس : الطهارة / احكام

النجاسات ص ١٨ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الصلاة / لباس المصلي ص ٢١٢ .

(٥) كما في كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦١ .

وشعره وروثه وكل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكيّ قد ذكاه الذبيح ...»^(١).

كالحسن: «يكره الصلاة في الفراء إلا ما صنع في أرض الحجاز إلا ما علمت منه ذكاته»^(٢).

والخبر: «عن جلود الفراء يشتريها الرجل من سوق من أسواق الجبل، يسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلماً عارفاً؟ قال: عليكم أن تسألوا إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، فإذا رأيتم المسلمين يصلّون عليه فلا تسألوا عنه»^(٣).

ومنه كغيره من الأخبار الكثيرة جداً بل كادت تكون متواترة يستفاد طهارة ما يؤخذ من يد المسلم وإن علم سبقها بيد كافر، من غير فرق بين المسلم المخالف وغيره، مستحلّ ذبائح أهل الكتاب أولاً، مستطهر الجلد بالذبيح أولاً؛ للسيرة المستقيمة، ومحكي الإجماع، وإطلاق الأخبار إن لم يكن ظاهرها، وسهولة الملة وسماحتها، وعدم العسر والحرج فيها، ومساواته - بل هو منه - لما حكي عليه الإجماع من حلّ ذبائح العامة مع عدم رعاية ما يلزم عندنا في الذبيح من الشروط، وغير ذلك.

فما عن الفاضل (٤) من التوقف في طهارة الموجود في يد مستحلّ الميتة

(١) الكافي: باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه ح ١ ج ٣ ص ٣٩٧، تهذيب الأحكام:

الصلاة/ باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٢٦ ج ٢ ص ٢٠٩، وسائل الشيعة: باب

٩ من أبواب النجاسات ح ٦ ج ٢ ص ١٠١٠.

(٢) الكافي: باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه ح ٤ ج ٣ ص ٣٩٨، وسائل الشيعة: باب ٧٩

من أبواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٩٩.

(٣) تقدم في ص ١٧٦ س آخر- ١٧٧ س ٣، وفي المصدر- كما تقدم ايضاً-: «غير عارف» بدل «عارفاً».

(٤) نهاية الاحكام: الصلاة/ في الساترج ١ ص ٣٧٣.

بالدبغ ، بل ظاهر الذكرى^(١) الحكم بالنجاسة ، ضعيف جداً بل معلوم الفساد ، بل يستفاد من غيره طهارة ما في يد غير المعلوم إسلامه إذا كان السوق سوقهم والبلاد بلادهم وهم أغلب من الكفار ، ففي الموثق كالصحيح : « لا بأس بالصلاة في الفراء اليماني وفيما صنع في أرض الاسلام ، قلت : فإن فيها غير أهل الاسلام ، قال : إذا كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس »^(٢) مضافاً إلى جريان أحكام الاسلام على مثله ممن وجد في أرض المسلمين من رد السلام وتغسيله ونحوه حتى يعلم أنه من غيرهم .

بل قد يقال بطهارة المطروح في بلادهم وأرضهم وإن لم يكن عليه يد لكن إذا كان عليه آثار الاستعمال بأي نحو كان مما لا يغتفر في جلد الميتة ، وفاقاً للمدارك^(٣) وكشف الأستاذ^(٤) واللوامع^(٥) ، بل في الأخير نسبته إلى ظاهر المعبر ومعظم الطبقة الثالثة ؛ تحكيماً للظاهر على الأصل كما يومیئ إليه الخبر السابق .

وخر السكوني عن الصادق (عليه السلام) : « إن أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن سفرة وجدت في الطريق مطروحة ، كثير لحمها وخبزها وجبنها وبيضها ، وفيها سكين ، قال أمير المؤمنين (عليه السلام) :

(١) ذكرى الشيعة : الصلاة / في السائر ص ١٤٣ .

(٢) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١٧ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٦٤ ج ٢ ص ٣٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ٥٠ من ابواب النجاسات ح ٥ ج ٢ ص ١٠٧٢ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٨٧ .

(٤) كشف الغطاء : في الأواني ص ١٨٤ .

(٥) اللوامع (للنراقي) : ازالة النجاسات ج ١ ص ٢١٦ (مخطوط) .

يقوم ما فيها ثم يؤكل ؛ لأنه يفسد وليس له بقاء ، فإن جاء طالبها غرموا له الثمن ، قيل : يا أمير المؤمنين لا يدرى سفرة مسلم أو سفرة مجوسي ؟ قال : هم في سعة حتى يعلموا»^(١) لظهور انسياق بلاد الاسلام من الخبر المذكور.

بل قد يرشد إليه في الجملة الصحيح عن حفص بن البختري ، قال : «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : رجل ساق الهدي فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه ، قال : ينحره ويكتب كتاباً يضعه عليه ليعلم من مرّ به أنه صدقة»^(٢) حيث ظهر منه جواز الاعتماد على القرائن غير اليد .

أما ما كان مطروحاً ولا أثر استعمال عليه ، أو كان في يد كافر لم يعلم سبق يد مسلم عليه أو أرضهم وسوقهم وبلادهم ، فهو ميتة لا يجوز استعماله ؛ للأصل ، وظاهر بعض المعتمدة السابقة .

فما في المدارك^(٣) - من الحكم بطهارة الجلد المطروح حتى يعلم أنه ميتة ، تمسكاً بنحو الصحيح : «عن الخفاف التي تباع في السوق ، قال : اشتر وصلّ حتى تعلم أنه ميتة ...»^(٤) وبقاعدة الطهارة بعد تعارض الأدلة ؛ إذ هو حينئذ كالدّم المشتبه - ضعيف جداً إن أراد بالمطروح غير ما

(١) الكافي : باب نوادر في الاطعمة ح ٢ ج ٦ ص ٢٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٥٠ من ابواب النجاسات ح ١١ ج ٢ ص ١٠٧٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب الهدي يعطب أو يهلك قبل أن يبلغ محله ح ٣٠٧٢ ج ٢ ص ٥٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الذبح من كتاب الحج ح ١ ج ١٠ ص ١٣٠ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٨٧-٣٨٨ .

(٤) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ١٢٨ ج ٢ ص ٢٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ٥٠ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٧١ .

ذكرنا كالذي في غير بلاد الاسلام ، أو فيها لكن لا أثر عليه ؛ لعدم الشاهد له بعد تنزيل الخبر المذكور ونظائره على بلاد الاسلام وسوقهم كما هو الظاهر منها ، وانقطاع قاعدة الطهارة بأصالة عدم التذكية .

على أنه قد يقال : المتّجه - بعد تسليم تعارض الأدلة من الأصول وغيرها - عدم الحكم بالطهارة مثلاً أيضاً ؛ لعدم ثبوت شرطها ، لا لثبوت العدم باستصحاب ونحوه ، وهو كافٍ قطعاً ، نعم لا ينجس حينئذٍ ما يلاقيه .

اللهم إلّا أن يدعى أنّ قاعدة الطهارة يكفي في تحقّقها عدم العلم بالنجاسة مع عدم الحصر إن قلنا به أيضاً ، بل أكثر موارد قاعدة الطهارة من هذا القبيل ، إلّا أن يفرّق باشتراطها هنا بالتذكية بخلافها في غيره ، فإنّ النجاسة بالحقيقة هي المشروطة لا الطهارة ، فتأمل جيّداً فإنّه لعلّك به مع ملاحظة ما ذكرنا تستفيد الجمع بين الفتاوى كالنصوص ، فتخرج المسألة عن الخلاف حينئذٍ ، والله أعلم ، ويأتي إن شاء الله مزيد تحقيق في باب الصلاة .

﴿ ويستحب اجتناب ﴾ جلد ﴿ ما لا يؤكل لحمه ﴾ من ذي النفس الذي تقع عليه التذكية ﴿ حتّى يدبغ بعد ذكاته ﴾ كالسباع ، فإنّها ممّا تذكّي للإجماع المحكي عن الفاضلين^(١) والشهيد^(٢) ، وموثّق سماعة : « سألته عن جلود السباع ينتفع بها ؟ قال : إذا رميت وسمّيت فانتفع

(١) المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٦٦ ، منتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٩٢ .

(٢) غاية المراد : الصيد والذبائح ذيل قول المصنّف : « في الذبّع وفي المسوخ والحشرات والسباع ... » ص ١٤١ .

بجلده ...» (١) كموثته الآخر: «سألته عن لحوم السباع وجلودها، فقال: أما اللحوم فدعها، وأما الجلود فاركبوا عليها ولا تصلّوا فيها» (٢).

وبذلك ينقطع أصالة عدم التذكية بناءً على أنها أمر شرعي كما يشهد له اختلاف أفرادها من ذكاة السمك والجراد وغيرهما، بل ما كان تذكيته الذبح قد اعتبر الشارع فيه -من التسمية والاستقبال ونحوهما- ما به خرج عن إرادة المعنى اللغوي بحيث ينتفي الاسم بانتفائها، ويندرج تحت الميتة لا المذكى النجس مثلاً.

نعم، قد يقال بعدم الاحتياج إلى مزيد ممّا ثبت من اعتباره في المأكول من ذي النفس متى ثبت كون الحيوان ممّا يقبل التذكية حتى يدلّ دليل على الزيادة، فتأمل جيّداً.

بل وكذا إن قلنا: إنّ التذكية لغوية لكتّنها من الأسباب الشرعية التي رتب الشارع عليها أحكاماً عديدة، فع الشك في سببيتها بالنسبة إلى أحد أفراد موضوعها ومحلّها فالأصل عدمها أيضاً.

إلا أنّه قد يمنع الشك حينئذٍ ويدعى ترتّب الأحكام على مسمى التذكية، فيكون الأصل بالعكس، بل يؤيده ما عن القاموس (٣) والصحيح (٤) أنّها الذبح، لكنّ العرف والشرع يأباه؛ إذ الذبح فيها أعمّ

(١) تهذيب الاحكام: الصيد والذبائح/ باب ٢ ح ٧٤ ج ٩ ص ٧٩، وسائل الشيعة: باب ٤٩ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٧١.

(٢) تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ١٠ ج ٢ ص ٢٠٥، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب لباس المصلي ح ٣ ج ٣ ص ٢٥٦ مع اختلاف في اللفظ.

(٣) القاموس المحيط: ج ٤ ص ٣٣٠ مادة (ذكا).

(٤) الصحيح: ج ٦ ص ٢٣٤٦ مادة (ذكا).

من التذكية كما لا يخفى على من لاحظ الأدلة بل واللغة أيضاً ، وما عن القاموس والصحاح تفسير بالأعم كما هو دأب أهل اللغة ، أو أن المراد الذبح الشرعي المخصوص .

ومن الغريب احتمال أن التذكية الموت بغير حتف الأنف - حتى أنه لو قُذ الحيوان نصفين على عكس القبلة وعدم التسمية كان مذكياً - إلا أن يقوم إجماع ونحوه على عدمه ، كاحتمال أن الموت مانع ، ومع الموت بغير حتف الأنف يشك في دخوله تحت اسمه ليتبعه الحكم ؛ إذ هما من الخرافات .

بل لعل الاحتمال السابق - أي أن التذكية ليست شرعية لا يحتاج في معناها ولا محلها إلى الشرع ، بل المحتاج إليه منه نفس الحكم المترتب على ذلك ، فإذا قال مثلاً: « المذكى طاهر » لم يحتج بعد إلى شيء آخر - كذلك أيضاً ؛ إذ هو أيضاً واضح الفساد ؛ لأن أصل مقابلة الموت بالتذكية إنما هو من الشرع ، وإلا فالموت يقابله الحياة لا التذكية ، على أنه قد يمنع حينئذٍ عليه عموم الدليل لكل مذكى بحيث يجري عليه الأحكام وإن بعد ، وقوله تعالى : « إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ » ^(١) يراد به بالنسبة إلى ما يؤكل لحمه قطعاً ، كما يدل عليه المستثنى منه .

فالأقوى حينئذٍ التمسك بأصالة عدم التذكية في كل حيوان شك في قابليته لها وعدمه ^(٢) ، فالمسوخ حينئذٍ والحشرات باقية على مقتضاها حينئذٍ ؛ لعدم الدليل ، فالقول بها فيها كالقول بعدمها في السباع لا يصح

(١) سورة المائدة : الآية ٣ .

(٢) الأولى : وعدمها .

إليه كما يأتي مزيد تحقيق ذلك في محله في باب الصيد والذباحة إن شاء الله . وما في الحقائق : « الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب فيما أعلم أن ما عدا الكلب والخنزير والانسان من الحيوانات الطاهرة تقع عليها الذكاة ... »^(١) إلى آخره ، لم نتحققه ، بل المتحقق خلافه .

وأما ما في المتن والقواعد^(٢) وغيرهما^(٣) من استحباب الاجتناب ، كالذي في المعتبر^(٤) والمختلف^(٥) من كراهة الاستعمال قبل الدبغ ، فلم أقف على ما يقتضي شيئاً منها عدا الخبر الذي ستسمعه ، والتفصي من شبهة القول بوجوب الاجتناب قبل الدبغ المحكي عن الشيخ^(٦) ، بل الشيخين^(٧) ، بل المرتضى^(٨) ، بل في كشف اللثام^(٩) عن الأكثر ، بل في الذكري^(١٠) عن المشهور ، بل هو اختاره في البيان^(١١) ، سواء كان ذلك منهم لتوقف الطهارة عليه كما يفهم من المنتهى^(١٢) وجامع المقاصد^(١٣) ، أو التبعد

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / في الآنية ج ٥ ص ٥٢٢-٥٢٣ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩ .

(٣) ككشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦١ .

(٤) المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٦٣ .

(٥) مختلف الشيعة : الطهارة / في الأواني والجلود ص ٦٥ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ١١ ج ١ ص ٦٣ و ٦٤ .

(٧) نسبه اليهما في مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٧٨ ج ١ ص ٧٠ .

(٨) قاله في المصباح كما نقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٦٦ .

(٩) كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦١ .

(١٠) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٦ .

(١١) البيان : الطهارة / في الآنية ص ٤٣ .

(١٢) منتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٩٢ .

(١٣) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٨٩ .

المحض كما يفهم من غيرهما^(١)، وإن كان على أيّ التقديرين في غاية الضعف؛ إذ هو - مع أنّه منافٍ للأصل وإطلاق أدلة الطهارة السابقة - لم نعر على ما يدلّ عليه أيضاً سوى ما في كشف اللثام^(٢) من أنّه روي في بعض الكتب عن الرضا (عليه السلام): «دباغة الجلد طهارته» وهو - مع قصوره عن إثبات المطلوب من وجوه - محتمل لإرادة زوال الزهومات ونحوها بالدبغ من الطهارة فيه، على أنّه لا ينطبق على القول بتعبدية الدبغ.

وأما ما في الخلاف - من أنّ جواز التصرف في هذه الأشياء يحتاج إلى دلالة شرعية، وإنّا أجزنا ما أجزنا بدلالة إجماع الفرقة على ذلك - أيضاً فهو لا يرجع إلى محصل؛ إذ الدلالة ما عرفت، كقوله بعد ذلك: «إنّه لا خلاف في جواز استعمالها بعد دباغها، ولا دليل قبل الدبغ»^(٣) كما هو واضح.

ثمّ إنّه لا ريب في امتثال الاستحباب أو الكراهة أو الوجوب أو الحرمة - على اختلاف التعبير - بالدبغ بالأشياء الطاهرة من الشب والقرظ والعفص وقشور الرمان وغيرها ممّا يندرج في ذلك، أمّا الأشياء النجسة فلا يجوز الدبغ بها كما صرح به في المختلف^(٤) والمعتبر^(٥) والمنتهى^(٦). والذكرى^(٧)، بل في الأوّل الإجماع عليه، وهو إن تمّ - كعدم جواز مطلق

(١) كمدارك الاحكام: الطهارة/ في الآنية ج ٢ ص ٣٨٨.

(٢) كشف اللثام: الطهارة/ في الآنية ج ١ ص ٦١ س ٦.

(٣) الخلاف: الطهارة/ مسألة ١١ ج ١ ص ٦٤-٦٥.

(٤) مختلف الشيعة: الطهارة/ في الأواني والجلود ص ٦٥.

(٥) المعتبر: الطهارة/ احكام الأواني ج ١ ص ٤٦٦.

(٦) منتهى المطلب: الطهارة/ في الأواني والجلود ج ١ ص ١٩٢.

(٧) ذكرى الشيعة: الطهارة/ احكام النجاسات ص ١٦.

استعمال النجس والانتفاع به- الحجة ، وإلا كان للنظر فيه مجال .

لكن لو خالف فدبغ فالظاهر جواز استعماله عندنا بعد الغسل ؛ للأصل والعمومات . وخبر أبي يزيد عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) سأله « عن جلود الدارث ، فقال : لا تصلّ فيها ، فإنّها تدبغ بخرة الكلاب »^(١) لقصوره محمولاً على الكراهة ، أو إرادة قبل الغسل ونحوهما .

وأما على القول بوجود الدبغ : ففي الاكتفاء به ، وعدمه ، أو التفصيل بين التعبد وتوقف الطهارة عليه ، فالإكتفاء على الأول وعدمه على الثاني ، وجوه لا يمكن أن يُعَضَّ على أحدها بضرر قاطع حتى يعرف دليل ذلك القول وما يقتضيه ، وإن أمكن تعليل الأول بصدق الدبغ ، والثاني بعدم كون المحرّم سبباً لحكم شرعي ، والثالث باشتراط الطهارة في المطهّرون التعبد ، وخبر الرضا (عليه السلام) السابق ، والأمر سهل ، فتأمل جيّداً .

﴿ و ﴾ يجوز أن ﴿ يستعمل من أواني الخمر ما كان ﴾ صلباً يمنع نفوذ الخمر ولولائه كان ﴿ مقبّراً أو مدهوناً ﴾ بدهن أخضر مثلاً ﴿ بعد غسله ﴾ فإنه ممّا يطهر بذلك إجماعاً كما في المعتبر^(٢) والمنتهى^(٣) ، وهما مع العمومات الحجة على مانحن فيه ، بل لعلّه مستغنٍ عنها بضروريته وبداهته .

﴿ و ﴾ كذا يجوز لكن ﴿ يكره ما كان ﴾ رخواً لا يمنع نفوذ الخمر فيه كما لو كان ﴿ خشباً أو قرعاً أو خزفاً غير مدهون ﴾ وفاقاً للمشهور نقلاً في كشف اللثام^(٤) إن لم يكن تحصيلاً ، أمّا الجواز فلوجود المقتضي من الغسل

(١) تقدم في ص ٣١٧ .

(٢) المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٦٧ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٩٠ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦٢ .

المرتّب عليه الطهارة ؛ لإزالته العين كغيره من النجاسات ، وارتفاع المانع ؛ إذ ليس هو إلّا نفوذ الأجزاء الخمرية في الباطن فيتنجّس بها ، وفيه : أنّه ليس أسرع من الماء نفوذاً أولاً ، ودعوى أسرعته قبل حيلولة الأجزاء الخمرية وإلّا فهي مانعة له عن النفوذ - بعد تسليمها - خروج عن محلّ النزاع ، على أنّ الأجزاء الخمرية غالباً تستهلك متى دخلت في المسام خصوصاً إذا جفت الإناء ، وليس مانع من حصول طهارة الظاهر الذي يراد استعماله ثانياً ، إذ لا سراية ، نعم ينجس ما فيه حينئذٍ لو خرج تلك الأجزاء الخمرية إلى الخارج .

مضافاً إلى إطلاق مادّة على حصول الطهارة بالغسل ، وترك الاستفصال في موثق عمّار : « سألته عن الدنّ يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خلّ أو ماء أو كامخ ^(١) أو زيتون ؟ قال : إذا غسل فلا بأس ، وعن الإبريق وغيره يكون فيه خمر يصلح أن يكون فيه ماء ؟ قال : إذا غسل فلا بأس ، وقال : في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر ، قال : يغسله ثلاث مرّات ... » ^(٢) .

كموثقه الآخر : « في الإناء الذي يشرب فيه النبيذ وأنّه يغسل سبع مرّات ... » ^(٣) .

بل وخبر حفص الأعور : « قلت للصادق (عليه السلام) : إني آخذ

(١) الكامخ : الذي يؤتدّم به . مجمع البحرين : ج ٢ ص ٤٤١ مادة (كمخ) .

(٢) الكافي : باب الأوّاني يكون فيها الخمر ح ١ ج ٦ ص ٤٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٥١ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٧٤ .

(٣) تهذيب الاحكام : الصيد والذبايح / باب ٢ ح ٢٣٧ ج ٩ ص ١١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٢ ج ١٧ ص ٢٩٤ .

الركوة فيقال : إنه إذا جعل فيها الخمر وغسلت كانت أطيب لها ، فنأخذ الركوة فنجعل فيها الخمر فنخضضه ونصبه ونجعل فيها البختج ، فقال : لا بأس» (١) .

وخبره الآخر : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الدنّ يكون فيه الخمر ثمّ يجفف ، يجعل فيه الخلّ ؟ قال : نعم » (٢) إذ المراد يجفف ويغسل .

والموثّق عن أبي عبد الله (عليه السلام) أيضاً : « في الإناء يشرب فيه النبيذ ، فقال : تغسله سبع مرّات ، وكذا الكلب ... » (٣) .

فما عن نهاية الشيخ (٤) وابني الجنيد (٥) والبرّاج (٦) من المنع عن استعماله ؛ لما في الخمر من الحدة والنفوذ ، ولصحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) : « ... سألته عن الظروف ، فقال : نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الدباء والمزقّ وزدتم أنتم الحنتم يعني الغضار والزفت (٧) يكون في الزقّ ويصبّ في الخوابي ليكون أجود للخمر ،

(١) الكافي : باب النوادر من الاشربة ح ٥ ج ٦ ص ٤٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب

الاشربة المحرمة ح ٣ ج ١٧ ص ٢٩٥ .

(٢) الكافي : باب الأواني يكون فيها الخمر... ح ٢ ج ٦ ص ٤٢٨ ، تهذيب الاحكام : الصيد

والذبائح / باب ٢ ح ٢٣٨ ج ٩ ص ١١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٥١ من ابواب النجاسات ح

ج ٢ ص ١٠٧٤ .

(٣) راجع هامش (٣) من ص ٥٥٠ .

(٤) النهاية : الاطعمة والاشربة / الاشربة المحظورة ص ٥٩٢ .

(٥) نقله عنه المصنّف في الاعتبار : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٦٧ .

(٦) المهذب : الطهارة / الأواني وفروعها ج ١ ص ٢٨ .

(٧) في الرواية : والمزقّ يعني الزفت

وسأله عن الجرار الخضر والرصاص ، قال : لا بأس « (١) .

وخبر أبي الربيع الشامي عن الصادق (عليه السلام) قال : « نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن كل مسكر ، [فكل مسكر] (٢) حرام ، قلت : فالظروف التي تصنع بها منه ؟ فقال : نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الدبا والمزقة والحنتم والنقير ، فقلت : وما ذاك ؟ قال : الدبا : القرع ، والمزقة : الدنان ، والحنتم : جرار خضر ، والنقير : خشب كانوا ينقرونها حتى يصير لها أجواف ينبذون فيها » (٣) .

وخبر جراح المدائني عنه (عليه السلام) أيضاً : « أنه منع عما يسكر من الشراب ، ومنع النقير والنبذ الدباء ... » (٤) .

ضعيف (٥) ؛ إذ الأول قد عرفت ما فيه من أشدّية الماء منه نفوذاً ، والأخبار لا تصلح لإثبات الكراهة فضلاً عن المنع ؛ إذ هي - بعد الإغضاء عن سند بعضها ، والإجمال بل الإشكال في متن الآخر ، وقصورها عن تقييد غيرها - ظاهرة في إرادة النهي عن الانتباز فيها مخافة الاختمار باعتبار ما في الإناء من الدهنية أو النبيذ السابق المتغير ، لا مطلق استعمالها ، كما يشهد لذلك النهي فيها عن المزقة أي المطلي بالزفت ، وهو القير ، وعن الحنتم ،

(١) الكافي : باب الظروف ح ١ ج ٦ ص ٤١٨ ، تهذيب الاحكام : الصيد والذباح / باب ٢ ح ٢٣٥ ج ٩ ص ١١٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥٢ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٧٥ .
(٢) الاضافة من المصدر .

(٣) الكافي : باب الظروف ح ٣ ج ٦ ص ٤١٨ ، تهذيب الاحكام : الصيد والذباح / باب ٢ ح ٢٣٤ ج ٩ ص ١١٥ ، وسائل الشيعة : باب ٥٢ من ابواب النجاسات ح ٢ ج ٢ ص ١٠٧٥ .

(٤) الكافي : باب الظروف ح ٢ ج ٦ ص ٤١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الاشربة المحرمة ح ٢ ج ١٧ ص ٢٨٥ .

(٥) خبر قوله « فما » في الصفحة السابقة .

وهي كما قيل: الجرار الحضر المدهونة ، ممّا عرفت أنّه لا إشكال في قابليته للتطهير وجواز استعماله ، فعلم إرادة بيان خصوصيّة للانتباز خوفاً عليه من الاختمار ولولتشرّب الإناء الذي لا يمنع من قبول التطهير ، لكنّه قد يؤثر الاختمار ، بل قد تؤثر الرائحة ونحوها .

إلا أنّه مع ذلك كلّه لا بأس بالقول بالكراهة تخلصاً من شبهة الخلاف ، بل والاحتمال في الأخبار ، واستظهاراً في الاحتياط ، ونحو ذلك ممّا يكتفى به فيها للتسامح ، والله أعلم .

﴿و﴾ يجب أن ﴿يغسل﴾ مسّى ﴿الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً﴾ إجماعاً ممّا عدا الاسكافي كما في المنتهى ^(١) ، بل لم يستثنه منه في الانتصار ^(٢) والخلاف ^(٣) والغنية ^(٤) بل والذكرى ^(٥) أيضاً وإن حكى خلافه فيها بعد ذلك ، وهو الحجّة بعد إمكان دعوى الأصل في نفي الزائد هنا ، وصحيح البقباق عن الصادق (عليه السلام) : « ... سألت عن الكلب ، فقال : رجس نجس لا تتوضأ بفضلّه ، واصبب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مرّة ثمّ بالماء » ^(٦) خصوصاً على ما في المعبر ^(٧) والمنتهى ^(٨)

(١) منتهى المطلب : الطهارة / الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٧ .

(٢) الانتصار : الطهارة / التطهير من ولوغ الكلب ص ٩ .

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٣ ج ١ ص ١٧٨ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٩ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٠ ح ٢٩ ج ١ ص ٢٢٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٩ ح ٢

ج ١ ص ١٩ ، وسائل الشيعة : باب ٧٠ من أبواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٩١ .

(٧) المعبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٥٨ .

(٨) منتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٨ .

وغيرهما^(١) من زيادة «مرتين» بعد لفظ «الماء» فيه ، ولعلّهم عثروا عليه فيما عندهم من الأصول ، وخصوصاً بالنسبة للمحقق ؛ إذ هو غالباً يروي عن أصول ليس عندنا منها إلاّ أسماؤها ، بل يؤيده أيضاً وجود ذلك في لسان القدماء من الأصحاب ؛ حتّى أنّ الشيخ^(٢) الذي روى الرواية بدون ذكر المَرَّتَيْن حكى الإجماع على وجوبها ، بل لم يفتّ أحد بالاكتفاء بالمرّة ، بل لعلّ ذلك مخالف لشعار الشيعة ، ولما يظهر من الأخبار من شدّة نجاسة الكلب ، بل هي أشدّ من البول الذي وجب فيه التعدّد .

فدغدغة سيّد المدارك^(٣) تبعاً لأستاذه^(٤) بالنسبة إلى ذلك من حيث خلوّ الصحيح عنه في الأصول في غير محلّها قطعاً ، وخصوصاً بعد تأييد ذلك الصحيح أيضاً بما في الرضوي كما عن رسالة الصدوق^(٥) ومقنع ولده^(٦) وفقهه^(٧) : « إن ولغ الكلب في الماء أو شرب منه أهرق الماء وغسل الإناء ثلاث مرّات : مرّة بالتراب ، ومرّتين بالماء ، ثمّ يجفّف »^(٨) وبالعامين عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) : « إن ولغ الكلب في إناء

(١) كذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ ، وروض الجنان : الطهارة / في الآنية ص ١٧٢ .

(٢) راجع هامش (٣) من الصفحة السابقة .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٩١ .

(٤) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٣٦٦-٣٦٧ .

(٥) نقله عنها في معالم الدين : التطهير من النجاسات ص ٣٣٦ .

(٦) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب ما يقع في البئر ص ٤ .

(٧) من لا يحضره الفقيه : باب المياه ذيل ح ١٠ ج ١ ص ٩ .

(٨) فقه الرضا : باب ٥ ص ٩٣ ، مستدرک الوسائل : باب ٤٥ من ابواب النجاسات ح ١ ج ٢

أحدكم فليغسله ثلاث مرّات» (١) مع زيادة في أحدهما : «أو خمساً أو سبعا» المعلوم حملها على الندب ؛ لعدم جواز التخيير بين الأقل والأكثر .

فما عن ابن الجنيّد (٢) - من إيجاب السبع ؛ للأصل الذي يكفي في انقطاعه على تقدير تسليم جريانه بعض ما مرّ ، والنبوي العامي الذي لم يثبت من طرقنا ، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا ، أولا هنّ بالتراب» (٣) المحمول على الندب قطعاً ؛ لقصوره عن معارضة ما عرفت من وجوه ، كالموثّق المتقدّم آنفاً (٤) في المسألة السابقة - ضعيف إن لم يكن مقطوعاً بفساده .

وظاهرُ المتن كغيره بل المشهور بين الأصحاب نقلاً (٥) وتحصيلاً (٦) شهرة كادت تبلغ الإجماع قصرُ الحكم على الولوغ الذي هو الشرب ، كما في المصباح المنير (٧) بل والصحيح (٨) وإن زاد «بطرف لسانه» ، بل

(١) سنن الدارقطني : ح ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ ج ١ ص ٦٥ و ٦٦ ، سنن البيهقي : ج ١ ص ٢٤٠ ، المبسوط (للسرخسي) : ج ١ ص ٤٨ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / في الأواني والجلود ص ٦٣ .

(٣) سنن ابن ماجه : باب غسل الاناء من ولوغ الكلب ج ١ ص ١٣٠ ، كز العمال : باب تطهير الأواني ح ٢٦٥١٦ ج ٩ ص ٣٧٠ .

(٤) في ص ٥٥١ .

(٥) نقلت الشهرة في : ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ ، ومعالم الدين : التطهير من النجاسات ص ٣٣٦ .

(٦) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٤ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / الأواني وفروعها ج ١ ص ٢٨ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٩١ ، والعلامة في التحرير : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٢٦ .

(٧) المصباح المنير : ص ٩٢٦ مادة (ولغ) .

(٨) الصحيح : ج ٤ ص ١٣٢٩ مادة (ولغ) .

والقاموس (١) وإن فسره بإدخال لسانه في الإناء وتحريكه ، فلا يتعدى منه إلى غيره من مباشرة باقي أعضائه غير اللطع ؛ لمساواته له أو أولويته منه .

بل في مجمع البرهان : « ولا إلى مباشرة لسانه بما لا تسمى ولوغاً حتى اللطع » (٢) ، للأصل في وجهه ، وإطلاق الأمر بالغسل من نجاسة الكلب (٣) المفهوم من النصوص بعد إلقاء الخصوصية فيما تضمنته ، السالين عن المعارض ؛ إذ هو في الولوغ خاصة .

لكن قد يشكل الأصل باقتضائه العكس الذي هو المطلوب ، وما بعده بأعمية صحيح البقباق - الذي هو مستند الحكم - من الولوغ ، خصوصاً إن أخذنا طرف اللسان أو إدخاله وتحريكه فيه ؛ ضرورة أن الفضل أعم منه ؛ إذ هو يصدق على بقية الملطوع والمأكول ونحوهما دونه .

اللهم إلا أن يقال : إنه وإن كان هو أعم منه في نفسه لكن المراد منه هنا - باعتبار ظهوره في بقية الماء المشروب بطريق الولوغ كما هو أغلب أحوال شرب الكلب إن لم يكن جميعها - الولوغ .

لكن قد يمنع ظهور الصحيح في اعتبار ذلك على وجه الشرطية للحكم المذكور ، بل قد يقال : المراد مطلق السؤر - الذي هو بمعنى المباشرة عندنا - من الفضل .

ولعله لذا والأصل - مع التأييد بالرضوي المتقدم ، وغلبة اتحاد الحكم في أجزاء الحيوان ، بل يمكن دعوى أولوية غير الفم منه في هذا الحكم ؛

(١) القاموس المحيط : ج ٣ ص ١١٥ مادة (ولغ) .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٣٦٧ .

(٣) كخبز البقباق ومرسل حريز المتقدمين في ص ٣٢٠ ، وراجع وسائل الشيعة : باب

١٢ من ابواب النجاسات ج ٢ ص ١٠١٥ .

باعتبار أنّ فيه أنظف منها ، ولذا كانت نكهته كما قيل ^(١) أطيب من غيره من الحيوانات لكثرة لهثه -ساوى المفيد^(٢) والنراقي^(٣) كما عن الصدوقين^(٤) - بل قد يظهر من سيّد الرياض^(٥) الميل إليه - بين اللوغ في ذلك وبين مباشرة باقي أعضاء الكلب ، وهو لا يخلو من وجه ، بل لعلّ التأمل الجيّد في الصحيح السابق وظهور سياقه في إرادة بيان نجاسة الكلب من غير مدخلية شيء آخر يعين ذلك ، لا أقلّ من الشكّ ، والأصل بقاء النجاسة .

بل ينبغي القطع به في مثل اللطع والشرب كرعاً لمقطوع اللسان ونحوه ، بل في الروض^(٦) وشرح المفاتيح^(٧) وجامع المقاصد^(٨) : «إنّه -أي اللطع- أولى من اللوغ» .

كما أنّه ينبغي القطع بعدم الفرق بين الماء وغيره من سائر المائعات في صدق اللوغ أو الإلحاق به .

نعم ، لا ينسحب الحكم إلى مباشرة لعبه من غير ولوغ فضلاً عن عرقه

(١) كما في نهاية الأحكام : الطهارة / تطهير الأواني ج ١ ص ٢٩٤ .

(٢) المقنعة : الطهارة / تطهير المياه من النجاسات ص ٦٨ .

(٣) اللوامع : إزالة النجاسات ج ١ ص ١٨٨ (مخطوط) .

(٤) نقله عن الأب في منتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٨ ، وقاله الابن في

المقنعة (ضمن الجوامع الفقهية) : باب ما يقع في البئر ص ٤ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / أحكام النجاسات ج ١ ص ٩٨ .

(٦) روض الجنان : الطهارة / في الآنية ص ١٧٢ .

(٧) مصابيح الظلام (للبيهقي) : شرح مفتاح ٨٣ ذيل قول المصنّف : «كما في الصحيح» ج ١

ص ٤٦٦ (مخطوط) .

(٨) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩٠ .

وسائر رطوباته ، وفقاً للمشهور نقلاً^(١) وتحصيلاً^(٢) ؛ لعدم دليل عليه ، وخلافاً للفاضل في نهايته^(٣) ، فألحق اللعاب به ، بل وباقي الفضلات أيضاً ، معللاً الأول بأن المدار على قطع اللعاب من غير اعتبار السبب ، وللثاني بأنّه أنظف من باقي أعضائه ، فهي به حينئذٍ أولى بالحكم المذكور ، وهما معاً كما ترى وإن كان هو أحوط .

بل قد يراد من الفضل الذي في الصحيح ما كان فيه من فضلة فيه مثلاً شيء ، سواء باشره فيه أولاً ، بل لعلّ سبب أصل إطلاق الفضل على ما يباشره فم الحيوان مثلاً غلبة تخلف شيء من فضلة فيه ، فحينئذٍ يقوى القول بجريان الحكم المذكور في الفرض ، وإن كان لا يجسر على الجزم به بمجرد ذلك .

ولا يلحق بالكلب الخنزير قطعاً ؛ لعدم الدليل ، وفقاً لمن عدا الخلاف^(٤) ، وخلافاً له^(٥) وعن المبسوط^(٦) والمصباح^(٧) ومختصره^(٨) والمهذب^(٩) ، وإن استدّل عليه في الأول بدعوى تسميته كلباً لغةً ، لكنّه في غاية الضعف لمنعها ، ولو سلّم في العرف لا ينصرف الإطلاق إليه ،

(١) و(٢) راجع هامش (٥) و(٦) من ص ٥٥٥ .

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / تطهير الأواني ج ١ ص ٢٩٤ .

(٤) كالسرائر : الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٩١-٩٢ ، والجامع للشرائع : الطهارة / باب الانجاس ص ٢٤ ، ونهاية الاحكام : الطهارة / تطهير الأواني ج ١ ص ٢٩٥ .

(٥) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٤٣ ج ١ ص ١٨٦ .

(٦) المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٥ .

(٧) مصباح المتجعد : وجوب ازالة النجاسة ص ١٤ .

(٨) مختصر المصباح : وجوب ازالة النجاسات ص ٢٨ (مخطوط) .

(٩) المهذب : الطهارة / الأواني وفروعها ج ١ ص ٢٩ .

كالاستدلال عليه بأنّ سائر النجاسات يغسل منها الإناء ثلاث مرّات ،
والخنزير نجس بلا خلاف ؛ إذاً البحث في مساواته للولوغ في الحكم
بالتراب ونحوه لا العدد ، وإلاّ فقد يقوى في النظر وجوب سبع مرّات في
ولوغ الخنزير ضعف عدد الكلب وزيادة ، وفقاً للمختلف (١) والارشاد (٢)
والقواعد (٣) والذكرى (٤) وجامع المقاصد (٥) وغيرها من كتب متأخري
المتأخرين (٦) ؛ لصحيح عليّ بن جعفر عن أخيه : « ... سألته عن خنزير
شرب من الإناء كيف يصنع به ؟ قال : يغسل سبع مرّات » (٧) السالم عن
معارض غير الإطلاق ونحوه الواجب حمله عليه ، لا التجوّز بإرادة الندب فيه
وإن ارتكبه المصنّف في معتبره (٨) ، ولعله لعدم عثوره على عامل به قبله ،
لكنك خير أنّ ذلك غير شرط ، نعم لو تحقّق الإعراض ربّما يشكّل العمل
حينئذٍ به ، ودعواه هنا بالنسبة إلى سابق زمن المصنّف وإن كانت ممكنة
- خصوصاً بعدما في كشف اللثام أنّ « ظاهر الأكثر كونه كسائر
النجاسات » (٩) ، وعدم اشتهاره بين السلف - لكن لا يجسر عليه الآن

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / في الأواني والجلود ص ٦٤ .

(٢) ارشاد الاذهان : الطهارة / فيما يتبعها ج ١ ص ٢٤٠ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩١ .

(٦) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٩٤ ، والطباطبائي في رياض

المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٨ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٢ ح ٤٧ ج ١ ص ٢٦١ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من

ابواب النجاسات ج ١ ص ١٠١٧ .

(٨) المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٦٠ .

(٩) كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦١ .

بعدما سمعت من عمل من عرفت به .

وعلى كلّ حال فلا وجه لإلحاقه بالكلب ، بل ولا غيره من الحيوان النجس كأصناف الكفار حتى الناصب منهم ، وإن ورد^(١) فيه أنّه أشتر من الكلب ، لكثته لا ظهور فيه في إرادة ما يشمل مثل ذلك من الأحكام الظاهرية . نعم ، يقوى في النظر إلحاق ما تنجس بماء الولوغ من الأواني ، وفاقاً للمحكي عن نهاية الفاضل^(٢) والمحقق الثاني^(٣) ؛ لظهور الصحيح السابق - الذي هو مستند الحكم هنا - في أنّ مدار التعفير على نجاسة الإناء بفضل الكلب ، فمع فرض إراقة ذلك الماء مثلاً من الإناء الأوّل إلى الآخر تحقّق صدق نجاسته بفضل الكلب .

لكن في المعتبر^(٤) والذكرى^(٥) والمدارك^(٦) بل وظاهر الخلاف^(٧) أيضاً عدم اللحق ، اقتصاراً في الحكم على موضع النصّ ، وفيه ما عرفت ، إلّا أن يدعى تبادل الإناء الأوّل من فضل الكلب ، وإن كانت هي أيضاً بحيث تنافي ما ذكرنا ممنوعة ؛ إذ لا فرق بين كلّ من الإناءين في حصول النجاسة له بفضل الكلب .

أمّا لو أصاب ذلك الماء الجسد والثوب ونحوهما فلا تعفير ، لا لعدم صدق الولوغ ؛ إذ قد عرفت أنّ موضوع الحكم أعمّ من ذلك ، بل هو لظهور

(١) كما في خبر ابن أبي يعفور المتقدم في ص ١٠٠ .

(٢) نهاية الاحكام : الطهارة / تطهير الأواني ج ١ ص ٢٩٥ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩٠ .

(٤) المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٦٠ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٩٣ .

(٧) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٦ ج ١ ص ١٨١ .

النصّ والفتوى بدوران الحكم مدار الإناء ، فلولطح الكلب ثوباً أو جسداً لم يجب التعفير، بل لو ولغ بماء في كفّ إنسان مثلاً أو موضوع في ثوب ونحوه لا تعفير بناءً على ذلك أيضاً .

لكن لا يخلو من نظر وتأمل من حيث ظهور الصحيح السابق في كون الإناء فيه مثلاً لغيره ، لا أنّه يراد منه التخصيص والتعيين قطعاً ، وإلا لم يؤدّ بهذا النوع من العبارة . ويؤيده أيضاً ما سمعته سابقاً من إمكان دعوى القطع بعدم مدخلية الماء المطلق في هذا الحكم ، بل غيرُه من المائعات كالماء المضاف ونحوه مثله فيه ؛ ضرورة عدم الفرق بين الإناء والماء في الصحيح المذكور ، فتأمل .

وليس ماء الغسالة بناءً على نجاسته كماء الولوغ قطعاً ؛ لصدق النجاسة بفضل الكلب في الأوّل دون الثاني ، ومن هنا لم يجز عليها حكم التعفير وإن قلنا بوقوع الغسل قبله فاتفق الإصابة حينئذٍ من ذلك الغسل المتقدم عليه ، بل تكون حينئذٍ كسائر النجاسات حتّى لو قلنا : إنّ ماء الغسالة كالمحلّ قبلها في الحكم ؛ إذ يمكن تخصيصه بما إذا لم يكن لخصوص النجاسة مدخلية ، أمّا لو كان كاللولوغ الواضح عدم صدقه بالنسبة إلى ماء الغسالة فلا ، كما أشار إليه الشهيد في الروضة^(١) في البحث عن الغسالة . على أنّه بناءً على وجوب تقديم التراب لا يتصوّر تقديم ماء الغسالة حتّى يجب التعفير حينئذٍ كالمحلّ ، بل أقصاه وجوب العدد .

نعم يمكن فرضه حينئذٍ بالمتنجّس بملاقاة إناء الولوغ ؛ إذ ليس للغسالة خصوصيّة في ذلك ؛ ضرورة كون منشأ التبعيّة للمحلّ فيها إنّما هو استظهار

(١) الروضة البهية : الطهارة / إزالة النجاسة ج ١ ص ٦٤ .

انتقال حكم النجاسة إلى المنتجس بها ، بل هو معنى نجاستها بملاقاته ، وهو لا يتفاوت فيه بين الغسالة وغيرها ، بل هو في الثاني أتم .

خلافاً لظاهر المحكي عن المحقق الثاني^(١) ، فأوجب التعفير من ملاقة ماء الغسالة مع فرض صحّة وقوعها قبل التعفير ، وكأنّ مستنده ما عرفت من انتقال حكم النجاسة إلى ملاقيها مؤيّداً بالاستصحاب ونحوه ، لكن قد عرفت أنّ الأقوى خلافه هنا ، كما أنّك عرفت ما يرد عليه أيضاً بالنسبة إلى تقييده بفرض صحّة وقوعها قبل التعفير ؛ إذ لو لم يفرض ذلك كان من المنتجس الذي قد سمعت أنّ المتّجه مساواته لماء الغسالة ، كما هو واضح .

ثمّ لا فرق في الحكم المذكور بين ولوغ الكلب الواحد مرّة أو مرّات والكلاب المتعدّدة بلا خلاف ولا إشكال ؛ لظهور الجنسيّة من الصحيح التي لا يتفاوت فيها القليل والكثير كباقي النجاسات بالنسبة إلى بعضها مع بعض ، كعدم الخلاف والإشكال أيضاً في وجوب الاستئناس لو فرض وقوع ذلك في الأثناء ؛ لعدم تصوّر التداخل فيما مضى ، ولا فائدة بل لا وجه للإتمام ثمّ الإعادة ، ومثله في ذلك كلّ النجاسات الأخر لو عرضت له في الأثناء أو قبل التعفير ، فإنّه يدخل ذات العدد القليل في الكثير ، ويختصّ الولوغ بالتعفير .

وكيف كان ، فالغسلات الثلاثة التي ذكرنا وجوبها لا بدّ أن يكون ﴿أولاهنّ بالتراب على الأصحّ﴾ وفاقاً للمشهور نقلاً^(٢) وتحصيلاً^(٣) ؛

(١) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩٠ .

(٢) نقلت الشهرة في : مختلف الشيعة : الطهارة / في الأواني والجلود ص ٦٣ ، والمهذب البارع :

الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٢٦٦ ، والمقتصر : الطهارة / احكام النجاسات ص ٦٥ .

(٣) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٤ ،

للأصل والصحيح المتقدم وإجماع الغنية^(١) التي لا ينافيها إطلاق الرضوي^(٢) لوقلنا بحجتيه كإطلاق معقد إجماع الانتصار^(٣) والخلاف^(٤)؛ لوجوب حمله عليه، فما في المقنعة^(٥) من اعتبار كون الوسطى كذلك ضعيف، لم نقف له على مأخذ كما اعترف به غير واحد^(٦) سوى ما في الوسيلة^(٧) من نسبته إلى الرواية، لكنّها - كما ترى - مرسلّة بأضعف وجهي الإرسال قاصرة عن معارضة ما تقدّم من وجوه.

وهل يجب مزج التراب بالماء كما في السرائر^(٨) وعن الراوندي^(٩)، بل قواه في المنتهى^(١٠)؛ تحصيلاً لحقيقة الغسل أو أقرب المجازات إليه وإن حصل التجوّز بالتراب، بل قد يدعى أنّه المنساق إلى الذهن من الغسل بالتراب، خصوصاً بعد ملاحظة العدول عن التعبير بالمسح به إلى ذلك.

وابن البراج في المذهب: الطهارة / الأواني وفروعها ج ١ ص ٢٨، وابن ادريس في السرائر:

الطهارة / احكام المياه ج ١ ص ٩١، والعلامة في القواعد: الطهارة / في الآنية

ج ١ ص ٩.

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة / الطهارة عن النجس ص ٤٨٩.

(٢) تقدم في ص ٥٥٤.

(٣) الانتصار: الطهارة / التطهير من ولغ الكلب ص ٩.

(٤) الخلاف: الطهارة / مسألة ١٣٠ ج ١ ص ١٧٥-١٧٦.

(٥) المقنعة: الطهارة / المياه واحكامها ص ٦٥.

(٦) كالبحراني في الحدائق الناضرة: الطهارة / في الآنية ج ٥ ص ٤٧٨.

(٧) الوسيلة: الصلاة / احكام النجاسات ص ٨٠.

(٨) السرائر: الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٩١.

(٩) نقله عنه الشهيد في الذكرى: الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥.

(١٠) منتهى المطلب: الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٨.

أم يجب العدم كما في جامع المقاصد (١) وظاهر الخلاف (٢) ، ترجيحاً لإبقاء التراب على حقيقته على تلك الأقربىة لو سلمت بعد منع إمكان تحصيل حقيقة الغسل بالمزج ، ودعوى أنه جريان مطلق المائع على الجسم واضحة الفساد ، بل هو إقاما جريان الماء خاصة ، أو هو وما أشبهه من ماء الورد ونحوه . هذا كله إن قلنا بأقربىة ذلك المجاز ، وإلا فلو منع وقلنا : إنه على كل حال تعذر الإتيان بحقيقة الغسل - ضرورة عدم صدق اسم الغسل على جريان التراب الممزوج ولو بنفسه - لم يحتاج حينئذٍ إلى مراعاة الترجيح المزبور ؛ لوجوب إبقاء التراب حينئذٍ على حقيقته ؛ لأصالة الحقيقة ، ولمرجوحية المجازين بالنسبة إلى المجاز الواحد قطعاً .

أو يختبر بين كل من الأمرين كما هو ظاهر الذكرى (٣) أو صريحها والبيان (٤) وعن الدروس (٥) ، بل هو ظاهر الشهيد الثاني (٦) أيضاً ، لكنّه اعتبر المزج الذي لا يخرج به التراب عن اسمه ، وكأنّ مراده المزج الذي هو كاللبس ، وقوّاه في الذخيرة (٧) ؛ لحصول الغرض - وهو إزالة ما حصل بالإناء من اللعاب - بكلّ منها ، بل قد يدعى أنّ الغسل بالتراب وإن كان مجازاً مطلقاً بالنسبة إليهما معاً ، فكلّ منهما فرد يحصل به امتثال التكليف بإيجاده .

(١) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩٤ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٠ ج ١ ص ١٧٥ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٤) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٠ .

(٥) الدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ .

(٦) مسالك الافهام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٤ .

(٧) ذخيرة المعاد : الطهارة / في الآنية ص ١٧٧ .

أو يجبان معاً كما عساه يميل إليه الأستاذ في شرح المفاتيح (١)، بل والسيّد المعاصر في رياضته (٢)؛ لتوقّف يقين الطهارة من تلك النجاسة اليقينية عليه؟

أوجه بل أقوال كما عرفت، أحوطها آخرها، وأقواها ثالثها على الوجه الذي اعتبره الشهيد الثاني، بل لعلّه المتعارف من الغسل بالتراب كغسل اليد بالاشنان ونحوه فيتعيّن حينئذٍ، لا أنّه يخيّر بينه وبين عدمه.

إلاّ أنّي لم أعرف قائلًا به، كما أنّي لم أعرف قائلًا باحتمال جعل الباء للاستعانة مع تقدير ذلك والمسح متعلّقًا للظرف لا أنّه متعلّق بالغسل، وإلاّ رجع إلى أحد الوجوه السابقة، أو للمصاحبة والظرف مستقرّ لا لغو، فيكون المراد غسله مصاحباً للتراب، فيجتزى بمسّمّاه، أو يتعيّن بحيث لا يخرج الماء عن إطلاقه كالسدر والكافور في غسل الميت، لكن كان المناسب حينئذٍ وصف الماء بالبحث في قوله (عليه السلام): «ثمّ بالماء» عدا هذا الأخير، فإنّه ربّما يظهر من تذكرة الفاضل (٣) حيث استشكل فيها بالإجزاء بناءً على المزج إذا خرج الماء عن الإطلاق وصار مضافاً.

كما أنّه استشكل في قيام غيره من ماء الورد ونحوه مقامه بناءً على الاجتزاء به لو خرج عن الإطلاق، بل عنه في النهاية (٤) أنّ مبنى ذلك

(١) مصابيح الظلام: شرح مفتاح ٨٣ ذيل قول المصنّف: «كما في الصحيح» ج ١ ص ٤٦٦-٤٦٧ (مخطوط).

(٢) رياض المسائل: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٩٨.

(٣) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٩٠.

(٤) نهاية الاحكام: الطهارة/ تطهير الأواني ج ١ ص ٢٩٣-٢٩٤.

وجوب التعفير تعبدّاً أو استظهاراً في القلع ، فيتوقف فيه على الأول على ظاهر النقل ، بخلاف الثاني فيجزى غير الماء المطلق من ماء الورد ونحوه فضلاً عن الاجتزاء بالخارج منه عن الإطلاق بالمزج .

وإن كان لا يخفى عليك أنّ الإشكال الأول في غير محله ، ومخالف لظاهر كلمات الأصحاب ؛ إذ لم أعرف أحداً اعتبر بقاء الماء على إطلاقه من القائلين بالمزج ، بل صريح بعضهم كما عرفت اشتراط عدم خروج التراب عن اسمه بالمزج .

بل والثاني أيضاً عند التأمل ؛ إذ لا وجه لاعتبار كونه ماء مطلق^(١) سوى إطلاق قوله (عليه السلام) : « اغسله بالتراب » والغسل معناه إمّا إجراء الماء أو أنّه أظهر أفراده الذي ينصرف إليها ، وفيه : أنّ هذا لو لم يذكر متعلّقه ، أمّا إذا ذكر أنّه التراب فلا ، كما هو واضح ، فاستفادة اشتراط مزج الماء حينئذٍ من إطلاق الغسل وإن كان قد ذكر متعلّقه لأنّه أقرب مجاز لا ينبغي أن يصنّى إليه ؛ إذ هو لا يرجع إلى محصل .

نعم يتّجه وجوب الاقتصار على التراب ، فلا يجوز الاشنان ونحوه كما هو ظاهر النصّ والفتوى ، عدا ما حكاه بعضهم^(٢) عن ابن الجنيد من الاجتزاء بالتراب وما يقوم مقامه ، لكن - مع أنّه حكى عنه المصنّف^(٣) وغيره^(٤) ذلك حال عدم التمكن من التراب - هو ضعيف جداً ، وإن حكى

(١) كذا في النسخ ، والصحيح : مطلقاً .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / في الأواني والجلود ص ٦٤ ، والفاضل الهندي في

كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦٢ .

(٣) المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٥٩ .

(٤) كالعلامة في المنتهى : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٨ .

عن موجز أبي العباس (١) موافقته ، بل لعلّه مبنيّ على ما نسب إليه من القول بالقياس .

بل المتّجه عدم الاجتزاء بغيره مع الضرورة وعدم التمكن منه أيضاً ، وفقاً للمنتهى (٢) وجامع المقاصد (٣) وكشف اللثام (٤) والمدارك (٥) والذخيرة (٦) وغيرها (٧) ؛ للأصل ، ومساواته حال التمكن في علّة المنع ، وعدم إمكان التنقيح بعد طهورية التراب دون غيره ، على أنّه لو جاز هنا لجاز حال عدم الاضطرار ؛ لعدم دليل يخصّه .

وخلافاً للقواعد (٨) والذكرى (٩) والبيان (١٠) وعن المبسوط (١١) فيجزي حينئذٍ ؛ لحصول الغرض من إرادة قلع النجاسة والأجزاء اللعائية ، بل ربّما كان بعضه أبلغ من التراب ؛ إذ هو كما ترى ، بل مقتضاه جوازه اختياراً ، وهو معلوم البطلان .

فالأقوى بقاءه على النجاسة حتّى يتمكّن من التراب ، كما إذا تعذّر ما

(١) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : ازالة النجاسة ص ٥٩ .

(٢) منتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٨ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩٤ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦٢ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٩٢-٣٩٣ .

(٦) ذخيرة المعاد : الطهارة / في الآنية ص ١٧٧ .

(٧) كالروضة البهية : الطهارة / ازالة النجاسة ج ١ ص ٦٢-٦٣ .

(٨) قواعد الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩ .

(٩) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(١٠) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٠ .

(١١) المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٤ .

يقوم مقام التراب أيضاً ، وفاقاً لظاهر أو صريح أكثر من قدمنا أو جميعهم ، لعين ما مرّ ، فهو والماء حينئذ بمنزلة واحدة كما هو ظاهر الصحيح السابق ، ولا يقدح فيه لزوم التعطيل في مثله بعد فرض ندرة عدم التمكن من التراب أو الماء المعصوم ، بناءً على عدم التعفير فيه ، كندرة مشقة الاستغناء عن خصوص الإناء ، على أنه خرج شخصي لا نوعي .

خلافاً لقواعد الفاضل^(١) وعن مبسوط الشيخ^(٢) ، بل قواه في المنتهى^(٣) ، كما عنه أنه قرّبه في التحرير^(٤) ، فيجتزى بالماء خاصّة ، بل نسبه في المدارك^(٥) إلى جمع من الأصحاب ، وضعفه واضح ممّا مرّ ، فن العجيب تقوية ظاهر المنتهى له هنا مع قوله بعدم أجزاء غير التراب عنه هناك ، ولعلّه لا يريد بها بالنسبة إلى ذلك ، بل يريد قوة القول بالمرتين - بناءً على الاجتزاء بالماء - مقابل احتمال ثلاثة غسلات الذي اختاره في القواعد^(٦) ، واحدة منهّن بدل التراب تحصيلاً ليقين الطهارة ، وتحقيقاً للتثليث ، وإقامة للماء مقام التراب ؛ لكونه أبلغ في الإزالة ، ولعدم سقوط الميسور بالمعسور بناءً على اعتبار المزج ، ولا ريب في قوّته كما ذكره فيه ، وعن التحرير^(٧) أنه قرّبه ؛ لسقوط الغسل بانتفاء ما يغسل به ، وانتفاء

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩ .

(٢) المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٤ .

(٣) منتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٨ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٢٦ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٩٣ .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩ .

(٧) تحرير الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٢٦ .

الدليل على قيام غيره مقامه مع ظهور ضعف ما سمعت للثاني .

ومن التعذر خوف فساد المحلّ في المنتهى^(١) والقواعد^(٢) وعن التحرير^(٣) والتذكرة^(٤) ، فهو حينئذٍ كفقد التراب ، فيجتزى بالماء لاشتراط^(٥) الجميع بالمشقة في التعطيل ، ودعوى ظهور الاشتراط في الاختيار ، وفيه البحث السابق ، ولذا حكم ببقائه على النجاسة أكثر من تقدّم لعين ما مرّ .

نعم قد يشكّ في أصل شمول دليل وجوب التعفير للإناء المتعذّرفيه ذلك أو المتعسر لا لعارض خارجي ، بل كان من حيث نفسه وأصل وضعه ، ومنه الإناء النفيس جدّاً ، أو الإناء الضيق الرأس الذي يفسد بكسره إن لم نقل بإمكان تعفير مثله بناءً على المزج وإن خرج التراب عن مسماه ، بأن يخلط الطين والتراب ويوضع فيه ، بل وعلى غير المزج بناءً على عدم وجوب الدلك ، بل يكفي إجراء التراب كالماء ؛ لإطلاق الدليل ، بل قد يدعى ظهور النصّ بل والفتوى في إرادة الأواني الممكنة التعفير لا متعذّرتة في نفسها ، فيبقى حينئذٍ على حكم الأواني المتنجّسة بغير البولغ ، كما اعترف به الأستاذ في كشفه^(٦) واحتمله غيره .

ومن ذلك بالنسبة للحكم المذكور القربة المتعذّرتة تعفيرها بالتراب على وجه الدلك بناءً على اعتباره في الغسل به إن قلنا بعموم حكم البولغ لغير

(١) منتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٨ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٢٦ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ .

(٥) كذا في المطبوعة ، وفي بقية النسخ : «لاشترك» . (٦) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٧٩ .

الأواني لإطلاق النصّ، بل لو سلّم انفهام الإناء من الصبّ فيه - مع أنّه أعمّ منه قطعاً - لقلنا: إنّهُ من باب المثال، كما يومئ إليه ذكره لا بعنوان هذا المساق، بل لا يكاد ينكر ظهوره في ذلك، بل هو الأقوى في النظر إن لم ينعقد إجماع على خلافه، وعليه فلو وُلغ في حوض ونحوه وجب تعفيره. وأمّا إن قلنا باختصاصه بالأواني - كما هو ظاهر كلام الأصحاب بل هو صريح كشف الأستاذ^(١) - سقط البحث فيها من أصله، إلّا أن يلتزم أنّها من الأواني، فيجري فيها البحث السابق حينئذٍ، لكنّه كما ترى.

وربما يتوهم من إطلاق المتن كإطلاق النصّ وفتوى قدماء الأصحاب^(٢) عدم اشتراط طهارة التراب، بل كأنّه مال إليه بعض متأخري المتأخرين^(٣) حتّى رياض المعاصر^(٤)، سواء قلنا بمدخليّته في نفس التطهير كالماء أو لم نقل بل كان من الشرائط الخارجيّة لتأثير الماء الطهارة، كالاستعلاء ونحوه في التطهير بالماء القليل؛ إذ لم يثبت قاعدة اشتراط طهارة المطهر، وإن ثبت فالإطلاق يقيدها.

إلّا أنّ الأقوى في النظر اعتبارها، وفاقاً للمنتهى^(٥) والبيان^(٦) وجامع

(١) كشف الغطاء: في المظهورات ص ١٧٩.

(٢) كالصديق في من لا يحضره الفقيه: باب المياه ذيل ح ١٠ ج ١ ص ٩، والمفيد في المقنعة: الطهارة/ المياه واحكامها ص ٦٥، والشيخ في المبسوط: الطهارة/ حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٤.

(٣) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ في الآنية ج ٢ ص ٣٩٢، والخراساني في ذخيرة المعاد: الطهارة/ في الآنية ص ١٧٧.

(٤) رياض المسائل: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٩٨.

(٥) منتهى المطلب: الطهارة/ في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٩.

(٦) البيان: الطهارة/ احكام النجاسات ص ٤٠.

المقاصد (١) والروض (٢) والحدائق (٣) وشرح المفاتيح (٤) وكشف الأستاذ (٥) وغيرها (٦) ؛ للأصل ، وتبادر الطاهر من الإطلاق المذكور الذي لا عموم فيه ، سيما إطلاق النص ، خصوصاً مع الأمر فيه بالغسل به المنصرف إلى الطاهر وإن لم يرد به حقيقته ، على أنه غير مساق لذلك ؛ لتركه ذكر الطهارة في الماء .

بل يظهر من سياقه حينئذ اعتبار الطهارة فيه كالماء ؛ لعدم سوقه لبيان ذلك ، ومنع عدم مدخليته في التطهير بعد ظهور النص في مساواته للماء ، وقوله (عليه السلام) في النبوي : « طهور إناء أحدكم ... » (٧) كمنع عدم ثبوت القاعدة المذكورة أو تقييدها بذلك الإطلاق الذي عرفت حاله ، سيما مع ملاحظة نظائر المقام من أفراد التطهير بالأرض كحجر الاستنجاء وغيره .

هذا كله مضافاً إلى ما في الحدائق (٨) من الاستدلال عليه بما تقدّم في

(١) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩١ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / في الآنية ص ١٧٢ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / التطهير من النجاسات ج ٥ ص ٤٨٠-٤٨١ .

(٤) مصابيح الظلام (للبيهقي) : شرح مفتاح ٨٣ ذيل قول المصنف : « كما في الصحيح » ج ١ ص ٤٦٧ (مخطوط) .

(٥) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٧٩ .

(٦) كتنكرة الفقهاء : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩ ، والدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ .

(٧) صحيح مسلم : باب ٢٧ من كتاب الطهارة ح ٩١ و ٩٢ ج ١ ص ٢٣٤ ، سنن أبي داود : باب الوضوء بسور الكلب ح ٧١ ج ١ ص ١٩ .

(٨) الحدائق الناضرة : الطهارة / التطهير من النجاسات ج ٥ ص ٤٨٠-٤٨١ .

تطهير الأرض من اعتبار الطهارة فيها بقوله (صلى الله عليه وآله): « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً »^(١) إذ الطهور عندنا الطاهر المطهر، منكرأ على الأصحاب عدم الاستدلال به كما هناك ، وإن كان قد مضى ما فيه ، على أنه قد أوماً إليه في الجملة جامع المقاصد^(٢) هنا باستدلالة عليه بالنسبي السابق « طهور إناء أحدكم ... » إلى آخره . بل لعلّه أولى من استدلاله ؛ لإمكان المناقشة بإرادة الطهارة من الحدث من الطهور في تلك الأخبار، خصوصاً ما يشمل مثل المقام ، بل لعلّ الظاهر من الأخبار خلافه ، فيكون إنكاره على الأصحاب منكرأ عليه ، وأنه غفلة منه لا منهم ، والله أعلم .

ولا يسقط التعفير في الغسل بالماء الكثير جارياً أو غيره ، وفاقاً للمعتبر^(٣) والمنتهى^(٤) والذكرى^(٥) وجامع المقاصد^(٦) والروض^(٧) والمسالك^(٨) وغيرها^(٩) ، بل في الحقائق : « إنه المشهور »^(١٠) ، بل قد

(١) تقدم في ص ٤٨٢-٤٨٣ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩١ .

(٣) المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٦٠ .

(٤) منتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٩ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩٢ .

(٧) روض الجنان : الطهارة / في الآنية ص ١٧٢ .

(٨) مسالك الافهام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٤ .

(٩) كالبيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٠ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية

ج ٢ ص ٣٩٤ .

(١٠) الحقائق الناضرة : الطهارة / التطهير من النجاسات ج ٥ ص ٤٨٩ .

يظهر من الأولين كونه مفروغاً منه ، وأنه إن كان إشكال فهو في تقديم التراب على الغسالات مقابل الاجتزاء به لو وقع وسطاً أو آخراً ؛ للأصل ، وإطلاق النص ، ومعاهد الإجماعات .

خلافاً لظاهر المختلف (١) أو محتمله ومحتمل الخلاف (٢) وصريح كشف الأستاذ (٣) وعن صريح نهاية الفاضل (٤) ، اقتصاراً فيما خالف الأصل والاجتزاء بمطلق الغسل المستفاد من إطلاق الأدلة وأصالة البراءة في وجهه على المتيقن المتعارف في ذلك الزمان ، وهو كما ترى ضعيف جداً . وأضعف منه ما في المختلف من أنه « حال وقوع الإناء في الكرّ لا يمكن القول بنجاسته حينئذ ؛ لزوال عين النجاسة ، إذ التقدير ذلك ، والحكم زال بملاقاة الإناء للكرّ » (٥) إذ هو مصادرة أو مغالطة .

وكذا لا يسقط العدد أيضاً في الغسل بالراكد من الكثير عند الشيخ في خلافه (٦) وعن مبسوطه (٧) والمصتف في معتبره (٨) ، بل هو لازم القول بعدم سقوطه في غسل الثوب به من البول ، وهو لا يخلو من قوة ؛ للأصل ، وإطلاق دليل التعدّد من النصّ على رواية المعتبر له ، ومعاهد الإجماعات وغيرها السالمة عن معارضة ما سمعته في غسل الثوب والبدن من البول ،

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / في الأواني والجلود ص ٦٤ .

(٢) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٤ ج ١ ص ١٧٨-١٧٩ .

(٣) كشف الغطاء : في المطهرات ص ١٧٩ .

(٤) نهاية الاحكام : الطهارة / تطهير الأواني ج ١ ص ٢٩٦ .

(٥) مختلف الشيعة : الطهارة / في الأواني والجلود ص ٦٤ .

(٦) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٤ ج ١ ص ١٧٨-١٧٩ .

(٧) المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٤-١٥ .

(٨) المعتبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٦٠ .

فلا تلازم حينئذٍ هنا بين المقامين ولا قياس .

خلفاً للفاضل في المنتهى (١) والقواعد (٢) والشهيد (٣) والمحقق الثاني (٤) وغيرهم (٥) فتجزئ المرة فيه وفي كلّ الأواني بناءً على اعتبار العدد فيها ؛ للأصل ، وفي جريانه منع ، وظهور أدلة التعدد في الغسل بالقليل ، وفيه بالنظر إلى ما نحن فيه منع أيضاً ، وتسليمه بالنظر إلى غيره لا يجدي بعد بطلان القياس ، فلا يتجه حينئذٍ التأييد بما تقدم لنا في البحث عن سقوطه في غسل الثوب من البول به .

ومن ذلك كله يعرف البحث في الجاري ، إلّا أنّه لم أعرف أحداً صرح بعدم سقوط العدد هنا ، بل بعض من صرح هناك بعدم السقوط صرح بالسقوط هنا كالمصنّف في المعبر (٦) ، ولعلّه لأنّه يزيد على سابقه بإطلاق بعض أدلة الجاري كقوله (عليه السلام) : «... كلّ شيء يراه ماء المطر فقد طهر» (٧) وبأنّه بتعاقب جريانه يكون كتعدد الغسل ، بل علّله به في المعبر ، وباختصاصه بالتأييد بصحيح ابن مسلم السابق (٨) المتضمن سقوط

(١) منتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٨٩ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ ، البيان : الطهارة / احكام النجاسات

ص ٤٠ ، روض الجنان : الطهارة / في الآنية ص ١٧٢ ، مسالك الانهام : الطهارة / في الآنية

ج ١ ص ١٤ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩٢ .

(٥) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / التطهير من النجاسات ج ٥ ص ٤٨٩ .

(٦) المعبر : الطهارة / احكام الأواني ج ١ ص ٤٦٠ .

(٧) تقدم في ص ٤٩٤ .

(٨) في ص ٢٩٤ .

العدد لو غسل الثوب به ، لكن قد يمنع تحقق العرف بالثاني ، كما يمنع ترجيح هذا الإطلاق على إطلاق العدد ، والتأييد قد عرفت ضعفه بعد عدم الدليل على المساواة بين المقامين من إجماع وغيره إن لم يكن الدليل على خلافها ، فتأمل .

﴿ و ﴾ كذا يجب غسل الإناء ﴿ من الخمر و ﴾ موت ﴿ الجرذ ﴾ وهو بضمة الجيم وفتح الراء كعمر ورطب: الذكر من الفأر كما في المصباح المنير^(١) عن ابن الأنباري والأزهري ، وفي كشف اللثام^(٢) عن العين^(٣) والمحيط^(٤) بل والنهاية الأثيرية^(٥) وإن وصف الذكر فيها بالكبير ، بل لعله يرجع إليه ما فيه عن الصحاح^(٦) والمغرب^(٧) والمغرب^(٨) من أنه ضرب من الفأر .

نعم ما عن ابن سيده^(٩) - ضرب منها أعظم من اليربوع أكد في ذنبه سواد ، والجاحظ^(١٠) أنّ الفرق بين الجرذ والفأر كفرق ما بين الجاموس والبقر والبخاتي والعراة ، وفي المصباح^(١١) عن بعضهم أنه الضخم من

(١) المصباح المنير: ص ١٣٢ مادة (جرذ) .

(٢) كشف اللثام: الطهارة/ في الآنية ج ١ ص ٦١ .

(٣) العين: ج ٦ ص ٩٤ باب الجيم والذال والراء .

(٤) المحيط في اللغة: ص ٣٤٦ باب الجيم والذال والراء من الصحيح (مخطوط) .

(٥) النهاية: ج ١ ص ٢٥٨ مادة (جرذ) .

(٦) الصحاح: ج ٢ ص ٥٦١ مادة (جرذ) .

(٧) المغرب: ج ١ ص ١٣٨ (الجيم مع الراء) .

(٨) لم نجده فيه .

(٩) الحيوان: ج ٥ ص ٣٠٠ .

(١١) المصباح المنير: ص ١٣٢ مادة (جرذ) .

الفثران يكون في الفلوات ولا يألف البيوت- قد يظهر منه خلاف ذلك ،
وأنه نوع آخر من الفأرفيه الذكر والأنثى ، لكنّه لا صراحة فيه ، بل يمكن
أن يرجع لذلك عند التأمل ، ولعلّه الموافق لعرفنا الآن .

﴿ثلاثاً بالماء﴾ كما في النافع ^(١) والقواعد ^(٢) وكشف الرموز ^(٣) بل
والخلاف ^(٤) ، لإيجابه غسله ثلاثاً من كلّ نجاسة حاكياً فيه الإجماع على
حصول الطهارة بها ، بل وكذا كلّ من تبعه عليه ^(٥) ، وعن أطعمة
المهذب ^(٦) في الخمر؛ لأصالة البراءة من الزائد وعدمها في الناقص ،
وموثق عمار أنّه « ... سئل الصادق (عليه السلام) عن قدح أو إناء
يشرب فيه الخمر ، فقال : يغسله ثلاثاً ، وسئل أيجزىه أن يصبّ فيه الماء ؟
قال : لا يجزىه حتّى يدلك بيده ويغسله ثلاث مرّات » ^(٧) .

كموثقه الآخر الشامل لكلّ نجاسة التي منها الجرذ ، سئل الصادق
(عليه السلام) أيضاً « عن الكوز والإناء يكون قدراً كيف يغسل ؟ وكم
مرة يغسل ؟ قال : يغسل ثلاث مرّات ، يصبّ فيه الماء فيحرّك فيه ثمّ يفرغ
منه ، ثمّ يصبّ فيه ماء آخر فيحرّك فيه ثمّ يفرغ ذلك ، ثمّ يصبّ فيه ماء
آخر فيحرّك فيه ثمّ يفرغ منه وقد طهر ... » ^(٨) .

(١) المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ٢٠ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩ .

(٣) كشف الرموز : الطهارة / في النجاسات ج ١ ص ١٢١ .

(٤) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٨ ج ١ ص ١٨٢ .

(٥) كابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٨٠ .

(٦) المهذب : الاطعمة والاشربة / باب الاشربة ج ٢ ص ٤٣٢ .

(٧) تقدم في ص ٢٣٤ .

(٨) تقدم في ص ٢٣٥ .

لكن يشكل على نافع المصتف وقواعد الفاضل ونحوهما ممن اجتزى بالمرّة في غير الخمر والجرذ استفادة حكم الثاني من هذا الموثق الخاصّ الشامل بظاهره وتركّ استفصاله له ولغيره، كما أنّ استفادته خاصّة من الأصل - مع عدم اختصاصه بما يورث شكّاً في تناول إطلاق الغسل له من بين باقي أنواع النجاسة - في غاية الإشكال .

نعم لو قال بوجوب السبع فيه - كما حكى عن ظاهر المقنع^(١) ، بل مال إليه في الرياض^(٢) ، بل وبالنسبة للخمر أيضاً ، بل هو خيرة الذكرى^(٣) وجامع المقاصد^(٤) وعن تعليق النافع^(٥) فيه وفي كلّ مسكر كطهارة النهاية^(٦) والوسيلة^(٧) إلّا أنّه أبدل الجرذ بموت الفأر، بل في النافع^(٨) والدروس^(٩) والمصباح^(١٠) وعن المراسم^(١١) والبيان^(١٢) والألفية^(١٣)

(١) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب ما يقع في البثر ص ٤ .

(٢) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٨-٩٩ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام النجاسات ص ١٥ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩١ .

(٥) تعليق النافع : الطهارة / ازالة النجاسات ذيل قول المصنّف : « ومن الخمر والفأرة ثلاثاً » ص ٥٧ (مخطوط) .

(٦) النهاية : الطهارة / المياه واحكامها ص ٥-٦ .

(٧) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٨٠ .

(٨) الموجود في المختصر النافع - كما نقله عنه في أول المسألة وجوب الثلاث ، فراجع .

(٩) الدروس الشرعية : الطهارة / في النجاسات ص ١٧ .

(١٠) مصباح المتّجدد : وجوب ازالة النجاسة ص ١٤ .

(١١) المراسم : الطهارة / ما يتطهر به ص ٣٦ .

(١٢) البيان : الطهارة / احكام النجاسات ص ٤٠ .

(١٣) الألفية : المقدمة الثانية من الفصل الأول ص ٤٩-٥٠ .

وظاهر الإصباح (١) ومختصره (٢) ذلك أيضاً، إلا أنه أبدل المسكر بالخمير فيها، وزيد في الثاني الحيّة، كما عن ظاهر المقنعة (٣) والمبسوط (٤) الاقتصار على السبع في كل مسكر، وفي جهل الشيخ (٥) وعن اقتصاده (٦) في الخمر، لكن في الجمل (٧) كالسرائر (٨) وعن المبسوط (٩) «روي في الفأرة سبع إذا ماتت في الإناء» (١٠). لكان متجهاً يمكن الاستدلال عليه بقول الصادق (عليه السلام) في موثق عمّار في الإناء يشرب فيه النبيذ: «يغسله سبع مرّات، وكذا الكلب» (١١) بل في اللوامع (١٢) رواية موثقة أخرى له أيضاً بالسبع في الخمر، إلا أنني لم أجدها، وقوله (عليه السلام) في موثقه الآخر: «... اغسل الإناء الذي تصيب فيه الجرذ ميتاً سبع مرّات ...» (١٣) بل وترجيحه على موثقي الثلاث بالشهرة والمنطوقية، بل هو

(١) الإصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية): في المياه ج ٢ ص ٥.

(٢) مختصر المصباح: وجوب إزالة النجاسة ص ٢٨-٢٩ (مخطوط).

(٣) المقنعة: الطهارة/ تطهير الثياب من النجاسات ص ٧٣.

(٤) المبسوط: الطهارة/ حكم الاواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٥.

(٥) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر): ذكر النجاسات ص ١٧١.

(٦) الاقتصاد: النجاسات ووجوب إزالتها ص ٢٥٤.

(٧) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر): ذكر النجاسات ص ١٧١.

(٨) السرائر: الطهارة/ المياه واحكامها ج ١ ص ٩٣.

(٩) المبسوط: الطهارة/ حكم الاواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٥.

(١٠) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ١١٩ ج ١ ص ٢٨٤، وسائل الشيعة: باب ٥٣ من

ابواب النجاسات ح ١ ج ٢ ص ١٠٧٦.

(١١) تقدم في ص ٥٥١.

(١٢) اللوامع (للنراقي): إزالة النجاسات ج ١ ص ١٨٦ (مخطوط).

(١٣) تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٢ ح ١١٩ ج ١ ص ٢٨٤، وسائل الشيعة: باب ٥٣ من

أخصّ من ثانيهما ، بل لعلّ معارضته لأولهما من تعارض الإطلاق والتقييد في وجهه ، على أنّه لا معارض غير صالح للتقييد بالنسبة للجرذ .

ومع الإغضاء عن ذلك كلّه فلا أقلّ من أن يورثا هذان الموثقان -المعتضدان بما في الرياض^(١) من دعوى الأشهرية ، بل في جامع المقاصد^(٢) دعوى الشهرة عليه- شكّاً في تناول الإطلاقات ، فيبقى الأصل حينئذٍ سالماً . لكن قد يقال : إنّ ضرورة^(٣) أشدّية نجاسة كثير من النجاسات كدم الكلب والخنزير والناصب والحیض وأبوال الثلاثة وخرثهم وغير ذلك منها ، وعدم صراحة الموثق الأوّل بالوجوب ، بل ولا ظهوره ، بل لعلّه بقرينة قوله : « وكذا الكلب » بعده الذي قد علمت إرادة النذب منه ظاهر في خلافه .

على أنّ التعدي عن النبذ فيه إلى مطلق المسكر أو الخمر فضلاً عن الفقاع وإن كان لم يستبعد إلحاقه بالمسكر في جامع المقاصد^(٤) ، وعن الجرذ في الثاني إلى الفأرة- بل قد عرفت ممّا تقدّم من كلام أهل اللغة أنّه ذكر الفأر ، فالأنثى حينئذٍ خلافه ، بل الأمر بالتطهير بالسبع منها حينئذٍ ليس عملاً به- محتاج إلى دليل آخر ، وليس سوى دعوى التنقيح ، والرواية المرسلة السابقة في الفأرة المعلوم عدم حجّيتها في نفسها فضلاً عن صلاحيتها لمعارضة غيرها ولو إطلافاً .

→ ابواب النجاسات ج ١ ص ٢٠٧٦ .

(١) رياض المسائل : الطهارة / احكام النجاسات ج ١ ص ٩٨ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩١ .

(٣) خبر « إن » غير ظاهر في العبارة .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩١ .

وما في جامع المقاصد أن « الظاهر مساواة غير الجرذ من الفأر بالحكم نظراً إلى إطلاق اسم الفأر على الجميع »^(١) ينبغي أن يقضى العجب منه ؛ إذ قد عرفت أنّ الموجود في النص الجرذ لا الفأر .

ومع ذلك كله قد يظهر لك من التأمل في كلمات الأصحاب عدم تحقق شهرة بسيطة على ذلك ، بل قد يدعى تحققها خصوصاً بين المتأخرين ومتأخرهم على خلافه ، بل قد عرفت حكاية الإجماع من الشيخ على الاكتفاء بالثلاث في الإناء لسائر النجاسات ، مضافاً إلى صراحة دلالة موثقة الثلاث وإمكان حمل موثق السبع في الخمر على النذب لو عمل بذلك بخلاف العكس .

ومن ذلك بل وغيره قال المصنف وتبعه عليه غيره^(٢) ، بل لعله الأقوى : ﴿ والسبع أفضل ﴾ حتى في مثل الجرذ ، فإنه وإن سلم دليله عن معارض معتبر صريح بل وكثير من هذه المناقشات ، بل هو مؤيد بالمرسل السابق في الخمر ، لكن قصوره عن مقاومة إطلاق الموثقة السابقة لما عرفت - وخصوصاً بعد اعتضاده بإجماع الخلاف^(٣) بل وما ستسمعه من السرائر ، إذ هما معاً صريحان في نفي السبع - يعين حمله على النذب .

كما أنّه يقوى التثليث فيه وفي الخمر ؛ لما سمعته سابقاً من إطلاق أحد الموثقين وخصوص الأخير ، بل لا يبعد ذلك بالنسبة إلى غيرهما من النجاسات ، عدا الخنزير فسبع كما عرفت ، وفاقاً للخلاف^(٤) ، بل عن

(١) المصدر السابق .

(٢) كالعلامة في النهاية : الطهارة / تطهير الأواني ج ١ ص ٢٩٦ ، والقواعد : الطهارة / في الآنية

ج ١ ص ٩

(٣) الخلاف : الطهارة / مسألة ١٣٨ ج ١ ص ١٨٢ .

(٤) المصدر السابق .

سائر كتب الشيخ (١) عدا المبسوط (٢)، والذكرى (٣) والدروس (٤) وجامع المقاصد (٥) والحدائق (٦) وشرح المفاتيح (٧) للأستاذ، بل مال إليه المعاصر في الرياض (٨) ؛ لإطلاق الموثق السابق المعتضد بالأصل، بل وبموثق الخمر، بل وببولوغ الكلب، بدعوى ظهور اختصاصه عن غيره بالتراب وبغير ذلك ممّا يعرف ممّا تقدم، لا بما قيل من دعوى الشيخ في الخلاف الإجماع عليه، فإنّه لم يحكه عليه فيه وإن ظنّه في المعبر (٩) والذكرى (١٠).

خلافاً لما في معتبر المصنّف (١١) ومختلف الفاضل (١٢) من وجوب غسلة واحدة للإناء بعد إزالة العين، منها ومن كلّ نجاسة حتّى البول عدا البولوغ، بل هو ظاهر الإرشاد (١٣) وصریح التذكرة (١٤) أيضاً، وإن كان ظاهر

(١) كالجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر): ذكر النجاسات ص ١٧١، الاقتصاد:

النجاسات ووجوب ازالها ص ٢٥٤، مصباح المتجد: وجوب ازالة النجاسات ص ١٤.

(٢) المبسوط: الطهارة/ حكم الأواني والاعوية والظروف ج ١ ص ١٥.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ احكام النجاسات ص ١٥.

(٤) الدروس الشرعية: الطهارة/ في النجاسات ص ١٧.

(٥) جامع المقاصد: الطهارة/ في الآنية ج ١ ص ١٩٢.

(٦) الحدائق الناضرة: الطهارة/ التطهير من النجاسات ج ٥ ص ٤٩٨.

(٧) مصابيح الظلام: شرح مفتاح ٨٣ ذيل قول المصنّف: «ويكني في الآنية صبّ الماء» ج ١

ص ٤٦٤ (مخطوط).

(٨) رياض المسائل: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٩٩.

(٩) المعبر: الطهارة/ أحكام الأواني ج ١ ص ٤٦١.

(١٠) ذكرى الشيعة: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ١٥.

(١١) المعبر: الطهارة/ احكام الأواني ج ١ ص ٤٦١.

(١٢) مختلف الشيعة: الطهارة/ في الأواني والجلود ص ٦٤.

(١٣) ارشاد الازهان: الطهارة/ فيما يتبعها ج ١ ص ٢٤٠.

(١٤) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ احكام النجاسات ج ١ ص ٩.

الأولين عدم الطهارة إلا بغسلة بعد الإزالة ، كما صرح باحتماله في جامع المقاصد^(١) ، بخلافهما فيجزى للطهارة والإزالة واحدة ، كما هو ظاهر المتن والقواعد^(٢) فيما اكتفيا بالمرّة فيه للإطلاق ، وقد تقدّم منّا سابقاً غير مرّة في مبحث الغسالة وغيره التعرّض لذلك ، وأنّ الأوّل لا يخلو من قوّة فلاحظ .

وكيف كان فقد تبعهما عليه السيّد في مداركه^(٣) ، والعلامة الطباطبائي في منظومته^(٤) ، والأستاذ في كشفه^(٥) ، بل هو خيرة الحلّي^(٦) وعن سلار^(٧) لكن في غير الخمر والمسكر من سائر النجاسات ، بل في السرائر : « إنّه الصحيح من الأقوال والمذهب والذي عليه الاتفاق والإجماع » .

وما في اللعة^(٨) وعن الألفيّة^(٩) من وجوب المرتين كذلك بالنسبة إلى كلّ نجاسة .

إذ لا نعرف للأوّل دليلاً يعتدّ به على ذلك فصلاً عن أن تطرح له الأدلة المتبعة في أنفسها ، بناءً على حجّة الموثّق عندنا فضلاً عن اعتضاها وانجبارها ، أو تحمل على غير ظاهرها من الندب ونحوه ، إلّا الأصل الممنوع جريانه في البراءة عن الشغل اليقيني ، وإطلاق الأمر بالغسل في هذا الموثّق

(١) جامع المقاصد : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ١٩٢ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٩٦ .

(٤) الدرة النجفية : التطهير بالماء ص ٥٢ .

(٥) كشف الغطاء : في الطهارة ص ١٨٠ .

(٦) السرائر : الطهارة / المياه واحكامها ج ١ ص ٩٢ .

(٧) المراسم : الطهارة / ما يتطهر به ص ٣٦ .

(٨) اللعة الدمشقية : الطهارة / ازالة النجاسة ص ٦٢ .

(٩) الألفيّة : المقدمة الثانية من الفصل الأوّل ص ٤٩ .

لعمّار أيضاً في الدنّ والإبريق الواجب حمله على التقيد ، بل هو في هذا الموثّق ظاهر في إرادة بيان قبول التطهير في الجملة للسائل عن ذلك ، وأنّه لا يسقط جواز استعماله أصلاً بمباشرة الخمر ، كما يشهد له تصريحه بالتثليث بعده من غير فاصل معتدّ به .

ودعوى أنّ اختلاف الأخبار بالإطلاق والسبع والثلاث شاهد على ذلك - إذ وجهه على الظاهر اختلاف الأواني نفسها وما تنجّس به وغيرهما بالنسبة إلى تحقّق الإزالة وعدمها ، خصوصاً في مثل النجاسة الخمرية من حيث شدّة أغراض الشارع في كمال الاحتياط عنها ، بل لعلّ الأمر بالدلك في موثّق الخصم المعلوم عدم وجوبه إذا لم يكن للعين أثريومئ لذلك أو يظهر فيه ، لا أقلّ من تعارض خبري السبع والثلاث وتساقطهما والرجوع إلى الإطلاق أو الأصل - في غاية الغرابة ؛ ضرورة اقتضاء ذلك فساد أصول المذهب وقواعده ، لغلبة مثل هذا الاختلاف اليسير الراجح أحد طرفيه مع قبول الآخر لما لا يبعد حمله عليه .

كغرامة الاكتفاء في إثبات أصل الحكم بما عن المبسوط من أنّه « روي يغسل أي الإناء من سائر النجاسات مرة واحدة » ^(١) إذ هي - مع أنّها مرسلّة - واضحة القصور عن إثبات ذلك ، مع احتمال إرادة مرسلها ما سمعته من الإطلاق في موثّق عمّار نقلاً بالمعنى ؛ ضرورة حصول الامتثال بالمطلق في المرّة ، كما يرشد إلى ذلك ما في المدارك ^(٢) حيث أرسل عن عمّار عن الصادق (عليه السلام) رواية الاكتفاء بالمرّة ، ثمّ رجّحها على

(١) المبسوط : الطهارة / حكم الأواني والأوعية والظروف ج ١ ص ١٥ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ٢ ص ٣٩٧ .

غيرها ، ومن المعلوم للخير الممارس إرادته ذلك الإطلاق .
نعم قد يستند فيه إلى إجماع السرائر لولا معلومية موهونيته بتحقيق
الخلاف بل الشهرة على خلافه ، خصوصاً بالنسبة إلى بعض النجاسات .
ومن ذلك كله ظهر لك ما في قول المصنّف هنا والنافع ^(١) ، والفاضل
في القواعد ^(٢) : ﴿ و يغسل الإناء ﴾ ﴿ من غير ذلك ﴾ أي غير ما تقدّم
﴿ مرة واحدة ، والثلاث أحوط ﴾ وإن نسبه في كشف اللثام ^(٣) إلى
الأكثر ، بل ينبغي القطع بفساده بالنسبة إلى البول ، إذ الانائية إن لم تكن
أولى بالزيادة على المرتين من الجسد وباقي الأجسام الصلبة فهي مثلها قطعاً
لا أنقص .

بل لم نعرف دليلاً للمقائل بالمرتين بعد الأصل في نفي الزائد على المرتين
وإثبات الزائد على المرة إلا ذلك ، أي دعوى المساواة المذكورة بعد إلغاء
خصوصية الجسد والثوب بل والبول ، بشهادة ما في بعض الأخبار من تعليل
الغسلتين بأن إحداها للإزالة والأخرى للإنقاء ، ولذا قال بوجوب المرتين
مطلقاً في النجاسة والمتنجّس ، لكنّه كما ترى ضعيف جداً ، بل يمكن
دعوى الإجماع المركّب على خلافه ، بل لا يحتاج فسادّه إلى إطناب بعد
الإحاطة بما تقدّم آنفاً وسابقاً من الخطاب .

كما أنّه لا يحتاج فساد بعض ما يحكى عن ابن حمزة ^(٤) إلى ذلك أيضاً
من إيجاب المرة في مباشرة الحيوانات النجسة بغير البولوغ ، وهي الكلب

(١) المختصر النافع : الطهارة / في النجاسات ص ٢٠ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٩ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / في الآنية ج ١ ص ٦١ .

(٤) الوسيلة : الصلاة / احكام النجاسات ص ٨٠ .

والخنزير والكافر والشعلب والأرنب والفأرة والوزغة ، والثلاث في غيرها وغير الخمر وموت الفأرة وولوغ الكلب .

ثم إنَّ ظاهر الموثَّق السابق إيجاب الإفراغ في التطهر، وبه صرح في المنتهى^(١) ، بل فيه أنه لم يحتسب غسلة عرفاً حتَّى يفرغ منه راداً على ما حكاها عن بعض الجمهور، ففرَّق بين ما يسع قلَّتين وغيره ، فالأوَّل لو طرح فيه وخضخض احتسبت غسلة ثانية بخلاف الثاني ، وإن كان لا يخلو من نظر؛ لإمكان منع توقُّف صدق العرف على ذلك ، فالأوَّل تعليله بالخبر، مع أنَّ العمل به أيضاً - فيما لو أُريد تطهير غير مقرِّ الماء من الإناء كالظرف الأعلى منه ، فيدعى توقُّف طهارته على الإفراغ - لا يخلو من إشكال أيضاً ؛ لتحقُّق اسم الغسل عرفاً بدونه ، وجريان الأمر في الموثَّق مجرى الغالب .

بل قد يقال بإمكان تطهير محلِّ القرار منه أيضاً لو أُريد قبل الإفراغ ، بأن يمال الإناء مثلاً ليستقرَّ الماء في غير المحلِّ المعتاد له ، بناءً على عدم نجاسة المغسول بماء الغسالة إن قلنا بنجاستها قبل انفصالها منه ، ولذا لا ينجس ما يمرَّ عليه منه بالإفراغ ، فيحصل التثليث حينئذٍ لجميع الإناء من غير فصل بالإفراغ ، ثم يفرغ من الجميع دفعة ، إلَّا أنَّ الأحوط الأوَّل .

نعم في الروضة : « لا فرق في الإفراغ بين ميل الإناء لإهراقه مثلاً وبين إفراغه بآلة لا تعود إليه ثانياً إلَّا طاهرة ، سواء في ذلك المثبت وغيره ، وما يشقُّ قلعه وغيره »^(٢) انتهى .

وهو على إطلاقه مبنيٌّ على كون الغسالة مطلقاً كالمحلِّ قبلها ، دون

(١) منتهى المطلب : الطهارة / في الأواني والجلود ج ١ ص ١٩١ .

(٢) الروضة البهية : الطهارة / إزالة النجاسة ج ١ ص ٦٢ .

القول بكونها مطلقاً كالمحلّ بعدها ، بل ودون القول بكون الأخيرة منها كذلك .

بل قد يناقش في اشتراط طهارة الآلة مع العود على الأوّل أيضاً بإطلاق الموثّق وبعدم تنجّس المغسول بماء غسالته ، وإلاّ لكان مقتضاه النجاسة لو فرض التقاطر من تلك الآلة .

ومن هنا قال سلطان في حاشيته عليها : « الظاهر إرادته العود في المرة الثانية من الغسلتين لثلاً يختلط المتنجّس بالغسالة الأولى بالثانية » (١) .

لكن قد يجاب بعدم سوق الإطلاق لذلك ، ومنع عدم تنجّس المغسول بماء غسالته مطلقاً ، بل ينبغي القطع بالنجاسة مع الانفصال عنه قضاءً للقواعد ، ومن ذلك مسألة التقاطر؛ إذ هي ليس من المعلوم حكمها بإجماع ونحوه حتّى يصلح الاستشهاد بها ، فلا فرق حينئذٍ في عود الآلة بين كونه للغسلتين أو الغسلة الواحدة كما حكاه في الحاشية المذكورة (٢) عن ظاهر بعض الأصحاب ، بل لو فرض مباشرة الآلة حال العود للماء المستقرّ في جوف ذلك الإناء خاصّة من غير مباشرة للإناء نفسه أمكن الإشكال في حصول الطهارة أيضاً - مع فرض عدم تجديد طهارتها ، وقلنا بطهارة ماء الغسالة قبل الانفصال - باستلزام ذلك النجاسة للماء والإناء ، بل وكذا إن لم نقل بأنّه أقصى ما ثبت العفو عنه نجاسة ماء الغسالة نفسها قبل أن تنفصل دون ما لو أصابتها نجاسة خارجيّة وإن كان ما تنجّس بمباشرتها ، كما يومئ إلى ذلك إشكالهم في الصحيح المتقدّم الأمر بغسل الثوب في المرنك .

بل قد يشكل أصل التفريغ بالآلة ، خصوصاً مع مباشرتها للمغسول بعدم ثبوت العفوعن مثل نجاستها الحاصلة بمباشرة ماء الغسالة ، ولعلّه لذا حكى في الحداثق^(١) عن بعضهم تقييد جواز التفريغ بالآلة بكون الإناء مثبتاً يشقّ قلعه بعد أن حكى عن جمع من الأصحاب الإطلاق ؛ إذ وجهه على الظاهر ما سمعته ، إلّا أنّه يعنى عنه بالنسبة للمثبت للعسر ولزوم التعطيل ونحوهما ، وإن قال فيها : « إنّه لا وجه له » معللاً بأنّه لا فرق في التفريغ بين الآلة وغيرها مع الشرط المذكور .

لكتكّ خير بما فيه ، نعم كان المتّجه في الردّ عليه منع ثبوت العفو حينئذٍ فيما يشقّ قلعه ؛ لمنع العسر بل والتعطيل أو جدواه ، على أنّهما لا يثبتان كيفية شرعية في التطهير .

ثمّ إنّّه يظهر ممّا سمعته من كلامهم على اختلافه أنّه لا يشترط في التطهير عدم استقرار ماء الغسالة في الإناء ، بل يكفي فيه إفراغه ولو في زمان متأخر عن التحريك ونحوه ممّا يتحقّق به الغسل ، ولعلّه لظاهر الموثّق السابق . وفيه تأمل ؛ إذ لعلّ الموثّق وارد على ما هو المتعارف في أيدي الناس من كيفية التطهير التي لا يتراخى فيها ، بل قد يستلزم ذلك الحكم بطهارة ما يستبعد على الفقيه التزامه .

وهل يجب في التحريك والخضخضة الفورية بعد الوضع أو لا ؟ قضية إطلاق الموثّق الثاني أيضاً ، وقضية الاقتصار على المتيقّن من تطهير الماء القليل الأوّل .

كما أنّه هو بل وظاهر الموثّق السابق يقتضي عدم الاكتفاء في التطهير

(١) الحداثق الناضرة : الطهارة / التطهير من النجاسات ج ٥ ص ٤٩٨ .

بملء الإناء ثم إفراغه ، وإن حكاها في الحداثق^(١) عن تصريح جماعة من الأصحاب ، فتأمل ، فإنه لا يخلو من إشكال ، كالإشكال في كثير من أحكام الفروع السابقة بل وغيرها المتفرعة على القول بنجاسة الغسالة الذي هو مع التأمل والتدبر من أقبح ما يلزم به القائلون بها ضرورة ؛ إذ يكال هذه الأحكام إليهم على كثرتها وإشكالها لا يرتكبه ذو مسكة .

وهل يلحق بالأواني في جميع أحكام التطهير الحياض ونحوها مما يشابهها في الصورة والانتفاع ولا يصدق عليه اسمها أولاً ؟ وجهان ، يقوى في النفس الأول ، وظاهر الأصحاب الثاني ، والله أعلم .
والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً على ما أنعم ووفق لإتمام
مباحث الطهارة .

محتويات الكتاب

٣	الثامن: المسكرات
٣	الاستدلال على نجاسة المسكرات بالاجماع
٧	الاستدلال بالآية على نجاستها
١٢	الاستدلال بالأخبار على نجاستها
١٣	الأخبار الدالة على طهارة المسكرات
١٨	حكم الجامد أصالةً من المسكر
٢٠	حكم المائع الأصلي لو وجد عارضاً
٢١	حكم ما يسكر في مكانٍ دون مكانٍ آخر
٢٢	حكم العصير العنبي إذا غلى
٢٢	الاستدلال بالاجماع على حرمة العصير العنبي ونجاسته
٢٥	الاستدلال بالأخبار على حرمة ونجاسته
٢٨	هل الحكم بتحريم العصير تعبدي أو معتل بالإسكار؟
٢٩	اناطة الحكم بنجاسة العصير بالغليان والاشتداد
٣٤	حكم عصير التمر والزبيب والحصرم وغيرها
٣٩	الأخبار الدالة على حرمة النبيذ

- ٥١ طهارة العصير التري والزبيبي بعد الغليان
- ٥٨ لا فرق في العصير بين مزجه بغيره وعدمه
- ٥٨ حكم المستهلك من العصير
- ٦٠ حكم عصير الفواكه والثمار وطهارة عصير الحصرم وحليته
- ٦١ التاسع: الفقاع
- ٦٢ الأخبار الواردة في المقام
- ٦٥ عدم دوران الحكم نجاسة وحرمة في الفقاع على الإسكار
- ٦٦ العاشر: الكافر
- ٦٦ الاستدلال بالاجماع على نجاسته
- ٦٨ الاستدلال بالآية على نجاسته
- ٦٩ نجاسة أهل الكتاب
- ٧٠ مناقشة مادّة على طهارتهم من الآيات والروايات
- ٧٢ حكم أولاد الكفار
- ٧٥ بيان ظابطة الكفر و نجاسة منكر الضروري
- ٨٠ نجاسة الخوارج
- ٨١ حكم الغلاة وبيان المراد منهم
- ٨٢ نجاسة عبدة الأوثان والكواكب والدهرية ونحوهم و حكم المجسمة
- ٨٤ حكم المشبهة
- ٨٦ حكم المجبرة
- ٨٨ حكم المفوضة
- ٨٨ حكم الساب للنبي أو الإمام أو الزهراء (عليهم السلام)
- ٨٩ حكم الساب للأنبياء والملائكة (ع)

- ٩٠ حكم المخالف
- ١٠٠ بيان معنى النصب وما يتحقق به
- ١٠٥ حكم الفرق المخالفة من الشيعة
- ١٠٦ استثناء ولد الزنا من حكم الكافر
- ١١١ حكم عرق الجنب من الحرام
- ١١٩ عدم إلحاق المحتلم بالجنب من حرام
- ١٢٠ حكم عرق الجنب من المحرم عرضاً
- ١٢٠ طهارة عرق الصبي والمكره والمكرهة
- ١٢١ حكم عرق الابل الجلالة
- ١٢٧ حكم المسوخ
- ١٣٠ بيان المراد من المسوخ
- ١٣٢ طهارة لبن الجارية
- ١٣٣ طهارة الدود والصراصر ونحوها و طهارة الحديد
- ١٣٤ طهارة القيح المجرد عن الدم
- ١٣٤ حكم الصيد وتفسيره
- ١٣٥ حكم القيء و طهارة بول البغال والحمير والدواب وكراهته
- ١٣٨ الأخبار الواردة في المقام
- ١٤٢ في أحكام النجاسات
- ١٤٢ وجوب إزالة النجاسات عن الثوب والبدن للصلاة
- ١٤٥ وجوب إزالتها لجميع أجزاء الصلاة
- ١٤٥ بيان المراد من الثياب في المقام
- ١٤٧ وجوب إزالة النجاسات عن الثوب والبدن للطواف

- ١٤٧ وجوب إزالة النجاسة عن المسجد
- ١٥١ الفرق بين النجاسة المتعدية وغيرها
- ١٥٤ عدم الفرق بين الملوثة وعدمها ولا بين أجزاء المسجد
- ١٥٥ فورية وجوب الإزالة على الكفاية
- ١٥٦ إلحاق الضرائح المقدسة والمصحف المعظم بالمساجد
- ١٥٦ أحكام التربة الحسينية في المقام
- ١٥٨ وجوب إزالة النجاسة عن الأواني مقدّمة لاستعمالها
- ١٥٨ وجوب إزالة النجاسة عن محلّ السجود
- ١٦٠ العفوعن دم القروح والجروح
- ١٧٠ حكم دم البواسير
- ١٧١ العفوعما دون الدرهم البغلي من الدم
- ١٧٦ وجوب إزالة ما كان بمقدار الدرهم من الدم
- ١٨٢ تحديد الدرهم
- ١٩١ عدم العفوعن دم الحيض مطلقاً
- ١٩٢ عدم العفوعن دم الاستحاضة والنفاس مطلقاً
- ١٩٣ حكم مادون الدرهم من دم غير المأكول
- ١٩٨ عدم إلحاق النجاسات والمتنجسات بالدم
- ٢٠٠ حكم المتفرّق الزائد عن مقدار الدرهم
- ٢٠٥ لا فرق في المتفرّق بين الثوب الواحد والثياب المتعدّدة
- ٢٠٦ جواز الصلاة فيما لا تتمّ فيه الصلاة منفرداً وإن كان فيه نجاسة
- ٢٠٨ هل تلحق العمامة بما لا تتمّ به الصلاة منفرداً؟
- ٢٠٩ لافرق في النجاسة بين القليلة والكثيرة ودم الحيض وغيره في المقام
- ٢١٠ لافرق فيما لا تتمّ فيه الصلاة بين كونه من جنس الساتر وعدمه

- ٢١٠ عدم الفرق فيما لا تتم فيه الصلاة بين كونه ملبوساً أو محمولاً
- ٢١٧ تبعية الأصحاب للعامة في بحث القارورة
- ٢١٨ حكم النجاسات الملحقة بباطن الانسان
- ٢١٩ حكم التجبير بالعظم النجس
- ٢٢٢ اعتبار العصر في تطهير الثياب
- ٢٢٩ تعدد العصر في متعدد الغسل
- ٢٣٠ هل يعتبر العصر في الغسل بالكثير أم لا؟
- ٢٣١ إلحاق الدق والتغميز والتثقيب والتقليب ونحوها بالعصر
- ٢٣٤ اعتبار الدلك فيما لا يرسب فيه الماء وعدمه
- ٢٣٦ كيفية تطهير ما يرسب فيه الماء كالدهن وغيره
- ٢٣٨ كيفية تطهير الثوب المصبوغ بالنجس أو المتنجس
- ٢٤١ كيفية تطهير ما يرسب فيه الرطوبة ولا يعصر كالصابون ونحوه
- ٢٤٤ حكم ما رسبت فيه النجاسة إلى أعماقه
- ٢٤٩ اعتبار ورود الماء في التطهير بالقليل
- ٢٥٥ كفاية صب الماء في بول الرضيع
- ٢٥٩ اعتبار استيعاب الماء لمحل البول في الصب
- ٢٦١ اعتبار الانفصال في الصب وعدمه
- ٢٦٣ كيفية تطهير المائعات المتنجسة ببول الصبي
- ٢٦٤ شمول الأحكام المتقدمة لبول ولد الكافر و استثناء بول الصبية منها
- ٢٦٥ حكم الخنثى المشكل والمسوح في المقام و بيان المراد من الصبي
- ٢٦٧ عدم حجية الظن المتعلق بالنجاسة
- ٢٧٠ استحباب العمل بالظن المتعلق بالنجاسة
- ٢٧١ حرمة العمل بالظن إذا أدى إلى الوسواس

- ٢٧١ لو كان منشأ الظن سبباً شرعياً كخبر العدل
- ٢٧٤ حجية البيّنة
- ٢٧٥ هل يكتفى بالشاهد الواحد في المقام؟
- ٢٧٦ لا فرق في البيّنة بين حصول الظن فيها وعدمه بخلاف خبر العدل
- ٢٧٧ هل مدار الطهارة والنجاسة والحلّ والحرمه على علم المكلف؟
- ٢٧٧ الوظيفة عند تعارض الخبرين أو البيّتين
- ٢٨٠ حجية إخبار ذي اليد بالنجاسة
- ٢٨٦ هل يختص ذلك بالمسلم أو يعمّه والكافر؟
- ٢٨٦ قبول إخبار صاحب اليد بتطهيره موضع النجاسة
- ٢٨٩ وجوب غسل المشتبه بالنجاسة
- ٢٩٣ اعتبار التعدّد في تطهير البول بالقليل
- ٢٩٨ عدم اعتبار التعدّد في بول الصبي
- ٣٠١ بيان المدار في صدق المرتين
- ٣٠٢ عدم اعتبار كون المرتين معاً للتطهير
- ٣٠٣ اعتبار شرائط التطهير في الغسلتين معاً
- ٣٠٣ كفاية المرة في إزالة غير البول من النجاسات
- ٣٠٨ الاجتزاء بالمرّة في غسل ما تنجّس بالمتنجّس بها
- ٣٠٨ هل يفرّق بين القليل والكثير والراكد والجاري في اعتبار المرتين؟
- ٣١٠ عدم اعتبار المكث في التطهير بالجاري
- ٣١٠ عدم اعتبار العدد في التطهير بالراكد الكثير
- ٣١٤ كفاية إزالة عين النجاسة دون الأثر في التطهير
- ٣١٩ حكم الثوب الملاقى لنجس العين
- ٣٢٦ حكم البدن الملاقى لنجس العين

- ٣٢٩ وجوب إعادة الصلاة في الوقت وخارجه لو أخلّ المصلي بالإزالة
- ٣٣١ صحة الصلاة لو علم بالنجاسة بعد الفراغ منها
- ٣٣٥ قول بالاعادة لو علم بها في الوقت
- ٣٣٦ أظهرية القول بالصحة في المقام
- ٣٣٧ قول بالتفصيل بين من فحص قبل الصلاة وغيره
- ٣٤٠ هل يختص الحكم بالاعادة أو يشملها مع القضاء بناء على التفصيل؟
- ٣٤١ حكم ناسي النجاسة إذا تذكرها بعد الصلاة
- ٣٤٩ وجوب إعادة الصلاة لو تذكرها في الأثناء
- ٣٥١ عدم الفرق في وجوب الاعادة بين ضيق الوقت وسعته
- ٣٥٢ حكم من رأى النجاسة السابقة وهو في الصلاة
- ٣٥٧ حكم عروض النجاسة في أثناء الصلاة
- ٣٦١ حكم من رأى النجاسة في الأثناء مع ضيق الوقت
- ٣٦٤ ثوب المربية وأحكامه
- ٣٦٥ اختصاص الحكم بالمربية دون المربي
- ٣٦٦ اختصاص الحكم بالثوب دون البدن
- ٣٦٧ اختصاص الحكم بالبول دون الغائط
- ٣٦٨ اختصاص الحكم بذات الثوب الواحد دون المتعدد
- ٣٦٩ عدم الفرق في المربية للصبي أو الصبية
- ٣٧٠ تعيين الغسل وإن كان المربي صبياً
- ٣٧١ بيان المراد من اليوم
- ٣٧٢ استحباب كون الغسل في وقت الصلاة
- ٣٧٦ عدم الفرق في المربية بين كونها أمّاً أو غيرها
- ٣٧٦ هل يتسرى العفو إلى غير الصلوات الخمس أم لا؟

٣٧٧. حكم الخصي المتواتر بوله
- ٣٧٩ حكم الصلاة في الثوبين المشتبهين
- ٣٨٣ حكم الصلاة في الثياب الكثيرة المشتبهة
- ٣٨٤ حكم الصلاة في الثياب الكثيرة المشتبهة مع ضيق الوقت
- ٣٨٨ لزوم مراعاة الترتيب بين الصلوات عند التكرار
- ٣٨٩ وجوب الصلاة عرياناً إذا انحصر الثوب بالنجس
- ٣٩٦ حكم من انحصر ثوبه بالنجس ولم يمكنه نزعته وصلّى فيه
- ٣٩٧ التطهير بالشمس
- ٣٩٨ ما يطهر بالشمس
- ٤٠٩ عدم حصول الطهارة مع بقاء جرم النجاسة
- ٤١١ تطهير كل ما لا يمكن نقله بالشمس كالنباتات والأبنية ونحوها
- ٤١٧ حكم الجفاف بغير الشمس من ريح أو غيرها
- ٤١٩ هل المدار في التطهير بالشمس اليبس أو الجفاف؟
- ٤٢٠ التطهير بالنار وأحكامه
- ٤٣٥ هل يطهر المتنجس باحالة النار له كالنجاسة أم لا؟
- البحث في المتنجس الذي تصيره النار فحماً أو خزفاً أو آجراً أو جصاً
- ٤٢٧ أو نورة
- ٤٣٢ عدم طهارة العجين المتنجس بالخبز
- ٤٣٦ حكم بيع المتنجس
- ٤٣٩ اعتبار الاستحالة من المطهرات وتعريفها
- ٤٤٠ هل تعلق الأحكام بالمسميات أو بالحقائق؟
- ٤٤١ هل يطهر الخنزير إذا استحال ملحاً والعدرة تراباً؟
- ٤٤٧ اعتبار الانقلاب من المطهرات

- ٤٤٩ عدم الفرق بين تخليل الخمر بعلاج تبقى عينه أولاً
- ٤٥١ اعتبار عدم الاستهلاك في التخليل
- ٤٥٧ عدم طهارة الخمر بالتخليل لو تنجست بنجاسة خارجية
- ٤٥٧ حكم الخمر المجتمع لو تخلل بعضه وطهارة العصير بالخلية
- ٤٥٩ إناطة حلية العصير وطهارته بالخلية وذهاب الثلثين
- ٤٦٠ هل الاسلام والانتقال من المطهرات؟ و بيان المراد من الانتقال
- ٤٦١ هل يطهر المرتد الفطري بالإسلام؟
- ٤٦٧ بيان المراد من تطهير الإسلام للكافر
- ٤٦٨ هل التبعية من المطهرات أم لا؟
- ٤٦٨ مطهرات أخرى ذكرها كاشف الغطاء والمناقشة فيها
- ٤٦٩ طهارة البواطن بزوال عين النجاسة
- ٤٧١ هل الغيبة من المطهرات أم لا؟
- ٤٧٤ عدم مساواة الظلمة أو العمى أو حبس البصر للغيبة
- ٤٧٥ تطهير باطن الخُفّ بالتراب بل مطلق مسمى الأرض
- ٤٨٠ مطهريّة الأرض لا سفل القدم والنعل
- ٤٨١ إلحاق من يمشي على ركبتيه بالقدم
- ٤٨٢ إلحاق نعل الدابة وحواشي القدم بها
- ٤٨٢ عدم اعتبار طهارة الأرض في التطهير
- ٤٨٤ هل يعتبر جفاف الأرض في التطهير؟
- ٤٨٦ اعتبار زوال العين في التطهير بالأرض
- ٤٨٦ هل يعتبر زوال الأثر أيضاً؟
- ٤٨٨ اختصاص الأرض في التطهير وعدم كفاية غيرها
- ٤٨٩ التطهير بماء الغيث و عدم نجاسته حال وقوعه بغير التغيير

- ٤٩٠ عدم نجاسة ماء الغيث حال جريانه من ميزاب الآ بالتغير
- ٤٩٢ اعتبار الجريان في التطهير بماء الغيث وعدمه
- ٤٩٩ مساواة ماء المطر للجاري في الأحكام
- ٤٩٩ كيفية تطهير النجس بملاقاة ماء المطر
- ٥٠١ نقل كلام الطباطبائي وبيان ثمراته في المقام
- ٥٠٥ كيفية التطهير بالغيث و حكم غسالة ماء الغيث
- ٥٠٥ نجاسة غسالة الماء القليل مطلقاً
- ٥٠٦ حكم غسالة الإناء النجس
- ٥٠٧ بيان معنى الذنوب
- ٥٠٧ حكم غسالة الأرض النجسة اذا طهرت بالقليل
- ٥١٠ كيفية تطهير الأرض الرخوة
- ٥١٠ كيفية تطهير الأرض عند القائلين بعدم طهارتها بالقليل
- ٥١١ نظر صاحب السرائر في المقام
- القول في الآنية
- ٥١٢ حرمة الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة
- ٥١٥ حرمة استعمالها في غير الأكل والشرب
- ٥١٦ عدم حرمة ما فيها من المأكول والمشروب
- ٥١٨ حكم الطهارة من آنية الذهب والفضة
- ٥٢١ الفرق بين الإناء المغصوب وأواني الذهب والفضة في المقام
- ٥٢١ تحديد الآنية
- ٥٢٥ هل تصدق الآنية على الحلبي المجوفة؟
- ٥٢٦ حكم القناديل والمبخرة ممّا يزين به المشاهد والمساجد
- ٥٢٦ جواز التزيين بالذهب والفضة في غير الأواني

- ٥٣٠ كراهة استعمال الاناء المفقّض
- ٥٣٣ وجوب اجتناب موضع الفضة من الاناء المفقّض
- ٥٣٣ إلحاق الإناء المذهب بالاناء المفقّض في الأحكام
- ٥٣٤ حكم اتخاذ أواني الذهب والفضة لغير الاستعمال
- ٥٣٦ جواز استعمال أواني المعادن والجواهر غير الذهب والفضة
- ٥٣٧ طهارة أواني المشركين ما لم يعلم نجاستها
- ٥٣٩ استعمال الجلود وأحكامه
- ٥٤١ طهارة ما يؤخذ من يد المسلم وإن علم سبقها بيد الكافر
- ٥٤٢ حكم المطروح من اللحم والجلد
- ٥٤٤ استحباب اجتناب جلد المذكى ممّا لا يؤكل لحمه قبل الدبغ
- ٥٤٤ قابلية السباع للتذكية
- ٥٤٥ ما يعتبر في تذكية ما لا يؤكل لحمه
- ٥٤٦ تحكيم أصالة عدم التذكية في كلّ حيوان شكّ في قابليته لها
- ٥٤٧ وجه الحكم بكراهة الاستعمال قبل الدبغ
- ٥٤٨ حكم الدبغ بالأشياء النجسة
- ٥٤٩ جواز استعمال المدبوغ بالأشياء النجسة بعد الغسل
- ٥٤٩ جواز استعمال أواني الخمر الصلبة بعد غسلها وكراهة الرخوة منها
- ٥٥٣ كيفية تطهير الاناء من ولوغ الكلب
- ٥٥٥ قصر الحكم على الولوغ
- ٥٥٧ عدم تعدي الحكم إلى مباشرة لعاب الكلب من غير ولوغ
- ٥٥٨ عدم إلحاق الخنزير بالكلب في حكم الولوغ
- ٥٦٠ إلحاق ما تنجس بماء الولوغ بالولوغ
- ٥٦٠ عدم لزوم التعفير لو أصاب ماء الولوغ الثوب أو الجسد ونحوهما

- ٥٦١ غسالة إناء الولوغ وأحكامها
- ٥٦٢ لا فرق بين ولوغ الكلب الواحد مرة أو مرات والكلاب المتعددة
- ٥٦٢ وجوب التعفير بالتراب في الغسلة الأولى
- ٥٦٣ هل يجب مزج التراب بالماء؟
- ٥٦٥ عدم قيام غير الماء مقامه كماء الورد ونحوه
- ٥٦٦ وجوب الاقتصار على التراب في التعفير
- ٥٦٧ هل يجتزى بغير التراب عند الضرورة؟
- ٥٦٩ هل يجب التعفير في القربة المتعدّر تعفيرها؟
- ٥٧٠ اعتبار طهارة التراب في التعفير
- ٥٧٢ عدم سقوط التعفير في الغسل بالماء الكثير
- ٥٧٣ عدم سقوط العدد في الغسل بالراكد من الكثير
- ٥٧٤ هل يسقط العدد في الغسل بالجاري؟
- ٥٧٥ وجوب غسل الإناء من الخمر وموت الجرذ ثلاثاً بالماء
- ٥٨٠ استحباب غسل الإناء سبعاً من الخمر وموت الجرذ
- ٥٨٠ استحباب التثليث في بقية النجاسات عدا الخنزير
- ٥٨٤ هل تكفي المرة الواحدة في التطهير من باقي النجاسات؟
- ٥٨٥ كيفية غسل الآنية وتطهيرها من النجاسات
- ٥٨٧ هل يجب في التحريك والفورية بعد الوضع أولاً؟
- ٥٨٨ هل يلحق بالأواني الحياض ونحوها؟
- ٥٨٩ محتويات الكتاب